



الفريق الدكتور سعد العبيدي

منتدى اقرأ الثقافي

www.igra.ahlamontada.com

دوامات المحنة

قراءة سياسية نفسية
لأربع سنوات من المحن في
عراق ما بعد التغيير

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.afhamontada.com

دوامات المحنة

قراءة سياسية نفسية
لأربع سنوات من الحزن في
عراق ما بعد التغيير



دَوَامَاتُ المَحَنَةِ

قراءة سياسية نفسية
لأربع سنوات من المَحَنِ في
عراق ما بعد التغيير

الفريق الدكتور سعد العبيدي



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة
تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي
والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى
بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر

الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

ردمك 978-9953-87-177-6

جميع الحقوق محفوظة للناشر



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. s.a.l

عين اللينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (961-1)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: <http://www.asp.com.lb>

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل**

التتضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات

11.....	إهداء
13.....	تقديم

الباب الأول

المحنة

19.....	المقدمة
31.....	الفصل الأول: جذور المحنة
31.....	المبحث الأول الجذور العامة
47.....	المبحث الثاني الجذور الاجتماعية
55.....	الفصل الثاني: جوانب المحنة
60.....	المبحث الأول الخسارة
67.....	المبحث الثاني التدمير
74.....	المبحث الثالث الجريمة
80.....	المبحث الرابع التقصير
83.....	المبحث الخامس الاضطراب
89.....	الفصل الثالث: شمولية المحنة
93.....	المبحث الأول الاستعداد
99.....	المبحث الثاني فقدان
102.....	المبحث الثالث الضعف

الباب الثاني مسارب المحنة

117.....	الفصل الأول: التصدع
118.....	المبحث الأول النفعية
122.....	المبحث الثاني الابتذال
127.....	المبحث الثالث الضبابية
131.....	المبحث الرابع التيه
137.....	الفصل الثاني: الطائفية
139.....	المبحث الأول الاختلاف
144.....	المبحث الثاني النفرة
152.....	المبحث الثاني الفتنة
157.....	المبحث الرابع الصمت
161.....	الفصل الثالث: التناشز المعرفي
164.....	المبحث الأول الزعامة
172.....	المبحث الثاني المداهنة
176.....	المبحث الثالث الوهم
186.....	المبحث الرابع التجزئة
188.....	المبحث الخامس القرابة
193.....	الفصل الرابع: التدليس السياسي
197.....	المبحث الأول التسويق
203.....	المبحث الثاني الافتراض
210.....	المبحث الثالث النكوص
215.....	المبحث الرابع الاستغفال
221.....	المبحث الخامس التخبط

229	الفصل الخامس: الفساد
235	المبحث الأول الإساءة
240	المبحث الثاني المحاباة
245	المبحث الثالث التزوير
250	المبحث الرابع التجهيل
258	المبحث الخامس التعويض
265	الفصل السادس: العدوانية
266	المبحث الأول القتل
271	المبحث الثاني الإزاحة
276	المبحث الثالث الجلد
280	المبحث الرابع التجريف

الباب الثالث

العوامل النفسية في المحنة

293	الفصل الأول: العوامل النفسية
296	المبحث الأول الشمولية
302	المبحث الثاني الدوافع
307	الفصل الثاني: المواقف النفسية
308	المبحث الأول المحتوى الفكري
313	المبحث الثاني خلل التقدير
317	المبحث الثالث التوجس
321	الفصل الثالث: الجهد النفسي
322	المبحث الأول الجهد الأمريكي
325	المبحث الثاني الجهد العراقي
333	المبحث الثالث الجهد المضاد

347	الفصل الرابع: التحريض النفسي.....
348	المبحث الأول فعل التحريض.....
352	المبحث الثاني اتجاهات التحريض.....
356	المبحث الثاني عواقب التحريض.....
363	الفصل الخامس: التداعيات النفسية.....
364	المبحث الأول الأسباب.....
371	المبحث الثاني نوعية التداعيات.....
374	المبحث الثالث تقييم التداعيات.....
389	الاستنتاجات.....
419	المصادر.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿لَوْ أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾

صدق الله العظيم

أهـدـاء

إلى كل روح أزهقت غدرا بعد التغيير

إلى وطني الذي مزقت أوصاله أطراف التغيير

إلى عائلتي التي لم يجتمع شملها بعد التغيير

أهدي جهدي

أملأ في أن يسهم مع غيره في الخروج من دوامات التغيير

تقديم

في التغيير لا شيء يبقى على حاله، والتغيير حالة لا بد منها، صحيح أن التغيير يفرز أظفاره أحيانا في اللحم والعظم ويأكل العظام والوضع بنفس الطريقة وعلى نفس المنوال وبالوحشية ذاتها، ولكن التغيير حالة لازمة للوجود الإنساني، فمنذ الأزل كان الناس يتغيرون ويتبدلون ويتلونون في طباعهم وأثوابهم وأذواقهم، فما كان بالأمس جميلا مستحسنًا، صار اليوم قبيحا مستهجنًا، وما كان اليوم لذيذا مستساغا ضاراً قد يكون غدا غثا رديئا.

التغيير هو الذي يسميه الشعراء الزمن الرديء، والحق إن التغيير سنة من سنن الكون، لاشيء يبقى على حاله حتى الحجر والشجر بيوتنا وأحلامنا وأوجاعنا وأورامنا كلها تتبدل ولولا التغيير لكنا حتى اللحظة نرتاد الكهوف ونعتاش على الحشائش، ولما خطر في بال أحدنا يوما أنه سيكون بمقدورنا أن نتخطى في معرفتنا حدود القرية التي نعيش فيها.

وبغداد التي تتحول، والناس الذين يأكلون فيها بعضهم بعضا سيكون من بينهم من أرهقه السكوت، ومن أجمه الخوف، ومن ركض مع الراكضين يسرق مع السارقين، وتاجر مع المتاجرين ولا بد أن يبقى منهم ولو بعدد أصابع اليد، من لا يأكل السحت، ولا يعلم أولاده النفاق والرياء والكذب الأبيض والأصفر والبنفسجي، ولا بد أن يكون من هؤلاء من يحب جاره ويدافع عنه حتى لو كان من طائفة أخرى ودين آخر وكوكب آخر، ولا بد أن يكون هناك - على عوزهم - من يصلون أرحامهم وجيرانهم وأصدقاءهم.

ولو أن الناس جميعا سايروا موجة التبدل والتحول لما كان هناك تغيير، فالتغيير في علمنا هو التوليفة بين الفكرة ونقيضها، والتغيير على ذلك هو وليد الأضداد، والأضداد في بلادنا صارت أكثر من الرمل والحصى وأكثر من القمل

والجراد، والسياسيون صاروا أكثر من هذا وذاك.
ومع ذلك يبقى التغيير شيئاً مرغوباً فيه رغم الجرح النازف من أقصى حافات
الرمل إلى آخر بيت قرميدي على ضفة النهر.

ولكن التغيير المرغوب فيه ليس التغيير المفاجئ، فهذا الأخير خطير على الماء
والهواء، والبشر والحجر ونتائجه أكثر خطورة على النسل والحراث، خصوصاً إذا
صوِّح بعصبة من اللصوص التائبين الذين يتسللون إلى غرف نومنا وسراويل
أولادنا ومدخرات نساءنا جاؤوا ليسرقوا كل شيء حتى عرائسنا وطبولنا
ووسائدنا، تساندتهم نخبة من أهلنا وعشيرتنا وأبناء عمومتنا فماذا يكون حالنا،
وكل خطوة يخطونها بجنازيهم وجنازير من معهم تجلب لنا العار قبل الخراب.

ترنيمة حزينة... ولكي تقرأ هذه الترنيمة الحزينة في كتاب الدكتور سعد
البيدي عليك أن تكون مستعداً للصرخة بأعلى صوتك، ليس مستهجننا ولا
مستنكرنا ولا مثلاً بل حائراً خائفاً مترقباً لأن ما تضمنه الكتاب أكثر من كثير،
ولولا علمي أن الدكتور سعد العراقي بالأصل والفصل، أمين في النقل والتحليل
لقلت إنه يكتب شيئاً من الخيال العلمي، والأحداث والوقائع والشواهد التي يرويها
لا يمكن أن تكون إلا في الأساطير وحكايات الجن، ولكنها تحدث هناك، على
مقربة من تمثال أبي جعفر المنصور الذي نهب مع المنهوبات وقرب ساحة الفردوس
حيث أسقط الغزاة تمثال آخر الخلفاء وآخر الطواغيت أو آخر الفرسان، وعند
ضفتي دجلة المتقابلتين المتجاورتين لآلاف السنين، وفي ماء النهر الذي كان يروي
الناس فصار يرتوي منهم.

لماذا كتاب كهذا يُقرأ؟... لولا أنني أحترم الوثائق والتأصيل والتحليل
وأحترم حق الأجيال القادمة في معرفة ما جرى ويجري في بلادنا بأمانة وموضوعية،
لأوصيت القارئ أن يمزق هذا الكتاب مرة وإلى الأبد ويرمي به في النهر ليكون
جثة بين الجثث.

فما بين دفتي هذا الكتاب لا يشعرني بالحزن فحسب، ولكن بالخزي من أبناء
جلدي الذين يأكلون بعضهم بعضاً كالحيات... فما يدريني من هو هذا "المجاهد"
الذي يتنزه على الجسر الحديدي أحد أجمل جسور بغداد وينسفه مازحاً وهو

يدري أن الجسر لم يكن يوما سنيا ولا شيعيا ولا حتى كرديا، ولا ندري من اخترع هذه الأكذوبة الطائفية الكبيرة، وصنف الناس مذهبيا، ولكنها لعبة السياسة والسياسيين والغرباء وأولاد المتاريس والمباغي والمنافي.

ولو كان الأمر غير هذا لكانت دمعة أحدهم بحجم جبل حزنا. ولكن أنصتوا إلى جسر الصرافية المذبوح من الوريد إلى الوريد والمصلوب على "الدجلة" كما يقول أهل المدائح ويقول الدكتور سعد (والحكاية ليست على الجسر) عقود وصفقات بملايين الدولارات، فيها نسب للأحزاب والحركات التي تتوسط لعقدها فسحبت السياسيين إلى ساحة التجارة وشؤون المال وأقنعتهم بنظرية التبادل الودي للمنفعة فأسسوا معاً أول بؤادر الفساد.

إذن لابد للجسر أن يموت مخنوقا أو مشنوقا أو مخطوفا، لكي يقولوا ها نحن نقوم بإعمار العراق، بدولار ونصف لإعمار الجسر وعليون دولار ونصف حصّة للصمص من الإعمار.

لا نريد جسرا مخطوفا ولا مصلوبا ولا معطوبا، ولا نريد خبزاً مسموماً، ونشارة خبز صدام كانت أظهر ألف مرة من بياض خبز اللصوص والقراصنة وبائع الضمير الذين يستنزفون دم أطفالنا ليطعموا به أطفالهم الذين حصنهم بعيدا في المنافي والمباغي والقبور، هؤلاء هم الذين علموا الشرطي النظيف أن يتحول إلى حارس للمجرمين حتى يتمكنوا من الإجهاز على ضحاياهم، هم الذين علموا أطفال العراق "الأحلى والأنقى بين أطفال الكون" كيف يرقصون على جثث المغدورين في الشوارع المهجورة، وهم الذين علموا أشباه الفقراء النهب لأنهم كانوا أول الناهبين.

هم الذين قتلوا العلماء ظهرا وشردوا الأطباء والمهندسين وأصحاب الحرف النبيل، وهم الذين أجهزوا على شيخوختي وتركوبي مرميا في آخر أصقاع الأرض وهم الذين أسسوا للفساد كما يقول الدكتور سعد. لا شيء إلا لأنهم جياع وجيوعهم مليئة، جياع وقصورهم عامرة، يملكون كل شيء ولا يملكون شيئا، ومع ذلك ما زال في بلادنا بقية من أولئك الرجال الذين لا يقتلون على الهوية، ولا تزيف أبصارهم حفنة من الأوراق الشيطانية الخضراء ولا يتآمرون على اغتيال الجسر

الحديدي لأنه نقطة الوصل بين الرصافة والكرخ، ولديهم حصانة ضد الرياء والحسد والغدر والتهجير والتفجير.

في هذا الزمن الرديء، زمن الغثيان والهذيان والتمحور والتبعثر والتلون والتدني، لم يسبق أمام المثقفين وأهل الضمائر إلا أن يكتبوا لا لكي يغيروا مسيرة الترددي والتسريل والتغريل، بل للتذكير والتحفيز ولكي لا يقال لم يعد في العراق أحد من أهل الطهر والنقاء.

مرة أخرى أقول لو كان بمقدوري أن ألقى ببحثة هذا الكتاب في النهر لفعلت، لما يشعري بالحزني مما يفعله بعض أهلنا ببعضهم، لكني أدرك قيمة هذا الكتاب بشواهد وأحداثه التي تدمي القلب، وقيمة الكتاب ليست في الشواهد ذاتها، ولكن في تحليلها نفسيا واجتماعيا وعسكريا وسياسيا، فالدكتور سعد عاش بين علمي النفس والاجتماع أكثر مما عاش بين العسكر، ورغم أنه وصل إلى رتبة فريق في الجيش، ولكنه فريق في علم النفس والاجتماع أكثر منه فريق في الحرب والضرب. وقد ساهمت تحليلاته المعمقة وسرده الإيقاعي السريع في إضفاء نوع من السلاسة والعذوبة على كل ما في الكتاب من علم وفن.

الكتاب أكثر من وثيقة تاريخية، وأكثر من تحليل تخصصي.

إنه باختصار شديد، مزيج من العلم بفنون الحرب والإدارة والتعبئة وعلم النفس والتاريخ والأدب أيضا، ولكن حذارٍ أن تقرأوه!!

الدكتور فجر جودة النعيمي

لندن 2007/5/2

المباج الأول

المحنة

إن ما يجري في العراق محنة وجميع الأطراف
المشاركين فيها أدخلوا في دوامات تعصف بهم
قد يخرج بعضهم منها بهيئة غير التي دخل بها

المقدمة

انتظر العراقيون التغيير طويلاً، وإن انقسموا كعادتهم بالنظرة إليه، وسبل القيام به، والموقف من المنفذين لخططه بعد أن تحقق فعلاً في 2003/4/9، وكان الأمل يحدوهم أفراداً، وجماعات يرى بعضها:

أن القادمين الجدد سيكونون من بين الذين قاتلوا صدام حسين لعشرات السنين، وما داموا كذلك فإنهم سيفتحون الباب حسب تصورهم واسعاً لتغيير يطوي في تاريخهم المؤلم عذابات سني القهر، والخوف، والتهديد، والقلق، والتشريد من ناحية، ويقربهم من ناحية ثانية من عالم آخر ينعم أبناءه بخيرات الحضارة الإنسانية، رفاهاً، وأمناء، واستقراراً، ومتعة في هذه الحياة.

ولا يرى بعضها إلا المناظر التي تصطف أمامه، ولا يتحسس إلا القريب من محيطه، تأمل في التغيير حرية سفر مفتوحة إلى الخارج بعد أن حرم منها ثلاثة عقود، وتأشيرات سفر إلى أمريكا، وبريطانيا، وأوروبا، حلم ترك في النفوس حيناً إلى الماضي القديم، وتعلقاً بالمستقبل المجهول، وتخيلاً لخطوات التغيير:

أسواق كبيرة، ولو مثل تلك التي أنشئت في دول الجوار.

محلات للهامبرغر التي انتشرت أبعد من دول الجوار.

كافيتريات على الطريقة الغربية، وحسابات مفتوحة، وفضائيات متعددة، وهواتف نقالة كما هو موجود في عالم باتت المسافة النفسية بينه، وبينهم عشرات السنين.

وأخرى أغلق الواقع الذي عاشه أبناءها حصاراً، وبؤساً في العشرين سنة الأخيرة منافذ التفكير، والتخيل في عقولهم فلم يعد أمامهم سوى الأمل في تغيير يغيب عنه حكم اتفقوا على تصنيفه بالظالم، ومن بعده لم يضعوا في الحساب أي تصور لما سيأتي لأنه لن يصل من وجهة نظرهم إلى ما وصل إليه الحال زمن الظالمين.

وجماعات عاشت خارج العراق معاني مؤلمة للغربة، والهجرة، والتهجير لم تشأ يوماً الخوض في نقاش يتعلق بقلق التغيير، وما سيؤول إليه التغيير، ومن سيأتي على

أعتابه راكبا سيارة أمريكية، أو إنجليزية، أو ماشيا على أقدامه مع جنود المشاة الذين يتقدمون صوب بغداد بسرعة غير اعتيادية، لأن حصوله "التغير" هو الفرصة الوحيدة لإعادتهم إلى ديار طالما حنوا إلى أطلالها. وأمالك، وممتلكات حرموا منها.

ونسيم صيف لاهب نسوا لسعته طوال إقامتهم في بلاد الغرب. ومجتمع الأصل عسى أن يجدوا فيه زوجاً لا ينتهم التي قارب عمرها سني اليأس، وزوجة لابنهم الذي انغمس كثيرا في مجتمع الغربة عسى أن ترحب العراقية بهم في كبرهم خلافا لما هو جار من زوجات الشباب في بلاد الغرب.

وأهل حرموا من الجلوس معهم في أمسيات يوم الخميس، والأعياد، وشرب الشاي في برد الشتاء.

كانت تلك بعض جوانب الأمل، والآراء الخاصة بالتغير قبل حصوله مع حالات عدم ارتياح، وخوف، ولوم لا ينكر وجودها عند البعض تقل كثيرا عن مفردات الأمل في الأيام التي سبقت التغير، والأولى التي جاءت بعده على أقل تقدير دافعها على الأغلب:

1. المعاناة المؤلمة من واقع تخيم عليه ضغوط نفسية شديدة مستمرة، ورغبة بالتخلص منها شديدة أيضا.
2. القلق من حاضر بائس، لم تعد له نهايات سارة منذ عدة عقود.
3. التوجس من استمرار الخطأ، والتمادي في حصوله، وانتقاله عن طريق الحث، والتقليد إلى من سيأتي فيبيقيهم في المأساة ذاتها.
4. الخوف شبه الدائم من خسارة موقع، ومكان، وجاه، وأولاد، والحياة وسط عيش لم يعد فيه شيء مأمون.

لقد حصلت الحرب التي قادت إلى التغير في 20/3/2003، ولم يقاتل الجيش العراقي كما هو مفروض، ومطلوب بسبب الاعتقاد بأن الآتي من زمن، ونظام حكم، وسبل عيش تقل فيها الضغوط، والمخاطر، معتقدات تعززت في عقول المنتسبين نتيجة:

1. ظروف العيش الصعبة، وأساليب الإدارة المعنوية غير الصحيحة.
2. قلة الضبط، وتدني مستويات التدريب النفسي، وتعزيز الشعور الوطني.
3. مفردات الحرب النفسية التي تسللت إلى خلايا التفكير، وضخمت تلك المعتقدات في العقول، وشكلت أنواعاً من السلوك بعيدة عن معنى القتال.

زادتما تلميعاً أو تخيلاً آمال العسكر الوطنيين بجيش سيكون بعد التغيير مهني الطابع، منضبط الوقائع، مسلحاً بسلاح أمريكي من أحدث طراز. لا يضطهد الكردي في الشمال، ولا يعتدي على الشيعي في الجنوب، ولا يقترب من السني في الوسط، ولا يفكر يوماً بمس كرامة الأقليات الأخرى المنتشرة في البلاد، مهامه معروفة في الدفاع عن أرض العراق. وعقيدته القتالية معروفة أيضاً تهتم بأساليب القتال دون العراق، والتواجد في ثكناته مفخرة لمن يتواجد، ولباقي أهل العراق. ولم تقا تل الجيوش الداعمة من القدس، وفدائيو صدام، وغيرها⁽¹⁾ لأسباب عدة بينها:

1. الخواء الذي أصاب النفوس، وأعيأها حدا لم تعد فيه قادرة على مسك البندقية، والوقوف على القدمين بقوة في ساحة القتال.
2. الرغبة في ترك القائد وحيداً في أرض المعركة التي ملأت منافذ التفكير نتيجة لآلاف الساعات من العمل النفسي التي تبث موجهة إليهم من إذاعات حكومية، وفضائيات مساندة، وصحف، وبرامج.

(1) لا يمكن التعميم منطقياً لما يتعلق بعدم القتال على كل القوات العراقية التي اشتركت في الحرب إذ إن العودة إلى وقائع المعارك، وشهادة بعض القادة المنصفين أشارت إلى أن قطعات مهمة من الفيلق الثالث في قاطع البصرة والناصرية وخاصة اللواء 45، وكذلك قطعات كبيرة من فيلق الحرس الجمهوري الثاني في مناطق واسعة جنوب بغداد على محوري دجلة والفرات، ومحور الحلة المركزي، وداخل بغداد قد قاتلت بشكل جيد بحساب التوازن التقني، والجوي، والتسليحي الذي لم يكن في صالحها، كذلك قاتلت وحدات من الحرس الخاص، وبعض فدائيي صدام، ووحدات من فيلق الحرس الجمهوري الأول بشكل مقبول داخل بغداد في الساعات الأولى لدخولها.

3. كثرة الأخطاء في مجال العمل، والتعامل.

جميعها دوافع، وأسباب جعلت الواحد منهم هائما في أرض التيه، ينتظر الحدث "الحرب" بفارغ الصبر ليتخلص من ضغط الانتظار تحت هذا التأثير الهائل للإعلام، والحرب النفسية التي لم تمنحهم فرصة التفكير، وإعادة التقييم. ولم يقاتل متطوعو الحزب أيضاً بعد أن أفرغ الحزب من مناضليه الذين توزعوا بين الجيش العراقي الأصيل، وجيش القدس الرديف، وفدائيو صدام ضباطا، وآمرين، وقادة مناطق، وهيئات ركن ولم يبق هذا التوزع، والتوزيع في الجهاز الحزبي إلا القليل من العقائدين، الذين وجدوا أنفسهم مع الأيام الأولى للحرب أن ظهورهم مكشوفة.

والأمل في الصمود ميؤوس منه.

ويقاف جيوش المحتلين يكاد أن يكون مستحيلاً.

والتغيير حاصل، ومطلوب فيه رأس النظام، ففضلوا هم أيضاً الانسحاب من الساحة، وإبقاء القائد الأعلى وحيدا في الميدان إلا من حمايات تشرذمت بسبب كثافة الضربات المدمرة للطائرات، والصواريخ، وفعل الحرب النفسية الذي غير نهج التفكير.

ولم يصدّق الواعدون بالتطوع، والموت دون القائد، والنظام يوم كانوا يملأون قاعات القصور الجمهورية بالآلاف، يدبكون، وينشدون، ويهتفون، ويؤمنون، ويقبضون. أحسوا الخطر القادم قبل غيرهم من الشرائع التي كانت تصطف معهم طوابير أمام القصور فانسحبوا من الساحة مبكرا حتى بدل البعض عناوينهم.

وترك البعض مناطقهم.

وتجرأ البعض على عدم الرد على تلفونات مسؤوليهم.

ورفض البعض الآخر الاستجابة إلى رسل قيادتهم الحزبية التي فقدت قدرتها على الإخافة في الأيام الأخيرة، لأنهم أو بالمعنى الأدق بعضهم كانوا ينتظرون يوم التغيير بطوابير على عاداتهم في الوقوف بصفوفها لتقدم الوعود، وفروض الطاعة إلى سائق دبابسة من دبابات الحلفاء تصل قريبا من صفوفهم، أو قائد عسكري من

جيوش الحلفاء يفتح مقره قريبا منهم، أو حزب يكون قد استولى على مقرات أحزابهم.

أما الأجهزة الأمنية التي أعدت إعدادا متميزا لثلاثة عقود، ودعمت بخيرة الحزبيين، والقريين الموالين، وبأحسن العقول، وُجهزت بأحدث التجهيزات، ومُولت بالحصة الأكبر من الميزانية العامة للدولة كانت أول من أصيب بالإحباط بعد القيادات العسكرية، وهيئات ركنها التي أدركت المصيبة، وهول الكارثة القادمة، وخطأ القرار في مواجهة أقوى دولة في العالم مدعومة بعدد من جيوش الحلفاء⁽¹⁾. وهو مستوى من الإحباط أشعرهم بالعجز عن تنفيذ خطط درسوا جوانبها جيدا، والقيام بعمل دربوا على القيام به، وصدمة وجدوا فيها أن:

القادة قد غابوا عن مراكز قيادتهم، ومواقع الاتصال بهم.

المتنسين قد تبخروا، أو تركوا الساحة مع غيرهم من دون إذن، وأبقوا صدام الذي عوّل عليهم وحيدا في ساعاته الأخيرة يتجرع سم الهزيمة بنحول، واكتئاب إلا من ابن يركض مع القلة المتبقية من حماية الصف الأول حول السيارة الرئاسية في آخر مشهد جماهيري للحاكم في حي الاعظمية وسط بغداد، ومعه وزير دفاعه المعروف بمهنيته العالية، وإطاعته الأوامر، وتنفيذها في أحلك الظروف.

مشهدٌ يستحق التوقف عنده كثيرا من باب التحليل، واستعراض حوادث التاريخ لأنه المشهد الوحيد في حياة صدام الذي تعثر فيه أمام الجمهور، وكاميرة التلفزيون المتبقية برفقته إلى ما قبل الاختفاء يوم 9/4/2003 والذي يحمل في طياته الكثير من المعاني عن الوضع النفسي، وعن الساعات الأخيرة في حكمه الطويل، وعن موقف الأقارب، وخذلان الجيوش، وتفرق الصاحب، والمريدين، وكثر الانتهازين، ونكت العهود.

(1) شاركت مع أمريكا في الحرب عدة دول بجيوش أو وحدات كانت أكثرها عددا وقدرة بعد بريطانيا الأمريكان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، وبولونيا، وأخرى أخذت على عاتقها مسؤولية التواجد بعد انتهاء العمليات العسكرية الكبيرة في محافظات الوسط، والجنوب فيما أخذ الأمريكان مسؤولية بغداد وشماله، والمنطقة الغربية الأكثر توترا (1).

لقد حصل التغيير رسمياً بإنزال التمثال من ساحة الجندي المجهول القديمة أمام فندق الشيراتون يوم التاسع من نيسان، وأعيدت إلى الذاكرة العراقية المبرجة على العنف في أيام الفوضى، واختلال التوازن أولى علاماتها في تجسيد فلسفة العدوان التي لم يجرؤ أحد على تفسيرها حتى في التاريخ المذكور يوم هرع المنفعلون إلى التمثال يؤازرون، ويشدون على يد سائق دبابة الإنقاذ الأمريكية الذي أخذ على عاتقه إنزال التمثال، مبادرة منه أو بأوامر من قيادته أو بدفع من الجمهور.

لا يهمهم هذا وهم يسارعون بضربه، وتفكيكه، ومن ثم سحله كما سحلوا من قبل ما يقارب الخمسة والخمسين عاماً رجالاً عظاماً من زمن الملكية الدستورية العراقية في 1958/7/14 بفارق أن السحل كان هذه المرة لما تبقى من التمثال، وكان في تلك المرة لأجساد المغدورين.

إنّ التغيير الذي استغرق واحداً وعشرين يوم قتال كانت فيها الكفة ليست لصالح النظام وصدام أحدث صدمة تسببت في حالة ذهول لعموم العراقيين، الذين وجدوا فيها أنفسهم بلا قيود كانوا تعودوا العمل بوجودها في السابق.

منفتحين لتلقي سيل هائل من المعلومات لم يسمح لهم بتلقيها في السابق.

قادرين على الاتصال المباشر بكل دول العالم من دون استثناء الأمر الذي لم يكن ممكناً حدوثه في السابق، والتكلم بصوت عال مع أيّ كان، أجنبي بشعر أصفر أو عراقي قادم من خلف البحار أو منتقد لكل ما جرى بصوت مسموع، وكلام ممزوج بحركات الاحتجاج دونما رقيب أو حسيب.

على السفر إلى خارج العراق إلى أي بلد تقع عليه العين، أو تقدمه الذاكرة دون موافقات، والعودة منه دون تأشير.

على التخابر مع أجنبي، وعمل علاقات معه بلا حرج.

وجدوا التدفق السريع إلى ساحته من قبل آلاف من العرب، والمسلمين، والعراقيين السابقين، والمهاجرين، والمهجرين، والمغامرين، والمستخبرين، والجواسيس، وطالبي الثروة والجاه، وغيرهم دون توجس.

لقد دامت حالة الذهول ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر بعد حصول التغيير كان السلوك العام فيها متجها فقط إلى:

1. للملّة الجراح السابقة.
 2. الكسب من أموال الدولة السائبة، والاستحواذ على بعض ممتلكاتها المباحة.
 3. التوجه البسيط إلى أخذ الثأر، وتصفية الحسابات التي لم يتم تصفيتها في السابق.
 4. تعزيز النفوذ المالي للساعين الجدد بالاستفادة من الأموال التي سرقت، والجنائي بإنشاء عصابات، وتقوية أخرى من الأموال التي نُهبت.
 5. مد النفوذ السياسي للقادمين من الخارج أحزابا مضافة إلى تلك المسجلة بسجل المعارضة السابقة، وحركات سياسية جديدة التفّ حولها سريعا آلاف من الذين يفتشون عن فرصة سانحة، ودور في النظام الجديد، وكذلك الساعين من الداخل وهم:
- أ. وطنيون أجبروا على السكوت في العهد السابق، يعتقدون أن الالتزام الوطني يجبرهم على العمل بالسياسة دعما لعملية التغيير فتوزعوا على أحزاب يرأسها قادمون من الخارج أو أسسوا أحزابا هم عمادها، وجمهورها من الداخل.
- ب. انتهازيون توقفوا عن الجري بالأمس القريب، وحولوا اتجاهاتهم نحو العهد الجديد فوقفوا مؤيدين إلى من قَدِمَ من الخارج، ومن يمتلك علاقة مميزة بالمحتل، أو أخذوا على عاتقهم تأسيس أحزاب، وحركات يكونون هم فسيها الدعاة، والمنظرين ليزيدوا الأعداد الموجودة مئات لا عمل لها سوى الإعاقة، والتدليس السياسي.
- ج. تجار، ومقاولون لم يتركوا الفرصة كعادتهم، فأقاموا الولائم لمن وصل من الخارج مرحبين، وشاكرين جهدهم في التغيير. عارضين الدعم المالي، والشعبي لمن سيقود البلاد بعد التغيير، مستعرضين قدراتهم، وجهودهم للمساهمة في إعادة بناء العراق:

عقود، وصفقات عملايين الدولارات فيها نسب للأحزاب، والحركات التي حددوا دعمهم لها فسحبوا السياسيين إلى ساحة التجارة، وشؤون المال، وأقنعوهم بنظرية التبادل الودي للمنفعة، فأسسوا أولى بوادر الفساد.

د. شيوخ عشائر التسعينات المصنّفون من الدرجات الدنيا، والذين انسحبوا قبل غيرهم من ساحة المواجهة نكثا للعهد الذي أعطوه لصدام فكانوا أكثر اللاهثين وراء الجاه، والسلطة، والمال، حشدوا جهودهم بكل ما أوتوا من قوة فتوزعوا بين الأحزاب، والحركات السياسية، وبين الجهات الدينية يعرضون أنفسهم فداء للعهد الجديد. وأفراد عشائريهم جنوداً لنصرة العهد الجديد.

فشوهوا بسلوكهم معنى النضال السياسي، وأسهموا مع مثلائهم في حرف المسيرة.

هـ. عسكرٌ من الماضي أثقل الزمنُ عليهم، وصدام، وآخرون مستمرون بالخدمة في قيادات الجيش حتى يوم التغيير، وبعض كانوا موزعين على تنظيمات السنخوة، وقوات الاحتياط، وأصدقاء الرئيس لم يتأخروا عن الركب الذي تَكُون مع الأيام الأولى للتغيير بعدما شاهدوا بأعينهم طبيعة الهرولة.

وأدركوا بحسبهم القيادي ما سينتج عنها، فشاركوا فيها، وتوزعوا بين الأحزاب، والحركات، توزيعاً لم يكونوا فيه قادة كما تعودوا من قبل لأن اللعبة السياسية هذه المرة لا تقبل العسكري قائداً في زمن الديمقراطية.

ولا يقبل فيها السياسيون الجدد العسكري قائداً، ولا يقدّمونه مع الجالسين في الصف الأول وهو المتهم من قبلهم بالتآمر، والوقوف مع صدام في حروبه، ودعم النظام.

فأسسوا عليه في تحركاتهم، وتنظيم أعمال أحزابهم، وفي اتصالاتهم مع المحتل، وغيره فسجلوا بهرولتهم أنهم أكثر الخاسرين.

لقد انتهت الأشهر الأولى، وانتهت معها حالة الذهول، وفاق الجمع العراقي من الغيبوبة المؤقتة أو الصدمة التي كانت نفسية، حقيقية، شديدة، مهدوا بسلوكهم النتائج عنها، وبالذهول إلى أكبر عملية اضطراب في الأمن والسياسة، والقيم

الاجتماعية في تاريخ العراق، وربما على مستوى العرب، والمنطقة التي يقع فيها العراق في العصر الحديث، وعلى العموم وجدوا بعد إفاقتهم من الصدمة:

1. رجال أعمال، وتجاراً جدداً كانوا بالأمس من الحفاة، والمتسكعين، والجرمين، أصبحوا الآن من بين السائرين إلى العلا في الصفوف الأولى من مجتمع ما بعد التغيير.

2. الأجهزة الضابطة قد انتهت ولا يمكن الركون إليها في فض مشكلة بسيطة بين العوائل والجيران، ولا من يطبق القانون.

3. آلاف الناهيين الذين فتحوا البنوك، والدوائر والقاصات تربعوا على السوق، وعلى أفخم البيوت، والمعامل، وقدم بعضهم نفسه في الصف الأول مع المعنيين بالتغيير، والوطنيين الذين سيقودون عملية إعادة البناء، والتعمير.

4. عصابات بدأت تظهر في الحي، والشارع تفرض قوانينها على الناس الآخرين، وتتكاثر بشكل سريع، وتتسلل إلى بعض المفاصل المهمة في الدولة، والمجتمع بشكل سريع أيضاً.

5. مئات الآلاف من الجنود، وضباط الصف، والضباط، الذين وجدوا أنفسهم فجأة بلا عمل، ولا مورد رزق، ولا تقدير أو احترام، ووجدوا أن لا فائدة من توزيعهم على الأحزاب، والحركات السياسية التي بدأت تتاجر بهم، وتبيع بعضهم كمصادر معلومات.

6. السياسيين القادمين من الخارج الذين أدركوا أن الكثير من أدبياتهم زمن المعارضة غير ممكنة التطبيق، والكثير من خططهم لإعادة بناء العراق غير قابلة للتنفيذ، وورش العمل التي كانت تدار، وتعقد في لندن، وواشنطن لم يلتفت إلى نتائجها أحد حتى أضحت ضرباً من التاريخ، وأن جهود المشاركة في عملية إعادة البناء هي توجهات للكسب، والتحصيل.

7. اختفاء آلاف العرب الذين قدموا إلى العراق قبل التغيير للقتال دون حصوله، ودخول آلاف منهم، والمسلمين الساعين إلى قتال الكفار على أرضه قد أخذوا مواقعهم، وتمرسوا، وكونوا علاقات قتال بالضد بدؤها أولاً بعمليات المهارشة بعد قليل من الاستفاقة من حالة الذهول.

8. المساعي المعلنة لجلب الأموال لغرض الاستثمار صعبة التحقيق بسبب التعقيد، والتخوف، وعدم الاطمئنان، وظروف عدم الاستقرار، وما وصل منها دخل في دوامة الروتين، والفساد. الخ من معالم السلوك، والتصورات، والأهداف، والاستراتيجيات الدولية التي أسهمت جميعها بسحب العراق إلى ساحة قتال من نوع خاص مطلوب فيها:

1. جلب كل الإرهابيين المسلمين في العالم إلى أرض قتل اختيرت بإمعان.
2. إنهاء أجيال، وإيجاد أخرى لا علاقة لها بالماضي، وأفكاره، والإيديولوجيات.
3. تقديم رسالة ديمقراطية إلى المحيط غير الديمقراطي مهما كان الثمن المدفوع.
4. إثبات خطأ أفكار في حكم الدين للسياسة أو تدخله في شؤونها، وصحة أفكار أخرى قد تكون بعيدة عن فقه الدين السياسي، وقد يكون الأمر أبعد من ذلك حيث التوجه إلى تدمير الدين بأدوات السياسة التي دخلها رجال الدين ليثبت للعالم عدم قدرة الإسلام كدين على إدارة الدول، والمجتمعات.

كل ذلك، وغيره الكثير وجده العراقيون خلال الصحوة من حالة الذهول، وما بعدها، ووجد الكثير منهم أنهم مساهمون بما يحصل، وغير قادرين على فعل شيء للحيلولة دون أن يحصل، فدخلوا دائرة الفعل مع الداخلين الأجانب فكونوا معهم دوايات قوامها التدمير، والخراب بأساليب، ووسائل متعددة ستكون هي عناوين الكتاب في بابہ الأول.

إن الأسلوب الذي سيتبع في هذا الكتاب هو سرد لبعض الوقائع التي تمثل حقيقة الفوضى، والاضطراب مع تحليلها من وجهة النظر النفسية، والسياسية، وهو سرد سيتناول الجانب السلبي منها بطبيعة الحال لأن الإيجاب لا يقع ضمن الفوضى كما إن ذكر الإيجاب أو مناقشته في الوقت الراهن غير ذي جدوى في عملية الإصلاح المطلوبة لهذا الواقع المأساوي، والذي يتطلب الخوض في غماره أولاً تحديد المشكلة أي الخلل، والاضطراب، ومن ثم إعطاء تصور عن نسب انتشارها، وبعض أسباب هذا الانتشار، وأخيراً تسليط الضوء، ولو بشكل بسيط على آفاق

التخلص منها أو ما يمكن تسميته بالحلول المقترحة التي سيشار إلى بعضها ضمنا أو بشكل عابر من خلال السياق العام للموضوع، كما إن كثر الأمثلة السلبية التي أريد لها أن تكون شاهدا على سعة الخلل، وعمق المأساة لا تعني أن كل ما يحصل في العراق في الوقت الراهن موشع بالسواد رغم حقيقة وجوده، ولا تعني الأمثلة التي تذكر حول أخطاء البعض من السياسيين، والمسؤولين، والعسكر أن العراق خال من الوطنيين، والنزيهين، والحكماء، والمهنيين، لكن مقتضيات الاستدلال على حجم الكارثة، والمأساة تحتم إعطاء الأمثلة من هذا النوع التي تؤكد بالحصلة أن الوضع في العراق يمثل فعلا مأساة، والمساهمين في ساحته جميعا وسط عديد من الدوامات.

الفصل الأول

جذور المحنة

إن محنة العراق أكثر من معقدة بعد أن دخل دوائها العديد من الأطراف التي تتقاطع أهدافهم على المديات القريبة والبعيدة.

المبحث الأول

الجذور العامة

بدأت الحرب على الأرض العراقية، وانتهت صفحتها الأولى بسهولة لم يكن يتوقعها الحلفاء طرفها الأول قوات متعددة الجنسية بقيادة أمريكية وضعت في حساباتها مقاومة ولو من النوع التقليدي لعدة أشهر في الوسط، والجنوب وبعض مناطق الشمال، وطرفها الثاني صدام حسين، وضع في مخيلته سحب الخصم إلى قتال مدن يشتت جهده قواته، ويكبده خسائر في الأرواح لا يمكنه تحمل تبعاتها إنسانيا، والثالث قوات عراقية لم يصمد العسكري المهني منها عمليا كما كان معهودا له في الحروب السابقة.

ولم يدافع البعثي فيها كما هو مفروض فعليا.

ولم تتدخل قوات النخوة، ولا الاحتياط القريب، وغيرها من التشكيلات التي أرادها صدام أن تكون مصدات أو قوات لامتناس زخم الهجوم، وتوجيهه إلى المدن دون بغداد مقره الحصين.

وانتهت تلك الصفحة سريعا فأذهلت المراقبين، ودفعت العراقيين، وغيرهم من المقيمين في العراق إلى انتظار التطورات الحاصلة في الموقف بمشاعر كانت مزيجا من:

1. القلق حيث المجهول في التعامل مع الأجنبي الذي لا يمكن الاطمئنان له، ولا التكهن بأهدافه البعيدة على وجه الخصوص.

2. الدهشة من سرعة التخلص من ضغوط كانت مسلطة على العقول لعشرات السنين.

3. لذة التخلص من عبء الماضي، وأمل التطلع إلى مستقبل يفترض أن يكون أحسن في ضوء المعلن من الأهداف.

لقد كانت الصفحة خليطاً من المشاعر أو بمعنى أدق مزيجاً من فرح بالخلاص "من الديكتاتورية" وغصة من فعل التخلص "على يد الأجنبي" وأمل في تحقيق "الديمقراطية"، حتمّ الموقف النفسي في ذلك الزمن المضغوط اختلاطها بسبب صدمة التغيير، لكن من غير المنطقي في مجاله أن ينكفي بعد التغيير مباشرة العديد ممن حملوا مسؤولية إدارة الدولة، والمجتمع على أنفسهم، ويتوجهوا لإشباع حاجاتهم النفسية، والمادية التي شعر بعضهم أنه قد حُرِم منها العديد من السنين، فنسوا أو تناسوا دون عمد أن الخطوة الأولى باتجاه قيادة البلد نحو التحقيق الأفضل للمستقبل الآمن، والسيطرة الفعلية على المجتمع القلق هي إعادة التجانس النسي لذاك الخليط.

إذ وبدلاً من التدخل لفعله تُرك الأمر على الغارب خلافاً للمنطق الصحيح. فمشاعر الفرح بالخلاص لم يتم تعزيزها أو توسيع رقعتها بعائد ملموس للخلاص، إذ قُسمت على سبيل المثال السلطة بين سبع جهات سياسية فاعلة احتكاراً فتقلصت فسحة الفرح في عقول آخرين من خارجها.

ووزعت الوظائف، والمقاولات، والهيئات الدبلوماسية على القريين من الجهات السبع، وبعض المتنفذين من خارجهم فضاقت مساحة الفرح في نفوس آخرين.

وصحاح الجمع على عدم قدرة المعنيين على إعادة الكهرباء، والماء، التي أرهقت الكاهل، وأتعبت النفوس، وكذلك تصليح المجاري التي أفسدت البيئة في بغداد.

وعلى فشل في مكافحة الجريمة، وأعمال الإرهاب، وتقليل نسب البطالة، وغيرها كما هو مطلوب فانخسرت مجالات الفرح في دواخل آخرين يشكون الأغلبية، أو قلت لتزيد من عدم تجانس الخليط.

والغصة من فعل التخلص على يد الأجنبي مشاعر يفترض إزاحتها من العقول تدريجياً لتفكية الخليط، وقد حصل في مجالها العكس إذ وبدلاً من أن تتركز الجهود في السنة الأولى التي أدار فيها مجلس الحكم، وبرمر العراق على إعادة تنظيم الجيش،

والشرطة، وأجهزة الأمن الداخلي كقوى ضابطة تحل محل القوات الأجنبية في السيطرة، والضغط تلمس العراقيون أن ما جرى فيها مجرد خطوات مشوهة لا توفر قدرة لإحداها في التعامل مع أزمة قتال في قرية دخلها إرهابيون أجنب يسعون إلى القتال، وبسببها بقي العسكر الأجنبي، وسلطته في الشارع، والمدينة وقريبا من القرية، فضاغف وجوده من عدد الذين يشعرون بالغصة، بل وتحولت تدريجيا عند البعض إلى مشاعر عدوان زادت من تعقيدات الخليط.

أما الأمل في تحقيق الديمقراطية، والرفاه ورغم صعوبتهما في مجتمع عانى عقوداً من البطش، والديكتاتورية، وجد المتأملون في مستقبلهما أن هناك: احتكاراً مبطناً في الحكم، وميلاً للاستحواذ.

صياغات ذكية في الدستور، والتشريع لامتداد السيطرة، ومد النفوذ. أفكاراً للمؤامرة ما زالت في عقول السياسيين، وعملاً جاداً للإقصاء، والتهميش.

تخويراً في النوايا، والشعارات، وإعادة تفعيل لقوانين الماضي التي تحقق بعض غايات الحاضر.

ضعفاً في الأداء، واختلالاً في معايير الولاء.

عندها تحوّل كثير من مشاعر الأمل إلى إحباط، وزاد من اضطراب الخليط، وعدم تجانسه حدا لم يبق أصحابه متفرجين أو محايدين لما يدور من حولهم، وقريبا من مشاعرهم إذ إنه ومن الناحية النفسية وكلما تغيرت المشاعر بسبب الظروف المحيطة إيجاباً على سبيل المثال كلما وجدنا الفرد متجهاً للمساهمة في البناء ساعياً إلى تحقيق الاستقرار، والعكس من ذلك صحيح كلما تشبع العقل بمشاعر السلب نجده متجهاً بدوافع نفسية إلى المساهمة في إشاعة الفوضى، والاضطراب سعياً منه للتخلص من ضغوط تلك المشاعر، وهذا وغيره مؤشر حاصل بنسب ليست قليلة في السني الأربع الأولى لعراق ما بعد التغيير.

الجانب الأمني خاصة في بغداد، وديالى، والأنبار، والموصل، وأقل منها في بعض محافظات الوسط، والجنوب يتميز بسعة استخدام السلاح بالضد من قوات متعددة الجنسية، ومؤسسات الدولة العراقية، وأجهزتها إذ تبين مؤشرات العمل

المسلح، وبعض الدراسات التي تناولت الموضوع أن ما يقارب من 78% من الهجمات المسلحة، وأعمال التخريب تقع في تلك المدن.

وأنّ أسرع وتيرة للتدهور الأمني هي تلك التي تشهدها العاصمة بغداد(2). ويتميز أيضاً بظاهرة الغياب البين للسلطة، واتساع عمليات الإرهاب، والجريمة، وانعدام الأمن، وشيوع معالم الفوضى وتكرار اغتيالات (متعددة النوايا والاتجاهات) طالت عناوين كبيرة في الدولة، وشخصيات معروفة في كلّ المجالات بطريقة جزر لم تقتصر على من مثلهم بعد أن امتدت لتشمل الطلبة، والشباب، والنسوة، والأطفال حتى أيقن الجميع:

1. عجز أجهزة الدولة عن حماية رجالها.
2. ضعف سلطتها المركزية.
3. قلة حزمها في كثير من الأمور إلى المستوى الذي أصبح فيه المواطن العادي لا يعير سلطتها أي اهتمام، وبات فيه الإرهابي، والمسلح من المقاومة وغيرها، والمجرم العادي أكثر إصراراً على تنفيذ مخططاتهم، وأفعالهم دون أن يبالوا بها في جميع الأحوال، وهذا أمر واضح من الأرقام التي تذكرها بعض المصادر عن الخسائر بالأرواح مثل بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي) التي ذكرت في تقريرها التاسع بتاريخ 2007/1/16 أن الخسائر للفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر للعام 2006 بلغت بين المدنيين مقتل 6376، وجرح 6875 على الأقل جراء العنف الجاري في الفترة التي يغطيها التقرير(3).

وهذا يبلغ العدد الإجمالي للضحايا من المدنيين لعام 2006، نحو 34452 أربع وثلاثين ألفاً وأربعمائة واثنين وخمسين قتيلًا، والجرحى 36685 بحدود ستة وثلاثين ألفاً وستمائة وخمسة وثمانين جريحاً، مع بقاء الوضع في بغداد، تحديداً، خطيراً جداً، إذ تسجل يوميا إصابات، وتظهر جثث مجهولة الهوية، وعليها علامات تعذيب.

وبنفس الاتجاه أورد بحث بعنوان (محنة الأكاديميين العراقيين) كان قد قدم إلى مؤتمر مدريد الدولي حول اغتيال الأكاديميين العراقيين في 23-24 نيسان 2006 أنّه

قد تم اغتيال ما لا يقل عن 530 عالما عراقيا، وأكثر من 200 أستاذ جامعي، وشخصيات أكاديمية أخرى حتى موعد تقديم البحث (4).

وفي مجال الصحة أفاد مدير عام دائرة العمليات الطبية في الوزارة بتصريحات نشرت يوم 2007/2/12 في جريدة الصباح وبثت على أكثر من فضائية عراقية أن نحو 618 ستمائة وثمانية عشر من موظفي الوزارة بينهم أطباء قتلوا على يد الجماعات المسلحة خلال السنوات الثلاث الماضية، بينهم:

132 مائة واثنان وثلاثون طبيا، و223 مائتان وثلاث وعشرون من الكوادر التمريضية.

185 مائة وخمس وثمانون من عناصر حماية المنشآت الحيوية".

وأضاف المدير أن "الشهداء هم من كلتا الطائفتين الشيعية، والسنية، وتم استهدافهم من قبل الجماع الإرهابية" (5).

إن الأرقام التي تتناول الخسائر في العراق في الوقت الحاضر يصعب تأكيدها علميا لوجود عامل التضخيم، والتبسيط المرتبط بالموقف السياسي، والطائفي، ومع ذلك فإن الخسائر كبيرة جدا، وتزيد كثيرا عن متوسط الخسائر اليومية للحرب العراقية الإيرانية المعروفة بكثرة خسائرها.

وإن الحكومة في مواجهتها الميدانية تحاول أن تفعل شيئا، وبسبب كثرة المعوقات التي تحول دون فعل الشيء تعلن استنكارها، وإصرارها على تقديم الحماية، لكن نواياها في كل مرة تصطدم بالآتي:

1. قدرات الأجهزة الأمنية المحدودة في التعامل مع الخصم بما لا يكفي على تأمين التفوق الرادع.

2. حجم التخريب، والإرهاب في المجتمع الذي لا يتيح الفرصة لهذه الأجهزة أن تضع حارسا لكل أستاذ، وصحفي، وتاجر، ومفرزة أمام كل مدرسة، وجامع، ومستوصف صحي، ومثلها في كل سوق، وتجمع بشري.

لذا تجد الأجهزة نفسها عاجزة، ومحبطة مع كل حالة قتل، وتفجير. وتجد الحكومة أنها في حيرة من اتساع حجم التخريب.

ويجد الناس أنهم أمام كارثة لا مفر منها إلا بالهجرة أو الدخول في محيطها أطرافاً مشاركة بعدة اتجاهات.

زاد هذا الأمر سوءاً ارتكاب أخطاء في السياسة العامة لإدارة الدولة، والمجتمع إلى الحد الذي أقنع الغالبية العظمى من المواطنين العراقيين مع قدر من المبالغة بأن:

1. انشغال الإدارة العراقية في الوقت الراهن محصور بمصالح، واعتبارات ذاتية تتأسس على من يشغل المنصب، ومن يغادره، وكيف تتحقق أهداف الحزب بالكسب، ومد النفوذ بعيداً عن التفكير بأمن المواطن، واستقراره.

2. التوجه المحموم لعدد من المسؤولين في السلطة هو لإحاطة أنفسهم بطائفة من المعارف، والمقرين، وبلقيف من المتسبين إلى الحركة، والكتلة، والحزب، وهم في كثير من الأحيان ليسوا من ذوي الخبرة العلمية، والاختصاص الذي يؤهلهم لتقديم الحلول للوضع الأمني المتأزم في البلاد.

3. الولاء، والتقدير، والغلبة توجهت إلى الأقارب، والمعارف، وأبناء العشيرة، والمنطقة، والطائفة، والحزب، كبديل عن العراق وطنا شعر فيه المواطن العادي بأنه ضحية يطاله البؤس، والشقاء، ومشروع للقتل يقدم كقربان لعملية التغيير، والديمقراطية.

4. الإرهاب الذي يستهدف السياسة لا يصل إلى الرموز التي تسكن المنطقة الخضراء، وتحتمي بأفواج من الحراس العراقيين، والأجانب في بعض الأحيان، والذي يتوجه إلى الإدارة لا تصل شظاياها إلى المستويات العليا التي أخذت هي كذلك من المنطقة الخضراء مساكن، ومقرات.

5. العيش في دوامات محنة لا أمل فيها لإيجاد حلول تجنب الأمة مزيداً من الويلات.

إن المعضلة أو الأزمة العراقية شهدت في السنة الرابعة مزيداً من التطور باتجاه التعقيد الأمر الذي يحتم النظر إليها ليس من زاوية الخارج الذي رسم معظم مساراتها المتناقضة فقط بل وكذلك من الداخل الذي يرسي عادة ذلك التطور استجابات باتجاه الحل أو التعقيد إذ نرى في الخارج خلال هذه المرحلة على سبيل المثال توجهها لغالبية الدول الكبرى على وجه الخصوص للإسهام في تقديم الدعم

الاقتصادي، والسياسي أملاً في النهوض بواقعها أي الأزمة العراقية خطوة إلى الأمام يمكن أن تؤسس قواعد الأمن، والديمقراطية بخسارة أقل كما هو معلن على أقل تقدير، ونرى في الوقت نفسه استمراراً للمحاولات ذاتها من بعض الدول القريبة لإبقاء الأزمة بؤرة متوترة لحسابات تتعلق في معظمها بإبعاد شبح التدخل الأمريكي في شؤونها، ومع هذا فإن أهم تلك التوجهات تأثيراً في واقع الأزمة موافقة الدول الدائنة لنادي باريس على إطفاء 80% من إجمالي ديون العراق البالغة بمحدود 120 مليار دولار، والذي يمثل إطفاءها مبادرة إيجابية باتجاه المساعدة، وتقديم العون تُحسبُ لتلك الدول الصناعية الكبرى في وقت يحتاج فيه العراق إلى كل عون من أجل النهوض، وتجاوز محنته التي تتأسس على ترميم الاقتصاد المدمر، وتحسين مستوى العيش للإنسان العراقي المحطم، بغض النظر عن ملاسبات تلك الديون، وفوائدها المستحقة، وعن الحصار الذي فرض على العراق آنذاك، وأمواله المجمدة.

تليها في الأهمية مقررات مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد عام 2004 والذي أوحى إلى جميع المعنيين بالأزمة العراقية بأن لا يكتفوا بعدم التدخل السليبي في شؤونه الداخلية فحسب بل ويساعدوا على تحسين ظروفه السياسية، وإنجاح تجربته الديمقراطية.

إن التوجهات المذكورة في مجال الاقتصاد، والسياسة، والأمن، تلك الأركان المهمة للأزمة العراقية يؤشر اتخاذها في ذلك العام رغبة دولية معقولة في عدم السماح بمزيد من الفوضى، والاضطراب في ساحتها الملتهبة أو السيطرة عليها لكي لا تنفلت زمامها، لكنها توجهات وإن باتت واضحة في السلوك الدولي الخارجي لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع العراقي الداخلي حقائق تسهم في تخفيف التوتر وفرض الأمن، أي الشروع بتقديم الحلول المناسبة لأن أخطاء قد ارتكبت من قبل الإدارة الأمريكية المعنية، وقصوراً في التفاعل مع تلك الخطط موجود في الإدارة العراقية، إذ نرى مثلاً أن الكثير من الوزارات حُدِّثَ لها خطط استثمارية تحولت معظم تخصيصاتها من ميزانية عام 2003 إلى 2004 ومن ثم إلى 2005 حتى أصدرت وزارة المالية نهاية عام 2005 أمراً منعت فيه تدوير تلك الأموال إذا ما عجزت الوزارة المعنية عن صرفها، كما أعلن وزير المالية في مجال تقديمه ميزانية عام 2007

أن هناك فائضاً في ميزانية 2006 بحدود 14 مليار دولار لم تستطع أجهزة، ومؤسسات، ودوائر الدولة صرفها بسبب الظروف الأمنية، وتعقيدات آلية الصرف، ومسائل الفساد، كما أن الديون التي تشطب على سبيل المثال لا يمكن أن تُحسن من حال الاقتصاد المتهرئ كما هو مطلوب وبالسعة التي يفترض أن تكون إذا ما استمر مسلسل الهدم، والتفجير للبنى التحتية، وتأخرت خطوات الشروع في إعادة الأعمار، وبقي الفساد آفة مستشرية في عموم البلاد، كذلك فإن الدعم السياسي باتجاه الديمقراطية، وإنجاح الانتخابات لا يمكن أن يتحقق إذا لم يدرك جميع العراقيين أهمية المشاركة فيها خطوة أساسية للحصول على الحقوق، وأن يعوا جيداً أن البلد سوف لن يُشيد من جديد إلا بالنوايا الحسنة للأهل، ولن يتقدم ثانية إلا بالجهود الحثيث للمجتمع، ولن يفيق من غفوته المهلكة إلا بالتوجه الجمعي للمشاركة في الحل، والتوجه إلى التعامل المنطقي مع الواقع الحالي بطريقة تتلاءم، والظروف السائدة بعيداً عن الكره، والحقد، والقتال، وبعبكسه سوف يجدون هم، والقرييون معهم أنهم جميعاً في مركب قديم تتقاذفه الأمواج وسط المحيط لا يمكن أن تحول دون غرقهم وإياه كل محاولات العالم الآخر أو أمواله، وإن كانت بمئات المليارات.

إن الأزمة في العراق أكثر من معقدة بعد أن تكونت ساحة قتال فيها العديد من المشاركين، والكثير من الأهداف التي تتقاطع على المدى القريب، والبعيد.

فالأمر يكان لهم استراتيجياتهم التي تفضي إلى أهداف يكون فيها العراق بالصورة التي يريدون بعد عشرات السنين، ولا يأبهون بالخسائر التي تحدث لتحقيقها حسب الأصول.

ودول الجوار لها مصالحها في إبعاد الأمريكان عن المنطقة، والحيلولة دون تحقيقهم لتلك الاستراتيجيات.

ودول حليفة تتحسس ما يجري في العراق فالكويت قلقة لا ترغب أن ترى بحوارها دولة شيعية قد ينتجها الصراع، ويضعها بين فكي كماشة بينها وبين إيران، على الرغم من دورها في الحرب كحليف بسبب غزوها عام 1990.

والأردن لا يجذ هذا ولا يريد بجواره دولة سنية ضعيفة أو فقيرة يتحمل أعباء تقويتها، ولا يريد لها صورة للدولة الدينية التي تهدد استقراره وباقي دول المنطقة، ولا يرغب كذلك بفقدان العراق عمقه الاستراتيجي في الصراع مع إسرائيل. وكذلك الحال بالنسبة إلى السعودية التي لا يسرها تطور الأحداث التي قد يجبرها السعي للحيلولة دون تطورها للتدخل في مجرياتها، والانزلاق طرفا في حرب يكون الجميع فيها من الخاسرين، وصراع قد يفضي إلى تقسيم العراق، وإيجاد دولة شيعية على حدودها بما يثير العديد من المشاكل لشيعتها في المنطقة الشرقية.

وتركيا التي حاولت أن تنأى عن التدخل المباشر طرفا في الحرب عام 2003 تجدد نفسها بالتدريج قريبة من حدود العراق أو داخله في محيطها لأنها وضعت خطوطاً حمراء على حصول الأكراد في الشمال العراقي على دولتهم المستقلة، وعلى ضم كركوك إلى كردستان، وهي خطوط دفعتها إلى أن تكون موجودة بشكل غير مكشوف، وأن تهدد بالوجود المكشوف بقوات وضعتها مباشرة على الحدود مع العراق.

إن هذا الوضع المعقد والذي يعدّه البعض من السياسيين مقصوداً من قبل دولة الاحتلال لخلق فوضى مسيطر⁽¹⁾ عليها تفضي إلى تحقيق أهداف السياسة

(1) يتهم العديد من العراقيين القوات الخاصة الأمريكية بافتعال بعض الحوادث، والتفجيرات التي يصعب إثبات صحتها أو إنكار وجودها على الرغم من حصول مصادمات بين القوات العراقية، وأفراد تلك القوات أكثر من مرة، كما أن القوات الأمريكية في إدارتها للعملية الأمنية كانت حريصة على عدم إلقاء أي إرهابي أو مسلح يلقي عليه القبض في أيدي القوات العراقية، وتتدخل لأخذه بالقوة إذا ما اقتضى الأمر بهدف التحقيق معه بدعوى عدم نزاهة القوات العراقية في التعامل مع الموضوع، ويتردد بين رجال الأمن، والسياسيين، وفي الشارع العراقي أن أكثر من شخص كان قد ألقى عليه القبض، وبحوزته سلاح، ومتفجرات قد تم إخلاء سبيله بعد أيام، وشوهد في منطقته أو مناطق أخرى يمارس القتل بالضد من الحكومة، وهذا أمر يصعب تأكيده بدقة أيضاً إذ إن القوات العراقية تلقي القبض في بعض الأحيان على أشخاص تلبسهم تهم الإرهاب وهم بعينين عن هكذا تهم، ويصح في الوقت نفسه إطلاق سراح أشخاص متهمين بأعمال إرهاب لعدم كفاية الأدلة من وجهة نظر الأمريكيان على الرغم من وجودها من وجهة النظر العراقية. وعلى العموم هناك قناعة بين العديد من العراقيين في الوقت الحاضر أن أمريكا كدولة احتلال هي طرف رئيسي بالفوضى

الاستراتيجية في المستقبل البعيد شجعت أطرافاً أخرى على المجيء إلى العراق، ودفعتهم إلى إعلان مشاريعهم التي ينوون توسيعها في حالة النجاح مثل القاعدة، وفلسفتها في إقامة الإمارات الإسلامية التي تبناها الزرقاوي الذي كان قبل مقتله في 8 حزيران عام 2006 مسؤولاً عنها في بلاد الرافدين كما كان يلقب آنذاك، والذي عزز مفهوم الإمارة في العقل الجهادي العامل في العراق بعد أن تبين له، ولأسباب ذاتية أن أفغانستان التي يكثر في محيطها الأمراء الكبار، وتقوى فيها القبلية، لا تصلح مكاناً لإنشاء عدة إمارات في مناطق ينبغي أن تكون فيها الجغرافية، والطبيعة السكانية، والطائفية، والظروف القتالية عوامل مساعدة للتكوين، والاستمرار، عليه توجه، وبعض مرديه إلى العراق فوصلوا إلى أرضه ببساطة، ومع وصولهم وجدوا الفرصة سانحة لتحقيق النوايا، والأهداف الخاصة، وهم المدربين تدريباً جيداً على حرب العصابات التي تتلاءم، وأساليب القتال على الأرض العراقية فجعلتهم، ودافعيتهم بالصدارة في جوانب القيادة الميدانية للقتال، حتى استوعبوا في بعض الأحيان العديد من قواعد المقاومة العراقية التي لم تتفق، وخطواتهم في تعميم القتال خارج المحتل، وقواته العسكرية.

وهيأت لهم المجال أن يخيفوا الموجودين من حولهم، والأتباع وأبقتهم في الأعلى، مسلحين بأفكار سلفية طائفية تنسجم وغياب التنوير، والردة، والشعور بالإحباط بين البعض من الشباب الجاهل في غالب الأحيان.

ويبدو من الخطوات الأولى لمسيرة المذكورين أن جوانب الذات أي الحلم في أن ينشئوا إمارة هي الدافع الأقوى في السلوك إذ توجهوا أولاً إلى المكان الذي

الحاصلة، وهي قادرة على إيقافها في الوقت الذي تريد، ولديها أجهزة استخبارات هي الأقوى في العالم لا يمكن أن تقف عاجزة أمام السيطرة على تمويل الإرهاب، وقواعد تفخيخ السيارات، ومنافذ التزود بالأسلحة، والمتفجرات من خارج الحدود، ولا يمكن أن تكون قد غفلت في حساباتها القتالية خلال شنها الحرب على العراق موضوع السيطرة على تلك المخازن الضخمة للأسلحة، والمتفجرات التي تركتها عرضة للنهب ما أوصل ملايين قطع السلاح للناس العاديين، وللإرهابيين، ومع ذلك يبقى غير المعقول في التناقضات الواضحة في هذا الجانب عدم سعي الأمريكان لإثبات العكس، وكأنهم بفعلتهم هذه يريدون التمهيد لقبول واقع معين فيما إذا أصبح مكشوفاً تماماً في المستقبل أو إنهم يتصرفون بتعال، وخطورة لا تضع في الحسبان حال المجتمع الذي يعملون على جعله منارا للديمقراطية في الشرق الأوسط الجديد.

يمكن أن يحققوا فيه تلك الطموحات، وليس المكان الأكثر حاجة للقتال من أجل العقيدة، إذ إننا لو رجعنا قليلاً إلى الثقافة العربية، والإسلامية السائدة حتى يومنا هذا، وقارنا في موضوع أحقية القتال كما يراه غالبية الفقهاء، والمتدينين بين فلسطين التي صنفت بالمغتصبة في هذه الثقافة. وبين العراق الذي احتل في مفهوم التحرير بالاحتلال نجد أن الكفة تميل إلى صالح القتال على الساحة الفلسطينية.

ونجد في الوقت ذاته أن العزوف عن الذهاب إليها من قبل المذكورين الذي يقيم بعضهم أصلاً في القريب منها كونها ساحة لا توفر مجالاً لهم في تحقيق الذات، والأحلام، وتكوين الإمارة لأنّ هناك:

1. مقاتلين فلسطينيين لا يمكن منافستهم في الوطنية.
2. قوة ردع إسرائيلية لا تسمح للتفكير بمثل ذلك.
3. تجانساً طائفيّاً في المجتمع الفلسطيني لا يمكن التأسيس عليه لإثارة الفتن والأحقاد⁽¹⁾.
4. وعياً بين الشباب الفلسطيني يتأسس على أن تحقيق طموحاتهم في الاستقلال، وإقامة دولتهم لا يمر عبر الإمارات المتفرقة هنا أو هناك، ونجد أن الإمارة التي يريد أن يكونها السلفيون المتشددون القادمون من خارج العراق، والعراقيون السائرون بالركب سيغيب أو يُغيبُ فيها العلماء لأنهم لا يقبلون التعميم الشامل للجهل.

وسيهرب أو يجبر على الهروب منها الأطباء لأنهم لا يوافقون على العودة بالطب إلى الفصد، والحجامة.

وسيغيب أو يدفع إلى الغياب عن جامعاتها الطلبة لأنهم لا يريدون العودة بهم ودراساتهم إلى الكتاتيب. وستتنحى فيها المرأة نصف المجتمع لأنها لا تقبل أن تكون

(1) لا يمكن التعميل على الاختلافات المذهبية فقط كأداة فاعلة لإثارة الفتنة في المجتمعات العربية والإسلامية، فالشواهد الموجودة في فلسطين التي لا تعاني وجود الشيعة، والسنة في تركيبها الاجتماعية وجد لها الإسرائيليون، وقوى خارجية، وداخلية التكتل النضالي أو السياسي بين فتح، وحماس مجالا واسعا لإثارة فتنة نجحوا في إثارة بعض معالمها منذ ما يقارب السنة، وحتى وقتنا الراهن.

آلة تفريخ، ووسيلة تمتع جنسي لحامل سيف مثلوم، وسيهاجر أو يُهجر منها العسكر لأنهم لا يستطيعون العودة بأساليب الانتشار، والقتال إلى النبل، والسيف، واستخدام الدواب، وسيحاول، ويستنجد فيها العقلاء، والكسبة، ولا يجدون من يستجيب، وسيستغيث الأطفال من سؤقهم إلى المحرقة، وحرمانهم متع الطفولة، ومستلزمات النمو الطبيعي، وسيتمتع فيها فقط المرضى بداء الذات المفرط، والجهلة، والقتلة، والحالمون بالعودة إلى الماضي سبيلا لتدمير الحضارة في العراق⁽¹⁾.

إنها مشكلة أدت إلى بث بذور الفتنة في العراق، وعملت على استقطاب العديد من الشباب إلى جانبها على أساس النهج المتبع للجهاد لتكوين الإمارة الإسلامية التي لا يرجح المنطق إقامتها بالعراق لأسباب التركيبة الاجتماعية، والمعالن الحضارية، وبذا سيكون أولئك الشباب مجرد وقود لاستمرارها فترة قصيرة تؤدي دورا، وتنتهي كما انتهت غيرها من المحاولات، وإنها كارثة ستزيد من الخسائر التي يدفعها العراقيون حصلت للأسباب التي وردت أعلاه مضافة إليها أخطاء الإدارة، وعوامل الطائفية، والتدخلات الخارجية، وأسباب أخرى ستتم مناقشتها بأسلوب العرض التاريخي لبعض الوقائع، والأحداث التي مرت بالعراق منذ يوم التغيير حتى عام 2007 وقت صدور الكتاب، وتحليلها من وجهة نظر سياسية نفسية يترك للقارئ في مجالها الحكم على الأسباب الفعلية بعد أن كثرت إلى مستوى يصعب إحصاؤها في كتاب واحد، وفي زمن قد لا يسمح بالإحصاء.

واحدة من المشاكل التي أعاققت عملية الإسراع في إعادة البناء، والانتقال الصحيح إلى مجتمع الدولة المستقرة هي الفراغ المؤسسي الذي حصل بعد التغيير ودفع بالحكم، على وفق أحقية تحميل مسؤولية الحكم إلى من وقف بالضد من

(1) شاعت أقاويل في بعض المناطق التي يقوى فيها السلفيون خاصة في الرمادي، والفلوجة، وبعض مناطق من ديالى، وأشارت حوادث كثيرة إلى أنهم أغلقوا صالونات التجميل النسائية، ومنعوا الحلاكين من استعمال الخيط الشائع في حلاقة الشباب، ومنعوا الستلايت، ومشاهدة التلفزيون، وأغلقوا محال بيع الثلج بدعوى عدم شرب الرسول (ص) الماء البارد، وحدثت أخرى مشابهة بعض الشيء في بعض المناطق التي تهيم عليها جماعات شيعية متطرفة في مدينة الصدر، والأمين، والشعلة، أعمال يراد منها العودة إلى السلفية أسلوبا لإدارة المجتمعات.

النظام السابق أي المعارضة بأحزابها، وشخصياتها الفاعلة قبل أن تنهياً للانتقال من المعارضة إلى الدولة إذ بقيت غالبيتها تفكر تفكير دولة، وتعمل بروح المعارضة، ويبدو أن هذه معادلة تعاني منها جميع المعارضات التي يتسنى لها استلام الحكم بعد تغيير جذري، ولم تأخذ فرصة التهيؤ، والتدريب للانتقال التدريجي من المعارضة إلى الدولة، يستثنى منها بطبيعة الحال المعارضات القائمة في الدول الديمقراطية أي الغربية على وجه الخصوص لأن معارضتها مبنية في الأصل على معايير بينها علانية العمل، واستعداد المجتمع لاستثمار كل الجهود، وتجاوز الذاتية، والأنانية (بنسب ليست قليلة) ورغبة المعارض، ومجموعته تقلص الأفضل إلى بلدهم الذي يعتقدون في محيطه أنهم يمثلون الجزء، وليس الكل المطلق، كما إنها تتبادل المسؤولية في حكم البلاد، وتبادلها تتعلم كيفية الانتقال سريعاً من المعارضة إلى الدولة، وغيرها معايير كثيرة فيما عداها "المعارضات الغربية" فإن المعارضات الأخرى، وفي المجتمعات الأخرى سواء تلك التي تعمل في السر داخل حدود بلدها، أو تلك التي تقاتل بالبنديقية على حافات الحدود، أو الثالثة التي تناضل بالفكرة، والقلم، والتحرك السياسي من خارجها، قد تعود بعضها: الالتفاف على الحقيقة في المضمار الرمزي للحقيقة.

وخبر قسم منها فن التآمر في الطريق إلى الحكم المدني الآمن.

واستوعب عدد من أفرادها فعل التسقيط قبل الوصول إلى خط النهاية.

وتركوا في توجههم هذا التمعن بالمنافرة فنا لتحقيق الأهداف، وأهملوا في مساعيهم هذه التمسك بأساليب تبادل الأدوار طريقاً لتأمين الغاية، وتجاوزوا في أخطائهم هذه التعاون، والتنسيق في مجال صناعة، وإصدار القرار سبيلاً للوصول إلى المرامي كما هو الشأن الدارج في نظم الدول، والمعارضات الديمقراطية، إنه أمر واقع تعود غالبية أسباب وجوده إلى قلة النضج الحضاري، وإلى طبيعة العمل المعارض، وكذلك إلى الخصائص النفسية لبعض المعارضين، وبسببه تعثرت خطوات الانتقال إلى الدولة فلسفة وسلوكاً، وتم الإخلال بشروط المبادرة، والمنافرة، وحشد الجهود اللازمة لقيادة الدولة.

إنها مسألة معقدة، وتعقيداتها ماثلة أمامنا في الواقع المعاش لإدارة الدولة من قبل المعارضة السابقة، والتي حققت في معارضتها على كافة الجبهات الكثير من

النقاط في العقل العراقي، وكذلك الأجنبي باتجاه نشر الوعي، وصياغة رأي عام آمن بقدر معقول فعل التغيير.

لكن في الواقع ورغم هذا الجهد، وفترة النضال الطويلة نسبيا بقي المعنيون يتصرفون بمنطق المعارضة أو بمعنى آخر لم يسلكوا وهم أعلى السلطة السلوك المؤسسي للدولة بسبب:

1. إبقاء جل خطاباتهم السياسية تيارات مؤجلة في العقل الحزبي الحاكم حاليا، والمعارض سابقا دون أن يمدوها موحدة واضحة متكاملة إلى العقل العراقي الحالم بمؤسسة الدولة.

2. كون صياغة العديد من قراراتها في التعامل مع أكثر الأمور حساسية أشبه بالمعومة تصاغ مفرداتها تبعا للتيارات، والطوائف، والأصول القومية، وأماكن التواجد، والتموين، والمصالح الحزبية، وعلى العكس من فلسفة الدولة التي تدفع لأن يكون الموقف، والخطاب موحدا يعبر عن الرغبات، والتطلعات، والنوايا لعموم المجتمع، وينم عن الخبرة، والدراية، والاختصاص، وإن كان من بين الصناع، والمفاصل من مختلف مرحليا أو لم يقتنع أنيا.

وعلى النقيض من سياقات عمل الدولة التي يقدم فيها الجميع العون للجميع بغية أن تستمر العجلة في الدوران بقيت غالبية الأحزاب المشاركة بالحكومة تعمل على نظام الفئة الضيقة لا تمد يدها خارج حدودها، وأبقت مساعيها مقتصرة على تحقيق مصالحها الآنية القريبة لا تفكر بمصالح الوطن والآخرين، وجاهدت في لقاءات الجمع كي تحصل على أكبر قدر من الحصص دون الاكتراث بحق الباقيين، واستعرضت أمام الكبار في أن تكون القوة الأنسب، والمجموعة الأصلح متناسية وجود القرينين، وحاولت في كل مناسبة أن تثبت وجودها على الساحة متناسية وجود الآخرين.

لقد حصل ذلك، وسيحصل الكثير بسبب عدم القدرة على الخروج من دائرة المعارضة إلى فكر الدولة، فتسبب بوجه العموم في خسارة كبيرة للجهد المتاح لإعادة بناء الدولة والمجتمع الذي يسعون من أجل رفاهيته، واستقراره.

إن عموم العراقيين يؤمنون باستحالة الاستمرار في العمل بمنطق المعارضة، وإن استمراره حتى الوقت الراهن أسهم في زيادة التعقيد في إدارة الدولة، لأنه غير ملائم

لمقتضيات إدارة مؤسسات الدولة، ويتسبب في خسارة جسيمة، وبعض معالم خسارته فيما يتعلق بالعراق على سبيل المثال يتبين جليا في المثل التالي:

يعتقد معظم السياسيين، والأحزاب، والكتل وكثير من العراقيين أن الوضع في العراق شائك، وخطير، وأن غالبية أوراق الحل بيد الأمريكان، وهناك أوراق أخرى وإن كانت أقل قوة لكنها مؤثرة في بعض جوانب الحل تمتلكها دول الجوار، ويعتقدون في الوقت ذاته أن الأمريكان هم الطرف المؤهل للتأثير على كل من في يده أوراق، وتقبل غالبيتهم وجود هذا التأثير، وتفعيله لوضع نهاية بأقل ما يمكن من الخسائر للمحنة التي يعيشونها، لكن السياسيين من جهة أخرى يتعاملون مع قوة التأثير هذه بنفس أسلوب تعاملهم عندما كانوا في صفوف المعارضة، تستدعيهم الإدارة الأمريكية أفرادا يمثلون أحزاباً وكتلاً وليس بصفتهم أطرافاً في الحكم، ينقلون وجهة نظر الحزب، والحركة في الحل، وإمكاناتهم في المساهمة في الجهد المخصص ضمن وجهة النظر هذه، ويعودون من أمريكا ليلتقوا أولاً برؤساء كتلهم قبل اللقاء بالحكومة ليتدارسوا ما مطلوب من خطوات، وما زالوا يختلفون في العديد من المواقف مثلما كانوا يختلفون إبان وجودهم في المعارضة حتى تتدخل أمريكا بتقريب وجهات النظر، وتملية الحلول الوسط كما كانت من قبل، هذا وما زالت بعض الأطراف المشاركة في الحكم تحصل على دعم وتمويل من الأمريكان، ودول أخرى بذات الصيغ التي كانت تحصل عليها زمن المعارضة الأمر الذي يجعل مخارج السلوك السياسي أقرب للفتوية منها إلى الدولة التي تحتم معايير العمل فيها الابتعاد أو تحريم مثل هكذا سلوك، وبذا خسر العراق قوة دفع الدولة لحل بعض مشاكله، وعلاقاته مع المحتل، والدول الأخرى.

إن هذا السلوك السياسي البعيد عن معطيات الدولة انعكس نفسياً على الجمهور العراقي الذي لم يتشبع في فكره أو لم يستوعب وجود البعض في أعلى مراكز الدولة أو بمعنى أدق إن القيمة النفسية للوزير في الدولة الحالية لم تكن القيمة ذاتها التي كانت للوزير السابق حتى في زمن صدام الذي كانت للعديد من الناس مواقف بالضد من هذا الوزير وحكومته، لأن الوزير في حكومات ما بعد التغيير بقي متقوقعا في الحزب، ولم ينتقل إلى صف الدولة، ولم يتصرف البعض التصرف المناسب لرجل الدولة.

إن الواقع الذي تعيشه غالبية الأحزاب المشاركة في تشكيل الحكومة يؤشر حتى نهاية 2006 وبداية السنة التي تليها عدم امتلاكها القدرات الكافية للانتقال إلى العمل وفق فلسفة الدولة، بل والإصرار على البقاء في بوتقة المعارضة خاصة عندما أتاحت للسبعة منهم الفرصة لتحمل مسؤولية قيادة الدولة بدعم الدولة الأعظم، والأهم في الشأن العراقي، وبعد أن منحتهم الفرصة في أن ينتقلوا من خانة المعارضة إلى صفحة الدولة، لكنهم لم يتخلصوا من سلطة المعارضة على تفكيرهم التي تتطلب أن ينظر كل واحد منهم إلى أنه لا يمثل فضيله فقط بل كل العراقيين، وتمثيله لهم ينبغي أن يدفعه إلى تجاوز معايير الحصص الدقيقة في التمثيل العام، وإلى السعي للتوسعة لأكثر قدر ممكن من باقي العراقيين، إنه فقط منطق الدولة الذي يسقط فيه حق الفيتو الذي يرفعه البعض أمام التحاق الآخرين إلى الجهد السياسي، والمهني الداعم لإعادة البناء لأن منطق الدولة لا يستثني أحدا من أبناء شعبها من الخدمة في مؤسساتها، ولا يسقط من حساباته طائفة أو فئة من التمتع بحقوقها، كما أن العمل بمنطق الدولة لا يسمح في أن يجاهد البعض لاقتصار توزيع المسؤولية على من دعمته أمريكا في الأصل، لأن التفكير بمنطق الدولة وأهدافها، ومسيرتها يحتم إتاحة الفرصة أمام الجميع ومد يد العون إلى الجميع بقصد البناء والتعمير، هذا وإن منطق الدولة، والسلوك مسلك الدولة يقتضي:

1. أن تُفتح الصدور لمرحلة أمان، واستقرار بعيدا عن التكتل، والتأمر الذي دمر الشعب العراقي في الماضي، والحاضر على حد سواء.
 2. أن يتجاوز الحزب حزبيته، وتنحطى الحركة خصوصيتها.
 3. يرى كل فرد أن الدولة في داخله مفهوم يتم التعامل من خلاله مع الآخرين سياسيين متحيزين أو مستقلين كأبناء لهذا الشعب لهم حقوق، وعليهم واجبات.
 4. أن ينظر إلى كل الأقوام نظرة متساوية، وإلى كل الطوائف نظرة متجانسة.
- وبعكسه أي في حال البقاء تحت سلطة أو فلسفة العمل المعارض سيبقي الشعب بعيدا عن تحقيق أهدافه في إعادة البناء الديمقراطي لبلده.

وسيدفع الأمريكان، وغيرهم إلى الاقتناع بضرورة التدخل في الشؤون الداخلية، وربما الاقتناع بفكرة البقاء في العراق إلى أمد بعيد لضرورات

المساعدة في الانتقال إلى الدولة نفسياً، وعملياً أو أنه أي الاستمرار في العمل بمنطق المعارضة سيوجه المعنيين بالشأن العراقي إلى تجاوز السياسيين الحاليين، وقسم من الأحزاب الفاعلة الذين لم يستطيعوا استيعاب فكر، وسلوك الدولة، والدفع بتقديم آخرين من خارج التشكيلة التقليدية، من أولئك المؤمنين بفكر الدولة، كحلٍ يمكن أن يبدأ الدعوة إليه شعب العراق بدعم من الآخرين، إنها الحقيقة التي ينبغي أن يتنبه لها الجميع، وخاصة المجموعات المشاركة في الحكم قبل فوات الأوان.

المبحث الثاني

الجذور الاجتماعية

تشابه المجتمعات البشرية في نواح معينة، وتختلف في أخرى، وتتميز بتركيباتها الاجتماعية المتجانسة أو غير المتجانسة حقيقة يمكن تعميمها على جميع المجتمعات بينها العراق الذي يتميز بتركيبة اجتماعية تفتقر إلى التجانس، وبالحدود التي أعطت كل جماعة من تلك الجماعات التي تشكل تركيبته طابعاً يمكن أن يميزها عن غيرها من حيث الأفكار، والقيم، والتقاليد، والأهداف، وغيرها تحتم أن تكون النظرة، وأسلوب التعامل مع كل منها منسجمين وتلك الأفكار، والمعايير وربما يكون مختلفاً عن أسلوب يتبع مع جماعة أخرى، كما إن العراق ومثل غيره من المجتمعات فيه منظومة قيمية عامة "رغم تصدع بعض جوانبها" يشترك فيها الجميع من الأبناء على وجه التقريب، وفيها من العادات، والتقاليد التي تنفرد فيها جماعة دون أخرى الأمر الذي جعل التعامل فيما بينها من جهة، وبينها وبين الآخرين من القريين والبعيدين "الأجانب" من جهة أخرى يختلف من جماعة إلى ثانية في بعض الأحيان، وهذه مسألة عمقتها الظروف السياسية التي مرت بالبلاد منذ العهد العثماني، وما بعده الانتداب البريطاني، والحكم الملكي، والجمهوريات المتعاقبة بعد عام 1958 والتي دفعت الأساليب المتبعة في التعامل أبناء التركيبة الاجتماعية العراقية العامة إلى أن يختلفوا بالنظرة إلى مواضيع مهمة مثل الحكم، والدولة، والأجنبي من حيث الرفض، والقبول، وسبل الاتصال، وإدامة التواصل، وبالمحصلة تكونت آراء،

واتجاهات لم تكن موحدة في هذا الجانب⁽¹⁾ رغم أن الخمسين سنة الأخيرة قد عززت في العقل

الجمعي العراقي بشكل عام اتجاهات لقبول فيه شبه إجماع للانفتاح على العالم، ورفض فيه شبه إجماع للأجنبي، والخوف من التعامل معه ولو أنها قد تغيرت نسبياً بعد حصول عملية التغيير في 2003/4/9، هذا وإن النظر إلى الواقع الاجتماعي العراقي نظرة متفحصة في وقتنا الراهن يدفع إلى أن يكون تناوله من زوايا مختلفة بينها:

1. زاوية الخصائص الشخصية التي يمكن القول في مجالها إن العراقي مثل غيره من البشر، وكبعض منهم، وهو في نفس الوقت ليس مطابقاً لأي منهم، خاصة في مجال العادات، والتقاليد، والقيم التي تكونت عبر تعرضه طويلاً لخبرات حياتية كان بعضها قاسياً إلى حد أكسبته خصائص قسم منها قد تكون غير ملموسة في مجتمعات غربية على وجه الخصوص مثل تقديراته للظلم، وقياسه لمعالم الاضطهاد والمآسي التي يعيشها، ويندر أن يتذمر من وجودها في العلن، بل ويمارس قسم من الناس بعض مفرداتها تسلطاً على الآخرين أي تقمص شخصية الظالم⁽²⁾، وتحسسه للخوف، والرعب وقدرته العالية على التكيف لانفعالاتهما

(1) لدى الشيعة طقوس سنوية في شهر محرم بينها إقامة مراسم العزاء الجماعي، والطم، والتطبير استذكارا لحادثة استشهاد الإمام الحسين (ع) وقفت بالصد منها غالبية الحكومات المتعاقبة خاصة حكومة صدام مع بعض التفاوت، وهو وقوف دفع الشيعة إلى تسييس هذه المناسبة، والمغالة أحياناً لتنفيذ طقوسها كنوع من المقاومة للرفض، وكونت مواقف من غالبيتهم بالصد من تلك الحكومات.

(2) كان الموقوفون، وبعض المعتقلين في العراق وما زالوا كذلك يعانون من قسوة معتقليهم الذين ينتمون إلى نفس تركيبتهم الطائفية بسبب تقمص المشرفين على الاعتقال من نفس الطائفة لشخصية الظالم، ويلاحظ في الفترة التي نشطت فيها قوى الأمن العراقية، وتمتعت بسلطات واسعة للفترة من عام 1970 حتى 2003 أن القائمين على تنفيذ فعل التعذيب يأتون غالباً من نفس التركيبة الطائفية لغالبية المعتقلين الذين يشكون باستمرار من قسوتهم، وتفتنهم في التعذيب، كما ذكر بعض المشاركين في الانتفاضة عام 1991 وأناس عاديون إن ممثلي حزب البعث الذين انتشروا لقيادة الجهد الأمني في المحافظات الجنوبية كان الشيعة منهم مثل محمد حمزة الزبيدي على سبيل المثال أكثر قسوة من بين الممثلين الآخرين الأمر الذي يؤكد مسألة التقمص.

بسبب كثرة تعرضه لثيقاتهما عبر فترة زمنية طويلة بدأت من الحكم العثماني، وانتهت نسيباً مع حكم صدام، إذ كان على سبيل المثال مرور شرطي على حصانه في ريف عراقي في الأربعينات من القرن الماضي كافياً للانصياع، ووجود مفرزة أمن في حي سكني كافياً لفرض أوامر الحكومة بالتحجيد، والالتزام. كذلك تقبل الواقع المعاش، ومن ثم التمرد عليه، أو ما يسمى في بعض أدبيات التحليل النفسي باشتواء المثير (6) وكأن البعض يستطعم المهوم أو يستهويها، لكثرة وجودها وشدة ضغوطها، واستمرار بقائها ليتمتع بالثورة عليها حتى كون العقل الجمعي أمثلة، ومصطلحات، وعبارات للتقبل تدور في معظمها حول الحظ، والقسمة مثل (المكتوب على الجبين لازم تشوفه العين) لتسهيل عملية التقبل، والتعامل في آن معاً، يقابلها تداول أخرى للتحريض على التخلص منها مثل (إذا دام الظلم دمر)، ومن ثم القدريّة، واللامبالاة، والإيمان بالأمر الواقع، يرجع بعضها إلى الدين، والشرعية التي تُسهّل عملية العيش في الظروف الصعبة، وتسهم في التكيف مع متغيراتها غير السهلة، وتدفع إلى التلون باللون المطلوب بنسب ليست قليلة، والمدح حد الإسفاف، والذاتية حد النرجسية، وسعة هامش التبرير في مواقف الحياة التي يكثر فيها الخطأ، والتجاوز لتقليل تأثيره على الضمير⁽¹⁾، بالإضافة إلى البساطة، والطيبة، والاستعداد لمنح الثقة، وسهولة الانفتاح على الآخرين، ممزوجة أحياناً بكثرة التلون، والتقرب لمستوى الانتهازية، والوصولية التي تصبح واضحة عند التعامل مع الأعلى في الدولة، والأجهزة المعنية في الضبط الاجتماعي، وهذه خصائص تنم عن وجود قدر من التناقض يمكن تلمسه في الوقت الراهن في سلوك البعض من الإرهابيين، وأفراد

(1) كان هناك شرطي في إحدى قرى محافظة بابل يعمل في الجمارك في ستينات القرن الماضي، يغيب عن البيت بسبب عمله في نقاط، ودوريات قريبة من الحدود، وعندما يأتي إلى بيته يجلب معه بضائع تعد مهربة يمنح تداولها القانون مثل بنادق، وعتاد الصيد، وأقمشة وغيرها، سئل مرة عن كيفية جلبه هذه المواد وهي ممنوعة حسب قانون الجمارك الذي يفترض أن يطبقه قبل الغير أجاب هذه القوانين تتبع الحكومة، وأنا لست معنياً بها، وهذا نوع من التبرير وضعه لإقناع نفسه بفعل الخطأ قبل غيره من الآخرين، كان الموقف الشعبي من الحكومة في الوسط والجنوب يشجع على حصوله.

العصابات المعنيتين بالاختطاف، والتعذيب إذ يسرفون في استعراض القوة، والتسلط، والإيذاء حد الوصف بالوحشية أحيانا، ويلاحظ على سلوكهم تغير جذري في حال إلقاء القبض عليهم من قبل الجهات الأمنية الحكومية إلى مستوى التوسل، والتوبة، والمسكنة التي تثير الاشمئزاز، والمهادنة المقصود بها هنا مهادنة الخطأ تجاوزا على المعقول في رفضه، وهذه مسألة تسحب إلى التطرق لمسألة المعقول، واللامعقول التي يتفق الفلاسفة، وعلماء النفس في أنها في بعض جوانب الحياة نسبية، أي أن من يرى الوقوف ساعات بانتظار الحصول على عشرين لترا من النفط الأبيض على سبيل المثال معقولا، يراه الآخر وتبعاً لخبرته، وخصائصه الشخصية غير معقول، ويتفقون أيضاً على أن النسبية هذه لا يمكن تعميمها على كل المواقف، والأحداث أي أن هناك أشياء معقولة في نظر العامة، وأشياء أخرى على العكس من ذلك، فكروية الأرض مثلاً باتت في وقتنا الراهن من الحقائق المعقولة، وعدم دفع الضرائب في نظر الأوروبيين مسألة غير معقولة، ومع ذلك فالأمر مختلف بالنسبة للعراقيين بعد أن أنستهم الأحداث الجسام لما قبل التغيير، وبعده الكثير من معايير المعقول، وأدخلتهم في دوامة الهمس مع الذات، والتحدث مع الآخرين كل الوقت في شؤون أصبحت مثيرة للحيرة مثل العبرة التي لم يأخذها الكثير بنظر الاعتبار من أحداث الماضي الداخلية، والخارجية حدا يتجاوز فيه عضو في مجلس الحكم عبّر النقد الجارح على ترشيحه الابن الأكبر وكيلا لوزارة، ويسابق الزمن لتحقيق أكبر قدر من الفائدة فيرشح ابنه الذي ما زال في العشرينات سفيرا يمثل الدولة العراقية التي شاءت الظروف أن يكون هو أحد حكامها غير المنتخبين. والوهن الذي غرق في جوانبه كثير من المعنيتين إلى مستوى توجه فيه بعضهم لحسم أخطاء أعضاء في مجلس الحكم، والوزراء في السنة الأولى إلى السيد برهم مباشرة بحسبونه حكما منصفا، وحاكما أكثر حرصا على مستقبل العراق من مجلس الحكم. وكذلك التحفظ الذي وضع البعض نفسه في دائرته إلى الحد الذي جعل أعضاء في مجلس الحكم يوقعون على مسودة قانون للفترة الانتقالية، ومن بعدها يتحفظون على بعض فقراته التي لم يتوصلوا إلى اتفاق بصدها، ويضعون أنفسهم مع المنتقدين. إن اللامعقول في

السلوك العام لم ينته عند حدود أخطاء الحاكم، وتقصير الوزير، ولم يتوقف على سلوك الرشوة، والمخالفة، والهدم، والتخريب بعد أن امتد إلى كل جوانب الحياة التي وضعت الشعب أسيراً للامعقول إلى حد الاستسلام الذي أعاده إلى نقطة الصفر كما هو حاله بعد قليل من عام 1968 مهادناً الخطأ، قابلاً حصوله ثم العيش طويلاً تحت رحمته، كأنه يتلذذ بمعاقبة نفسه بمازوشية واضحة المعالم.

2. زاوية التركيبة الاجتماعية التي نجد أن العراق في مجالها:

أ. يتكون قومياً من العرب جماعة ثقافية تشكل غالبية سكانه، ومن بعدهم الأكراد جماعة فرعية، يليهم التركمان ومن ثم أقليات قومية أخرى مثل الآشوريين، والكلدان، والأرمن، واليزيديين، والصابئة المندائيين، وغيرهم. وهي جماعات لكل منها ثقافتها، ودرجة انتمائها، وقيمها، وتقاليدها، رغم اشتراكها جميعاً ببعض القيم، والتقاليد العامة.

ب. يشكل المسلمون الجماعة الثقافية الغالبة من سكانه، ومن بعدهم المسيحيون، والصابئة، واليزيديون جماعات فرعية تقل كثيراً عن المسلمين، ومن الطبيعي أن يؤثر الدين، ومفاهيمه في سلوك تلك الجماعات بشكل واضح، وملمس، وينتج قيماً ومعايير تختلف من جماعة إلى أخرى في بعض المواقف، والحالات.

ج. في داخل تلك الجماعات الفرعية "الدينية" هناك شيعة، وسنة بالنسبة إلى المسلمين، وهناك كاثوليك ومن بعدهم الأرثوذكس بالنسبة إلى المسيحيين رغم أن المذهبية في الديانة المسيحية في العراق غير ذات أثر واضح على السلوك بشكل عام.

د. وهناك في التركيبة الاجتماعية العراقية تفرعات أخرى يمكن أن تميز جماعات ببعض الخصائص، والتقاليد مثل القبيلة، والعشيرة والفخذ، وإذا ما توغلنا أكثر في المفهوم الخاص بالتركيبة الاجتماعية العراقية نرى بعض الخصوصيات ذات الصلة بالمنطقة أيضاً أو بمعنى آخر هناك اتجاهات جماعية، ولو بشكل محدود تهيم أحياناً على مشاعر، ومواقف بعض المحافظات العراقية بدرجات متفاوتة، وعلى أساسها أطلقت صفة للانتماء

لبعض المحافظات تقترب إلى حد ما من مفهوم الثقافات الفرعية مثل المصالوة، والتكارتة، والدليم، والبصاروة، والتحفين... الخ وبسبب عدم التوازن في التعامل تكونت لكل جماعة أهدافها، وتطلعاتها ومن ثم بعض قيمها وتقاليدها الخاصة.

3. زاوية التشكيلة السياسية التي نجد في مجالها أن العراقيين يقحمون أنفسهم أكثر من غيرهم في أمور السياسة، رغبة منهم في المشاركة، والحصول على المكاسب في المواقع، رغبات كونت في داخلهم اتجاهات تبدو وكأنها متقاطعة إذ تشير الوقائع إلى أنهم ميّالون إلى العمل السياسي، وهم في نفس الوقت "إذا ما تعرضوا إلى الضغط" مستعدون للوقوف بوضع المتفرج على ما يجري، ومع ذلك فإن المعروف عنهم قلة الرضا، وصعوبة المراس الأمر الذي أربك عملهم في السياسة، فتوجّهت غالبيتهم إلى حزب البعث على سبيل المثال عندما كان في السلطة، وتخلّست عنه سريعا وتوجّهت بعدة اتجاهات مدفوعة بالرغبة في المشاركة، والسعي إلى الحصول على المكاسب فتسببت في حالة من الفقرة، والتشتت انعكست سلبا على العملية السياسية الجارية في الوقت الراهن.

4. الزاوية التعبوية التي تؤثر أن العراق ساحة قتال تختلف فيها الطبيعة الجغرافية في شمال العراق عن وسطه وجنوبه، ويختلف فيها الطقس الذي أسهم في تكون طبيعة قيم، وأداء هي الأخرى مختلفة نوعا ما، وتختلف فيها المواقف، والولاءات التي كونت أساليب قتال هي الأخرى مختلفة إذ تبين وقائع الأحداث الجارية في ساحة القتال الحالية على سبيل المثال أن تفخيخ السيارات، والمعدات، والعبوات الناسفة منشأه، والتعامل معه سني على الأغلب، وإن فرق الموت، والاغتيال مساره، والتعامل في مجاله شيعي على الأغلب أيضا، كما أن الاختلاف موجود بين المشاركين حتى في الأهداف تبعا لنشأتهم، وأصولهم التي تبين مثلا أن المسلحين بالضد من الحكومة العراقية، والقوات متعددة الجنسية هم من بقايا العسكر القديم، وقوى الأمن المنحلة، وهم في غرب العراق يختلفون من حيث الأهداف والولاء عن أولئك الموجودين في الشمال أو الوسط والجنوب، مما يثير مصاعب في التعامل معهم من ناحية،

ومصاعب في تحقيق أهداف القتال التعبوية إلى جانبهم من ناحية أخرى.

5. والزاوية الأخرى التي ينبغي النظر منها أيضاً زاوية الأجنبي في العقلية العراقية، وفيها من المؤكد أن العراقيين قد تعاملوا في تاريخهم الطويل مع أجناب كثيرين، وكانت أرضهم بؤرة توتر، وصراع، وساحة معارك بين أمم، ودول، وإمبراطوريات أجنبية، دفعت إلى أن تكون اتجاهاتهم نحو الأجنبي اتجاهات متداخلة تعتمد على موقف الدين، والمذهب، والدولة أحياناً، وأقل منها المنفعة الذاتية أحياناً أخرى.

وهي بوجه العموم حتى عام 1968 كانت تتميز بالتودد، والانفتاح، والرغبة بالاختلاط، والتقليد، مع قليل من عدم الثقة، لكنها وبعد ذلك العام، ونتيجة للعزل الذي عمله حزب البعث الحاكم، وقسوة الأحكام التي تصدر على من يتعاملون مع الأجانب، تبدلت تدريجياً لتكون في غالبيتها اتجاهات يشوبها الخوف، والتوجس، وعدم الثقة، مقرونة بالحسد، والرغبة بالتقليد، مع مشاعر عدوان بالضد في بعض الأحيان، وهي اتجاهات تغيرت بعض معالمها بعد 2003/4/9 باتجاه التقدير، والتودد، والعرفان بالجميل، والرغبة بالتقليد، لكنها لم تستقر عند حدود مقبولة بسبب قصر فترة الاستقرار، وخطأ التعامل، وتدخل قوى الإرهاب المضادة التي كونت ردة في العقلية العراقية العامة أعادت بعض اتجاهات قبول الأجنبي، والرغبة في التعامل معه عند البعض غير القليل من العراقيين إلى مرحلة ما قبل التغيير، وبصورة مختلفة تغلب عليها ألوان العتب، والشك، وعدم الثقة دون الخوف من التقرب إليه عامل كان الأكثر تأثيراً في تحديد نوع العلاقة في السابق.

6. وكذلك زاوية العراقي في العقلية الغربية التي يتبين من سير الأحداث، وسبل التعامل التي تأسست بعد التغيير أن المسافة في جوانب الثقافة السائدة، ومستوى التحضر بين الغرب، والمجتمع العراقي بعيدة زمنياً الأمر الذي جعلهم في بعض المواقف غير قادرين على تصور أن تتجاوز على أموال الدولة أو سرقتها في بعض مناطق الريف ولفترة زمنية قريبة يفني البعض من رجال الدين بجوازها، وتعد شجاعة يجري التفاخر بها بين المعنيين، وليست ذنباً يحاسب عليه

الضمير، وبنفس القدر لا يمكن أن يقتنع الكثير من العراقيين بثقافة الغرب في العلاقة بين الجنسين، وغيرها من معالم اختلاف تسهم بشكل مباشر في تعقيد مسائل التعاون، والاتصال التي تتأسس عليها عملية إعادة البناء في غالبية جوانبها السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية. إن النظر من هذه الزاوية يدفع إلى التعرّيج بشكل أوسع على الجانب الأمريكي أقوى اللاعبين في الساحة التعبوية في نظريته التي أكدت الأحداث خطأها على الرغم من امتلاكهم قاعدة معلومات استخباراتية دقيقة، وقوة ردع هائلة، وإمكانات مادية جيدة، لكنهم في الوقت نفسه لم يحملوا معهم خيرات تعامل اجتماعية ملائمة لشعب بمجموعات ثقافية متعددة، وظروف عيش صعبة، ومعنويات مضطربة، الأمر الذي أوقع قيادتهم الميدانية وأفرادهم الذين يتعاملون مع الإنسان العراقي في الشارع، وفي المؤسسة، وأحياناً في الحكومة بأخطاء تكررت في ساحة إعادة البناء، وكذلك في القتال مع التباطؤ في حسم الصراع مع الإرهاب، وإبقاء بعض القضايا معلقة مثل موضوع الجيش السابق، وقوى الأمن، والاجتثاث، والمليشيات، وغيرها. ما أوقف التغير الإيجابي للاتجاهات نحو الأجنبي بشكل عام، والأمريكي على وجه الخصوص، وأعاد إلى الأذهان بنسب ليست قليلة معالم الشك، وتلك المفردات، والمصطلحات "السلبية" التي كررها الإعلام السابق عن الأمريكي، وتسبب في تعميم مشاعر عدوان بالضد كان يمكن حصرها بأقل ما يمكن في حال التعامل الصحيح مع الواقع. إن المجتمع العراقي مجتمع مركّب، شهد تاريخه السياسي العديد من الثورات، وأنواعاً من التمرد، والاحتجاج، وعدم الرضا، والرضوخ والانصياع، ودارت على أرضه الكثير من الحروب قبل الإسلام، وبعده، ولم يكن بعيداً عن الحريين العالميتين الأولى، والثانية التي حدثت في القرن الماضي، وشخصيات أبنائه في المتوسط شخصيات مركبة تحتل على سبيل المثال خصائص البساطة، والميل إلى التعاون حيزاً في الذات الإنسانية، وتحتل في نفس الوقت خصائص الرغبة في التعالي على الآخرين، وحب الذات المفرط حيزاً لا تقل سعته عن الأول مما يزيد الأمر تعقيداً في مسألة التعامل معها في كل المجالات.

الفصل الثاني

جوانب المحنة

حوادث تتكرر يوميا في العراق تحدث
خسائر أغالبها من المدنيين، تعطي انطباعاً
وكان العراق حقل الغام لم تؤثر حدوده.

إن الأمن الهاجس الأكبر لجميع العراقيين وسنأخذه أساساً للعرض، وتقديم الأمثلة في مجال الخسارة بعدما وصلت آثاره السلبية في القتل، والاعتقال، والسلب، والتهجير عتبات البيوت، ومكاتب السياسيين، وموأكب المسؤولين، وكماداتهم في المواجهات، والأزمات هرول الكثير إلى الأمام يجتهد بعضهم حلاً على طريقته الخاصة، ويضع بعضهم حزمة حلول تبعاً لمنفعته الخاصة، ويقدم بعضهم الآخر مقترحات أقرب إلى الواقع تبعاً إلى خبرته الخاصة، وهكذا الحال أو المنطق في أية أزمة أو مشكلة تواجه الإنسان يستثار فيها، ويثير الآخرين ليقدموا ما يجعته لتجاوز آثارها الضاغطة، وليتخلصوا من تهديدها المباشرة على أمنهم الشخصي.

لكن غير المنطقي فيها هو التوجه الواضح لبعض السياسيين الذين يتحملون مسؤولية جر البلاد إلى حالة الفوضى، والاضطراب الأمني، وكذلك أعضاء برلمان معينين بتطوراتها السلبية للتخبط في موضوع المقترحات بين التهدة من خلال الحل الشامل للمشاكل التي تعكر الأمن، وبين إعلان النفي العام، واستخدام القوة بالضد من كل مصادر إثارة التوتر والاضطراب.

أو بين مهنة العملية الأمنية بإيكال مسؤوليتها إلى دوائر، ومؤسسات مهنية مختصة بعيداً عن السياسة، وتدخل السياسيين، وبين تسييسها بتشكيل هيئة أمنية من ممثلي الكتل السياسية لإدارة هذه العملية المعقدة.

إن غالبية السياسيين العراقيين الجدد لا يمتلكون الخبرة، ولا القدرة على إدراك ماهية الأمن، والعوامل الشائكة المؤثرة فيه، وهذا ليس عيباً في تركيبته السياسية بطبيعة الحال، لكنه عيب في الإدعاء بالقدرة التي دفعت البعض وبدلاً من التفتيش عن الحلول العملية إلى الاتجاه لتقدم المقترحات بتشكيل الهيئات، واللجان⁽¹⁾ التي يشتركون جميعهم فيها أو ممثلين عنهم فينقلون إليها تناقضات السياسة التي تسببت أصلاً في إيجاد بذرة الفوضى، والاضطراب.

إن مسألة الأمن مسألة فنية تخصصية، والقتال على أرض الوطن، وفي قراه، ومدنه مع البعض من الأهل، والدخلاء من أعقد أنواع القتال التي لا تستوعب كثر الاجتهاد والتشتت، ولا تتحمل وسع التدخل الفني للسياسيين الذي يثير حفيظة المقاتل من أبناء القوات المسلحة في الميدان، ويخل في جوانب القيادة، والسيطرة المطلوبة بما يزيد من هامش التعقيد.

هذا وإذا ما أريد لهذه المسألة أن تخرج من دائرة الحيرة، والارتباك لا بد أن يلزم السياسيون، والمشرعون أنفسهم في ترك المجال للمهنيين في الميدان، ويركزوا جهدهم على التفويض بالقتال.

ومن ثم حشد الطاقات المتاحة لدعم العسكر في قتالهم الحرج سياسياً من خلال التقليل من التشكيك في كلماتهم، وحواراتهم التي تضيف عوامل جديدة للتأزم، والتعقيد، وكذلك تقلص الدعم المعنوي الذي يحتاجه الجندي في ساحة القتال، ومن ثم توعية أهالي المناطق إلى خطورة عدم التعاون مع العسكر في القتال، وتشجيعهم على تفسير مواقف الحكومة تفسيراً وطنياً ليس طائفياً، والوقوف معها. وعليهم أي السياسيين، والمشرعين استثمار علاقاتهم المتشعبة مع الخارج، وتأمين ضغط إقليمي ودولي لتجفيف منابع دعم المسلحين، والإرهابيين، الخ من أعمال ينبغي أن يقوموا بها أوقات الأزمات بدلاً من الوقوع في مستنقع المقترحات،

(1) مع كل تأزم في الجانب الأمني ببغداد، وباقي مدن العراق يتوجه سياسيون مشاركون في الحكم إلى تشكيل لجان أو هيئات أخرى اللجنة العليا للأمن السياسي التي يشترك فيها رؤساء الكتل النيابية، ومسؤولون من الحكومة بتولية نقلت إليها نفس معالم التناقض، والاحتقان السياسي، والطائفي.

والتخطيط في تقديمها، لأن تحقيق الأمن الفعلي، والاستقرار عمل لا يعتمد على كثير المقترحات التي تُغيبُ أو تستثني الجهد الفني ميدانياً.

ولا يتوقف على البندقية رغم أهميتها بيد السياسي.

ولا يتحقق في حال السعي للتدخل في شؤون العسكر فنياً.

إنه عملية مشتركة من قرار يتخذه السياسيون، وإجراء ينفذه العسكريون، لا يجوز فيه أن يحتج العسكر على طبيعته.

ولا يتدخل السياسيون في جوانبه الفنية.

معادلة لابد وأن يدرك ماهيتها السياسيون المعنيون، ويتركوا العسكر في ساحاتهم المهنية يقاتلون، يترك "العسكر" من جانبهم الحكومة في ساحتها السياسية تعالج الموقف بقدرتها المتاحة.

لكن هذه معادلة لم يفهمها العديد من السياسيين، وعطلت فهمها تناقضات الداخل، وأمراض الشخصية.

و حال دون فهمها عديد من الأطراف الخارجية فتسببت في أن يكون حتى الربيع الأول من عام 2007 كل شارع من شوارع بغداد يؤشر اضطراباً.

وكل مدينة من مدن العراق تعيش قلقاً.

وكل طلاب المدارس في بغداد، وعمال مصانعها، وأساتذة الجامعات، والباعة المتجولين يحسون الموت قريباً منهم.

وكل من يركب سيارة في طريقه إلى السوق أو مكان العمل يتوقع انفجاراً.

تؤشر جميعها إلى اضطراب واضح المعالم في أمن المواطن، والدولة، والمجتمع مؤشرات بشكل عام:

1. قتلَى تزيد أعدادهم عن المائة مقتول غدرا في اليوم الواحد، وأكثر أحيانا في عموم الدولة العراقية حتى عام 2007.

2. سيطرات وهمية بين المناطق السكنية، ودوريات للشرطة غير نظامية في الشوارع البغدادية تعتقل لانتقم أو تبيع لأغراض القتل الانتقامي على الهوية.

3. مليشيات لأحزاب سنية، وشيعية لم يستطع الضليع في الشريعة، وأصول الدين أن يفرق في نواياها للغدر على الأصول المذهبية.
4. هاونات تتساقط على البيوت في منطقة شيعية، أو سنية لا تفرق عند سقوطها بين الانتماءات الطائفية.
5. قنص من أعلى السطوح لا يميز في خضم الأحداث بين المارة من المدنيين، وأفراد الدوريات العسكرية⁽¹⁾.
6. سيارة حمل مفخخة، وحافلة ركاب مفخخة، وأخرى صالون مفخخة، وعربة خضرة يجرها حصان مفخخة، وأخرى يدفعها عامل مسكين مفخخة تسير جميعها في شوارع العاصمة قد تنفجر حالا أو بعد حين، تقتل من يكون قريبا منها بالصدفة القدرية.
- أو عند مرور من يراد قتله بتخطيط مسبق، ودفع من جهات عراقية ارتأت في القتل وسيلة لفض الصراع أو أجنبية لا تضع في الحسبان كم القتلى من العراق لدعم الصراع.
7. جثة شاب ملقاة على قارعة طريق، أو حافة نهر، أو في مياه آسنة تُقْبَتُ ججمحتها بثاقب حلزوني، وطعنت بسكين، قطعت أوصالها بطريقة همجية.
8. طفل في عمر الزهور تختطفه عصابة من الجهلة تساوم الأهل على ثمن الإفراج عنه فيجده الأب في مكان الاستلام مغدورا على الطريقة البربرية.
9. أب لعائلة يُقتلُ أمام الزوجة، والأولاد بطريقة يتقيا لها الأطفال حتى يفقدوا وعيهم، والجناة يتفرجون.
10. بيت يضرب بقاذفة صواريخ، ويتهدم على من فيه من الكبار والصغار.
11. سوق يُحرق، ومحلات تنفجر بعد أن تُهبت موجوداتها من قبل الجناة.

(1) سئل قناص كان يتركز قبل انسحابه بأيام من تطبيق الخطة الأمنية الأخيرة في ساحة بيروت بشارع فلسطين عن كيفية التفريق في قنصه للمارة، وهو بهذه المسافة البعيدة نسبيا عن الهدف المطلوب قنصه، فرد ببساطة إنه يفرق بين السني، والشيعي من لبس الكوفية، والعقال "لمن يلبسها"، وكذلك من الجلابية"الدشداشة" باللهجة العراقية" مضيفا.

12. موكب عرس وسط شوارع بغداد يوقفه مسلحون في وضح النهار يخطفون العريس، وعروسه من وسط المحتفلين، ويغتصبونها أمام عيني العريس الدامعة في ليلة عرسه المنكوب، والأهل يتحسرون.
13. طالبات بعمر الزهور يقصدن الجامعة على أمل أن يحصلن من علمها على ما يفيد مستقبلهن والعراق، تنتظرهن في الطريق سيارة مفخخة، تنفجر لتنتثر أجسادهن بكل اتجاه عشرات الأمتار⁽¹⁾.
14. موظف في الدولة يتجه صباحاً إلى مقر عمله، وأمله أن يعود للزوجة، والأولاد تنتظره عصابة في منعطف الشارع المؤدي إلى بيته لترديه صريعاً لأنه لم يمثل إلى قديدهم بتسهيل عملهم في نهب الدائرة، وأخذ الأوليات.
- وغيرها الكثير من الأفعال والأعمال التي تبين أن الفوضى منتشرة في العديد من جوانب الحياة العراقية، وأن معالم الاضطراب الأمني قد شملت أيضاً معظم جوانب الحياة⁽²⁾.

(1) أنه لماذا يحترق بمسألة التفرة كثيرا إذ إن واجبه كان قنص أكبر عدد ممكن من أبناء مدينة الثورة "صدر" وعليه فإن السيارات، والأشخاص القادمين من شرق الشارع المؤدي إلى ساحة بيروت هم بالتأكد من أبناء هذه المدينة وعليه أن ينفذ، وكلما ساحت الفرصة لذلك، مؤكداً في ختام الجواب، ماذا سيحدث إذا ما قُتل أحد السنة خطأ في هذه العملية الجبارة التي تحتاج إلى المجازفة، والتضحية؟

(2) تعددت حالات الاختطاف ودوافعه بين السياسية، والعشائرية، والانتقامية، والمالية، لكن أسلوب تنفيذها، والنتائج تتشابه في بعض الأحيان إذ يختطف طفل ويطالب الأهل بفدية عشرات الآلاف من الدولارات، وعندما يسالوم الأب على المبلغ يذكره المختطفون ببيت موجود لديه في الكرادة، وشقة في عمان عليه أن يبيعها ليسد فدية الابن الوحيد، وعندما يبيع، ويكمل المبلغ عن طريق الديون يجد في وقت التسليم، والاستلام أن ابنه قد قتل لأنه يعرف المختطفين.

وتعددت كذلك أشكال التعذيب بطريقة بعيدة عن المعالم الإنسانية إذ يقطع اللسان، وتبتر أطراف، وتطفأ في الجسم أعقاب السجائر، وتنقب الجمجمة، ويوضع الجريح في منقوع الملح لأنه سني مختطف من جماعات شيعية، أو شيعي مختطف من جماعات سنية حتى أصبح التعذيب مسألة ملازمة للاختطاف إذ يروي أحد الشباب المختطفين من منطقة الغزالية أنه اختطف في صيف عام 2005 وبالتحقيق معه اتهم بنقله جريحاً كان من المجاهدين، وفي أثناء التحقيق أصر المختطف أنه وجد جريحاً على الأرض يتحرك فنقله إلى المستشفى ولم يسأل عن هويته، وبعد متابعة من أهل المختطف توصلوا إلى أحد المسؤولين السياسيين

المبحث الأول

الخسارة

إن ماهية الأحداث المذكورة فيما سبق وغيرها من معالم البؤس، والشقاء دفعت إلى أن يحس العموم بقلق من واقع لا يؤمن، ومستقبل لا يرحم، وتعيش الغالبية حالة من عدم الرضا حدا باتت فيه المقارنة بين حاضر بعد التغيير المؤلم.

وماضي زمن صدام الذي كان مولماً ليست في صالحه أي التغيير لأن العقل بطبيعته يكتب الانفعالات التي كانت مؤلمة، ويحتفظ بألم الأخرى التي يعيشها في الوقت الراهن، فارتفعت أصوات العامة في البيت أولاً، والمقهى تذكراً أياماً كان النوم فيها عميقاً إلا لمن ذم النظام، وشم الحاكم.

وكان الطفل سعيداً لا يسمع قصص القتل، والتمثيل بالجثث، ومفارقات الواقع الظالم، ولا يتلصص من خلف أهله على مشاهد الدم في التلفزيون فوجد نفسه ما بعد التغيير قلقاً يحلم أحلاماً مزعجة، وكوايس تعيق نموه الطبيعي انفعالياً.

ووجدت الأم التي كانت محايدة في مشاعرها، ومشغولة بهموم ترضية الزوج، وتربية الأطفال أنها وسط المشهد الدامي فصرخت تذرف الدمع على أيام زمان، وقرىبا منها شيخ يروي كيف كان يقضي يومه في المقهى أو ماشياً على الطريق مع ندماء له من أبناء جيل لم يجدوا لهم مكاناً هذه الأيام.

وعلى مقربة منهم مقرات حزبية، وصالونات سياسية تدور فيها نقاشات بصوت مسموع عن أخطاء في التقدير، وتجاوزات على معايير التقويم، وعن خجل

فوعدهم خيراً، وفي اليوم الثاني أخبرهم أنه غير موجود لدى جماعته، لكنه سوف يتصل بجماعة أخرى يعرفها أو قريبة من جماعته، وتبين وجوده لديهم فتوسط له مؤكداً أن الشخص المخطوف معروف من قبله، وفي أثناء بقاءه معلقاً بسقف القرف ورأسه مدلى إلى الأسفل جاء شخص أخبر القائم بالتعذيب أمراً ما فرد الأخير "إن لم ينقل مجاهداً نريد قتله، واستمر بضربه بالعصا على أرجله مع التكلم معه على أنه نزيه، وسوف يطلق سراحه في الحال، وكلنت آخر عصا يحصل عليها مع كلمة إطلاق السراح، وتقديم الاعتذار عما حصل، الأمر الذي يؤكد أن التعذيب أصبح عادة اكتسبتها كل الأطراف المعنية بالاختطاف.

من المشاركة في ركب التغيير، ورغبة في التنحي إلا لمن صعد أعلى المنارة قائدا لمرحلة ما بعد التغيير.

فأحس المجتمع خسارة فقد فيها الأغلبية:

1. رضاهم عن حالهم، وعن حكومتهم، والقريين منهم في الشارع، والحلة، والمدينة حتى أصبح كثيرٌ منهم غريبين عن أنفسهم، وعن المحيط.

2. رغبتهم في الدفاع عن الدولة، وعن التغيير وإن كان عديد منهم داعين إلى حدوثه شاعرين بظلم المرحلة التي سبقتهم حتى أضحوا يائسين من إمكانية التعديل.

3. سعيهم الطبيعي للمشاركة في التقويم، والإصلاح وإن تسمرت لهم الإمكانيات العلمية، والفنية بعد أن رأوا بأنفسهم حجم الكارثة، وجسامة المعوقات التي جعلت كثيرا منهم منطوين على ذواتهم، يعيشون معاناتهم، لا يثقون بالتغيير.

4. توازنهم النفسي الملائم للتهدئة، والتفكير المنطقي، والتفاعل الاجتماعي بعد أن تغير شكل الخوف في داخلهم من خوف قد اعتادوا تبريره لثلاثة عقود من الحاكم، والحكومة، وأجهزتها الأمنية. إلى خوف غير منطقي من الجار الذي يكون من طائفة أخرى. ومن القريب الذي لا يتفق مع الأفكار، والمبادئ.

ومن المذهب، والدين، والقصف، والانفجار، والاعتقال، والخطف، والشارع، والمدرسة، والظلام، التي أبقت نسباً منهم سجناء ديارهم، وأفكارهم، ومعنوياتهم الهابطة لا يقوون على الخروج، والمساهمة بفعل أي شيء، وإن بنى بالخلاص، والأهم منها الخوف من الموت، والإصابة التي تكثر في محيط تتكرر فيه يوميا أو بعدد الساعات، ومن: سيارة مفخخة تنتظر في مكان ما بغية تفجيرها وفق توقيت يتعلق بالهدف المقصود، وقد تنفجر بسبب الخطأ غير المحسوب، وبانفجارها في المكان، والزمان المحددين حسب الخطة أو خارج حدودها ستكون لها دائرة تأثير يتسع قطرها تبعا لوزن المواد المتفجرة ونوعها، وسيكون في تلك الدائرة أشخاص بالصدفة قد يدفعون حياتهم ثمنا لعراقتهم.

عبوة ناسفة زرعت على حافة طريق يسلكه رتل عسكري من قوات متعددة الجنسية أو يمر به موظف بإحدى الدوائر الرسمية، أو شيخ مسن مطلوب ثار من الزمن السابق، أو عالم دين أفتى بالحجة والإخاء، أو رئيس حزب معروف بمعاداته للحرب والدمار، وعُيِّنت لتنفجر عند التقرب منها بأسلوب التحكم عن بعد لاسلكيا، أو في حال المرور من فوقها آليا، وسيكون لانفجارها دائرة تأثير، وموت لا يستثنى بطبيعة الحال سيدة حامل كانت قرية من مركزها، ولا شيخاً وقوراً. أو حتى طالباً بعمر الزهور.

عندها سيدفعون، وآخرين في المكان القريب حياتهم ثمنا لتجوالهم. قنبرة هاون تُطلق على عجل من مسافة عدة كيلومترات على المنطقة الخضراء أو على وزارة من الوزارات أو على مكان لتجنيد الجيش، والشرطة، وهي "القنبرة" لم تُخزَن بالشكل الصحيح منذ اختفائها من مخازن الجيش العراقي، ومدفعها لم يُحفظ بالشكل الصحيح منذ السماح بالاستيلاء عليه من بقايا الجيش العراقي، ومعدّوها أي القائمون على الإطلاق لم يتدربوا تدريبا صحيحا كما كان معمولا في عهد الجيش العراقي بتاريخه الطويل، فتخطى القنبرة هدفها باحتمالات ليست قليلة، وتقع على عائلة تسعى لأن تعيش بعيدا عن الحرب، والسياسة. وعلى تجمع في سوق يقصده أهل المنطقة.

أو سيارة نقل في شارع مزدحم. ويخطئها هذا يدفع المنكوبون بانفلاقها ثمن تواجدهم عراقيين في الزمان، والمكان الخطأ.

ناقلة أشخاص مدرعة من قوات متعددة الجنسية تسير في دورية مسلحة في أحد شوارع المدينة، تناور بسرعة لتفادي هجوم عليها أو لتنفيذ أمر صدر إليها بالهجوم على هدف قريب، فتتجه بسببهما فجأة إلى اليسار قبل أن يتنبه سائقها أن إلى جنبه سيارة مملوءة بالركاب أصبحت تحت سرف ناقلة في ثوان معدودات. وأصبح ركابها العشرة في عداد الأموات ثمنا لتقرهم من ناقلة الحلفاء.

لغم أرضي زُرِعَ في طريق خارجي لينفجر عند مرور آليات مدرعة، فكان أن مرت قبلهم حافلة عراقية تحمل ركابا ذهبوا لتأدية مراسم الزيارة تناثرت أجزاؤها،

ومن فيها من الركاب بذاك اللغم المصمم لتدمير دبابة فدفع المنكوبون حياتهم ثمنًا لمرورهم من عليه بدلا من الآليات الخليفة.

دورية شرطة تطارد عصابة في الشوارع العامة فتبادل إطلاق النار معها في ظروف يصدف أن يكون في ساحة الرمي أناس قد يدفع أحدهم حياته ثمنًا لأمن مطلوب أن يفرض بالقوة.

مسلحون ينصبون كمينًا لمسؤول في الدولة فيمطرون سيارته، وتلك القرية منها بالرصاص، والرمانات اليدوية فيدفع من قُتل في الكمين حياته ثمنًا للوظيفة.

... الخ من أعمال، وحوادث تتكرر يوميا في بغداد، والعديد من مدن العراق فتسبب بوقوع خسائر غالبيتها من المدنيين غير المستهدفين أصلا، ووقوعها بهذه الطريقة، وينسب تكاد تصنف بالكبيرة يعطي انطبعا وكأن العراق في معظمه أصبح حقل ألغام لم تؤثر حدوده، وبات العراقيون في داخله أسرى السير دون وسائل كشف فنية.

والسير في حقل ألغام لم تؤثر حدوده، ومن دون وسيلة كشف يكون مثيرا للخوف، والقلق عند أكفأ الجنود، وأحسنهم تدريبا، ومستوى للمعنويات.

تلك أنواع من الخسارة التي حددت مستوى المشاركة، والدافعية، وأخلت بالحالة النفسية شكلت أنواعا من السلوك المثير للاضطراب الأمني بعد أن توافقت في حدوثها مع كثرة الأخطاء التي ترتكب في الشارع من قبل سالكيه، ومن قبل المعنيين بضبطه على حد سواء إذ يلاحظ، وبشكل واضح على سبيل المثال، أن:

1. الكثير من سيارات المسؤولين، وغير المسؤولين تسير عكس السير فتزيد من الفوضى والاضطراب، وتضاعف النقد، والاحتقان المنتشر واسعا بين العامة من الناس.

2. لعدد من محاولات الاجتياز لسائقي سيارات في الشوارع، والطرق العامة تفضي إلى استخدام السلاح وسيلة حسم للخلاف بين راغب بالاجتياز، وغير راغب فيه.

3. لعدد من شرطة المرور يمكن أن يحسموا الموقف لصالح الطرف المعتدي لقاء مبلغ بسيط من المال، ومثلهم آخرين في مراكز الشرطة قد لا يستجيبون إلى

المشتكي إذا لم يتقاضوا مسبقاً الثمن المطلوب، وقد يسهم أحدهم، والضابط الخفر في تهريب المتهم لقاء ثمن محدود.

4. نسباً غير قليلة من المسؤولين في المؤسسات الحكومية نسوا أدوارهم في الإصلاح والتصحيح، وتوجهوا إلى الاستغلال بطريقة رخيصة لا لوم عليها، ولا عتاب مثل وزير يعين شقيقه مديراً لمكتبه بدرجة مدير عام، والحكومة تعلم أنه لا يستحق هذه الدرجة ولا يُوجه حتى عتب بسيط للوزير الذي يشعر أن الوزارة حصته، وحزبه في التقسيمات شبه الرسمية.

5. عضو برلمان يزيد من أعداد حمايته الوهميين رغم عيشه في المنطقة الخضراء لا يخرج منها إلى المطار في حالة سفره خارج العراق، والحكومة ترضخ لرغباته غير المنطقية، لأن كتلته ممثلة بالحكومة، وتمثيلها حرج لا يراد له الاهتزاز.

6. كذلك هو حال بعض وكلاء الوزارات، والمدراء العامين نزولاً إلى رؤساء الأقسام في الدوائر الحكومية التي يجسد فيها عديد منهم التجاوز كل بطريقته الخاصة.

هذه التجاوزات، وأخرى غيرها، وأخطاء في العمل، والتقدير أضعفت هبة الدولة التي يجري فيها أعضاء الحكومة، والمشاركون في تشكيلها على مستوى الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ورئاسة البرلمان) في بعض المواقف كل باتجاه قد لا يلتقي مع الآخر أو يتقاطع معه فيزيدون جميعاً شدة الاضطراب إذ تتلمس وبشكل واضح المعالم:

ينتقد أحدهم إجراءات الحكومة في جوانب الأمن بشدة عندما تمر فقط عبر مناطق تصنف من طائفته، ويشجع أخرى تمر عبر الطائفة الثانية.

وينصح آخر بضرورة تعديل الإجراءات لتشمل كل مناطق بغداد مع علمه أن المناطق التي يقصدها لا تشكل تهديداً على الأمن.

ويُعرضُ ثالث في لقاءاته، وخطبه، وسفاراته خارج العراق الجمهور للوقوف بالضد من الحكومة، وجميع الإجراءات.

ويؤيد بعضهم كل توجهات الحكومة، ومشاريعها باندفاع، ويعارض بعضهم الآخر كل ما يصدر عنها قبل التعرف على طبيعته.

يرتكب قسم منهم أخطاء قاتلة يصعب محاسبتهم على ارتكابها لأن هذا قد يغضب الكتلة المؤثرة في البرلمان، ويلتزم آخر بالقانون حد الاتهام بالضعف، والمحابة.

يترك البعض في أعلى المناصب وظيفته، ويتوجه إلى مناطق في داخل العراق أو خارجه، ويستمر راتبه، ومخصصات حمايته لما يزيد عن السنة، ولا أحد يجرؤ على التفكير باستبداله أو فصله وإن كان مطلوباً للعدالة عن طريق لجنة النزاهة وغيرها.

وزير فاسد بشكل علني، ومدير سارق بشكل مفضوح يتم إخبارها قبل صدور أمر إلقاء القبض لفسح المجال لهما بالهرب خارج العراق، وتعجز وسائل القانون، وشرطة الانتربول عن استجلائهم للمحاكمة داخل البلاد.

محكوم "وزير سابق" يُحجز في أحد مراكز الشرطة بالمنطقة الخضراء يتمكن من الهرب في ظروف غامضة، يحاول كل جهاز من الأجهزة تناول موضوع هروبه بتفسير يختلف عن الآخر تبعاً لمرجعياته المذهبية، واجتهاداته الشخصية، ويصل الهارب إلى خارج البلد بجوازه الأمريكي، وكأن شيئاً لم يكن.

طائرات سمية يتم التعاقد على شرائها يتبين عند حلول موعد الاستلام أن أعمارها قد انتهت ولا يمكنها الطيران، وهي أصلاً مشتتة من المقابر الخاصة بالطائرات المستعملة وأثاثها مستلمة مسبقاً، ولا أحد يستجير.

أسلحة تشتري على أنها حديثة الصنع، والأجهزة الأمنية في أمس الحاجة لها، وعند الاستلام في مطار بغداد يتبين أن قسماً منها قديم يعود تاريخ صنعه إلى سبعينات القرن الماضي قد أعيد تجديدها في دول مشاركة في التحالف، والمتعهد بالتوريد قريب من الوزير، ولا أحد يتكلم أو يستغيث.

وزير للدفاع يشكو في مجالسة الخاصة اختفاء أسلحة مشتتة إلى جيشه الجديد حال وصولها مطار بغداد، ويتبين أنها شحنت إلى جهة أخرى غير حكومية ولم يسمع أحد شكواه.

دائرة علمية تستباح وسط النهار، تحتلها مليشيا لفترة من الوقت تحتطف من تريد، وتطلق سراح من تريد، وتُحمل من ترغب في سيارات حكومية معروفة

أرقامها، وكذلك طريق السير، ويسكت عن تداعياتها إلا القليل الذي لا قدرة له على التأثير.

يُستعرض مسلحون في أحد شوارع العاصمة بغداد "البرموك" لما يقارب النصف ساعة، ولا أحد يتابع مناطق الانطلاق، وأماكن التجمع، ومسالك التفرق، والانتشار.

يُعتقل وكيل وزارة الصحة⁽¹⁾ على أعقاب الاتهام بأعمال قتل، ودعم مليشيات في وزارته، وتقف المؤسسات الحكومية مكتوفة الأيدي لا تقوى على الرد، أو على تأكيد الاتهام.

أوامر الحكومة لا تنفذ في كل محافظات البلاد، وقوانينها الفيدرالية لا تسري كذلك في كل أنحاء البلاد لأن الوضع في كردستان خاص، وفي البصرة أقرب إلى الخاص، وكذلك في باقي المحافظات.

تعلن الحكومة رغبتها في القيام بتغيير وزراء غير مؤهلين، أي تعديل وزاري منذ أكثر من ثمانية شهور، ولا تتقدم خطوة باتجاه التنفيذ لأن الكتل النيابية هي التي تقرر، وتختار وتفني بالموضوع، وبعضها يسعى إلى الإعاقة بقصد الإفشال.

وغيرها الكثير من الأعمال التي يصعب جمعها في مؤلف واحد كُبدت العراق، والعراقيين، وما زالت تكبدهم خسائر فادحة في الأموال، والأرواح من ناحية، وعززت من ناحية ثانية الشعور بالخسارة في نفوس أهله حد الاستسلام لحصولها واعتبارها أمراً كان لابد أن يكون، مصحوباً بياس شديد من عدم إمكانية التعويض في الوقت الحاضر، وفي المستقبل القريب.

(1) اعتقل وكيل وزارة الصحة في حكومة السيد المالكي، وهو من التيار الصدري بداية عام 2007 من قبل قوات أمريكية وعراقية مشتركة كما أعلن في وسائل الإعلام، وبصده أكد الأمريكان أن الاعتقال قد تم بموافقة الحكومة العراقية، وأكدت الحكومة من جانبها أن لا علم لها بمجريات اعتقال الوكيل، وفي خضم هذا التناقض في تحمل مسؤولية الاعتقال بين الجانبين الأمريكي والعراقي انتهى الموضوع سريعاً أو تم نسيانه لشدة ما تبعه من أحداث.

المبحث الثاني

التدمير

كل تلك العواقب، والعقبات، والتناقضات، وأوجه القصور تسببت أو أسهمت جميعها، وعوامل أخرى بالسير في طريق تدمير الدولة، وإضعاف سلطة الحكومة المركزية بمستوى يفوق كثيرا سقوطها للمرة الأولى في السنوات الأخيرة من حكم صدام حسين، وأكثر خطورة من ذلك السقوط لأن التدمير الأخير حصل في أجواء لم تعد فيها المشاعر الوطنية كافية لدعم هذه الدولة، والمحافظة على هيبتها⁽¹⁾.

ولم يعد فيها الولاء كافيا لإثارة استجابات الإنسان العراقي لكي يخدم الدولة، ويضحى من أجلها بعد أن تجزأ بين العشيرة، والطائفة، والمنطقة، والقومية، وعلى أساسها باتت معالم التدمير في الوقت الراهن تحدق بها، والمجتمع من جانبيين:

يتعلق الأول بالنمو المستمر للمخالفة، والتجاوز، وبتقوية القائمين عليها من جهة، وبالضعف المستمر لأجهزتها الأمنية، ومؤسساتها الاجتماعية الداعمة، والهبوط الملموس للمعنويات، وقلة الاستعداد، والدافعية، للمساهمة في إعادة هيبتها، ودعم الخطط الأمنية من جهة أخرى.

والثاني توجه يقترب من أن يكون منظما، وعاما للابتعاد عن مركز الدولة إلى خارجه بالتوافق مع الظروف التي شاعت للتحدي عنها صوب الإقليم الفيدرالي المتجانس بعيدا عن هموم الغير، وتوجهاته التي لا تنسجم، وكذلك لا تتوافق مع واقع الحكم الجديد، ولا مع استحقاقات الديمقراطية كما هو مطلوب.

(1) يقل تدريجيا في الجلسات الخاصة ذكر العراق كبلد يثير الفخر، والاعتزاز، وبدلا عن ذلك يشاع الذم، والنقد، والتجريح لأعمال تحدث يوميا يجري تعميمها على العراقيين، وتحدث بينهم، وفي صفوفهم، وعلى مرأى منهم.

وبالمقابل شاعت في الثقافة العامة كتابات تمجد الجماعة، والمذهب، والقومية عملت مع ما يجري من أحداث عنف، واحتقان على تقليل أو تشويه صورة العراق في العقل الجمعي العراقي، وأسهمت مع اضطرابات الأمن، والعيش تحت التهديد إلى أكبر هجرة جماعية إلى الخارج في التاريخ العراقي وصلت في بداية شهر شباط 2007 حسب تقارير إعلامية إلى ما يقارب 3، 5 ثلاثة ونصف مليون توجّهوا إلى سوريا، والأردن ومصر، وبعض دول الجوار (7).

إن خسارة المجتمع العراقي التي أشير لها سابقاً مع التناقضات الحاصلة فيه، والتي أخلت بموضوع الأمن ولدتُ بالإضافة إلى هذا الخلل اعتقاداً بين الكثير من العراقيين يتمحور حول احتمالات خسارة الدولة من خلال جملة مؤشرات منها:

انتهاء أو عدم فاعلية القوانين المعمول بها، والتشريعات التي سيعمل بها في الضبط، والردع الاجتماعي، بعد أن عجزت أو توانت الحكومات المتعاقبة عن إعادة آلاف المحكومين لأغراض جنائية سبق أن أطلق سراحهم صدام حسين في عفو كأنه مقصود قبل سقوطه بأسابيع شكل وجودهم مصدر قلق، وقاعدة للجريمة المنظمة بشكل واضح المعالم، كذلك التلكؤ في تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق إرهابيين، وقتلة بشكل يثير الشك، والريبة في كثير من الأحيان⁽¹⁾.

إن المشكلة في موضوع الإحساس بالخسارة، واحتمالات التدمير، وكذلك الخرق الأمني لا تتوقف عند الأعمال الجنائية التي يمكن أن يقوم بها أولئك المجرمون، وإنما بإبقائهم مطلقي السراح، وبعضهم غير أسوياء وبعضهم الآخر خطرون، والتساهل في موضوعهم، وأمور أخرى وسعت مجال الخطأ الذي يرتكب في كل المجالات⁽²⁾.

(1) عندما يدخل أحد في نقاش جدي مع دعاة مؤيدي إقامة إقليم الجنوب ضمن العراق الفيدرالي يجد أن حججهم لدعم وجهة نظرهم تتأسس على:

أن التمرد، والخلل في الجانب الأمني اليوم يتركز في المناطق ذات الغالبية السنية، ويخضع إلى تحريض من جهات طائفية سنية يفسر أنهم أي السنة من وجهة نظر مؤيدي إقامة الإقليم لا يريدون أن يستقر العراق بطريقة الديمقراطية التي تجلب إلى حكمه الأغلبية الشيعية، عليه لم يتبق أمام الشيعة" كما يرى مؤيدو المشروع لتجاوز مشكلة عدم الرغبة في العيش وفق هذه الاستحقاقات سوى توجيههم للعيش بأمان في محيط منطقة الجنوب يغتنمون الفرصة لبنائها بعد أن تركت مهمة لعشرات السنين.

كما أن وزراء مختصين عند مناقشتهم هذا الموضوع يشير بعضهم إلى وجود ضغوط خارجية على العراق للحيلولة دون إقرار الإعدام، والتفويض وصلت حد التهديد بعدم إلغاء الديون، وإعاقعة المنح، وغيرها.

(2) ذكر أحد الأطباء النفسيين العسكريين المعروفين في بغداد أنه وفي الشهر الخامس من عام 2003 أحضر ثلاثة أخوة أخاهم الرابع، وهو شاب في الخامسة والعشرين من العمر إلى عيادته الخاصة وهو بحالة انفعال هستيري شديد يصعب السيطرة عليه إلا بالقوة، فسارع الطبيب إلى إعطائه حقنة مورفين نام على إثرها في العيادة، وعندما صبحا بعد ساعتين أعطى أدوية مهدئة، ومضادة للاكتئاب، وطلب منهم جلوسه في اليوم الثاني، وقد حضر بحال

إذ يناقش على سبيل المثال يومياً معارف، وقریبون أو سياسيون معینون، وكذلك طلبة وموظفون، عسکر ومدنیون، یعیشون داخل العراق، وخارجه هذه المرحلة الزمنية الصعبة، وكثر أخطائها، والتجاوزات التي تؤثر سلباً في الحالة النفسية، في الاستعداد لارتكاب الخطأ، وفي تلك النقاشات أو الحوارات نرى أن الموظف يشكو سوء إدارة الأعلى منه، وتدني أداء الأقل، ويؤكد في مجرى النقاش أن معاملة تخص الوزارة يأخذها وارد في السجل تضع بعد التسجيل.

ويتدخل مدير عام في وزارة سيادية معلناً أن طلبات للتعين بقائمة أسماء يوافق عليها الوزير وفي الطريق بعد الموافقة تتغير القائمة فتحذف أسماء، وتضاف أخرى حسب مبالغ تدفع إلى الوسيط المجهول أو بتأثير الحزب، والحركة غير المعلوم. ويؤكد ضابط برتبة عالية على غرابة التعامل في جيشه الجديد بين المافوق، والمادون في معادلة الضبط وفقاً للديمقراطية التي يتصورها البعض من المراتب أساساً لانتقاء الأوامر المطلوب تنفيذها، والتوجيهات التي لا تنسجم ورغباتهم الشخصية، وكثير من التطلعات.

ويتحسر ضابط آخر على سياقات الترقية، ومنح الرتب التي كانت تحكم الضوابط، والقيم العسكرية مبيناً أن أشخاصاً لم يكملوا الابتدائية، وآخرين لم يدخلوا الجندي قد منحوا رتباً عسكرية، ومناصب قيادية وهم الآن من بناء الجيش الجديد.

ويسخر مفوض في الشرطة من اشتراك بعض أفراد شرطته في الجريمة المنظمة⁽¹⁾ واستخدامهم معدات الشرطة، وأجهزتها لصيد الجاني عليهم، وتمادي

تسمح له بالتحدث مع الطبيب، وفي أثناء دراسة حالته تبين أنه كان محكوماً بالإعدام بعد أن أنين بجرائم سطو، وقتل في منطقته، وقد أطلق سراحه بالعفو قبل الحرب، مؤكداً أي المريض أنه وبعد فترة من إطلاق سراحه بدا وكأنه يمر بنوبات من العدوانية يشم خلالها رائحة الدم بشكل مثير يدفعه بقوة إلى محاولة ارتكاب جريمة قتل لأي شخص يصادفه في هذه النوبة مؤكداً أنه وخلال شهرين من إطلاق سراحه ارتكب أربع حالات قتل عشوائية.

(1) أكد ضابط شرطة في نيسان 2005 أن أمر دورية شرطة برتبة نقيب كان قد لصطحب سيارة نقل كبيرة "لوري" من نقطة السيطرة القريبة من بوابة بغداد في الكاظمية إلى ناحية اللطيفية التي كانت تعرف آنذاك بمثلث الموت، وهو واثق أنها تنقل أسلحة، ومتجرات إلى مسلحين في تلك المنطقة لقاء مبلغ ألفي دولار، وقد وصلت السيارة فعلاً بفضل حراسة النقيب المذكور.

البعض الآخر منهم إلى حدّ مساومة العصابة التي يضبط مجوزها أدلة جرمية أو حتى حراسة موقع الجريمة لحين اكتمالها، وانسحاب المجرمين.

وينتقد عضو في البرلمان زميلاً له بسبب توجهه أي الزميل لنصب الأفخاخ لمسؤول في الدولة ليس بهدف الاستيضاح عن سير العمل، بل للإيقاع به، والإحراج نتيجة لخلافات اجتماعية كانت قد حدثت بين العائلتين، ولم يتم الفصل العشائري في موضوعهما قبل أن يعمل الطرفان في السياسة المعارضة أيام الدعوة، والتحضير لإرساء معالم التقدم، والازدهار.

ويستدخل سياسي حلم برحيل الديكتاتور، وإعادة بناء العراق الديمقراطي يُطمئن الموظف، والطالب، والضابط، والشرطي، وكذلك المدير العام أن التردّي حال لم يتوقف عندهم، وآثاره السلبية لم تطل الدائرة، والمؤسسة، والمخفر، والجيش فقط، مؤكداً أن السياسة الحزبية الجديدة التي انتظرها العراقيون بعد التخلص من سيطرة الحزب الواحد، وقيادة الفرد الواحد فيها بعض الشيوخ الذين شُيخوا بأمر الدولة يجوبون أحزاب اليمين، وأخرى في أقصى اليسار يعرضون انتماؤهم، وأصوات أبناء عشائرتهم لقاء من يدفع أكثر من بين الأحزاب⁽¹⁾، والكتل السياسية ليقودوا بأنفسهم جموع التدمير.

وفيها نساء، ورجال شيب أكثر من هم في سن الشباب مسجلون في أكثر من حزب، وأكثر من جمعية يتقلبون بالولاء، والرأي، والاتجاه ليضعوا دون أن يشعروا أسس تدمير لحاضرهم والمستقبل.

وفيها أيضاً أمين عام حزب ديمقراطي طالب بأكثر من مقعد في المجلس الوطني الذي اختير بالتوافق، والتعيين قبل الانتخاب وهو لا يحتكم في سجلات حزبه على عشرة أعضاء، وفيها كذلك عضو بارز في حزب مرموق يضع أمام حزبه شرط الموافقة على آراء يطرحها لم تحض بتأييد الآخرين أو يترك الحزب، ويؤسس آخر

(1) إن مشكلة الفرز بين السياسيين الوطنيين، والنفعيين غير المترمين مسألة صعبة في ظروف العراق الحالية، إذ نجد أن العديد منهم يتحمسون، وينظرون، ويعملون بجد من أجل الصالح العام وبعد دخولهم الوظيفة يتغير سلوكهم إلى نقيض يظهر فيه أن المصالح الخاصة تفوق كثيراً مصالح الدولة، والوطن، ومع ذلك لا يمكن التعميم بسوء سلوك أو خطأ في سلوك غالبيتهم، لأنها مسألة غير منطقية، وفيها تجنّ على من حافظ على استقامته، ووطنيته كما هو معهود.

قومياً، وهو لا يمتلك أبسط مقومات التأسيس، ولا يعي أن عمله هذا تدمير للسياسة، والسياسيين.

إن السير باتجاه التدمير، أو التوجه نحو التدمير واقع في محيط الدولة، ومؤسساتها كما ورد سابقاً، وواقع في محيط الفرد، بالضد من ذاته أيضاً دون أن يدرك طبيعته، وعواقبه، إذ نرى ومنذ العام 2004 على سبيل المثال يُقتل عسكري برصاص مجهول على قارعة الطريق فيتبين أن هناك من بين العسكر في نفس الوحدة من قد وشى به لحسابات خاصة، وأسهم في مقتله، دون أن يفكر الواشي أن قتلاً من هذا النوع يمثل قتلاً للذات العسكرية التي هو جزء منها.

ويقع عدد من الشرطة العائدين من دورة تدريبية انتهت بالأردن بداية تشرين الأول 2004 في كمين ينتظرهم على الطريق ما بعد المحمودية فيطيح بهم جميعاً في مشهد مأساوي مثير للاستغراب عن كيفية تعرف القائمين على الكمين بمقدمهم، وتوقيتات تحركهم منذ الحدود، وحتى موقع الكمين، وتبين لاحقاً أن هناك في المركز من تجسس عليهم لصالح قوى تعمل بالضد من الدولة، وتابع خط سيرهم من خلال العلاقة مع أحدهم، ومقتلهم بهذه الطريقة يمثل تدميراً للذات الإنسانية.

وضابط يخرج من بيته في بابل متخفياً بسيارة مدنية يركبها لأول مرة قاصداً دائرته في بغداد تنتظره سيارتان قريباً من اللطيفية فتطلقان عليه النار، ويردى ومن معه قتلى، ويبقى سر تعرف المعنيين باغتياله على موعد خروجه من البيت، وتبديله السيارة في دائرة حكومية، ووقت مروره في منطقة القتل غير معلوم إلا بعد أن اعتقل عسكري من وحدته بتهمة بيع معلومات، واعترف أنه من زود القتل بالتفاصيل اللازمة، وأنه من تسبب في مقتل زميله، وقُتل زميل يمثل تدميراً للمهنية العسكرية.

وقنابر هاون لا تتأخر يوماً عن السقوط على مراكز الشرطة، وأماكن التطوع، ويجري فيها تصحيح للرمي بكفاءة، ويتبين أن أحد المنتسبين هو الذي يزود الرماة بالمعلومات، والإحداثيات المطلوبة فتسبب في مقتل مئات من الزملاء في وزارته، ودائرته، والقتل العشوائي في مثل هكذا مواقف الذي يمكن أن يعرض المعني إلى القتل ولو عن طريق الصدفة يمثل أخطر أنواع التدمير البشري.

ومن جهة أخرى نشاهد، وأكثر من مرة أن سيارة من دون أرقام منعت من السير في الشارع حسب الأوامر السارية فيجد أحد رجال الشرطة الفرصة مناسبة لاستغلال المخالفة في مساومة يقبض منها عشرة آلاف دينار دون أن يسأل نفسه أن هذه السيارة ستكون في مهمة لاغتيال زملاء له في نفس الدورية، أو قد ترتد عليه في عودتها فتقتله، ومن معه فيصبح تجاوزه للقانون هنا تدميرا لذاته، ومن معه من الزملاء. وتلاحق دورية نجدة شاباً مشبوهين يحملون أسلحة في سيارة أوبل، فيطلب منهم أمرها مائة ألف دينار ليطلق سراحهم قبل أن يفكر مع نفسه باحتمالات أن تكون السيارة في طريقها لنصب كمين لدورية شرطة يجهد قتل منتسبيها إلى ضعف في أداء الشرطة يؤدي إلى سهولة قتله في مواقف لاحقة تمثل نوعاً من التدمير الذاتي.

وتطوق مفرزة شرطة سيارة حمل صغيرة فيها متفجرات متجهة إلى منطقة ساخنة في الكرخ يلمح أمرها للسائق عن استعداده للمساومة فينتهي الأمر اتفاقاً على نصف مليون دينار للتخلي عن حجزها دون أن يرد في تفكير المعني عدد المراكز التي ستفجر بسبب ذلك الاتفاق، ولا يستثني الاحتمال مركزه الذي قد يكون موجوداً فيه أثناء الانفجار فيدفع حياته ثمناً لذلك.

ويطلسق محقق في إحدى دوائر مكافحة الجريمة سراح شاب تحوم حوله شبهة المشاركة في أكثر من عملية مسلحة بالضد من القوات الحكومية لقاء عشرين ألف دولار دون أن يجهد نفسه، ويفكر أن ذلك المتهم الذي عرف الدائرة، والمحققين، والمداخل قد يضعها هدفاً في عملياته المقبلة فيصبح المبلغ المقبوض وسيلة لتدميره ودائره في آن معاً.

ويقبل منتسبو نقطة تفتيش عسكرية الانسحاب من مكائهم داخل المحافظة، يتركون أسلحتهم والمعدات لعشرة مهاجمين في وضح النهار، ولم يبادر أحد منهم ويسأل نفسه وزملاءه القريبين عن احتمالات استخدام الأسلحة التي تركت لتدميرهم في مواقف لاحقة.

كثيرة هي الوقائع اليومية التي زهقت بسببها أرواح العديد من أفراد الجيش، والشرطة، والموظفين الحكوميين، ويشهد حدوثها المتكرر على:

1. تقصير متعمد من أفراد داخل دوائرها المتعددة، وفساد مستأصل في تنظيماتها المختلفة، وهي وقائع يمكن أن تفضي لاحقاً إلى توسيع هامش الثمن المدفوع ليشمل أطرافها، عندها يمكن القول إنَّ المعنيين قد سعوا إلى تدمير أنفسهم بأنفسهم.

2. إدراك متدن لعواقب الخطأ الذي يرتكبه البعض من أفرادها بطريقة تؤدي إلى احتمال وقوعه ضمن دائرته عندها يصح القول إنَّه قد سعى إلى حنقه.

وكثيرة هي الوقائع التي لم تعد محيرة في عقول العراقيين من داخل المؤسسة العسكرية، والأمنية، وخارجها وكثيرة هي الأسئلة عن دوافع ارتكاب الخطأ الكارثي، وعن دوافع عدم توجيه الأسئلة إلى الذات قبل ارتكابه المتعمد، لم تجد لها جواباً شافياً في الحوارات الدائرة بين الناس في أيام المحنة إلا في إطار الاستنتاج على أن حدوثها، واستمرار حدوثها يعودان إلى:

1. مستوى الخطأ، وسوء التقدير، وشدة القلق إلى الحد الذي لم يعد فيه المنتسب ميالاً لأنَّ يحسب أن ارتكاب المخالفة، والخطأ يمهد لموت زميله القريب أو حتى موته في المرحلة المقبلة.

2. خلل في تقدير الذات، وسلامتها في ظروف يقل فيها المجال لحساب السلامة الذاتية.

3. اضطراب الإدراك الذي لا يقبل التأويل في أن ذلك الخطأ الذي ارتكبه سوف لا يحصنه من عملية لاحقة استوفت مستلزمات نجاحها بسبب خطئه هو أو تهاون زميله، الأمر الذي يدفع إلى القول إنَّ الخطأ المتعمد في هذا الجانب، وفي هذه الأيام الصعبة وزيادة مستويات تكرارها يمثل سعيّاً لا شعورياً لمعاينة الذات أو تدميرها.

المبحث الثالث

الجريمة

بعد ازدياد نسب التكرار، وضعف عوامل الردع، والإصلاح نشأت في بغداد، وعديد من المحافظات مجتمعات منتجة للجريمة المنظمة، ومرتع للعصابات المختلفة إذ إن اشتراك اثنين أو ثلاثة بعد التغيير مباشرة على سبيل المثال في كسر أبواب مصرف، وسرقة ملايين الدولارات ساعدتهم على ضم أعضاء جدد لجمع المعلومات عن أهداف أخرى يريدون سرقتها، وأعضاء لتأمين الحماية لهم، وللأموال المسروقة، وآخرين لتصرف المبالغ، وغيرها فتكونت بالنتيجة عصابة منظمة يزدد دخلها بشكل كبير يغري أعضاءها الأصليين للعمل كل على انفراد أي أن العصابة الواحدة ولدت عصابتين أو أكثر، ونتيجة لضعف الجهاز الأمني الحكومي، وسهولة التنفيذ أصبح المجتمع العراقي بشكل عام، والبغدادى على وجه الخصوص مجتمعا منتجا للجريمة، ومساعدًا على تفرخ العصابات التي امتد بعضها إلى الجهاز العسكري، والأمني إذ حدثت أكثر من حادثة سطو على مصارف عام 2005 نفذت بسيارات شرطة، ومن قبل أشخاص يرتدون زيها الرسمي.

ونفذت إحداها عام 2006 بمشاركة عربية همر تعود للجيش، ومن قبل أشخاص يرتدون الملابس العسكرية.

في هذا المجتمع المنتج للجريمة لو تمت متابعة التطور التقني، والنفسي للجريمة الحادثة فيه لوجدنا أنها تتصاعد بشكل يتناسب طرديا مع اختلال الأمن، وضعف أجهزة الدولة الضابطة، والإدارية إذ إنها بدأت على سبيل التوضيح بعد التغيير مباشرة بصورة متفرقة في ريف العراق، وبعض مدنه، وسهولة الممتدة على شكل توجهات للقتل بقصد الانتقام من شخص:

1. كتب تقريراً بدون وجه حق.
2. وشى بقريب دون مبرر.
3. شهد زورا في إحدى المحاكم التي لا تُميز قراراتها إبان الحكم السابق.

وفي حالتها بقي الآخرون من عليّة القوم، والأجهزة المختصة، والعارفون ببواطن الأمور، والسياسيون المخولون يتفرجون أو يُصَلِّونَ شكراً للخالق عز وجل على قتل لم يكن في محيطهم أو قريباً منهم عندها اتسعت دائرة القتل لتطال بعضاً منهم، والباب مفتوح للبعض الآخر.

وامتدت يد الجريمة لتمر بطريق الموت في اللطيفية الذي يربط بغداد بالمحافظات الجنوبية شهوراً متعددة يُنحر فيها الفقراء، وعابرو السبيل، ومسؤولو الحكومة، وعسكراها.

وأثناءها تقف قوات متعددة الجنسية في حيرة من أمرها تستنفر قواتها إثر كل حادثة بعد أن تمر الساعات، وربما الأيام.

والبعض من أهل بغداد، والقرييين من ساحة الموت يتفرجون دون أن يحرك أحدهم ساكناً طالما السكين لم يطل رقابهم فكثرت سكاكين الذبح الأعمى بوحشية هجمية شملت مناطق في بغداد مثل العامرية، والسيدية، والدورة، والغزالية، والشعلة، والأعظمية، ومناطق في ديالى، والموصل، وكركوك، وغيرها في أبشع صور التعذيب البربري، والانتقام الوحشي.

واستمرّ المسلسل الذي دخل البعض من السياسيين، ورجال الدين، والتجار، ومافيات التهريب طرفاً فيه، واتسعت رقعته في بغداد، وباقي المحافظات العراقية.

وأفاق الناس من غفوتهم على صراخ المستغيثين فوجدوا القتلة قد تجاوزوا حدود الخشية من الخالق، والخوف من السلطة.

ووجدوا أن البعض من منتسبي الأجهزة الأمنية المعنية بالحماية قد دخلوا الدائرة الواسعة للعنف، والقتل طرفاً فيه.

وسمعوا قصصاً عن الطب العدلي، وأساليب القتل في دهاليزه، والسجون الخاصة لمن يفتش مفجوعاً عن أخ له اختطف غيلة أو ابن قُتل غدرًا، ومع ذلك سكت البعض ممن لم يضطر إلى مراجعة الطب العدلي، وثلاجاته الكثبية⁽¹⁾.

(1) تَنَقَّلُ سيارات الشرطة، والجيش مقتولين غدرًا إلى الطب العدلي في مدينة الطب وعدة مستشفيات، ومن كثرتهم أحياناً ترمى الجثث فوق أخرى وبعضها مشوه أو بدون رأس،

وسعى البعض إلى إرسال امرأة للمراجعة إلى تلك السجون، وثلاجات الطب العدلي لكون استثناء النسوة من القتل مكرمة من القتلة، وتحول البعض الآخر إلى ترداد الدعوات في أن يجنبهم الخالق أية مراجعة.

عندها تضاعفت أعداد المغدورين من جميع الأطراف، وزادت شدة العداء بين الفرقاء، وتفنن الأمراء، وقادة فرق الموت بطرق النحر، وأساليب التنكيل، والإهانة العمدية لإنسانية الإنسان.

وتشجع الجناة في أعمال باتت منظمة، ومحكمة الأداء لإفشال تجربة الدولة في ديمقراطية لم يعد أحد يذكر الحاجة إلى تطبيقها في مجتمع يترنح تحت ضربات الإرهاب، وكذلك لتعزيز مشاعر الحقد، والتناحر الطائفي لتكون أساساً أو قاعدة لمخططات تفضي إلى تقسيم العراق.

قصص تعبر عن مأساة حقيقية، وروايات تفوق القدرة على الاستيعاب بسبب كثرة المصادر التي تنفذ الجريمة، لم تكن أكثرها إيلافا للمشاعر البشرية وإثارة للأحاسيس الإنسانية تلك القصة التي كان أبطالها حجاجاً من أهل ديالى، وجلولاء قد عادوا بعد تأدية الفريضة يوم 2006/10/27 وما جرى لهم من ملاحقة في مزارع المنطقة، واصطيادهم فرداً بعد آخر من قبل أشخاص يقتلون على الاسم المثبت في الهوية، وينتشون بالدم النازف من جرح مسلم عاد من الحج لا ذنب له بالانتماء إلى طائفة معينة.

وهذه قصص، وغيرها أخرى مأساتها السكوت، وعدم المتابعة أو تسجيلها ضد مجهول باتت أصابعه تحرك من يكلف بالتحقيق أو التسجيل فأنثجت بطبيعتها جرائم أخرى أكثر سعة وتأثيراً مثل:

1. اختطاف منتسبي دائرة من الدوائر بأكملها، وكذلك مراجعيها.
2. قتل ركاب سيارات النقل في شوارع بغداد.
3. تصفية عوائل بأكملها.

وأخرى مازالت تتسرف، وعندما تُسزل وبسبب قلة عربات النقل تحمل أحياناً من الأيدي والأرجل إن كانت موجودة، وأثناء الحمل في الطريق إلى الثلاجة ينخلع أحد الأطراف لأنها مهشمة في الأصل، ويجري هذا على مرأى من المرضى، والمراجعين.

وغيرها من القصص التي تنفذ بأساليب سوف لن تتوقف تأثيراتها الكارثية عند حدود جماعة أو طائفة بعينها لأن كل جريمة تنتج أخرى عندما تتاح الفرصة كنوع من التنفيس عن العدوان، والانفعال حتى أصبحت في مجملها مثل دوامة تلف حول نفسها فتأخذ في طريقها العديد من السنة، والشيعه ضحايا غدر، ومصالح ذاتية، وعمى عقائدي، وتوجهات خارجية تسعى إلى تدمير البلاد.

هذا وبعد أن وجد البعض من أبناء العراق سهولة، ويسراً في تنفيذ الجريمة. وعائداً ملموساً، ومجدداً من ارتكابها.

تعزز في داخل البعض منهم الميل لارتكابها وسيلة عيش، وابتزاز مجدية. إذ لو أجريت مقارنات بين مصادر الدخل في الوقت الحاضر سيجد المعنيون بها أن أعلى المداخل تحقق عن طريق الخطف⁽¹⁾، وعمليات الابتزاز التي تتجه إلى أن تشترك بها بعض الجهات المسلحة بالضد من الحكومة أحياناً⁽²⁾. إذ إن اختطاف مقاول يمكن أن يدر على الخاطفين ما يزيد عن مائة ألف دولار أو أكثر في بعض الأحيان.

إتاوة السماح إلى بضاعة من السكر للمرور بسلام من طريبيل على الحدود العراقية الأردنية إلى بغداد بما يزيد عن ثلاثين دولاراً للطن الواحد تضاف مسبقاً على سعر التكلفة بتسعيرة أواخر عام 2006.

(1) ورد على لسان بعض المطلعين أن رجل أعمال عراقي معروفاً، يمتلك مصانع في العراق، وخارجه، وكذلك شركة طيران أسسها بعد التغيير كنوع من الاستثمار في البلاد اختطف في بغداد عام 2005، وأطلق سراحه لقاء فدية بلغت ستة ملايين دولار تسببت في موته بعد عملية إطلاق السراح بقليل.

(2) استورد صناعي محولات كهربائية ضخمة لمشروع تعاقد مع الدولة لإكمال ما يتعلق بالكهرباء فيه، وشحنها صيف عام 2005 عن طريق مكتب شحن من العقبة في الأردن إلى بغداد، وفقدت بعد ما يقارب المائة كيلومتر عن الحدود العراقية الأردنية، وبعد متابعتها تبين أن اختطافها قد تم من قبل جهة مسلحة تدعي أنها من المقاومة، وأنها قد وضعت البضاعة في مخزن يعود إلى دائرة الكهرباء في مدينة الرطبة، وتطلب للإفراج عنها مبلغاً قدره خمسون ألف دولار مع الاحتفاظ بإحدى المولدات لأغراض الاستخدام العام، وبعد الموافقة، وتسليم المبلغ عن طريق وسيط عاودوا طلب مبالغ إضافية لم يطمئن الصناعي على نتيجتها، وتبين أخيراً أنهم قد باعوا البضاعة إلى طرف ثالث بمبالغ كبيرة خلال فترة تفاوضهم مع صاحبها الشرعي.

ضمان حماية معمل في المنطقة الصناعية ببغداد، أو مقاول في منطقة سكنية تكلف عشرات الآلاف من الدولارات.

وهكذا أصبحت هذه وسيلة سهلة، ومربحة، ومستوى الخطر فيها يقل كثيراً عن مستوياته في المجتمعات الأخرى.

وهذا أدى في نهاية المطاف إلى عدم جدوى التجاوب الذاتي مع الجهة المعنية بضبط الأمن، وإتمامها بالتقصير، والتخبط، وضعف الأداء بعد أن فقد رجل الأمن مصداقيته في تقديم الحماية، وجديته في تنفيذ القانون، وانحيازه في بعض الأحيان إلى جانب الخطأ⁽¹⁾ عندها لم يعد العراقي الموجود في الشارع بجوار مسرح الجريمة، والخطأ على استعداد أن يسأل الشرطي، والجندي المعنيين بالأمن عن حاجتهما إلى المساعدة، ولم يكن كذلك راغباً في إخبارهم بالمعلومات المتيسرة لديه عن سكنة الدار التي تستخدم وكرا لمسلحين بالضد من الحكومة أو رجال العصابات المشبوهين.

إن تكرار مثل هكذا أعمال، وأخرى قريية عززت الميل إلى ارتكاب الجريمة، وأثمت من جانب آخر دور الإنسان العادي كمراقب يفيد في عملية التقويم، والإصلاح، وقللت من احتمالات وجوده في موقف الدفاع عن ما يجري لتعزيز الصحيح، وإطفاء الخطأ من السلوك غير الصحيح.

وقربت بالتالي الإنسان العراقي من الاستسلام لمصدر الخطأ، وربما التعامل معه

(1) بحدود الساعة التاسعة مساء منتصف شهر تموز عام 2004 وعندما خرج موظف بدرجة مدير عام في وزارة الداخلية من بيته وجد أن الطريق المؤدي إليه مقطوع من قبل سيارات الشرطة، وأخرى تحيط بأحد البيوت القريبة، وعند محاولته الاستفسار عن الحالة لمعرفته بأصحاب البيت منع بقسوة مع بعض كلمات التهديد، وهو في هذه الحالة سمع مناداة بالجهاز الموجود بالسيارات مع السيطرة عن وصولهم إلى الهدف، وتنفيذهم المهمة بطريقة توحى تماماً أنهم من الشرطة، وعند العودة، والاستفسار من الخفر في الوزارة تأكد عدم وجود مهمة للشرطة في هذه المنطقة، وبعد أكثر من ربع ساعة انسحبت السيارات، والأفراد بطريقة نظامية، وتبين بعدها مباشرة أنهم عصابة قاموا باختطاف شاب كان والده وزيراً سابقاً، مع الاستيلاء على مصوغات ذهبية، وبالتفاوض معهم تم إطلاق سراحه لقاء أربعين ألف دولار غادر بعدها، والأهل جميعاً إلى خارج العراق، وهم في حيرة من أمرهم.

مباشرة بعيدا عن الدولة، ودوائرها المعنية⁽¹⁾، تقريبا يحقق فيه أفضل أمن متاح إذ وبعد أن تفوقَ في ساحة القتال الدائرة الرجل المسلح بالضد، وعضو العصابة، والمجرم على رجل الأمن، وامتلك من كان في الجانب الأول الدافعية بقدر يفوق كثيرا تلك الموجودة عند الثاني، وحصل أيضاً على قدر من المتابعة، والرصد وجمع المعلومات بدرجات تفوق كثيراً ما هي موجودة أو ما يحصل عليها الثاني عندها لم تجد عائلة المخطوف "إلا في بعض الحالات القليلة" من المناسب إشراك أجهزة الحكومة في التفتيش عن المختطف، والمفقود، وأبعد من هذا نُصحتُ العديد من العوائل، والأشخاص من قبل ضباط في الجيش، والشرطة، والأجهزة الأمنية بضرورة التفتيش عن وسطاء يتواجدون في بعض المقاهي المعروفة وسط بغداد لغرض التعرف على جهة الاختطاف، والتفاوض معها على الدية المطلوبة لإطلاق السراح، وهذا قَرَّبَ بالتدريج المواطن من مصدر الخطأ، وأبعده في نفس الوقت عن الجهات الحكومية كمرکز دعم، واطمئنان.

(1) يخشى البغدادي، وآخرون من قيام أجهزة الأمن الحكومية بمداومة، وتفتيش بيته لأنها قد تساموه بقسوة، وتعذبه بشدة، وقد تسرقه دون خشية، ويفضل عليها قوات متعددة الجنسية على الرغم من شيوع أقاويل بقيام بعض أفرادها بسرقة التحف النادرة والتمينة، ولذهب على وجه الخصوص مما جعل بعض العوائل تتجه إلى دفن مصوغاتها في حديقة المنزل أو في أرضيته داخل إحدى الغرف أو الجدران، وكذلك قيام بعض النسوة بحمله عند حصول مداومة على الرغم من اصطحاب تلك القوات في كثير من الأحيان نماذج إقرار رسمية يسجل فيها المداوم إقراراً بعدم حصول سرقة أو تجاوز يعززه إمضاء العسكري الأقدم في القوة التي تعطى نسخة منه إلى صاحب البيت، كما أن غالبية العوائل لا تتجه إلى أجهزة الدولة الأمنية لطلب تدخلها في التعامل مع حالة اختطاف أو ابتزاز أو تهجير، وبدلاً منها يقوم من يمثلها بالتفاوض، والمساومة وإن تيقنوا جميعاً أن الغدر حتى بعد تسديد ما مطلوب وارد بنسب ليست قليلة، وهذا واقع تعزز في عقول العراقيين بسبب ضعف تلك الأجهزة، وعدم الثقة بحياديتهما، ونزاهتها، وقلة مبادراتها باستخدام ما هو متيسر لديها من معلومات، وإمكانيات لحسم مثل هكذا قضايا، ثم إن الأجهزة من جانبها لا تولي اهتماماً بمتابعة مواضيع من هذا النوع أو ما يسمى بالحق العام، وتكتفي من جانبها بحفظ القضية ضد مجهول إلا في حالات قليلة تعد من بين الاستثناء.

المبحث الرابع

التقصير

إن كفاءة، وجدية المسؤولين عن ضبط الأمن في غالبية مفاصله التنفيذية، وعلى ضوء النتائج المتحققة على أرض الواقع تبدو متدنية، لكن تحميلهم المسؤولية كاملة مسألة غير منصفة لأنهم جهة تنفيذية ينبغي أن توفر لها الدولة المستلزمات المهمة لحسن التنفيذ، كما إن اتهام الحكومة بكامل التقصير مسألة غير منطقية، لأن بعض الوقائع تبين مثلاً أن الحكومة الحالية، ومن قبلها الحكومات الأخرى بالتتابع لم تقف مكتوفة الأيدي فيما يتعلق بالأمن وقد حاولت جميعها بقدراتها الذاتية المتاحة، ونسقت مع قوات متعددة الجنسية على تحقيق تقدم في هذا المجال لكن قتلها في واقع الحال بأدوات، ووسائل "أفراد وأسلحة، ومعدات" كانت وما تزال غير كافية لتحقيق التفوق الحاسم على الخصم⁽¹⁾، وإنها من جانب آخر تقاتل في ساحة قتال أمني لم تكن فيها أقوى اللاعبين فالعملية الأمنية، والسلطة العسكرية في عموم العراق بيد قوات متعددة الجنسية.

كما إن القول بالفعل في عملية التسليح والتجهيز، وأوامر نقل القوات، وتوزيع المسؤوليات هي كذلك بيد تلك القوات، وإن انتقلت بعض صلاحياتها في بعض المحافظات التي نقلت لها الصلاحية الأمنية فإن السيطرة الجوية، والحرب الالكترونية، والقدرة الاستخبارية ما تزال بيد تلك القوات.

(1) عندما أنيطت مسؤولية الأمن في داخل بغداد بالقوات العراقية بعد تسليم السلطة للعراقيين في مايو 2004 قسمت مسؤولية العمل في بغداد لأغراض الحركات بين الأجهزة الأمنية، والعسكرية في وزارتي الداخلية، والدفاع بأسلوب عمل، وقيادة لم يكن ملائماً للحسم في ساحة القتال نتيجة للاختلاف بين الوزارتين في متغيرات الاستعداد القتالي، والكفاءة، والولاء، ومستوى الخرق الأمني الموجود مما تسبب في وجود تنافس سلبي أخل في ظروف الشعب، والإعياء، وتدني المعنويات بالأمن في العاصمة بعد أن ساعد البعض من الأمريين بتكوين حجج، وتبريرات لفشلهم في متابعة مسلحين مناوئين، وأفراد عصابات انسحبوا بقوة السلاح، وتسملوا إلى منطقة مجاورة ليست ضمن المسؤولية مكتفين بإدعاء طردهم أو تكبيدهم الخسائر الكبيرة بالأرواح، والسلاح كما تشير إلى ذلك البيانات الرسمية.

وعندما تتاح لها الفرصة في أن تعمل فإن مؤشرات عملها توحى أن خيرتها، وأسلحتها قاصرة على حسم المواقف لصالحها، والحكومة الداعمة لها، ومن جانب آخر لم تستطع تلك القوات التخلص من داء المبالغة في تقدير الخسائر، وحساب الأرباح في ساحة القتال⁽¹⁾ الأمر الذي سبب لها، وللقيادة العسكرية والسياسية العليا بعض الإرباك في تقدير الموقف، ووضع الخطط، وطلب الإسناد، والمعاونة من قوات متعددة الجنسية، وهذه معادلة لإدارة العمليات الأمنية إذا ما وضعنا في مجالها بعض الشخصيات التي اختيرت للقيادة، والتنفيذ على أساس المحاصصة، والعلاقات العامة التي أوصلت كبار سن وقليلي خبرة، وعديمي تحصيل إلى تحمل المسؤولية الأمنية نصل إلى قناعة أن الأهلية لم تكن كافية، وأن العديد من المعنيين غير مناسبين، وهذا وجه من أوجه التقصير لم يعد تأثيره السلبي يتعلق بالجانب الفني للخطأ، والجريمة بعد أن امتد إلى الجانب القيمي وستجد أن أعدادهم قد فاقت أعداد منتسبي الأجهزة الأمنية المكلفة بقتالهم، وأن الأسلحة المصادرة يمكن أن تجهز الجيش العراقي، والشرطة وربما تزيد عن ذلك بكثير مما يثير العديد من الأسئلة، وعلامات الاستفهام عن: مصداقية تلك البيانات. الأعداد الفعلية للمسلحين المناوئين. والإرهابيين الفعليين، وهذه المبالغة التي تضر بحسابات الاستعداد القتالي لم تكن جديدة على الشخصية العسكرية العراقية بل كانت معها منذ زمن يعود إلى غالبية المعارك، والحروب التي دخلها الجيش العراقي، وإلى بياناته الحادة عندما قاتل في كردستان، وعلى الحدود مع إيران، وفي الكويت التي اعتادت قياداته الميدانية تضخيم خسارة الخصم بحدود كبيرة تريح القادة الكبار، وتربك القادة الصغار، وتضر بالمحصلة في سياقات إدارة المعركة.

إن استخدام السلاح كوسيلة لفض الصراع، والاحتكام إليه معياراً للقوة في التهديد، والضغط على رموز الدولة، والقانون حتى أخذ اصطلاح حلال المشاكل

(1) لو نتاح الفرصة إلى جهة بحثية موثوقة أن تحصى بحيادية، وعلمية أعداد المقتولين، والملقى القبض عليهم، وقطع الأسلحة المستولى عليها، والعتاد حسب البيانات الرسمية لوزارة الدفاع، والدفاع.

في عديد من التجمعات، والمناطق السكنية⁽¹⁾.

إن السلاح الذي ترك عمدا بيد المواطنين بعد أن سمحت قوات الاحتلال رسميا بجيازة بندقة آلية "كلاشنكوف" ومسدس وضع العراقيين في دوامة العنف خاصة مع ضعف أجهزة الشرطة التي اعتادوا الاحتكام إليها في حالات الخلاف، والشجار الذي يفوق قدرتهم، والقريين على الحل، وفي ظل هذا الواقع اتجه إلى استخدامه الكثيرون من أبناء المجتمع لآفته الأسباب، وباتت معايير القوة، والتأثير

(1) حلال المشاكل في الأصل وصف شاع في العراق عند سيدات الأجيال السابقة يتعلق بالدعوة من الله تعالى أو من الإمام الكاظم عليه السلام بطلب حاجة ومعها وعدّ "نذر" أن توزع للناس عند تحقيقها ما يسمى بحلال المشاكل الذي يكون في العادة خليطاً من أشياء معظمها من السكر ومع الزبيب، وهو نوع من النذور يقتصر على النساء، رخيص من حيث الثمن، بسيط في تكوينه بمستوى يتلاءم وبساطة أيام زمان، أوجدته حاجة السيدات غير المتعلمات للاطمئنان النفسي في التعامل مع ضغوط الحياة، وعوامل المجهول، وهذا النوع من النذور كاد أن يختفي في نهاية سبعينات القرن الماضي في المدينة وبين المتعلمات، وما تبقى منه حتى الوقت الراهن يحدث أغلبه بالريف، وبين المسنات من سكنته، والمناطق الشعبية. لكنه عاد إلى الظهور بمنطق آخر وتبعاً لحاجة من نوع آخر لا يتعلق طلبها من الخالق ولا بالترجي من الأئمة، والأولياء الصالحين للتدخل في تحقيقها، بل وباستخدام القوة في فرض تحقيقها، إذ حدث في بداية شهر نيسان 2004 في إحدى المدن القريبة من بغداد أن توجه رئيس البلدية لفرض هبة الدولة في شوارع مدينته وأول إجراء في مجالها إلزام المتجاوزين على أرصفة الشوارع بتركها، وإنهاء التجاوز، وكان من بين المتجاوزين نائب ضابط في الجيش القديم أرفقته ظروف العيش الصعبة، فتوجه إلى البيع المباشر لحاجيات مختلفة يضعها في (جنبر) حجز له على أحد الأرصفة مكاناً لا يزيد عن المترين المربعين، فتصادف أن يكون أول المواجهين لإجراءات البلدية التي أشعرته بالحيف، والإحباط من قسوة الحياة التي لم تترك له خياراً في الكسب سوى هذه الطريقة البدائية، فزادت شدة العدوان في داخله بسرعة دفعته للتوجه إلى البلدية مؤكداً لزملائه البائعين أنه سيحسم الأمر عن طريق حلال المشاكل، وبعد وصوله بنايتها دخل غرفة رئيسها عنوة رغم وجود الحرس، مؤكداً له بانفعال شديد، ودون مقدمات أنه كان نائب ضابط في الجيش احتفظ لذكراه بقاذفة كان قد استخدمها ضد الدروع أيام الحرب العراقية الإيرانية، وإنه مستعد لاستخدامها ضده، والبلدية إذا ما تهدد مصدر رزقه الوحيد، عندها تصرف المسؤول الحكومي بحكمة عندما تيقن بجدية المعنى في استخدام القاذفة في ظروف الانهيار النفسي شبه التام، فأمر المراقبين على الفور أن يبقى النائب الضابط، وآخرون في أماكنهم على الرصيف ناصحاً إياه أن يسلم قاذفته إلى الجهات الرسمية لأنها وبقدر مساهمتها في حل مشكلته الحالية ستدخله في مشاكل قد لا يجد لها حلاً في المستقبل المنظور.

تقاس على عدد البنادق الموجودة عند الجماعة والعائلة، وفي البيت الواحد. إن وجود السلاح في البيت، والمحل، والجامع، والحسينية أفقد الدولة، وقوات متعددة الجنسية إمكانية السيطرة عليه إلى مستوى بات استخدامه علناً في مناسبات عادية لمباراة في كرة القدم حتى من الموجودين في المنطقة الخضراء، وعلى مقربة من قوات متعددة الجنسية في بعض الأحيان دون أن يلام مستخدمه في هذه المنطقة الأمنية المهمة.

هذا من جهة المواطن أما من جهة الدولة فإن الحالة تعبر عن إحساس العديد من المسؤولين في أجهزتها أنهم وحدهم في ساحة المواجهة مع الخطأ والتجاوز. وأن الدولة بكل مفاصلها، وأجهزتها غير قادرة على دعمهم، وحمايتهم عند التوجه لتقويم الخطأ، كذلك تصدّع العلاقة الوطنية بين الفرد "المواطن" والرموز الوطنية "الموظفين المعنيين" وشيوع عدم تحمل المسؤولية الوطنية في ظروف هي الأحوج لتحملها من أجل إزالة الخطأ، والشروع في عملية البناء التي تنم عن قصور في عملية الحسم لما يجري من خلل، وتجاوزات.

وفي متابعة لهذا الموضوع يتبن أن حلال المشاكل (سلاح القاذفة) مصطلح قد شاع استخدامه بين أوساط اجتماعية تحتل الشارع العراقي، يعبر وجوده الفعلي عن استعداد البعض لاستخدام القوة المسلحة ضد أجهزة الدولة لتحقيق غاياتهم الخاصة، وعن عدم انضباطهم، وكذلك تمردهم على الدولة وأجهزتها، واختلال مفاهيمهم الخاصة بسلطتها في تنظيم وإدارة المجتمع.

المبحث الخامس

الاضطراب

إن مشكلة الخلل أو الاضطراب الأمني، والسياسي، والاجتماعي في الوقت الراهن معقدة لم يكن محور ظهورها أو مؤشرات حصولها تتعلق بأداء الشرطي البسيط في مركز الشرطة، وفي دوائر المرور، ودوريات النجدة، ولم يكن كذلك مرتبطاً فقط بأداء الجندي المحدود في نقطة السيطرة، وفي بعض العمليات القتالية، بل وأصبحت حالة ارتبكت فيها أعمال السياسة، والإدارة.

واحتلت معطيات العلاقات العامة، والمعنويات بطريقة تداخلت أو تفاعلت مع بعضها البعض لنتج وضعاً نفسياً قلقاً لدى الكثير من منتسبي الشرطة، والجيش المساهمين في القتال المباشر، والذين ينتظرون في ساحات التدريب عندما وجدوا بسبب ذلك التداخل:

1. أن قوتهم أقل من قوة الخصم "الإرهابي، والمسلح المقاوم، ورجل العصابة، والمخالف، وعضو المليشيا، والساعي إلى أخذ الثأر، والانتقام، وغيرهم" لأن التسليح المصرح به للوحدات العسكرية التابعة للجيش، وللداخلية أبقى في حدود الأسلحة الخفيفة حتى نهاية عام 2005 لكن فرقة مدرعة قد تشكلت بعد ذلك التاريخ، وألوية من وزارة الداخلية استلمت عربات نقل مدرعة فيها بعض الأسلحة المتوسطة.

2. أن التعامل معهم يتم من الأعلى بطريقة غير متوازنة في مسائل التقدير، والثقة، والترقية، وتوزيع المناصب، والمهام بعد أن تعمدت القيادات السياسية التي تناوبت على الحكم من زمن بر عمر، ومن بعده العراقيين المحكومين بترامكات الماضي في النظرة الخطأ عن العسكر والأمن، وانعدام الخبرة، إغفال أصول التعامل المهني، والفني مع العسكر، ورجال الأمن الأمر الذي دفع بعضهم على سبيل المثال إلى منح رتبة ضابط إلى كثير من الجنود، والشرطة، والمدنيين الذين لم يجتازوا الدراسة المتوسطة.

وترقية ضباط إلى رتبة أعلى دون معايير مهنية كانت معروفة للعسكر تجاوز فيها الوزراء المعنويون كثيراً من أصولها بعد منح القريين منهم، وأعضاء فاعلين في أحزابهم أربع رتب أو أكثر مرة واحدة أحياناً، صعد فيها البعض من رتبة ملازم إلى لواء ارتكب فيه صاحب الأمر أخطاء جسيمة تتعلق بالتقليل من قيمة الرتبة العسكرية التي بات الكثير من الضباط المحترفين لا يميلون إلى حملها، والمراتب لا يحترمون وجودها، وتعلق كذلك بالقفز من على موضوع الخبرة في إسناد المهام إذ إن ترقية ضابط من ملازم إلى لواء على سبيل المثال تلزم الوزير أن يسند له منصبا يوازي الرتبة، وعند إسناد هذا المنصب لهذا اللواء الذي يحمل في الواقع خبرة، وكفاءة ملازم يعني إسهام ذلك الوزير بإعاقة

العمل، وتخريب العملية الأمنية في أحد أهم جوانبها الإدارية⁽¹⁾.

3. أنهم وحدهم في مواجهة الخصم، وباقي العراقيين سلبيون أو متفرجون، والسياسيين وإن كانوا منقسمين بين مؤيد، ومعارض، ومعرض يعيشون جميعا في واحة آمنة داخل المنطقة الخضراء لا يقوون على صياغة قانون يدعم الموقف المتأزم في الميدان، ويقيهم كمقاتلين الآثار الجانبية لأخطاء القتال غير المتعمدة، أنهم مكشوفون استخبارياً بحسوس الضعف، ويميلون في بعض مواقف التهديد إلى الانسحاب من المواجهة أو التودد⁽²⁾ إلى مصدر التهديد أو الوقوف على الحياد بينه من جهة وبين الدولة من جهة أخرى أو الانحياز الانتهازي له في بعض الأحيان بعيدا عن التفكير بالولاء المفروض للعراق. وأهم وحدهم في تحمل المسؤولية حتى في ما يتعلق بأمنهم الشخصي المباشر الأمر الذي يؤكد عديد من الوقائع التي حدثت خلال المرحلة السابقة⁽³⁾.

(1) ترك بريمر مشكلة تتعلق بمنحه رتبا عسكرية لغير مؤهلين ازداد عددهم في الحكومة المؤقتة الأولى فشكّلوا معضلة لوزير الدفاع، والداخلية منذ العام 2004 فحاولوا تقديم العديد من المقترحات لمعالجتها بينها منح بعضهم التقاعد، أو وظيفة مدنية، وتأهيل من يحملون شهادة جامعية كضباط من خلال دورات قصيرة الأمد، لكن عموم هذه المقترحات لم يكتب لها النجاح لعدم تفهم الأعلى تأثير وجودهم السلبي في الخدمة الأمنية، والعسكرية أو لتعاطف المسؤولين مع وجودهم لأسباب سياسية، ووطنية أو لعدم رغبة السياسيين في المستوى الأعلى إصدار قرار يمكن أن يثير مشاكل قد تكبر عن طريق الاحتجاج فتتلم من النفوذ، وحب التوسع الجماهيري على حساب الحق العام.

(2) كانت أجهزة الشرطة تشكو عام 2004 من خرق أمني يتمثل بوجود أعضاء من عصابات، ومطلوبين للقانون بين صفوفها، وبعد تطور الأحداث التي أنهكت قدراتهم الضبطية، والقتالية، وحصول بعض الميليشيات على قوة دفع خارجية، وتهاون سياسي داخلي بدأ البعض من المنتسبين في الشرطة، وأقل منهم في الجيش الانتساب إلى تلك الميليشيات في السر والعلن، وباتت سلطة الميليشيا في بعض مفاصل القيادة الدنيا على وجه الخصوص "من أمر الحاضرة صعودا حتى أمر الفوج" أكثر تأثيرا على المنتسب من أمر الوحدة، والمديرية، والتشكيل، عندها تشكلت أكبر عملية خلل للأمن في جسم الأجهزة المعنية، وضعتها في دوامة الاختراق.

(3) قُتل في نهاية أيلول عام 2004 تسعة وأربعون جنديا من الحرس الوطني ليلا على طريق عام قرب مندلي، كانوا قد أنهوا دورة تدريبية يفترض أن يتمتعوا في نهايتها بإجازة اعتيادية فيزورون الأهل، والأحبة، يتهنئون من بعدها لحياة عملية كحماة للوطن، والمواطن من القتل، والتدمير، فكان منحهم الإذن أو الإجازة ليلا لا يتفق والحس الأمني ويؤشر إلى عدم المشاركة في

لقد أصبح العسكر الجديد، منتسبو الشرطة أهدافا للإرهابيين، وبعض المسلحين، وكثرت حوادث قتلهم، ونصبت الكمائن على طرق تنقلهم، وكانت الخسائر بين صفوفهم ليست قليلة، وإذا ما تركنا في مجال مناقشتها قادة الجيش الجديد، وتحسبناهم التي غابت مع غياب جيشهم السابق، وتجاوزنا مسائل الضبط، والمعنويات التي انتهت، والقيم، والمعايير العسكرية التي أهملت، وحاولنا العيش تخيلا مع كل ضحايا العسكر لحظات إنزالهم من السيارات، أو سحبهم من بين عوائلهم، أو اختطافهم من المواقف العامة مغلوبا على أمرهم، ورفضهم على الأرض رغما عنهم، ومن ثم إطلاق النار عليهم من الخلف في غفلة منهم، عندها ستقفز من على ذاكرتنا أسئلة غير الأسئلة التي سأها أهل، والزملاء القريبون أو تلك التي لم يلحق أن يسألها المغدورون تتمحور حول الأثر الذي ستركه هذا الحادث في نفوس الآخرين من العسكر والزملاء، والتصورات التي ستكون في عقولهم عن البقاء وحدهم في الميدان؟

وهذه وقائع وأسئلة تدفع إلى التأكيد على أنها تعزز عند المنتسبين الاقتناع

تحمل المسؤولية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنهم في معسكر مع غيرهم من جنود وقد توجهوا بعد انتهاء برامجهم التدريبية، وحصولهم على الإجازة للاتفاق على المغادرة جماعيا فكان صعودهم إلى حافلات من نفس المعسكر، وخروجهم بها أشبه بالرتل لا يدلل على وجود أية ضوابط أو سياقات إدارية، ويثير في نفس الوقت سؤالا عن دور الأمر في العملية. وجنود بهذا العدد أكملوا فترة التدريب من حقهم على الأمر الأعلى، والجيش الذي سيخدمونه أن يرسل معهم قوة مسلحة، أو أن يسلح السيارات التي نقلهم، إذا لم يكن باستطاعته منعهم من الخروج في تلك الليلة.

وإذا كان الأمر غافلا، ومن بعده المساعد نائما، وضابط الأمن مطمئنا، وقد ترك المجني عليهم ذلك المعسكر على مرأى المنتسبين، ودون موافقة الأمرين فعلى القادة في الجيش الجديد أن يسألوا عن أي جيش يريدون، وعن العلاقة العسكرية بين المافوق والمادون التي يودون، وعن الكيفية التي علم بها أهل الكمين بخط سير المنكوبين، وعن الوقت الذي استغرقه الكامنون للتحصير لغدر جنود غير محظوظين.

وحادثة أخرى بنفس الاتجاه إذ قُتل عقيد من وزارة الدفاع في شهر آب 2006 أمام بيته في منطقة الغزالية عجزت دائرته، ووحدات من الوزارة عن إخلاء جثته ليومين متتاليين كان فيها مركونا أمام عائلته التي لا تستطيع التقرب لسحبه إلى داخل البيت، ولا تتمكن دائرته من إرسال قوة لإخلائه حتى غادر المسلحون الذين ارتكبوا عملية اغتيال المكان.

بوحدة البقاء في الموقف الخطر، وسهولة التخلي عنهم في الموقف الصعب.
 وستثار أسئلة أخرى تـخل بالوضع المعنوي بين المقاتلين، وعوائلهم، وباقي
 الناس العاديين عن المدى الذي سيتجه إليه القتل وسيلة للتعامل مع الأزمة، ودور
 السياسة في تجنبه بين أهل الدار؟

وعن وقوف الأهل، وفرجتهم على ما يجري في محيطهم، والبلاد، وعجز أهل
 السياسة عن إيقاف التصاعد في مستويات القتل العمدي للعباد؟
 وفشل الأقمار الصناعية، ووسائل الاستشعار التي كانت تسجل حركة النملة
 في صحراء مقفرة قبل الجيء إلى العراق؟ وعدم فاعلية الأجهزة الأمنية التي شكلتها
 الحكومة، وقوات الحلفاء في كشف الجريمة أو الحيلولة دون وقوعها، وتفكيك
 الخلايا المسلحة؟

وعن المارة، والمستطرقين، وقيم الحماية العربية، والتغني بالمجد، وأيام زمان؟
 وعن الأحزاب، والحركات السياسية التي مازالت تتكاثر، وتغافل، وتأمّر،
 وعن غرق أعضائها في وحل الفساد؟

وغيرها أسئلة لم يجد المقاتل في ساحة الجريمة، والإرهاب من يساعده على
 الإجابة عنها فيستنتج: أنه أبقي وحيدا في الميدان، وهو استنتاج أخل بالمعنويات،
 والحالة النفسية للعسكريين، والمدنيين في آن معا.

الفصل الثالث

شمولية المحنة

إن خطأ السياسيين والمسؤولين الحكوميين
والناس العاديين يؤثر دخول العراقيين في
دوامات محن شملت معظم جوانب الحياة.

يتكون الأمن الإنساني في أي مجتمع من المجتمعات من امتدادات ثلاثة تتصل
إحداها بالسياسة فيعبر عنها بالأمن السياسي، والثانية بالاقتصاد فيعبر عنه بالأمن
الاقتصادي، والثالثة بالحالة النفسية العامة للمجتمع فتوصف بالأمن النفسي، أو
الاجتماعي، وهذه امتدادات أي تكوينات للأمن تؤثر الواحدة منها في الأخرى،
وتتأثر بها للحد الذي يمكن فيه القول إن اضطراب الوضع السياسي في البلد يؤثر
مباشرة في حالها الاقتصادي، واضطرابهما معا يؤثران حتما في الوضع النفسي المعنوي
للمجتمع حيث التوتر، وعدم الاستقرار وربما القلق والكآبة، والعكس صحيح أيضاً إذ
إن المجتمع الذي يعاني أفراداه من خلل في الجوانب النفسية أو تصدع في المفاهيم
القيمية، سوف لن يكون قادراً على صنع سياسة مستقرة للبلد أو من إنتاج اقتصاد
يؤمن حاجات العيش بالمستوى المطلوب، وللتدليل على شمولية المحنة سنأخذ الأمن
الاجتماعي مثالا لسعة التأثير في مجاله، ويقصد به هنا مجموع الضوابط، والقيم،
والمفاهيم المتاحة في العقل الجمعي التي تساعد الأفراد، والجماعات على التعامل مع
الضغوط الموجودة بما يحول دون إحساسهم بالعيش في حالة التوتر، والاضطراب،
الإخلال بها يعني تصدعا في النظام القيمي الذي يخل بالأمن الاجتماعي.

والقيم موجهات للسلوك أدركت البشرية معطياتها من خلال التفاعل
الاجتماعي طويل الأمد، خضعت فيها للتأطير، والتعديل، والتحوير حتى وصلت
إلى مستوى من القبول أو الرفض يدفع الغالبية إلى الالتزام بها كمعايير تمثيل نفسي

داخل الفرد لآثار المجتمع، والثقافة، وهو تمثيل يحدد الاستعداد للتصرف بشكل معين يلتزم بمحدوده الناس أو معظمهم فيشكل نظامهم القيمي، الذي دعمت وجوده الأديان السماوية، وعززته الأقوام، والجماعات، والهيئات، والمؤسسات، والمنظمات. بمستوى قلل نسبيا احتمالات التباين والاختلاف، والصراع في النفس البشرية، سعيًا لأن يعيش الإنسان بقدر معقول من الرضا والاتزان "الأمن"، وعلى أساس هذا التعريف، نرى أن الكثير من الوقائع التي حدثت في سياقات السلوك الاعتيادي داخل المجتمع العراقي تؤثر مسا أو خرقا بالأمن الاجتماعي بينها على سبيل المثال طالب في الثانوية يتظاهر مع زملاء له بعد استلامه النتيجة غير المرضية احتجاجا على صعوبة الأسئلة مؤكدا حقه في التعبير عن الرأي بحرية، يذهب بعد إتمامها مع صديق ثالث للتحضير معا لوسيلة يجتازون من خلالها الامتحان الذي يلي بطريقة غش تخل بالمعايير القيمية، والوضع الاجتماعي.

وملازم في الجيش العراقي قد أحيل على التقاعد في ستينات القرن الماضي لعدم توافقه، والنظام القائم آنذاك حضر إلى مركز التطوع يتكئ على عصا مطالباً إعادته إلى الخدمة العسكرية برتبة أفرانه المستمرين بها لأسباب سياسية دون أن يتحسب إلى حاجة الاضطراب الشديد للوضع الأمني في العراق للشباب في مقتبل العمر لمقارعة العدو في ساحة القتال، وإلى فرص عمل تلهي الشباب، وتنقذهم من آفة البطالة، وتجنّبهم الانزلاق في وكر الجريمة التي تخل بالأمن الاجتماعي⁽¹⁾.

وأستاذ مادة الباطنية بكلية طب بغداد ينتقد الوضع الحاصل بعد التغيير في كل

(1) لقد أحيل على التقاعد منذ عام 1968 كثير من الضباط لأسباب عدم توافقه مع النظام أو لعدم انتمائهم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، وهم في الحالة هذه مشمولون بالقوانين التي تصنفهم ضمن المتضررين السياسيين من النظام السابق ويستحق العديد منهم احتساب سني التقاعد الماضية لأغراض الترفيع، والتقاعد، لكن المسألة من الناحية العملية تصطدم بكون الإعادة إلى الخدمة تتطلب شروط اللياقة، والعمر وإعادة مثل هؤلاء الضباط يعني تشكيلاً جديداً من الألوية، والفرقاء. ثم إن بعض الضباط قد أحيلوا على التقاعد لأسباب لم تكن سياسية راجعوا مراكز التسجيل لاحتسابهم كذلك، وهناك أيضاً مئات الضباط، وآلاف الجنود، وضباط الصف الذين يكافحون للعودة إلى الجيش الجديدة ليس للخدمة الوطنية، وتأدية مهام القتال بالضد من الإرهابيين، بل ولتعديل الراتب، وضمان تقاعد آخر العمر، والفرصة متاحة لتحقيق ذلك بسهولة.

جلساته مع الأهل، والأصدقاء مؤكداً بانفعال، وعصبية أن التردّي قد وصل حداً لا يحتمل في مجال الفساد على وجه الخصوص، وهو ما زال يعطي حتى الامتحانات النهائية لسنة 3005 دروساً خصوصية لتقوية طلبته، خاتماً محاضراته الأخيرة بتوصية لهم أن يضع الواحد منهم إشارة على آخر سؤال يجيبه يتفق معهم على نوعها، وعلى شرط قوامه إن زاد عدد الإشارات على عدد الطلبة الحاضرين محاضراته الخصوصية، دافعي الأجر بسخاء سيهمل كل الدفاتر الامتحانية التي تحمل تلك الإشارات، دون أن يؤمن ولو مرة واحدة أن ما يقوم به وهو الطبيب الاختصاصي، والأستاذ الجامعي قمة التخريب، والفساد الأخلاقي، والاجتماعي.

وضابط تمرس العمل جيداً في شرطة المرور مكلف من قبل الجهة الحكومية التي يمثلها طبقاً للقانون أن يكافح المخالفة في ظروف العراق الصعبة، ويضبط التجاوز على قوانين المرور، كلف بقيادة مفرزة، وفي تكليفه هذا يجلس في إحدى سياراتها على انفراد، يأمر شرطياً معه باصطياد السيارات التي لا تحمل أرقاماً وهي تمر قريباً منه في طريقها إلى إكمال عملية التسجيل الأصولي في المديرية العامة للمرور، يلقي على السائق الواقع في الفخ "بعد صيده" محاضرة عن مخالفته تعليمات المرور في التجوال بسيارته بلا أرقام، ثم يأمر الشرطي بتحرير المخالفة فيتعاطف الأخير مع الضحية في تمثيلية يتوسل فيها أي الشرطي إلى الضابط لحسم الأمر لقاء عشرة آلاف دينار دون أن يفكر يوماً أن فعلته هذه تمهيد لاضطراب الأمن، وإخلال بكل قوانين المرور، وبالقيم المهنية.

وموظفة شابة توسطت مدير شركتها لتعيين صديقتها في أحد أفرع الشركة وهي الصديقة التي تمتلك خبرة جيدة، وتجيد لغة ثانية غير لغتها العربية، مدعية أنها تفعل ذلك تحت بند الإخلاص فوافق المدير شرط أن تلائم كفاءة المرشحة ما تريده الشركة، وشرط أن يقابلها بنفسه للتأكد من ذلك شخصياً، وبعد اختبار الكفاءة، ومقابلة لا تزيد عن عشر دقائق، وافق المدير على تعيينها في مكتبه، وفي أول يوم دوام جاءت الصديقة إلى صديقتها مهتة لها بالمباشرة، مشيرة إلى الدور الذي لعبته وإلى حقوق الصداقة، مُذكِّرة إياها في نفس الوقت أن لا تنسى هديتها، وهديتها في الحالة هذه ربع الراتب الذي ستستلمه أول الشهر لمدة عام، مؤكدة أن هذا هو

العربون الفعلي للصدقة، بعيداً عن الملامات، والأعراف الاجتماعية، هذا والأمر لا يتوقف عند هذه الحدود فهناك الكثير من معالم الخطأ، والتجاوز بين المدراء، وكبار المسؤولين، وأرباب الأسر، والكادحين⁽¹⁾، وغيرهم يؤشر حدوثها، ونسب تكرار الحدوث إلى تصدع النظام القيمي كعامل مساعد لخرق الأمن الاجتماعي بدأت أولى معالمه إبان الحكم السابق، وامتدت إلى ما بعده بمستوى بات يؤثر في أمن المواطن، والمجتمع، ويتأثر به خاصة وأن مستوى الخلل الحاصل فيه قد ترك بصماته واضحة على السلوك العام، وعلى خصائص المجتمع العراقي التي تشكو أصلاً من التصدع خلال الثلاثين سنة الأخيرة التي لم تلتفت فيها السلطة الحاكمة إلى الإنسان، وحاجاته القيمية، وتركته رهينة ظروف الحصار، والفقر، والعوز تنهش فيه حتى أنهكته، وقدمته ضعيفاً إلى مرحلة ما بعد التغيير التي أكملت عليه في جوانب عدة كان أكثرها وضوحاً ما يتعلق بقيم كانت موجودة، وتضاءلت نتيجة للتفاعل الاجتماعي طويل الأمد مع الخطأ الموجود، ومنها يمكن استنتاج الآتي.

1. إن تحولات في المفاهيم قد حدثت في العقود الثلاثة الأخيرة إذ حلت على سبيل المثال المادية النفعية بدل التكافل، والدونية أو ضعف الحياء بدلاً من الاعتزاز بالنفس، وشاعت الاستهانة بالوعي الإنساني، والإحساس بالعجز واليأس، واللامسؤولية.

2. نتيجة لتكرار مسار تلك التحولات لفترة طويلة بدأت تتلاشى من النظام القيمي العراقي الألفة والمودة، والتسامح، وحسن النية، وروح الجماعة، والتضحية تدريجياً وبسببها أحس الكثيرون بالضياع، الأمر الذي مهد إلى

(1) اتهم بعض المدراء العاملين في الدوائر الحكومية بوضع سعر محدد لقبول توظيف أو الموافقة على إعادة تعيين موظف كان مفصولاً سابقاً، وقد وضعت تسعيرة محددة منذ العام 2003 وما بعده للقبول في سلك الشرطة، والجيش على سبيل المثال تزيد، وتتقص حسب العرض، والطلب، والقدرة على الدفع في بعض الأحيان، ويتداول بعض منتسبي وزارة الدفاع في الوقت الراهن "إدعاءات غير موثقة" أن عشرين ورقة أي ألفي دولار تضمن التعيين في الوزارة، وبأي مكان مطلوب. وفي نهاية عام 2005 ذكر موظف منقول من خارج العراق أن موظفاً بمكتب رئيس الوزراء طلب منه سبعة آلاف دولار ليعيده بكتاب من رئيس الوزراء إلى مكانه السابق، وقد اتفقا، وقدم الموظف طلباً أكد له من في المكتب أن موافقة رئيس الوزراء قد تمت، وأنه سيصدر أمر الإعادة حال حصوله على المبلغ المتفق عليه.

الانحراف باتجاه السلب إلى حدّ أثار الفوضى والاضطراب، وعدم الارتياح لشريحة ليست قليلة من المجتمع العراقي.

3. إن الانحراف الذي بدأ في المجتمع العراقي ساعد الخلل في الجانب السياسي والاقتصادي على زيادة شدته مما أدى إلى تصدع النظام القيمي، وفي ظله تم تناسي معايير الحرام وساد التجاوز على المال العام، واختلت الروح الوطنية، وتدنت مستويات الأمانة، والاستقامة، والتواصل، والتواد، والتراحم، وغيرها من معالم التصدع التي شعر بسببها الغالبية بالتوتر وعدم الاستقرار أي اضطراب الأمن النفسي، ساعدت على سرعة تحقيقه عوامل مثل الاستعداد القيمي المسبق، وفقدان القدرة على التدخل، والضعف الحاصل في مستوى النضج السياسي التي ستناقش تباعاً في المباحث التالية.

المبحث الأول

الاستعداد

للعالم الحياة جميعاً قيمها، وللسلوك في مجالها خصائصه، وحدوده، وعلى أساسها أصبحت على سبيل المثال:

للعائلة قيم تشكل طبيعة وجودها، وأسس التعامل بين أفرادها.
للحجرة ضوابط تحدد أصولها.

وللعمل في الحقل أو المعمل، وكذلك التدريس في المدرسة، والجامعة، والقتال في ساحة المعركة معايير تحدد طبيعة السلوك في محيطهم.

وبغیرها مجالات أخرى في الحياة لها جميعاً معايير تضبط سياقاتها، وعلى نفس الأسس باتت لأنواع السلوك تحدياتها التي بموجبه يصنف الأداء البشري بال جودة أو الرداءة، وتعزف الاتجاهات، والميول بالسلب أو الإيجاب.

إنها قيم، ومعايير أي ضوابط شملت جميع جوانب الحياة البشرية كان البعض منها مكتوباً، والبعض الآخر تتناقله الأجيال شفاهاً بصيغ الاتفاق الجمعي شبه الموروثة، أسهمت جميعها في تنظيم جوانب الحياة، وضبط السلوك البشري، ما يهم العراقيين منها في هذا الوقت الحرج ذلك الفصل الذي يتعلق بالسياسة،

وبالتحديد ما له صلة بالعملية السياسية الجارية، والتي لم تنضج بسبب:

1. الخلل الأمني الذي يعيق وجوده كل جهود التطور، والاطلاع على الخبرات، والمعارف التي أتاحت في ظروف ما بعد التغيير.
 2. قصر الوقت المتاح أو الكافي لإنتاج قيم، ومعايير مكتوبة يلتزم بها الراغبون في المشاركة، والساعون من أجل المشاركة، أو خزين من التجربة الإيجابية يدفع بالاتجاه الصحيح خاصة وأن السلوك يُؤدى في الموقف المحدد من خلال التفاعل بين الخزين الموجود في عقل المعني، ومتغيرات الظرف الموجود.
- إن تعميم هذه الحقيقة العلمية على ما يجري في العراق يعطينا تصورا أو تفسيراً لطبيعته ومنه يمكن استنتاج الآتي:

1. إن الظروف غير الملائمة قد استثارت أو قدمت الخزين السلبي للتعامل مع مواقف حياة في غالبها سلبية، فزادت من سعة الخطأ.
2. هناك استعداد قيمي مسبق في الأصل عند إنسان هذه البلاد لقبول القيام ببعض الأعمال غير المألوفة⁽¹⁾ نأخذ منها النهب على سبيل الاستدلال بعد أن شكل أول بادرة خرق غير مألوفة أثناء وما بعد التغيير إذ لو عدنا إلى بعض وقائعه

(1) إن النهب، والسطو عادة بدوية قديمة تعبر عند سكنة الصحراء عن الرجولة، والشجاعة توارثتها الأجيال عبر الزمن، وصلت بعض آثارها العراق منذ القدم، واستمرت إلى نهاية خمسينات القرن الماضي يوم كانت العشيرة تفتخر أن من بين شبابها رجال ليل، ورجل الليل هو الذي يقوم بالسطو على عشائر، ومناطق أخرى غير منطقته، كما أن العوائل في الريف حتى ذلك التاريخ كانت تفضل زواج بناتها من رجال الليل، وتفتخر بهذا الزواج، ومع ذلك لا يصح الحكم بشكل مطلق على بعض معالم السلوك غير التوافقي المتوارث بمعزل عن الظروف المحيطة، إذ إن النهب الذي أوردناه مثلاً عن الخزين أو الموروث في العقل العراقي يمكن أن يعطي تصوراً عن تكراره عبر التاريخ الذي يدعم وجوده في الذاكرة البعيدة، لكن مثله لا يمكن أن يشكل مثيراً كافياً لدفع المعني لارتكاب التجاوز أي النهب إذا لم تتوفر الظروف البيئية المثيرة، كما إن هناك حوادث في التاريخ العالمي الحديث وفرت فيها البيئة ظروفاً ملائمة لارتكاب النهب سارع فيها البعض إلى ارتكاب فعله وإن لم يكن في موروثهم الحضاري قيم للنهب كما حصل في نيويورك يوم اطفئت الكهرباء في محيطها، وعم النهب، والتخريب، وكذلك في مصر في سبعينات القرن الماضي إبان حكم الرئيس السادات الذي اندفع فيه الجمهور إلى أعمال نهب وتخريب للمحال التجارية، وأماكن اللهو في شارع الهرم على وجه الخصوص.

التي حصلت خلال وبعد 2003/4/9 كنوع من أنواع السلوك التي تحدده بعض القسيم، وقارنا بعض أحداثه مع وقائع في التاريخ الحديث، والقلم لوجدنا أنه سلوك تكرر في المجتمع العراقي مرارا في الأعوام:

1948 مع اليهود العراقيين في بغداد على وجه الخصوص.

1958 مع العائلة المالكة إبان الانقلاب العسكري في 14 تموز.

1980 في المحمرة إبان الحرب العراقية الإيرانية.

1990 في الكويت بعد عملية الغزو التي دخلت المؤسسات الحكومية فيها آنذاك طرفا في النهب المنظم لمؤسسات الدولة الكويتية المماثلة تبعها البعض من المسؤولين العسكريين، والإداريين ومن ثم الناس العاديون.

1991 مع عموم مؤسسات الدولة إبان الانتفاضة حيث الاستباحة الواسعة لكل مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص.

وآخرها عام 2003 بعد دخول القوات الأمريكية بغداد التي ساعدت على حصوله⁽¹⁾.

(1) أشارت وسائل الإعلام، وعديد من الروايات التي تناقلها البغداديون على أساس المشاهدة المباشرة إلى أن قوات الاحتلال سمحت، وشجعت عموم الناس على التجاوز على المال العام مؤكدة أن مخازن، ومحالاً تجارية، وغذائية، ودوائر حكومية كانت مغلقة قد فتحت عنوة من قبل دبابات أمريكية ثم نودي على المتفرجين بمصطلح شاع استخدامه آنذاك (علي بابا) للدخول والنهب، كذلك وثقت كاميرات التلفزيون قيام العديد من الشباب، والنسوة، والأطفال بحمل أجهزة، وأثاث، ومعدات من دوائر ومؤسسات، وبيوت دون أن تتدخل الدوريات الأمريكية القريبة، ومع ذلك فإن هذه القيمة القديمة التي اقترنت بتسمية (الفهود) يبدو أنها ما زالت تحتل حيزاً من المفهوم القيمي العام عند العراقيين(8) يظهر تأثيره في حال فقدان السيطرة، وضعف الأجهزة الضابطة أي توفر الظروف البيئية المناسبة، هذا وإن القوات الأمريكية المحتلة لم تستطع أن تثبت حياديتها في هذا الموضوع إذ وفي نقاش عرضي جرى مع ضابط أمريكي خدم مع قوات المارينز التي دخلت بغداد إبان الاحتلال رد أسباب عدم تدخل الجيش لمنع هذه العمليات التي توسعت تدريجياً حتى أخذت سلوكاً هستيريا عاماً إلى أن الجنود ملتزمون بأوامر قتال محددة لم يكن من ضمنها التدخل لمنع هكذا أعمال، وقد يكون هذا الرد مقبولاً في بعض جوانبه، لكن المحافظة على بعض المواقع مثل وزارة النفط، وترك أخرى أكثر أهمية مثل المتحف العراقي الذي تعرض هو الآخر للنهب، وتعمد فتح أبواب بعض المخازن، والمحال التجارية يدحض ذلك القدر البسيط من القبول، ويرجح وجود قصد قد يكون بينه تقديم ما يُفسرُ فائدة عينية مباشرة من الاحتلال إلى العراقيين المؤثرين في

ووجدنا أيضاً أن هناك استعداداً لقبول الواقع، والتكيف معه حد الإنتاج السريع، والتداول الواسع لمصطلحات جديدة للتعامل مع حالة قديمة، أخذت فيها أي المصطلحات حيزاً من التفكير السائد، وإن كانت ذات أبعاد سلبية بينها القفاصة، والعلاسة على سبيل المثال.

والقفاصة لفظ يعبر عن قيام شخص أو مجموعة أشخاص بالسيطرة، أو التجاوز (قفص) على أملاك الدولة في ظروف التوتر، وعدم الاستقرار على وجه الخصوص، واستغلالها لأغراض السكن، وغيره، والعلاسة كلمة تعني قيام شخص بتزويد شخص آخر أو عصابة، أو مجموعة بمعلومات عن شخص ما أو جماعة محددة تؤدي في الغالب إلى الاختطاف أو القتل أو الابتزاز لقاء قدر من المال.

إن الذين يتابعون مثل هكذا مواضيع، وهم قلة بسبب الخوف من القتل، والانتقام يجدون أن مفهوم تلك المصطلحات أصبح شائعاً، ومعقداً كحال الكثير من القضايا السياسية، والاجتماعية التي أسهمت في التمهيد إلى حدوث حالة الفوضى، والاضطراب، وما يزيد من تعقيداتها ذاك التعامل الخطأ من قبل غالبية وزارات الدولة العراقية، ومؤسساتها مع المعنيين بها من القفاصة، والعلاسة الذين يشكلون شريحة تكثر فيها الجريمة، والمخالفة، وخرق القانون، للحد الذي تتفاوض فيه بعض الوزارات التي تملك بيتاً أو عمارة قُفصت أو تريد قفصها على منحهم مبالغ مقابل الإخلاء.

وبدأت الوزارات، والدوائر الحكومية بعد فترة قليلة من التغيير في سباق لمنح المبالغ.

وبدأ القفاصة مناوئهم الواسعة لرفع سقف حدودها، والمساومة في مجالها حتى وضعت أسعاراً للشقق باتت معروفة حدودها، وكذلك البيوت التي ارتفعت كثيراً فيما إذا كانت مطلوبة لأحد دوائرها حتى وصلت في بعض الأحيان إلى

الشارع تقلل من احتمالات العدوانية التي يمكن أن توجه بالضد في أيام القتال الحرجة، وقد يكون سعيها من قادة ميدانيين لتلويث السلوك العراقي العام بارتكاب آثام تشعرهم بالدونية، وتبعدهم عن السمو بالمشاعر الوطنية، وهو استنتاج قد ينسجم مع مؤشرات المشاعر الوطنية العراقية، والولاء إلى الدولة العراقية التي قلت مستوياتها بشكل ملموس منذ التغيير لتصل في وقتنا الراهن إلى أدنى مستوى لها منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921.

خمس وعشرين ألف دولار لإخلاء بيت واحد داخل المنطقة الخضراء دفعته المديرية العامة للأمن، والاستخبارات العسكرية عام 2005، وهكذا يزيد المبلغ أو يقل تبعاً للموقع، والوزارة، وثقة القفاص في نفسه بالمطالبة تجاه الإغراء المادي حتى بات الأمر سيقاً أو تقليداً يسير عليه المتجاوزون في عموم العراق وهم عشرات الآلاف، وبات يشكل مشكلة شتت آثاها الاجتماعية ليس على الجيل الحاكم، ومن يعيش زمنه من الأجيال فحسب، بل وكذلك على الأمن الاجتماعي للعراقيين، ومستقبل أبنائهم لعدد من الأجيال اللاحقة⁽¹⁾.

وهي مشكلة في واقع الحال لا تتعلق بالأموال الطائلة التي تدفعها الدولة للمخالفين، ومتجاوزين وهي بأمر الحاجة إليها في التنمية وإعادة الأعمار، ولا بانتقاص هيبتها وهي بأمر الحاجة إلى فرض القانون، بل وبما ستسهم به تلك الأموال، وما يؤدي به ذلك الضعف غير المبرر للسلطة من إنتاج الخطأ، وتعزيز السلوك المخالف.

إذ إنَّ منح ساكن بيت واحد "قفاص" ذلك المبلغ الكبير على سبيل المثال دون الاستفات إلى مستوياته التحصيلية، وأصوله الاجتماعية، وصفحته الإجرامية يعني إمكانية دفعه إلى توظيف ذلك المبلغ في شراء مستلزمات تكوين عصابة للسطو على بيت أو محل أو بنك، أو اختطاف طفل، أو فتاة شابة كنتيجة شبه حتمية لتفاعل العوامل الرئيسية الثلاثة لإنتاج العصابات:

(1) دفعت وزارة الدفاع إلى متجاوزين أي قفاصة مبالغ طائلة للحصول على دور لسكن موظفيها وبعض دوائر المهمة، وفعلت مثلها عديد من الوزارات التي حثت موظفيها الكبار على الانتقال إلى المنطقة الخضراء بعد الاضطراب الأمني في بغداد، ودفع ضباط برتب كبيرة ومسؤولون في الدولة من مجلس الوزراء مبالغ للمتجاوزين مقابل حصولهم على شقة أو بيت حكومي متجاوز عليه، ومن بعدهم تسدد دوائهم المبالغ المتفق عليها بوصولات، ومن كثرة التعامل في الموضوع أصبحت هناك تسعيرة متفق عليها لآخلاء الشقة، وصلت بحدود عشرة آلاف دولار عام 2004 انخفضت إلى النصف عام 2005. وهذا واقع تكون بعد التغيير نتيجة التسهيلات في الدخول والخروج، والحماية التي قنمتها قوات الاحتلال إلى مثل هؤلاء بعد أن وجدتهم قد احتلوا تلك البيوت، والشقق قبل احتلالهم للقصر الجمهوري، والمنطقة المحيطة به، والتي كونت المنطقة الخضراء التي تتواجد في داخلها القيادة الأمريكية، وسفارات الدول المشاركة بالتحالف، والحكومة العراقية بمجلس وزرائها، ومجلس الأمن الوطني، ووزارة الدفاع، ورئاسة المخابرات الوطنية، وبعض الوزارات والدوائر المهمة.

1. المال اللازم، والظروف الملائمة.

2. الاستعداد النفسي المسبق.

3. الاقتناع بفكرة السهولة في الابتزاز.

من هذا نجد أن التعامل مع القفاصة بهذه الطريقة المنافية للأعراف، والقوانين يؤذي الدولة، والمجتمع من ناحية، وسوف لن ينفع المعنيين بها من المسؤولين، وأصحاب القرار من ناحية أخرى سواء بتفادي التهديدات بالقتل. أو بالحصول على العمولة المقسومة.

أو حتى بكسب أصوات الفقراء، والمحتاجين، والمتخلفين في الانتخابات من ناحية أخرى، لأن اتساع العمل الإجرامي بهذا المستوى سوف لن يستثني في اتساعه وزيراً غض الطرف عن محاسبة قفاص أو مديراً عاماً تساهل مع قفاص تحوّل بسبب ذلك التساهل إلى رئيس عصابة، وقاتل مأجور.

وتكديس أموال العمولات أو السحت الحرام سوف يزيد من أطماع العصابات التي كان أفرادها في السابق من القفاصين، والعلاسين، فيتجهون بأطماعهم هذه إلى ارتكاب المزيد من الجرائم والتجاوزات.

وكسب أصوات مثل هؤلاء، واتباعهم من المساكين في الانتخابات كما يعتقد البعض سوف لن تضمنه الطرق الملتوية لأن الكثيرين منهم باتوا تجاراً في سوق الابتزاز⁽¹⁾.

إن هذا النوع من الخطأ، ومهما أطلقت عليه من صفات أو مصطلحات انتشر في العراق بسبب الاستعداد النفسي المسبق للعمل، والتعامل معه، والانفلات الأمني الذي وفر البيئة الملائمة لاستشارة كل تلك الموروثات الخاصة بالاستعداد فكون سلوكاً مخلاً بكل المعايير القيمية الأصيلة.

(1) وزع رئيس قائمة انتخابية شاركت في انتخابات عام 2005 لكثير من الأموال على أشخاص قدموا أنفسهم كمؤثرين في مناطق شعبية "الفضل، باب الشيخ" مشهورة بكثافتها السكانية داخل بغداد، على الرغم من معرفته بمستوياتهم التحصيلية المتدنية، وسمعتهم المتردية، وعندما يُناقش من قبل زملائه في القائمة يؤكد أنهم لا يعرفون مدى تأثير هؤلاء على الجمهور، وتبين بعد إعلان النتائج أنه قد جمع فقط مائة صوت من تلك المناطق وتبين أن الذين قبضوا منه، ومنحوه وعداً قد قبضوا من أكثر من واحد وصوتوا لغيرهم على وفق توجهاتهم الطائفية.

المبحث الثاني

الفقدان

اعتادت المؤسسات الدينية، والهيئات الاجتماعية، والمنظمات المدنية التدخل في أمور الناس بوسائلها المختلفة لتعزيز الإيجاب من خلال التوجيه لتقليل التباين، والاختلاف، والتصارع في النفس البشرية، والمساعدة في تهدئة سعيها لتقدم العون إلى الإنسان في أن يعيش بقدر معقول من الرضا، والاتزان "الأمن"، وهذا سياق عمل به المسلمون، ومن قبلهم المسيحيون، واليهود، وغيرهم عبر مراحل الزمن المختلفة.

إلا أن الذي يجري في العراق، وبعد أن دخلت المؤسسة الدينية المسلمة بشقيها السني، والشيوعي طرفاً في صراع العملية السياسية المعقدة والتي فقدت جزءاً كبيراً من قدرتها على الحيادية، وبعد استخدام النفوذ لأغراض التهدة، إذ وعلى سبيل المثال عرفت المرجعية الدينية الشيعية، بالتهدة، ومحاولة التقليل من الاندفاع للرد على الانتقام الطائفي الذي نظمته القاعدة بالصد من الشيعة بعد فترة قليلة من السقوط لأغراض إشعال الفتنة، والحرب الأهلية، لكنها فقدت تلك القدرة المطلقة نسبياً في المجال المذكور "الرد الانتقامي" على أقل تقدير بعد تفجيرات سامراء في 22 شباط 2005 حيث انطلق البعض من الشيعة البسطاء لتنفيذ أعمال طبيعتها:

1. الانتقام عن طريق القتل، والاغتيال وغيرها.
 2. السيطرة على مساجد سنية أو الحيلولة دون الوصول إليها.
 3. تشكيل فرق خاصة "الموت" بقصد الرد، والقيام بأعمال الانتقام الجماعية.
- وكأنهم وقعوا في الفخ المنسوب من قبل القاعدة دون أن تتمكن المرجعية من الحيلولة دون الوقوع على الرغم من إدراكها طبيعته، وخطورة نتائجه.
- وهذا بحمد ذاته أثرٌ بشكل غير مباشر على فاعلية التحذير، والتحریم الشرعي لإطفاء السلب في السلوك البشري الذي تقوم به عادة المرجعيات، والمؤسسات، والأدبيات، ووسائل الإعلام بعد أن غاص عميقاً في بئر أو فخ الانتقام العديد من أبناء السنة، والشيعة، وبدأوا التفتن في عمليات القتل،

والتعذيب الذي لم يعد التحريم من وجهة نظر السائرين على طريقه نافعا للحيلولة دون حدوثه.

ولم تعد وسائل التحذير قادرة على منع ارتكاب الإثم عند المذكورين، وهناك أدلة وشواهد كثيرة على هذا الاستنتاج بينها:

1. الاستمرار بالاستهانة المبالغ بها بالروح البشرية المسلمة على الرغم من التحذير⁽¹⁾.

2. مشاهد المقتولين المغدورين، وأشكال التعذيب التي ترتكب قبل القتل على الرغم من الاستهجان⁽²⁾.

3. الاستحواذ على المساجد، والحسينيات المتبادل احتلالها، واقتحامها، وتدميرها على الرغم من التحريم⁽³⁾.

وهذه إذا ما حُسبت بين القيم السلبية التي بدأت تشكل بين الشباب.

(1) روت سيدة تسكن شقة في إحدى عمارات شارع حيفا أن شابا قد طُرح أرضا على الرصيف تحت عمارتها من قبل مجموعة شباب في المنطقة أخذوا يضربون رأسه بالطبوق، ويشتمون طائفته، ويتحدون بانفعال هستيري تلك الطائفة في أن يتقدم أحد منها لإنقاذه من المصير المحتوم، وهو يصرخ، ويتحرك بجسم يرتجف "يرفض" مثل شاة مذبوحة حتى فارق الحياة يعيش مازالت السيدة التي تعتق مذهباً غير مذهب الضحية بعد سنتين من حدوثه تتذكر كل تفاصيله، وتتفجر باكية من وحشيته التي دفعته لترك الشقة، والمراق.

(2) شهدت الأشهر الأخيرة من عام 2006 تصاعداً في أعداد المقتولين غداً في بغداد على وجه الخصوص، وبات من المألوف أن يشاهد المرء الخارج من بيته جثة شاب ملقاة على الرصيف، لعدة أيام حتى تتعفن، تمر من قريبا نساء في طريقهن إلى السوق القريب، ويلعب صغار بجولرها وهي مقطوعة الرأس والأطراف، وبات من المألوف أيضاً أن ترمى على أكوام القمامة جثث مغدورين، وكذلك في السوح العامة، والطرق الخارجية، وفي مياه الأنهار، والمجاري، وقرباً من المساجد، وعلى أجسادها يوجه العموم آثار تعذيب واضحة المعالم.

(3) لقد دخلت المساجد، والحسينيات حلبة الصراع الطائفي في بغداد، وقليل من المحافظات غير المتجانسة طائفياً، وفي خضم هذا الصراع تجري عمليات احتلال لبعضها، وتفجير لبعضها الآخر، وكأنها الأرض الحاكمة في ساحة يتقاتل على احتلالها جيشان، كما أن بيوت الله هذه استخدمت لتخزين أسلحة، ومتفجرات، وأماكن سجن وتعذيب لأبرياء، وإيواء لإرهابيين، ومطلوبين، واستخدمت "مع بعض الاستثناءات" بشكل مفضوح لأغراض التحريض، وإثارة التناحر.

وتمت معها مراجعة دقيقة لكم الفتاوى، والخطب الدينية، والمقالات، والتوجيهات التي صدرت منذ العام 2004 حتى وقتنا الراهن من بعض علماء الدين السنة، والشيعية على حد سواء، ومن مؤسسات المجتمع المدني المنتشرة واسعا في العراق يمكن على أساسها التأكيد على:

1. أن عملية التأثير الديني فقهيًا لم تعد تمتلك قوة الدفع الكافية لتحويل السلوك السليبي مثل القتل، والاختطاف، والتعذيب، والاعتصاب، والابتزاز، والاعتداء إلى السلوك القويم مثل التواد، والتراحم، والتسامح، والاحترام لبعض الفاعلين في ساحة القتال الطائفي خاصة من كان منهم بالمستويات التحصيلية، والثقافية التي تقل عن الوسط.

2. أن بعض المعايير القيمة الدينية للرضا عن الحال، وكسب رضا الخالق مثل الالتزام، وفعل الخير التي تميّز بها الإسلام قد تمت الاستعاضة عنها من قبل تلك المستويات، وأولئك المقاتلين المتصارعين، وعديد من الداعمين بسلوك طقوسي استعراضية يتعلق، بالمظهر حيث اللبس الشائع لجلاية بيضاء قصيرة تحتها سروال أبيض، وارتداء الحجاب⁽¹⁾، وأحيانا النقاب في بعض المناطق المسيطر عليها سلفيا، كذلك إطلاق اللحي، واللطم في المناسبات الدينية في مناطق أخرى.

وغيرها أمور يقصد منها في بعض الأحيان كسب ود الغير في محيط يسعى إلى الاستفادة من المساهمة فيه إلى أكبر قدر ممكن.

(1) في رمضان عام 2006 وفي أحد المستشفيات الحكومية كانت هناك سيطرة لمليشيا دينية تحتل المنطقة ألزمت الطبيبات، والمراجعات بلبس الحجاب، وهددتهن في إعلان وضع على الجدران بالقتل في حال عدم الامتثال. وكانت هناك سيطرة لهذه المليشيا فيها شباب يحرسون، ويطبّقون هذا التهديد يجلسون في غرفة منعزلة أخذت من المستشفى كمقر لهم كانوا فيها يدخنون، ويتناولون الطعام في هذا الشهر، وعلى مستوى يعرف بحصوله جميع منتسبي المستشفى، وبينهم الطبيبات المعنّيات بالتهديد، كما اشكت إحداهن من قيام أحد الشباب في تلك السيطرة بمحاولة التحرش بها أكثر من مرة، ولم يكف عن التحرش إلا بعد تهديده بالذهاب إلى مسؤوله في المقر القريب من المستشفى.

المبحث الثالث

الضعف

إن ظروف عدم الاستقرار التي مرت بالعراق لأكثر من نصف قرن من الزمان قد أثرت سلباً في مستويات النمو، والحراك الاجتماعي التي تسهم في تحديد مقدار النضج في هذا المجتمع، وغيره من المجتمعات، إذ في الوقت الذي كانت فيه بغداد على سبيل المثال في مقدمة العواصم العربية مع القاهرة، وبيروت في سبعينات القرن الماضي فيما يتعلق بالتقدم، والانفتاح، ومستوى التحصيل، باتت في الوقت الراهن في آخر قائمة التصنيف على مدرج السياسة، والعمران، والتحضر، وحقوق الإنسان، والتحصيل، والمعرفة.

هذا وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار السياسة كنموذج للمقارنة نرى أنه وعلى الرغم من ميل غالبية العراقيين للعمل في مجالها، وسعة قراءاتهم في حيثياتها لكنهم، ومنذ أكثر من نصف قرن من الزمان أي بعد انتهاء الملكية الدستورية كنظام حكم أسس بعض قواعد العمل السياسي، والانتخاب بشكل مقبول يفوق ما قدمته كل النظم الجمهورية التي أعقبتها ومن بعدها توجه الحكام إلى التفرد، والشمولية التي لم تعط العراقي مجالاً للتطور في مسائل سياسية عديدة مثل الحرية في التعبير عن الرأي، وقبول الآخر وغيرها، الأمر الذي انعكس سلباً على مجريات ما بعد التغيير عام 2003 التي شهدت:

1. تشويهاً في مجريات العمل السياسي تسبب في حالة نكوص إلى الماضي أسهمت في مزيد من التخلف.

2. تناقضا في العمل السياسي أدخل كثيراً في المعايير والقيم المطلوبة لبناء دولة ديمقراطية بالمفهوم الصحيح للديمقراطية.

وهذان الأمران أي التشويه، والتناقض يعبران عن ضعف واضح المعالم في مستوى النضج تؤشره بعض الأحداث، والتناقضات التي تكررت، وما زال البعض منها يتكرر حتى وقتنا الراهن بينها على سبيل المثال:

1. قيام المجلس المحلي لمدينة بغداد في النصف الأول لعام 2005 بإعفاء أمينه الذي تضاهي درجته درجة الوزير من مهام منصبه بدعوى تقصيره عن أداء مهامه

الاعتيادية، وعدم كفاءته المهنية في تنفيذ الواجبات الاعتيادية، ورئيس الوزراء الجهة التنفيذية في الدولة لا علم له بذلك.

وبعد أيام ألغى نفس المجلس المحلي لنفس العاصمة بغداد الإعفاء، وأعاد أمينها إلى منصبه السابق بدعوى كفاءته الجيدة في تنفيذ وتأدية المهام المطلوبة، ولما مشهود له من نزاهة وإخلاص خلال الفترة التي عمل بها، ولا أحد من الحكومة، والناس العاديين يسأل عن كيفية حصول ذلك؟

ولماذا هذا التخطي، وسوء التقدير؟

ولا أحد من أعضاء المجلس المحلي يعي أن فعلاً من هذا النوع يمهّد إلى الفوضى، والاضطراب.

2. رشح مجلس الحوار الوطني أشخاصاً منه (كما ورد في وسائل الإعلام) لمنصب وزراء من حصة السنة في الوزارة التي شكلت زمن الدكتور الجعفري عام 2005 على أساس الحصة، ومبدأ التوافق، وأعلن بعد اكتمال الترشيح أنه، وبسبب عدم التشاور مع أعضائه، وأمور أخرى سوف يسحب موافقته بالاشتراك فيها، ويبدو أنه وعندما طلب من أحد مرشحيه الانسحاب رفض ذلك المرشح ما صدر له من أمر الانسحاب بعد التصديق على تسميته وزيراً، وأبقى نفسه في إطار المستقلين.

دون أن يسأل ذاك الوزير نفسه كيف له أن يقابل جماعته، والجمهور بعد أن تنتهي أعمال وزارته بعد عدة أشهر؟

وهو لا يدرك في الوقت ذاته أن عمله سيسقط الثقة بمن يدعى أنه يمثل جماعة أو طائفة على المدى البعيد.

3. وزير في نفس الوزارة المذكورة أي وزارة الدكتور الجعفري ترك منصبه الوزاري قبل أيام من انتهاء مهامه الرسمية دون أن يسلمها إلى الوزير الجديد في الحكومة المنتخبة أصولياً.

ولا أحد في رئاسة الوزراء يعلمه بوجود التزام وظيفي، وأدبي، وبرتوكولي يحتم قيامه بتسليم الوزارة رسمياً.

ولم تكن هناك ضوابط ملزمة في هذا المجال.

ويزيد على فعلته هذه اصطحاب أفراد حمايته التي تدفع رواتبهم من الحكومة، وكذلك السيارات الخاصة باستخدامه وأفراد الحماية، والسكرتاريا، ولا قانون يحاسبه، أو سلطة تردعه، دون أن يعي أن عملة هذا يثير الشبهة من حوله، ويفسح المجال لمن يأتي من بعده بالتمادي على النظام والقانون.

4. طاقم وزارة ينهي أعماله قبل تسليم الوزارة بيوم واحد عن طريق الإحالة على التقاعد، والنقل إلى أماكن مختارة⁽¹⁾.

فيجد الوزير الجديد أن الخبرة الممتدة للوزارة قد اختفت باختفاء الوزير السابق.

وما من خيار أمامه إلا أن يبدأ من الصفر، وعن طريق المحاولة، والخطأ كما بدأ غيره من الوزراء، دون أن يضعوا جميعا في حسابهم أن سياسة البدء من الصفر، وكذلك المحاولة، والخطأ هي الأساس في تدمير البلاد.

6. أكثر من وزير في الوزارة السابقة يتوجهون إلى الخارج بعد تسليم الوزارة مباشرة قبل أن يكملوا الدور، والتسليم المفروض إتمامه، والحصول على براءة الذمة الأصولية من الوزارة، مصطحبين معهم همومهم، ومشاكلهم، وبعض أخطائهم، وتجاوزاتهم، وإشاعات تنهش الأجساد.

يقطعون صلتهم بالاجتمع الذي وعدوا أنهم سيخدمونه إبان فترة وجودهم في المنصب الوزاري، وكذلك بأحزابهم السياسية التي رشحتهم للوزارة قبل أقل من سنة، دون أن يفكروا بأن الهروب إلى الأمام خطأ جسيم، وأن التاريخ في وقتنا الراهن سيكتب بطريقة مختلفة عما كان يكتب بها أيام زمان.

7. وزراء من أحزاب صغيرة كانوا قد قطعوا اتصالات لهم بأخرى وصلت حدود الاتفاق التمهيدي على الدمج، وإعادة الهيكلة تماشيا والظروف السائدة، والحاجة التي حتمتها توجهات الفرقة والتنشيطي التي سادت في العراق، وساروا

(1) تداول السياسيون في محافظهم، والرواة في مجالسهم أن وزير التعليم العالي في حكومة الدكتور إياد علاوي الانتقالية التي تشكلت بعد تسليم العيادة من بريمر قد أصدر أمر نقله إلى ملحق ثقافي في إحدى دول الخليج قبل أنفكاكه رسميا من الوزارة، وقام الوزير الذي تلاه بالوزارة بإلغاء الأمر، سابقة لم تحدث من قبل، وأصول في التدرج الوظيفي لم تكن مقبولة أصوليا.

إلى إنتاج أحزاب أكبر يكون لها موقع يناسب حجمها في المجتمع العراقي بعد تسميتهم وزراء، وهو قطع للاتصال خارج المنطق والأصول في التعامل، والعلاقات لا يفسر إلا بضوء الذاتية التي غلفت سلوك المعنيين، وعدم النضج في عملهم السياسي⁽¹⁾.

وآخرون تعمدوا تأجيل مثل هكذا اتصالات مع اقتراب تسمية الوزارة قد عاودوا الاتصال ثانية بعد التأكد من عدم تسميتهم وزراء، دون أن يكلفوا أنفسهم بسؤالها عن جدوى معاودة الاتصال بعد أن أعطوا انطبعا عن سلوك لا يصنف إلا في مجال الانتهازية الوصلية، والرغبة الجنونية في تحقيق الذات، والعكس من هذا موجود أيضا.

8. رئيس كتلة نيابية يقضى عام 2006 من البرلمان، ويطلب من أعضاء كتلته التنحي احتجاجا وما من مجيب⁽²⁾.

9. وزير النفط في حكومة السيد المالكي يخرج في لقاء متلفز يوم 2007/2/21 وعلى أكثر من فضائية عراقية وعربية يعلن فيه أن الوزارة وتلبية لطلب من صندوق النقد الدولي لدعم اقتصاد العراق سترفع أسعار الوقود بنسبة 15%.

ومن بعده يخرج مصدر مخول "موظف عالي المستوى" من نفس الوزارة أي يوم 2/23 وبالتحديد بعد يومين من ظهور الوزير مؤكدا أن الوزارة لا نية لها ولا

(1) اتفقت عام 2004 حركة سياسية معروفة بمستوى الوسط السياسي على إدماج تنظيمها مع الائتلاف الوطني الديمقراطي الذي تلقى معه في الثوابت، والنهج، والأهداف ووصل الاتفاق حد التوقيع خلال يومين صانف فيهما أن يستوزر فيها رئيس تلك الحركة ضمن حكومة الدكتور إياد علاوي، وعندما جرى الاتصال بهم بعد عدة أيام على الموعد المحدد للتوقيع أكد المكلفون بالإعداد له أي التوقيع عدم الحاجة إلى ذلك لحصول بعض المستجدات.

(2) ورد على لسان برلمانيين أن رئيس الكتلة الذي سحبت عنه الحصانة، وأقصى من البرلمان العراقي التقى أعضاء كتلته الثلاثة على أمل الاتفاق على الانسحاب الكتلي من البرلمان، وفي مجال النقاش بينه وبينهم أكد له أحدهم أنه يحصل على دخل مع حمايته يعتبر عاليا جدا بمقاييس اليوم فإذا كان لديه الاستعداد لمنح كل عضو من أعضاء الكتلة مبلغا مقطوعا بما يساوي 20 عشرين ألف دولار فإنهم مستعدون أن ينسحبوا تضامنا معه، وبعبارة فهم مستمرّون بعملهم كأعضاء مستقلين، الأمر الذي أعاظ رئيس الكتلة وترك المكان، ومن ثم العراق إلى خارجه ليكون معارضا لكل ما يجري في العراق.

خطط لديها مطلقاً برفع أسعار الوقود⁽¹⁾، وفي الشهر الذي يلي رفعت الأسعار كما أعلن الوزير.

تلك، وغيرها الكثير من المفارقات، والتناقضات التي رافقت عمل السياسة خلال سني ما بعد التغيير تؤكد أن السياسيين، والإداريين المشاركين في الحكم، وغير المشاركين لم يصلوا إلى المستوى المطلوب من النضج.

وإنهم، وأعضاء الحكومات العراقية المتعاقبة لم يعملوا بأسلوب الفريق الوطني المنسجم خلال فترات عملهم، وبدلاً من ذلك قدموا تصوراً قوامه أن عملهم كان وما زال على أساس الجماعة غير المتجانسة.

إن اختيار بعض القياديين، والمسؤولين في بعض المراكز، والمهام لم يكن موفقاً، وإنهم حتى وقتنا الراهن لم ينجحوا في وضع ضوابط، ومعايير قيمة لعمل حكومي، وحزبي يتسق، ومعايير الديمقراطية.

وهذه مع أمور أخرى تعبر بوجه العموم عن الضعف أو التذبذب بمستوى النضج الذي يعيق وجوده الجهود المبذولة لإعادة الأمن، والاستقرار التي تحتاج إلى قدر كاف منه يساعد المنفذين على فهم طبيعة عملهم، وعلى التنفيذ بشكل صحيح، ويساعد القادة كذلك على إدراك طبيعة مهامهم وإصدار الأوامر المناسبة لحسن التنفيذ، ويساعد الجمهور أيضاً على استيعاب الواقع الصعب، والمرحلة الشائكة، وعلى أخذ دوره ليكون طرفاً إيجابياً في المساعدة على إعادة الأمن والاستقرار. ويتسبب كذلك في إشاعة المزيد من الفوضى والاضطراب.

(1) إن هذه الحادثة التي حصلت بعد ما يقارب الأربع سنوات بعد التغيير لا يمكن اعتبارها استعراضاً للقوة الموجودة داخل الوزارة، ولا سعيًا من أحد الكتل لإحراج الوزير لأنه من الكتلة الأخرى.

إنها تعبير واضح للعالم عن الاستعراضية الفردية، وللتخبط، وضعف النضج في العمل الإداري، والسياسي، أو حتى ضعف في الأصول، والانضباط.

إن كلام الوزير هو الأكثر وثوقاً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار شروط صندوق النقد الدولي للتعامل مع جميع الدول بينها العراق تتأسس على رفع الدعم عن عديد من المواد.

عليه يكون ظهور المصدر المخول، وسكوت الوزير عنه، وعدم محاسبته من قبل الحكومة تعبيراً عن مستوى عالٍ من التخبط الإداري، وعن مستوى متدنٍ من النضج، وافتقار لأبسط الأصول في التعامل مع المستويات القيادية في الوزارة، والدولة في آن معا.

إن المستوى المتدني للنضج خاصة في جوانب السياسة، والحكم، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع لا يشمل الناس العاديين، ولا المستويات، والشرائح الوسطى، والأعلى منها فقط، وإنما يمتد إلى أعلى المستويات إلى القادة، والحكام أنفسهم ليخلقوا بوجوده مشاكل لهم حيث المصاعب في الإدارة، والفشل في تلبية الحاجات المطلوبة منهم. وللمجتمع الذي يحكمون حيث فقدان الحتمي لتأييده، ودعمه المطلوب لتحسين مستوى الأداء، والتنفيذ.

وفي مجاله يمكن التطرق إلى مثال واحد يعبر عن هذا الوجود يتعلق بزوايا الإلزام التي اعتادت غالبية الحكام العرب وضع أنفسهم فيها بطريقة الحرج دون أن يحسبوا جيداً قدراتهم في التنفيذ، فيخسرون نقاطاً من إجمالي الهيبة المطلوبة لوجودهم أعلى السلطة.

ويكونون في أيامهم الأخيرة من المرفوضين.

ويكون شعبهم على الدوام هو الخاسر الوحيد.

والأمثلة هنا كثيرة لا تحصى منها ما يتعلق بالمرحوم السادات في صراعه مع إسرائيل يوم درج إلى إعلان أو تحديد كل عام من الأعوام التي سبقت زيارته الشهيرة إلى القدس هو عام حسم رغم عدم امتلاكه الأوراق المناسبة للتعامل معها والتي تعينه على أن يحسم بالفعل، فوضع نفسه في دائرة الحرج، وقلل من هيبة حكومته التي لا تقوى على فعل شيء في الموضوع المطلوب حسمه آنذاك.

ومنها ما يتعلق بمجتمعنا العراقي الذي يحوي من الأمثلة ذات الصلة بإدارة صدام للدولة الكثير سواء في الحرب العراقية الإيرانية يوم أكد أكثر من مرة أمام الشعب، وأمام قيادته العسكرية، والسياسية وعلى مستوى العلن أن المعركة القائمة هي الحاسمة. وأن القادمة هي الأخيرة.

وتنتهي المعركة، ويدد الجيش جل قدراته، ولم يحسم الصراع الموعود أو المعلن حسمه.

وتحل المعركة اللاحقة، ويستنزف العسكري ما تبقى من طاقته غير الكافية، ولم ينته الصراع حتى بات هو، وقادته في حرج لم يخرجوا منه إلا باستخدام القوة، وتوجيه التهم التي مزقت الهيبة العسكرية للجيش.

وهكذا يعاود التكرار إبان الحصار الذي يَعدُّ في كل سنة من سنه العجاف أنها الأخيرة دون أن يأخذ بالاعتبار أن التزاماته التي لا يمكن الوفاء بها قَطَعَتْ كل أوصال الثقة بينه، وبين الشعب الذي يتطلع إلى الحل، وأُتِيت هبة الدولة التي بات يتندر عليها الكثيرون من أبناء الشعب، حتى الحزبيين منهم، ويتمنون نهايتها في تفكيرهم، وسلوكهم بأية وسيلة متاحة، وبأي ثمن كان رغم معرفتهم المسبقة أن التندر، والدعاء من أجل زوالها يعني الموت المحقق في معظم الأحيان.

ومن بين أهم صفات حكامنا نحن العرب، وبينهم العراقيون عدم الاعتاظ من الخطأ صفة تؤثر أيضاً إلى ضعف في مستوى النضج أمثلة له كثيرة بعد التغيير بينها: إصدار مجلس الحكم بعض قرارات لا تحظى بمباركة الشعب، ولا بموافقة الحاكم المدني برمر للبلاد مثلما حصل للعلم العراقي المقترح الذي أثار تصميمه المشابه من قريب إلى العلم الإسرائيلي ضجة كبيرة دفعت المجلس إلى إلغاء فكرة التبديل، والبقاء على العلم السابق الذي يتهمة الأكراد بحصول الإبادة الجماعية لشعبهم تحت لوائه.

وكذلك قائمة الثمانين وكيل وزارة، ورئيس هيئة، ومؤسسة التي أصدرها المجلس والتي أثارت في حينها الكثير من الانتقادات على مستوى الشارع، وبين القوى السياسية، والهيئات الاجتماعية، والنقابية بسبب طبيعتها الطائفية، والقومية من جهة وتوجهاتها لتسييس المناصب الفنية من جهة أخرى دون أن يأخذ السادة أعضاء المجلس بالاعتبار أن وضع العراق لا يتحمل هذه التقسيمات التي نقلت البلاد إلى الطائفية المقيتة.

هذا وإن مثلها قرارات لا يستطيعون تنفيذها تضعهم في زاوية الحرج التي تنهي أية معالم ثقة بينهم، وباقي أبناء الشعب من خارج أحزابهم، وتضع البلاد في وضع نفسي مضطرب تكون فيه حاجة الجميع ماسة إلى الثقة، والهيئة التي تأتي من الحق، والطمأنة، والإيثار، وسلوك القدوة، وليس من استعراض القوة، والبقاء في زوايا الإلزام.

ومن بين الخصائص الأخرى للحكام العراقيين التي تعبر أيضاً عن قلة النضج السياسي هي أنهم لا يستشيرون، إذ يعتقد غالبيتهم أنهم يعلمون ما في الغيب

كعلمهم في الفيزياء النووية، والطب، والهندسة، وعلم النفس، والاجتماع، ولو كان الحاليون على العكس من الحكام السابقين لما توجهوا إلى تعيين مستشارين من نفس الحزب، والطائفة التي يكون فيها المستشار محكوماً بالثقافة ذاتها، وللأيدولوجية نفسها التي يحملها الأعلى المعني بالاستشارة، والتي تؤكد أن التسابق لتعيين المستشارين، وإن جاء بدفع أمريكي بعد الاحتلال فإنه لا يتعدى السعي لإفادة المنتسبين، والقريين، والأصدقاء من فرصة تعيين وفرقها الدولة يجب استثمارها بأي حال من الأحوال.

الباب الثاني

مسارب المحنة

شهد الأمن الاجتماعي العراقي أكبر عملية
خرق في تاريخه الحديث مكونا دوامات محن
يصعب الخروج منها بالقدرات الذاتية المتاحة.

في المجتمعات المتحضرة يكون الأمن مكفولاً بصيغ، وتشريعات، وضوابط أوجدتها التجربة، والنمو الحضاري عبر مئات السنين من العمل الجاد، والكفاح المثمر تحولاً دون التجاوز على حرية الإنسان وحقه في الحياة، والعيش المستقر، ولا على راحته، ومساغيه في ممارسة شعائره، وعباداته الدينية، وتحقيق ذاته، وأمنه النفسي، والاجتماعي، وفي تلك المجتمعات أيضاً يكون الأمن أو بالمعنى الأدق أجهزته المتعددة الكفاءة الحامي الحقيقي لإنسانية الإنسان من نفسه، ومن نزوات بعض الحكام، وتسلطهم، وفساد ذمهم التي يمكن أن يؤدي حصولها إلى تفتيت المجتمع، وتخطيط معايير القيمة، ومن ثم اتخاذ إجراءات تُقيدُ حرية الإنسان في داخله، وتضعه في موقف المراقب أو المتابع طوال الوقت، والمتهم دون ذنب غالب الأحيان، وهو الأمر الذي يتنافى، والمعايير القيمة الإيجابية.

إن الأجهزة الأمنية الضابطة النزاهة المراقبة جيداً من قبل المجتمع المتحضر تحمي المواطن فيه من التسميم الفكري، والتوجه العنصري الذي يقود استنساخه حتماً إلى الاستخدام المنظم للعنف، والتجاوز، والجريمة، والانحراف عن معايير الوطنية، والولاء الأسمى للبلاد.

وفي مجتمعنا العراقي الذي تتناول معاضله بالعودة إلى ما يحصل في داخل محيطه من أعمال، وخروقات بالمقارنة بين حاضره، وماضيه، نرى وبشكل ملموس.

أن التردّي قيمياً، والنكوص حضارياً كانا من أكثر النتائج وضوحاً بعد التخريب المادي الحاصل لعديد من جوانب البنى التحتية للبلاد بعد أن:

1. تعثرت عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وإعادة البناء، وأدخلت البلاد في حرب متشعبة معقدة لا يمكن في حال استمرارها التعويل على الاستمرار في مشاريع بناء العراق على الأسس الديمقراطية المعول عليها من قبل العراقيين أو حتى من قبل الأمريكان، وحلفائهم الموجودين في العراق.

2. أجهضت فرص سن قوانين⁽¹⁾ لتأمين حياة أفضل، وإعادة تشكيل أجهزة أمنية قادرة على الضبط، وتأمين ردع نفسي مناسب يحول دون الإسراف بارتكاب الجريمة بسبب:

1. أخطاء ارتكبتها الاحتلال.

2. قصور في عمل السياسيين الذين حلموا بمجتمع عراقي خال من أجهزة أمنية طالما خزنوا في دواخلهم عنها عديداً من الخبرات السلبية التي تكونت في غرف تعذيبها القاسية، إبان نضالهم بالضد من الديكتاتورية، وكذلك خال من عسكر قوي مقتدر اعتقدوا أنه سبب إثارة المشاكل، والحروب لأكثر من ثلاثة عقود متتالية، حتى سعوا لاشعورياً إلى التقليل من أهميتها معاً، فأنسجوا أو أجبروا على إنتاج جيش جديد غير مكتمل العدد، والعدد، ولا يتناسب مع طبيعة التهديدات الخارجية، والداخلية.

وتعمدوا إسقاط فرض الحاجة إلى جهاز أمن داخلي قوي يمكنه التعامل مع الخروقات الداخلية فكانت أولى بدايات الاختلال المنطقي لطرفي المعادلة الخاصة بالاستقرار الذي مهد إلى الفوضى، والاضطراب، وأخل بالمعايير القيمية، وربما بدد أحلام السياسيين، وباقي العراقيين من إمكانية تطبيقها في المستقبل القريب.

عليه يمكن القول إن الأمن الاجتماعي الذي شهد أكبر عملية خرق في التاريخ العراقي سيكون من الصعب ترميم وضعه الحالي دون التنبه أولاً إلى ماهية

(1) يشكو البرلمان، ورئيسه باستمرار غياب الأعضاء حتى أن بعضهم لم يسجل حضوراً منذ انعقاده أول مرة بداية 2006 وحتى يومنا الحاضر بما لا يزيد عن عدد أصابع اليد، وعجز رئيس البرلمان أن يحد من هذه الظاهرة على الرغم من جرائته في تناولها على الفضائيات أكثر من مرة، وإقرار صيغة الحسم من الراتب على عدد أيام الغياب.

إن الغياب الذي يحصل في بعض الأحيان يكون بمستوى لا يستطيع فيه البرلمان تأمين النصاب القانوني في جلساته لكي يصوت على بعض التشريعات المهمة، وهذا إذا ما وضع مع الانقسام الحاد بين أعضائه على أساس الطائفة، والقومية، والمذهب يجعل عملية التصويت على بعض القوانين، صعبة خاصة تلك التي يمكن تفسيرها بأكثر من وجه، الأمر الذي تسبب، وما زال يتسبب في تأخير التصويت على عديد من التشريعات، والقوانين التي تعد ضرورية في ظروف العراق المضطربة، وغير المستقرة في الوقت الراهن.

هذا الخرق، ومستويات امتداده في المجتمع العراقي، وهو ما سيتم التركيز عليه في هذا الفصل في المباحث اللاحقة، وتحت العناوين الرئيسية الآتية:

التصدع القيمي، الطائفية، التنافس المعرفي، الفساد، القصور السياسي، السلوك العدواني.

الفصل الأول

التصدع

إن الاعتزاز بالنفس قيمة ضعفت كثيراً
مستوياتها، وتفشى بدلا منها الابتذال
في تحول أفضى إلى التصدع القيمي.

إن التحوير، والتغيير في الجانب القيمي الذي حصل في العراق شمل قيما يمكن
عدها الأكثر تأثيرا على الأداء والسلوك، والأقرب إلى مسألة التأثير في الأمن
الاجتماعي لأهل العراق، وهو تغيير يرجع في العديد من جوانبه إلى عدة عقود
مضت بعد التحولات السياسية التي حصلت خاصة بعد 1979، وقادت إلى
تغييرات كثيرة، وسريعة اجتماعيا شملت معظم معالم الحياة العراقية أسهمت في
التأثير المباشر في المفاهيم القيمية باتجاه التحوير، والتعديل، والتصدع في بعض
الأحيان. وهي عملية تأثير في الجانب القيمي لم تقتصر على فعل التغييرات السياسية
بعد أن صاحبها حروب كانت الأكثر تأثيرا على النظام القيمي خلال الثلاثين سنة
الماضية عندما أفرزت:

1. مشاهد قتل متكررة كانت تعرض على شاشات التلفزيون بشكل يومي مستمر
بدعوى تقوية نفوس الأجيال من الصبية، والشباب، وبمصطلح شعبي كان
يتكرر بين أعلى المسؤولين في مثل هذه الأمور هو (لكي يكون جلد أي
صلب).
2. صورا من المعركة تقدم مناظر الجثث المتناثرة في ساحة القتال بدعوى
التذكير.
3. الإشادة بالقتل كوسيلة للتعامل مع مواقف في الميدان، وخارجه لا تتطلب على
وفق قواعد الاشتباك اللجوء إليه.

حتى أثرت في الأجيال المتعاقبة من الصبية، والشباب في تلقيها إبان فترة تكوين خصائصها النفسية فحورت من نظرهم عن الإنسان، وتصورهم عن الإنسانية، وعودتهم على مشاهدة، وسماع، وقراءة مواضيع القتل التي زادت من درجة التحوير في بعض المفاهيم، وأسهمت في تكوين أجيال تستسهل القتل خياراً أولاً في طريق التعامل مع الأحداث، كما أن الإثابة التي كانت تقدم للسلوك المقبول حكومياً، وغير المتوافق اجتماعياً مثل قيام أب بقتل ابنه بسبب موقفه من الخدمة العسكرية أو توجه زوجته للتجسس على زوجها لصالح جهة أمنية، وغيرها أعمال أثبتت من قبل الدولة أثرت سلباً في النظام القيمي العراقي، وسحبته إلى ميدان التصدع بفترة زمنية ليست طويلة، كما أن العقوبة الشديدة غير الموزونة لعدد من أنواع السلوك التي تعتبرها الدولة مخالفة أو جريمة تستحق العقاب تراها المعايير القيمية مسألة مختلفة مثل إيذاء هارب، وإنصاف جار وغيرها أسهمت بالمحصلة في زيادة نسب التصدع الذي كانت مؤثراته واضحة من خلال بروز قيم سلبية جديدة، وتحوير أخرى ستتم مناقشتها بعناوين عن النفعية، والابتذال، والضبابية التي يؤثر عرضها مقدار التصدع في هذا المجتمع العريق.

المبحث الأول

النفعية

تعد العائلة العراقية من العوائل الممتدة فيها الأب سيد الموقف، وكفيل بتغطية مصاريف وحاجات الأبناء حتى بعد زواج البعض منهم في حال تمكنه على وجه الخصوص، والابن فيها ضامن لعيش الأب، والأم في شيخوختهما، والأخ الكبير له مقام الأب في التعامل، ورعاية الإخوة، والأخوات، والمؤسسة الحكومية المصرفية تقدم قروضاً لأغراض تشييد دار، وللزواج، وشراء سيارة، وعمل مشروع تجاري، والحكومة تمنح قطع أراضي لمتسببيها، والجمعيات، والعائلة تتعاون فيما بينها لمساعدة أحد أبنائها المعوزين، وغيرها من معالم السلوك التكافلي الذي يشعر المرء في المجتمع بقدر من الرضا، والأمان التي تضاءلت تدريجياً فأثارت التوتر، والعدوان.

إذ إن الذي حصل بعد عام 1980، وأشد منه قساوة أيام الحصار بعد عام 1990 هو أن معايير التكافل تغيرت كثيراً:

فبالنسبة للدولة أصبحت عاجزة عن أن تقدم شيئاً يساعد على تحسين الحال باستثناء الهبات التي كانت تقدم للحزبيين القياديين والوزراء والمقربين وكبار رجال الدولة ففقدت بعجزها هذا أحد أهم مقوماتها في تقديم التكافل.

والعائلة التي قل دخلها، وتفرق أبنائها، وضاعت بها السبل حدا بات الابن ينظر شاخصاً على أملاك أبيه، وعلى كيفية إقناعه بالحصول عليها دون الإخوة الآخرين، والأخ غير معني بأخيه الذي يسكن قريباً منه لانشغاله بمحوم الحياة.

وهكذا الأمر بالنسبة إلى الصديق، والقريب، والجار، وابن الحلة الذين يكفلون باستمرار من يقع أو يكون ضمن محيط دائرة وجودهم، وغيرهم.

فانتهت في هذه الحالة أو بالمعنى الأدق ضعفت تأثيرات التكافل قيمياً.

وحلت محلها النفعية بمستوى من السعة حدا بات فيه الجار يستبيح دار جاره الذي تسكنه العائلة منذ عشرات السنين مبرراً سلوكه بوجود الجار في الجانب المذهبي الآخر، وأحقّيته بالاستفادة من الظرف المواتي للنهب.

ويحل الصديق ما لدى صديقه الساعي إلى الهجرة من أثاث، وموجودات، ويساومه على الثمن مؤكداً بكل صراحة أنه الأولى باستثمار الفرصة من الغير، أو يسهم بقتله والاستيلاء على ما عنده من موجودات⁽¹⁾.

(1) سجلت في بغداد أكثر من حادثة سطو من ملثمين يرشدتهم شخص إلى بعض الموجودات. في أحد البيوت أو إلى أحد الأولاد ليتم خطفه، وبعد تقديم الفدية يقتل الابن المخطوف، وأحياناً بعد إتمام عملية النهب يقتل صاحب البيت لأسباب يرجح البعض أنها تتعلق بالحيولة دون التعرف على أحد الجناة من الابن المخطوف أو الأب، وفي حي المغرب عاد شاب إلى بيته من عمان في تشرين الأول 2006 لأداء الامتحان النهائي في الجامعة، وفي يوم سفره للعودة وجد مقتولاً، وجثته مرمية في منطقة الوزيرية القريبة من بيته، ومن المتابعة تبين أن الجناة قد فعلوا ذلك للاستيلاء على مصوغات ذهبية كانت مدفونة داخل حديقة المنزل وكان يفترض أن يجلبها معه إلى عمان، وأن الجناة هم من معارفه المقربين بينهم حارس بيته لأن البعض قد سمعه ينادي أحدهم باسمه قبل ركوب السيارة، والخروج بها مع عدة أشخاص. وتبين من وقائع الكشف على الحادث أنه قد قفز من السيارة قبل إطلاق النار عليه الأمر الذي يرجح أنه يعرف الجناة جيداً، يدعم هذا الاستنتاج مغادرة بعض أصدقائه العارفين ببواطن الأمور ببغداد بشكل سريع خوفاً على حياتهم من قبل الفاعلين بعد متابعتهم الموضوع، وتعرفهم على تفاصيله.

إن النفعية التي تمتد جذورها عميقا في التاريخ قد انتشرت سريعا في العراق ليعم تأثيرها ليس فقط على الشره المادي، والرغبة في التحصيل، والاكتناز، بل وشمل السياسة التي سارع العديد من القائمين عليها إلى التوسع في الكسب، والتحصيل.

فالديمقراطية التي نودي بها في مجتمع العراق الذي لم يخبر الديمقراطية بمعناها الصحيح توجه في خضمها المنادون الناضجون إلى صناديق الاقتراع معتقدين أنها الفصيل في إيصال المناسب إلى الحكم.

وأما السبيل الأمثل لإثبات قدرة الأغلبية للوصول إلى الحكم.

والوسيلة الأنجع إلى مساهمة الأقليات في الحكم أصوليا.

والفرصة الأوفر لتغيير من لا تثبت ملاءمته للحكم من بين الأغلبية، والأقلية.

وفي نفس المناسبة هرول البعض من السياسيين النفعيين بكل اتجاه بهدف:

1. تجميع أكبر عدد ممكن من الأصوات.

2. التحرك في دهاليز التأمر، وعقد الصفقات البنية التي تؤهل القفز سريعا إلى الأعلى.

3. تقديم الرشا بأنواع مختلفة.

معتقدين أن الفرصة في الوصول إلى الحكم أو المساهمة فيه لا تعوض لأنها بطبيعة الحال هي التي ستعوض كل الخسائر المدفوعة مسبقا بالجهد، والمال.

وإن التحول إلى الديمقراطية سوف يلهمي الشعب عن التفتيش في الدفاتر القديمة، ومعايير السلوك الحديثة فيكونون بالمقدمة في عربة الاستفادة من الديمقراطية.

وفي إطارها أي المناسبة توقف البعض الآخر عن السير أو أعاقوا سير الآخرين في طريقهم الطويل إلى إعادة البناء، معتقدين أن التوقف سيعيد البلاد إلى سابق العهد:

بؤرة لحكم القرية.

أساساً لسيطرة المنطقة.

مجالاً لنفوذ العشيرة بعيداً عن التصويت، وصناديق الاقتراع التي تحكم الطريق إلى الديمقراطية، وسيعوضون الخسارة.

لكن موقف الهرولة في طريق النفعية، والوقوف على جانبه، ومحاولات التدخل الخارجي التي لم تبتعد عن سياقات النفعية الدولية كونت جميعها حالة صراع في داخل المجتمع العراقي، لم ير الطرف الواحد أو المجموعة الواحدة فيه إلا السلب من الطرف الآخر، والسلب هنا تكوين فكري بالضد لم تتضح معالمه من خلال فعل الخطأ أثناء الممارسة، والتطبيق كما هو حال الشعوب، والأمم الديمقراطية، بل هو عند البعض من الساسة العراقيين الجدد افتراض يتأسس على مطالب ذاتية "نفعية" طائفية كانت أو مناطقية، أو شخصية يعتقد أن الطرف الآخر سوف لن يحققها في ممارسته للحكم أو في مشاريعه الانتخابية للوصول إلى الحكم.

وبدلاً من الانتظار، واستخدام آليات الديمقراطية في التصحيح، والوصول إلى الغاية، يستبق البعض أو يحاول القفز من على الآليات فيتحفظ على الأسماء المرشحة للمناصب العليا تارة، ويوجه الاتهام تارة أخرى معتقداً أنه سيحقق نصراً ميدانياً على خصم يفترضه موجوداً في ساحة قتال الديمقراطية، دون أن يعي أنه قد وضع المقابل في زاوية الحرج النفسي، ودفعه إلى أن يستنتج حتماً أن هذا التحفظ تأمر لا يمكن قبوله.

والتفاف على نتائج الانتخاب لا يمكن السكوت عليه.

ومحاولة تقويض الديمقراطية لا يمكن التعامل معها.

وسعي لتدخل المجموعة الأصغر في شؤون الكتلة الأكبر لا يمكن تفهمه.

ومحاولة تسويق الاستحقاق لا يمكن استيعابه.

إنه تحفظ قوامه النفعية يحصل دون أن يدرك فيه المتحفظ أنه قد أوجد نهج تفكير لا يمكن أن تحتكره جماعة دون أخرى.

وإنه سياق عمل إذا ما تم الأخذ به سيسحب جميع الكتل، والجماعات إلى اعتماده أسلوباً للرد، وخياراً للتعامل في ساحة الصراع التي تتسع جوانبها إلى المستوى الذي يصعب السيطرة فيه على النوايا، والأفعال، هذا ما حصل، ويحصل فعلاً في عراق اليوم لمرحلة ما بعد الانتخابات الأخيرة، عندما جرى التحفظ على

أول مرشح لرئاسة الوزراء لأغراض بينها النفعية ما أوقع العراق في أزمة التحفظ على منصب آخر للطرف المتحفظ⁽¹⁾.

وهكذا جر المتحفظون البلاد إلى مواقف للإثارة يفسرها البعض من العراقيين المتعبين على أنها تحديات خاصة، وتوجهات طائفية، دفعت العديد منهم في مواقف الانفعال إلى التخندق حول هذا المتحفظ أو ذاك فانتسعت الهوة وزاد الاحتقان الطائفي، واشتد العداء وبدأ الثمن يدفع على أشده حتى من قبل المتحفظين، ثمنٌ سوف لن يتوقف عند عدم الوصول إلى الحكم، والمنصب "الاستفادة النفعية" بل وسيمتد إلى سفك المزيد من الدماء في محيطهم، والدائرة الواسعة لعموم العراقيين.

المبحث الثاني

الابتدال

على نفس معالم التكرار التي حصلت للتكافل، والأسباب التي أنتجت النفعية كان الأمر كذلك بالنسبة إلى الحياء، والاعتزاز بالنفس التي ضعفت كثيرا مستوياتها، وتفشى بدلا منهما الابتدال بعد أن تحوّل مئات وربما آلاف من الشباب الذين كانوا يؤازرون النظام السابق ضمن فدائيي صدام إلى مؤازرين فاعلين في تنظيمات سياسية، ومليشياتية لهم سطوة، وحضوة وقرار، وهذا تحولٌ قيمى ينم عن ضعف الحياء لا يخص الشباب، وقليلي التحصيل فقط بل وكذلك

(1) لقد فاز الدكتور الجعفري في اقتراع داخل كتلة الائتلاف العراقي الموحد للترشيح إلى منصب رئيس الوزراء بداية 2006، وقامت كتلته الأقوى في البرلمان بترشيحه فعلياً، لكن الذي جرى في أروقة السياسة قبل التصويت في البرلمان هو التحفظ على توليه المنصب، وكَوَّنَ هذا التحفظ أزمة دامت عدة شهور يرى فيها الجعفري أنه الأحق بمجيئه عن طريق الانتخاب، وترى كتلته أنه مرشحها، ويصر المتحفظون على موقفهم دون أن يمانعوا من ترشيح بديل له من نفس الحزب "الدعوة" الذي لا يوجد تحفظ على مرشح له غير الدكتور الجعفري، وكانت أزمة قربت أن تعصف بعموم العملية السياسية في البلاد لولا رضوخ الدكتور الجعفري إلى الضغوط التي أثمرت ترشيح السيد المالكي من نفس الحزب كرئيس للوزراء.

آخرين من أساتذة الجامعات، ورجال أعمال، وصناعيين، وضباط برتب عالية كانوا حتى يوم التغيير في 2003/4/9 يحتلون الفضائيات الحكومية، والأخرى المؤازرة لها آنذاك، ينظرون لصالح صدام حسين، وأحقيقته في البقاء، يحذرون من عملية التغيير، حتى سارع بعضهم بعد حصولها إلى عرض خدماته على الأمريكيين في الأسابيع الأولى خاصة من يتكلم منهم اللغة الانجليزية، ومن حضبي برضاهم، وعمل معهم أصبح متفاخرا في جلساته أمام الحضور بحصوله على هوية من قيادة عسكرية أمريكية، وعاد آخرون إلى الفضائيات الجديدة يُنظرون للوضع الجديد، ويشيرون بتطبيقات الديمقراطية، وبمستقبل أفضل اقتصاديا، وسياسيا، ويدمون في الوقت نفسه النظام القديم، ووقف قسم ثالث منهم على أبواب الأحزاب، والحركات السياسية عارضين خيرتهم الطويلة، وخدماتهم الجليلة ليكونوا أعضاء فاعلين في مفاصل قيادتها العليا فكان لهم ذلك في قليل من الأيام.

والأوفر حظا، والأكثر حياء منهم حشد المعارف، والأقارب وأسس حركة سياسية جديدة تنسجم مع العصر الجديد فوصل عضوا في البرلمان، دون أن يأخذوا جميعا وعلى أساس الحياء العام فسحة من الوقت بسيطة تنسي العراقيين، وتنسيهم مواقف عقائدية كانت بالضد من الأفكار الجديدة التي لها ينظرون⁽¹⁾.

ومع هذا الابتذال ضعفت الخشية أو تلاشت على وجه التقريب من قواميس السخاطب كمعايير قيمية تدفع باتجاه الضبط الاجتماعي، والالتزام إذ لم يعد التجاوز على المال العام عيبا، ولا شعورا بوخز الضمير لأن الكثير يتجاوزون عليه بابتذال تحت مسميات مختلفة.

(1) في شهر مايو 2003 وفي جلسة سياسية في حديقة مقر الائتلاف الوطني الديمقراطي عصرا حضر صديقان يحملان شهادة الدكتوراه لإلقاء السلام، ومن خلال الكلام تبين أنهم يستكشفان أفضلية الانتماء إلى حركات سياسية كانت معارضة في السابق، وعندما وجهت لهم نصيحة بضرورة إعطاء وقت للنسيان خاصة وإن أحدهم كان يظهر على الفضائية الحكومية كمحلل استراتيجي داعما لها حتى قبل يومين من التغيير لم يرق لهما النصح، وتركوا المقر دون المرور ثانية، وبعد فترة تبين أنهما قد مروا كذلك على عدة أحزاب، ومن ثم أسهموا في تأسيس أخرى حتى أصبحت مثلبة على أحدهما بسبب تنقله بين الأحزاب على الرغم من إمكاناته العلمية المعترف بها أكاديميا.

ولم يعد الكذب عيباً بعد أن انتشر بشكل مريع في المجتمع العراقي حتى لا يخشى السياسي أن يكذب على جمهوره بإعطائهم وعوداً زائفة، وعلى قيادته التي يمنيها باتصالات مع آخرين غير موجودة.

ولا يهتم وزير في أن يخبر وكلاء وزارته، والمدراء العامين بأنه مشغول بترتيب وضع الوزارة، ويتبين من سائقه أنه منشغل بصفقة يعملها لحسابه الخاص.

ولا يخشى قريب يطرق بابه من قبل قريب آخر في الصباح الباكر في أن يأمر حارسه بإجابة القريب أنه غير موجود في البيت.

ولا يأبه الجندي في الكذب على أمره في ادعاء المرض ليتخلص من واجب يكلف به.

واعتماد الجميع في موقف العتب الذي ينتشر هو الآخر بين العراقيين أن يصنفوا كذهم بالأبيض عندما يُحرَجون.

وفي خضم هذه الفوضى أو دوامات الفوضى لم يخشَ صديق من بيع صديقه إلى عصابة أو مجموعة مسلحة لقاء ثمن يصل إلى عدة آلاف من الدولارات.

ولم يتوقف ابن المحلة عن تزويد المليشيات التي تهاجم المنطقة بالمعلومات تحت تأثير العيب أو الخشية لقاء حمايته.

ولم يتوان الكثيرون عن وعد يقدمونه للمساعدة، ويرجعون عنه، وعن بيع بيت، وينكثون العملية بعد أن يحصلوا على فروقات بالأسعار من طرف ثالث.

وهذه معالم سلوك تعطي تصوراً واضحاً عن الابتذال، وهو سلوك شائع في كل مجالات الحياة. ويرتبط مع هذا الابتذال الذي يتعلق بالذات، ابتذال من نوع آخر بالنظرة إلى الآخرين يمكن عده نوعاً من الاستهانة جاءت من ادعاء المعرفة التي تمتاز بها الشخصية العربية بينها العراقية، خاصة سحبت البعض، وبينهم سياسيين إلى الإيغال بوهم المعرفة إلى الحد الذي بدأوا يستهينون بذكاء الآخرين، ووجودهم خلال التعامل معهم حد الابتذال.

حتى شاع في العلاقات العامة، والإدارة قيام العديد من المسؤولين السياسيين، والإداريين في محيطها على سبيل المثال إلى التفريق بالتعامل بين موظفيهم على

أساس المذهب، والدين، في حين يصرون في لقاءاتهم العامة، واتصالاتهم الخاصة على التقيد بالعدل، والالتزام بالقانون، والأخلاق، دون أن يضعوا في الاعتبار موقف الآخرين منهم، والمعرفة بأساليبهم، التي ينظر إليها المقابل كنوع من الابتذال.

وكذلك في مجالات السياسة التي يتحرك فيها المسؤول الأعلى أو الأمين العام للحزب على الجهات الأجنبية، والمحلية يجمع فيها التمويل اللازم لدعم الحركة، وعند الوصول إلى القبض يتوجه وحده للاتصال، ويخفي الخبر، وإن اضطر إلى الإفصاح عن ذلك يصرح بأرقام تقل كثيراً عن تلك التي يقبضها⁽¹⁾ بطريقة تنم عن ابتذال في داخله، واستهانة بالآخرين، وفي نفس المجال يتحرك في ساحة السياسة في الوقت الحاضر سياسيون يدعون أن لهم شأنًا، وجمهوراً وهم في واقع الأمر يعملون وحدهم بلا قيادات فاعلة، ولا جمهور.

وهذا مع غيره إهانة لإنسانية الإنسان "ابتذال" واستهانة بالوعي العام كانت وما زالت موجودة في المجتمع، وإن لم تكن واسعة الحدوث كما هي الآن. وفي مجالها أو بجوارها اختفت التضحية التي تتأسس على قدر من الود، والتقبل، والتراحم، قيم تعين على لم الشمل، وتوثيق عرى الجماعة المطلوب وجودها لمقاومة الخطأ، والانحدار بعد أن تفشى داء الذات المفرط أساساً للتعبير، ومعياراً للتفاهم، والتواصل مع الآخرين.

وبسببهما، وأمور أخرى لا مجال إلى تفصيلها اتسع هامش الاستهانة، والابتذال ليشمل الوطن الذي أحس فيه الكثيرون بالضيق، والرغبة بترك المكان في أكبر هجرة جماعية في التاريخ العربي الحديث (9) أملاً في التخلص من الضغوط النفسية الشديدة.

(1) في عام 2002 كنت على علاقة برئيس إحدى الصحف العربية التي أكتب فيها بشكل متواصل، وفي نقاشي معه أكثر من مرة عن التمويل الخارجي للحركات السياسية المعارضة آنذاك أكد على أن حركة كنت أعرف تفاصيلها عن قرب قد حصلت عن طريق أمينها العام على تمويل من أكثر من جهة، كان ذلك الأمين العام ينكر حصوله، وبعد التغيير حصلت أحداث ومفارقات أيدت وجهة نظر رئيس التحرير، وأيدت نظرية الاستهانة بنكاء قيادة الحركة حد الابتذال.

ورغبة في إيجاد الذات التي لم يجدوا لها مكانا في المنطقة فترك مئات الآلاف من الشاعرين بالضياح أماكن الآباء في بغداد، ومدن أخرى، وتوجهوا إلى مواقع الأجداد جنوبا حيث السهل، والهور.

وشمالا حيث الجبل، والوادي، والقدر المعقول من التجانس المذهبي الذي يقيمهم مؤقتا شرور الاحتقان إلى مستوى الابتذال.

وهول ملايين مثلهم إلى الأمام صوب دول الجوار العربي المسلم التي تشكو جميعها ثقل الضيف القادم من بغداد.

وتحسب لاحتمال انتقال أمراضه الاجتماعية عن طريق العدوى التي يراد لها أن تنتقل في كل المجتمعات العربية، والإسلامية قربانا لمشروع الشرق الأوسط الجديد⁽¹⁾.

وكذلك صوب مجتمعات اللجوء الغربية التي تنصف الإنسان، وتعين المضطهد، على الرغم من خوفها، وتحسسها من حقد الإنسان القادم من الشرق.

تاركين جميعا أرض الآباء، ومواقع الأجداد، والتاريخ، والحاضر، والأمل غير آسفين على تاريخ وسموه بالمشوه. وحاضر وصفوه بالبائس لم يتبق لهم فيه سوى الذكريات المؤلمة لأربعة عقود من الزمان كانت الأسوأ في تاريخ العراق.

(1) يعيش ما يقارب المليون عراقي في الأردن، وسوريا بات عيشهم فيها عامل تأثير سلبي على المستوى المعاشي لمواطني الدولتين المذكورتين، وعلى الجوانب الخدمية فيهما الأمر الذي دفعهما مع بداية 2007 إلى إصدار بعض التعليمات المشددة على دخول وإقامة العراقيين الأمر الذي أدخل هذه الملايين في دوامة الحيرة، والارتباك زادا شدة وبؤسا إلغاء وزارة الداخلية العراقية بعض أنواع جوازات السفر، وعدم اعتراف بعض الدول بالجواز الصادر بعد التغيير المصنف(s).

المبحث الثالث

الضبابية

عندما توجه الصبي مزهوا إلى دائرة حكومية قريب موقعها من البيت، ومكان اللعب بقصد الاستحواذ على موجوداتها مدفوعا بغريزته، وتشجيع الأم على فعل المزيد، تغير سلوكه، وأثار انتباه الآخرين، وقربهم إلى ذات السلوك، وعندما قفز الابن البكر من على سياج الدار المجاور لداره متجها صوب خزين النفط في حديقة جاره بقصد سرقة، وهو في هروله منتشيا برجولته، ومدح الأب أسس قاعدة لتغيير السلوك نحو الأسوأ له، ولكل أفراد العائلة المتفرجين. وغيرها من المواقف التي تم توضيح الكثير منها في سياقات العرض للعناوين المذكورة أعلاه، والتي سحبت الجمهور نحو الخطأ، وقربته بالتدرج إلى حافات الخلل، والمعاناة، وبعد تكرار حدوثها في عموم المجتمع العراقي، وفي كافة شرائحه الاجتماعية، وطوائفه المذهبية تغلف مفهوم الحرام نزولا:

من القائد السياسي، والإداري في المفاصل العليا بعد أن استغلا موقعهما الوظيفية، والقيادية في منح حزبهما، وجماعتهما عقودا لشراء مواد البطاقة التموينية، والإشارة إلى من اتفقا معه على التنفيذ بضرورة تحميل العقد المبرم نسبا إضافية يعود ريعها إلى الحزب فيكون السعر عندها أكبر من السعر الدولي للمادة المحددة، الأمر الذي يضطر المنفذ للمساومة على النوعية "الأردأ" سعيا منه للحصول على مستوى سعر مقبول دون أن يكثر مثالا إلى تاريخ الصنع المنتهي لمادة الحليب المطلوب استيرادها!

وإن تسمم آلاف العراقيين فهو أمر طبيعي لا يدخل في مفهوم الحرام.

ولم يضع في الحسبان تعرض القمح المطلوب استيراده إلى الإشعاع أو زيادة نسبة برادة الحديد فيه!

وإن مرض آلاف العراقيين فهو كذلك أمر مألوف، ولم يدخل في سياق الحرام غير المألوف.

ويستغل في بحاله الموظف المختص وجوده ليربح هو كذلك لحسابه الخاص، وربما لتوسيع هامش ربحه مشاركة مع الأعلى، والأقل في تنظيم تراتبي للربح لم يكن مسبوقاً، وفي بحاله:

يقبل الضابط في لجنة الفحص، والقياس النوعي دروعاً ضد الرصاص مطلوب شراؤها للشرطة غير مطابقة للشروط المكتوبة في العقد أي أقل تدريجاً مما هو مطلوب في ساحة الاحتراب الداخلية، ويقبض على كل ملزم يقل في التدريع عدداً من الدولارات!

وإن اخترقت رصاصة إرهابي صدر أحد منتسبيه بسبب ستمك التدريع غير الملائم لا يعتبر ما حصل من بين محددات الخيانة أو الحرام.

تلك هي الضبابية في التفكير، والمفهوم التي لم تكن مقتصرة على النزول من الأعلى كما ورد في بعض الأمثلة المذكورة أعلاه فهي بحكم الطبيعة، وخصائص الشخصية موجودة كذلك في الأسفل بين القاعدة الواسعة للمجتمع تصعد بطبيعة الحال متسارعة إلى الأعلى وفي مجالها:

1. يضع الفلاح إنتاجه من الفاكهة التالفة أسفل الصندوق أو في وسطه، ويقلده أو يزيد عنه بائع الخضرة فناً في العرض، يضعان أو يغشان باطمئنان بعد أداء فريضة الصلاة، لأن عملاً من هذا النوع لم يكن حراماً.
2. يغش الطالب في الامتحان، ويبيع المعلم، والأستاذ أسئلة الامتحان، ويبدل المصحح ورقة الامتحان، ويضعون معاً درجات السنة النهائية، ولم يحضر المعنيون بها الامتحان. ويفسرون جميعاً ما يجري بمساعدة للطلاب المسكين في محتته، ولا يضعان في حساباتهما أصلاً موضوع الحرام.
3. يزيد بائع الوقود لتر البنزين، والنفط قدراً من الماء دون أن يلتفت إلى فتوى العلماء، وتحذيرات المختصين، وإن تسبب هذا المزيج بعطل الجهاز أو إشعال حريق! وذهب ضحيته كل أهل البيت فإنه لم يكن من بين التحديدات الموجودة للحرام.

ضبابية واضحة المعالم زادها الشك الموجود في النفس عتمة بعد أن توسعت رقعة لأسباب عدة بينها:

1. ظروف الحياة الصعبة.
2. معالم الصراع الطويلة مع متغيرات عديدة للواقع غير المستقر.
3. العلاقة غير السوية مع الدولة، ومسؤوليها عبر تاريخها الطويل.

ضبابية غلفت الكثير من مفردات الحياة يمكن الاستدلال عليها من خلال الاستجابات الدارجة في التعامل مع ما يحيط من مثيرات ذات صلة بإبداء الرأي، والتقييم.

إذ نرى على سبيل المثال، وعندما يذكر أو يشار إلى أي مسؤول سياسي أو حكومي نسمع من أكثر الحضور تقييما يتجه نحو السلب أكثر منه إلى الإيجاب. وتبدأ في مجاله عملية التجريح، والتشريح التي تقضي إلى الشك بقدرته، ومستواه، ونزاهته، وإمكاناته في النجاح وإنجاز ما مطلوب منه من مهام. وهذه مجرد ذاتها مشكلة ليست ذات تأثير مغل بشكل كبير في السياسة التي ينبغي أن يتحمل فيها القائد السياسي أو الحكومي تبعات التجريح في ظروف الانفلات الديمقراطي، وأن يترك الحكم على النتائج للزمن ولو بعد حين، لكن التأثير الأكبر لها:

عندما زحف الشك اضطرابا ليشمل محيط التعامل بين أصحاب المستوى ذاته، والأقران في دوائر الدولة، والأحزاب، والحركات السياسية، التي يمكن تلمسها في مجالها، وبشكل واضح في حال إسناد عمل إلى موظف ما، أو حصوله على ترقية أو مركز أعلى تبدأ على الفور جلسات الشك لتشوه التقييم المنطقي.

ويبدأ الأقران، والقرىون بالتفتيش في سجلات الماضي ليصلوا إلى استنتاج فوري مفاده أن التكليف خاطئ، والقابلية دون المستوى، والتاريخ الشخصي غير مشرف، والخبرة غير ملائمة فيضعون أنفسهم في ضبابية تربك التقييم.

وتزداد معالم الشك، والتجريح في كثير من الأحيان عندما يتحمس المعني في تنفيذ التكليف، أو يقفز خطوة لم يستطع الأقران قفزها إلى الأمام، لتوجه نحوه سيول الاتهام باستغلال الفرص، والتقرب إلى المسؤول.

وإذا ما كان الأمر ذا صلة بالمال، وتحقيق أرباح سوف يتمحور الشك، والضبابية حول ميوله للتبذير، وتلقي العمولات، والتجاوز على المال العام، وغيرها من معالم الشك والتأويل، وإن كان البعض منها موجودا في بعض الأحيان.

وعندما زحف كذلك ليشمل الأعلى بالنظرة إلى الأدنى شكاً في التعامل، والتكليف.

إذ نرى على سبيل المثال وفي حالات ليست قليلة أن الوزير يشكّ بقابلية وكلاء وزارته، والمدراء العامين.

ويشكّ الآخرون بولاء الأقل منهم مستوى.

ويشكّ الأمين العام بولاء، وقابلية بعض أعضاء مكتبه السياسي حتى أصبح الأمر وبعد غياب المعايير الأصولية للتقييم فوضى، ومعاناة يشكو منها الجميع، ألماً نفسياً يعيشه الجميع.

إن خاصية الشك التي تعزز الضبابية أصبحت واقعا فعليا وإن لم يتنبه لها المجتمع، وجميع المسؤولين ستكون من بين المعوقات النفسية في طريق بسط الأمن، وإعادة البناء الذي باتت كل أركانه بحاجة إلى إعادة إصلاح وترميم.

لأن الذي يشك سوف لا يطمئن بمن يشك به.

وسوف يسحب من صلاحياته.

ويقيد حركته، ويكثر مراقبته.

وربما يكلف غيره في منتصف طريق التنفيذ.

الأمر الذي لن يسهم في وضع حجر واحد في أسس إعادة بناء العراق.

ولأن المشكوك به سوف يكون حذرا، يقدم خطوة، ويرجع أخرى إلى الوراء.

سوف لن يتحمل المسؤولية، ولا يقبل المجازفة.

وسيفتش دوما عن أسلم السبل، وأكثرها عونا له في تجنب لوم المسؤول.

وسيعود إلى توصية قديمة يرددها البعض في دوائر الدولة في أن لا يحرك ساكنا

ولا يسكن متحركا ليعيش متفرجا لا يسهم بوضع حجر واحد في إرساء الأمن،

وترصين أسس البناء المطلوب⁽¹⁾.

(1) إن الشك بحالاته الشديدة أحد معالم الاستدلال على بعض الأمراض العقلية، والاضطرابات النفسية مثل الاضطهاد(10).

وفي حالاته الوسط قد يؤشر إلى مصاعب في التكيف، وقدّر من اللا سواء، وهو في ظروف العراق الحالية الصعبة التي ينتشر فيها بشكل ملموس بين العامة من الناس، وكذلك الخاصة يفسر في إطار خلل أوجدته بيئة منفرة يعيش فيها العراقي، مع كثرة التهديدات، والضغط الموجودة من حوله، تسببت أو أوجدت بعض معالم المعاناة النفسية لا ترقى إلى حد الوصف بالاضطراب، لكنها معاناة أو خلل يمكن أن يتطور عند البعض حتى يصل مستوى

المبحث الرابع

النتية

خضع العراق إلى حكم القسر، والقسوة لخمس وثلاثين سنة متصلة، وقبلها سنوات قد يضيفها البعض، وقد يسقطها البعض الآخر من حساباته كسني وسمت بذات الصفة بسبب التفاوت في شدة القسر، والتعامل بمنطق الفردية، ومع ذلك فإن العقدين والنصف الأخيرة كانت كافية لأن يتعود الجمهور العراقي على:

1. وجود الحاكم مرجعاً وحيداً في كل أمور الحياة.
2. أجهزته الضبطية "الأمنية" الصارمة المتعددة رقباً في كل شؤون الحياة.
3. الجهاز الحزبي، وبعض مفاصل الدولة المهمة التي ترسم للإنسان الفرد، والجماعة المستقبل في الحياة⁽¹⁾.

وبسببها خضع الجميع لضغط الخوف، وأضحت الاستجابة شبه آلية في مواقف، وإن لم تكن فيها السلطة موجودة من الناحية المادية. وهذا يعني غياب مفردة الحرية إلى حدّ قد لا ينطق البعض بها لفظياً ولا يفكر بوجودها عقلياً، بسبب الخوف من العقاب الشديد.

تلك الصورة المشوشة لعموم المجتمع العراقي لغاية 2003/4/8 تغيرت تماماً بعده بيوم واحد، وكأن الجميع بين أسوار محكمة الغلق التي تهدمت فجأة أو أنهم

الاضطراب خاصة بالنسبة إلى الشخصيات الواهنة أو التي لا تمتلك كما كافياً من الطاقة النفسية للتعامل مع نفرة هذه البيئة، وتهديداتها، وضغوطها الشديدة، وشبه المستمرة. وهذه معاناة تؤثر من جانب آخر إلى وضع نفسي قلق، غير مستقر مع كم من مشاعر العدوان يأخذ الشك "الخلل" أحد مساربها للتصريف.

(1) في ثمانينات القرن الماضي وما بعدها كانت الدولة من خلال أجهزتها الخاصة تلزم البعض من الطلبة، والشباب الذهاب إلى الكليات العسكرية المتعددة، والبعض الآخر إلى كلية الأمن القومي، وتختار قسماً منهم للدخول إلى بعض الدراسات التخصصية، وتلزم آخرين بالعمل في مجالات محددة، وترشح قسماً من المؤثرين للدراسة في كلية القيادة، والأركان، وتوفد إلى الخارج البعض حسب اجتهداها، ويتم التدخل في اختيار الزوجة لبعض المقربين، ويحرم أبناء منطقة أو عشيرة من استلام مسؤوليات مهمة بالدولة لمواقف منها قد اتخذها بعض الأبناء، وتُحرّم مدن، وأحياء كاملة من مياه الإسالة الصالحة للشرب، ومن الكهرباء، وتُغني من تريد، وتفقّر من تريد حتى أصبح الإنسان في محيطها مُستبِراً بقدر كبير.

بين قضبان سجن واسع فتحت جميع أبوابه في ذلك التاريخ، فاندفعوا بسبب الرحمة على الأبواب، أو على الفتحات المهدمة في السور كل في الاتجاه الذي يراه كفيلا بتخليصه من ويلات الضغوط المؤلمة، بطريقة تنم عن الدخول في دوامة التيه في التوجه، والمسير تختلف بعض الشيء عن مجتمعات أخرى حصل فيها تقدم للأسوار، وفتح الأبواب، ولم يحصل فيها التيه جريا فوضويا في جميع الاتجاهات بسبب:

1. بقاء السلطات الضابطة في الخارج قادرة على التوجيه، والسيطرة.
2. وجود قيادات مؤهلة لإرشاد الجموع إلى الأماكن الصحيحة.
3. إدراك المجتمع لحاجته إلى أجهزة ضابطة فيبادر سريعا لدعم وجودها بهدف القيام بمهام الضبط، والتوجيه، والسيطرة.

لكن الذي حصل في العراق في هذا الجانب:

1. غياب مفاجئ لتلك السلطات، وانتهاء الخوف كعامل ردع، وتأثير.
2. عجز المجتمع في الوقت نفسه عن تكوين سلطات ضابطة بديلة عن التي اختفت بشكل سريع، ومفاجئ.

إن هذا الغياب، وعدم الرغبة أو العجز في إيجاد البديل أشعر الجميع بنشوة التخلص من الديكتاتورية عندها:

راقب البعض الموقف عن قرب، وبقي في حال انتظار لا يفقه ما يمكن عمله فوضع نفسه في دوامة تيه.

وتوجه البعض الآخر إلى النهب، والأخذ بالثأر، والإيذاء بطريقة اختلطت فيها المشاعر فكونت حالة تيه ذاتي، وابتعاد عن الواقع الذي أرادت له قوى التغيير أن يكون.

وسار ثالث في الاتجاه المعاكس حاملا بندقيته بعد أن صحا من الصدمة قبل أن يرسم الأهداف، ويضع الخطط، ويؤمن الاتصال بالخارج، ويهيئ التمويل فسجل هو كذلك دخولا في دوامة تيه استمرت عدة سنوات.

وقاد رابع سيارته في المسار الخطأ، وهكذا فعل الخامس، والسادس تائهين عن الوعي مدفوعين بوهم الحرية المطلقة، أو ما يعتقدونه نوعا من الحرية التي لم يته

الساعين إليها لأنها لا تسمح بارتكاب الخطأ، ولا تقبل التجاوز على حرية وحقوق الغير، ولا ترضى الأخذ بالثأر، واغتصاب أملاك الدولة، إنها تسمح فقط أن يُعبرُ المرء عن رأيه ويحترم آراء الآخرين، ويفعل ما يريد فعله في الحدود التي لا تؤثر على الآخرين، ويتمتع بحياته ليس على حساب الآخرين.

في العراق ومثله العديد من المجتمعات التي تعاني ضعفا في فهم الحرية، وتدنيا في مستويات النضج العام هناك فروق بين التمنيات، ومساعي تحقيقها أصبحت واضحة المعالم في الوقت الراهن، وبسببها أو على أساسها ترزغ الغالبية بالتغيير إلى مجتمع أفضل على سبيل المثال، وقليل منهم يشرك نفسه بوسيلة التنفيذ. كثير ينتقد حد التجريح، والأقل يقحم نفسه في عملية التقويم.

السواد الأعظم يؤمن بوحدة الهدف، ويختلف مع من يسعى معه للتوحيد على صياغة عبارة أو تقدم كلمة على أخرى⁽¹⁾، وغيرها من معالم التشتت، والتشظي، والتناقض التي لا تعبر فقط عن الضعف البين في النضج، بل وكذلك عن التشوه الملموس في نهج التفكير، والتحوير الحاصل في المفاهيم لنسبة غير قليلة سحبت العراقيين نتيجة التكرار عبر الزمن إلى التأيد ظاهريا، والرفض داخليا، وإلى الاتفاق آنيا، والاختلاف موقفيا، وكذلك الرغبة في أن يذم، ويشتم، وينتقد، ويترك التضحية، والمجازفة للغير بدلا منه، فأسهموا أو أسهم كثير منهم دون وعي منهم في ما وصل إليه العراق في الوقت الحاضر.

إن من بين المشاكل الشائعة حاليا هي أن وضع العراقيون أنفسهم وسط دوامة الهدم، والتدمير النابع من داخل ذواتهم المتعبة يقابله بصيص أمل في الخروج من النفق المظلم إلى مستوى أصبحت فيه التناقضات النفسية، والقيمية شديدة

(1) يلاحظ في اللقاءات التي كثرت بعد وضوح نتائج الانتخابات نهاية عام 2005 بين الأحزاب والحركات الوسط باتجاه التوحد، والدمج، وتشكيل التجمعات، والاتناقات أن الاتفاق على المبدأ، والأهداف العامة سرعان ما يتم، والمرور على الثوابت سرعان ما يثبت التطبيق في مجالها، وعند العبور إلى المراحل اللاحقة أي التنفيذ نجد أن البعض في الجلسة الحاسمة يستمر في الجدال الحاد لأكثر من نصف ساعة على ضرورة تبديل كلمة بدلا من الأخرى، وقد يترك الجلسة محتجا أو غاضبا لتبديل عبارة يراها هي الأكثر مناسبة الأمر الذي يشير إلى وجود نوع من التشتت أو التيه يبعد البعض عن الغاية المتوخاة.

التأثير في العموم من أبناء المجتمع، ضعفت بسببها أهداف سامية مثل الديمقراطية التي قلت المطالبة بتحقيقها، أو تم نسيان أهميتها للعيش الآمن المستقر وسط الفوضى، والاضطراب، وكذلك مفاهيم العدالة، والمساواة، وتقدير الذات التي تلاشت وسط الزحام، والتجاوز⁽¹⁾.

وأخذت مكانها معايير أخرى للحياة قوامها المصالح الشخصية في الكسب السريع، وإشباع الغرائز الآني، والسريع، والتطلع إلى الغير والمقارنة مع الغير حتى اعتادوا الجري حيثما في الاتجاهات كلها التي يعتقدون أنها تؤمن سريعا تلك المصالح الشخصية، وإن تمت على حساب مصالح الغير.

إنه واقع يمثل شرودا أو هرولة تشبه هرولة التيه التي يؤديها جندي محبط نحو خصمه في المعركة الخاسرة لا بقصد التغلب عليه، وقتله بل والتمني لا شعوريا أن يحصل منه على طعنة ترديه قتيلا ليتخلص من محنة ترهقه، وهذا واقع زادته حالة التناحر، والاحتراب الطائفي شدة بسبب استنزاف جل الطاقة المتاحة لأغراض التعامل معه فوضعت الجميع في دوامات مختلفة هائمين، منفعلين، غاضبين لا يعرفون ما يجري، ولا يمكنهم توقع ما سيجري فوصف حالهم بالتيه.

إن وضع العراق لا يختلف عن بعض المجتمعات المتخلفة التي تمر في تغيير سريع عن طريق الثورات، والانقلابات، والحروب التي تتأثر فيها العلاقة بين الحاكم، والمحكوم أو تمر عادة بمرحلة فوضى غير عقلانية تُشبه على أساسها تصرفات الفرد، والجماعة بالتيه النفسي الذي نتلمس حصوله في مرحلة ما بعد التغيير على سبيل المثال أن من شتم الحاكم السابق سرا يرى نفسه بطلا يستحق الإشادة، والتعويض، ومن رفع صوته بالضد من ذلك الحاكم يعتقد أنه من يستحق المكافأة بسخاء، ومن

(1) في عام 2005 قل تداول مصطلح الديمقراطية في الأدب السياسي، والشعبي بالمقارنة مع كثرتها عام 2003، و2004 وحل محلها العديد من المصطلحات ذات الصلة بالفساد، والقتل، والاغتيال، والاستغلال وغيرها إلى الحد الذي أصبح ذكر الديمقراطية في بعض المواقف خاصة بين الناس العاديين غير ملائم بل ويتهمها البعض منهم في إحداث حالة التدهور وعدم الأمان، وغياب التداول لمصطلح الديمقراطية هذا بطبيعة الحال طبيعي بعد أن وجدت حاجات يراها الإنسان العراقي مهمة بينها الأمن الذي غطى على باقي الحاجات منها الديمقراطية.

سجن لأسباب غير سياسية يظن أن الفرصة متاحة لأن يكون في مقدمة المضطهدين.

وفي نفس المجال يتصور من كون حزباً أن الوطنية حكر عليه، ومكاسبها حجز مكان مع النخبة على كراسي الصف الأول، وغيرها من الظنون، والتصورات أو بالمعنى الأدق الأوهام التي تدفع بأولئك الحالمين إلى الجري حثيثاً من الداخل (مركز المشكلة) إلى الخارج (بجبال الوهم) في عدة اتجاهات تتم عن دوامة تيه لا يستطيعون بدخولها تحديد ما يريدون، ولا تشخيص قدرة المجتمع على الإيفاء بما يريدون، عندها عم التشتت في الجهد اللازم لحل المشكلة، واكتشف بعضهم بعد حين أنهم كانوا أشبه بالتائهين أو السائرين بالاتجاه الخطأ، وأنهم قد عادوا إلى نقطة الصفر، وخسروا طموحاتهم، وخسر الوطن جهدهم المتاح لتجاوز محنته في أحلك الظروف.

هذه إحدى جوانب الصورة النفسية المشوهة لبعض ما يجري أو التيه في وقتنا الراهن، والتي بسببها، واضطراب الذات المفرط حاول من أتاحت له فرصة الجلوس في المقدمة أن يقوي ركائز كرسيه، وإن تقوضت كل ركائز الغير، ومن لم تتح له الفرصة المناسبة لتحقيق المكاسب لم يستسلم للأمر الواقع وبات همه فقط التقدم إلى الأمام بغية إشغال المكان. وفي وسط هذا الجري اللاهث بقي الوطن في دوامة التيه، جريحاً يئن من ألم الجريمة السياسية التي تجر وطنه إلى الحرب الطائفية، واحتمالات التقسيم، والجنائية البشعة التي ينتهك فيها عرض فتاة للتشكيل بوالدها الميسور، ويئن من فرط التيه الذي لا يجد بسببه مكاناً ليعيشه داخل العراق، وخارجه.

تيه يعيشه الجميع من مواطنين عاديين، وسياسيين مخلصين، وغير مخلصين، لم يدرك عديد منهم أنه من أعقد المشاكل النفسية التي تعيق تحقيق غاياتهم في الوصول إلى المكان المنشود، وإنه دوامة خطيرة ستبتلعهم الواحد بعد الآخر في خضم أحداث تنسجها في دوراتها السريع يصعب السيطرة عليها، وهم في وسطها بعيدون عن المنطق، والواقعية، وعن إمكانية إقناع الأجنيبي الموجود على أرضهم أنهم قادرون على التعامل معه بما يؤمن مصالح بلادهم.

إن التيه النفسي هذا دوامة "آفة" اجتماعية تتكون في ظروف الشدة، وفي المجتمعات الأقل تحضراً، لا يمكن التخلص من آثارها السلبية إلا بتجاوز الشعور المفرط بالأننا (الذات)، والانتقال إلى النحن، ولا يمكن الجزم بالتخلص منها إلا بعد أن نشاهد في العراق ثلاثة أحزاب أو أربعة تجمع في صفوفها كل محترفي السياسة، وتتقاسم في توجهاتها كل هموم العراقيين، ويتجه الجميع إلى الإصلاح من داخل نفوسهم القلقة.

الفصل الثاني

الطائفية

إن الطائفية مفهوم يشير إلى الانحياز في الولاء إلى الجماعة أي الطائفة التي ينتمي إليها المعني، والتعصب بالضد من الأخرى.

الطائفة من الناحية الاصطلاحية تسمية أطلقت على فرق إسلامية تكونت في أغلبها إبان العصر العباسي لتعبر ظاهريا عن تحول تلك الفرق من ساحة العمل السياسي أو الثقافي إلى العمل الديني، وشملت أهل السنة، والشيعة بفروعها الاسماعيلي، والاثني عشري، والزيدي، ومن ثم الدرزي(11).

إن التوجه للعمل، والولاء على أساس الطائفة الذي وجد في ذلك العصر شاع التمسك به أو بالطائفة، والولاء لها في المنطقة العربية، والعالم الإسلامي، بشكل يفوق كثيرا الغرب المسيحي الذي ضعف تأثيرها في جوانبه تدريجيا بعد انفصال الكنيسة عن سلطة الدولة، وابتعاد الدين عن التدخل في السياسة.

أما الطائفية فهي الجانب الانفعالي لمصدر التسمية "الطائفة" الذي يشير إلى الانحياز في الولاء إلى الجماعة أي الطائفة التي ينتمي إليها المعني، والسير مع من فيها، والتعصب بالضد من الأخرى.

إن نشأة الطوائف، والغاية من ديمومة عملها لم تكونا كما أشار البعض إلى أنهما تحول في العمل من السياسة إلى الدين، بل على العكس من ذلك تماما هما تكييف الدين لأغراض السياسة إذ إن النية كانت عند معظم القائمين على إنشاء الطوائف في الأغلب تكوين مفاهيم ذات أسس دينية عقائدية تسحب المواليين لها إلى السعي لتعميمها على المجتمع المستهدف بوسائل الإقناع أو بجد السيف لإقامة سلطة الدولة الطائفية، وهذا استنتاج تؤيده أحداث التاريخ التي تشير إلى أن مجتمعات عربية، وإسلامية دعمت طائفة معينة وناصرتها في الحكم، وتبدلت إلى

أخرى على النقيض منها بقوة السيف كما في مصر الدولة الفاطمية، أو بتأثير السلطة كما في إيران خلال المرحلة الصفوية، وغيرهما.

هذا ومع زوال تأثير المعتزلة، والاشعرية، والباطنية، والإسماعيلية، والخوارج بدأ المسلمون منقسمين في الأعم إلى طائفتين أساسيتين هما السنة، والشيعة انقساما لم يخل كثيرا بمجرى الأحداث في العالم الإسلامي لأن كفتيهما في الصراع الدائر لم تكونا متعادلتين بمستوى يدفعهما إلى إدارة معاملة طائفيا "دينيا" بالمستوى الذي يمكن أن يُحسم فقهما لمن يتفوق بمنطق الحجة، أو بقوة السلاح، وبدلا عنه تحول إلى صراع سياسي بين حاكم في السلطة، ومعارض من أجل الوصول إلى أدرجها، مركزه عادة في العراق، وأسلوبه الشائع نوع من التحدي، والاستفزاز يتأسس في كثير من الأحيان على ممارسة بعض الطقوس أو السعي لمنع ممارستها، مما أثر بشكل كبير على مفهوم الوطن "العراق" الذي يتأسس على مشاعر الولاء إلى وجود جغرافية محددة، وتاريخ معين.

إن الصراع غير المحسوم طائفيا، والإدارة غير النزوية دفعا إلى أن يعم الولاء في بعض مراحل التاريخ "بينها العقود الأربعة الأخيرة على وجه الخصوص" إلى الطائفة أسبقية أولى دون الوطن أسبقية مطلقة.

وهذا خلل، وتجزئة للولاء لا يحتملها وطن يكافح من أجل الخروج من محنة الحرب، والافتتال⁽¹⁾، ومنافسة من قبل الطائفة على الولاء أو السيادة لا يمكن أن

(1) هناك جدل في العراق حول موضوع الطائفية، ومدى انحياز الحكومات ما قبل التغيير إلى طائفة دون أخرى، وهو جدل أساسه طائفي إذ وعندما يُتهم صدام على سبيل المثال من قبل الشيعة بالانحياز إلى السنة في توزيع المهام، والمسؤوليات يرد العديد من السنة أنه قد قتل من السنة الكثير، وهو كان لا يفرق بالقتل بين الطرفين، وهذا صحيح، لكنه حكم على السلوك يعد ناقصا من الناحية المنطقية إذ إن صدام الذي قاد حزبا علمانيا، وإن لم يكن متدينا قد وقع في وهم الولاء المجتزأ لأغراض حماية النظام خاصة إبان الحرب مع إيران، وخلال انتفاضة عام 1991 وما بعدها وعلى أساسه بدأ تغييرا في أسلوب إدارته للبلاد أولى خطواته الفرز بين العرب وغيرهم، ومن ثم إبعاد الشيعة عن مفاصل القرار بالمقارنة مع السنة، ومن بعد قرب التكرارة على الباقيين من أهل السنة حتى وصل في تجزئته الولاء إلى عشيرته التي فضلها على أهل تكريت حتى أثار بأسلوبه للإدارة هذا مشاعر الطائفية بعد أن شعر الشيعة في العشرين سنة الأخيرة من حكمه بالحيف، وعدم المساواة.

يجاريها الوطن، لأنها "الطائفة" تتحرك بطريقة مختلفة قوامها ملء الشعور بالانحياز إلى مفاهيمها، وتقاليدها، وطقوسها لمستوى تعزل فيه الوطن من الذاكرة، وتؤسس وجوداً لها بديلاً عنه بشئ الوسائل، والأساليب التي خيرتها طيلة مئات من السنين، وهذه هي لب الأزمة بعد أن توجه الجمع إلى الانقسام إلى طائفتين.

وسعي الكثير من أبنائه إلى التصرف، والحسم على أساس طائفي، أنتج بالتكرار أنواعاً من السلوك زادت من الاضطراب الأمني، وقربت المجتمع من حافات الهاوية مثل:

الاختلاف، النفرة، الفتنة، السكوت التي سيتم تناولها بقدر من التفصيل في ما يأتي.

المبحث الأول

الاختلاف

إن التكل الذي ظهر واضحاً في العراق ما بعد التغيير، والشعور بالتهديد من مصادر متعددة، وسبل التعامل مع شؤون الحكم، والحياة على أساس التوزيع "غير العادل" للوظائف، والمهام على افتراض التمثيل السكاني، ومشاعر الربح، والخسارة التي نتجت عن التغيير كونت خاصية الجدل الانفعالي، والاختلاف الموقفي في كل شؤون الحياة التي تطرح للنقاش حيث الوقوف المسبق بالضد في صفتين متقابلين، الأكثر وضوحاً، وتأثيراً في مجالها في الوقت الحاضر هي الصفوف المتقابلة من⁽¹⁾:

(1) إن خاصية الجدل الانفعالي التي تُغذى بشكل دائم، وإذا ما استمرت على هذا الحال سوف لن تستوقف مستقبلاً "تبعاً لتطور الأحداث، وماهية الأهداف الموجودة" عند الصفوف المذكورة أعلاه لأنها وجدت لتؤدي وظيفة الاختلاف، والتناحر. وعلى افتراض أن الخلاف بين السنة والشيعية ينتهي عند العزل بين الطائفتين بأية طريقة يكشفها الأجنبي، ويراه الطائفي العراقي مناسبة، فستتحول صيغ هذا الجدل، والخلاف الرئيسي بين جانبين أي الشيعة والسنة إلى خلاف، وجدل انفعالي من نوع آخر مثل:

شيعي من أتباع المرجع الفلاني وشيعي من أتباع المرجع الآخر.

شيعي مع الحوزة في النجف، والآخر مع الحوزة في قم... الخ.

وهكذا الحال مع السنة الذي ستتشأ بينهم أيضاً بؤر جدل انفعالي قوامها.

سني - شيعي، وأقل منه بكثير، عربي - كردي، كردي - تركماني. وفي مجالها نرى وبوضوح أنه وعندما يلتقي اثنان أو أكثر من الأصدقاء أو حتى من الأقارب في بعض الأحيان خلال جلوسهما في المكتب الذي يعملان به معاً أو في أحد المقاهي الشعبية التي انتشرت بشكل يفوق ما كان موجوداً في السابق، ويتحاوران عن مواضيع تخص الانتخابات مثلاً، وأهميتها للعراق حاضراً ومستقبلاً يختلفان في تقدير تأثيرها على استقلال العراق.

وفي جدوى انعقادها في ظروف التوتر، وعدم الاستقرار.

ومصادقية المشرفين عليها في السماح للمؤهلين في حكم العراق.

ومن سير الحوار، وسخونة النقاش يتبين:

أن الخلاف الحاد بينهما لم يأت من الموقف الإيديولوجي لكل منهما.

ولا من القبول الضمني لمبدأ الانتخاب بالنسبة للأول، ورفضه للثاني.

جاء فقط لأسباب تتعلق برغبة الشيعة في إقامة الانتخابات، ورفض السنة إجرائها الذي بات يحرك كل منهما في الاتجاه المعاكس للآخر في كل مواد النقاش⁽¹⁾.

وإن مساحة الاختلاف بالوسع بلغت حداً لا يستطيع فيها أحد إقناع الآخر، ولا يمكن أن يسلم في مجالها طرف بالمنطق الذي يطرحه الآخر.

سني سلفي، وسني مؤمن.

سني مع إقامة إمارة إسلامية، وآخر مع الحقوق المدنية... الخ.

وهذا افتراض يبين أن أصل الخلاف، والجدل الانفعالي نفسي وجد أو أوجد لغايات الفرقة، والابتعاد، وتحقيق بعض الغايات إن لم يتنبه إليه المجتمع، ويتجاوز وقائع سينسحب إلى مزيد من أوجه الخلاف تقسم العراق أكثر من ثلاثة كيانات متصارعة.

(1) القبول وعدم القبول مسألة من الناحية العملية لا تنطبق على جميع الشيعة إذ ظهر من بينهم جماعات نادت علانية بضرورة تأجيل الانتخابات متفقة مع كثير من السنة الذين طلبوا ذلك باستثناء البعض القليل الذي أيد حصولها أو شارك فيها كتحصيل حاصل على الرغم من عدم اتفاقه على موضوع إقامتها، لكننا لو أخذنا مبدأ الأكثرية الذي تم الاعتماد عليه في رسم الصورة، والموقف في سياقات هذا الكتاب فيمكن القول أن غالبية الشيعة كانوا مع الانتخابات، وبالمقابل فإن غالبية السنة كانوا بالضد من حصولها في ذلك التاريخ على أقل تقدير.

وإنهما قد تقاطعا أو اختلفا على موضوع في غالبه فني، وفي حوار تقليدي لا يستدعي انفعال الغضب بسبب الانتماء الطائفي الذي دفع بشكل غير مباشر باتجاه الإحساس بالخسارة، والريح ما بعد التغيير.

دون أن يدركا أو يسألا نفسيهما معاً هل إن الإسلام قد أبقى موضوع الانتخاب للمجتهدين من مذاهبه لتختلف في الوقت الراهن كما هو حالهم في بعض المسائل الشرعية التي تحتاج إلى الاجتهاد؟

وهل أن أحد المذاهب يقر بالانتخاب، ولا يقر به الآخر أسلوباً لإدارة الدولة، والمجتمع في عصر بات فيه الانتخاب أحد معايير التحضر، والرقى، كما يتبين أيضاً أن:

1. الاختلاف الانفعالي بات خاصية عند أهل العراق أو دوامة من الدوامات يحصل تلقائياً في كل المجالات التي تطرح للنقاش أساسه طائفي.

2. الشعور التعصبي بالانتماء إلى المذهب هو الذي يدفع إلى تحديد الموقف من بعض المواضيع المطروحة تأييداً أو معارضة، مدحاً أو انتقاداً قبل الرجوع إلى المنطق وإلى الثوابت عند الجماعة، والطائفة، والمذهب، والدين.

وبالمحصلة يتبين كذلك من الجدل الحاد، وكثر الخلاف الذي تمتد جذوره في التاريخ العراقي لأكثر من ألف عام أن معظم دوافع الخلاف الانفعالي التي تحصل في وقتنا الراهن، والتي بدأت تمتد إلى خارج العراق⁽¹⁾ تعود إلى الولاء الذي اجتزئ من الوطن إلى الجماعة الفرعية "الطائفة" أرادته الحاكم "السلطان" ودَعَمَ وجوده منذ المحاولات الأولى لإنشاء دولة بمعناها السياسي بعد وفاة الرسول (ص) لتقوية موقفه في الحكم، وأرادته من عارض السلطان، وعزز وجوده لتفعيل معارضته للحكم عندما كان السلطان ظل الله في أرضه قبل التبشير بالديمقراطية أسلوباً للحد من التماذي في الظلم الذي يفرضه الإنسان على أخيه الإنسان.

وإنه قد استمر مع المسلمين، وبينهم العراقيين لظروف، وأحداث عاشوها، ولضعف يعيشونه في النضج، والإدراك.

(1) بين عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية في 2007/2/17 في تصريح متلفز أن أكثر ما يهدد المنطقة هو الاختلاف الحاصل ما بين السنة، والشيعة.

وإن التباین في الاجتهاد الذي أراده العلماء الأوائل بين المذاهب في الأديان تأسس على تفسيرات بعض معالم الشريعة، والحياة لتسهيل أداء الفرائض والعبادة، استغله الحكام كما ورد أعلاه، ويستغله طالبو الحكم في الوقت الراهن أسلوبا يعبر عن الرغبة في فرض الرأي بالقوة الأمر الذي يعيق بطبيعته التطور، ويدخل المجتمع في أتون الخلاف الذي تطور شكلا من أشكال الصراع إلى التناحر، ومن ثم العنف، واستخدام السلاح.

إن الاختلاف هو السمة الغالبة في عراق اليوم، والتي تحول دون التفاهم لإيجاد حلول مقبولة للعديد من المشاكل التي تعصف بأمن البلاد وفي مجالها لو تجاوزنا منطق الولاء للوطن الواحد، وقبول المشاركة اللذين يشكلان قواعد التفاهم في العيش داخل المجتمعات المتحضرة الآمنة، واقتربنا قليلا أو اتفقنا مجازا أن العراق كان وما يزال، وسيبقى في المستقبل ليس القريب من الآن أقواما مختلفة، وطوائف متعددة، وحاولنا على أساسها وبروية، وتأن أن نناقش مع أنفسنا أوجه الخلاف المتأزم، والاتفاق النادر بين هذه الأقوام والطوائف. وفي مجالها نسأل:

هل تصل نقاط الخلاف، والتقاطع بين أقوام العراق، وطوائفه إلى مستوى القتل العمدي دون سبب جنائي كما هو حاصل في الوقت الراهن؟
وآلا يمكن في خضم هذا القتل الغادر، والتعقيد، والتأزم من أن يجد العقلاء من بين طوائف أهل العراق نقاط تقارب، واتفاق تحول دون حصول ذلك؟
ولماذا لم يتعظ العراقيون من حوادث التاريخ، ولم يسعوا جميعا لحقن الدماء؟
وبالمنطق وعلى أساس الحوادث المثيرة للخلاف في الزمنين البعيد، والقريب، يمكن الإجابة عن تلك الأسئلة من خلال القول:

إن أوجه الخلاف بين طوائف، وأقوام العراق عبر تلك الأزمنة كانت مذهبية الطابع بعد أن تعمق العلماء بالاجتهاد في أصول الدين، وفقه الشريعة.
وأوغل العامة من أبناء القوم الواحد بالجهل، والابتعاد عن المنطق.
واستثمر الحكام ذلك لصالح القهر، والاستبداد، حتى تمسك البعض بصحة الاعتقاد.

ولم يكتف بذلك فتوجه دون وعي إلى التكفير، والانتقاد متجاوزا معنى الاجتهاد.

وسار أبناء القوم والدين الواحد إلى التجزئة مكونين طوائف متعددة بولاءات مختلفة، وانتماءات متناثرة، فيها نقاط عدم التلاقي تفوق كثيرا تلك الموجودة أصلا بين الأقوام المختلفة. وهي خلافات تؤدي إلى سلوك القتل عندما يعم الجهل، ولا يتعظون من آثارها، وهم غارقون في دوامتها حد العمى، وفقدان البصيرة.

وما يهم العراقيين هنا ليست النشأة الأولى للخلاف المذهبي، وأسباب تكوينه، لأنه موجود في كل الأديان، ومتواجد في كثير من النفوس على الرغم من اختلاف شدته تبعاً لعاملي التحضر، والقدرة على إدراك الحقيقة، لكن الذي يهمهم أساساً هو ما يتعلق بالعظة التي لم يأخذها غالبيتهم من حوادث الماضي في محتهم الحالية إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الخلاف في الرأي، والاجتهاد المذهبي بين الأقوام، والطوائف في العراق ما بعد الحكم الأموي الذي أرسى قواعد القتل بسبب الاختلاف، والعباسي الذي حاول استثماره لأغراض الانفراد بالحكم لم نجد أنه "الاختلاف" كان سبباً أساسياً في إثارة الكره، والحقد حد إثارة الغضب الانفعالي الذي يدفع إلى القتل لمجرد الاختلاف "مع بعض الاستثناءات" بل وهناك دوافع أخرى أغلبها سياسية الطابع إذ نجد في التاريخ ليس البعيد على سبيل المثال أن جميع الحوادث التي سجلت عبر مراحله كدوافع قتل بسبب الاختلاف كان وراءها حكام، وأقوام يسعون إلى الهيمنة، ونهب الخيرات بدعوى المذهب والدين، وهم في طريقهم إلى تثبيت الحكم يسعون إلى دعم مذهب دون آخر، وتفضيل أبنائه على أبناء المذهب الآخر إلى حد إثارة الفرقة، والحقد التي يجد فيها الحاكم مجالا مناسباً للسيطرة، وبسط النفوذ.

ويجد فيها العراقيون من أبناء المذهب الحاكم أنهم قد كسبوا جولة، دون أن يدركوا أنهم سيخسرونها عندما يدعم الحاكم الأجنبي المذهب الآخر، ويعيد احتلال العراق سائراً على نفس النهج، والطريق، وقد يزيد قليلاً في سعيه لتهديد الأضرحة، ودور العبادة بعمليات التهلم.

وهكذا تتكرر الأحداث، ويدفع العديد من العراقيين الثمن دون أن يعوا بأنهم جميعاً من الخاسرين. وما ينبغي أن يضعوه في اعتبارهم، وهم في دوامة الاختلاف تذكر بؤسه، وتذكير القريين على أنه دافع قتل كان وسيبقى هدفاً غير عراقي. وأن يدرك السياسيون بأن هذا السلاح يتسع استخدامه، إلى الحد الذي يصعب إيقاف تأثيراته الكارثية التي ستشملهم ولو بعد حين. ويفهموا، ويعلموا الغير أن أدواته الفاعلة هم الجهلة والمارقون، وهم وقوده المدفوع ثمنه من قبل أعداء الدين، والطائفة، والمذهب من خارج العراق⁽¹⁾.

المبحث الثاني

النفرة

إن الوقوف بالضد يعني الاختلاف، والحكم المسبق بعدم الاتفاق يعني استعداداً دائماً للاختلاف، كما أن الأفكار التي تكونت بسبب الأحداث، والموروثات الحضارية بعدم التلاقي تحمل في طياتها مشاعر بالضد أساسها الاختلاف الذي يميز اللقاءات التي تجري على مستوى الناس العاديين، والسياسيين المشاركين في الحكم، وغير المشاركين تتعلق بجدل انفعالي حتى على المسلمات، والبدهييات وكما ورد في الموضوع السابق، والتي أسهمت مراحلها المتقدمة في تكوين النفرة في النفس العراقية.

إن الولاءات المجتزأة خارج إطار الوطن هي عامل التأثير المشترك لكل الانفعالات المذكورة، والتي ستذكر لاحقاً لأنها أسست مفاهيم الاعتقاد بصحة الرأي أحادي الجانب الذي يدفع إلى الانحياز بغياب المنطق، والاطلاع.

(1) من الملاحظ في الشارع البغدادي، ومن متابعة بعض الوقائع، والأحداث أن غالبية المنفذين لأوامر القتل، والتهجير، والتجريف في بغداد، وخارجها هم شباب من المستويات التحصيلية المتدنية، تقترب أعمارهم من المراهقة، ويقترب مستوى عيشهم من الفقر، وقد يكون هذا الاختيار في التجنيد مقصوداً لأنهم يتعاملون مع الأوامر دون تمحيص، ويضعون آمالاً على التنفيذ في الصيرورة عجزوا بقدراتهم الطبيعية عن تحقيقها.

وإن الانحياز، والمعارضة التي تتأسس على الاعتقاد بصحة الرأي كما هو سائد حالياً توجهات في النفس تكوّن بال تكرار نفرة، وابتعاداً عن الوسط معظم الأحيان يحول دون الاتفاق على الحلول في ظروف الفوضى، والاضطراب.

إن التاريخ العراقي شهد انحيازات كونت نفرة تسببت في كوارث كان أهمها ما يتعلق بالعثمانيين، والصفويين الذين تبادلوا احتلال العراق، واستخدموا مشاعر الانحياز لتعزيز حكم، وتخريب آخر يدمر في طريقه كل ما هو موجود في العراق.

كما أن الانحياز إلى طرف في السياسة يسحب إلى مناصرته قولاً، ومشاعر، وفعلاً، وهذه تستثير الطرف المقابل فتكوّن المقاومة فيحدث الاقتتال، وهذا ما يحصل في العراق الحالي، هذا وإن التأيد المطلق إلى جانب الحكم، والسياسة كما يحصل في الوقت الراهن ينتج رفضاً مطلقاً على الأسس النفسية ذاتها فيسهمان معاً في تعزيز النفرة.

إن النفرة ومن استعراض العديد من حوادث التاريخ، والاستجابات الحاصلة في مواقف الجدل الانفعالي يتبين أنها موجودة أو مكتوبة طيلة الأزمنة السابقة" إلا في بعض المواقف المتفرقة" وقد تحررت من مكانها بطريقة الانفلات غير المسيطر عليه بعد التغيير لا يمكن إيقاف تأثيراتها الانفعالية بغياب الضوابط الثقافية، والأخلاقية، والتدخل السريع، والمباشر من الدولة التي تعجز بظروفها الراهنة عن القيام بهذه المهمة على انفراد.

والنفرة داء يصعب أن يتعد أحد عن نارها المستعرة التي يزيد العديد من الأطراف الخطب في مواقدها خلال المرحلة الحالية بعيداً عن منطق الحوار المتأني، والنقاش المتحضر للتعامل مع انفعالاتها السلبية التي تحررت فجأة، لأن سعيها سيحرق أولاً أولئك القريبين من يؤرها، والداعين إلى اشتعالها وسيمتد أفقياً ليأخذ في طريقه الأخضر واليابس، والكثير من الضحايا الأبرياء.

والنفرة التي تعززت في السلوك خلال هذه الحقبة الزمنية كونت رغبة شديدة في إثارة المقابل "التناحر" اتسعت بشكل غير مسبوق في التاريخ العراقي الحديث متخذة أشكالاً طائفية بطريقة أصبح الفعل المؤدى في مجالها وسيلة تحقيق لغايات لا تدرك أبعادها الطائفية، ولا تعي مخاطرها القريبة، والبعيدة على المجتمع العام للعراق،

والخاص للطائفة ذاتها إذ إنَّ من يتوجه إلى تفجير جامع في حي تسكنه أغلبية شيعية على سبيل المثال، أو تديره جهة محسوبة على تنظيم سياسي ديني شيعي، لم يهدف عند توجهه إلى التفجير إلى تدمير الجامع، والتمهيد لإعادة بنائه سنياً أو تقليل عدد الجوامع، والمصلين من أبناء السنة، بل وهو سلوك مدفوع بمشاعر عدوان موجهة بالضد قوامها النفرة.

وبنفس المستوى من الوضوح يكون من غير المنطقي أن من يوجه فوراً بعد أي تفجير بجامع شيعي قاذفته للرمي على مسجد تحيطه أغلبية سنية، أو تديره إدارة الوقف السني بهدف تدمير المسجد، أو احتلاله، وتغيير معالمه، وأسلوب الصلاة فيه، أو تحويله إلى مدرسة دينية، أو متحف للتاريخ لأن ذلك غير ممكن في عصر النشر، والتوثيق، وحرية الإعلام، وغير مقبول من الناحية الشرعية، ويفسر في إطار الاستخدام المنظم للسلاح كأحد مخارج النفرة.

ومن الواضح للعيان أيضاً أن الهدف الأساسي للتفجير، والرمي هو إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر المادية، والبشرية التي تدفع الطرف الخاسر (نفسياً) إلى الانفعال غضباً بدرجة عالية، وبسرعة كبيرة مصحوبة بشحنة عالية من العدوان يفقد في حالها المعنيون القدرة على الضبط، والتركيز فيتجهون باحتمالات عالية نحو أهداف بالضد للتخفيف من الأثر النفسي للعدوان، وبسلوك يحاولون أن تكون شدة التدمير فيه تفوق ما حصل معهم أو لاتباعهم.

وهكذا تُغذى النفرة دوامة من الدوامات، ويدام مبدأ التناحر، وتزداد مستوياتهما من مصادر خارجية على الأغلب لإدخال الطرفين العراقيين الرئيسيين أو أكثر أحياناً دوامة الغضب، والاحتقان، ومن ثم التنفيس فتتكرر الحالة ضمن محيط نفسي لها، مطلوب أن تمتلئ الأجواء المتحركة في داخله بتلك المشاعر السلبية لتستقطب بتحركاتها العديد من الخائفين لمداراة خوفهم.

والحاقدين لتنفيس حقدهم.

والطائفين لتحقيق مآربهم.

والجهلة لإثبات ذاهم.

والمستفيدين لتوسيع هامش ربحهم.

وآخرين في مجتمع التغيير، وباستقطاب مثل هؤلاء، وغيرهم كبرت الدائرة في العقول، وأغلقت منافذ التأثير الإيجابي فيها، وفي بعض الأحيان انقسمت إلى دوائر أخرى في كل حي، ومنطقة، وشارع، أسهمت في:

1. تعميم الفوضى إلى الحد الذي فقدت فيه الأجهزة الضابطة الحديثة إمكانية السيطرة عليها، ودخلت أو دخل قسم منها طرفاً فاعلاً في بعض جوانبها.
2. استخدام أوسع للسلاح أوصل البلاد إلى ما يشبه الحرب الأهلية فقد خلالها الكثير من الأشخاص، والجماعات قدرتهم للسيطرة على المشاعر، والانفعالات فتوجهوا لأن يكونوا مساهمين فيها.
3. غياب واسع لتأثير السياسيين الوطنيين، واختفاء منظم للعقلاء المهنيين، وإغلاق لمنابر الفكر، وهجرة العلماء المقتدرين، وتهدم المدارس، والمعامل، والمكتبات التي أصبح بعضها مخازن سلاح، وسجوناً، وأوكاراً للمجرمين.
4. سيطرة المليشيات على الشارع في الوقت الذي تريد، والمكان الذي تود، وأدخلت في صفوفها البعض من العسكريين المتطوعين، وكونت أفكاراً على أنها البديل عن سلطة الدولة كما تريد.
5. انتشار عمل العصابات، وتحول المجتمع للاستجابة إلى مطالبها خارج سيطرة الأجهزة الحكومية المعنية.

وغيرها أعمال ستمهد إن لم تحكم الدولة سيطرتها إلى تكوين أمراء حرب في كل حي، ومنطقة، ومدينة، وسوف تدفع الجميع تحت ضغط الرغبة بالخلاص إلى قبول مخططات التقسيم لثلاث دول تستمر في مقاتلة بعضها إلى يوم الدين. بل وسيقبلون أن تكون لكل مدينة دولة، ولكل عشيرة إمارة فيعيدون تاريخ أجدادهم في الأندلس، وأواخر حكم العباسيين.

إن النظرة إلى موضوع النفرة، وتطوره من الاختلاف إلى التناحر، ومن ثم إلى فعل القتل الانتقامي مسألة أدخلتها إلى المجتمع العراقي الذي يمتلك استعداداً موروثاً لتقبلها تنظيمات القاعدة بشكل مدروس، ومخطط له جيداً في أكثر من منطقة منها اللطيفية، وأبو غريب، وأماكن أخرى شرع المسلحون في محيطها بانتهاك حرمة الموتى، وتعميم القتل على أوسع شريحة لتشمل أحياناً حتى الرضع من الأطفال،

فأنتجت، وبشكل متفاوت بين العراقيين القريين، والبعيدين:

قدراً من الرغبة في الانتقام عند البعض.

مستوى من السكوت عند البعض الآخر.

كماً من الاستهجان عند قسم منهم.

قرباً من الإدانة عند القسم الآخر.

طلباً للتهدة من قبل المرجعية الدينية كان له أثر في تجاوز أزمة تناحر مسلح أو فصل من فصولها المرسومة.

وثرغُم عوائل تحت تهديد السلاح على ترك سكنها، والأجداد في الدورة وأبو غريب ومدينة الشعب وأماكن أخرى، لأنهم من الشيعة سكنوا في حي أغليته من السنة، أو إنهم من السنة استقروا مع إخوة لهم من الشيعة، بطريقة همجية أدت إلى أن يندب البعض حظته العاثر على سكن أورثه الأجداد من زمن لم يكن فيه مستوى النفرة حد التهديد بالإجلاء، وأدت هذه أيضاً إلى:

شماتة البعض.

سكوت البعض الآخر.

استنكار قسم من الناس.

رغبة في الرد بالمثل عند القسم الآخر.

دعوة من المراجع الدينية، ومؤسسات المجتمع المدني، وبعض أطراف الحكومة إلى التحلي بالروية، والصبر لم تفلح تماماً في الحد من اتساع التهجير الطائفي كأحد أنواع التعبير عن النفرة المدفوع أمر تنفيذها مسبقاً.

ويتسلل إرهابي تكفيري متعصب من القاعدة بين جماعة تأويهِ، وأخرى تقدم له الدعم الإداري، والمعلوماتي اللازم، يرتدي حزاماً ناسفاً يفجر نفسه بين جمع من الشباب الفقراء الساعين إلى التطوع في سلك الشرطة أو في إحدى صنوف الجيش الجديد، فيقتل العشرات، ويعوّقُ أجسام، وعقول المئات بأسلوب يفضي إلى إثارة:

الحيرة عند البعض.

الرغبة في القصاص عند البعض الآخر.

التشفي عند قسم من الناس.
 والتبرير شبه المعلن عند القسم الآخر.
 وتدخّل من قبل الجهات المذكورة للفصل بين الفعل، والمذهب لم يكن كافياً
 لحسم موضوع التهذئة، وعدم اتساع الانتقام كفصل متقدم من فصول النفرة.
 وتستمر الأحداث، وتكثر الانتقادات:
 ويسكت بعضهم.
 ويتحرك قبل فوات الأوان بعضهم الآخر.
 ويطالب بالحصة مناصب في الدولة، وسلطة إصدار القرار ثمناً لإيقاف
 التداعي، وحفاظاً على أرواح العراقيين الأبرياء قسم من الناس.
 ويحرض علناً في وسائل الإعلام، وفي المساجد القسم الآخر.
 فصول ينتقل اللاعبون في ساحتها من فصل إلى آخر، وبعض العراقيين
 يتوهمون أنهم أبطالها، وقادتها فتزداد الأمور سوءاً حتى تعجز المرجعية الدينية،
 والعقلاء من السياسيين، والعلماء عن إبطال فاعلية شحناها النفسية بعد أن انتقلت
 إلى فصلها الأكثر خطورة يوم استهدفت صباح يوم 2006/2/22 حرمة الإمامين
 علي الهادي، وحسن العسكري عليهما السلام بتفجير مرقديهما في سامراء، والتي
 أشرت:

عدم التوقف عن الانتقاد، وتوجيه الاتهام عند البعض.
 الخروج الغاضب إلى الشارع بدافع الانتقام عند البعض الآخر.
 الحيرة في التفسير عند قسم من الناس.
 السعي للغوص أكثر في دوامة النفرة عند القسم الآخر.
 وأشارت أيضاً:

أن من فجر المرقدين المقدسين لم يكونوا بعيدين عن تفجير بعض المساجد
 لأبناء السنة.

إن هذا الفصل من فصول النفرة لم يستطع السياسيون، والمسؤولون
 الحكوميون، وأجهزة الأمن في دوائرها، والعسكر في ثكناتهم السيطرة على نتائجه

الكارثية" حتى وقتنا الراهن" باتجاه التخفيف، والترضية، والتوافق المنطقي، والإصلاح الفوري فأسهل في جر البلاد إلى فصول أخرى أكثر دموية، وأشد انفعالا، وبؤسا، وخسارة قربت من إشعال حرب سوف لن يسلم من شظاياها المتناثرة حتى الذين أخذوا من الغرب، والبلاد العربية قواعد للإسهام بفصولها المتعددة.

إن النفرة، والتناحر اللذين يجران البلاد إلى احتمالات توسيع رقعة الحرب الأهلية⁽¹⁾ غاية تسعى جهات أجنبية إلى تحقيقها، ورغبة عند جهات عراقية "مستفيدة أو طائفية" حققت حتى الوقت الحاضر الكثير في الطريق إلى أهدافها على الرغم من وجود مقاومة جادة من أطراف رئيسة في الحكومة، ومن سياسيين جادين، وعراقيين وطنيين للحيلولة دون ذلك، لكن قوة دفعهم بالاتجاه المعاكس إذا لم يتدخل العنصر الخارجي لإيقاف سعيها سوف لن تبقى "أي المقاومة الجادة" بنفس القوة لأن الطاقة تُستنزف، ودائرة الحقد، والعدوان تكبر، ومصادر الدعم تتسع. والأدوات في الداخل تتوفر.

ومع ذلك فإن بعض الأطراف ما زالت في غفوة وشبه تحذير بعيدا عن ما يجري من حولها من تخطيط للتدمير.

إن النفرة مسألة نفسية انفعالية مركبة استثارت سلوكا عدوانيا في الشارع العراقي، والمنطقة "الفقرية" والمحلة، والقرية كونت دوامة خطيرة يصعب الحد من تأثيراتها المباشرة بعد أن فاقت حدود المعقول إلا إذا:

(1) يختلف العراقيون، وغير العراقيين في تسمية ما يجري في العراق في الوقت الحاضر ففي الوقت الذي تحذر الحكومة، وغالبية القوى المشاركة معها في العملية السياسية من تعميم التسمية بحرب أهلية، وتفضل في أدبياتها الإشارة إلى حافات الحرب الأهلية، في حين تسمي المقاومة، والقوى المسلحة بالضد، والقاعدة، وغيرهم الموجودين في المعسكر المقابل للحكومة، والسبعض من القوى المشاركة بالعملية السياسية ما يجري حرباً أهلية واضحة المعالم. وما ينطبق على العراقيين في موضوع الاختلاف بالتسمية يمكن تعميمه على العرب، وحتى الأمريكان الذين انقسموا هم أيضاً إلى ديمقراطيين يؤكدون أن هناك حرباً أهلية في عراق يديره الجمهوريون، في حين يحذر الجمهوريون من تطور الأمور إلى مستوى حرب أهلية إذا لم يدعموا رئيسهم في خطته لمكافحة الإرهاب، والحيلولة دون حصول الحرب الأهلية.

1. أدرك السياسيون خطورة الموقف، وتصرفوا بما يفيد العراق.
 2. ابتعد رجال الدين عن التدخل بالسياسة، واكتفوا بالتوعية، والنصح، والإرشاد كما كانوا من قبل، وكما أراد لهم الدين منذ الأيام الأولى للتأسيس.
 3. تفهم العموم من العراقيين الموقف، وطوقوا تلك الدائرة الرهيبة للنفرة، وأسهموا مباشرة في تفتيتها، أو توجهوا لإغلاق بيوتهم، ودواوين عشائرتهم أمام الأغراب، والسلفيين الذين يغذونها كأضعف الإيمان، والأهم منها جميعاً:
- تفهم الجميع جسامه الخسارة. ونوايا أهل الخارج في تدمير العراق.
- لأن النفرة التي تتسع رقعتها في العقل العراقي مؤدية إلى ارتكاب سلوك العدوان باتت تتغذى على الخارج من خلال:
- دعم مالي منظم إلى جماعات، ومليشيات عليها أن تنفذ لتحصل على المزيد.
- تأييد سياسي قوي يسمح بمد النفوذ، وزيادة التأثير يتأسس على التنفيذ الدقيق لدعمه الحصول.
- قاعدة إيواء مريحة عند الاستهداف تحتم التنفيذ لإبقاء المجال مفتوحاً لمستقبل فيه كل الاحتمالات.
- إعلام يغطي الأنشطة، ويكبر من تأثير القادة، ويغطي الأخطاء الحاصلة، ويقلل من قيمة الخصم في الميدان يقتضي التنفيذ لاستثماره إلى أبعد الحدود.
- وغيرها أمور أخرى قد يكون بعضها خاصاً تضع العامل الخارجي في أعلى قائمة التأثير على مجريات الأحداث داخل العراق. وتحمله مسؤولية ما يجري، وتعزيز أنواع الانفعالات السلبية التي تحرك معالم سلوك التدمير في المجالات كلها.

المبحث الثاني

الفتنة

أكثر الحوادث التي قربت العراقيين من أحداث الفتنة هي تفجير المرقدين المقدسين للشيعة في سامراء المنوه عنه سابقاً، وفي تفجيرهما يمكن الجزم أن لا أحد من أبناء الشيعة يجرؤ على أن يمد يده، ويسهم في هذا العمل أو أن يمس الأئمة بسوء من قريب أو من بعيد، وهو الذي اتخذهم شفعاء له في الآخرة، ومن غير المنطقي أن يُتهم أحد منهم بفعل ذلك على مستوى العلن أو حتى في السر بين دهاeliz السياسة، وبنفس المستوى من الجزم يمكن التأكيد أن لا أحد من أبناء السنة يجرؤ أن يفعل ذلك أو ينوي فعل ذلك أو غيره من الأفعال التي تمس الأئمة الأطهار وهم حماة المرقدين، ومعينون بإدارة شؤونهما منذ مئات السنين، ومن غير المنطقي تحميلهم المسؤولية المباشرة، وغير المباشرة، ولا بقية السنة في عموم العراق. لقد حدث التفجير، واستثير العدوان، وأول أهدافه كانت المساجد التي دخلت طرفاً في فتنة تجر سريعاً نحو الحرب الأهلية خلافاً للشرع، والمنطق الذي لا يمكن فيه لأحد من كلا المذهبين تحديد مكان يلائم وحده شرعاً عبادة الخالق، مسجداً كان أو حسينية، أو يقتصر العبادة في أحدهما دون الآخر، ويحرم التعبد بالمقابل في المكان الآخر، وفيه أيضاً لا يمكن أن يكون المسجد حكراً على السنة، ولا الحسينية كذلك بالنسبة إلى الشيعة، ولا يمكن أيضاً تقسيمهما حصصاً على السنة، والشيعة كما هو حال في المناصب السياسية التي أفسدتها القسمة والمحاصصة، لكن بوادرها بعد التفجير تؤثر حصولها بدرجات متفاوتة أسهمت مع غيرها من عوامل أخرى في تقريب العراق من فتنة مقيتة⁽¹⁾. لقد تطورت الأحداث سلماً بعد التفجير، واحتلّطت المشاعر، وغاب المنطق عن نهج التفكير للبعض من أبناء الطائفتين على

(1) أدرك البعض من علماء المذهبين خطورة الموقف بعد استهداف المساجد، والحسينيات، وكمبادرة منهما لتخفيف الاحتقان، والتأزم الذي بدا واضحاً في الطريق إلى إشعال الفتنة توجهوا إلى أداء صلاة جماعة مشتركة لبني المذهبين، وبشكل دوري في مرقدي الإمامين موسى الكاظم وأحد أئمة الشيعة، وأبو حنيفة للنعمان الرمز المهم للسنة، وكانت مبادرة شكلت في حينها إسهاماً في التخفيف المهم، والمطلوب.

الرغم من أن علماء الشيعة، وعقلاء قومهم يقر أن السني في الأعظمية، أو العامرية، والدورة، وغيرها لم يكن مسؤولاً مسؤولاً اعتبارية عن تفجير رمز من رموز الطائفة الشيعية، وكذلك الحال بالنسبة إلى علماء السنة الذين لا يهتمون المسلمين الشيعة بتفجير المساجد، وحرقت المصاحف الكريمة التي لم تكن "شيعة".

إن المنطقي في تطور الأحداث الخاصة باستهداف المساجد، والحسينيات يقع ضمن حدود النفرة التي تطورت شدتها إلى مستوى الفتنة التي يريد تأجيحها إرهابيون تمتد جذورهم إلى الخارج⁽¹⁾ بدوافع تقسيم المسلمين في العراق أولاً ومن ثم في باقي الدول الأخرى لحسابات دولية بدأت تتضح بعض توجهاتها، وسيكتشف الزمن بعضها الآخر في المستقبل ليس البعيد من الآن.

وخطوهم إلى ذلك ضرب الطرفين العريين "السنة، والشيعة" ببعضهم بغية إضعافهم ليتسنى لهم إقامة إمارة تقدم رسائل للعالم مفادها أن الإسلام غير قادر على مسايرة العصر في الحكم، والحياة أو تقسيم العراق إلى عدة إمارات من ذلك النوع، وأدواتهم إلى التنفيذ بعض المتشددین المتطرفين الذين جاؤوا من عدة بلدان عربية، وإسلامية لغسل الخطايا، وعلاج الاضطراب، يعاونهم قلة من العراقيين الذين لا يدركون عواقب أفعالهم المدمرة لبلدهم العراق.

والمنطقي أيضاً أن الأحداث التي جرت منذ عام 2004 وحتى وقتنا الراهن تثير غضب الفئة المستهدفة خاصة أولئك الذين لا يستطيعون السيطرة على مخارج غضبهم فيتوجهون إلى الشارع كاستجابة انفعالية ساعين إلى عمل أي شيء يستطيعون فعله في الجماعة التي يعتقدون حسب مستوى إدراكهم البسيط أنها

(1) بعد حادثة تفجير المرقدين نزل إلى شوارع بغداد آلاف المسلحين بالبنادق، والرشاشات الخفيفة، والقاذفات، والعصي من المليشيات اكتسحوا غالبية مناطق الرصافة في بغداد، وبعض مناطق الكرخ، واحتلوا مساجد سنية، وفي أثناء هذا الانتشار حصلت أحداث اعتداء في أكثر من مكان، إنه انتشار يوحى منطقياً وكان المعنيين كانوا في تجمع ينتظرون الإشارة لتنفيذ أمره، أو إنهم محصورون أو مكبلون من جهات أخرى كانت تحول دون السماح للانتشار حتى حصل الانفجار مكوناً شحنة انفعالية يصعب السيطرة عليها في تلك الساعات القليلة من قبل الجميع، فحصل أي الانتشار بطريقة تدلل على أن الفتنة مشاعر موجودة، بإقادها سهل، وتوجيه مساراتها سهل، وإن القاعدة قد نجحت في تحقيق هذا الإيقاد، وإن السنة، والشيعة وقعوا في فخها ببساطة.

الخصم في الموضوع الذي أثار غضبهم كنوع من التنفيس عن ذلك الغضب⁽¹⁾. إنها مسألة نفسية معقدة، لم يتيسر حتى الآن اتجاه منطقي للتعامل معها يتأسس أولاً على الجري السريع من قبل المراجع الدينية، والسياسية الحاكمة، والإعلام النزيه لتحويل شحنات الغضب من فعل التدمير الموجه للجماعة المقصودة إلى سلوك يتمحور حول الاحتجاج السلمي المقرون بالتحرك البدني، والصراخ، والبكاء، وحتى اللطم الذي يكون كفيلاً بإخراج شحنات الانفعال السليبي بأقل ما يمكن من الضرر المحتمل.

لكن النجاح في ظروف الغضب المركب لأحداث العراق ليس مضموناً بعد أن دخل الكثير من المعنيين بالتهدة أو الذين يفترض دخولهم أطرافاً في التهدة في دوامات الحث، والتحريض الذي يظهر في مجاله العديد من أولئك المعنيين على الفضائيات بين الحين، والآخر ليوجهوا الاتهام بارتكاب فعل القتل، والتفجير، وأعمال التخريب سريعاً إلى أطراف في الحكومة، ومشاركين في العملية السياسية، وأحياناً بالضد من جماعات دينية مما يضعه هو، وجماعته، وحزبه هدفاً لغضب عارم يجرى تعميمه على باقي أبناء الطائفة، وبسببها تنتشر الأعمال الخطأ، وتتعزز في النفوس مشاعر الخوف، والحقد، وتزيد نسب الخطر لإشعال فتنة أو توسيع أدواتها إلى حد لا يمكن تدارك آثارها الكارثية على عراق الحاضر والمستقبل، إلا إذا عاود البعض من السياسيين، وبعض رجال الدين المتورطين بالسياسة مراجعة حساباتهم، وأيقنوا تماماً أن معالم التحدي، والاتهام وإن كانت فيها بعض جوانب الصحة فهي وقود غضب قد لا يتمكن أحد من السيطرة عليه حتى تحمل الكارثة، وإن حلت سيسجل التاريخ حتماً أن أبطالها سياسيون فتنة، وضحاياها كل العراقيين بينهم السياسيون مثيرو الفتنة. وهذا ما تؤكد مجموعة من الأحداث التي يمكن تناولها كمؤشرات منطقية لدواعي إثارة الفتنة بينها على سبيل المثال:

(1) أعلنت السلطات الحكومية العراقية عام 2006 أنها قد ألقت القبض على أشخاص اعترفوا من سير التحقيق أنهم قد نفذوا عملية تفجير المرقدين بتخطيط من القاعدة، وهو إعلان يؤكد صحة الاستنتاجات الخاصة بإثارة الفتنة.

عندما يقتلُ إنسان في سيارته على الطريق العام لا لذنْب قد اقترفه، أو لثأر قد أقحم فيه، بل ولا سم قد اكتسبه من العائلة المعتدة، والبيئة المحيطة، سيفسر القريون هذا القتل، غدرا طائفا، وسيندفع الشباب من الأهل، وأبناء العمومة، والعشيرة إلى التفتيش عن وسيلة لتفريغ العدوان الذي تَكُونُ بعد القتل.

وعندما لن يجدوا ضالّتهم في شخص محدد أو مجموعة معينة ليقتلوه أي يفرغوا شحنات العدوان سيتحول عدوانهم باتجاه الجماعة المقابلة أي الطائفة الأخرى، وسينتظرون الفرصة السانحة لتفريغه، والانتظار في مثل هكذا حالات هو الخطوة الأولى نحو فتح أبواب الفتنة.

وعندما تُقَطَّعُ أوصال الضحية، وتنتشر علامات التعذيب على جسمه قبل القتل، وما بعده لا يحتاج الأهل، وأبناء المنطقة، والطائفة تفسيرا للفعل إلا في إطار الحقد الطائفي الذي يسترجع في مثل حالاته كل النقد المكبوت في الذاكرة البعيدة، والانفعالات السلبية المصاحبة، فتكون بسببه شحنات من العدوان تبدأ لفظا بالسب والشتم، وكيال الاتهامات، ولا تنتهي إلا بفعل الإيذاء للطرف المقابل في بعض الأحيان، والمسافة بين اللفظ، والفعل المرتقب، وإرهاصاتها وقود يفتح أبواب الفتنة مع أي قَذْحٍ للشرارة يحصل، وإن كان عن طريق الخطأ أو الصدفة.

وعندما يتجول العسكر بسياراتهم في دوريات متفرقة بين الناس، ويشتمون عشيرة معينة أو طائفة محددة بمكبرات الصوت أو بشكل مباشر، سيحسب المتلقون من الشباب على وجه الخصوص أن هذا الفعل:

إهانة لمشاعرهم، واستفزاز لمعتقداتهم، واستهداف لحاضرهم، والمستقبل.

وسيحاولون بسببه التكتل، والتسلح، وحشد الجهد، وترويج الإشاعات التي تضخمه، ومن ثم الاستنفار للقيام بفعل مضاد يثبت لهم قبل الغير أن إهانتهم مكلفة أو غير ممكنة.

وأهم موجودون على الأرض. وقادرون على القيام بما يعبر عن وجودهم طرفا في ساحة الصراع شبه المستمر.

وحسابات من هذا النوع، وأعمال لتبريرها تحوي في داخلها مشاعر كره، ومقت سحبت المعنيين تدريجيا إلى ما يقارب الفتنة.

وعندما تُرحل عوائل من مكان مستقرها في ظروف عدم الاستقرار، وهي من طائفة معينة، ستبقى في ذاكرة أبنائها دوافع الترحيل غير الإنسانية، فيحاولون مع غيرهم من القريين أن يتصرفوا بنفس الاتجاه عندما تسنح لهم الفرص في مناطق أخرى، وسيعود الشباب منهم إلى ذات الديار في القريب العاجل لينتقموا من أشخاص قد لا يكونون هم سبب الترحيل⁽¹⁾، والانتقام يمثل هذه الظروف فتح أكيد لأبواب الفتنة.

وعندما تذبج عائلة من طائفة مختلفة عن سكنة شارع في حي الأمين بصغارها والكبار، وتذبج أخرى بنفس الطريقة بحمي الصليخ، سيفتتش الجيران، وأبناء المنطقة، والمدينة عن طريقة يحمون بها أنفسهم، وعندما لن يجدوا وسيلة سوى حمل السلاح سيحملونه، وأيديهم على الزناد، وحمل السلاح بهذه الطريقة هو الخطوة العملية لتأجيج الفتنة.

إن تكرار الأحداث التي تثير التوتر، والعدوان، وتدفع إلى سلوك الانتقام باتت كثيرة، ومتعددة في هذا المجتمع العريق، وكثرها تدلل على أن دوامة الفتنة قد تشكلت في العراق، وأن عواقب تشكيلها أو الآثار السلبية للتشكيل لم تتوقف عند شخص هنا أو عائلة هناك، بل وامتدت لتدمر بدورها الداعين، والمحرضين، والمستفيدين، وكثير من الأبرياء والمتقين، وهدمت معاو لها بيوتاً، ومناطق عامرة، ومدناً مشيدة، بعد أن زحف سعيها إلى الجار الذي انتعش بإيقادها، وإلى الأبعد منه يوم موّها، وحرّض على تشكيلها أو إيقادها.

وتدلل أيضاً أنها أي دوامة الفتنة فخ قد نصبه الغير لأهل العراق فوقعوا فيه ليخربوا بلدهم بأيديهم وإن كانت بإيجاء، وتحريض الغير لتصدق الحكمة البابلية لما قبل سبعة آلاف سنة يوم قالوا (يدمر الأبناء في غضبهم ممتلكات الآباء) (12).

(1) رُحِلَت عائلة من منطقة الغزالية تحت تأثير التهديد بالقتل، وانتقلت إلى منطقة أخرى في مدينة الشعب، وصادف أن من بين أبناء هذه العائلة المُرحَّلة جندي في إحدى الوحدات العسكرية المسؤولة عن الأمن في منطقة الكفاءات القريبة من الغزالية أكد أهل المنطقة في أكثر من مرة أنه كان مسؤولاً عن عمليات قتل، واختطاف، وقصف بالهاونات وقعت بالضد منهم، حتى أن أحدهم وفي أثناء روايته للموضوع قال لو كنا نعلم أن كل هذا يجري من عبد الرزاق "الابن" لخرجنا جميعاً نتوسل بهدف الحيلولة دون ترحيل عائلته، وإيقادها بيننا حماية لوجودنا، أو على الأقل ننفادي شرها.

المبحث الرابع

الصمت

غرق العراقيون في وحل الديكتاتورية، والرأي الواحد، والإعلام الموجه أكثر من نصف قرن من الزمان كانت العقود الثلاثة الأخيرة هي الأقسى، ودفعوا ثمن صمتهم الجماعي من أرواح أبنائهم، وأموالهم كانت الحروب الثلاثة الأخيرة مع الغير هي الأعلى. وغضوا الطرف عن حروب داخلية قامت بها الدولة كانت أرقام الخسائر فيها هي الأعلى: دولة الرجل الواحد، والرجل الدولة الذي أدخلهم منذ توليه السلطة عام 1979 وحتى انتهاء حكمه عام 2003 في دوامة، يُمنّيهم بالخروج منها منتصرا حتى يدخلهم بأخرى أكثر تعقيدا، وفداحة، والجمع فيها صامت "مع استثناء يمثل من نطق، وقاد، وحاول، لكنهم قلة، بالمقارنة مع عدد السكان، وكم الظلم دخلوا حلبة النطق بالتقسيط فدفعوا حياتهم ثمنا للنطق" ينتظر الفرج، ويتأمل الخروج بأقل الخسائر، ويعني نفسه في أن تكون الأخيرة.

حتى حصلت الصدمة في انتفاضة عام 1991 التي أراد فيها قسم من العراقيين أن ينطقوا، لكنهم فشلوا في استثمار الفرصة بالنطق الصحيح "عدا الأكراد"⁽¹⁾ يوم

(1) لا يزال الغموض يكتنف بعض جوانب الانتفاضة على الرغم من أن قادتها، والمساهمين فيها ما يزال معظمهم على قيد الحياة، لأن الرواة فيها كثر، والمتسلقين على أكتاف أبطالها الحقيقيين أكثر، وما زال الجدل حول من هدف أولا بشعارات دينية "شيعية" في محافظات الجنوب مثل (ماكو ولي إلا علي ونريد حاكم جعفري) وفيما إذا كانت الحكومة أي منتسبو المخابرات، والاستخبارات الذين نجحوا بالتسلل إلى جسم الانتفاضة فأسهموا في قيادة بعض جوانبها الانفصالية وهم من أطلق مثل هذه الشعارات التي تحل حيزا في الوعي الشيعي سرعان ما تبناها الجمهور المنفع بسهولة، وهذا هو الاحتمال الأكثر رجحانا. أو إنه جاء مطلباً لأهل الانتفاضة، نودي به يوم لتحت الفرصة إلى المندادة، وهذا رأي ممكن أن يكون بالدرجة التي تلي الأول علما أن مثل هكذا شعارات ينادى بها من قبل الشيعة في الكثير من المناسبات التي يحس فيها المندون بضعف السلطة. ومع ذلك فإن المحللين يميلون إلى أن تلك الشعارات، ومخاوف التدخل الإيراني، والقلق العربي كانت من بين الأسباب التي أثارت مخاوف الأميركيين فدخلوا من خطتهم في التدخل لحماية المنتفضين، والمساعدة في إنجاح خطوتهم كما حصل في كردستان العراق في انتفاضتها بنفس التاريخ التي لم تطرح فيها شعارات دينية فحسبت على إثرها أو لاعتبارات خاصة بحماية دولية من قبل الأميركيين أخرجت سلطة بغداد المركزية من المحافظات الكردية الثلاث من ذلك التاريخ وحتى سقوط بغداد على يد الاحتلال عام 2003 حيث حقق الأكراد نتيجة لها خطوات جيدة في تحقيق الأمن، والاستقرار.

تفرقوا جماعات، وعشائر، ونطق بعضهم بشعارات أثارت من كان صاغيا، فتحوّلت الانتفاضة من فرصة للنطق بالحقوق، وتأمين مستقبل أفضل إلى هزيمة تدمير للنفوس، وتعزيز للظلم كانت الأولى في التاريخ العراقي الحديث، ووقف غالبية العراقيين ضد صدام صمتا، وعزلة نفسية في حربه الأخيرة عام 2003، واعتقد بعضهم بضرورة استثمار الموقف أي ظروف الحرب من أجل توفير فرص أفضل لتحقيق الحرية، والديمقراطية اعتقادا بالتقاء المصالح، وسنوح الفرصة الوحيدة للتخلص من الظلم، والاستعباد واضعين نصب أعينهم أو متأملين مستقبلاً أفضل، وحرية أوسع، وكرامة أحسن، وأماناً أشمل من ناحية ومدفوعين في مواقفهم، وآرائهم من ناحية أخرى بويلات التقييد الأعمى "الإسكات" لحرية الرأي، والتعبير لعشرات السنين، دون أن يضعوا في حسابهم أن الطريق إليها أي الحرية لم يكن سهلاً، أو بلا ثمن مدفوع.

ومع ذلك فإن آلاف الشهداء، والمشردين، والنكوص الحضاري الثمن المدفوع من أجل الحرية بات حقيقة قد يقتنع البعض من المتفائلين أنها الوسيلة الوحيدة للتخلص من آثار العبودية، وتحقيق الأمل بحياة أفضل كما حصل للعديد من شعوب العالم الآخر، على الرغم من الاختلاف الواضح بين العراق، وبين العالم الآخر فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية للحرب، والنوايا بعيدة المدى للمحتلين.

وقد يقتنع البعض الآخر بأن الأرواح البريئة التي تزهق يوميا في مرحلة الانتقال إلى الحرية مشعل ينير الطريق إلى التمتع الفاعل بمعطياتها الإنسانية كما حصل للكثير من دول العالم التي سارت على نفس الطريق.

لكن الذي لا يمكن أن يقتنع به المتفائلون، والمتشائمون، والوسط الواقفون على التل، والرواد، والمؤيدون الذين يدفعون جميعاً ثمن الحصول على الحرية هي تلك المحاولات التي تحصل بين الحين، والآخر لإسكات الأفواه المطالبة بالحصول عليها، والرغبة اللاشعورية في العودة إلى سابق العهد في اتباع الرأي الواحد، وتكميم الأفواه، وغلق المنافذ الإعلامية غير المسيسة، والتهديد بفرض العقاب على من يحاول الخروج عن الصف خاصة عندما تأتي من البرلمان الذي يشرع القوانين التي ترسي قواعد الديمقراطية، وتمهد للتمتع بالحرية.

ومن الرقيب الذي يرصد أخطاء الحكومة، وتجاوزات المسؤولين في ظروف صعبة تكثر فيها الأخطاء، والتجاوزات كما حصل في الزوبعة التي أثارها البعض من البرلمانين إبان التغطية الإعلامية لإقرار قانون الأقاليم في الشهر العاشر عام 2006 حيث تعالت بعض الأصوات من قبة البرلمان لمعاقبة فضائيات، وصحف لمجرد الاجتهاد في نقل جزء من الحقيقة، وهي محاولة انقسم فيها البرلمانين في موقفهم من الموضوع على أساس طائفي واضح المعالم، وكما هو معتاد حتى شكلت هذه المحاولة سابقة إذا لم يتنبه إليها العراقيون، ولم يسعوا إلى أن يكونوا بالضد من اتجاهات العودة إلى الماضي⁽¹⁾، وكذلك الحكومة، فتحاول عدم التأثير بالمواقف الفردية الطائفية، فإن الاستمرار بها سيعزز الرغبة بإسكات الصوت خطوة أولى لفرض الرأي الواحد بغلاف ديمقراطي قد يعيد العراق إلى نقطة الصفر، ويبدد دم الشهداء في غير طريق الحرية الذي تأملوه كثيرا قبل استشهادهم.

(1) يعد المجتمع العراقي مجتمعا مبتدئا في التعامل مع موضوع الديمقراطية، وما دام الأمر كذلك سيحتاج إلى مزيد من الوقت لكي يقتنع فيه المسؤول الحكومي الذي أدخل جل أعضاء حركته إلى الوزارة أن دخولهم بهذه الطريقة لا يأتي ضمن خطوات الديمقراطية، ولا يسهل تطبيقها، ثم إن فعله هذا يرسى قواعد خطأ سيطبقها الوزير الذي سيأتي من بعده إثر الفشل أو بعد انتهاء الفترة الانتخابية أو لأغراض التوافق، وحينها سيتسبب في رمي مئات المنتسبين خارج العمل، وكذلك الحال بالنسبة إلى عضو البرلمان فهو بحاجة إلى مزيد من الوقت لكي يقتنع، ويتعلم أن دوره ممثلا للشعب في إقرار القوانين لا يسمح له أن يكون وسيلة إسكات لأصوات الجماهير.

الفصل الثالث

التناشز المعرفي

في العراق سار الجميع بعدة اتجاهات، كونوا
قيادات بدلا من أن تنتج زعيماً صنعت طالبي
زعامات يفوق عددهم قدرة الذاكرة على الحفظ.

لقد أديرت الدولة العراقية، والمجتمع خلال العقدين الأخيرين تأسيساً على
اعتقاد راسخ من خيرة التعامل، والاطلاع على بعض كتب التاريخ قوامه:
أن العراقيين في حياتهم عصيّو القيادة، لا يرضون عن الحاكم الموجود ببساطة،
وإن رضوا فإن ثباتهم على مستوى معين من الرضا مسألة ليست دائمة، وهم لا
يقتنعون بمن يديرهم بسهولة. فهم يبايعون الحاكم لفظياً، ويعارضونه عملياً أو حتى
يرتدّون بمبايعتهم في أول فرصة يجدونها سانحة.
القليل منهم متحمّسون لدولتهم مشاركون في همومها، والغالبية متفرّجون
على ما يجري لها، منتظرون نهايتها.

وهذه تعد من الحقائق النفسية أو فيها من الحقائق ما ليس بالقليل، وعلى
وفقها، وميول التفرد بالقرار أبقى الأعلى في المسؤولية والحكم خزينة الدولة في يده
الشمال:

1. يُكرّم من يشاء بقصد زيادة مستوى الرضا، والاقتناع بحكمه شخصياً، وتقليل
فسخة المعارضة في السلوك الجمعي عملياً⁽¹⁾.

(1) كانت رئاسة الجمهورية بعد عام 1980 لا تخضع لقوانين الرقابة المالية المتبعة في
العراق، وكان المحاسب الموجود عادة قرب الرئيس، يرافقه في معظم جولاته يحتفظ
بأموال نقدية كبيرة لاستخدامات الرئيس، وكان معظم الزائرين، والمراجعين إليه يعرجون
على المحاسب لأخذ المقسوم بورقة تصله على الفور، ويندر أن يرفض أحد استلام المبلغ

2. إغواء أكبر قدر من المتفرجين "الواقفين على التل" من أجل النزول إلى ساحة المشاركة وقودا لديمومة الحكم.

ووضع أجهزة الدولة الأمنية، والعسكرية الضابطة بيده اليمين سيفاً مسلحاً:

1. يقتل من يشاء ممن يتكلمون بالضد لأن الكلام في غير صالحه يزعزع القناعة.

2. يطعن فيه من يفكر بالخطأ لأن التفكير في غير ما يريده يقلل مستوى الرضا.

والغاية لا تتعدى الغواية في الكسب، والتأييد. يسلطه على رقاب المتفرجين مهدداً إياهم بالقتل، والإبادة الجماعية لأن التهديد بالموت المستمر ينشر الخوف، ويدفع بجموعهم إلى النزول من الأعلى مرعوبين ليشاركوا قطعاناً بأعمال مطلوبة دون وعي منهم بالنتائج، والتفاصيل.

والحصول أنه حقق نجاحاً ولو مؤقتاً لإرضاء الذات الحاكمة أي تمتع الحاكم الأعلى بميزات الحكم، واقتناعه بصحة طريقته في الحكم من جهة، وتأجيل فعل الضد من وجوده لفترة غير قليلة من الزمن انتهت بفوضى الانفلات الانفعالي، والتدمير الشامل لوجوده من جهة أخرى.

ويبدو أن البعض من السياسيين المشاركين بالحكم لمرحلة ما بعد التغيير قد عاودوا العمل بنفس القناعات المذكورة أعلاه، وعاودوا الطرق على ذات الخصائص السلبية في الشخصية العراقية الميمنة أعلاه، وبدأوا التعامل مع واقع إدارتها أحياناً بنفس الطريقة التي بدأها صدام قبل ما يقارب الأربعة عقود إذ توجه بعض أطرافها إلى توزيع الهدايا والهبات، وبينها قطع أراضي على موظفين كبار، وجرارات مكرمة على شيوخ عشائر اجتمعوا مع الحكومة في منتصف شهر كانون الأول عام 2004، وكان توزيعها بطبيعة الحال لا يتأسس على توجههم لزراعة الأرض، وسد حاجة العراق من الحبوب والخضرة، ولا سعياً لإبقائها وفقاً لفلاحها العشيرة من أجل الصالح العام، بل لكسب الرضا، وتغيير القناعة، وتثبيت المبايعة قريباً من وقت الانتخابات وكما كان يفعل صدام.

المخصص عدا البعض الذين يعرفهم بالعفة حيث لا يأمر بمنحهم المقسوم تجاوزاً لمسألة الإحراج، لكن الكثير كان يتحجج في مناسبة أو بدونها لتحقيق مقابلة يحصل من خلالها على المقسوم.

وبهذا سجلت الحكومة إثماً بحق الشخصية العراقية المطلوب التدخل لتغييرها إيجاباً.

وسُجلتُ بادرة قوامها أن السيف، والدينار الذي امتلكه صدام أسلوباً لإدارة الدولة، لو امتلكه أحد من رجال الدولة في عهدها الجديد لعمل مثلما عمل صدام في نشر الخوف، ودفع الجموع إلى تأييده قسراً تحت بند الحاجة الضرورية، والظروف الطارئة.

ويبدو أن الشخصية التي تعرضت إلى المسخ بتعزيز السلب فيها، ومحو الإيجاب من خصائصها في العقود الثلاثة قبل التغيير لم تستفد من الفرصة المؤاتية للتقويم الذاتي بعد التغيير لأن شيوخ التسعينات⁽¹⁾ الذين تم إغواؤهم لأداء الدبكة "الرقص" أمام الحاكم حتى يوم التغيير تحول أغلبهم إلى جوالين "راقصين بفن التملق والكلام" بين القوى السياسية، والأحزاب، والكتل يعرضون وهما قوة العشيرة لمن يدفع أكثر من السياسيين، فأسهموا جميعاً والبعض منهم أي السياسيين بالتمهيد إلى مزيد من الاضطراب الأمني، والسياسي. إن الشيء الملفت للنظر خلال هذه المرحلة الزمنية الحرجة هو الميل للاعتراف شبه الشامل بين العراقيين، بغالبية شرائحهم، وطبقاتهم الاجتماعية، ومستوياتهم السياسية بأخطائهم طرفاً في الأزمة، وبخصائصهم السلبية عاملاً من عوامل الأزمة، وهو اعتراف جاء متأخراً، وتحت ضغط اليأس، والرغبة بجلد الذات يؤشر وجود اكتئاب عام، وأزمة نفسية، سيضيفان مزيداً من التأثير السلبي في المواقف، والأداء، وفي الوضع الأمني المضطرب، والملفت للنظر أيضاً تلك

(1) إن قوة العشيرة التي تعرضت إلى ضربة قاصمة في العراق عام 1958 لم تستعد عافيتها على الرغم من محاولة صدام إعادتها بعد انتفاضة عام 1991 يوم أعطاها دوراً في المسألة الأمنية لقاء ثمن مدفوع إلى شيوخ بات يتدخل في تعيينهم، وتصنيفهم فتعرضت أعراقها، ومعاييرها القيمية إلى ضربة لا تقل عن الأولى عام 1958 تحولت على إثرها بعض العشائر، وفروعها إلى أجهزة أمنية غير مرغوب وجودها نفسياً الأمر الذي حولها بعد التغيير إلى وعاء لفض النزاعات، وتحقيق بعض الواجهات دون أن تمتلك قوة التأثير بفرض الرأي، والقناعات من الناحية السياسية على وجه الخصوص إذ رشح شيوخ عشائر مرموقون في الانتخابات التي جرت في 2005/12/15 على سبيل المثال في قوائم هم على رأسها لم يجمعوا من الأصوات ما يؤهلهم للحصول على مقعد واحد في البرلمان على الرغم من سعة عشائرهم في عموم العراق، وتمتع شيوخها بسمعة، وتاريخ جيدين.

النوايا غير الحسنة عند أهل الرأي، وكبار القوم من السياسيين وقد دنت أو اقتربت للبعض من أهل الحكمة، والدين يُقَلَّبون على أساسها، ويتقلبون تبعاً لمصالح الواحد، والفئة دون اكرثات بالغير، وبالمستقبل المنشود حتى أدخل الخطباء منهم اللجنة معياراً للرفض، والقبول في موضوع الانتخاب على سبيل المثال فنأدى البعض بها وعداً لمن يشارك به، وبالمقابل نادى الآخر بالحصول عليها وعداً لمن يقاطع، حتى تحيّر الجمع المسلم من الأمر ومن الدعوة إلى اللجنة في مثل هذا التناقض غير المحسوب فأصيب العقل بالنشوز، وهذه، وطبيعة الأخطاء التي تتكرر منسوخة من الماضي على مستوى الإدارة، والأمن في السيطرة، وانتزاع المعلومات بالقوة، وفنون التعذيب تؤكد أن التناثر المعرفي الذي بدأت معالمه في العشرين سنة الأخيرة قد زادت شدته في جوانب ستم مناقشتها فيما يأتي أهمها الزعامة، المداينة، الوهم.

المبحث الأول

الزعامة

لم تكن الهند أسوأ حالاً من العراق مطلع القرن الماضي من حيث التركيبة الاجتماعية: أديان متعددة، وطوائف مختلفة، ولغات ممتدة، وتحلف متجذر، وفقير مدقع، لم تعقها عن تكوين دولة أرسيت دعائم ديمقراطية أصيلة تتلاءم، وتلك التركيبة المعقدة، ولم توقف عجلة تقدمها العلمي، والتقني لتكون إحدى الدول النووية، ولم تصل معالم الفرقة، والتناحر، والولاءات المجتزئة في العراق مع بدايات القرن الحالي "بعد التغيير على وجه الخصوص" كما كانت عليه الطوائف، والأقوام التي كونت يوغسلافيا "قبل أكثر من خمسة عقود" دولة تجاوز أهلها تحت مظلة علمها الواحد كل الضغائن، والأحقاد، والرغبات الخاصة لفترة محددة كونوا خلالها مجتمعاً اقتراب آنذاك من جيرانه الغربيين الأغنياء نسبياً في مجالات التطور، والاستقرار، ولم يكن العراق إلا واحداً من تلك المجموعة "الهند ويوغسلافيا" التي واجهت مصاعب، وتحديات فيها قدر من التشابه على أساسه يمكن المقارنة بالنتائج التي سجلت نجاحاً لبعضها في التجاوز على تلك المصاعب، وتقديم الحلول العملية

لها مثل الهند، وسجلت أخرى نجاحا مؤقتا مثل يوغسلافيا، ولم يسجل العراق الطرف الثالث في المقارنة ما يمكن عده مؤشرا لنجاح بالاتجاه الصحيح، وهي نتائج تعود أسباب تحققها، والإخفاق في عده منطقيًا إلى عوامل عدة أهمها الزعامة الرمزية التي برزت فاعلة في الهند، ويوغسلافيا، ولم تكن كذلك في العراق، أو بمعنى أدق وجود قاسم مشترك تعود إليه النجاحات في الدولتين المذكورتين ويرجع إليه الفشل في العراق هو الوجود النفسي لزعيم رمز استطاع في الهند "غاندي" إقناع العموم أن الخلاص من الواقع الصعب يتأسس على نضال عصامي ضد الاستعمار البريطاني، وكان هو من يتقدم العصاميين.

وإن القضاء على معالم الفرق، والتناحر، والتجزئة، والتخلف، والتكفير يأتي فقط من السعي لأن يكون المواطن هنديا، فعاش فترة نضاله مثالا للوطنية الهندية دون أن يوصف بوذيا أو هندوسيا أو مسيحيا أو مسلما ولا من السيخ.

وكذلك الحال في يوغسلافيا التي استطاع فيها تيتو آنذاك أن يكون زعيما أقنع الصرب، والمسلمين، والكروات أن العيش الآمن، والتقدم المضمون يأتي من عدم التأسيس على مفردات الدين، والعنصر أعمدة لضمان الحقوق أو التجاوز عليها، وكان خلال فترة حياته مثالا لكل اليوغسلاف. دون أن يحسبه أحد على قوم من الأقوام، حتى انتهت بموته تلك الدولة التي لم تجد بعده زعيما بنفس الموصفات.

وعلى العكس من ذلك في العراق إذ وبعد أن حصل التغيير، وتذكر الجميع حقوقهم ساروا بعدة اتجاهات وكونوا بحكم الطبيعة النفسية، والعوامل الأخرى الخارجية، والداخلية الكثير من القيادات التي وبدلا من أن تنتج زعيما للعراق، صنعت في مسارها طالي زعامات يفوق عددهم قدرة الذاكرة العراقية على حفظهم في خلاياها الداخلية.

وبدلا من أن تستغل الفرصة المتاحة لتعزيز صورة المناسب من بينهم كزعيم للعراق وقعت في فخ الذاتية النفعية مهرولة إلى الأمام في محاولة لاستثمار المتاح من الجهد لإنتاج زعيم لها كطائفة أو قومية أو كتلة سياسية دون أن تتذكر العراق.

وجرى من أتيحت له فرصة العمل في الدولة هو الآخر إلى الأمام مستثمرا وضعها المالي، والإداري ليعزز دور مجموعته التي عول عليها في دفعه إلى الزعامة

دون أن يحسب حساب العراق فأسهما كلاهما بضيا ع فرصة تاريخية لإنتاج الزعيم الذي تحتاجه المرحلة، وزادوا من معالم التعقيد في العراق.

إن المقارنة بين المجتمعات الثلاثة في حقل الزعامة قد تكون الآن غير مجدية بسبب اختلاف الظروف، لكنها تلقي الضوء على مسألة الحاجة الملحة في العراق إلى الزعيم الرمز الذي يجتمع في دائرته العربي السني، والشيعي ومعهم الكردي، والتركمان، المسيحي، والمسلم، والصابئي، واليزيدي، وينصت إليه اليساري ومن في اليمين، ويحترم آراءه كبار السن، والشباب، بعد أن وصل خطأ الفرقة، والتشتت إلى مستوى الكارثة.

إن الزعامة الرمزية التي تُنتج من تفاعل عاملي الحاجة الظرفية للمجتمع، والخصائص الشخصية للإنسان يصعب أن تولد في ظروف العراق الحالية بعد فشل من توفرت لهم الفرصة في أن يكونوا زعماء من استثمارها خلال نصف قرن من الزمان مثل عبد الكريم قاسم الذي سقط عام 1963 في خضم التصفيق الحاد، والهتاف الهستيري الذي أكبر في داخله الاعتقاد بأنه الزعيم الأوحد، ورمي بعد مقتله في مكان مجهول خوفا من الجماهير التي أسهمت في إظهاره، وتكبير ذلك الاعتقاد.

ومن بعده بأربعين سنة سقط صدام حسين الذي أنشد له الجمهور، وهتف له العموم، وحيّاه العسكر دافعين به إلى تعزيز الاعتقاد بأنه الزعيم الخالد، وتفرق من حوله أفراد الحاشية، ومفاصل القرار السياسي، والعسكري، والإداري، وأعدم بطريقة مثيرة، ودفن في أرض الأجداد يُخشى على قبره من النباش بعد رحيل الأمريكان.

وفي الأيام الأولى للسقوط توجه الجمع الخير إلى الأمام، وفي مخيلتهم أفكار للتخلص من يؤس التأليه الفاضح للزعيم الأوحد، يناقش بعضهم مساوئ الإفراط بالزعامة في منطقة تكثر فيها الدوامات، وتعم المأساة، ويؤكد البعض أن المستقبل ينبي بنوع آخر من الزعامة ينفع في تقليل الهموم، ويعجل بإنقاذ العراق.

ويتصور البعض الآخر أن التجربة القاسية لأكثر من نصف قرن من الزمان ستغيب حتما كل العوامل المساعدة لتعزيز الوهم في الزعامة الفردية التي أتهكت الجمع، ودمرت، وأتهكت شعب العراق.

لكن الأحداث لم تؤثر جدوى المناقشة، ولا صدق التنبؤ، ولم تدعم الوقائع أي أمل للغياب لأن العراقيين من جانبهم لم يستثمروا الفرص المتاحة لإنتاج الزعيم الرمز، أو بالمعنى الآخر فشلوا في ذلك إذ وبعد أن استفاقوا من الصدمة، وتخلص الغالبية من سلطة الخوف، وتوزع الجمع بين:

1. مؤيد، ومعارض.
 2. منتقد، ومقاتل.
 3. راغب بالبناء، ومخرب لأعمده.
 4. ساع إلى التهدئة، ومساهم في إثارة الاضطراب.
- تبين أن الرغبة بالزعامة هي القاسم المشترك لكل تلك التوزيعات، وكأنها وهم مكبوت سرعان ما ظهر، وانتشر بعد قليل من فترة السكون عن طريق العدوى الاجتماعية بين اللاهثين أو إنه خاصية كانت موجودة أصلاً في دواخلهم، واندفعت إلى سطح التفكير مع الساعات أو الأيام الأولى للتغيير كنتيجة حتمية لسقوط الطوق الخارجي للخوف.
- وتبين أن الكثير منهم قد توجه بسببها أي الرغبة بالزعامة إلى حلبة السياسة ينادون بأعلى أصواتهم لنصرة العراق.

والنصرة الأهم من وجهة نظرهم كانت في تأسيس الأحزاب، والحركات السياسية، والجمعيات، والنوادي، والتيارات، والاتحادات، والنقابات بشروط كانت تركز على المحور المركزي للزعامة، حتى زاد عدد الزعماء في فترة الأشهر الستة الأولى للتغيير عن الخمسمائة زعيم، وإن كان البعض منهم لا يحتكم على رعية إلا على القليل من أفراد العائلة، والأصدقاء، ومع ذلك يحدو الأمل أي الوهم بعضهم في أن يحصل على حصته زعيماً للعراق أو قائداً للضرورة في غفلة من الزمن الصعب، ويتبين أيضاً أن الوهم بالزعامة خاصية سلبية في أعماق الشخصية لبعض العراقيين ما زالت موجودة رغم شدة المعاناة، وكثرة الخسائر بسبب سطوتها، ويتبين كذلك من تكرار حوادثها أن الشعور بالدونية بين البعض القريين من الواهمين، والمحيطين بهم ما زالت سائدة في عقول الذين يأخذون على عاتقهم

بتجسيد الوهم بالزعامة في الشخصية الحاكمة أو الساعية إلى الحكم⁽¹⁾ فتعيق حتما إنتاج الزعيم الرمز القادر على تهدئة الفوضى، وإطفاء النار المثيرة للفتنة، والاضطراب.

إن الزعامة في المجتمع العراقي معضلة فيها الكثير من المفارقات، إذ وفي الوقت الذي يريد الكثير أن يكون زعيماً نجد في الجانب المقابل يُكبرُ الجميع فيمن تتاح له الفرصة في أن يكون زعيماً، ويدفعونه حد الشعور بالعظمة فيجهزون عليه كصنم مطلوب تحطيمه لعدم جواز عبادته، حتى يمكن وصف الحالة هذه مجازاً بالصنمية في الشخصية العراقية.

والصنمية التي نقصدها هنا مصطلح أو لفظ قد يمثل قدراً من الانفعال، والتطرف في وصف بعض الخصائص الموجودة في الذات العراقية، لكنه ومع ذلك يمكن الاستدلال على معناه من خلال تناول بعض أنواع السلوك الجماعي عبر التاريخ العراقي الحديث بدءاً من شكل التعامل مع فيصل الأول، الملك المعظم، والقائد الميداني للثورة العربية التي انطلقت من الحجاز إبان الحرب العالمية الأولى، والإنسان الحالم بدولة الوحدة المتمدنة من المحيط إلى الخليج، اختزل حلمه الكبير بدولة حديثة في العراق بايعة أهلها، وأقاموا له تمثالاً، هرولوا نحوه في هستيريا تموز الدموي، وأسقطوه وسط الفوضى والزحام، فغاب عن التاريخ العراقي، ولو مؤقتاً أحد أعلى التماثيل.

ومن بعد عبد الكريم قاسم بصفاته المتعددة التي أطلقها العراقيون له زعيماً أوحداً، وعبقرياً منقذاً.

(1) إن نتائج الانتخابات الأولى التي أجريت في العراق عام 2004 أشارت بكل وضوح إلى أن هناك ثنائيي وتسعين قائمة، وأحد عشر عنواناً لرأس قائمة من بين الذين رشحوا لخوض الانتخابات متوهمين أنهم يمكن أن يكونوا زعماء، وواقع الحال لم يسعفهم الحظ أن يحصلوا على ما يكفي من أصوات تجلس الواحد منهم نفراً على كرسي البرلمان، وكان هذا من أهم ما جاءت به الانتخابات بعد أن أكدت وجود الوهم كاضطراب اجتماعي يحتاج العراق الديمقراطي تجاوزه من ناحية، وتسببت من ناحية أخرى في صدمة لكثير من الواهمين لم تكن كافية لاستفادتهم منها بعد أن عاودوا تكرار التجربة في الانتخابات التي تلت بعناوين يزيد عددها عما جاءت به تلك الانتخابات بسبب كثرة الأحزاب والحركات التي انشئت حديثاً، أو التي تكونت عن طريق الانشقاق، وأضيفت إلى الأرقام الموجودة في الأصل.

قاد مجموعة عسكر في الرابع عشر من تموز، أرست أولى قواعد الذبح الهستيري خارج أطر القانون، وأججت الصراع مع البداوة التي لا تتوانى عن التدمير المنظم لأعمدة الدولة، والمجتمع.

حاول جاهدا أن يكون نصيرا للعمال، والفلاحين، فأنشدوا له أملا في الخلاص من الفقر والضياع، وسعيا إلى الدولة التي يحكمون فيها بقوة البندقية، وانفعال الجمهور.

وأوحوا إلى الملايين أن صورته مرسومة على القمر بقدرة رب العالمين.

وأقاموا له أكثر من تمثال، أسقطه دعاة ثوريون، واشتراكيون لبراليون، وقوميون وحدويون، بنفس طريقته في التغير.

فغاب عن تاريخ العراق، ولو مؤقتا أحد أشهر التماثيل.

ومن ثم أحمد حسن البكر، ذلك البعثي الذي أقر أصحابه بعد 1968 أنه أضعف من أن يعتلي عرش العراق⁽¹⁾.

وأنه أقرب إلى العشيرة منه إلى المدنية التي يسعون إلى إقامتها، وإلى الطائفة منه إلى الوطنية التي يودون تجسيدها.

ورغم تلك القناعة لهم، ولبعض العراقيين التابعين فقد أقاموا له تماثالا أرادوا له أن يكون فاتحة عهد لآلاف التماثيل.

أسقطه عراقيون، وإن لم يعيروا يوما أي اهتمام لوجوده واقفا في مدخل مدينة المنصور، فغاب عن تاريخ العراق أحد أضعف التماثيل.

(1) إن شخصية أحمد حسن البكر أول رئيس جمهورية بعثي بعد 1968 قد تكون وسمت بالضعف تجنبا أو مبالغة بسبب الصراع مع التيار المتطرف في الحزب آنذاك، والذي يريد الإسراع في التطبيقات الاشتراكية، والتغييرات الاجتماعية، تيار قاده صدام حسين، وحاول البكر الحد من جماحه بهدوء حتى وصِفَ من قبلهم بالضعف لتبرير توجهاتهم، وللتمهيد إلى إسقاطه، والعقلانيين القريبين منه، وبالفعل كانت النتيجة إلى صالح مجموعة صدام التي أزاحت بطريقتهم مخابراتية، وتولت الزعامة منذ 1979 وأدارت العراق بمنطق الثورية المنفعلة فتسببت بكثير من الخسائر، والمحن لشعب العراق.

ومن بعد ذلك صدام حسين، الإمبراطور، والملك، والقائد الضرورة، وأكثر من خطط للخلود عن طريق النصب، والتماثيل⁽¹⁾.

صفق له الملايين.

ورقص في حضرته الملايين.

وأدى له التحية عسكر من صفوف القادة المعروفين، وأدوا الدبكة العربية خلافا لمعايير الضبط العسكري على مسرحه المشهور.

وسجل اسمه على مختترعاتهم من أدوية، ومعدات أطباء مشهورين.

وطالب فنانون إطلاق تمثال له في السماء من ذهب، وأموال التبرعات.

وتفنن مهندسون في المعمار في تزيين قصوره، والمقرات تأكيداً لخلوده، والبقاء.

وكتب أساتذة جامعيون آلاف الرسائل عنه أو أهدوها له تعريزا لسموه، والوجود.

وتبرع تجار، وصناعيون له بملايين الدولارات، وبآلاف الجداريات والتماثيل.

وتمنت عجائز فقدان أولادهن في حروبه الخاسرة مقابلته هستيريا أو رياءً أن يأخذ المزيد مما تبقى من فلذات الأكباد.

حتى اعتقد مع نفسه، وعزز المحيطون به هذا الاعتقاد بأنه الأقوى، والأجدر، والأخلص، والأفهم، والأوفر حظاً في الزعامة، والخلود.

(1) يعد صدام حسين أكثر زعيم عربي وربما عالمي صفق له الجمهور، وغنى باسمه، ورسم له اللوحات، ونصب الجداريات، وقدم له الهدايا من الصور والرسوم، والتحف النادرة، والأسلحة القديمة كما يريد. كان أكثر زعماء عصره غراماً بإقامة التماثيل ليبرر إقامتها لشخصه بهيئات مختلفة تصدرت الشوارع، والساحات وزينت الملاعب والقصور، وفي سياقها أقام تماثيل لرفاق كان هو السبب في إزاحتهم عن الطريق، وشيد عشرات لعسكريين استشهدوا في حروبه، يرى علم النفس من زاوية التمثال رغبة منه بالخلود عن طريق وجوده وإن كان حجراً أو معدناً لا ينطق، رؤية لم تصدق، ونظرية لم تتحقق لأن جميع التماثيل المشيدة على أرض العراق الواسعة قد تهدمت بساعات وأيام حتى أرخ رسمياً للتغيير يوم سقوط أحد أفخم التماثيل في 2003/4/9.

وبدفع منه، ورمزية الصنم في عقول المذكورين شيدت له أكبر التماثيل التي
تفاوت بنفس الطريقة التي سبقتها يوم السقوط.

فغاب عن تاريخ العراق، وربما إلى الأبد أعنى التماثيل.

ويعاد المشهد من جديد فيجتمع في 14 تموز عام 2005 ساعون إلى إقامة تمثال
لعبد الكريم قاسم مكان تمثال الغريزي، وأقاموه بالفعل، وآخرون سيطروا على
اللوحات الجدارية التي كانت وقفا لصدام فاستبدلوا الوقف بصورة عالم دين بنفس
الحجم، وفنون التزيين لأن التمثال محرم من وجهة نظر الدين.

وآخرون يحتل الصنم في داخلهم حيزاً قليلاً وهم من بين المثقفين،
والسياسيين البارعين أضافوا على ألقاب المناصب العليا بعد التغيير إضافات تعزز
التعظيم كخطوة أولى قد تفضي إلى إقامة التماثيل إذا ما تعطلت خطوات
الديمقراطية مثل:

فخامة السيد الرئيس.

دولة السيد رئيس الوزراء.

معالي السيد الوزير.

ألقاب لم تكن موجودة في عصر التماثيل.

وهذه بمختلف مسمياتها، وظروف حصولها في العراق يمكن تفسيرها من
الناحية النفسية على أن الصراع على أرض العراق ما زال مستعراً بين:

1. الواقع، والخيال.

2. العقلانية، والانتهازية.

3. الماضي، والحاضر.

4. الساعين إلى العمل، والبناء من جهة، والغارقين في وهم التصنيف من جهة
أخرى.

وتُفسر من الناحية النفسية أيضاً على أن امتدادات الوثنية، وعبادة الأصنام في
الذات العراقية لم تَمَحَ من الذاكرة البعيدة رغم تحريمها بين منذ البدايات الأولى
للإسلام.

المبحث الثاني

المداينة

انتهت الخطوة الأولى لانبثاق الحكومة، ومجلس الرئاسة عام 2004 بسرعة، وسهولة نسبية لم تكونا متوقعتين فجنبتا المجتمع العراقي أو أجلتا احتمالات التقاطع، والفرقة آنذاك، وغزارة النقد، والتجريح بالمقارنة مع طريقة إخراج مجلس الحكم، خاصة فيما يتعلق بالإيغال في الطائفية، والمحاصرة التي حالت بعض الأسماء، والتخصصات، والرغبة في التخلص من ضغوط المرحلة دون أتمامها الإصابة بذات الاضطراب المؤلم.

وأعلنت الحكومة على الملأ فتتنفس العديد من العراقيين الصعداء تأكيداً منهم على انتهاء فترة من الزمن كانت صعبة، وسعيًا منهم للتعليق بآمال عسى أن تكون قابلة للتحقق في الزمن القريب.

لكن بعض المتابعين الواعين لما حدث، وخلال مراحلها الأخيرة التي عرضت عبر الفضائيات شعروا بالإحباط بعد أن دفعهم إليه عريف الحفل الخاص بأداء القسم لهذه الحكومة بتعمده المداينة، وإكبار المسؤولين الجدد في نظر الجمهور بطريقة أعادت سريعاً إلى الذاكرة تجربة خمسين سنة من ذاك المدح الرخيص، والإعلاء غير المبرر. والقلق من معاودة تطبيقه على الرؤساء، والحكام الجدد وهم ما زالوا في بداية الطريق، أو بالمعنى الأصح ما زالت خلايا الأنا في داخلهم لم تُصب بسرطان العظمة.

لأن الذي شوهد وإن لم يرق إلى ما كان يحدث أيام صدام، وما سبقه بداية يؤشر إلى أن اضطراب تضخيم الذات العمدي ما زال موجوداً في داخل الكثير من العراقيين.

وأن التلذذ بالنظر إلى الأعلى ما زال خاصية في السلوك.

اضطراب قد يدفع العديد إلى البدء من نقطة الصفر في محاربة الديكتاتورية، والتسلط ليجدوا ثانية بعض الشعراء يغيرون اتجاهاتهم ليتغنوا بقائد هو الآخر مقدام.

وبعض الأطفال يساقون إلى الشدو بعبارات تبدلت فيها الأسماء ليكون القادم هو أيضاً فارساً مثل غيره من الفرسان هماماً.

وبعض الشيوخ يفتشون عن صيغة ارتباط بدوائر الرئاسة الجديدة تقدمهم إلى القاعة الكبرى ليعلنوا على أرضها الولاء المطلق بدبكة لم تبدل فيها الحركات.

وسيجدون البريقيات، والتهاني، والكثير من مظاهر السلوك السلبية التي لم يتعظوا منها، ولم يتذكروا نتائجها يوم أكبروا صدام درجة تلو أخرى حتى ظن نفسه القائد الأعظم، والمفكر الأوحده، والمهندس الأفهم، والكاتب الأكبر، وبالمحصلة اتخذ قرارات اعتقدها بضوء شعوره بالعظمة صحيحة فدفع هو حياته، ودفعت عائلته أمنها واستقرارها، ودفع الشعب حاضرهم، ومستقبلهم ثمناً لتلك العظمة التي عززوها هم في نفسه المستعدة للتعزيز.

إن المداهنة، والتعظيم التي تعود جذورها إلى الحضارة الوثنية لن يتحمل تبعاتها كاملة الرئيس، ولا غيره من المسؤولين لأنهم بشر يشعرون عادة بالرضا، والنشوة عندما يمدح أحد خطواتهم، ويستحسن قراراتهم، بل يتحملة بالدرجة الأولى المجتمع والمحيطون، لأنهم من يصب أو يراكم انفعالات هذه المداهنة في عقل المسؤول الأعلى، ويزيده كما لدرجة أنه يدفع لاحقاً من لديه الاستعداد النفسي إلى الشعور بالتفوق، والعظمة، عندها تبدأ مرحلة الديكتاتورية، والتسلط التي لم تنته في العراق لأن المتابع لو دقق في معظم الأحزاب السياسية لما بعد التغيير سيجد أن كل أمنائها العامين لم يتبدلوا.

وفي الدوائر الحكومية يتدافع العديد من أجل الوقوف على قمة هرمها، وفي طريق التدافع والرحمة يداهن من يوصله أولاً، ويصفه بعدد من الصفات العظيمة.

والمداهنة على هذا الأساس دوامة محنة لأن المتلقين لم يدركوا آثارها المستقبلية، ولم يتوقعوا أن مفرداتها قد تغرق العراق ثانية في بؤس الاضطهاد.

والشواهد في تاريخ العراق كثيرة منذ الزمن الأول للملكية يوم رفعوا سيارة الملك فيصل الثاني، وصفقوا لقاتله، ونعتوه بصفات، وألقاب تقترب من التأليه، وتركوه يخطئ يُقَتَّل شماتة، وانتقاماً لكي لا يكون شاهداً على المأساة.

ومن بعده عبد السلام محمد عارف الذي صفق له الجمهور بطلا وحدويا ثم دفعه إلى التجاوز، وارتكاب الخطأ ليُقتل حرقا في طائرة سمية لكي لا يشعر أحد بالمأساة.

وفي العقود الثلاثة الأخيرة الشاهد الأوثق حيث المناداة للبكر أبا قائدا يسكت عن خطأ المنادين، وتجاوزهم ليُقتل من قبلهم خفية بجرعة سم معسول. والسلسلة مستمرة كان آخر القائمة الطويلة فيها حتى عام 2007، ويتمنى العراقيون أن يكون آخرها صدام حسين الذي منحه الجمهور، والمقرَّبون المحيطون كل الألقاب التي يمكن التفاجر بها، وحاول الانتهازيون المستفيدون في زمنه فعل المعقول، وغير المعقول تعبيرا عن عظمتهم التي سحبتهم إلى الاحتماء بحفرة تحت الأرض، ومن ثم الموت شنقا بتهمة إبادة الجمهور الذي سبق وأن رفعه درجات فوق المعقول.

إنه التاريخ القريب الذي لم يُمحَ من الذاكرة، ولم يحوره الأفاقون عسى أن تكون وقائعه درسا لتجاوز محنة المداهنة، والتعظيم، وعبرة للحكام الجدد في أن لا يكونوا من بين ضحاياها التي تمتد طويلا في جذوره أي التاريخ.

لكن الشواهد، ومعالم السلوك لا ترجح احتمالات التخلص منها بسهولة، ويسر، لأنها تحتل في خلايا العقل الجمعي حيزا ليس قليلا، وتؤدي في الوقت ذاته وظيفة الطمأنة للذات القلقة من ظلم الأعلى في كثير من الأحيان.

إن المداهنة تزداد عند البعض أحيانا لتصل إلى مستوى الوسواس الذي يدفع من يعانيه إلى تكرار سلوك المدح أكثر من المألوف بهدف التخلص من قلق لا يعي مثيراته النفسية، وبعد أداء المدح، والمداهنة يشعر بخفض التوتر الذي يحصل مؤقتا أي لا يدوم إلا قليلا من الوقت ليعود بعده المعني إلى تكرار السلوك نفسه، وهكذا هو الأمر لجميع أنواع الوسواس وأكثرها إيلاما بالنسبة للمصاب تلك التي تتعلق بالأفكار التسلطية التي يعتقد بسببها أن ما يفكر به هو الصحيح.

وأكثرها خطرا بالنسبة لمن يحيط به من أفراد، ومجتمع عندما يتسلم مقاليد الأمور في جماعة يحاول أن يثبت في مجالها أنه الأصوب في الرأي والتفكير، محاولا إجبارهم على الالتزام بمعايير الوقت، وسبل العلاقة، والتحريك، وغيرها من معايير

وأشوا من السلوك تجعلهم يعيشون حياة صعبة أو منفرة تدفع قسماً منهم إلى المداينة، وأحياناً الغلو في جوانبها إلى الحد الذي تتكرر فيها أو تصبح مثل الأفكار، والسلوك التسلطي الذي يؤديه المعني للتقليل من القلق في داخله، والتخفيف من أثر النفرة في الشخص المقابل أي المسؤول وتدفعه في الوقت ذاته إلى التماذي، والتكرار فيصبح عندها موسوساً بالمداينة.

كذلك عندما يتقدم في مفاصل الإدارة، والسياسة ويكون في مصافي المسؤولين فيحاول من خلال موقعه أن يثبت صحة أفكاره، ودقة آرائه وإن كانت غير منطقية، فيفرط في الكلام ويكرر في عباراته لساعات يعود بعدها معتقداً أنه لم يوصل ما يريد إلى من حوله فيعيد ثانية ما قاله إذا ما سنحت له الفرصة بذلك.

ويفالي في الانتقاد إذ يؤسس على بعض الهنات البسيطة أو غير الموجودة أفكاراً عن الهدم، والتجاوز، والتخريب معتقداً أن الزملاء يرتكبونها وأنه المعني بتقويمها فيسارع لمعاداة الواحد منهم تلو الآخر في سعي محموم يعجز بمحصلته عن إقناعهم بالخطأ غير الموجود إلا في تفكيره المضطرب، ويعجزون هم عن التقليل من شدة قناعاته فيلجأون إلى المداينة وسيلة للتخلص من مواقف النقد، والتجريح فيزيدون من توجهاته غير الصحيحة.

إن خطر الوسوسة السياسية، والإدارية لا يتوقف عند الإفراط في الكلام أو الانتقاد، وإنما في استعراض الشخصية، وتغليفها بغلاف الإخلاص، والوطنية، والنزاهة التي يحاول من خلالها استمالة البعض إلى جانبه لتغطية ذلك الإفراط من جهة، ومحاولة استخدامهم لطعن أو تسقيط من يعتقد أنه لا ينسجم، وأفكاره من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس نجد جادا في جميع الأخطاء، وإثباتها بالأساليب المتاحة بينها الكذب، والمخادعة ليقنع نفسه أنه الصحيح، وأن أفكاره، ومشاريعه، وطروحاته هي التي يجب أن تسود ليخفف من شدة القلق الذي يعانيه.

ومع ذلك فخيرة السياسة التي تتأسس على المرونة، والمناورة التي عادة ما تكون غير موجودة عند الموصوفين أعلاه من جهة، وقصر أنفسهم أو عدم قدرتهم على المطالبة لتحقيق أهداف السياسة من جهة أخرى حدثت كثيراً من إمكانية

وصولهم إلى المراكز العليا لاتخاذ القرار في المجتمعات الديمقراطية، ومعنى أدق يمكن القول إن وصول هؤلاء إلى المراكز العليا في القرار السياسي تتناسب طردياً مع خطوات تطبيق الديمقراطية، وهذا واقع حصل بالفعل في العراق بعد 2003 وما زال يحصل إذ دفعت تطبيقاتها المقبولة نسبياً إلى اقتصار تحرك المعنيين على الانتساب إلى حزب أو حركة ليخرجوا منها محتجين على عدم تقدميتها على سبيل المثال ليدخلوا أخرى يبدلون جهداً مضاعفاً في مجالها ليركوها منتقدين انحرافها نحو اليمين، وبعد الفشل في تخفيف القلق من ذلك التقلب يهرولون إلى الأمام باتجاه تكوين جماعة أو حركة خاصة بهم، وعلى حسابهم الخاص، ويعادون الانشقاق عليها بدعوى عدم مواكبة الموجودين فيها حركة العصر، ومعنى الاشتراكية، فنجدهم يدخلون حزبا، ويخرجون منه عاتيين.

يقودون انشقاقاً على الحزب الذي سعوا مع غيرهم لتكوينه، وهم غاضبون. إن المداهنة خاصية، وبالقدر الذي تسهم في تخفيف القلق فإنها تُكبر الحاجة إلى وجودها عند السياسي، والإداري المقابل فتكون مثيرات جديدة للقلق، وهكذا يستمر وجودها في حلقة لا يمكن الخروج منها بسلام إلا بالتطبيقات الصحيحة للديمقراطية.

المبحث الثالث

الوهم

يقترّب الإنسان إلى السوء على مُدرَج للصحة النفسية، ويتعد عنه تبعاً لمقدار اقترابه من الواقع أو ابتعاده عنه أو بمعنى آخر حسب درجة الوهم التي يعيشها حتى يوصف المرء أنه مضطرب عقلياً عندما يزداد الوهم حداً يؤكد فيه أنه مُراقبٌ من مخلوقات كونية أو أنّه يسمع أصواتاً تناديه ولا يسمعها آخرون غيره (13)، ويوصف مضطرب أو مرهق نفسياً عندما يكون مستوى الوهم عنده إلى حد يعتقد فيه أنه غير محبوب من أقرانه، أو أنه الأحسن بينهم، وهكذا تمتد قائمة الأمثلة عن الوهم "الابتعاد عن الواقع" الذي يعيشه البعض من الناس في عموم الكرة الأرضية، وسبيل التشخيص التدرجي بالاضطراب، والانحراف، والإرهاق في كل مجالات

الحياة بينها السياسة التي تصنف بالنسبة للعراقيين أعلى أولويات حياتهم التي يبين الواقع أنهم يعيشون في مجالها أوهاما وإن لم تصل على المدرج المذكور إلى مستوى المرض لكنها عمليا تؤثر ضغوطا على العقل، وقدرا من الاضطراب في الصحة النفسية تؤيد وجودها:

1. ردود فعل العديد منهم أو استجاباتهم الانفعالية في تعاملهم مع بعضهم البعض في الحياة اليومية.
 2. الاستحواذ على الحديث الدائر في نقاشاتهم الجارية.
 3. المعنويات الهابطة لنسب غير قليلة منهم.
 4. المستويات المتدنية للأداء.
 5. الرغبة الشديدة في التقليل من شأن الغير، والعزل، والتسقيط.
 6. الميل إلى الإيذاء، وعرض مشاهدته، والاستعداد للسكوت عن حوادثه المتكررة.
- أما طبيعة الأوهام السياسية التي تشكل ضغوطا على العقول العراقية، والاضطرابات الشائعة في أداؤها هذه الأيام فهي كثيرة، ومتشعبة بينها على سبيل المثال:

1. النظرة إلى التعددية الحزبية من النافذة الذاتية التي يعتقد البعض ممن ركب موجتها أنه، ومعه عدد قليل من الأشخاص المرادين يشكلون حزبا سيكونون بتشكيلته قادرين على المساهمة في حل مشكلة العراق التي نأت عنها دول مشهود بقدرتها العالية للتعامل مع الأزمات، وتخلت عنها الدول العربية المشهود لها بتعقيد الأزمات، ويعتقد البعض الآخر ممن أسهم بتكوين موجتها من الأحزاب الكبيرة أنه، ومن معه من المتحالفين قادرين وحدهم على حلها دون أن يكلفوا أنفسهم، وقيسوا مستوى التعقيد، وعلى أساس هذا الرأي، والاعتقاد يمكننا القول إنهم، ومن معهم يعيشون وهما يشكل ضغطا على قدراتهم في العمل، والتفكير، ويتسبب في عديد من الاضطرابات التي تزيد من تعقيدات الأزمة أكثر من التقرب إلى حلها كما يتوهم المعنيون.
2. التعامل مع مواضيع مهمة مثل الدستور الذي يرى البعض في مواده التي أقرها الشعب العراقي بالتصويت فرصة للسيطرة على حاضر العراق، ومستقبله،

وضرورة التمسك بها جميعاً دون تغيير، ويرى البعض في وجودها خطوة تفقدتهم مكاسب كانت موجودة، وتمهيداً للتقسيم في غير صالحهم، والعراق، ويرى البعض الآخر أن إقراره في هذه الفترة الزمنية مسألة غير منطقية. وعلى وفقها يمكن الجزم أن أصحاب تلك الاعتقادات واهمون جميعاً بمستوى من الشدة التي تشكل ضغطاً على تحركهم السياسي في تقديم الحلول، والمساهمة في خطواتها، وعلى ردود فعلهم منها، وعلى تعاملهم مع نتائجها في المستقبل القريب، والبعيد.

3. العودة إلى معايير الماضي سبيلاً للنهوض بالعراق، والوقوف على التل دافعاً للسلامة هذه الأيام، والاعتماد على الأجنبي أساساً لإعادة البناء، والقتل، والاعتقال أسلوباً لتجاوز الأزمة المستعصية.

وغيرها الكثير من الآراء، والاعتقادات التي يشكل وجودها ضغوطاً تنتج الاضطراب، وتبين النظرة التشخيصية لمستويات تكرارها أن العراقيين أكثر الشعوب معاناة من هذا النوع من المشاكل.

وأهم على هذا الأساس الأوجع إلى إعادة بناء حالهم النفسي قبل الشروع بإعادة البناء المادي الذي تأخر بسبب ما يعانونه من الوهم.

والوهم في المجتمع العراقي لا يتعلق بأحداث الحاضر، وتصورات عن ما يجري بل وارتبط كذلك بالماضي، ومقارنته بالحاضر بعد أن أدخلت الظروف المحيطة العديد من أبنائه في وضعية المقارنة بين حالهم وما يحيط بهم من أحوال. وبما كانوا عليه في السابق وما هم عليه الآن.

خاصة عندما يواجهون مواقف صعبة تدفعهم إلى التفتيش في الذاكرة بين أكوام المكبوتات عن أحداث ترجح كفة الحاضر أو مواضيع تبرر أفضلية الماضي أملاً في الحصول على جرعة نفسية تلئم المعنويات، وتحافظ على التوازن.

إن من طبيعة الإنسان أن يقارن وضعه الحالي، وكذلك ما يحيط به من ظروف بما سبق عندما يستمر في العيش لفترة طويلة تحت الضغوط الشديدة، وهي مقارنة سلبية ينبش من خلالها في ذاكرة الماضي، يستجلب من بين وقائع تلك الأحداث، والممارسات، والذكريات الإيجابية، ويضع في مواجهتها في الوقت نفسه مشاكل،

وعراقيل، وأساليب تعامل الحاضر وهناته السلبية، دون أن يحاول المرور على التبرير كآلية نفسية تعمل على التخفيف من شدة الضغوط، وتعيد التوازن.

هكذا هو حال العراقيين الذين يعيشون ظروفًا صعبة، وهكذا هي مساعيهم في استجلاب الأبيض من الماضي، وغلقهم الطريق على ترير الأسود من الحاضر، وكأنهم في هذه المساعي يندفعون إلى تطويق حالتهم النفسية بطوق اليأس أو الاكتئاب في وقتنا الراهن بعد أن باتوا يمينون أنفسهم بذكريات الماضي في التجوال بشوارع بغداد بعد الساعة السادسة مساءً دون التعرض إلى الغدر أو التسليب، والسفر بين المحافظات بسيارتهم الخاصة دون مواجهة القتل أو الاختطاف.

والتنقل بين ضفتي دجلة بلا سدود كونكريتية، والنوم على السطوح بلا أصوات للانفجارات، أو رصاصات تسقط طائشة من الأعلى فتميت النائمين، والذهاب إلى الدوام الرسمي، والعودة منه بلا آهات، والمشي في الشوارع الرئيسية، والفرعية بعيدا عن الدبابات، وغيرها الكثير من الذكريات أو المقارنات التي يندر أن ينهي موضوعها أحد بتحميل مسؤولية غياب معالمها منطقيا إلى النظام السابق الذي أرسى قواعد الخطأ والتجاوز، وقَبِلَ الدخول في حرب خاسرة كنوع من التبرير الذي يخفف من شدة الضغوط.

إن حال المجتمعات التي تعاني استمرار الضغوط، وتعميم المقارنة السلبية كما في العراق ليس في التعطيل الجرد لآلية التبرير، بل وما يؤديه هذا التعطيل من توسيع رقعة الوهم، وهبوط المعنويات العامة، وتدني مستوى الأداء، والبقاء في وضع الحياء السلبي، والميل إلى ارتكاب فعل الخطأ المضاد للدولة، والمجتمع أو عدم الميل إلى تجنبه. وكذلك في ما يتسببه هذا التعطيل من تحول تدريجي لاتجاهات الناس من التأيد غير المشروط للحكم القائم. إلى الترحم غير المحدود على الحكم السابق، وما يتبعه من إرهابات.

والمسألة الأعقد من كليهما هي عدم التنبه من قبل السياسيين المعنيين لما يجري وما آلت إليه الحال النفسي، ومخاطر الوهم، وتردي الحال.

إن الوهم آلية دفاع نفسي سلبية تعززت في عقول العراقيين خلال الخمس والثلاثين سنة التي سبقت التغيير بعد أن تعلم المواطن العادي أن يكون قريبا من

سلطة إصدار القرار ليحقق مبتغاه، وبتقربه يحصل على ما يريد وإن كان مخلاً بالمصلحة العامة، ودُفِعَ العراقي أن يكون مادحا الحاكم، ومتملقا المسؤول ليحقق مصالحه الضيقة، ومدحه يحتزل الزمن عشرات السنين ليقفز إلى الوزارة وزيرا أو إلى المؤسسة مديرا عاما، وإن كان مخلاً بمعايير الوطنية، وتعلم أن يكون عربيا قبل أن يفهم العراقية، ومدنيا قبل أن يتجاوز تحديدات القرية.

ودُفِعَ إلى الاقتناع بالدينار سيّداً في عالم الفقر، والشقاء الذي صنعه يده. لقد تم ذلك كله تحت دعوى وشعارات الوطنية، والقومية، والعدالة الاجتماعية، وغيرها من الشعارات التي التصقت بجدار الذاكرة العراقية لثلاثة عقود متصلة، لكنها ومع أول اختبار في الصراع مع حدث التغيير تبين أنها وهم، فالبعض من العرب يحاولون نقل ساحة صراعهم مع الأمريكان إلى العراق بعيدا عن التزامات القومية.

وأهل المدينة عاد بعضهم إلى القرية هاربا من استحقاقات العيش فيها بسبب مساعي التجاوز على إنسانيته.

وأحداث تتكرر بدعوى التحرير أبطالها من الخارج، وأدواتها رجال وجماعات من الداخل يسارع بعضهم إلى زيادة الهدم، والتخريب، والقتل، وتنفيذ خطط الأجني، ويغالي البعض الآخر في مجالها جهلا دون الحاجة إلى الارتباط بالأجني كما في حالة المزارع الذي شهر بندقيته في تموز 2004 على فنيين جاؤوا ليخرجوا طائرة عراقية كانت مخفية في أرضه بغية إرجاعها إلى نادي للطيران يريد الهواة أن يُحيوه بعد الممات، وحجته في ذلك أن تجاراً أعطوه أربعمئة ألف دينار (200 دولار) ليستفيدوا من معدنها بعد أن صهروا مثله في شارع الشيخ عمر، وإن كانت كلفة هذا النوع من الطائرات المخصصة للتدريب محدود مليوني ونصف المليون دولار.

إن سلوك الفلاح هذا، وإمعان القاتل، والمختطف، وتجاوز الموظف، وخيانة الشرطي، وخطأ السياسي، وانفعال المتظاهر في الشارع معالم إخلال بمعنى الوطنية لم تتوقف تأثيراتها السلبية عند التخريب المادي، والنفسي فقط بل وستجاوزها كثيرا إلى تخريب البلد الذي بدأ أعمدته من الأطباء، والمهندسين، وأساتذة الجامعات،

والتجار، والعسكريين، والوجهاء يشعرون بقلق العيش في محيطه مندفعين إلى التوجه نحو الهجرة إلى الخارج في رحلة عذاب يكون الخاسر فيها عراق يراد تفرغه من البناة الحقيقيين.

ومع ذلك فالأمر لم يصل في هذا الجانب إلى الطريق المسدود رغم مؤشرات الخطر الموجود إذا ما تمت الالتفاتة سريعا إلى جملة أمور بينها:

1. إدراك مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني تعقيدات الواقع، ومصاعبه، والتعامل معه على أساس الحاجة إلى إعادة ترميم شامل في كل المجالات.
 2. تخصيص جهد ملموس للتعامل مع إنسانية الإنسان العراقي، ومحاولة التقرب منه في البيت، والشارع، والوظيفة، ومساعدته نفسيا على العبور، والتعامل السليم مع الضغوط، إذا ما علمنا أن القفز على مشاعره، والآخرين معه في ساحة العمل سيعدهم عن المشاركة معه في تحمل المسؤولية، وهم الأحوج إلى ذلك، وإن استعرض البعض في ساحاتها، أو صفق لبعض قادتها.
 3. المساواة في النظرة إليه أي العراقي، ومن معه بعيدا عن مقاسات الأفضلية الحزبية، والقومية، والمذهبية.
 4. الأخذ بعين الاعتبار أن أكوام الخطأ التي تجمعت في النفس العراقية كأساس لعملية المقارنة بين حاضرها، وزمن صدام لا يمكن إزالتها بسهولة في وقت قريب.
 5. العمل على إعادة المعنويات إلى مستواها الطبيعية بالتأسيس على الاعتراف بالخطأ خطوة أولى تليها مباشرة خطوات حثيثة نحو التغيير الجذري المفترض في أساليب إدارة الدولة، والمجتمع. لقد غابت مفاهيم، وتكونت أخرى، وضعفت قيم، وتحورت أخرى، وعاش عراقيو هذه الأيام محشورين في زوايا الفعل الخطأ شبه الختمي في أحيان ليست قليلة يتوهم كثير منهم أنهم وليكسبوا لقمة عيش يمر كسبها في عملية غش واضحة المعالم، وليحموا أنفسهم، وعوائلهم لا بد لهم من الاشتراك مع الشقاة في الشارع، والحلة.
- وليحصلوا على ترقية سريعة في سلم الوظيفة لا مفر من الاشتراك مع الأعلى في التدليس، والتزوير في طريق تكون نهايته مزيدا من التدمير.

- إن الوهم الذي يقود إلى التدمير في مجتمع مهياً أصلاً للتدمير⁽¹⁾ كَوْنُ خاصية الإهمال في العمل، والحياة التي يلاحظ في مجالها على سبيل المثال:
1. يُقتلُ موظف في الوزارة غيلة فيتقبل أهله العزاء دون أن يتفاعل مسؤولو الوزارة مع الحدث، أو أن يفكر واحد منهم في أن السؤال مسألة وإن خفت من شدة الحزن فإنها تنعش معنويات الزملاء الموظفين فيعتزون بعملهم، وتقوى روابطهم بالوظيفة.
 2. ينقطع متخصص عن عمله في المؤسسة كيفيا دون أن يسأل المعنيون عن الأسباب أو أن يتحسب واحد منهم في أن المسألة وإن تسهم معنويا في الحد من عمليات الانقطاع اللاحقة فإنها ستساعد على الحد من رغبات الآخرين في الانقطاع، وتدفع إلى الاستمرار.
 3. يُترك جندي في الجيش الجديد وحده أثناء المواجهة المسلحة دون أن يُشكّل مجلس تحقيقي عن الأسباب، والظروف التي دفعته إلى الهروب، أو أن يحاول الأمر المباشر العودة إلى الماضي من خبرته السابقة، ويستنتج أن المجلس التحقيقي يضمن حق الجيش ماديا، ويردع الآخرين نفسيا.
 4. يتمرد قائد شرطة في المحافظة البعيدة عن بغداد أو حتى القرية منها على أوامر المراجع العليا فيصدر وزير الداخلية أمراً باستبداله بقائد آخر لا يتمكن من الوصول إلى المقر الجديد بسبب استحواذ المتمرّد وزبائنه القريين من العشيرة، والمنطقة دون أن تفكر تلك المراجع بآلية تستبدل فيها ما وُضِعَ بعد التغيير من ضوابط لا تتلاءم، والواقع العراقي أو أن تفكر بأسلوب ردع يحول دون التكرار لحوادث التمرد وعدم تنفيذ الأوامر.

(1) ورد في خطاب لصادق حسين في تسعينات القرن الماضي أن الطامعين في العراق سوف لن يتسلموه إلا تراباً، وكان الكثير من العراقيين يتندرون، ويتعجبون من هذا التشبيه غير المنطقي من وجهة نظرهم، إلا أن الذي حصل بعد الاحتلال هو تفاعل الكثير من الخصائص، والأخطاء، والأساليب التي وجدت خلال المراحل السابقة وخلقت مكونات ذاتية للتدمير، أصبح فيها الإنسان مهملًا، غير جاد، متفرجًا، لا يأبه بالوطن، عدوانيًا، طامعًا فأسهم من حيث لا يدري بالتدمير على وفق مفهوم التراب الذي أراده صدام حسين، وأصبحت فيه الجماعة، والأجهزة الموجودة، والقوانين، والقيم غير فاعلة في الحد من الميل إلى التدمير فتحققت نسبيا نبوءة صدام فيما يتعلق بالتسليم على أساس مفهوم التراب.

5. يُنحر كل منتسبي مركز الشرطة في المدينة وضح النهار ليس لأنهم من حزب الحكومة أو من مؤيدي قوات الاحتلال، ولا أحد من الناس القريين من ذاك المركز أو البعيدين عنه يلفظ كلمة لماذا! أو يسأل نفسه كيف يمكن أن يحل مشكلة بينه، وبين الجار العاق إذا ما غابت سلطة المركز؟

6. يتسرب إلى الخلف غالبية المنتسبين لفوج من أفواج الحرس الوطني أثناء الهجوم على أحد الأهداف التي تحسب الحكومة أنها مهمة ولا أحد من سلسلة المراجع يدرك أن الإعداد المعنوي للمهاجمين غير موجود أو أن ينبه المعنيين إلى ضرورة وجوده في ظروف أصبحت فيها المعارك الجارية نفسية قاسمها المشترك ما يتعلق بالمعنويات... الخ من الأمثلة التي لا حصر لها في عراق اليوم التي تؤشر: وجود إهمال بعضه متعمد بقصد الإعاقة، وإسقاط الحكومة، وبعضه الآخر نفسي بسبب الضغوط، والتعب، والإعياء.

أن أجهزة الدولة المعنية تتعامل مع الفرد، والجماعة تعاملًا ماديًا متوهمة هي أيضاً أنها وطنية جاءت بعد الديكتاتورية، وما دامت كذلك على العراقي أن ينفذ أوامرها، وأنها قد رفعت من دخله فما عليه إلا أن يستجيب لخططها، وأنها ديمقراطية فلا بد والحالة هذه أن يشارك في مشاريعها، وأنها أزالته عنه ضغوط الشك، والملاحقة الأمنية، فما عليه إلا أن يؤيد توجهاتها.

وقد ألبست عسكره الجديد بدلات من غير الزيتوني، وقبعات غير البيرية المعروفة، وسمحت بارتدائهم النظارات السوداء تيمناً بالغير القادم من خلف البحار، فما عليهم إلا أن ينفذوا أوامرها، وغيرها من معالم وهم أو افتراضات قد لا يشك بدوافعها من الناحية النفسية التي لا تكفي وحدها عوامل يمكن تجسيدها واقعا في العقل الجمعي العراقي إذا ما أخذنا في مجالها بعين الاعتبار أن:

1. المشاعر الوطنية قد تأثرت سلباً ما قبل التغيير الأمر الذي حال دون تقدير الكثير من العراقيين لوطنية الحكومة.

2. مستويات الدُخول التي تم رفعها لا يتحسس وقعها المعنيون بعد شهور من حدوثها في ظل الارتفاع الواضح بمستويات العيش، والوجود البين لضغوط الأمن، وتهديد الوجود.

3. الملاحقة، والسجن التي كانت موجودة نسي أيامها الكثيرون عندما أحسوا أنهم يسرون في أرض زرعت بالعبوات الناسفة قد تنفجر في كل لحظة من الليل، والنهار.

4. الزى العسكري الجديد غير كاف لإنتاج الضبط، وتحسين الأداء لأنه أشعر العسكر بالتجاوز على تاريخ جيشهم الذي زاد عن الثمانين سنة من الخبرة، والمعرفة.

5. العراق أصبح ساحة معركة، والمعركة صراع إرادات، وأفكار، ومطاوله، وقناعات لا يمكن أن تكسب الحكومة الحالية أو التي ستأتي من بعدها الجولة الخامسة في مجالها إلا إذا غيرت من تعاملها مع الإنسان العراقي، وتوجهت إلى صيغ جديدة تعالج فيها الإهمال أحد أهم معالم الهدم في البلاد، بعد أن تطور ليقرب في أن يكون خاصية، أو حالة يعاني منها العراقيون الآن ترتبط بشكل مباشر بالظروف غير الطبيعية الضاغطة، والتي أنتج تكرار وجودها لفترة زمنية طويلة ما يسمى بعقاييل العيش تحت الشدة (PTSD) نوع من الاضطراب النفسي يعانيه بالفعل الكثير من العراقيين من بين أعراضه الإعياء الحاصل، والذي لم يجد الواحد منهم في داخله قدرة على المبادرة أو فعل شيء إلا في اللحظات الأخيرة المطلوب فيها التنفيذ أي القيام بالفعل المطلوب تحت ضغط الضرورة (14)، وهذا نوع من الإعياء النفسي تسبب في وجود الإهمال أو زاد من تكرارات وجوده في المجتمع الذي لا يمكن أن يبنى بوجوده كما هو مطلوب بأي حال من الأحوال.

إن مجالات الوهم الحاصلة في الوقت الحاضر لا تتوقف عند ما ورد أعلاه فقد امتدت إلى جوانب أخرى ذات صلة بالأمن، وإعادة البناء بينها البقاء في دوامة الانشغال دون التنبه بشكل كاف إلى ما يجري في المحيط من أخطاء، ومن حاجة إلى التدخل لتجاوز الأخطاء أو التقليل من آثارها الجانبية إلى المستوى الذي بات فيه الكثيرون متشائمين من مستقبل دولتهم التي شاخت مبكراً حتى أصبحت غير قادرة على مواجهة مشاكل كثيرة بسبب سعة الوهم، وعدم كفاية الأداء المتاح لإنعاشها أو إعطائها الجرعة المناسبة للبقاء، وهناك أدلة كثيرة تدعم موضوع

الانشغال، وأثره السلبي على ضبط مقاليد الحكم، وتعزيز بقاء الدولة وفي مجالها يستدل المتتبع أن جميع العراقيين منشغلون، وإن اختلفت طبيعة الانشغال:

بين من دفعته معالم النضال ليكون في أعلى مصافي القرار الذي يستنزف جل وقته بالتفكير، والعمل على الخروج من أزمة، أو تفادي الوقوع في أخرى.

أو التفتيش بين الخبرات المكبوتة، والأفكار المزاحة عن ما يسعف الحال لتوسيع هامش المنفعة الذاتية، والحزبية، وانشغاله بهذه الطريقة لا يفسح له المجال لأن يعطي الدولة ما تريده، ولا يسمح له بتطوير أدائه بما يتناسب، وحاجتها إلى إعادة البناء، وتفادي احتمالات الموت.

وبين من أزمته الأقدار ليكون عاطلاً في أسفل التدرج الاجتماعي الذي يقحمه قسراً في دوامة الانشغال بمساعي الحصول على عمل خارج المحاصصة الطائفية، والحزبية، أو الحلم ببيت، وعائلة، وأطفال مثل كل المناضلين.

أو التفتيش كل الوقت عن وسيلة تدم البقاء، وعن بقايا تسد الرق من أجل البقاء، وانشغال من هذا النوع لا يدفع المنشغلين إلى التوجه للمساهمة في الترميم، وإعادة البناء بعيداً عن احتمالات الموت في غرف الإنعاش، بل وعلى العكس من ذلك قد يولد بعض مشاعر العدوان في داخلهم نحو أولئك المنشغلين في الأعلى يمكن أن تحرك الكثيرين باتجاه المساهمة بالتعجيل في عمليات الهدم، وليس البناء.

وأدلة أخرى مثل الشعور باليأس، والإحباط العام التي تدفع إلى الانشغال بالتفكير في كيفية التعامل، والخروج من الحالة التي تكونت عند الأعلى بسبب عدم قدرته على التعلم السريع، واكتساب الخبرات اللازمة للعلاج أو حتى حسم الموقف لصالحه، والاطمئنان على مستقبل كتلته أو حزبه، ومن خلاله مستقبل الدولة، والحكم، ويأس في حالته يستنزف جل طاقته النفسية، المطلوب حشدها، والاحتياطي المتاح منها لتوفير قدر من الأداء يتناسب، والحاجة إلى البناء أي الحيلولة دون الموت.

إن أي أداء دون توفر قدر كاف من الطاقة النفسية سوف لن يتوقف تأثيره السلبي عند عدم الإسهام الجاد في البناء، وإنما سيعجل حتما بالهدم في ظروف التوتر، وعدم الاستقرار، وهي مشاعر يأس تكونت أيضاً عند المستويات الوسطى،

والدنيا إثر الفشل في تأمين حياة أفضل، والتخبط في الانتقال من الحياة المقيدة إلى الأخرى الحرة، وإثر الصراع في المقارنة بين الحاضر، والماضي.

ويأس عند هذه الطبقات، وبمستوى عال من الشدة سيشتغل جل تفكيرهم في كيفية الخلاص، ويمنعهم من المشاركة في إعادة البناء، وهم الأيدي العاملة له، وربما سيدفعهم إلى الامتناع عن دعم، وإسناد من يريد البناء في الظروف الصعبة.

وأدلة أخرى تتعلق بدوامة الوهم، وتدني مستوى الأداء، والانشغال وغيرها تؤكد عدم وجود فلسفة واضحة للدولة في التعامل معها يحول دون نقلها أي الدولة، وعمليتها السياسة إلى غرفة الإنعاش، وتجنّبها الموت الحتمي إذا ما بقيت هذه الأدلة ماثلة للعيان.

المبحث الرابع

التجزئة

إن إحدى أكبر المشاكل التي أصابت عراقيي هذا العصر هي ما يتعلق بوعيهم الذي سعت حكومات قبل التغيير إلى تقييده بوسائل ضبط قسرية زادتها شدة مساعي التدخل لتحويل توجهاته لما يخدم مصالح البقاء، والاستمرار.

إذ إنّه وبعد عام 1958 اتجه الوعي العراقي على سبيل المثال من الوعي الجماعي المحدود إلى الوعي المجتمعي العام، أي من الشعور بالانتماء الفاصل للعائلة، والعشيرة، والطائفة، وغيرها من عناصر الفصل، والتجزئة في المجتمع الأكبر إلى الانتماء وبشكل تدريجي للمجتمع المدني الأوسع (الوطن) بصفته مجتمعاً إنسانياً شاملاً يلائم الحياة العصرية آنذاك.

وبعد أن حققوا خطوات ملموسة بهذا الاتجاه، وتحولوا نسبياً إلى الكلية في التفكير، والسلوك، واقتربوا على ضوئها بقدر مقبول من العالم الأكثر تحضراً، عادوا ثانية بسبب الإجراءات الأمنية لفرض سلطة الضبط السياسي، والاجتماعي القسرية، وتعميم العقوبة درجات إلى العائلة، والقريين، والشك بنوايا الطائفة، والمنطقة التي طبقت، وغالى بتعميمها صدام حسين بعد عام 1979، وأسس عليها الحكام، وبعض القوى السياسية المشاركة بالحكم ما بعد التغيير.

وبسببها عاد العراقيون في هذا الجانب إلى نقطة الصفر، أو ما قبلها بقليل، ليتمحوروا حول الجماعة الأصغر بديلاً عن الوطن مجتمعاً أكبر، عندها بات وعي العديد من أبناء هذا المجتمع مفصلاً بجزءاً، يفتش في داخله عن انتماء يشبع حاجته إلى الأمن.

إن الانتماء الحضري هذا إلى الجزء دون الكل، والنكوص في مجال الوعي إلى الماضي لنصف قرن من الزمان نزع عن العراقيين كليتهم، وجعلهم أجزاءً متناثرة، تجاوزت آثارها السلبية كثيراً وجهات نظر الفرد ودوره في المجتمع، وأصاب الغالبية بقصور الرؤية العامة لما يتعلق بمشكلتهم جميعاً، مشكلة الواقع الحالي للعراق، ومستقبله بعد أن عادوا من جديد يفكرون بالعشيرة وحقوقها، والطائفة واستحقاقاتها، قبل التفكير بدولة العراق كحضن آمن للجميع.

إن ظروف الماضي، والتغيير، وأسلوب إدارة الدولة والمجتمع للمرحلة التي أعقبته دفعت إلى أن يكون أهل العراق "بنسب ليست قليلة" متجهين إلى التوقع جماعات صغيرة، أو مجرد تراكمات من البشر، وليس جماعة فيها نوع من التجانس المعقول، ولها قوانينها، وضوابطها، وعاداتها، وطقوسها، وأفعالها، ووقائعها التي تمتلك مرجعية اجتماعية تسمح بحصر الأفكار، والكلام، والأفعال باتجاه تحقيق الأهداف، والطموحات للغالبية المشتركة، كما إن تطور الأحداث، وعمق الغوص في دوامة التجزئة، والفصل، والتحويل لم تترك الجماعة الصغيرة على سجيتها العراقية الأصيلة، وتقاليد الشائعة التي يمكن توجيهها أحياناً باتجاه السيطرة، وضبط السلوك وطيناً.

كما إن التدخل في العديد من خصوصياتها جعل اهتماماتها، ورغباتها، وحتى همومها، وأساليب إشباع حاجاتها الضرورية، والعامة تتضارب داخل محيطها، وخارجها مع المحيط القريب، فتمزقت الجماعة، وانغلق البعض من أفرادها على أنفسهم، وامتنع البعض الآخر من التفاعل الإيجابي مع الأحداث المروعة للعراق.

فأصبحت الجماعة كئيبة، فاترة الشعور، ولفظية في عديد من توجهاتها. وابتعدت عن المشاركة بالطاقات، والهمم، والقدرات إلا ما يحقق مصالحها الذاتية، وعطّلت أحياناً بعض مجالات الإدراك الحسي.

وحوّرت الأفكار، والمشاعر، والإرادات كأحد مقومات وجودها جماعة متفاعلة، لأن الواقع يعدها عن المشاركة التي تؤكد وحدتها كجماعة، وأصالتها، كمرجعية وطنية، إلا ما يتعلق ببعض الجوانب التي لا تساعد على تعزيز فعل التأثير. إن الابتعاد عن المشاركة أو المشاركة المشوشة بطريقة فوضوية وصاحبة أحيانا انعكست آثارها السلبية ليس على قدرة الجماعة "وإن كانت صغيرة" في أن تصون وحدتها، أو تحافظ على كيائها فقط، بل ودفعتها أن تتجه بالتدريج إلى أن لا تعمل إلا بضغوط خارجي "أي من الدولة، وبعض المصادر الخارجية دول ومنظمات، وجماعات" يسعى بعضها إلى تعزيز هذا السلوك.

لكن الذي لا يريده العراقيون الوطنيون، وينبغي أن يتنبه إليه الجميع هو أن هذا النوع من السلوك الذي اقترب من مستوى الاضطراب قد انتقل إلى الأحزاب، والكتل السياسية سواء في مجال التجزئة، أو في إطار الاتكال على الغير كعامل ضغط لتحريكهم نحو أهدافهم في فرض الأمن، وإعادة إعمار العراق.

المبحث الخامس

القراءة

العراق مجتمع شرقي، أو بالمعنى الأقرب إلى الواقع عربي مختلط تجمعاته السكانية في مدن الوسط، والجنوب ذات الكثافة السكانية العالية تقع على حافات الصحراء العربية التي شكلت غالبية قيمه الممتدة منذ مئات السنين، ومع ذلك انفتحت على الحضارة مذ مئات السنين أيضاً فكوّن هذا العيش، والانفتاح تناقضاً "صراعاً" بقي شديداً بين:

حاجة الإنسان إلى العيش وفقاً لمقتضيات العصر الحالي.

وبين الالتزام بتقاليد العصور الماضية من حيث العادات، والتقاليد.

وهو نوع من التناقض الاجتماعي لو تناولناه من وجهة النظر التاريخية نجد أن مجتمعات أخرى، وبينها الغربية قد عانت منه قبل أكثر من قرنين خاصة فيما يتعلق بتفضيل القريب على الغير، فهجا في العمل، والتفكير، وسلوكاً للضبط، والسيطرة تجاوزته كل تلك المجتمعات، وأعيدت فاعليته في هذا المجتمع "العراقي" بعد ثمانينات

القرن الماضي التي قوضت إجراءات الحكومة في التعامل مع المجتمع على أساس القرابة جهود حثيثة لعديد من السنين حاول فيها قادة، ورواد اجتماعيون، ومتقنون بعد الستينات التخلص من وجوده وآثاره، وحققوا آنذاك نجاحاً ملموساً في الحد من تأثيره، وأرسوا قواعد نقد صريح لتطبيقاته في الأدبيات، ووسائل الإعلام خففت من غلوائه كثيراً.

إلا أنه وعلى الرغم من انتهاء حكم صدام، وحصول المتقنين على فرصة الحكم والإصلاح بقيت رواسبه راسخة في عقول البعض، وكأنه داء ابتلى به العراق مؤثراته أحداث، ووقائع، وأنواع سلوك بعيدة عن المؤلف بينها على سبيل المثال: سائق أحد السياسيين المرموقين أو أكثر من سياسي، ومسؤول حكومي هو ابن عمه.

أمر الحماية الخاصة ابن أخيه أو أخته.
مرشحه للوزارة صهره، ولو كالة الوزارة زوج شقيقته.
ومن بعدهم يقف أبناء العمومة والعشيرة، ومن ثم الطائفة، والقومية في صف طويل، يتقدمهم الأقرب.
وجهتهم صوب السياسي أو المسؤول (القريب).

غايتهم الاستفادة الذاتية من كيانه الوظيفي أو موقعه السياسي إلى المستوى الذي يمكن عده في ظروف العراق الحالية داءً باتت أعراضه صفقة يحاول:
طرفها الأول "السياسي أو المسؤول" الارتكاز على الولاء المفروض للأقرباء بغية سد النقص الحاصل في الكفاءة المطلوبة من وجهة نظره لدعمه في العمل، وتأمين حمايته التي لا يطمئن في موضوعها إلا للقريب بعد أن اخترق أو تجزأ الولاء ليقترّب من القرابة ويتعد عن الوطن⁽¹⁾.

(1) لقد أثبتت محاولة اغتيال السيد عبد السلام الزوبعي نائب رئيس الوزراء في داره أثناء تأدية صلاة الجمعة 23 آذار 2007 من قبل أحد أفراد حمايته المتهم فيها أولاً وهب الزوبعي أن القرابة ليست هي العامل الوحيد للطمأنينة، وأن هناك تأثيراً للدين، والولاء المذهبي، والانتماء العقائدي، والجانب المادي قد يفوق أحياناً الولاء القرابي، والتي تشكل جميعها مجالا للخرق الأمني لم يحسبه السياسيون جيداً في الظروف الصعبة التي يعيشها العراقيون والتي تساعد كثيراً على الخرق حتى ضمن العائلة الواحدة.

ويحاول طرفها الثاني "الأقرباء" استيفاء ثمن المجازفة بالتواجد مع القريب أي السياسي مكاسب مادية، ومعنوية "الجاء، والسلطة" تفوق استحقاقاتهم القانونية. أما إذا نظرنا للموضوع من الناحية القيمية نجد أنه تعزيز لقيم القرابة القبلية، ورابطة الدم التي تتم عن عودة إلى الماضي البعيد التي كانت فيه القبيلة بديلاً عن الدولة في التعامل، وحل المشاكل لأفرادها، وهي من بين القيم وإن يحس في وجودها المرء بقدر من الاطمئنان خلال مرحلة تصاعد حدة الاحتقان، والتهديد الطائفي في الوقت الراهن، لكنها بوجه العموم قيم تنتج سلوكاً متخلفاً يظهر في صورته العراق الحالي كأنه تركة "وليس وطناً" يسعى الأبناء إلى تقاسمها حسب قربهم من المورث، سياسياً كان أو مسؤولاً حكومياً، وإذا ما نظرنا إليه من الناحية السياسية نجد أنه خطر ينهش في جسم العراق زاد من التجزئة في الوعي، والإدراك، والولاء إلى الوطن المطلوب تقليل معالم التجزئة في محيطه ليعيد له هيئته، وسلطة تأثيره التي تجمع ولا تفرق، تقرب ولا تبعد.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن القرابة التي أصبح تأثيرها ملموساً في جوانب الحياة السياسية، والإدارية في السنوات الأربع الأخيرة تُذكر العراقيين:

بالعريف الذي أصبح وزيراً مثل علي حسن المجيد ابن عم صدام حسين الذي بدأ حياته جندياً ثم ضابطاً صف إلى رتبة عريف بالقوة الجوية، ومنح رتبة فريق أول ركن، وشغل عدة مناصب قيادية بينها وزير الدفاع، وبالشخص العادي الذي أصبح مليارديراً بقليل من السنين، وأقوى من الوزير مثل حسين كامل حسن المجيد من أبناء عمومة صدام حسين، وزوج ابنته الذي التحق بالحماية جندياً بسيطاً لا يملك شيئاً، فتقرب من العائلة وتزوج الابنة الكبرى، وحضي على منزلة، وحضوه كبيرة عند صدام، والعائلة "باستثناء الابن الأكبر عدي"، تسلّم على إثرها مناصب بينها مسؤول حمايات، والأمن الخاص، ووزير الصناعة والتصنيع العسكري، ووزير الدفاع، وأقرب الناس إلى صدام بعد أولاده في الزمن الماضي، لكنه انشق على صدام في وقتها بسبب صراعه مع عدي، وقيل بشكل محدود بين أوساط مقربة من حسين كامل نفسه إنه بسبب محاولة للانقلاب على صدام كان خطط لها مسبقاً، واستعجل فيها الهروب من بغداد إلى عمان بسبب ظنه أن صدام

قد كشف أمره، هذا وإن وجدت مثل هذه المحاولة في الأصل ولو باحتمالات قليلة فإن دوافعها النفسية خلاف مع عدي.

إن داء القرابة والنظر إلى جملة الأحداث التي استهدف فيها مسؤولون سياسيون، وحكوميون تؤكد أن الأقرباء الموجودين في الحماية الخاصة، والوظائف المتقدمة لا يسهمون أكثر من غيرهم في الاستبسال، والدفاع عندما يتطلب الحال ذلك في مواقف الاستهداف، وفائدتهم التي يعتقد وجودها في الحيلولة عن حدوث الخرق الأمني لاعتبارات القرابة، والحياء الاجتماعي، بالمقارنة مع الغريب هي غير منطقية في ظروف يسهل فيها التجنيد، والشراء بمغريات المال أو بالتهديد، لكن لهذه الإيجابية التي يفترضها المسؤولون الحكوميين، والسياسيون جانباً سلبياً إذ إن القريب الذي يقدم هذه التضحية ينشط للحصول على المكاسب السريعة على حساب سمعة قريبه المسؤول والوطن، ومع ذلك فإن الحرب، وأحداث التغيير أكدت أن القرابة التي أسس عليها صدام معايير للتقرب من موقعه أسهمت مع عوامل أخرى في إيجاد خلل في نظامه السياسي، وفي دفاعات جيوشه التي انهارت بسبب اختفاء العديد من القيادات التي كان أعلى هيئتها أقارب، حتى شكاً صدام، وعائلته من سلوكهم ما بعد التغيير، وسيسهم استمرارها ما بعد التغيير في إعاقة مشاريع إعادة البناء الاجتماعي، والنفسي بسبب الجري نحو استيفاء الثمن، وتكرار أخطاء الماضي أو العودة إليه في التعامل.

الفصل الرابع

التدليس السياسي

إن التردّي في العمل السياسي نتيجة لعوامل خارجية
وداخلية تدليس عجز المعنيون عن حله فتسبب
في وجود مفاهيم أعاقّت خطوات إعادة البناء.

إن العملية السياسية التي جرت في العراق بخطوات حشدت لها جهود كبيرة من قبل الأمريكان على وجه الخصوص لم تكن ناجحة كما هو مطلوب وإن تمّ التقيد حرفياً بخطواتها من حيث التوقيت، ومراحل التطبيق، بدءاً من مرحلتها الأولى التي وجدت مع حكم مدني للسفير يرمز لم يلتفت فيها، وأجهزته التنفيذية، والعسكرية، والأمنية إلى واقع العراقيين وطبيعة مجتمعهم⁽¹⁾ وخبراتهم في التعامل مع المحتلين. ولم يعر اهتماماً إلى شكل العلاقة التي تربطهم مع العرب، وامتداد الثقافة، والمعرفة المشتركة التي غُذيت بها العقول بشكل مُركّز لعشرات السنين.

(1) في 2003/4/26 عقد مؤتمر سياسي موسع في بغداد شارك فيه ممثلون عن قوى معارضة قادمة من الخارج، ووجهاء، وشيوخ عشائر، وشخصيات معروفة من الداخل، وفي أثناء الدخول إلى قصر المؤتمرات مقابل فندق الرشيد كانت هناك مفرزة أمن أمريكية بملابسها العسكرية تدقق، وتفتش المشاركين الداخلين في تسلسل للمسير بطول عشرات الأمتار، وفي أثناء التفتيش طلب أحد جنودها من شيخ عشيرة مدعو للمشاركة في المؤتمر أن يرفع كوفيته² اليشماع³ والعقال وعندما تردد الشيخ قليلاً في رفعها تماشياً مع التقاليد العراقية التي تعتبر العقال شرفاً لمن يلبسه لا يمكن رفعه إلا في حالات خاصة قد لا يلبسه ثانية إلا عند حلها أو تجاوزها، تلقى بسبب تردده نظرة يفهمها من خبرته الطويلة في التعامل مع سلطة الأمن فرفع عقاله صاغراً، وأعاد وضعه على الرأس بإشارة من نفس الجندي مكتفياً بعبارة دارجة في اللهجة العراقية الجنوبية "جا خربت" وهذا الجندي الذي نفذ بدقة سياقات الأمن، وقواعده كما هو موجود في المجتمع الأمريكي، وغيره من المجتمعات الغربية، وكما تقتضي الحاجة أوقع حكومته في ورطة عدم تفهم الطبيعة العراقية التي سحبتهم إلى عديد من المشاكل أطرافها كانوا مؤيدين لمجيبهم أو ساكتين غير معارضين.

ولم يلتفت كذلك إلى إرهابات العلاقة مع الجار، والحروب التي تركت آثارا نفسية خاصة مع إيران، والكويت.

إن برمر الذي جاء بعد أسابيع من حكم الجنرال جي غارنر أعطى انطباع أن الأمريكان ينوون التركيز على الطبيعة المدنية للاحتلال، وينهون سيطرة العسكر لأنهم يمثلون سيطرة البنتاغون في حين جاء برمر بقوة دفع من الرئيس الأمريكي، ومن ثم وزارة الخارجية التي يرتبط بها، وصلاحيات الاتصال بالرئيس مباشرة لأغراض إدارة العراق.

إن برمر الذي أحاط نفسه بالعديد من المستشارين (15) وأمر أن يحاط الوزراء العراقيون، والمسؤولون الكبار بالمستشارين لم يضع في حسابه حاجة المجتمع إلى الضبط، وإعادة الترميم النفسي قبل المادي في كثير من الأحيان بعد توجهه لإلغاء قوانين، وتشريعه أخرى بناء على وجهات نظر أمريكية فيها المسافة في العيش، والتحضر، ونهج التفكير بينهم، وبين العراقيين مئات السنين لا يمكنهم بطول فترتها إيجاد خبرة مشتركة تصلح للتطبيق في كلا البلدين بنجاح مقبول⁽¹⁾ وإنه "برمر" هو أول من أرسى المحاصصة طريقة في توزيع المسؤولية، والمهام منذ الساعات الأولى لاستلامه المسؤولية حيث التوزيع السريع للمناصب العليا بين الأحزاب الرئيسة المسماة بالفاعلة آنذاك، والتي أخذت أو التقطت الفرصة سانحة، وبدأت جهدا حثيثا لتوسيع مجالات امتدادها بين الدوائر الحكومية، والمؤسسات الرسمية حتى

(1) جلب برمر شخصاً أمريكياً أو أكثر في كل مجال من مجالات الإدارة كان في البداية المسؤول الأول ثم رافقه عراقي في المسؤولية التي انتقلت إليه لاحقا، وفي مجال الشرطة مثلاً جلب أحد مدراء الشرطة "من أصل عراقي" يشيد له زملاؤه بالكفاءة والجدية، وكان دائم التحرك في شوارع بغداد وجد في تحركه أن مسألة التعامل مع واقع الجريمة، والضبط في الشارع العراقي وفق السياقات الأمريكية مسألة صعبة أو مستحيلة، لأن السيارات المخصصة للشرطة بلا أجهزة تغذيم بالمعلومات، وشبكة الاتصال مضطربة، والطلب من المتهمين أن لا يستكملوا إلا بحضور محاميهم غير منطقي، ثم إن إطلاق سراح متهمين لعدم وجود الأدلة جعله يواجه الكثير من الوجوه الملقى القبض عليها وقد أخفيت الأدلة التي تدينهم بشكل جيد، عندها اعترف أن البيئة لا تسمح بذات التطبيقات في كلا المجتمعين. وعندما سلمت المسؤولية إلى العراقيين عجز المستشارون الأمريكيون أن يحولوا دون العراقيين بإعادة تطبيق الأساليب القديمة "الفسر" في الاستنطاق، والحصول على المعلومات.

أصبحت تلك الدوائر. بالحصلة النهائية أشبه بالكانتونات السياسية تعود إلى هذا الحزب أو ذاك ويتحرك فيها المسؤول الحزبي بحرية تحول دون السماح للقدام الجديد أن يأخذ مكانه المناسب إن لم يكن من الحزب وإن كان يحمل اختصاصا نادرا، حتى أخذت المقابلات منذ تلك الفترة تتجه إلى أن يسأل المتقدم عن أصله، وطائفته، وموقفه من النظام السابق بطريقة تثير الحيرة، والاشمئزاز⁽¹⁾.

ومن ثم مجلس الحكم الذي شكله بريمر على نفس مفهوم المحاصصة من شخصيات غير متجانسة في انتماءاتها الطائفية، وولاءاتها القومية، والوطنية، وفي تاريخها السياسي إذ يجلس الأعضاء الخمس والعشرون بينهم المناضل ذو التاريخ الوطني الطويل، ويجنبه آخر جلس على أساس الإشغال المفروض للكرسي الذي خصص للطائفة أو العشيرة من شخص جاء عن طريق الصدفة أو نيابة عن آخر لم يحضر عن طريق الصدفة أيضاً فكان المجلس من الناحية العملية خطوة باتجاه التعويق في عملية الترميم، وفرض الأمن، وإعادة الترميم.

إن المعضلة في العملية السياسية هي الرغبة في الاستحواذ، والميل إلى التعويض، وقلة الخبرة لدى السياسيين المعتمدين، وحتى المنتخبين ومن ثم التدخل الأمريكي الذي يأمر القائمين عليها للأخذ بمبدأ التوافق في العمل بطريقة تلزم المكلف بتشكيل الحكومة قبول ترشيح الآخرين المعتمدين في هذه العملية وإن كانوا من غير المؤهلين مهنيا لأنهم يمثلون طائفة أو شريحة في المجتمع ينبغي تهدئتها في الظروف الصعبة، وهذه معضلة

(1) صحيح أن بريمر الذي يتحمل مسؤولية الأمر بتنفيذ مبدأ المحاصصة سيئ الصيت في العراق، لكن بعض الحوادث تؤكد أن العراقيين هم أول من خط حدود هذا المبدأ إذ إنهم في المؤتمرات السياسية للمعارضة العراقية التي عقدت قبل الحرب مثلاً كانوا يتوقفون كثيراً أمام اللجان المشكلة، والمسؤوليات الموزعة لتشمل عرباً وأكراداً، وتركماناً، شيعة، وسنة على أساس التوافق، وكانوا يواجهون أزمة في موضوع السنة لقلة عددهم في المعارضة آنذاك مما يضطرهم للتفتيش بين الحضور عن سني أصبح عملة نادرة لتكليفه بمسؤولية حتى يقال إن التمثيل هو لجميع العراقيين، ويوم تشكل لجنة لأداء مهمة، أو وفد للتفاوض لا يشمل سني يثار الكثير من النقد عن تسلط الشيعة، والأكراد على مقاليد المعارضة العراقية وإلى مستوى التدخل المباشر للأمريكان بهدف حسمها، حتى أضحي هذا المبدأ أي التوافق سنة من سنن العمل المعارض انتقلت إلى طبيعة الإدارة لما بعد التغيير، والتي جسدها بريمر على أرض الواقع خياراً وحيداً على الأغلب.

انتقلت آثارها حتى بعد الانتخابات الشاملة لعام 2005 حيث كان يفترض أن تشكل الحكومة من قبل الكتلة الفائزة بعدد من الأصوات تكفي للتشكيل أو تحالف مع كتل أخرى لتأمين الأغلبية الممكنة للتكليف لمدة أربعة سنوات حسب الدستور العراقي.

لكن الذي جرى وبعد تردي الوضع الأمني، وعزوف غالبية السنة عن المشاركة بالعملية السياسية ألح الأمريكان، واقتضى موقف الترضية، والسحب باتجاه المشاركة إلى العمل بمبدأ التوافق الذي أعطى الأحزاب، والكتل السنية فرصة ترشيح ممثلين عنهم في الحكومة المنتخبة، وهكذا سار الأمر الذي نجح في إشراك العديد من السنة في العملية السياسية لكنه ومن الناحية العملية تسبب في إعاقة سير الحكومة بسبب وجود مرشحين غير أكفاء، وغير مؤهلين لتمثيل أهل السنة فعلياً، وأوجد تقليداً يُقيد هامش حركة رئيس الوزراء في التعامل مع الأحداث التي تحيط به، والتي تتطلب منطقياً صلاحيات واسعة، ونوايا حسنة لم تتوفر في حال الحكومة الحالية، والحكومات التي سبقتها من قبل⁽¹⁾.

إن التردي الحاصل في العمل السياسي كنتيجة حتمية لعوامل خارجية غير مقدور على التعامل معها من قبل العراقيين في الوقت الحاضر، والأخرى الداخلية التي عجزوا بخبرتهم القليلة وولاءهم المجتزأة عن إيجاد حلول تناسبها تسبب في وجود مفاهيم يرقى بعضها إلى مستوى القيم أسهمت في زيادة التردي، وأعادت خططوات الحكومة، والأحزاب في قيادة عملية إعادة البناء، وفرض الأمن، بعد أن أسست خطأً على مفاهيم خاطئة مثل:

التسويق، الافتراض، النكوص، الاستغفال والتخبط.

(1) إن مبدأ التوافق الذي اضطر السياسيون المعارضون لنظام صدام حسين العمل ببعض جوانبه إبان مرحلة نضالهم من أجل التغيير لم يكن بطبيعته الفنية شيئاً تاماً، وإن التدخل الأمريكي لفرضه "التوافق" عندما تقتضي الضرورة خلال الفترة التي سبقت التغيير والتي كان للأمريكان فيها تأثير كبير على غالبية القوى والأحزاب السياسية العراقية المعارضة آنذاك لم يكن مشبوهاً في كثير من الأحيان، لأن الذي يراقب سلوك العديد من قادة الأحزاب والكتل السياسية والبعض من الموجودين في مفاصل القرار العليا في الدولة حيث السعي المحموم للاستحواذ على المناصب والسلطة بعد التغيير يصل إلى قناعة تامة أنه لو لم يفرض التوافق مبدأ للإدارة لما حصل سني على مكان في العملية السياسية، ولما بقي مسيحي في وظيفته أو ناقص صابني أو يزيدي مسلماً آخر على وظيفة مطروحة للمنافسة.

المبحث الأول

التسويق

يؤكد الأمريكان أن المعضلة الأمنية في العراق ذات جذور سياسية، ويشير سفير الجامعة العربية في العراق السيد لماني قبل استقالته من المهمة التي كلف بها في العراق على أنها مشكلة ذات طابع سياسي، ويدرك العراقيون، وبينهم السياسيون المعنيون أنها كذلك جذورها سياسية، والأدلة على هذا كثيرة تتعلق معظمها بطبيعة الفشل في حل المعاضل، ووضع العراقيل، والقيود فلو أخذنا من بينها تجربة الانتخابات التي تكررت مرتين خلال الأربعة سنوات معيارا لهذا التأكيد، وحللنا سلوك السياسيين فيها سوف ندعم تأكيد الأمريكان، وإشارة الجامعة العربية وإدراك العراقيين، إذ إن الذي جرى في أنثائها، وتكرر بنسب متزايدة:

1. محاولات التحايل الخبيثة لابتلاع الصغار من قبل الكبار في الدقائق الأخيرة من الاتفاق على تشكيل التكتلات بطريقة التسويق غير المسؤولة.
2. جلسات لإتمام الصفقات في الغرف المغلقة لم تتغير حتى أماكن الجالسين في زواياها في كل الظروف، والأوقات توحى بالتسويق واللامسؤولية.
3. المسافة البعيدة بين النوايا، وسبل التطبيق في عقول العديد من السياسيين بقيت على حالها ممتدة بسعة تحول دون التطبيق، وتحمل المسؤولية.
4. المؤامرات ما فتئت تحاك بين المتنفذين لتحقيق النوايا، والرغبات، وبين بعض الموظفين، والمشرفين لتفعيل عمليات الإيجاء، والعزل، واقتناص أصوات المستقلين، وكبار السن، والجهلة، والأميين بأسلوب يؤكد السير باتجاه التسويق، واللامسؤولية.
5. بقاء الشك أساساً للتعامل، والمتشككون لم يتجاوزوا شكوكهم في احتمالات الإضافة، والتبديل، والاتهام بعدم تحمل المسؤولية.

والأنكى من ذلك كله موقف الزورين الذين حققوا نجاحات في إيهام المفوضية، والكتل السياسية بتقديمهم شهادات أكاديمية أعلى من الحد الأدنى المقبول للترشيح في الانتخابات الأولى، عاودوا الترشح ثانية يصاحبهم آخرون تشجعوا

بسبب عدم اتخاذ أية إجراءات بصدددهم، ومعهم عسكر لم يستقيلوا من الخدمة حسب قوانين، وضوابط الانتخاب، مستغلين تواطؤ الكتل، والأحزاب، وكذلك صمت الجمهور، وحياء الصحافة في بعض الحالات⁽¹⁾.

والتسويق مشكلة "دائمة" مرتبطة بعدد من المشاكل ذات الصلة بالجنود السياسية بينها:

1. عدم قدرة الجمهور على التفريق بين مساعي البعض غير القليل من السياسيين، والمتنفذين لتحقيق الذات الشخصي أو الحزبي "الفوز بأي ثمن". وبين الواجب الوطني لدعم المساعي التي تبذل لإرساء قواعد النظام، والديمقراطية في بلد يراود له أن ينمو، ويتطور في كل المجالات.
2. الصمت الذي تعودته العراقيون عبر تاريخ التعامل السلبي الطويل مع الحاكم، الذي أكسبهم عادة التنحي في المواقف الصعبة.
3. وقوع مسؤولية توعية الجمهور، وإكسابهم القدرة على التفريق، وكذلك إنزالهم من على منصة التنحي بغية المشاركة في خطوات البناء على عاتق السياسيين بينهم أولئك المزورين، والمصايين بداء الذات المفرط، الأمر الذي وضع الجمهور المتعب في دائرة الحيرة، وصراع الأضداد سوف لن يخرج أحد منها إذا لم يبادر هو نفسه في الخروج عن طريق توسيع هامش الاطلاع، والثقيف الذاتي، وعدم قبول التجاوز، والتزوير، وإن كان من القريين، والمحسوبين على ذات الاتجاه، وبالتالي القرار على الأصلاح في التمثيل والانتماء "وهذا أمر صعب في الوقت الحاضر".

إن القبول بواقع الخطأ، والتجاوز، والتزوير، تحايل على الذات، وعدم تحمل المسؤولية "التسويق" دفع ثمنه الكثير من العراقيين بضمنهم المتفرجين، والمزورين، والوصوليين ومرضى الذات الأمر الذي كَوَّن بالتدريج حالة عجز من العامة يقابله

(1) إن قوانين الانتخاب، وضوابط المفوضية لا تسمح للعسكر الترشيح ضمن القوائم الانتخابية، ومن يرغب بالمشاركة ينبغي أن يستقيل من الخدمة ومع ذلك شارك ثلاثة ضباط برتبة فريق يتقاضون رواتب كمستمرين في الخدمة بالانتخابات التي جرت نهاية عام 2005 وبعضهم على رأس قوائم انتخابية، وعندما نوقش الأمر من أحدهم بطريقة عرضية مع وزير الدفاع آنذاك رد أنهم في الطريق إلى إحالتهم على التقاعد.

عمادي بالخطأ من قبل الخاصة في الحكومة، والأحزاب أشبه ما تكون شاملة وجد فيها أهل بغداد صعوبة في أن يُسمعوا أصواتهم المنادية بالحد من الكتل الكونكرتية التي خنقت شوارعهم وأزقتها، وكثير من الساحات العامة، وشوهت أشكالها، وكاستجابة لأصواتهم المبحوحة، سارع المعنيون في الدوائر الحكومية، وبعض المقرات العسكرية، ومراكز الشرطة إلى نصب المزيد منها في منتصف الشوارع مؤكدين رغبتهم في القضم، والتجاوز حتى على الشارع العام، لتزيد من بشاعة المناظر المفزعة، وتضاعف من الازدحام القاتل، وتعزز الحقد، والنقمة في النفوس التي تعد جميعها من دعائم اللا استقرار.

الحاملون منهم بالقدرة على أن يحولوا بكوابيس أحلامهم دون إصرار شرطي الحمايات الخاصة، وجندي الحرس الخاص على فتح الطريق بالرمي العشوائي لدورياته العادية، إلى موكب وكيل وزارته، والمدير العام، أو إلى رتل ينقل مواد عادية إلى وزارته، وربما إلى مجموعته العائدة إلى البيت بعد انتهاء ساعات الدوام الرسمي، وكاستجابة لأوامر الدولة، وتوجيهات وزيري الداخلية، والدفاع بمنع الرمي العشوائي، والإصرار على معاقبة المخالفين بادر الرماة المهرة إلى تغيير عتلة الرمي في بنادقهم الآلية من المفرد إلى الصلي ليزيدوا من كثافة النار، ويقللوا شدة القلق الذي يعيشونه، ويرفعون في الوقت ذاته خوف الآخرين من حولهم، وكذلك من استخفافهم، وعدوانيتهم التي تعد من مؤشرات احتلال الأمن، والاضطراب.

المتفائلون منهم في عاصمة السلام غير متمكنين من التمهيد بتفاؤلهم لانسيابية الشوارع وتقليل الزحمة رغم ترحيبهم كثيرا بقرارات المديرية العامة للمرور بتحديد سير المركبات فرديا، وزوجيا، وبأوامر المرور في منع سير سيارات الحمل خلال ساعات الدوام، ومحاسبة المخالفين، وسائقي السيارات التي لا تحمل أرقاماً.

وكاستجابة للرغبة بتخفيف الهموم بقليل من التفاؤل ضاعف السياسيون، وموظفو الدولة، وكذلك المعنيون بشؤون الأمن، وحفظ النظام عدد سيارات الحماية من حولهم لتكون على شكل مواكب لا يكفي القائمون عليها بإطلاق

الصفارات المشيرة للإزعاج⁽¹⁾ بل ويسارعون إلى قطع الشوارع وإيقاف المرور، والسير في الاتجاه المعاكس، وتخوير الطرق، وإجبار الناس على التوقف، والانتظار، بإصرار يعيق كل إجراءات، وقوانين المرور، في منظر يصوب فيه منتسبو الموابك عسكريون كانوا أو مدنيون أو منتسبو شركات الحماية الخاصة أو أعضاء مليشيا حزبية بئنادقهم، ومسدساتهم إلى القريين في الشارع، ويسمعونهم أحياناً بعض العبارات النابية، فأصبحوا بتصويهم، وصفارات سياراتهم، وزعيق بعضهم مصدر تهديد لكل المتفائلين، وغير المتفائلين، والتهديد بطبيعته إشاعة للفوضى، وخرق للأمن العام، وتسويق، وخرق للمسؤولية الوطنية.

إن المشكلة في بغداد وباقي محافظات العراق لما يتعلق بالسياسة، وإعادة البناء، والأمن ليست ذات صلة فقط بالأوامر الصادرة على الرغم من أهمية صدورها من أعلى سلطات القرار الأمني، والعسكري، بل وبالتماذي في المخالفة، وسبل التنفيذ التي تشهد خللاً في المسؤولية الاعتبارية أي تسويقاً يتحملة بشكل عام:

1. الأمر المباشر الذي يتقاضى عمداً أو دون عمد أي سهواً عن تجاوز رجل في معيته على القانون.
2. وكيل الوزارة الذي يسكت عن عملية قطع السير، وغلق مداخل، ومخارج الطريق الذي يسلكه، وعن عدد الاطلاقات النارية التي يطلقها أفراد حمايته منذ البداية حتى الوصول، وعن شتم الجمهور.
3. السياسي، وموظف الحكومة بالمستويات العليا الذي ينتعش بسير موكبه في الاتجاه المعاكس.

(1) بسبب حوادث الاغتيال الشائعة، وطبيعة الحرب الجارية في بغداد، وسبل الاقتتال لا يمكن أن يتنقل سياسي أو حكومي دون حماية تتكون من عدة سيارات "موكب" فيها مسلحون من الشرطة، والجيش أو من الحمايات الخاصة التي يكلفهم المعني بها بعد أن يتقاضى رواتبهم من الدولة، ومن كثرتهم بدأت شوارع بغداد تنقص بموابك في كل الاتجاهات إذ وعندما تؤخر زحمة الشارع الموكب يضطر إلى السير بالاتجاه المعاكس، أو حتى الرمي بالهواء لتفريق الناس، وباقي السيارات ليحصل على فسحة للنفاذ، وتهئة القلق من احتمالات تلقي طلقة أو عبوة ناسفة. كما إن متطلبات الأمن فرضت في عدة أحيان أن يرسل القائد الحكومي أو السياسي موكبه إلى مكان، والذهاب هو بسيارات أخرى إلى مكان آخر فتضاعفت أعداد الموابك لتشكل عبئاً مرورياً، وأمنياً، ونفرة اجتماعية واسعة المعالم.

4. أمانة العاصمة التي لم تستطع حتى هذه اللحظة بسط سيطرتها، وفرض النظام على شوارعها، وأزقتها وساحاتها المتعددة.

5. البغداديون الذين يرسمون وحدهم مستقبل عاصمتهم، وأمنها، بالتعاون، والالتزام، والنقد، والرفض الموجب، والانتخاب الصحيح للأصلح في تحمل المسؤولية الوطنية.

إن السهوض بالعملية السياسية، والعمل على تجاوز الأخطاء، والسعي لفرض الأمن حاجات نفسية إنسانية لا يمكن الحصول عليها من خلال الإجراءات القسرية المتبعة في الشوارع العامة في الوقت الحاضر، بل وبالحذر منها، وأتباع إجراءات وقائية أساسها، تنفيذ المعنيين لأوامر قادتهم، وفهم السياسيين لطبيعة مسؤولياتهم، وتقيدهم بالنظام، وأن يدرك الجميع أن الخطأ سيجر إلى خطأ آخر وأن التماذي، والإصرار على الخطأ سيخل بالأمن ويزيد من معالم التوتر، والاضطراب.

إن الانتخابات التي توصل حكومات تدير الدول في المجتمعات الغربية وفقاً لبرامجها المعروفة مسبقاً، والتعيين الذي يجلب حكومات مختارة من دون برامج معلنة في الكثير من المجتمعات العربية والإسلامية، يشتركان معا في الغالب في ما يتعلق بتوزيع المسؤولية أو تراتبها بغية تسهيل وقع الحياة، وتحقيق الأهداف العامة.

فالحزب أو مجموعة الأحزاب الفائزة بأعلى الأصوات في الغرب على سبيل المثال تتحمل مسؤولية تشكيل الحكومة، وتنتخب رئيساً لها يتحمل جل مسؤولية إدارة الدولة والمجتمع، وفي أغلب دول الشرق العربي المسلم على وجه الخصوص تُعَيَّنُ الحكومة التي تُحْمَلُ قدراً من المسؤولية، ويبقى رئيسها القائم بالتعيين هو المسؤول الأول عن ما يجري في دولته.

وبالنظر إلى طريقة توزيع أو تحمل المسؤولية بين المُجْتَمَعَيْنِ المذكورين أي الغربي، والشرقي يمكننا القول إنها في الأولى موزعة حسب الأصوات الانتخابية، يلتزم بها المعنيون، ويحترمونها تبعاً لوطنيتهم الجيدة، ولحاجتهم إلى دعم تلك الأصوات التي يمكن أن تتخلى عنهم في الوقت الذي تشعر أن هناك خللاً في تحملها، وبالحصيلة تقدم الغرب مراحل عن غالبية دول الشرق، وعاش الإنسان فيه متمتعاً بإنسانيته.

وإنها في الثانية تُحْمَل أو تمنح لمن يعتقد صاحب السلطة أنه قادر على تحملها، ويخدم بقاءه فيها إلى النهاية، ويلتزم بينودها التي تمنحه أي الأعلى فرصا للتمتع الأفضل بالحياة.

وبالنتيجة تأخرت دول الشرق العربي المسلم خطوات عديدة عن دول الغرب، وعاش الإنسان فيها إحساسا بالدونية.

أما العراق اليوم فيصعب أن يحسب مكانه في توزيع المسؤولية بعيدا عن التسويف حسابا منطقيا، إذ إن المحتل وبعد أن اختار من يتحمل جل أعبائها من الأحزاب، والشخصيات بدأوا "المُختارين" توزيعها بطريقة الحصص، فأصاب الحزب الفلاني عددا من المناصب، والحزب الآخر مثله أو أقل منه، فوضعوا أنفسهم بسبب هذا التوزيع في دائرة المسؤولية الذاتية المغلقة دون أن:

1. يحسبوا ظروف العراق، وتاريخه الطويل في عدم الرضا.
 2. يأخذوا بالاعتبار ظروف التغيير التي جعلت الإنسان فيه مشوشا مضطربا منتقدا لكل أمر، وقرار، وسلوك.
 3. يتوقفوا في طريقة توزيع المسؤولية الممتدة عند حدود المستويات العليا للدولة.
- فتوجهوا إلى نفس الصيغة لمجلس الوزراء، ومن بعده لوكلاء الوزارات، ورؤساء الهيئات، والدرجات الخاصة، وهكذا ما زالوا مستمرين في سباق مع الزمن ملء الفاصل المهمة قبل النهاية المفترضة لفترة تحميلهم المسؤولية، فوقعوا في خطأ كبير زاد من تعقيدات الأزمة. إذ جعلت هذه الطريقة غالبية الأحزاب، والحركات السياسية خارج دائرة المسؤولية الاعتبارية لا تكفي بعدم تحملها دفاعا عن قرارات وإن كانت صحيحة، بل ومتحمسة لانتقادها في كل مناسبة يمكن فيها الانتقاد. وجعلت الكثير من أبناء الشرائح الاجتماعية لا يتغاضون عن الأخطاء المرتكبة، بل يفتشون عنها في كل مكان.

إن هذه الطريقة في توزيع المسؤولية بالإضافة إلى أنها فتحت الباب على مصراعيه أمام الانتهازين لأن يتسللوا إلى مفاصل الدولة المهمة، وجسدت معنى الطائفية، لم يشعر فيها العموم أن من حُمل المسؤولية كان قادرا على ملء الفراغ السلطوي فضعفت معالم الثقة، وستضعف أكثر، وسيجد الكثيرون "ولو

بعد فوات الأوان" أن لا حل أمامهم سوى العودة إلى معايير الانتخاب الصحيحة في تحميل المسؤولية. وإلى أعمدة الديمقراطية المعروفة برصانتها ليس فقط للتعامل العملي مع الأزمة بل، ولكسر احتكار المسؤولية بعيداً عن التهاون والتسويق من جهة، والسعي لتغيب الكثير ممن حُمل إياها عن طريق الخطأ من جهة أخرى.

المبحث الثاني

الافتراض

افترضت حكومة بغداد عام 1980 أن جيشها قادر على تدمير الجيش الإيراني وإسقاط النظام الحاكم، فأمرته بالهجوم قبل أن تقيّم بشكل دقيق "تقيس" قدرات الإيرانيين فأوقعت نفسها في مأزق الافتراض، ووضعت الحجر الأساس لمعالم التأزم في العراق. وافترضت أيضاً أن ستة جيوش كانت قد بنتها بأموال، وأجساد العراقيين ستقاتل الأمريكان عام 2003 قتالا يدوم عدة أشهر يفسح لها مجال تفاوض قد ينقذها من الشرك المنصوب، فقبلت المجازفة قبل أن تقيس العامل النفسي في الرغبة بالقتال، فورطت نفسها بمجرد افتراض أنه آخر صرح لها كأقوى حكومات العراق، ودمر البلاد، وهذه لم تكن وحدها الافتراضات التي أسست عليها الحكومة قرارات أفستت خططها في الدفاع، والهجوم.

ولم تكن هي وحدها من حكومات العراق في التاريخ الحديث، ولا صدام وحده في هذه الحقبة من التاريخ من وقع في خطأ افتراض أفست التفكير، وأخل بسياسات اتخاذ القرار.

فكان قبله البكر قد افترض أن صدام مخلص له، وللنظام بسبب كونه من نفس العشيرة، والمنطقة فدفع حياته، ومستقبل العراق ثمناً لذلك الافتراض.

ومن قبلهما عبد الرحمن عارف الذي افترض هو الآخر أن عبد الرزاق النايف وكيل مدير الاستخبارات العسكرية العامة، وعبد الرحمن الداود أمر لواء الحرس الجمهوري المسؤولين عن أمنه، وحماية النظام هما أكثر الموالين له بسبب أصولهما المناطقية، والعشائرية فدفع بكرسيه، والحكم، وحاضر العراق ثمناً لهذا الافتراض.

وكذلك الحال بالنسبة إلى أخيه عبد السلام في افتراضه أن طائفية القيادة السياسية، والعسكرية ستحول دون نجاح الانقلابات على حكمه قبل التعرف على قياس الأثر السليبي للتوجهات الطائفية في حكم العراق.

وعبد الكريم قاسم في افتراضه المراهنة على الشعب في مسألة الدفاع عنه زعيماً أوحداً، وعن جمهوريته التي خلصتهم من عبودية الإقطاع كما يعتقد دون الركون إلى المنطق أحد وسائل الاستدلال، والقياس فدفع حياته ثمناً لافتراضه، وأسهم في إرساء قواعد الديكتاتورية في العراق.

ومن قبلهم جميعاً نوري السعيد السياسي المخضرم الذي افترض أن توجهه، والعراق إلى أحد القطبيين العظمين "أمريكا" بعد الحرب العالمية الثانية دون أن يأخذ بالاعتبار "يقيس" ردود فعل الانجليز أصحاب النفوذ الأصلي في البلاد، فأوقع نفسه، والنظام الملكي في العراق في محنة كان ثمنها حياتهما معاً، ودخول العراق ساحة التوتر، والتدمير، والاضطراب لأكثر من نصف قرن من الزمان.

...الخ من أمثلة للافتراض إذا ما تجاوزناها وما مضى من أيام زمان ومن نقد للتاريخ، وشخصه كعادة أهل العراق، وتمسكنا بالحاضر خطوة باتجاه التقويم نجد أن:

1. الشخصية القيادية العراقية هي ذاتها لم تتبدل رغم مجاهرتها بمحاربة الماضي، وأخطاء من سبقها من الحكام.
2. افتراضات القادة، والسياسيين الذين سبقوا ما زالت ماثلة بالمعنى ذاته، وإن اختلفت بعض أشكالها بالترار.
3. خاصية الافتراض بلا قياس أبقت عقلية الحزب القائد سائدة بعد أن استبدلتها بعد التغيير بستة أحزاب افترضت أنها الأقوى، والأخلص، والأكفأ لقيادة، واستثمار التغيير في العراق، وأبقت صيغ اتخاذ القرار في مفاصل الدولة فردية، وإن استبدلت فيها الفروض من الضرورة الثورية إلى الحاجة الأمنية، وأبقت كذلك المتملقين وجوداً من ذاك النظام مثلاً لتقدم المشورة وإن تُسخوا بعد التغيير بأعداد كبيرة تبدل فيها الزي ليناسب الأصل طائفيًا، وقومياً، وأبقت العراقيين في خيرة من أمرهم لا يصدقون ما يجري من تكرار للتجاوز، والخطأ

بسبب الافتراض، وتركت الكثير من الأسئلة على ألسنتهم أولها هل يعقل أن العراق الذي يتغنون بتاريخه العظيم، وأمجاده العديدة يعجز كل سياسيه الذين تزيد أعدادهم على ما هو موجود في الدول المجاورة، وأساتذته الذين يتفوقون على أساتذة الدول في المنطقة، وشيوخه المتلونون أكثر من تلون الشيوخ في الدول المجاورة وغير المجاورة، وعماله الكسالى، وفلاحوه المتكاسلون، وطلبته المستواكلون أن يعملوا بالمنطق، والقياس وسيلة تجنبهم، والبلد الجريح تكرر الاتكاء على الافتراض كأسلوب في الحكم، والقرار، وكذلك احتمال إعادة العراق إلى نقطة الصفر في العداء إلى الدولة والنظام؟

إن الافتراض آفة سحبت قيادة حزب البعث الحاكم ما بعد 1968 إلى التأسيس عليه باتخاذ خطوات كان لها الأثر الكبير في تحديد مستقبل الحزب، والعراق مثل تسييس القوات المسلحة بافتراض ألما الدرع الحامي لوجودهم في الحكم حتى أصبح على أساسها ضابط الصف ضابطاً لأنه عضو قيادة فرقة في الحزب، فهبطت قيمة الضباط، وتدنت مستويات كفاءتهم المهنية، وتردى انضباطهم، وتدهورت ثقتهم بأنفسهم، وقيادتهم الأعلى وهيئات ركنهم، فاهتموا بالسياسة أكثر من شؤون القتال، فخسروا المعركة التي يفترض أن يقاتلوا فيها عن الحزب، والعراق.

وكذلك رقي الجندي إلى رتبة نائب ضابط، وضابط إن كان من أبناء العشيرة، والمنطقة أو بدرجة حزبية متقدمة على افتراض التهيئة اللازمة لقيادة عقائدية مستقبلية فوضعوا بالحساب أمن القائد، وفرص الكسب، والتحصيل فانهمزوا في معركة يفترض أن يموتوا فيها عن قائدهم، والعراق.

وفي الاتجاه نفسه منحت رتب لمدنيين أدخلوا الجيش لأنهم قادة حزيون وهم لم يحملوا التحصيل المدرسي الذي حدده القانون للحصول على الرتبة العسكرية، فتعممت كلمة رفيق بدلا من سيدي، وحل الانضباط الحزبي بدلا من الضبط العسكري، فضاءوا، وضيّعوا الجيش العراقي في أول مواجهة جادة مع خصم قوي في الميدان.

وتكرر الحالة، ويعود فعل الافتراض نشطا في العقول لما بعد التغيير يوم اعتقد البعض من المنتسبين إلى الجيش العراقي الجديد من الجنود المتعاقدين، وضباط الصف

الأحداث أنهم مشمولون بخطوات إعادة البناء الديمقراطي للعراق التي دفعت الواحد منهم أن يقرر المكان الذي يخدم فيه، والسلاح الذي يحمله، والعدو الذي يحاربه⁽¹⁾.

إن مشكلة العسكر الحالي لا تتعلق بالافتراض، والنوايا المبيتة التي أقحمت أنواعاً من السلوك تعد دخيلة على المعايير، والقيم العسكرية، وصفات لا تنسجم وتاريخهم العريق، وخصائص لا تعكس طبيعة عيشهم، وأسلوبهم في التعبير، بل وبستفاعلها مع ما تبقى من التراث، والعادات والتقاليد، وجنون العظمة في العلو، والتأليه، وإثبات الوجود لتنتج حالات هستيرية يفترض فيها البعض من العسكر أنها وسيلة تعبير عن تأييد الحاكم تفوق سياقات الضبط التقليدية فتدفعهم لأن يكونوا منساقين مع غيرهم في تأدية الرقص، أو الهوسات، بطريقة توحى وكأنهم غير قادرين على التحكم بمخارجها، وإن كانوا من بين العساكر المهيبين، ويفترض بوجودها الأعلى أنه تعبير عن الطاعة، والحب والاحترام.

استعراض يفترض فيه المرء قدرة فائقة في الإقناع فيتجه إلى التماذي في تقديم فروض الطاعة، والولاء فيتدافع مع الآخرين بقصيدة شعر رخيصة، أو أهزوجة يتيمة، أو بطولة في معركة خاسرة، ويفترض بحصولها الأعلى أنه التعبير الحقيقي عن الولاء.

(1) في إحدى تجارب توزيع مجموعة من الجنود بعد إكمال تدريبهم في شهر مايس 2006 على الوحدات المطلوب إكمال النقص فيها من الأفراد حسب خطة توزيع وزارة الدفاع رفض بعضهم هذا التوزيع لأنه يضعهم في منطقة غير منطقة سكناتهم، وعشيرة غير عشيرتهم، وتمرد البعض الآخر حتى خلع بزته العسكرية أمام الفضائيات التي دخلت إلى المعسكر أو أدخلت لأغراض الحرب النفسية غير المدركة أبعادها من قبل العراقيين. وهذه في الواقع ليست المرة الأولى خلال السنوات الثلاث التي يتوجه فيها جنود للعصيان، وليست المرة الأولى التي يخل فيها متدربون بمعايير الضبط، والالتزام، لكنها المرة الأولى التي تصور فيها مثل هذه الأحداث من فضائيات تبثها للعالم أكثر من مرة، وكأنها تريد أن تثبت للعراقيين، وغيرهم أن هذا الجيش الجديد ليس هو جيش العراق، وأن جنوده ليسوا جنوداً أكفاء لمقاتلة الإرهاب، وأن مستقبل العمل فيه غير مضمون، والتعويل عليه بحفظ الأمن غير موثوق. وأيا كانت النية من البث فإن الذي يهم فقط هو أن ما حدث عصيان يستحق التوقف عند جوانبه ذات الصلة بالتدريب الذي ينبغي أن يشمل مواداً عن الضبط أكثر مما هي عليه الآن، ويتضمن مفاهيم الوطنية التي يجب أن تلقن لعموم المنتسبين لأنها تصدعت، ولم يتذكرها المدربون، والمتدربون حتى وقتنا الراهن، وتتخلله محاضرات عن مخاطر الإرهاب التي باتت تدق جميع الأبواب.

إنها حالة، ونوع من الافتراض محصلتها خسارة للقيمة الاعتبارية، وتغليظ للسلوك يبعد المجتمع بالتدريج عن الواقعية.

ويسحب بالتدريج أيضاً إلى التسويف، واللا أبالية، وعدم الالتزام، ومع ذلك فإنها خسارة اجتماعية في مسيرة الشعوب غير المتحضرة، لم ترق آثارها السلبية إلى مستوى الخسارة التي تتكبدها الجهات العسكرية، عندما يرقص منتسبوها من المراتب، والضباط، والقادة، في استعراض لبطولاتهم الوهمية أمام الحاكم الأعلى، لأن الراقص من الضباط يفقد هيئته في السيطرة، وإصدار الأوامر بعد أن أسهم شخصياً في تغيير النظرة إليه من قائد في ساحة الحرب، والتدريب إلى راقص على مسرح السياسة غير المضمون، والراقص منهم أسهم أيضاً في التقليل من قدرته على إيقاف رقص منتسبيه عندما لا يحتاج إيقافاته "الرقص" في ساحة القتال.

ولأن الراقص من ضباط الصف، والجنود، يتوجه برقصه إلى كسب ود الأعلى على حساب رضا الأمر المباشر بطريقة تخل بالعلاقة الضبطية بين الطرفين، ولأن حركاته في الرقص تأتي على الأغلب لأغراض الكسب، والتغطية على معالم النقص في القدرة والأداء، ومحاولة لإبعاد القائد الأعلى عن التدقيق بها، والاستفسار عن معطياتها في أغلب الأحيان.

وهذه معالم سلوك تكررت بعد التغيير سكنت عنها السياسيون، وكبار موظفي الدولة لعدم إدراكهم تأثيراتها السلبية في تشكيل جيش مهني قوي قادر على حماية الديمقراطية يعبر عن قدرته بالاستعراضات العسكرية، والتدريب، وتقديم الایجازات، التي تسهم جميعها في إعداد منتسبيه مهنيًا، ونفسياً لأن يكونوا مقاتلين أشداء في ساحة الدفاع عن وطنهم، كما هو حال الجيوش التي تحظى بالتقدير، والاحترام، وليس بالهوسات، والدبكات، والرقص الجماعي، التي عاود ممارستها عسكرياً الجديد بطريقة تذكرنا بأيام كان فيها العسكر فرقا تؤدي مهام إنعاش المعنويات المضطربة للحاكم، أكثر من توجيهها للدفاع عن البلاد، فأسهمت من حيث لا تدري بإحلال الخراب.

إن العودة إلى بعض أخطاء الماضي ذات الصلة بالافتراض تجاوزت الرقص، والدبكات، وكتابة التقارير إلى مستوى السعي الحثيث لتسييس القوات المسلحة من

خلال تجنيد آلاف المنتسبين من المليشيات، والأحزاب السياسية في الوحدات العسكرية، وكسب ود العديد من الضباط في المفاصل القيادية بافتراض أن الغلبة السياسية أو الطائفية في هذه القوات ستسهم في تحقيق أهداف الكتلة، والطائفة، والحزب، دون أن يفترض أولئك الساعون إلى التأسيس أن ما يجري سيشرعهم بقوة السيطرة التي تسحبهم إلى اتخاذ قرارات قد تثير الطرف المقابل من العراقيين فيجدون أنفسهم بمواجهة حرب أهلية أطرافها المؤثرون غير عراقيين.

وقد تثير قوات الاحتلال التي تراقب كل حركاتهم وإن سكنت عن بعضها لأغراض التكتيك فتتدخل بقوة تنهي نفوذ الحركة، والكتلة، والطائفة إذا ما اعتقدت أن خطوات المذكورين تتقاطع، وأهدافها الاستراتيجية.

إن انتقال الخطأ، والغلو في مسألة الافتراض يتحمل تبعاته السياسيون الجدد الذين حلموا إبان فترة نضالهم بالضد من الديكتاتورية بدولة مسلمة لا معسكرات فيها، ولا عسكر يتدربون، وكتبوا ذلك بأدبياتهم، وقدم بعضهم النصح إلى المحتلين بهذا الاتجاه.

وافترضوا أنه بنهاية الدكتاتورية سينعم المجتمع العراقي بالاستقرار الذي لا يحتاجون فيه دوائر أمن ولا استخبارات، ولا وكلاء يتجسسون، وأصروا في مجالسهم، وصحفهم على أن تكون سمة النظام الجديد بهذا الاتجاه.

وحصل التغيير الذي شطب العسكر، ومهنتهم من على الخارطة السياسية للبلاد ومن التاريخ، وصعد إلى المفاصل العليا بالدولة كثير من الحالمين، فوجدوا في الواقع العملي للإدارة:

أن الأحلام مجرد انعكاسات لرغبات ذاتية مكتوبة كما فسرهما فرويد المتهم بيهوديته من قبل غالبية الكثير من الحكام.

وأن بعض افتراضاتهم الخاصة بالعسكر خطأ يصعب تصحيحه في ظروف التوتر، والاضطراب، فبادر معظمهم بتوجيه النقد، والاثام لقوات التحالف التي أخطأت في التعامل مع الموضوع. دون أن يلتفتوا إلى الماضي القريب، وإلى تلك الأحلام، ومفردات النصح، والإرشاد، وإلى عمليات الإقصاء التي مارسوها عمدا لرفاق لهم من العسكر حاولوا أن يكونوا في نفس عربات القطار المتجه إلى بغداد.

إن مقتضيات السياسة، والأهداف بعيدة المدى، واضطراب الوضع الأمني بعد فترة وجيزة من التغيير، وغياب القوى الضابطة اضطرت المحتل إلى إعادة بناء عسكر جديد، وقوى أمن داخلي غير التي كانت موجودة أيام زمان.

وأتاحت الفرصة إلى بعض الحالمين أن يكونوا من بين البناء، والمخططين، وبدأوا خطواتهم بالمقلوب، إذ أنشأوا وحدات مقاتلة قبل المقرات، ومن ثم كونوا مقرات قبل القيادات، ولم يكتفوا بذلك إذ توجه البعض منهم إلى تطبيق مفردات أحلامه على الواقع فالفى كل سياقات العسكر، ورمى بنظريات كلاوزفيتز وليدل هارت، وشجاعة عمر علي، ومهنية عرفان عبد القادر وجدي، وخبرة آلاف الضباط المخلصين في سلة المهملات، وبدأوا عملهم انحيازاً بالضد من مهنية العسكر بضوء تلك الأحلام حتى تكونت إدارة مدنية لشؤون العسكر بعض أفرادها:

1. لم يسبق لهم أن خدموا جنوداً في الجيش.
2. لم تتح لهم فرصة التفريق بين الدبابة، وناقلة الأشخاص المدرعة.
3. لم يدركوا أثر الإخلال بضوابط العسكر، وقيمهم المهنية على القدرة القتالية المطلوبة للتفوق في معركة الأمن، والاستقرار⁽¹⁾.

إن منطق الحاجة إلى بناء دولة عراقية إن كان موجوداً بالفعل سوف لن يسمح باستمرار خطأ الافتراض إلى الأبد رغم جسامه الخسارة، وسوف يدرك

(1) بسبب سيطرة المدنيين من السياسيين، وقلة خبرتهم في التعامل مع العسكر، وميادينه المهنية، وبسبب التدخل الأجنبي في الموضوع التحق بالمؤسسة العسكرية، والأمنية ما بعد التغيير أشخاص ساقطون، وآخرون مجرمون، وأميون، وانتهازيون منحوا رتباً، ودرجات بينهم على سبيل المثال شخص كان محكوماً بتهم تزوير لخمس وأربعين عاماً، أطلق سراحه بغفو من الدولة قبل السقوط، وبعده منح رتبة نقيب يرى فيها عام 2005 أنه مغبون كونه من المتضررين فبدأ السعي للترقية إلى رتبة مقدم، وحصل عليها فعلاً في ظل غياب المعايير. وملازم في الجيش السابق حكم عليه بالسجن، والطرده لسرقته جهازاً من وحدته وهو الآن برتبة عقيد في الشرطة يتوسط له قائد سياسي معروف ليصبح عميداً على الرغم من معرفته بالدقيقة بأوليات سرقته، وتجاوزته على القانون. وغيرهم عشرات وربما مئات يشكلون ركناً من أركان المؤسسة العسكرية والأمنية، أو طريقة من طرق بنائها ديمقراطياً، وبما تتسجم، وأحلام البعض من السياسيين.

بسببه الحالمون أن أحلامهم أضغاث أحلام سيفيقون منها حتماً، وسيجدون أن الحكومات التي لا ترسي قواعد صحيحة لعسكرها الوطني سوف لن تحصل على الأمن، والاستقرار.

والدولة التي يفقد عسكرها سياسيون غير متمكنين ستكون عرضة لأطماع الغير، ولكثر التدخل في شؤونها الداخلية.

وسيجدون أيضاً أن أمنهم الشخصي سيكون عرضة للتهديد بغياب العسكر المهني رغم كثرة أعداد حمايات الخاصة، وركوب السيارات المصفحة، عندها سيترحمون على عسكر موسى الكاظم، وعلى أولئك الضباط الذين أرسوا قواعده المهنية التي أفسدها السياسيون.

المبحث الثالث

النكوص

عندما يواجه الإنسان موقفاً ضاغظاً لا يمتلك الطاقة الكافية لتحمله، والتعامل الصحيح معه قد يرجع في سلوكه للتعامل مع حالته إلى أحد مراحل الطفولة التي شهدت انفعالا مشابهاً يرى التحليل النفسي فيه نكوصاً مرضياً يسلك فيه المعني سلوكاً كان موجوداً أيام الطفولة، فيبكي على سبيل المثال عندما لا يحصل على شيء يريد، وينفعل غاضباً إذا ما منع من عمل شيء يرغب في تحقيقه، وهكذا تتكرر الحالة في مشهد يكون فيه سلوك المعني بالنكوص المرضي أقرب للسلوك الطفولي منه إلى المنطق الذي يحكم الراشدين في تصرفهم، وتعاملهم مع مفردات العيش، والحياة، هذا على المستوى الفردي، ويبدو أنه وعلى المستوى الجماعي يعاني الناس في المجتمعات البشرية نفس الحالة إذ وعندما يواجه مجتمع ما مواقف لا قدرة له على تحملها جماعياً ينكص أفراد "الأقل قدرة على التحمل" ضمن جماعات أو شرائح يمثلونها إلى الماضي الحضاري للتعامل مع المواقف الحالية.

وهذا ما يفسر لنا التسارع في العودة إلى سابق العهد في معالجة حال العراق في بعض الأماكن، والحالات من الناحيتين الدينية، والسياسية وكما هو مبين في بعض الأمثلة الآتية:

1. إن بعض العراقيين خلال هذه المرحلة، وكلما واجهوا أزمة أو شدة يخرج منهم من يضغط على الشباب في أن لا يلبسوا مثلاً السراويل القصيرة، ويؤمرون بالعودة إلى الجلباب الذي لبسه الأجداد قبل مئات السنين، ونرى الآلاف قد لبسوه، عندها يصبح هذا اللبس الذي لا ينسجم، ومتطلبات العمل، والعصر نكوصاً نفسياً للتعامل مع حالة لم يكن فيها السروال عائقاً أمام الفقه لحل الأزمة.

2. وعندما تضيق الحالة، وتشتد الضغوط المؤلمة يخرج من بين الصف من يعتقد أن الحامي الحقيقي للدين من التدنيس، والضياح في دوائر الدولة، ومدارسها، والجامعات هو التقيد بلبس الحجاب، فيأمر بلبسه لعموم البنات حتى المسيحيات منهن، وعلى أساسه انتشر لبس الحجاب بسرعة تحت موجبات التوجيه أو طوعية كنوع من تفادي المشاكل، والحصول على الاطمئنان كنوع من التعامل مع القلق العام، وكأن على الحجاب تتوقف الصراعات الطائفية، والاحتقانات الدينية، عندها يصبح الإلحاح في لبس الحجاب على حساب الرغبة، والحرية نكوصاً نفسياً إلى الماضي الذي لم يكن فيه الحجاب عائقاً أمام النشر السريع للدين الإسلامي في المعمورة.

3. وما ينطبق على الدين في المثالين السابقين، وأمثلة أخرى كثيرة لا مجال لذكرها في موضوعنا هذا يمكن تعميمه على السياسة التي لم يتمكن المجتمع من إنتاج وقائع لها قدرة على التعامل مع أزمة التغيير، والاحتلال، وإعادة البناء الديمقراطي، وبدلاً من التفكير بالحلّول العصرية المنطقية للتعامل مع هذه الحالة الآنية توجه البعض من السياسيين إلى طرح مشاريع تفرق بين المجتمع الواحد، وتقسّم البلد الواحد، وسلوك الجميع سلوك الفرقة، والتشطي فأسسوا أحزاباً، وجماعات يصعب جمعها في أهداف مشتركة لكثرتها، وتعدد غاياتها، والفرقة، والتشطي نكوص إلى أيام العرب الغابرة، وعصور الدويلات الصغيرة، والإمارات، وغيرها التي أدت في نهاية المطاف إلى أفولها.

إن النكوص إلى الماضي حالة "دوامة" مرضية في التعامل الشرعي أو الديني مع مواقف الحياة الضاغطة في عراق اليوم التي تحتاج إلى التهدئة، والتسامح،

والانفتاح، وتقليل المعاناة في ظروف البلد الصعبة لأن الإصرار عليها، والعمل على تطبيقها بقوة السلاح، والتهديد باستخدامه ستكون أعباء، وضغوطا مضافة قد تدفع الشباب للنكوص إلى المرحلة العمرية التي يتمردون فيها على سلطة الدين، والدولة فيسلكون العكس من أوامر الدين، ونواهيه الشرعية الصحيحة، عندها سيجد من استخدم البندقية لفرض الحجاب، والسروال، وإطلاق اللحى، وغيرها أن الآخرين في الصف المقابل قد امتلكوا البندقية لاستخدامها في التخلص من أوامرهم في الظروف الصعبة، وسيجد المتطرفون أنهم يدفعون حياتهم، وربما حياة القريبين منهم ثمنا لأفكارهم التي لا تنسجم ومتطلبات العصر، والسعي إلى التطوير التي تتحقق فقط عن طريق الحوار الجاد، والحجة الصحيحة، والرغبة الصادقة في الإصلاح.

إن الذي يجري في موضوع المغالاة في العودة إلى الماضي لبناء الحاضر فخ منصوب سيكتشف المسلمون، وبينهم العراقيون بعد عشرات السنين أنه قد نصب لهم يامعان في أتون حرب عالمية ضد الإسلام كانت بعض أدوات التدمير في ساحتها أولئك الذين استخدموا البندقية، والسلطة السياسية لفرض مفاهيمهم السلفية، وأفكارهم المتخلفة على الشباب في غير أوانها.

إن دوامة النكوص في جوانب الحياة العراقية امتدت لتشمل أوضاعاً اجتماعية بينها التدخل العشائري في الجوانب السياسية، والاجتماعية التي لم يكن ينقصها التدهور الحاصل في الأمن، والإدارة، وأسلوب التعامل في مجالات الحياة العامة، وبسببها، وعوامل أخرى مساعدة بدأت الدولة العراقية تقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه النظام السابق يوم أعاد للعشيرة أو أعطاهم دوراً في التأثير على مقاليد الأمور يفوق قدرتها، والحاجة الفعلية إلى تأديته، إذ ومن خلال توجهه للكسب، وزيادة المؤيدين، والمريدين أعطى السياسيون، والمسؤولون الحكوميون الجدد شيوخ العشائر وجاهة للتدخل طرفاً في شؤون الأمن، وأغلبهم لم يكمل الخدمة المكلفة في الجيش لاعتبارات التصنيف، والتكليف العشائري إبان العهد السابق، وطرفاً آخر في السياسة، ومعظمهم لم يقرأ كتاباً خارج التلقين في الخلايا الحزبية التي أدخلوا إليها في الزمن السابق.

إن الدور الذي أعطي للعشيرة⁽¹⁾ في ظروف عدم الاستقرار دفع بعض العشائر إلى المضي قدماً في حل مشاكلها مع بعضها البعض حد الاحتكام إلى القتال في الأحياء السكنية للمدن، والريف الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات لا تتعلق بقضايا الحكم، والسياسة، والمنافع، والاستغلال، وغيرها من أمور فنية لم يعد العراقي المثقف يتوقف عندها بسبب إدراكه لحقيقة عدم جدوى التوقف، بل وبسبب أمور أخرى بينها:

1. الدور الذي يراد للعشيرة، وشيخها أن يلعبه في عراق مفروض انتقاله من التخلف إلى التحضر، والعشيرة نظام متخلف يحول دون حصول ذلك، ومن الديكتاتورية إلى الديمقراطية، والشيخ المعول عليه طاغية مستبد لا يسمح بذلك.
2. التعويل على الشيخ عنصراً فاعلاً في الحزب، والحركة، ومستشاراً مرموقاً في تنظيمات الوزارات الأمنية، وحضوراً ملموساً في كل موائل الكسب، والانتخابات، وهو الذي لا يفك الخط في بعض الأحيان.
3. تقريره أي الشيخ أحد الأعمدة المرموقة لإعادة البناء الاجتماعي المخرب، ويده معول قديم أخرجه منها في كل المجتمعات البشرية⁽²⁾.

(1) أعطيت العشيرة في الوقت الحاضر دوراً كبيراً في السياسة بدأت تزحف على أساسه لتحل محل الدولة حكماً في المنازعات، واستخدام القوة في تنفيذ المآرب، والمهام إلى مستوى حدوث معارك استخدمت فيها أسلحة متوسطة، وخفيفة بين عشائر معروفة مثل المعركة التي دارت بين عشيرتي، البهادل، وعبادة في مدينة العمارة يوم 2006/5/12 وغيرها معارك في أماكن أخرى من البلاد، وامتد على هذا الأساس تدخلها إلى الحد الذي أصبحت فيه طرفاً في نقل شرطي من مركزه إلى مركز آخر قد يخلق أزمة قتال فعلية إذا ما كان الأمر الذي أمر أو نفذ النقل من عشيرة أخرى، كما هو حال الشرطي من قوة التدخل السريع في العمارة الذي قاد احتجاجاً مسلحاً في الشهر الرابع عام 2005 بسبب نقله من مكان عمله في الداخل إلى خارج مركز المحافظة من قبل أمره الذي ينتسب إلى عشيرة أخرى غير عشيرته.

(2) يصعب أن يستثنى النظام الجديد دور العشيرة بعد أن أعادها العهد السابق إلى الصدارة في السنوات العشر الأخيرة من حكمه، لكنه من الخطأ إعطاؤها الدور الذي تكون فيه عائقاً أمام التقدم، والرقي بسبب أفكارها المتخلفة، ثم إن التنظيمات الحكومية المعنية بالعشائر زمن صدام تمتلك معلومات، وسياقات تعامل وشراء نعم لا يمتلكها المعنيون في الوقت الحاضر على الرغم من سعيهم لتكوين مكاتب للعشائر في وزارتي الداخلية والدفاع، ومفاصل حكومية

إن الإجابة على النقاط المذكورة أعلاه، وأخرى غيرها لم يعد صعباً عند النظر إلى محاور التحرك ذي صلة بالعملية السياسية التي يريد أطرافها كسب الأصوات على حساب حاضري العراق والمستقبل، وفي خضم سعيهم للكسب توجهوا بكل الاتجاهات دون التيقن من التأثيرات السلبية للتوجه إليها كما في حالة العشيرة والشيخ. وذي صلة أيضاً بالعملية الأمنية التي يود المعنيون بها السيطرة على المتغيرات المؤثرة فيها، وضبط جوانبها في الوقت الحاضر على حساب المستقبل الذي ستنتفتح فيه الكثير من الثغرات في الأمن النفسي، والاجتماعي والتي لا تستطيع الأجهزة الأمنية بمفهومها الحالي للتعامل مع الخرق، والتجاوز، السيطرة عليها وإن امتلكت مزيداً من الأسلحة، ووسائل المراقبة، والتشويش.

إن شيخ العشيرة، وجمهوره من أبنائها الملتزمين بضوابطها، والسائرين على نهج شيخهم في شؤونها، وعلاقاتها، وقيمها لا يصلحون في أغلبهم للمشاركة في العملية السياسية في الوقت الراهن باعتراف السياسيين الذين عولوا عليهم في الانتخابات الأخيرة عام 2005 بعد أن تبين لهم أن أولئك الشيوخ قد وعدوا غيرهم ونكثوا الوعد خلافاً لقيم العشيرة، وقد قبضوا ثمن وعود أعطوها لأكثر من واحد على النقيض من شيم العشيرة، ولا يصلح معظمهم كذلك طرفاً في المعادلة الأمنية الحالية لأن الحزب الواحد قد أوصلهم بقصد أو من دونه إلى التعامل مع الموقف الوطني المطلوب على وفق المبلغ المالي المدفوع، وبسببه ستبقى نفوسهم جائعة، وجيوشهم مفتوحة كل الوقت، ويوم لا يجلدون من يصب المزيد فيها من المكرمات سيقومون، وأزلامهم بزرع عبوة ناسفة، أو هدم برج كهرباء، أو تفجير أنبوب نفط هنا أو هناك.

أخرى تحسرت بالستدريج إلى أن يكون فيها شيخ العشيرة مطالباً بالهبات، والمكرمات، ويكون فيها مسؤول المكتب في الوزارة ناصحاً اجتماعياً على العكس من التعامل إبان حكم صدام الذي كان فيه موظف المكتب أمراً لأكبر شيخ قبل التسجيل في سجلاته، ورضي بالتصنيف الذي حدده، والدرجة التي وضعها حتى أصبح بالفعل منظمة أو دائرة أمنية شبه رسمية حققت غاية النظام السابق في الاستخدام الأمني مقابل ثمن مادي، لكن الأمر مختلف في الوقت الحاضر بعد أن كثرت الشيوخ في غياب الجهة الرسمية للتصنيف، وركب عديد منهم موجة السياسة في الحصول على الموقع، والمكان فتمردوا على المكاتب التي وجدت لاستثمارهم فأصبحوا عالة على الدولة، وسيكونون من بين المعيقين لتطورها، وإعادة بنائها ديمقراطياً.

من هذا يمكن القول إن النهج المتبع في إعطاء دور للعشيرة أو توسيع دورها أو ما يسمى بالعشيرة خطير في هذه الأيام التي قد تنتقل فيها هذه العشيرة أو تلك لأي سبب من الأسباب خصما للحكومة فتجر البلاد إلى مزيد من الخراب⁽¹⁾.

المبحث الرابع

الاستغفال

عند النظر إلى العراق في ظروف الانتقال أو التوتر التي يعيشها من أقصى شماله إلى آخر نقطة في الجنوب نسمع أن شخصا كان يعمل نادلا لابن الرئيس السابق في قصره الخاص قد تقرب مباشرة بعد التغيير إلى أحد المسؤولين في الحكم يأمر أكثر من أوامره السابقة، وينهي بطريقة تفوق قسوتها ما كان جاريا في زمنه السابق، وعند التفكير في هذا السلوك، وبالعودة إلى معطيات علم النفس، ومعالم عدم السواء يمكن القول إن هذا النادل الفاسق وجد في التقرب من المسؤول الجديد فرصة في أن يستغفله لتجاوز حالة الخوف التي بات يعيشها أول أيام التغيير، ووجد المسؤول في تملق النادل مجالا مناسباً للتعويض عن جوع نفسي كامن، وفرصة لإشباع الغرائز أي استغفال الذات، ونسمع أيضاً أن مترجما عند قوات الاحتلال حصل على حضوة عندهم استخدمها في إغناء أشخاص بالتوسط لمنحهم عطاءات مجزية، وإذلال أشخاص وشى بهم تلفيقا بقصد الانتقام، وإذا ما أريد تفسير سلوك المترجم هذا نجد أنه نوع من الاستغفال ممزوج بقدر من الخيانة، والفساد، ونسمع كذلك أن انتهازيين سارعوا إلى التقرب من أحزاب عرضوا مساهمتهم الداعمة

(1) هناك العديد من الوقائع التي تؤشر احتمال انتقال البعض من العشائر إلى الصف المواجه للحكومة من خلال الوقوع في فخ التناحر المنسوب من القاعدة، وجهات أجنبية أخرى أو من خلال انحياز أحد الشيوخ لأسباب مختلفة أو حتى بالصدفة كما حصل بداية عام 2007 في منطقة الزرعة بين النجف، والديوانية التي تسكنها عشائر عربية وجدت نفسها وسط معركة طرفها الأول القوات الحكومية مدعومة بقوات متعددة الجنسية، وطرفها الآخر مسلحون من جند السماء بقيادة الكرعاوي كما قيل في حينه، وبسببها تكبدت تلك العشائر خسائر كبيرة يمكن أن تدفعها تحت قيمة الأخذ بالتأثر إلى أن تكون طرفا في الصف المعادي للدولة، إذا لم تتحسب جيدا لموضوعها.

بكلمات بسيطة مختزلين زمن الكفاح بالضد من حكم البعث، وصدام في قليل من الأيام رغم أن خزان البعث منهم ما زالت مليئة بمكرماته المهينة، وهذا سلوك ينم عن رغبة بتعويض النقص الموجود في الشخصية وجد الانتهازي في الظرف السائد فرصته لأن يتقدم الصفوف بطريقة الاستغفال، ووجد فيه الحزب بنفس الطريقة كادراً مطيعاً نشطاً يسد به الفراغ العددي الذي يعاني منه وسائر الأحزاب.

إن هذا الواقع لا يتوقف عند تلك الأمثلة الثلاثة، فالساحة مليئة بأخرى غيرها بمستوى يثير القلق عند العراقيين الأمر الذي دفع العديد منهم إلى التساؤل الجاد عن جدوى التغيير، والانتقال في التعامل الصحيح مع القيم، والأعراف. إن تواتر الأحداث، والأمثلة المذكورة يبين أنه، وفي أيام التغيير، والانتقال، والفوضى لا يمكن الركون إلى القياس الدقيق، ولا إلى العقلنة في الحكم على القياس حيث الاستمرار شبه القسري للتوجهات الشاذة بينها الاستغفال لتحقيق الذات، ويتبين أيضاً أنها مرحلة لا ينتهي عندها القياس بشكل مطلق لأن الضمير، والحاجة إلى المعنى الدقيق للعدالة، والعودة في الاحتكام إلى ما تبقى من القيم الإيجابية، والرغبة في التخلص من الضغوط تدفع جميعها ولو بعد فترة زمنية ليست قصيرة إلى تحقيقهما "القياس والحكم العاقل" بطريقة مختلفة KHK أو غير تقليدية يمكن تشبيهها ولو نظرياً في وضع العراق الحالي بفعل الغربال، أي وكأن العراق بما فيه من أرض، وناس، وأحداث كدوامة فيها غربال كبير، وكأن الجميع حكاماً، ومحكومين في داخله يتحركون بلا توقف ولا استقرار، وكأنه هو الذي يتحرك في كل الاتجاهات، وحركته مع حركة الجميع ستفضي بطبيعة الحال إلى سقوط الكثير من بين فتحاته الواسعة ببطء قد يتسارع في حال تحسن الأحوال، وسيكون البعض من السياسيين الذين وصفوا بالنفعيين، وأسسوا على الاستغفال، والمسؤولين الحكوميين الذين عملوا على أن تكون وزاراتهم، ودوائرهم مراكز استغفال للاستقطاب الحزبي، والطائفي وبؤر للرشوة، والفساد أول الساقطين، وسيكون الانتهازيون المستغفلون، وجماعة النادل، ورفاق الليل آخر من يسقط شأنهم في كل زمان. في السنوات الأربع الماضية تكررت حوادث في الإدارة العامة، والسياسة تعطي انطباعاً للمتلقى، والمراقب أن هناك نوعاً من الاستغفال "دوامة" منتشر بشكل واسع في

المجتمع بداه الأعلى. مستوى لا يقل في درجته عن ذلك الذي يقوم به الأدنى عندما تتاح الفرصة إلى فعله بينها على سبيل الإيضاح:

1. شرطة حماية المنشآت المعنية بحماية وزارة الصحة وبعض دوائرها، ومؤسساتها يتمردون في أواخر نيسان 2004 على قيادة الوزارة التي لجأت إلى تخفيض رواتبهم بسبب قلة التخصيصات في الميزانية التي جاءت نتيجة لكثرة التعيينات التي قامت بها الوزارة "استغفال الدولة" خارج الملاكات المحددة تأسيساً على الحاجة التي تقتضيها حالة الأمن المتردية، ولم يكتفوا بتمردهم وترك العمل، والذهاب إلى بيوتهم أو الاحتجاج على ما جرى بتقديم الطلبات، والمطالبة من الجهات العليا بإسقاط الوزير، بل دخلوا في نوبة شتم عارمة، وهتاف سمج، وتخطيم الأثاث الموجود، وبعض أجهزة المكاتب، والعيادات في منظر مؤلم افتعله بعضهم، وانساق إليه بعضهم الآخر بقصد استغلال الظرف السيئ "استغفال" والحصول على المكاسب بالطريقة التي يعتقدونها مناسبة، وإن اضطرب الأمن في وزارتهم وفي كل مكان.
2. ضباط عينوا في ملحقيات عسكرية في عام 2004 توجه أحدهم إلى التسابق مع الزمن فركب طائرته متوجهاً إلى دولة الاعتماد قبل أن يستكمل الاستعدادات الإدارية، والإجراءات المالية "استغفال"، قضى جل وقته لأكثر من شهرين سائحاً في الشوارع لعدم وجود مقومات الإدارة للمباشرة بالدوام، عاد إلى بغداد بعد أن استنزف ما استلفه من أموال بقصد استغفال وزارته، والحصول على المزيد، وتفويض بالصرف يعيده إلى منصبه بأسرع وقت ممكن، ولتغرق الوزارة ويضيع العراق.
3. تسابق دبلوماسي آخر في نفس العام بطريقة نسي "استغفال" فيها موظفة من موظفيه، وهو في طريقه إلى دولة أوروبية الأمر الذي دفعها سيدة في مقتبل العمر إلى أن تطرق أبواب البعض من الموظفين في الوزارة، تشكو حال تأخرها عن الركب، وتطلب العون من أهل الكرم، والشيمة، والقصد من الفعل بالنسبة له بطبيعة الحال الإسراع باستلام المنصب بطريقة الاستغفال لعدم اطمئنانه للظروف المحيطة، ولقرارات الوزير، وإن ترك انطباعاً سيئاً بين المنتسبين.

4. ويستلم آملو وحادات من الدولة نثرية تزىء على عءة ملاين من الءنانير يوميا لأغراض الطعام،⁽¹⁾ يءفقون على أساس الاسءغال مع لجان يشكلولها لصرء جزء من المبلع لأغراض الإطعام بالمسءوى الكمي الءى لا يكفى الموءوءين، والنوعى الءى لا يءفق، والقياس المءءء أصلا حسب الأوامر، والءلعماء، وبيقون الفائض من الءءصيصاء هباء يءقاسمولها فيما بينهم بقصد الاسءغال "الاسءغال" المناسب للفرص ءون أن يءحسبوا إلى القانون، وأثر الفساد.
5. ألوبة مغاوئر، وأخرى للءءءل السرىع، وءالءة للطوارئ فى الءاءلىة، وغيرها من الءسمفاء الءى تلقى الضوء على طلبة الواجباء الوطنية الءى يؤءولها، يغيب بعض منءسبها مع بءاءة الشهر أو فى منءصفه، ولم ينشر غبابهم فى أوامر القسم الءانى "اسءغال" ءى يء صرف روابهم فى نهاىءه فىءقاسمه مع الأمر ضابط الروابء، وبعض المعنن بنوع من الغبطة، والفرء، وقصءهم فى هءه الءالة لا يءعءى الرغبة فى الءءصبل، والكسب بأسلوب الاسءغال على حساب الدولة الءى يمكن أن يغرقها الفساد.
6. ضباط بءرءاء علما يعمل بعضهم فى منصب ءاىل وزارة الءفاع، وآءر فى ءائرة أخرى ءارءها، وىءقاضى على أساسها أكثر من رابء، رغم أن الءلعمفاء الصاءرة من الدولة لا تسمح الجمع بين الوظفاءءن، ولا ءبىز الاسءلام الرسمى لءءلن فى عملفة اسءغال للءكومة، وللءاء المءعة ءعبر عن قصد الاسءفاءة الممكنة من ءولة يعءقءون أن اسءمرارها قد يكون غير ممكن⁽²⁾.

(1) عانء وزارءا الءفاع، والءاءلىة ءى عام 2006 وأقل منها بعء ءلك السنة من مسالة الأسماء الوهمفة فى موءوء وءاءاءا الءءالفة فهى فى الوقت الءى ءءفع روابء سبعمائة منءسب لأءء الأفواج مءلا ءءءه فى ءال الءكلف بمهمة قءالفة لا يءءكم أمره إلا على ءلائمائة شءص، وعءءما يسأل عن الباقن يءءجج بمنءهم الإجازاء أو ءءولهم الغفاء الرسمى، ءى شكلء العءىء من اللجان، ولم ءسءط السبطرة على ءهافء البعض من الأمرن لءسجل أسماء وهمفة فى القوة القءالفة، وبعء أن سبطرء الوزارئان على الءعبن من ءلال عءم صرف رابء أى منءسب لا يملك موافقة ءعبن من الوزئر وأمر إءارى بالءعبن من وكبل الوزارة لءا هؤلاء الأمرن إلى وسائل أخرى لإبقاء بعض الأسماء الوهمفة فى سجلاءهم بئنها الءزور.

(2) موظف بءرءة مءىر عام يعمل فى وزارة الءفاع عام 2005، وفى ءائرة أمانة ممءلا لوزارة الءفاع بءصل على رابء من كل منهما، وعضو جمعة وطنية اسءمر طبله ووءه فىها

7. كثير من عسكر الجيش السابق، وقليل من المتقاعدين التحقوا بالجيش الجديد، يستلمون بعد التحاقهم منحا، ورواتب تقاعدية وكان الأمر يخص دولتين، وجيشين، وزمنين والقصد ذاته كما ورد أعلاه، وعندما تناقش أحداً منهم عن هذا الاستغفال، والتمادي به يقول: "ألا تعلم أن فلان في المنصب الفلاني الأعلى هو أيضاً كان متقاعداً، ويقبض من هنا، ومن التقاعد؟" ويختم حديثه بالعبارة الشعبية (هسة هي باقية علي). إن المشكلة في الوقت الحاضر ليست في قصد الاستغفال الذي يضع كل فريق، وشخص من المذكورين أعلاه تبريراً له بهدف التخفيف على الذات، بل وبفعل الخطأ الذي يعزز سلوك الاستغفال للنفس، وللمؤسسات، والاجتماع الذي يبعد الناس عن دولتهم، وعن الصبح في نفوسهم فيزيد بمستوى الاضطراب الذي لم يتوقف عند حدود معينة، والخراب الذي امتد عميقاً في النفوس، وكذلك التقرير الذي أخذ مساحة كبيرة من العقول، واللوم الذي تعود إلقاءه على القوم، وعامته على الحكومة، ورجالات السياسة، وعلى التغيير، وطريقة الوصول إلى الديمقراطية دون أن يقفوا عسكراً ومدنيين، عمالاً وفلاحين، أجراء وموظفين، علماء وباحثين، وآخرين أمام مرآة العقل "الضمير" ويلوموا أنفسهم على السكوت عن الخطأ أو المشاركة به. ويقروا في دواخلهم على أقل تقدير أن الاستغفال الذي شاع هذه الأيام بسبب الجهل وعدوى الفساد سيزيد من نسبة الخراب الذي سيتمادى بكل الاتجاهات حتى تصلهم آثاره:

1. طلبة تأتي عن طريق الخطأ.
2. قنيرة هاون تنفجر نتيجة التقصير.
3. عمارة تهدم نتيجة الغش.
4. مرضاً ينتشر بسبب العدوى، والتقصير.
5. انفعال غضب في زحمة الطريق.

باستلام راتبها، وآخر من وزارة الدفاع باعتباره ضابطاً، وفي حالته يعرف الوزير، ويعرف المعنسون بصرف الرواتب بموضوعه لكن لا أحد منهم يجرو على اتخاذ أي إجراء لحماية أموال، وكرامة الدولة.

... الخ من آثار جانبية لخراب بداهة البعض من أهل البلاد، وسوف لن ينتهي إلا بوعي وتكاتف الجمع الخير، وبثورة ضمير من أهل العباد.

إن الاستغلال الذي توضح فعله في السلوك العام بعد التغيير كان موجودا لما قبله، وكذلك هو موجود في معظم المجتمعات البشرية، يرتبط ظهوره بمستوى النضج، والمشاعر الوطنية، والولاء العام للدولة السائد في هذا المجتمع أو ذاك إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن الكثير من مفردات الحضارة، ومعالم التكنولوجيا، وأنواع السلوك قد نشأت، وتطورت من خلال الخطوات المتتالية التي خطتها البشرية إلى الأمام، وجاءت تلك الخطوات في معظمها إثر النضج، والإدراك الفعلي للحاجة اللذين يسهمان من جانبيهما في دفع مجتمع معين لهضم مرحلة آنية، والتهيؤ أو الاستعداد لمتطلبات مرحلة مقبلة بأقل ما يمكن من الاستغلال النفعي الخاص.

إن تدني مستويات النضج التي تعزز التخلف، والسلوك الخطأ يمكن اتخاذها أساسا لتفسير سلوك الاستغلال النفعي الموجود حاليا بمستوى تكرار غير قليل، وعلى نفس الأساس يمكن تحديد علاقته المعوقة لمشاريع إعادة البناء، والانتقال إلى الديمقراطية التي ستكون سلبية على الرغم من كثرة المناذاة بها من قبل الأحزاب، والحركات السياسية، والشخصيات المستقلة قبل التغيير وما زالت تدرجها في أعلى أولوياتها وأدبياتها كأحد الحلول المناسبة لتطبيق تلك المشاريع لأن:

1. العموم من أبناء العراق غير قادرين على التنازل ديمقراطيا عن ذاتيتهم المتضخمة لصالح الغير وإن كانت في عداد الأغلبية، وغير قادرين أيضاً على التعامل ديمقراطيا حتى هذه اللحظة مع الزوجة المتحررة، والابنة المراهقة، والموظف الأدنى، والطالب المختل، والزحام في الشارع، وفي الحقوق، والمسؤوليات، ولا يمكنهم تقبل النقد عن أخطائهم المدمرة مثل الاستغلال النفعي.

2. العديد من السياسيين الداعين إلى الديمقراطية "مع بعض الاستثناءات القليلة جدا" غير قادرين على التنازل عن مساعيهم الخاصة في الاستغلال، والتعامل ديمقراطيا مع الرفض المحتمل لانتخاب أحدهم أمينا عاما للمرة العاشرة، أو التفكير بالاستقالة ديمقراطيا عندما يفشل في موضوع سياسي يتعلق بالعمل الوظيفي أو الحزبي.

وهذا واقع أو مستوى لم يكن حكرا على المجتمع العراقي بسبب ظروفه غير الطبيعية منذ أكثر من نصف قرن من الزمان كما ورد أعلاه بل ويشمل عموم الحضارة العربية، والإسلامية الحالية التي تتشابه كثيرا في النظرة إلى الحكم، والتعامل مع الإنسان كأحد أهم أعمدة الديمقراطية، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن مستوى النضج، والاستعداد "الحراك الاجتماعي" للتخلص من ذاتية الاستغلال النفعي، والعبور إلى تقبل الديمقراطية لم يكن كافيا في وقتنا الراهن للدفع باتجاه التقبل تلقائيا، وبما ينسجم ومتطلبات عصر لم تدخله حضارة المنطقة بعد، وعلى وفقه سوف لن يكون الانتقال إلى الديمقراطية في العراق سهلا كما يتأمل البعض، وسوف لن تكون الانتخابات التي أجريت، والتي ستجرى مستقبلا هي الفصيل في تعزيز الديمقراطية وإن كانت الخطوة الأولى على طريقها الطويل.

إن الديمقراطية التي تقل فيها فرص الاستغلال النفعي "مع بعض الاستثناءات" عمت المجتمعات الغربية، وأخرى غيرها عن طريق النضج أدى النقل الحرفي لجميع خطواتها للعراق بغيابه إلى زيادة هامش الاستغلال، والاستغلال، وسيؤدي الاستمرار على نفس الصيغ الحالية إلى مزيد من التعقيد، والوقت، والثمن المدفوع حتى تكون حقيقة يقبلها الغالبية تلقائيا، ويسلكون على أساسها مع أنفسهم، وغيرهم. وبعبكسه فأمر تحقيقها سيكون فقط بفرضها من الأعلى بقوة السلطة الحاكمة، وهذا غير ممكن وإن توفر مجازا بعض القادة، والمصلحين غير التقليديين، والنوايا الطيبة لكل أطراف المشكلة من عراقيين، وغير عراقيين.

المبحث الخامس

التخبط

نشأت الجماعات البشرية، ونظمت عيشها تبعا لعلاقة نفسية تبادلية النفع بين حاكم، ومحكوم، قوامها حاجات الثاني، وقبوله للأول، وتطورت هذه الجماعات لمستوى تكوين دول، وتجمعات بشرية، ومجتمعات حديثة متقدمة، ومع ذلك بقيت الحاجة، والقبول طرفاً من طرفي معادلة تنظم العلاقة بين الحاكم أو الحكومة من جهة، والمحكوم أو الجمهور الذي يقرر وجودها انتخابا في المجتمعات الديمقراطية،

ودعماً لشرعية البقاء في غير الديمقراطية من جهة أخرى، وعلى أساسها أي المعادلة تسعى الحكومات إلى تأمين حاجات الجمهور الضرورية لإدامة العيش، وتحقيق مستوى من الرفاه يفضي إلى قبول استمرار الحكومة في إدارة الدولة والمجتمع، وبعبكسه وفي حال اختلال تلك المعادلة في غير صالح الجمهور سيتم إسقاطها منتصف الطريق أو السعي إلى عدم إعادة انتخابها ثانية" في المجتمعات الديمقراطية"، والاتجاه إلى أخرى يأملون في برامجها الانتخابية القدرة على تجاوز الخلل، والعودة إلى حال القبول.

أما في المجتمعات غير الديمقراطية فإن الجمهور غير القادر على تقرير مصير الحكومة عن طريق سحب الثقة، وإعادة الانتخاب كمحصلة لعدم القبول سيلجأ إلى أساليب أخرى سلبية في الغالب تركز على الاحتجاج المبطن، والإعاقة العمدية، وعدم تحمل المسؤولية، وضعف الأداء، وربما التخريب، وفي أحيان ليست قليلة تكوين اتجاهات، ومشاعر عدوان بالضد من الحكومة كـرغبة في التدمير قد يرتد قسم منها إلى الذات الجماهيرية فيعيش المجتمع حالة الفوضى، والاضطراب.

وفي العراق هذا المجتمع الذي يتأرجح بين نوايا الديمقراطية، وبقايا الديكتاتورية، ويئن تحت وطأة الاضطراب، لم تلتفت الحكومات المتعاقبة منذ التغيير، وحتى وقتنا الراهن إلى طبيعة تلك المعادلة لأسباب عدة منها:

1. ظروف العمل المسلح، واستمرار القتال بالضد من الدولة الذي حال منطقياً دون تحقيق الكثير من مشاريع الحكومة في تأمين الحاجات الضرورية للعيش، مثل الأمن، وتحقيق قدر من الرفاه.

2. قلة الخبرة في التعامل مع الجمهور إذ إن الحكومة العراقية في السابق لم تنشئ مؤسسات كافية لتسهيل إدارة المجتمع، واعتمدت بدلاً منها على الصفوة أو النخبة المؤمنة، وعندما رحلت رحل معها غالبية المعنيين فتركوا برحيلهم فراغاً لم تستطع الكوادر الجديدة ملأه في الفترات القصيرة التي تستلم فيها المسؤولية، وتسلمها في غضون أشهر لا يمكن خلالها تكوين خبرات للتعامل مع مجتمع مليء بالتعقيد.

3. الاعتقاد الخاطيء لدى العديد من السياسيين المعنيين بحكم البلاد في الوقت الحاضر أن مجرد التخلص من صدام حسين، ورفع الحصار، والانفتاح على العالم الآخر على سبيل المثال حاجات يكفل تأمينها قدرا من الرضا، والقبول في المعادلة النفسية لإدارة الدولة والمجتمع، حتى وجدوا بعد تحقيقها جميعا أن الناس قد انفتحت نفوسهم أمام حاجات عديدة مطلوب تأمينها لتحقيق القبول مثل الحصول على عمل.

تحقيق العدالة، والمساواة.

تأمين الكهرباء، والماء، ومستلزمات العيش كما هو مطلوب.

فرض السيطرة، والحزم، والأمان، وحماية الحدود.

تحديد صيغ التعامل مع الأجنبي.

وغيرها العديد من الحاجات التي لا يمكن تأمينها جميعا في القريب العاجل من أجل التحقيق النسبي للقبول، الأمر الذي يلقي على عاتق الحكومة أعباء التوجه الحتمي لإعداد خطط الإقناع بإمكاناتها المحدودة في تأمين الحاجات، وبظروفها التي تحول دون التأمين، وبعبكسه فإن الجمهور العراقي الذي تعود عدم القبول كأحد خصائصه النفسية سوف لن يكتفي بعدم إعادة انتخاب من انتخبهم نهاية عام 2005 بعد أن توجه قسم ليس قليلاً منهم إلى الرفض المسلح لأسلوب الديمقراطية التي حالت دون تأمين الحاجات، والعيش بسلام.

وفي ظل هذا التخبط، والعوز المؤثر في موضوع تحقيق الحاجات تبين أن:

1. عراقيين يُقتلون بعد تعذيب وحشي، ورمي عشوائي لجثثهم على أرصفة الشوارع، وبعض أعضاء البرلمان العراقي المنتخب في ظروف غير طبيعية يجوبون الدول العربية، والعالمية سعياً منهم لتأمين دعم مالي، وإسناد طائفي لأشخاصهم، وأحزاب يكونون معها قوة تنافس الآخرين في شوارع بغداد المضطربة فيزيدون بجولاتهم من هول الأزمة، والشعور بالعجز من القدرة على الإصلاح.

2. آخرين يُخطفون في وضوح النهار بالجملة وسط بغداد، وفي أكثر مناطقها ازدحاماً، ورصداً من قبل الشرطة، وقوات متعددة الجنسية، يُقتلون، ويُقتلون

على الهوية والاسم، وبرنامجهم المنتخب عاجز أن يشرع قانوناً يلزم الحكومة بتنظيف أجهزتها الأمنية من عصابات تسللت، وجماعات تجندت فيسهمون بعجزهم هذا بتعظيم الكارثة.

3. طوائف يتبادل بعض أبنائها الجهلة، والمهوسين، والعملاء المشبوهين تهجير العوائل، وإرهاب العلماء، والعقلاء قريبا من مقر البرلمان في بغداد، وبعض أعضائه المنتخبين يحرضون على الفتنة الطائفية، والانتقام، وأخذ الثأر علنا في مؤتمرات خارجية، وفضائيات مشبوهة، وفي ندوات، واجتماعات داخلية فيصبون الزيت على نارها المتقدة.

4. الديمقراطية التي أوصلتهم أي البرلمانيين إلى مقاعده الفارغة في الزمن الخطأ أوصلوها بتخبطهم إلى أن تكون وسيلة تفتيت، وتدمير منظم لهذه البلاد بدلا من أن تكون أداة ترفيه وإسعاد لأبناء الأمة، ومع ذلك يستكثر عديد من الأعضاء حضور جلسات برنامجهم لإرساء قواعد الديمقراطية، والسعي لإنقاذه من الكارثة فيقدمون صورة عن العجز الحاصل في كل مجالات الحياة.

كل ذاك حاصل تحت قبة برلمان يفترض أن يؤسس أعضاؤه المنتخبون قواعد صحيحة، ومعايير قيمة مناسبة لحاضر أفضل، ومستقبل مضمون. وأكثر منه قد حصل بالفعل خلال السنة المنصرمة حول رواتبهم، وحمايتهم، والمخصصات، والتدافع والتناحر.

وغيرها معالم سلوك غير توافقي مع الكارثة التي يواجهها العراق قد يكون بعضها مبررا من قبلهم، وأحزابهم في إطار التفرغ، والحاجة والظروف الأمنية، والرغبة في استثمار الفرص المتاحة.

لكن غير المبرر في هذه الأيام الصعبة هو توجه العديد منهم إلى الحج في موسم عام 2006 وبالمستوى الذي أفقد البرلمان القدرة على التصويت "العجز، والتخبط" في ظروف تشرق فيها البلاد، وينجر فيها الأبناء إلى حافات الهاوية، لأنهم وفي عملهم هذا لا يمكنهم الادعاء أمام الخالق وباقي الناس بوجود الفريضة التي سمح سبحانه بتأجيلها لأسباب تقل في وجوبها عن الحاجة الماسة إلى البرلماني في بغداد

ليصوت على قانون يخفف من أزمة أو يقوم أداء يقلل من محنة أو يقدم مقترحاً ينقذ روحاً، أو يعيد عائلة إلى سكنها.

وهذه جميعاً ثوابها يفوق حتما حجة مدفوع ثمنها أو فرصة حج استلبت من عراقي في عمر الشيخوخة ينتظر الغفران.

إن الحج الجماعي لأعضاء البرلمان الذي تم عام 2006 والبلاد في دوامات محنة تخبط في إدراك المسؤولية لا يمكن تبريره، وسلوك لا يمكن كذلك تفسيره إلا باتجاه أن هذا العدد الهائل يشعر بارتكابه الإثم بحق العراق، وتوجهه إليه أي الحج سعي للتكفير، وإن صح هذا بالفعل فإن من يشعر بالإثم إلى هذا الحد لا يصلح أن يمثل أبناء بلده في المراقبة، والتشريع، أو إنه حج مدفوع الثمن حاول البعض استثمار فرصته في تذكرة طائرة بالدرجة الأولى، وسكن بفنادق ممتازة، وطواف بالصفوف الرسمية، واستقبال وتوديع مثير، واستثمار الفرص بهذا القدر لا تقبل فيه الحجة حسب تعاليم الدين الإسلامي، ولا يصلح صاحبها طرفاً في حل الأزمات التي تعصف بالبلاد أو أن هؤلاء البرلمانيون يحسبون فترة الحج أيام ترويح بعد شعور بالتخبط يتخلصون فيها من ضغوط العيش تحت تهديد الهاونات التي تطال المنطقة الخضراء، أو خطر العبوات الناسفة على حافلات طرق التنقل إليها في كل مكان يمرون به، وإذا ما كان الأمر كذلك فيصح القول إن من لم يتقاسم هموم شعبه، ويعش خطر أبناء بلده في ظروف أزمته لا يصلح أن يكون طرفاً في المساهمة بحلولة، ولا يصلح أن يكون رائداً في طريق بنائه وإن مئى نفسه بحسن العباداة. إنه عجز، وتخبط بكل ما في الكلمة من معنى يشترك في حصوله الجمهور من الناس العاديين، والقادة السياسيين، والعسكريين أسهم في دخول البلاد دوامة العنف التي لا تنتهي إلا بتجاوز مجموعة أزماته أي الخروج من الدوامات التي وُضع فيها بينها التخبط، والنهوض من جديد بطاقات جديدة قوامها الثقة، والاعتماد على الوطنية العراقية التي ستكون كفيلة في التوحيد، وحشد الجهد المتاح لتجاوز ما يحصل من تدمير للبلاد.

لكن هذا تخبط لم تؤشر وقائع الحاضر أن هناك نوايا لتجاوز آثاره السلبية، لأن الكثير من العراقيين استمروا في غيهم، وكذلك الأمريكيان في محاولاتهم،

وأخطائهم لفرض واقع محدد في ظروف معقدة لم يحسبوا فيها جيداً تعقيدات الأزمة حيث المصالح المتشابكة في الخارج، والتناقضات المتفاقمة في الداخل، واستحقاقات التغيير حيث الرغبة السريعة للتخلص من معاناة الماضي، والعيش بعيداً عن الضغوط المقلقة.

بسبب ذلك، وكمحصلة لعدم التحسب، والإصرار على صحة الفعل "التخبط" وبعد أن أفاق العراقيون من صدمة التغيير، وبدلاً من أن ينسجموا مع واقعه، ويلتزموا بضوابطه، ويتأملوا أهدافهم من خلاله، وجدوا أنفسهم أمام الحرية غير المقيدة يسكن البعض أماكن الغير دون قيود، ويقتص البعض من الغير بلا حدود.

ويخالف البعض الآخر عمداً قيم المجتمع وتقاليدته بلا قيود. ووجد البعض عيونه شاخصة على الأمريكيان أو على بعض السياسيين، والوزراء يسجل الأخطاء، ويكيل الاتهامات، ويكتب التقارير التي تزور المعلومات. ووجد البعض الآخر عينه الثانية صوب مقاولات إعادة الأعمار، يفتش بين المقرات الحزبية التي ملأت شوارع بغداد، وبين ثكنات الأمريكيان، وسامسة الوزارات يسفه عروض الغير، ويعرض الرشوة، ويقدم مقترحات الدعم من صافي الأرباح.

وكان الجمع المذكور يسير على طريق التخبط، وفي سيره لم ينس قسم منه أن أمراً له قد صفعه وهو جندي قبل عشرين عاماً بسبب إحلاله بالضبط، فبات الوقت مناسباً لمطالبته بفصل تلك الصفعة مبلغاً من المال وإن كان الأمر قد أفقره صدام ليمثل في صفعته تديناً، وتخبطاً في أخذ الحق بلا حدود.

ولم ينس الآخر أن شرطياً قد ألقى عليه القبض متلبساً بسرقة جاره، فبات الوقت مناسباً لرد الاعتبار زوراً عن طريق المطالبة بقدر من المال تدفعه ورثة الشرطي الذي مات من عشر سنوات بطريقة تمثل انحطاطاً قيمياً، وتخبطاً في التعامل مع الواقع المتاح.

وغيرها تجاوزات توحى وكان الجمع قد دخل دوامة التخبط دون إدراك ولو بسيط لحقيقة أن التخبط خطأ يسحب إلى خطأ آخر سيدفع ثمنه القائم عليه ولو

بعد حين، وإن العراق سيعيد عافيته ثانية، وسيفتش عن الجناة الفعليين، وإن الأهداف، والتطلعات لا تتحقق إذا لم يتخلص العراقيون من تخبطهم ويسيروا في الاتجاه الصحيح.

إن التخبط واقع حاصل عند البرلماني، وعند الموظف الحكومي، والجمهور في حياته العامة أيضاً، وهو تخبط كَوْن حالة تشكي عند الجميع نرى فيها على سبيل المثال أن الموظف، والعامل وغيرهم يشتكون فقدان قناني الغاز تارة، وعودة توفرها في شوارع بغداد وأزقتها تارة أخرى بعد ارتفاع أسعارها إلى ما يقارب الخمسة وعشرين ألف دينار بعد أن كانت قبل التغيير بمائتين وخمسين ديناراً، وهم محقون في شكواهم من هذا التخبط، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الغاز يصل بوفرة وسهولة إلى من يدفع الثمن المطلوب دوغماً عناء.

ويشتكي متقاعد عراقي قد باع مدفأة الغاز قبل سني التغيير، واعتمد النفط للتدفئة والطبخ أن النفط قد ارتفعت أسعاره هو الآخر لأكثر من عشرين ضعفاً، وإن سائقي العربات المتجولة لا يكتفون بتبرير ارتفاع الأسعار، بل يسلب بعضهم سكينه ليهدد من يشكو الارتفاع بقتله، ودفع ديتة من أرباح النفط المسروق، وهو محق في شكواه لأنه أهمل في السابق والآن بطريقة مازالت تتخبط فيها الحكومة غير القادرة على إصدار تشريع ينصفه.

ويشتكي صاحب سيارة أن جل وقته يتبدد في الوقوف ساعات طويلة في طوابير محطات التزود بالوقود، وأن العامل في المحطة لا يكتفي بعدم إعادة ما تبقى من المبلغ المطلوب للسائق الذي أرهقه طول الانتظار، بل يهدده بالحراس أو الأشقاء القريبين المستعدين لتنفيذ فعل القتل إذا ما أصر "السائق" على تجاوز أدب دفع خوة تحت الاكراه، والشاكي محق في شكواه إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن التزامهم على الوقود أزعج أنواع التخبط التي عانت منه شوارع بغداد، ويشتكي العموم من انقطاع التيار الكهربائي شبه الدائم، ومن البرجة غير المستقرة مؤكدين أن أربع سنوات بعد التغيير، ورغم سعة العمل الإرهابي في التأثير، لا يمكن أن تمنعهم بمشاريع إعادة تأهيل الكهرباء المنوه عنها، وتضع في أعلى مخيلتهم صوراً للتخبط شبه المقصود.

إن المواطنين العراقيين في شكواهم المذكورة، والأخرى غير المذكورة لا يمكن أن يقتنعوا بتبريرات درج على ذكرها البعض من المسؤولين الحكوميين، ولا يُصدّقون حجج الوزراء، والمسؤولين بقدّم المكائن والمعدات، ولا بالأعمال الإرهابية التي يقوم بها الأعداء بقصد التحريض على العصيان، لأن المكائن وإن كانت كذلك بالفعل كان يمكن إدامتها، أو تبديل بعضها في غضون السنوات الأربع.

إن كثرة التشكي ولو كان البعض منها غير منطقي في ظروف عدم الاستقرار يعبر من جهة عن حجم التخبط في الإدارة العامة، ويكّون من جهة أخرى إجماعاً مضاداً للسياسيين، ولسلطة الحكم القائمة، وللوزراء المعنيين يزيد من أعمال العنف التي لا يمكن التكهن بآثارها المستقبلية إلا في حالة توجه السياسي الذي يواجهه موقفاً لا يستطيع حله، والوزير الذي يفشل في تجاوز معضلة في وزارته إلى الاعتراف بالفشل كما يفعل أقرانه المتحضرّون، ويخطو خطوة إلى الأمام كما يخطوها العظماء يترك فيها موقفه لآخرين يمكن أن يكونوا أكثر كفاءة في تجاوز أزمة الخطأ في وقت لا يتحمل فيه العراق مزيداً من الأخطاء.

الفصل الخامس

الفساد

إن مؤشرات الأحداث لا تطمئن في موضوع
الفساد لأن من حُمِلُوا المسؤولية قد
غالى بعضهم في الولوج إلى جوانبه.

عُيِّنَ الأقرباء في السلطة، ومُنح المعارف، والأصدقاء وغيرهم مكارم من أموال
الدولة، وأراضٍ سكنية، ومزارع لزيادة ولائهم في دعم السلطة، وأُعْثِمَتِ الدرجة
الحزبية، والانتماء القبلي، والمناطقي أساساً لتقييم الولاء العام للسلطة، فوُسمت
أنظمة حكم، وأداء أجهزتها بالفساد.

وبسببه "الفساد" وأخطاء في الإدارة ابتعدت الغالبية العظمى عن شؤون
الحكم حد العزلة، فأسهلوا بعزلتهم هذه، ومواقفهم المضادة في كثير من المجالات
في إضعافه حتى أضحي الحاكم الذي اعتاد التدخل في نقل ضابط من وحدة إلى
أخرى، وفي ترقية موظف، وفي الاطلاع على مخالفة تقع في أقصى الشمال العراقي
أو في الجنوب غير قادر على ضبط السلوك العادي لأفراد حمايته، ولا السيطرة على
توجهات أبنائه، ولا التحكم في انضباط، ومعنويات جنوده، فكان فساد أفقد
الدولة سيطرتها، وأسس نوعاً من العزوف عن التأيد، والرغبة في التدمير عمت
المجتمع العراقي، ومهدت إلى السقوط.

لكن الفساد الذي عرف البنك الدولي أنشطته بإساءة استعمال الوظيفة العامة
للكسب الخاص (16) لم يتوقف تأثيره كما هو مفروض عند عتبات القصور التي
تهدمت.

ولم تنته امتداداته كما كان متوقعا عند المفاصل القيادية للحزب التي
حلت.

ولا يمكن الحد من تفشيته كما هو متأمل عن طريق النوايا، والشعارات التي ما زالت وسيلة كسب، وإقناع.

لأنه آفة مدت جذورها عميقا في بيئة عراقية لم تختلف معالمها بشكل ملموس بين الأمس واليوم، فكان لها أثر في نشره، وإنبات أنواع منه لم تكن موجودة في السابق.

ولأنه سلوك مكتسب انتقلت معالنه إلى أفراد في المجتمع لم تختلف تطلعاتهم، ورغباتهم بين الأمس، واليوم، فكان لهم السبق في قيادة، وتوجيه أرتال الفساد، وإيجاد فروع وبؤر له في كل مكان من العراق.

ولأن السياسيين الذين تسلموا المسؤولية العليا لإدارة الدولة، والمجتمع حديثا لم يدرك بعضهم "بافتراض حسن النية" ماهية الفساد، وأخطاره الكبيرة على تطلعاتهم في الحكم، وإقامة المجتمع الديمقراطي الجديد، فأسهموا بسبب عدم الإدراك، وقلة الخبرة، وارتكاب الخطأ في تعميمه توجهها عند الكثير من أبناء البلاد، ومع ذلك بقي الغريب في أمره هو أن:

1. العديد من العراقيين يتكلمون عنه كأفة، ويسكت البعض منهم إذا ما اقتربوا من نفعه في كثير من الأحيان.
2. كل المسؤولين الذين تعاقبوا على حكم العراق بعد التغير يستنكرون حدوثه كآرثة ستدمر العراق، ويتجاوز بعضهم خطوطه الحمراء بسلوك يتوجهون على أساسه إلى:

إصدار الأوامر بترقية القريب درجة وظيفية عليا.

منح الصديق رتبة عسكرية رفيعة.

تعيين مستشارين من أفراد الحركة، والطائفة، والحزب.

تسهيل الحصول على مكاسب خارج الضوابط.

وغيرها الكثير من الأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد، وهم لا يقرون مع أنفسهم أن ما يفعلونه هو الفساد.

3. المشرعين المعنيين بإصدار القوانين التي تحُد من الفساد، ومراقبة سلوك الحكومة في مجاله يستلم بعضهم رواتب عدد من أفراد الحماية كانوا قد أعطوا أسماءهم،

وروائقهم للدائرة المعنية، وقسم منهم قَبْلَ لنفسه أن يستولي على المبلغ المستلم لصالحه، ولم يعين أحدا في الحماية أو قَبْلَ القسم الآخر أن يعطي لمن في حمايته أقل من الراتب المخصص فعلا دون أن يحس مع نفسه أن عمله هذا نوع من الفساد.

4. البعض من أفراد البرلمان، ومن قبلهم أعضاء في الجمعية الوطنية السابقة طرح في أولى اجتماعاتهم مقترحا بزيادة أفراد الحماية رغم مكوث أغلبهم في المنطقة الخضراء، ومقترح من هذا النوع لا يمكن أن يفسر إلا في إطار السعي لزيادة المبلغ المخصص للحماية لإضافته إلى دخله الإجمالي، وهو غير راغب بتصنيف مساعيه هذه بأحد جوانب الفساد.

إن الفساد قد انتشر في جسم الدولة العراقية فأدخلها في دوامة خطيرة لم يعد فيها:

1. أحد من المتابعين في العراق من لم يسمع عن مستوياته المادية حيث:

الرشوة، والتسابق على الفوز بالعقود.

الاستحواذ على الوظائف.

الكسب غير المشروع.

الإعاقة العمدية للعمل، والتزوير.

التبذير بالمال العام... الخ.

وغير المادية حيث المحاباة، خيانة الأمانة، ضعف الولاء للوطن، المحسوبية، اللامبالاة.

وغيرها أعمال فساد باتت منتشرة على طول البلاد وعرضها.

2. أحد من الواعين، والعارفين بما يجري، وبيواطن الأمور لم يدرك أيضاً أن الفساد دوامة إذا ما زادت سعتها في أي مجتمع ستسهم في التسريع بانتهياره شبه المحتوم.

3. أحد من الراشدين يسأل عن دوافع هذا التفشي، وعن أسباب عدم توقف مجرياته بعد زوال نظام كان هو الفساد.

لكن الذي لم يقترب منها السائلون الواعون، والمتابعون كأسباب حقيقية لهذا التفشي الخطير في هذا المجتمع المطلوب النهوض به من جديد هي الظروف المحيطة التي وُضع فيها الإنسان العراقي سابقا، وحاليا والتي دفعته لأن يعيش تحت ضغوط شديدة عززت أو ضخمت في داخله روااسب كانت موجودة، وبدرجات معينة للذاتية، وتفضيل المصالح الشخصية، وعدم الشعور بالمسؤولية.

إنه تعزيز لفعل الخطأ مهد إلى حدوث الفساد، مضافة إليه تلك الأساليب غير الصحيحة التي اتبعتها الأنظمة السابقة لإخضاع العراق برمته إلى تغيير أشبه بالمقنن أراد القائمون عليه أن يكون هذا الإنسان العراقي الجديد:

1. كاتب تقارير عن الأهل، والجيران بشكل جيد.
 2. مدّاحاً للأعلى في الوظيفة المشهور.
 3. شخصاً يدي رأياً بوجهين، ويظهر بشخصيتين، ويسهل عليه التبرير.
- وهي معالم تغيير نجحت في أن تُمسَخ الشخصية الوطنية، وتترك أثراً سلبياً في السلوك قوامه قبول الخطأ، وتبرير قبوله، ذلك الأثر أي الفساد الذي لا يمكن محوه بالتمني أو عن طريق النوايا الطيبة لعدة سنوات مقبلة.
- إن النظرة الموضوعية لمسألة الفساد في العراق بالنسبة للمهتمين، والسياسيين، والأشخاص العاديين لابد وأن تتم من زاويتين:
- الأولى. مدى الانتشار بين الأفراد، والجماعات.

الثانية. القدرة الفعلية للدولة الحالية في الحد من تصاعد شدته.

وهما زاويتان يتبين للناظر من خلالهما أن الانتشار واسع جداً وبما يفوق معظم المجتمعات البشرية (17) وقدرة الدولة محدودة في الوقت الحاضر للحد من سعة انتشاره، وهي نظرة تدفع إلى التأكيد على أن الفساد بات اضطراباً اجتماعياً أصيب به العراقيون من الماضي نتيجة للضغوط، ورغبات التغيير شبه المقنن للسلوك، انتقل سريعاً من زمنهم إلى الزمن الجديد بسبب:

1. الغياب شبه الكامل لأجهزة الضبط الاجتماعي التي حُلّت.
2. نشوة التحرر المفاجئ من سلطة الخوف الضاغطة التي حصلت.

كما أن الإصابة به قد شملت الكثيرين، لكنها إصابة قد تبقى لدى البعض كامنة في النفوس، لا يشعر المصاب بوجودها، وكذلك قد لا يرصدها المحيطون به، إلا بعد أن يكون في دائرة المسؤولية يمارس دوره في الأمر، والنهي، والتمتع بالصلاحيات الواسعة من غير حدود.

إن الفساد وبضوء هذه التأكيدات كارثة حلت بين العراقيين، فأوقعت المجتمع، والدولة في دوامة محنة يتحمل مسؤولية حلها منطقياً، من حكم البلاد في السابق، ومهد لحصولها بهذا المستوى الخطير، ومن جاء بعده، وعزز من سعة انتشارها لأنه لم يتحرك في مجال الحد منها بشكل صحيح، ولم يحاسب أحدا سار على خطاه.

إن مؤشرات الأحداث، وأساليب التعامل لا تطمئن في موضوع الفساد لأن من حُمِلوا المسؤولية حديثاً قد غالوا في الولوج إلى جوانبه، وكأن البعض منهم يسابق غيره سعياً لتعويض فرص لم تستغل من فئات الفساد، أو يتحدى من كان قبله في تسجيل أعلى الأرقام من أعمال التجاوز، والفساد.

إن العراقيين الذين يراقبون الموقف، ويتابعون خطى السير في موضوع الفساد يتندرون من فرط شؤمهم على حالهم في موضوعه، وفي سياق تنذرهم يتذكرون أنهم وعبر الأزمنة كانوا يقرنون الوضع السيئ، وبالتحديد مستوى الفساد بحال السمكة التي تصل رائحة التعفن فيها إلى الذيل، فتوجه البعض منهم وعند اشتداد الانفعال، واليأس في التنذر والحوار عن جوانب الخطأ، والفساد إلى التعبير بالقول أن التعفن "الجيفة" وصل الذيل.

لقد أصيب المجتمع العراقي بسبب ظروف الاضطراب الأمني، والسياسي، وفقدان السيطرة على ما يحصل في غالبية المدن، والريف، وتعزيز الشعور لدى الكثيرين من احتمال التطور السلبي للأحداث. والتعرض إلى مزيد من الحرج في جوانب العيش بالتوجه المحموم لتوسيع هامش الكسب الخاص على حساب الصالح العام الذي دفع الكثيرين من موظفي دوائر الدولة، ومؤسساتها أن يعملوا وكلاء للقطاع الخاص. ودلائل إلى بعض المقاولين.

وبائعي معلومات في أكبر عملية فساد عرّضتُ خزينة الدولة إلى خسائر بمليارات الدولارات⁽¹⁾.

ومع ذلك فإن الصراع بين التعفن أو الفساد من جهة، والعفة من جهة أخرى في مجتمع مثل العراق لم يحسم تماماً لصالح الأول.

والأمل في إيقافه موجود فقط إذا ما تحمل جميع من في السلطة، وخارجها المسؤولية في شم رائحته، وتيقنوا أن الثمن الذي سيدفع لاستمراره سيفوق كثيراً ما يمكن تحصيله بأي حال من الأحوال⁽²⁾.

إن الحقيقة المرة التي يتداولها الناس في المجتمع العراقي، أو الكارثة التي بات الجميع يدرك ماهيتها تتمحور حول الانتشار الواسع للفساد حتى صنف العراق من بين أكثر الدول انتشاراً للفساد بأوجهه المختلفة مثل الإساءة، المحاباة، التزوير، التجهيل، التعويض، التردّي والتي سيتم تناولها في مباحث هذا الفصل.

(1) لعدة أسابيع في النصف الثاني من عام 2006 جرت مناقشات لاتخاذ قرار في الخطوط الجوية العراقية حول شراء محرك لإحدى طائراتها المستخدمة نوع بوينغ 737 أو إيجار واحد أو تصليح العاقل وأخذ النقاش الفني، والإداري وقتاً طويلاً وغير مسبوق في تاريخ الخطوط ذات السمعة الجيدة، لأنه نقاش كان محكوماً بتوجهات بعض المعنيين للحصول على أعلى نسبة عمولة لو تم الإيجار، وأقل منها لو تم الشراء، وخلال كانت الطائرة المعنية جائمة على أرض مطار خارج العراق فبلغت كلفة أرضية وجودها هناك أكثر من سعر المحرك الجديد، هذا ويؤكد موظفو التسويق في الخطوط أن ما يقارب ثلث ركاب الطائرة أحياناً يعفون من دفع أجور تذكر السفر لأنهم من الكتلة أو الحزب، والأقارب.

(2) حدث أن أختطف موظفون كبار في السني الأخيرة، وكذلك مقاولون، ورجال أعمال، وسياسيون، وخلال اختطافهم يتم مساومتهم من قبل الخاطفين على دفع أموال طائلة ينكر المعنيون أحياناً وجودها لديهم، وإمكانية تدبيرها، ويرد عليهم المختطفون في كثير من الأحيان بتأكيدات، ومعلومات دقيقة عن المبالغ التي تم الحصول عليها من مقالة، أو من رشوة أو من دعم خارجي، وغيرها من منافذ تجميع المال بطرق شرعية، وغير شرعية تضطر العديد من المختطفين إلى التسليم، وتسديد ما هو مطلوب أو دفع حياته ثمناً لعدم التسديد، وأحياناً حتى عند التسديد عندما يتعرف على الخاطفين.

المبحث الأول

الإساءة

تصنف الإدارة بالسيئة ليس بمعيار المقارنة مع حدث حصل في السابق، وآخر يحدث الآن، وإنما بمعايير الشفافية الدولية، ومدى احترام الإنسان، وتقديره، والقدرة على تلبية الحاجات الفعلية للمواطن على رأس قائمتها الأمن والرفاه. هذا وإن الإدارة السابقة التي لم تعترف بالإساءة، والفساد في أوساط العائلة الحاكمة، ولم تقر بتحمل مسؤولية حصولهما اعترفت أكثر من مرة بوجود سوء، وفساد في جسم الدولة حاولت تطوير بعض حلقاتهما في المفاصل المهمة لكنها لم تنجح بسبب:

1. عدم قدرتها تقديم نفسها، ومجموعتها التي تتحمل المسؤولية الأعلى في إدارة المجتمع مثالا للسلوك الصحيح، وقدوة للغير في التعامل القويم.
 2. الظروف البيئية المحيطة من حصار، وعوز شجعت في إيجاد مبررات الفساد.
 3. تركيز الجهد الرئيسي للدولة على الحرب التي أدركت حتمية وقوعها.
- عندها انسحبت تدريجيا إلى الهدم أكثر من الإصلاح حتى فقدت سيطرتها على عديد من الجوانب بينها ما يتعلق بالفساد، ومع ذلك المستوى الشامل لانتشاره لم يجرؤ أحد من قياديي الحزب، والموظفين بالمستويات العليا أن يساوم تاجراً على منحه عقدا بعمولة يتفق عليها مباشرة كما قام به البعض من الوزراء، والمسؤولين الحاليين⁽¹⁾.

(1) في نيسان 2005 حضر رجل أعمال معروف لقاء في فندق الحياة بعمان، وفي مجرى حديثه قال لحضور من السياسيين: ماذا دهاكم، جماعة النظام الجديد تساوومون مباشرة، وعلنا على نسب عمولة في منح العقود، وتقديم التسهيلات، وتفرضونها غير معقولة على العكس من المسؤولين السابقين الذين يتركونها في حال حصولها إلى السائق أو المرافق، ويضعونها معقولة لا تثير الاستغراب، هذا ويتواجد في فنادق الدرجة الأولى بعمان حتى عام 2007 عديد من الوزراء العراقيين ومدراء مكاتبهم، ومعهم في الفنادق ذاتها الكثير من التجار، ورجال الأعمال تُعقد من خلالها عديد من الصفقات، وتمرر أمور على مراءى، ومسمع الجميع.

أو أن يجلس أحد السياسيين في مكان عام بطريقة توحى بالإساءة إلى الغير، وعدم الاكتراث بالحالة النفسية للجمهور، والاستهزاء بمقدراته⁽¹⁾.

ولم يجرؤ أحد في زمن صدام "عدا الابنين المدللين" أيضاً أن يدخل نوادي الدرجة الأولى، وتحتك حمايته مع الحضور بشكل مباشر وبما يثير ردود الفعل كما فعل البعض من السياسيين الجدد⁽²⁾.

إن السلوك الخطأ لبعض السياسيين لا يلغي بطبيعة الحال الصبح عند الآخرين الوطنيين، ومع ذلك يرده المختصون إلى طبيعة الإنسان التي تحدد سلوكه في بيئة ساعدت على حصوله، داعمين رأيهم هذا بحقيقة قوامها:

في زمن الحكم السابق الذي تم فيه التغاضي عن الخطأ، والتجاوز أحيانا بهدف ممارسة الإذلال، والسيطرة النفسية على المخطئين، وتسهيل تسييرهم، والسيطرة عليهم بقي البعض نزيها حتى آخر يوم قبل السقوط.

وفي هذا الزمن الذي يسعى العراقيون أن يكون زمنا للحرية، والعدالة، والمساواة، والنزاهة، وإعادة البناء الديمقراطي بأقل ما يمكن من الأخطاء تحول بعض دعاته إلى مفسدين سيؤون لإنسانية الإنسان العراقي المتعب، وبقي آخرون نزيهين.

(1) جلس في حديقة نادي الصيد أحد السياسيين المعارضين لنظام صدام المعروف بكثرة ظهوره على شاشات التلفزيون بعد ظهر يوم 2004/2/16 وحيدا في شمس الشتاء، وعلى طاولته زجاجة ويسكي ينتظر الغداء ومن خلفه اثنان من حرسه الخاص يحملون الغدائر الأمريكية الصنع، وعلى أعينهم نظارات سوداء دلكنة، يلتفتون شمالا، ويمينا في حركات يتحَوَّن فيها من يمر قريبا من الأعضاء المنتمين إلى النادي، ويفسحون فيها المجال إلى قائدهم أن يتأمل معنى الانتصار على الظلم في العهد الجديد.

(2) دخل أحد السياسيين الجدد ليلة 4 - 2004/6/5 نادي العلوية ليجلس بين الجالسين أو قريبا منهم، وأفراد حمايته الخمسة يشهرون أسلحتهم، وأصابعهم على الزناد يتجولون بين مجاميع الأعضاء، والضيوف، وكان في تجوالهم، وتحركهم، وإهانتهم لمن يكون في الطريق اتهاماً له، وللوجودين من أعضاء النادي، والضيوف أو شكاً في استهداف الأمن الشخصي للسيد المسؤول. لقد حير الأمر كل من قصد النادي هاربا من هموم الحياة، واضطراب الأمن، وكل من تأمل نهاية المأساة في الزمن الجديد، وتحوَّر النقاش الجاري فيما بينهم، من التطلع لمستقبل أفضل بعد التغيير إلى التفتيش عن الأسباب التي تدفع البعض ممن قاتلوا صداما، واعترضوا على سلوكه إلى ارتكاب أخطاء لم يكن صدام قد ارتكب مثلها أو أخرى لا يقل تكرارها خطورة عن تلك التي كانت ترتكب في عهده السابق.

والحصول أن ما جرى، ويجري من تجاوزات تسيء إلى الناس، والذوق العام من قبل البعض من السياسيين الجدد ناتج عن قصور في شخصياتهم، وضعف في إدراكهم لجملة من البديهيات العامة منها:

1. أن الأخطاء التي ترتكب من قبلهم، وغيرهم سيمهد تكرارها إلى المزيد من التدمير.
2. أن المقاتل الشجاع في ساحة الحرب ضد صدام قد لا يصلح أن يكون سياسياً ناجحاً أو قائداً مثالياً.
3. أنهم لم يتعظوا من خطأ الحزب القائد يوم سار على فلسفة قوامها أن للإسهام في التغيير الثوري ثمن هو التوزيع الشامل للمشاركين فيه على المناصب في معادلة لم يتمكن منتسبوه على أساسها من المحافظة على وجودهم فيها، والحكم.
4. أن أي نظام حكم لم يكن فيه المسؤولون السياسيون، والإداريون قدوة في التضحية، والاستقامة، وتحمل المسؤولية سوف لن يكتب له البقاء.
5. أن الإساءة للآخرين دوامة سوف تتسع رقعتها، وتسهم مع غيرها في تدمير السياسة، والسياسيين⁽¹⁾.

لقد امتدت مواضيع الإساءة كثيراً، وتشعبت جوانبها لمستوى أدخلت بطبيعة العلاقة بين المسؤول، والرعية، وأساءت إلى الذات العراقية بمستوى من القبح بتنا نسمع فيه طوال الوقت أو بات المسؤولين في حكوماتنا يتعمدون إسماعنا أن حيا سكناً كبيراً قد بني، وجسراً بطابقين قد شيد، ومؤسسة للصناعات العملاقة قد افتتحت، وجيشاً عظيماً يقاتل، وحزباً فريداً يكافح، ودولة قومية تحكم، وحكومة وطنية تدير، وإننا الأقوى، والأحسن، والأكبر، والأخلص، والأوفى.

(1) إن الحزب الذي تنتمي إليه الشخصية السياسية المذكورة في نادي الصيد لم يحصل في الانتخابات التي جرت أواخر عام 2005 على ما يكفي من أصوات لإيصال أمينه العام إلى كرسي البرلمان رغم كونه أي الأمين العام من المعارضين الأشداء، والقدامى لنظام صدام، وخصص للدعاية الانتخابية الكثير من الأموال، أما المثال الثاني في نادي العلوية فقد استوزر في أول وزارة، وخرج منها في جعبته أكثر من اتهام بالفساد.

وعند التفتيش عن آثار معظمها يجد المفتشون أنها شبه معدومة مما يسيء لكلا الطرفين المدعي، والمتلقي في آن معا.

ويكون في ذاكرة البعض اعتقاداً بوجود إساءة متعمدة لأن ما يقولونه غير صحيح، وما يدعونه هراء، وهم الأكثر مكرًا، وغشًا، وخداعًا، وكذبًا من بين الأدعياء.

وبالنهاية دفعوا أبناء البلاد بالتدرج إلى الاستخفاف بكل معتقداتهم، وكذلك بمفردات التعظيم، والتكبير، وساهموا في وضعهم نفسيا في حالة الاغتراب، وكذلك في إجبارهم على وضع الحكام في خانة المتسلطين فتشوهت بسببهم، والوضع المذكور كثير من المفاهيم، والأفكار، واختلت بعض من جوانب الصحة النفسية. وفي نفس المرحلة الزمنية جُبل العراقيون على سماع أو مشاهدة حي يقصف، ويقام حي للمسؤولين.

وعمارة تتهدم، وتشتري أكبر منها خارج البلاد.

وأملأك تصادر، وتتضاعف أملأك البعض من المسؤولين.

شباب يدفنون أحياء، وآخرون يرقصون في بيوت الدعارة حتى الصباح. وتعودُ الأبناء أن يناقشوا برود انفعالي ثروة تبدد، ونقطاً يوزع بالجمان، وجيشاً ينتحر في معارك غير متكافئة معظم الأحيان.

وبالنتيجة أسيء إلى معايير الوطنية، وتعززت في السلوك معالم اللا مسؤولية.

وقبلوا المساهمة في قتل الرفيق الذي نطق بالحق وسط الظلم، والاستبداد.

وكتبوا تقريراً عن الجار، والصديق، وكذلك القريين وشاركوا في استعراضات تسويق لجثث الأطفال.

وكررُوا الشدو مع الأعلى بالنصر، أكثر من مرة، ومع كل نكسة يشر فيها بآخر معركة فيها الفرج قريب.

وتعودوا السير بين أكوام الزبالة، والعيش على وفق برجة الكهرباء، وشرب المياه الملوثة، ومشاهدة الموت، وقصص الاغتصاب، ونتائج الاغتال، وعذابات الاختطاف.

وتحملوا الجوع، والعطش، والعوز، وبرد الشتاء، فكان قبولاً، وتعويداً تحت الضغط، والاكراه، وتكراراً لمشاهدات مفزعة دفعت الكثير منهم بالتدريج إلى الإحساس بالقلق الدائم، والخوف من المجهول.

وتعايشوا بعد ذلك الخوف، والتصدع، والخلل مع مواقف التناقض فيها: دموع الفرح الممزوج بالحسرة تنهمر مع إنزال التمثال. ومشاعر الحزن تدمي القلوب على دبابه عراقية معلمة بعلم العراق تم حرقها بهدف الوصول إلى التمثال.

واستبشروا بأجنبي جاء للتحرير، وأسفوا على رجالهم الذين لم يتمكنوا من إنقاذ البلاد.

وشعروا بالخلاص مع كل صاروخ يهدم ركناً في قصر الحاكم الديكتاتور. وأحسوا بالأسف على ما ضاع من ثرواتهم، ومستقبل الأجيال. وشهدوا شهادة زور على قتل الجيش، وبيع أسلحته خردة للمتفعين، وإماتة الأمن، وتسليم خبرته إلى الإرهابيين، واغتيال الإعلام ودفع ملاكاته إلى الصف المقابل من المنتقدين.

فكان تعايشاً، وشعوراً متداخلاً، وشهادات ملوثة تسببت جميعها في الإساءة إلى نهج التفكير، وكونت هدماً في الذات العراقية، واضطراباً نفسياً يفوق في مقدار تأثيره في حاضرتنا، والمستقبل كل الهدم الذي حصل في البنى التحتية المادية. سيحتاج إلى إعادة ترميمه وقتاً، ومبالغ تفوق كثيراً ما رصدته العالم لإعادة البناء.

ومع كل هذه المؤشرات للفوضى، والتداعيات النفسية لم يتحرك أحد في هذا الجليل ليسأل عن مرحلة ما بعد الفوضى، والاضطراب؟ أو ما ستؤول إليه الأمور بعد هذا التماذي في الخراب؟ وإن سأل فسوف لن يحصل على الجواب.

لأن المعنيين، وبدلاً من تقديم الحل، والجواب هرولوا إلى الأمام خلف أهوائهم، ومطالبهم، وتطلعاتهم في شارع كتيب دون أن يفكروا بمستوى التلوث في النفوس.

وزادوا من شراء دروع واقية للشرطة، وأفراد الحمايات، قبل أن يحسبوا ما في داخل الشرطة من إساءة تضعف المعنويات.

هذه جميعها، وأخرى غيرها إساءات، وإن كان البعض منها غير متعمد يمكن وضعها ضمن أنواع الفساد الاجتماعي الذي لم يدرك طبيعته المسؤولون، ولم يحسبوا ما يمكن أن يتركه من خراب في النفوس يصعب قياس آثاره على المدى البعيد.

المبحث الثاني

المحابة

أُتِّمَت المرحلة التي سبقت التغيير بالتفرد في القرار في الأمور المهمة، وبينها ما يتعلق بالأمن، والعسكر تنظيمًا حيث الارتباط بالرئيس شخصيًا، وإدارة حيث الاختيار في أعلى مفاصلها واحد من بين أفراد العائلة الممتدة أو الموالين له، وكان يُعَيَّن لمعاونتهم خبراء، ومتخصصون، مهنيون مشهود لهم بالكفاءة، والإخلاص، ويدفع إلى تقويتهم، ومنحهم الصلاحيات اللازمة بقصد التأمين الجيد للنظام، وقد نجح في هذه الغاية حين مواجهته الدولة الأقوى في العالم فقوضت كل أعمدة أمنه، وأسسها المهنية، وبالمقارنة بين تلك المرحلة، وما بعدها في هذا المجال يجد من يقارن أن الحكومات المتعاقبة، وبموافقات أمريكية توجَّهت لتشكيل دوائر أمنية، ومؤسسات عسكرية مهمة، وأمرت في إيكال قيادتها للمقررين حسب مقتضيات الحصة، وتلتفت إلى ضرورة تطعيمها بالخبراء والمختصين⁽¹⁾ في غالب الأحيان. إن الطريقة التي كانت متبعة في موضوع الأمن والعسكر لم ينكر أحد

(1) يمكن الإشارة هنا إلى أن مسألة عدم تطعيم الأجهزة والمؤسسات الأمنية والعسكرية بالخبراء الاختصاصيين، والكفاءات المهنية في الوقت الراهن لا يمكن تعميمها على الجهاز الوطني للمخابرات التي حرص الأمريكان المشرفون على تشكيله بعد التغيير على جلب بعض منتسبي المخابرات السابقين إلى صفوفه خاصة في الشعب، والأقسام التي كانت تتعامل مع موضوع إيران، أما باقي الأجهزة، والمؤسسات فلم يلتفت أحد إلى موضوع الاختصاص أو يرغب بوجودها لاعتبارات تتعلق بالمسائل الذاتية لمن مسك القيادة العليا في مجالها حتى بعد ما يقارب الثلاث سنوات، والنصف بعد تشكيل معظمها.

أنها أسهمت في الماضي بفرض هيبة الدولة، وبسط سيطرتها على المجتمع بالقوة المفرطة لعشرات السنين، وهي في الوقت الحاضر طريقة تسهم في إضعاف الهيبة، وإشاعة الفوضى، وقد تُسرّع إن لم يتم تدارك الخطأ في مجالها في حدوث الانهيار، والسبب بطبيعة الحال يعود إلى شكل السلطة التي تشرف على الأجهزة الأمنية، فهي في السابق كانت مركزية، بيد الرئيس شخصياً أو من ينوب عنه من القرييين إليه القادرين على مراجعته في كل الأوقات، بينما في المرحلة التي أعقبت التغيير أصبحت بأيدي أطراف متعددة دفعت الظروف أن يعتقد كل طرف منها أنه الجهة المؤهلة أن تبت في الأمر، وهي المرجع لما يبت به فتشتت القدرة، وقل فعل التأثير. إن العراق في هذه المرحلة واجه وما زال يواجه أزمة حشد الجهد لكل الجماعات الموجودة، ويواجه من خلالها أزمة اختيار الأشخاص المناسبين لبعض الأماكن المناسبة ليس في مجال الأمن، والجيش وإنما في كل مفاصل الإدارة المهمة⁽¹⁾ بسبب التسابق الجاري بين الكتل، والأحزاب للتنسيب على أسس لا صلة لها في أحيان كثيرة بركائز الاختيار، والتصنيف المتبعة في كل دول العالم مثل:

1. التاريخ الوظيفي الذي يمكن التأسيس عليه في حساب السلب، والإيجاب.
2. الكفاءة الشخصية التي يتم الرجوع إليها في موضوع تقييم الأداء.
3. الخبرة العملية التي يشار إليها في موضوع الإنجاز.
4. الولاء المفروض للوطن الذي يمهّد إلى الحيادية المهنية.

(1) مع بدايات تأسيس الدولة العراقية في عشرينات القرن الماضي تأسس مجلس الخدمة بتنظيم بسيط تطور مع مقتضيات العصر، والحاجة إلى الاختيار الصحيح للتوظيف، وتأمين أكبر قدر من العدالة فيه، واستمر العمل به منذ العهد الملكي إلى الجمهوريات المتعاقبة، وآخرها في عهد صدام الذي أوقف العمل به في ثمانينات القرن الماضي بعد أن أخذ الحزب، وديوان الرئاسة على عاتقهما البت في خطط التأهيل، والتوظيف على أسس كان بينها الولاء الحزبي على أعلى قائمة المتطلبات، وبعد التغيير لوحظ ارتباك واضح المعالم في عملية الاختيار، والتنسيب إلى الوظائف الحكومية التي تحول الأمر فيها إلى ما يشبه السباق بين الكتل، والأحزاب، ومع ذلك قدم أساتذة، ومختصون، وكذلك أحزاب مشاريع لإعادة العمل بالمجلس المذكور ليعيد تنظيم العملية، ويحول دون الارتباك، لكن الحكومات التي جاءت جميعها لم تعر الموضوع اهتماماً لأنها جزء من عملية السباق.

وهي ركائز قد استبدلها المتسابقون مع بدايات تشكيل الأجهزة الأمنية، والعسكرية بمعايير الإملاء الحتمي للشواغر المتاحة على أساس الرفقة من الحزب، والحركة، أو الإخوة من الطائفة والقومية تعزيزاً لمبدأ المحابة في تقاسم التركة لوارث مشهور بالتقتير. واحتمالات شعورهم بالحيف أو الحقد على الحاضر، والمستقبل، أو تناسي وهم في لجة المحابة.

إن المشكلة اليوم ليست فقط في الجري السريع، والقبول المستسلم للواقع الذي دفع لقيادة أول رئاسة أركان للجيش الجديد على سبيل المثال ضابطاً لم يتخرج من الأركان، ولم يعمل آمر فوج طيلة خدمته العسكرية التي قضاها مترجماً.

ولا بتعيين سفير للعراق في دولة أجنبية لم يكمل الدراسة المتوسطة.

ولا بمنح شرطي لم يجتز الدراسة الابتدائية رتبة عقيد، وتعيين عقيد خريج الكلية العسكرية برتبة نقيب التي حصلت جميعها نتيجة المحابة، والظلم الموصوفة سابقاً، وبسببها، وجملة أخطاء في سياقها ضاعفت من عدد المشاكل، والمعاناة التي باتت تواجهها الدولة، والمجتمع متمثل بعضها بالآتي:

1. معالم اليأس، والإحباط بين شرائح المجتمع المختلفة التي باتت تسببها المحابة، والتي لم يدرك السياسيون الجدد آثارها المستقبلية على وضعهم السياسي، وعلى حاضر العراق ومستقبله.

2. وهُم القربة التي يعيشها البعض من المتسابقين، والتي شكّت عائلة صدام من حياتها بعد صدمة التغيير.

3. وهُم التعنصر الطائفي، والقومي الذي أُقحم في معادلة الحكم، وتسبب في نشوء الاحتقان، والتناحر، وعيش البلاد في دوامات محن خطيرة.

إن المحابة دوامة يصعب تجاوز آثارها حالياً وسط هذا التناقض، والتعقيد، ويصعب صياغة الحلول الفوقية لها إلا إذا أدرك عليّة القوم، وبينهم السياسيون هول آثارها، وقادوا توجهها للخروج من طوقها، والتوجه بدلاً منها إلى إدارة الدولة، والمجتمع تبعاً لمبادئ الحاجة الضرورية للاستفادة من كل الطاقات النزيهة الميسورة، والتي تنفع وحدها في إعادة البناء، والتعمير.

إن التفضيل، والتقريب تيمنا بالمحاباة التي وُجدت أسسها قبل التغيير، وشاع العمل، والتعامل بها بعد التغيير وسَعَتْ هامش الانحراف عن الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها بضوء برامجها الانتخابية، والحاجات الآنية، ووسمت عملها من نواح أخرى بعدم التجانس، والإنسجام نظرا لكثرة الجماعات التي تحايي، والمطلوب محاباتها، وتشعب أهدافها الخاصة على حساب الهدف العام للدولة.

وهذا أمر يحدث على العكس من المؤلف في العمل السياسي إذ وعندما تتخذ دولة ما على سبيل المثال قرارا لخوض معركة سياسية بالضد من دولة أخرى يعمل كل المعنيين في جهازها بالاتجاه الذي يقوي موقف الدولة في موضوع المعركة المذكورة، وتستنفذ كل القدرات الموجودة لتصب جميعها بما يضمن حشد الجهد لنجاح تلك المعركة لصالحها، وبأقل الخسائر من مصالحها، وتستثمر كل الإمكانيات المادية، والطاقات البشرية المتاحة من أجل التأثير في المعركة السياسية باتجاهين:

الأول إيجابي قوامه دعم أفراد الطاقم السياسي، ومنتسبي الحكومة ماديًا، ومعنويًا ليكونوا بمسافة أقرب إلى تفكير، وتوجهات الشخص الأول في سلسلة إصدار القرار، وأن ينفذوا بمستوى أداء أحسن لأوامره.

والثاني سلبي مؤداه العمل على تقليل معنويات أفراد الخصم، وتدمير قدراتهم المادية ليدفعهم أن يكونوا بمسافة أبعد عن رغبات، وتوجهات مراكز قرارهم، وأن يؤديوا بمستوى أقل كثيرا من متوسط أدائهم المعهود.

وهذا موضوع لم تنتبه إليه الدولة، ولم يدرك تأثيراته السياسيون بسبب تفرقهم إلى جماعات تُحايي أو تُحاي، إذ وبدلا من أن يتوجهوا إلى حشد كل الجهود المتاحة من داخل الجماعات، وخارجها. ويوحدوا مواقفهم المعلنة من قضايا بات الحسم فيها أمرا صعبا. والانسحاب من ساحتها انتحارا مؤكدا.

توجه البعض منهم إلى النقيض من ذلك، والعمل بمعيار الفرقة التي نفخت فيها المحاباة، والولاءات المجتزأة، وأكبرت المسافة فيما بين جماعاتها لتكون في داخل كل واحدة منها أهداف غير أهداف الدولة. ورؤيا غير ما تراه الدولة.

حسابات خارج حسابات الدولة.

إن هذه الفارقة في الأهداف، والتناقض بين الجماعات السياسية المتنفذة في المصالح، والغايات، وكذلك في الأهداف المطلوب تحقيقها أدت بالحصلة إلى عدم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة للبلد في التعامل مع أزمات "دوات" شديدة، وهو الأمر الذي لا يمكن تفسير حصوله في مجال:

1. الاختلاف الشرعي للأفكار في مجتمع يعيش أهله حالة من التشتت، والتناحر تفوق آثارهما تأثير الاختلاف⁽¹⁾.

2. التفاوت الطبيعي للاجتهاد في وقت يجتهد فيه الجميع دوغما فائدة من تعدد الاجتهاد.

3. عمل في الديمقراطية، والديمقراطيون يتوحدون مع رأي الحكومة في الأزمات أو يتركون مواقعهم لمن يؤيدها عمليا.

مما يدفع إلى القول إن فعل الفارقة الذي يسير عليه أعضاء الحكومة أو بعضهم تجنباً على أحد مبادئ الحزب والسياسة تفسر إحدى غاياته بالسعي الحثيث لمحاباة الجمهور في التقرب من المعنى في الحزب، والكتلة سعياً لكسب التأييد، ومن ثم تكوين جمهور يُكبر الحزب في الشارع، ويؤمن له الأصوات اللازمة للفوز في الانتخابات دون أن يدركوا أنهم بتناقضاتهم هذه قد يرهقون الجمهور، ويدفعونه لأن يكون غير قادر على منح صوته لهم منطقياً.

(1) إن أكثر الأمثلة وضوحاً لاختلاف الأهداف، والرؤى بين الجماعات بعيداً عن أهداف الدولة ما جرى في التعامل مع موضوع إيران، وعلاقتها بالوضع العراقي، والموقف منها بعد أن تبين، وعلى مستوى العلن: أن وزيراً في الحكومة يضعها في مصاف العدو الأول، ويضعها آخر في نفس الحكومة من بين الأصدقاء الحميمين المطلوب تقوية أواصر العلاقة معهم. فيدفعان كلاهما الأول، والثاني والموجودان في الحكومة نفسها إلى وضع حكومتها في حالة الحرج السياسي، ووضع الشعب برمته في تناقض معرفي. وكذلك في موضوع الموقف من المواجهات العسكرية التي تحصل أحياناً مع جيش المهدي إذ يتبين في مجاله: أن البعض من الوزراء يصفون أفراداً بجماعة من الخارجيين على القانون ينبغي القضاء عليهم بكل الوسائل المتاحة. في حين يحاول وزراء آخرون في الحكومة ذاتها الاحتجاج على استخدام القوة بالضد منهم، والدعوة من موقعهم إلى الانسحاب من المعركة الدائرة معهم إلى خارج ساحتها. فيتسببون بمواقفهم هذه بضرر معنوي للمقاتلين في ساحة المعركة، وإحباط نفسي لعموم المواطنين.

المبحث الثالث

التزوير

كثير الحديث في أدبيات المعارضة العراقية قبل التغيير عن الديمقراطية حتى تخيل الكثير أن مشكلة العراق أصلاً في التعبير اللفظي للديمقراطية، وخسرت حكومة صدام المعركة وسقط العدو اللدود على يد أكثر الدول إيماناً بتطبيقها العملية، فتقدم السياسيون المنادون بها ليحتلوا المفاصل العليا في الدولة سعياً منهم "حسبما يفترضون" لتطبيقها "الديمقراطية" بطريقة التقليد، والالتكاء على الأجنبي في التنفيذ فوجدوا أخطاء في التطبيق أوصلت إلى حكم البلاد تشكيلات مختلفة المصالح، والتطلعات تمتد من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين مرغمة على العمل معاً تحت فرض التوافق بدءاً من المنادين بتطبيق الشريعة الإسلامية سبيلاً وحيداً للخلاص، إلى العلمانيين الذين لا يؤمنون بتدخل الدين في السياسة، والقوميين العرب الذين يفكرون بأجماع الأجداد إلى غيرهم من الكرد، والتركمان، والآشوريين، والكلدان الذين يعتقدون بأولوية العراق وإلى المناضلين الذين ضحوا فعلاً من أجل التغيير إلى الوصوليين الذين أقحموا في المعادلة كنوع من التزويق ثم من الشيعة الذين يعتقدون أنهم ظلموا لعشرات من السنين إلى السنة الذين يخشون احتمالات الظلم في العهد الجديد، وهكذا تشكل تركيب غير متفاعل في الحكم، مثل فتقاً في عباءة الديمقراطية المهلهلة، وبدلاً من أن يُرتَقَّ أولئك غير المتفاعلين الفتق توجهت أكثر من مجموعة منهم إلى تقوية جبهتها بما يمكن الحصول عليه من الداخل⁽¹⁾، وما يمكن كسبه من الخارج، لقد توزعت التركة بواقع الحال بين جماعات محددة توزيعاً غير عادل، والمواطنون العاديون يتفرجون على مآلها فكان

(1) عندما تفتح الفرصة لمراجعة وزير الدفاع، والداخلية في مكتبتهما يمكن أن يصادف المراجع عنده أو في غرفة مدير مكتبه بعض ممثلي الكتل، والأحزاب المشاركة في الحكم "عدا الأحزاب الكردية" وهم يحملون أضيابير تحوي قوائم أسماء يراد إعادتها إلى الخدمة حسب قانون السياسيين، وآخرين مفقودين يراد منحهم الحقوق النقاعدية، وقوائم ثالثة لأشخاص يراد تعيينهم في سلك الشرطة أو الجيش، ومن يستغرق وقتاً أطول في زيارة الوزيرين قد يسمع خلال جلوسه نداءات من رؤساء كتل سياسية، وأحزاب لتعزيز تلك الطلبات مع إحياء بضرورة تمثيلتها، وقد يستنتج في أثنائها ضجر الوزير.

توزيعاً بائساً شكل طعنة في خاصرة الديمقراطية الواهنة، وبدلاً من أن يعترفوا بالخطأ، ويحترموا حاجة، وإنسانية باقي العراقيين، سارعوا الخطى إلى الأمام حاملين معهم أكداً الخطايا، والآثام حتى وصلوا الاستحقاق الثالث للديمقراطية أي المؤتمر الوطني عام 2004 الذي أراد له الأمريكيان، وبعض السياسيين أن يكون خطوة في الطريق إلى تعلم الديمقراطية، فحدث العكس من ذلك، إذ وبدلاً من أن يتوجهوا دعاء، ومتحمسين إلى التطبيق البسيط للانتخاب في مجاله كأساس لترسيخ دعائمها الأولية تعمد:

1. مسلم من بينهم ينادي بتطبيقات الشريعة الإسلامية في الحكم كما كانت قبل آلاف السنين وتوجه إلى تزوير الانتخابات التي يشرف عليها في إحدى محافظات الجنوب بغية ترجيح كفة جماعته.
 2. عضو سابق في مجلس الحكم لا يقل عن الأول حماسة في التطبيقات الشرعية وأغلق كافة الأبواب المؤدية إلى قاعات الانتخاب في محافظة أخرى يشرف عليها ليفتحها بعد منتصف الليل لمنتسبي تنظيمه السياسي.
 3. تنظيم سياسي واسع الانتشار تشكيل تنظيمات رديفة لتنظيمه بهدف احتكار الأصوات.
 4. مشرف على الانتخابات في محافظة إعلان أن الصراع بين القوى، والأحزاب داخل المحافظة غير منطقي، وأن تمثل أهل المحافظة الذي أفرزته الانتخابات غير مجدد، فاستعاض عنه أي الانتخاب بالقرعة، وسيلة أفضت فقط إلى وصول المحسوبين على حركته السياسية.
 5. تكتل سياسي معروف التهديد باستخدام السلاح في المحافظة إذا لم يقتصر التمثيل فيها فقط على جماعته.
 6. مشرف في محافظة أخرى إرسال حقائبه إلى بغداد مقلدة، وعاد ليحتكم إلى المسؤولين فيها لحسم الخلاف الذي أثارته أحزاب معينة فوجد أن حقائبه قد فقدت، وفيها كل الاستثمارات الأصلية للترشيح.
- إن ما جرى في هذا الموضوع وبضوء تلك الأحداث يمكن تفسيره بتزوير سيميت الديمقراطية، وجرى لتحقيق مكاسب سياسية غير شرعية في خضم أحداث

أنستهم حقيقة كون المكاسب التي حصل عليها من قبلهم سياسيون في العهد السابق بنفس الطريقة لخمس وثلاثين سنة لم تمكنهم من الوقوف بالضد من التغيير لأيام معدودات.

إن دوامة التزوير شاملة تتعدى مسألة الانتخابات إلى كل المجالات⁽¹⁾ حتى أخذت مناحي مختلفة بينها التحوير، والفكرة التي شاعت كثيرا في هذه الأيام إذ نرى على سبيل المثال وبعد أن أنصفت الحكومة المتضررين من نظام الحكم السابق "حسب المصطلح الجاري" بإعادة حقوقهم تعيينا في دوائر الدولة لمن لم يكن قد حصل على وظيفة كان يستحقها في حينه، واحتساب الفصل من الوظيفة التي كان يشغلها لأغراض الترقية، والتقاعد لمن كان موظفا، وإنصاف لمظلوميتهم باعتبارهم متضررين، وقد حددت الحكومة ضوابط لإثبات الضرر، وتاريخا لانتهاه هذه العملية، وهذا حق لها في إدارة الموضوع إدارة صحيحة تمهد إلى قدر من الإنصاف، لكن الذي جرى:

1. استشارة لكل من في مخيلته فكرة يمكن توظيفها في مجال الاستفادة من القرار.
2. جري نحو الفرصة السانحة لمن ترك الوظيفة في سبعينات القرن الماضي لعدم جدوى الاستمرار بها اقتصاديا بالمقارنة مع ما يقدمه القطاع الخاص في حينه.
3. عودة مسرعة إلى الدوائر القديمة بعد أن تحسن الدخل المعاشي الشهري للموظفين بعد التغيير، تُنبش فيها السجلات بعد الدوام الرسمي، وتخرج الأوليات في المساء خارج أوقات الدوام الرسمي لثُبُت فيها ملاحظات محددة أو تقييمات خاصة تفيد أو تدعم المعنيين في طلب الإعادة السياسية لقاء ثمن مدفوع في غالب الأحيان.

(1) إبان العهد السابق كانت هناك في مدينة الثورة "الصدر" شوارع بعضها متخصص بتزوير شهادة الجنسية العراقية، وأخرى لبطاقة الأحوال المدنية، وثالثة للشهادات الجامعية، وأخرى لجوازات السفر وباقي الوثائق الحكومية عجزت أجهزة الحكومة آنذاك ورغم مقدرتها الفنية العالية عن السيطرة على أنشطتها المتشعبة، والتي امتد كثير منها إلى ما بعد التغيير بتوسع أكبر بدأ بعرض علني على الأرصفة للكثير من جوازات السفر، وأرقام السيارات، وشهادة الجنسية، وبطاقات الأحوال المدنية، والوثائق الحكومية المتعددة للجوانب في الباب الشرقي ببغداد، وعديد من الساحات، وعلى أرصفة الشوارع.

4. التوجه إلى الأحزاب السياسية بمختلف أيدولوجياتها، وأهدافها لغرض إغواء من في الإدارة بالحصول على كتب تأييد نضالي مفبركة لقاء ثمن، حتى أن بعض الأحزاب حددت قيمة الكتاب في مثل هكذا حالات بمائتي دولار، وقد تزيد أو تنقص حسب مكانة الأحزاب، ومدى معرفة قياديتها لما يجري في ذاتيات أحزابهم أو توجه عن طريق الانتماء بطريقة الرغبة العامرة لخدمة الدولة، والحزب، لكنه بطبيعة الحال، وقد أثبتت الوقائع أنه انتماء في كثير من الأحيان مؤقت أو مرهون بالحصول على كتب تأييد من تلك الأحزاب بطريقة الفبركة السياسية المقتنة لمواقف نضالية بالضد من النظام السابق كثير منها غير موجود في الأصل⁽¹⁾.

5. المراجعات الحثيثة لدوائر، ومؤسسات وزارة الدفاع للعديد ممن ترك الخدمة العسكرية يوم اشتد القتال في حروب كثرت فيها أعداد القتلى، والإصابات في ثمانينات القرن الماضي وما بعدها، ولم يجد البعض بداً من النجاة فيها آنذاك إلا التوسط أو التحايل على القانون، والخروج من الخدمة العسكرية لأسباب تتعلق بعدم الكفاءة، أو الزيادة على الملاك، وتيقنوا ما بعد التغيير أن الفرصة مثالية لتعديل رواتبهم، فتوجهوا إلى الوزارة، وبأيدي الكثير ما يؤيد إضطهادهم سياسياً بعضها مفبرك في الأصل.

لكن المهرولة لم تكن باتجاه الداخلية، والدفاع فقط بل وامتدت باتجاه كل الوزارات لتثبيت المواقف قبل انتهاء فاعلية القرار، وكذلك باتجاه من أعدم أو سجن أو سفر من العائلة ليستنسخ ابن العم، والخال، والخاله، وأبناء أبنائهم شهادة

(1) في وزارة الدفاع شكلت عام 2005 لجنة خاصة لدراسة موضوع تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص بالمتضررين السياسيين، وقامت بالبحث في كثير من المعاملات، ومنحت رتباً، ورواتب، وأحالت على التقاعد حسب بنود القرار، وصدق عليها الوزير بأوامر وزارية، ويبدو أن لكثرتها، وحصول تجاوزات، وفبركة في مجالها أعيد تشكيل اللجنة عام 2006 حسب قرار جديد لمجلس الوزراء، وقامت بإعادة دراسة الكثير من الأضابير، وألغت العديد من القرارات الخاصة باللجنة السابقة، وبأوامر الوزير السابق، ومع ذلك فاللجنة الجديدة تتعرض إلى ضغوط شديدة من قبل الأحزاب، ولو أتيحت الفرصة للتحقيق في قراراتها سيجد المدقق أن معاملات ليست قليلة ينبغي أن يعاد النظر بها للمرة الثالثة.

وفاة الشهيد المعدم أو مقتبس حكم المظلوم، ويعود مهرولا بها إلى الجهة المعنية مؤكداً أنه من المتضررين بسبب القرابة، وتعامل النظام السابق مع درجاتها السبعة، متناسيا تلك البراءة من الشهيد التي قدمها للأجهزة الأمنية يوم إعدامه، والتهرب من واجب الزيارة للمظلوم يوم سجنه، والإهمال المتعمد لواجب السؤال عن المنكوب يوم تسفيره.

إن الفيركة التي حدثت، والمرولة التي جرت في هذا الموضوع احتوت على عديد من المفارقات التي تخل بوضع الدولة، وأساليب إدارتها مثل الكذب الصريح عليها كجهة معنية بتنفيذ قرارات الإعادة السياسية، وكذب على المؤسسات السياسية المعنية بالترشيح للتمتع بفوائد هذه القرارات، وكذب من بعض الأحزاب على الدولة، والتوسع في موضوع الكذب دوامة تترك الإدارة، وتقلل من هبة الدولة.

التزوير المتعمد لوثائق ثبوتية، ومستندات أصولية من قبل الأشخاص المستفيدين، والأحزاب التي تهدف إلى الاستفادة، والتزوير من الجرائم المخلة بالشرف قانونيا.

الإهانة العمدية للنضال الذي سقط على أعتابه الشهيد، وتقليل من قيمة العمل الذي أعدم بسببه الشهيد عندما يستخدم اسمه وسيلة للغش بقصد الحصول على ما لا يمكن الحصول عليه في حال عدم استخدام اسمه الذي يفترض أن يبقى نجما ساطعا في كل الأحوال.

الضحك المفرط على ذقون أهل، وأقرباء الشهداء، والمتضررين الذين يتم الاتكاء على أسمائهم في الفيركة، والتزوير، والضحك على الدولة التي تُستَغفل علنا في هذا الموضوع، إذا ما وضعنا في الاعتبار أنه وبعد إنجاز مثل هكذا معاملات عادة ما يتفاخر المعني بإنجازها بطريقته للفيركة، والتزوير.

وفيها أيضاً خسائر للدولة التي تكون ملزمة بدفع الزيادات لمليارات الدنانير من ميزانيتها، وتكديس لآلاف الموظفين في بطالة مقنعة وهي في الطريق لإعادة البناء، وإجحاف بحق المتضررين الحقيقيين لأن كثرة الطلبات تضعف القدرة على التدقيق، وتقلل من فرصة الوصول إلى الحقيقة التي بات تزويرها أو فبركتها من أسهل الأمور.

لقد أدت الدولة ما عليها من التزامات يوم أصدرت قرار الإنصاف، وبقي التزام المواطن نحوها ناقصاً، أو مختلاً عندما سلم ذوو الشهيد شهادة الوفاة لمن لم يكن متضرراً بالفعل، وزود الحزب كتب تأييد بذلك لغير المستحقين، وقبلت معاملات غير أصولية، وأجريت وساطات غير قانونية، حتى باتت هذه المسألة الإنسانية التي أريد لها أن تنصف، وتعيد الاعتبار، سبيلاً لفساد سوف لن يتوقف الضرر بسببه عند تحميل الدولة عبئاً مالياً، بل وسيمتد ليخل بالمعايير القيمية، والإنسانية لمجتمع مطلوب منه أن يُوجد قيماً علياً للأمانة والالتزام، ويرمم أخرى للاستقامة، والصدق، والاحترام تساعد في عملية التحول، والانتقال إلى الديمقراطية.

المبحث الرابع

التجهيل

احتج طالب على أستاذ جامعي في علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة بغداد عام 1969 بسبب محاضرة انتقد فيها ذلك الأستاذ القدير بعض معالم السلوك البدائي عند العرب، فأشاد التنظيم الحزبي بالطالب، ونقله من مؤيد إلى نصير، ووضع في ذات الوقت علامة سوداء على الأستاذ تسببت في إحالته على التقاعد قبل بلوغه السن القانونية بعشر سنين فكانت الخطوة الأولى في طريق التجهيل، وتردي العملية التعليمية في العراق لمستوى باتت فيه الجامعة بعد عدة سنوات من ذلك التاريخ تخرج شباباً غير متمكنين من تخصصهم، غير آبهين بوطنهم.

ورَفَعَ عريف فصيل في الجيش تقريراً عن أمر فصيله بعد ذلك التاريخ بعشر سنين يتهمة بالخيانة، والتقصير بسبب عدم موافقة الضابط الشاب على ترك الجنود ساحة التدريب قبل الوقت بغية التهيؤ للمشاركة في احتفالية المولد الخاصة بالرئيس، فمُنَحَ العريف رتبة أعلى وأحيل الضابط على التقاعد، فبدأت خطوات مؤدجلة لتحويل أسس الضبط، وتحريف معاني العلم العسكري في التهيؤ، والتدريب حتى أضحي بسببها، وأمور أخرى العقيد عامل بناء، والعميد سائق تكسي انتهت في داخلهم معاني المهنة العسكرية، وحَجَبَ فلاح أجير في مزرعة القيادي الحزبي

الماء عن أرض جاره الفلاح الفقير ليروي بها أرض سيده المتختم فتخلفت الزراعة، وضاعت معايير المواطنة، وهجر آلاف المزارعين أرضهم إلى المدينة ليزيدوها بؤسا، وتخلفا.

كل ذلك، وغيره قد حدث في الثلاثين سنة الماضية، وأسهم مع عوامل أخرى في زيادة مساحة الخطأ، والتمادي في حصوله، والجهل بالحقوق، والواجبات، والالتزامات الوطنية التي مهدت إلى قبول فكرة التغيير، وتمني حصوله، والانتكال على الغير في تنفيذ الفكرة بعد أن بقي الطالب، والأستاذ، العامل، وصاحب العمل متفرجين على ما يجري، بل ومتمنين أن تنتهي الحقبة المرة، وتبدأ أخرى أكثر فائدة لهم، وللأجيال من بعدهم، وإن لم يدركوا أبعادها بسبب سعة التجهيل.

وانسحب العسكري من ساحة المعركة دوغما قتال عسى أن تعود للضبط سطوته، وللجيش سمعته الطيبة، وللعلم العسكري مقدرته كما كان في السابق، وإن لم يع تبغات الانسحاب بسبب قلة معرفته ببواطن الأمور.

واستغل الفلاح الذي يتضور جوعا موقف السقوط، واستباح المزرعة التي يعمل فيها، والمجاورة لها ثمنا لإفقاره طوال تلك السنين، مؤكدا نهاية الظلم ولو بعد حين دون أن يفهم أثر التجاوز، والاستغلال على تكوين الفوضى التي ستجره وأهله على ترك المزرعة، والمنطقة بسبب توجهات التطهير.

لقد حصل التغيير الذي يحتم المنطق حصوله، ومر العراقيون بمراحل تفكير، وأنواع سلوك شابهها التمني مرة، والقلق والاضطراب مرة أخرى، وهم في هذه الفترة الحرجة خرج من بينهم من يسلك ذات السلوك المؤدي إلى التجهيل، ولو بعناوين غير العناوين السابقة، إذ يشكو طالب علوم رئيس قسمه إلى الجهة المسيطرة على الجامعة لأنه لم يبدأ محاضراته في الكيمياء الحيوية بالبسملة، ويقابل موظف في إحدى الوزارات عراقيين محتاجين وظيفة من أجل العيش فيسألهم قبل القرار على قبولهم في الوظيفة المرتقبة عن الطائفة التي ينتسبون، ويقدم ضابط شرطة طلبا للعودة إلى الخدمة بسبب فصله منها سياسيا، فيشير عليه من يستلم الطلب بضرورة الانتماء إلى الحركة السياسية المعنية خطوة أولى قبل القرار بالعودة دون أن يعوا ومرجعهم أن:

1. الطالب على خطأ لأن التدخل بهذه الطريقة تحجيم لحركة الأستاذ ويمهد لمزيد من التجهيل. ولأن الالتزام الديني لا يأتي بالتهديد والاكراه، ولا يفتح آفاقاً جديدة لعلم لا يتعلق بجوانب الشريعة، والدين، والحملة الإيمانية التي أوجدت في السنين العشر الأخيرة قبل التغيير لم تمنع عموم العراقيين من الوقوف ضد الحاكم الذي أمر بتعميمها رغم فرضه تدريس المفردات الدينية، وبنائه مئات الجوامع في عموم العراق.

2. الموظف قصير النظر هو أيضاً على خطأ لأن الشعور بالظلم لا يعرض بظلم الغير، وتحميل المسؤولية الوظيفية، وإعادة البناء إلى طائفة واحدة يعني نشر الجهل، والتخلف بين أبناء الطوائف الأخرى، وهو أمر لا يمكن أن يحمي أو يبي العراق.

3. بعض منتسبي الحركة أو الحزب الذين أتيحت لهم فرصة المشاركة بالحكم، وتسلم بعض المسؤوليات القيادية التي تؤهلهم الإشراف على جوانب الحكم كذلك هم على خطأ لأن أساليب الضغط غير المباشر للانتساب إلى جانبهم ستجلب لهم الانتهازين، والوصوليين غير العقائديين، وتفتح في صفوفهم أبواب الجهل التي تسهم في أفول نجمهم لأنها لا يمكن أن تزيد من رصيدهم في قلوب العراقيين.

لقد انتهى حكم البعث للعراق في 9/4/2003 بالقوة، وزاد الأمل في أن يتمتع الشعب بالحرية المسؤولة، ويعيشوا نعمة الأمن، والرفاهية، ومنّوا بذلك أمنيات اختير لتحقيقها "بجازا" عراقيون من خلال المشاركة في الحكم. بمرحلته الأولى مجلس الحكم والثانية "الحكومة المؤقتة، والثالثة المنتخبة مؤقتاً، والرابعة المنتخبة لأربع سنوات، لكن العراق الذي وُضع فيه الوطن، والمواطن على حافة بركان لا فائدة في مجاله في الوقت الحاضر على أقل تقدير من مناقشة الطبيعة الأساسية للأمنيات، ولا جدية تحقيقها، لأن جسامة الأحداث، وتفاقم الأزمات يحول دون ذلك منطقياً، وبدلاً منه، ولتجاوز التيه في مسالك الجدل يمكن التوجه لتقييم تطلعات، ورغبات البعض من الذين اختيروا لمناصب الحكومة العليا فيما إذا كان مناسباً لتحقيق الأمل في حياة أفضل للعراق، والمساعدة على تجاوز فترة التجهيل التي

دامت منذ العام 1980 إلى 2003 واستمرت، وما زالت مستمرة إلى 2007، والتقييم الذي يعطي تصورا في هذا المجال يتعلق بخطوة الاختيار التي اتخذت في العملية السياسية كبديل عن الانتخاب عامي 2003، و2004 وفي مرحلتيهما الأولى مجلس الحكم، والثانية الحكومة المؤقتة يمكن الجزم على أنهما غير موفقتين بسبب اعتماد الحصة التي جلبت ممثلين عن الأحزاب، والحركات من الدرجة الثانية، والثالثة بطريقة تكليف لم تأخذ بالاعتبار الجانب المهني، والعلمي، وهذا بدلا من أن يساعد الحكومات المتعاقبة لتتقدم نحو الأحسن، ورأب الصدع الحاصل في جوانب المعرفة، والرقي، والتطوير الاقتصادي، أسهم في تفاقم الخطأ الذي زاد مستوى التجهيل دوامة أخرى⁽¹⁾.

وانتظر العراقيون انتهاء المراحل المؤقتة في التعيين حتى نهاية عام 2005 التي جلبت حكومة منتخبة وجدت نفسها وسط التحديدات نفسها الخاصة بالمحاصصة بعدما دفعت الأحداث المسلحة، وموقف البعض من المشاركة بالعملية السياسية، ونتائج الانتخاب إلى الاحتكام للتوافق فلسفة في إدارة الدولة، وتوزيع المسؤوليات بدلا من السير بالطريق الواضح للعملية الديمقراطية التي يتحمل المسؤولية فيها أقوى الفائزين في الانتخاب، وبسبب هذا الاحتكام أعيدت نفس الأخطاء، وأُطفئ الأمل في النفوس، وزاد مستوى الإحباط في ثناياها.

إن العراق في الوقت الحاضر بحاجة ماسة إلى التوافق في الإدارة، واتخاذ القرارات الاستراتيجية، لكنه وعلى الرغم من هذه الحاجة فإن التوافق قد استخدم بطريقة غير صحيحة دفعت بالأحزاب، والكتل المعنية به أن تقدم إلى شغل المناصب، وتحمل المسؤولية أشخاصاً من الدرجات الثانية، وأحيانا الثالثة أوصلت

(1) كان هناك قول شائع قوامه أن المصري يكتب، واللبناني يطبع، والعراقي يقرأ يؤشر مستوى المعرفة الجيد للعراقيين وضعته بعد مصر من حيث القدرات العلمية، والتحصيلية، وتصدير الكفاءات للفترة التي امتدت حتى نهاية تسعينات القرن الماضي، لكننا نلاحظ أنه بعد الحصار، والهجرة، والاعتقال شهد العراق ردة في مستويات المعرفة، حتى يلاحظ في البرامج التلفزيونية التي تعدها بعض الفضائيات العربية التي تعتمد على سباقات المعرفة بين الطلبة، والشباب، وغيرهم يأتي العراقيون في الوقت الحاضر بالنهاية من حيث الترتيب الفرقي معظم الأحيان.

وزراء، ووكلاء وزراء، وأعضاء برلمان غير مؤهلين، وبعضهم لا يملك شهادة تؤهله رسمياً لمثل المنصب أو خوض الانتخاب، وهذا أمر من الناحية العملية سحب العراق إلى حافة التجهيل غير المقصود بقيادة عراقيين معنيين بالتطوير.

إن الجهل أوقع العراق في العديد من المشاكل ذات الصلة بالعلاقات الخارجية، وكيفية التعامل مع موضوع الاحتلال، والتوازن مع الجيران، وغيرها، والداخلية التي تتعلق بالإنسان، وحاجاته الأساسية بينها الأمل في مستقبل أفضل أجهضت على يد البعض من المسؤولين بعد ارتكابهم أخطاء لا يمكن ارتكابها⁽¹⁾، وتوجههم إلى اختيار غالبية موظفي الدرجة الأولى من بين الأعضاء الحزبيين، والمؤيدين لهم، وأبناء المدينة متجاوزين حقيقة أن الأمل في مستقبل أحسن لا يأتي من التركيز على مدينة بعينها أو قومية بحد ذاتها، وإن شمر أهلها عن سواعدهم، وتطوعوا جميعاً من أجل إيقاد شمعة في نهاية النفق المظلم.

إن الانحراف نحو الذاتية النوعية التي سلكها الموظفون الكبار للدولة بسبب الجهل والتقصير في إدراك، وفهم الواقع دفعت البعض منهم إلى التوجه للاتقاء في تكوين العلاقات العامة على أساس الانتماء السياسي، والطائفي، وبسببها نجد على سبيل المثال أن غرفة الموظف الكبير الفسيحة قد غصت بأشخاص ممسوخين، وانتهازين مستعرضين، وعندما تمر على هياكلهم وهم يقدمون الولاء، والطاعة، ويمنونه بالمشاركة في تكوين المستقبل المشرق لا تجد من بينهم أستاذ جامعة منصفاً، ولا مهندساً مختصاً، ولا فناناً مقتدرًا، ولا عسكرياً منضبطاً، ولا موظفاً متقاعداً أميناً، ولا مسناً يشار إليه بالبنان في المحلة والمنطقة. وتوجه من هذا النوع يقود إلى أكبر دوامة تجهيل في العصر العراقي الحديث.

(1) في عام 2005 كان لوزير الداخلية ستة وكلاء على عدد الأحزاب السياسية الفاعلة، ووزعوا على طوابق بناية الوزارة على أساس طابق لكل وكالة، تبين بعد فترة أن كل واحد منها أخذ اسم الجهة السياسية التي تحتله، ومن ثم اكتسب الموظفين فيه الطابع المظهري للحزب، والطائفة التي ينتمي إليها الوكيل مثل إطلاق اللحي، والتقيد بأوقات الصلاة التي تختلف من طابق لآخر حسب اختلاف المذهب الذي ينتمي إليه الوكيل، واستمر الحال لباقي وزارات الدولة التي قسمت لتكون مثلاً للصحة صدرية شيعية، والخارجية للأكراد، والتعليم العالي إسلامية سنية، وهكذا تقسيمات أوجدتها فلسفة التوافق في مجتمع يصعب فيه التوافق.

كما يسحب هذا الانحراف البعض إلى التعلق بوسائل الإعلام يستعرضون من خلالها، ويصرحون فيها بطريقة تنم عن الجهل، والتخلف فيغلغون كل الأبواب أمام الأمل، ويفتحونها واسعة أمام الجهل متجاوزين حقيقة أن الأمل شعور يدركه الجمهور من أفواه المعنيين، ومن استعداداتهم للتوحد في الرأي، والاتجاه، وحسن التعبير فيسهمون بتعلقهم هذا بتعميم مشاعر الإحباط التي تعيق بطبيعتها مساعي التطوير.

إن عملية التجهيل التي ربما تكون مقصودة في بعض جوانبها إذا ما وضع جنبها في التحليل تلك التوجهات المسعورة لقتل الأساتذة، والعلماء، والمختصين، وتهجير الأطباء، والأدباء، والفنانين، والتجار، والصناعيين، غايتها بجهولة، ونتاجها السلبية عديدة بينها:

الإخلال بالتوازن بين المسؤولية الوطنية للنهوض بواقع الحال نحو الأفضل، وبين السلطة التي يفترض أن تمتلك قدرا معقولا من الصلاحيات الملائمة لتنفيذ قرارات النهوض بالواقع كما هو مطلوب.

وهذا توازن إذا ما احتل لصالح إحدى الكفتين يؤدي إلى وجود خلل أو اضطراب في النتائج "المخرجات" كما كان جاريا في المرحلة الزمنية السابقة للتغيير عندما يتم التعمد في بعض الأحيان إلى إسناد منصب مهم إلى شخصية مهزوزة أو قلقة لا يمكنها "تبعا لخصائصها النفسية السلبية" تحمل أعباء المسؤولية الملقاة على عاتقها فتتجه كنوع من تعويض الضعف إلى أخذ موافقة الأعلى في هرم الرئاسة بصغائر الأمور، وكبائرها، وهكذا يكون الموظف المذكور تابعا إلى هرم الرئيس، ويكون الرئيس من خلال تبعيته الأقوى، والأكفأ، والأعلم فيسد حاجته إلى العظمة.

وهذا خلل في التوازن بين الكفتين المذكورتين لم يكن يتوقف عند توجه المعنيين بالنظام السابق إلى تعيين بعض الشخصيات الضعيفة، بل وتعتمد في بعض الأحيان منح قسم من خاصتهم من المسؤولين القريبين سلطة قوية أي صلاحيات مطلقة تفوق كثيرا حاجة المنصب إلى ذلك القدر من الصلاحيات، فيحصل الأعلى بنتيجتها:

على تخفيف من عبء الخطأ من على كاهله.
وإضافة قدر من القوة لتعزيز عظمته.

وبالمحصلة حدث خلل في إدارة الدولة، والمجتمع بين التوازن المطلوب لكفّي المسؤولية، والسلطة أضر كثيرا بالعراق في السنوات العشر الأخيرة على وجه التحديد، وترتب عليه انهيار سريع لأعمدة المجتمع خلال أزمة حرب التغيير عندما وجد الضعفاء في اشتدادها أنهم غير قادرين على:

1. اتخاذ القرار المناسب للتعامل مع موقف صعب يتطلب حتمية اتخاذ قرار لم يعودوا في تاريخهم الوظيفي السابق اتخاذه على انفراد.
 2. إيجاد المعنى ليتسلموا منه التعليمات بعد أن تطلب الموقف الأمني تواجده في أماكن بديلة، ونظم اتصالات محدودة.
- فأثروا التنحي تماما عن المسؤولية عن طريق الغياب أي التسرب إلى الخلف نحو العائلة والمحلة، والعشيرة.

فسمحوا بتصرفهم هذا تحت ضغط الخوف الشديد للعديد من القادة في وقت الأزمة اتخاذ قرار بترك الساحة لغيرهم، فتسببوا في زيادة مساحة التجهيل، وإثارة الفوضى، والاضطراب، وتسريع عملية الانهيار.

إن المشكلة في هذا الجانب تتمثل بالفترة الزمنية الطويلة التي أديرت فيها البلاد على وفق تلك المعادلة المخلة، والتي تجاوزت العقدتين، ونصف من الزمان كانت كافية أن تترك آثارا سلبية كبيرة باتجاه الجهل، والتجهيل، أو تعويدا على الخلل في التنحي عن تحمل المسؤولية التي تزيد من مساحة التجهيل.

أو المغالاة في طلب تحملها في ظروف صعبة لا تسمح بالانفراد لتحملها فتدخل أطرافها في دوامة التجهيل.

تلك مفارقات، وأطراف معادلات اجتماعية لم تع الحكومات المتعاقبة أبعادها بعد عملية التغيير بسبب نقص الخبرة فزادت من فسحة التجهيل.

إذ وبدلا من أن تتجه إلى معالجة هذا الخلل باختيار من يتحمل المسؤولية في المنصب المحدد، وتمنحه الصلاحيات المناسبة توجهت إلى توزيع التكليف توزيعا مغللا دفع البعض ممن لا يعون طبيعة المسؤولية أو غير المؤهلين لتحملها إلى المراكز المهمة

فأعاقوا بعدم تحملهم المسؤولية كل الخطوات اللازمة للنهوض إلى الأمام وإرساء قواعد التنوير، والتقدم، وضغط الزمن اللازم إلى اللحاق بالعالم الآخر، أو بالقريين من العالم المحيط على أقل تقدير.

ومع هذا التوزيع غير الملائم لم تتجه أي الحكومات المتعاقبة إلى اتخاذ خطوات للتقليل من الأثر المخل.

وتقدم بعض أنواع العلاج التي تيسر قسم منها بحدود مقبولة من خلال الانفتاح العالمي المتسارع على العراق في الأشهر الأولى لما بعد التغيير مثل:

1. توصيف مفاصل الإدارة في أجهزتها المختلفة.
2. تحديد الصلاحيات الممنوحة.
3. إعداد خطط لمسح الحاجة إلى الوظائف، والدرجات المؤثرة، وسبل سد النقص فيها.

لكنها وكما ورد أعلاه لم تقدم خطة في هذا المجال. وعلى العكس من افتراض التقدم فإنها أبقت التحرك مفتوحاً في بعض الأحيان لشخصيات تحمل الكثير من خصائص الماضي السلبية لتنقله إلى الحاضر، وتسهم في زيادة التجهيل.

أو أعطت المجال أكثر من اللازم لشخصيات تبغض كثيراً معالم الماضي، فحاولت جاهدة التعويض عن الإحساس بالبغض من خلال المغالاة بالاجتهاد غير واضح المعالم في مواضيع الإدارة، والتطوير.

فكان اجتهادها مخلاً في قوانين التوازن بين المسؤولية، والسلطة زاد من حالة التجهيل، ومهد لحصول المزيد من الدوامات.

وأسهم ولو بشكل غير مباشر بتقويض ما تبقى من أعمدة البنى التحتية التي يحتم وجودها لأغراض إعادة بناء العراق.

المبحث الخامس

التعويض

في الدول غير العربية التي تقدمت كثيرا عن غيرها من المجتمعات الأخرى في شمال، وجنوب الكرة الأرضية فيما يتعلق بفهم الديمقراطية، وتطبيقها يُكلف الفائزون بأعلى الأصوات في الانتخابات التي تجرى لتشكيل الوزارة، ويقبل الآخرون النتائج برحابة صدر، ويقفون في الصف المعارض للحكومة رقباء عليها، دون أن يناقش أحدهم أو يتطرق إلى الثمن الذي يستحقه في المقابل عددا من المقاعد الوزارية، ووظائف في الدرجات العليا، وفي الدول الغربية الديمقراطية، والأخرى التي تقترب نسبيا في نضجها الديمقراطي من الغربية في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية يسعى الفائزون الذين لا يؤمنون أغلبية مطلقة في البرلمان إلى تأمينها بالاتفاق مع آخرين خارج كتلهم النيابية عن طريق الائتلافات التي تتأسس على بعض جوانب الفهم المشترك للأهداف، والبرامج المتفق عليها لحسم الأمور، وتقليل العرقلة التي يمكن أن تحدث في الطريق إلى تنفيذها أي البرامج السياسية المطلوب تطبيقها، وفي حالتها تكون أغلبية تسهم في قيادة الحكومة، والتشريع لصالح استمرارها، وأقلية تراقب حركتها، وتنتقد ما تعتقده غير صائب في مجالها، وتجهد نفسها في سبيل تعزيز فعل التقويم كلما كان ذلك ممكنا.

دون أن يفكر أحد من بين أعضائها باستحقاقاته، وبمجموعة مقاعد وزارية كمؤشر للتمثيل العام في المجتمع، والدولة، ولا وظائف عامة، وامتدادات للتأثير لإثبات سعة التمثيل الحقيقي.

أما في العراق الذي يعد أهله ساعين إلى تطبيق الديمقراطية، فقد انحرفوا، والكثير من السياسيين في خطوات السعي الأولى عن طريقها بسبب:

1. تعقيدات حياتهم العامة بما ورثوه من مفاهيم، وقيم تفضي إلى سلوك مُحافظ في الرأي، والاتجاه، ونهج التفكير، وإلى التقيد بالشكليات، والارتباط بالماضي تصارعت أحيانا مع مفاهيم التحرر، والانطلاق، والانفتاح التي تتأسس على بعض جوانبها الديمقراطية تسببت في ظهور معوقات أثارت نوعا من الارتباك،

- وأحيانا مقاومة بالضد من التجديد في موضوع الديمقراطية، وسبل تطبيقها.
2. تناقضات التركيبة الاجتماعية، وتشعب أهدافها الخاصة على حساب العامة كونت مواقف مع، وأخرى بالضد "صراع" عرقلت أو أعاققت الخطوات التي كان يفترض أن تُطبق للديمقراطية.
3. الاختلالات النفسية نتيجة العيش الطويل تحت ضغوط الحروب المتكررة، والحصار، وفقدان الأمن، أوهنت الإنسان العراقي، وأضعفت طاقته النفسية اللازمة أو الكافية لقيادة، وتحمل أعباء النهوض بالديمقراطية، وتطبيقاتها الجديدة على المجتمع.
4. اضطراب المشاعر الوطنية نتيجة التفريق في التعامل، والشك في الولاء قللت من الدافعية التي يفترض أن تكون موجودة لقيادة مسيرة الديمقراطية، وتقبل النتائج العرضية لتطبيقاتها، والتغلب على اليأس الذي قد يظهر بسبب بعض أخطاء التطبيق الإعتيادية.
5. ضعف الإدراك الصحيح لماهية الديمقراطية بين العموم، أكثر من الاجتهاد غير الصحيح في وسائل، وسبل التطبيق في محاولات لإبعادها عن معناها الذي تسير عليه الدول الديمقراطية، وشوه سلوك العديد من القائمين على التطبيق، فأسهما أي الضعف، والتشويه في الإرباك، والتعويق.
6. الجهد المبذون للإعاققة في جوانب التطبيق الموجود بين مفاصل مشاركة في الدولة، والحكم لإغراض الإفشال، ولتحقيق غايات، ومكاسب خاصة، شتت جهد الدولة، والقوى السياسية، وحرف المسيرة عن السعي لتطبيق الديمقراطية الذي يحتاج جهدا كبيرا.
- إلى القتال في ساحتها بالضد من أعداء بعد أن كثروا، ويكثرون بما يفوق قدرة الدولة على توفير الجهد اللازم في كلا الاتجاهين.
- إن الساسة العراقيين وسط هذه الانحرافات، وجدوا أنهم بمواجهة انحراف آخر لا يقل عن الأول تأثيرا بالسلب يتعلق بالثمن الذي وضعه البعض، وبينهم سياسيون في الطريق إلى تطبيقها تعويضا في كثير من المجالات إذ يلاحظ وطيلة السنوات الأربع:

توجه من قاتل صدام مطالبا بالثمن المدفوع للتضحية دورا في العهد الجديد.
ومن صمد، ولم يصفق للقائد الضرورة أيام الشدة سعى للحصول على الثمن
اللازم للصمود مكانا في الصف الأول.

ومن نافق خلصة في حضرته اشترط الحصول في طريقه لنفاق الديمقراطية على
مكاسب شخصية كتعويض يفوق تلك التي حصل عليها أيام زمان.
ومن وضع خطط الحروب، والغزوات وأدى التحية بقوة خارج الضوابط
العسكرية سارع هو الآخر لاستثمار الفوضى واضعا جهده، وخبرته في خدمة
الحكومة الجديدة أو بالضد منها تبعا للمكاسب، وكم التعويض.

إن انحراف المطلوب، والسعي للكسب، والرغبة في تعويض الخسارة دفعت
الحكومة، وسياسي الصف الأول، والكثير من أبناء الشعب العراقي، وربما البعض
من الأمريكان إلى التيقن أن الديمقراطية بالمفهوم الغربي غير ممكنة التطبيق، عليه
حاولوا أن يجدوا سبيلا للديمقراطية يشترك في حكم البلاد من خلالها:

الرابع والخاسر.

المؤيد والمعارض.

القادر وغير المقتدر.

توليفة للديمقراطية أساسها التعويض المدفوع "المشاركة" وإن كانت من بين
جرعات الدواء الموصوفة لبعض أمراض الحاضر، فإن كم الخسارة في الطريق إلى
تحقيقها فادحة لأن التطبيق يمر عبر مزيد من الخلل، والتعقيد في كل مجالات الإدارة
العامّة للبلاد نأخذ النظام الوظيفي واحداً منها على سبيل المثال، وفي مجاله يمكن
التأكيد.

أن برعمر الذي أدار العراق بعد التغيير، ومن بعده الحكومات المتعاقبة بسبب
طبيعة توليفتها غير المتوافقة قد تجاوزوا على سياقات الانتقال السلمي المفروض
لإدارة إلى العهد الجديد، ومؤشرات هذا التجاوز غياب الخطط، والإجراءات
الخاصة بالمحافظة على النظام الوظيفي أو ترميمه بخطوات، وأفعال اعتاد القائمون
بالتغيير في المجتمعات التي خضعت للتغيير وبينهم الثوريون، والانقلابيون،
والمصلحون اتباعها للمحافظة على انسيابية العمل، والترميم مثل:

1. السيطرة المباشرة فقط على المفاصل الوظيفية العليا، وإسناد مسؤولية قيادتها إلى أشخاص موالين كفؤين.

2. إبقاء المفاصل الأقل لمن كان يشغلها في السابق مع العمل على تنفيذ برامج التطهير، والتعويض تدريجياً.

وهذه إجراءات يراد باتخاذها المحافظة على ديمومة العمل، ونقل الخبرة الوظيفية إلى الجيل الجديد، تفادياً لحالة التصدع، والانهيار، حتى أصبحت بديهة لجأ إليها العسكر المصري عام 1952، والعراقي عام 1958 في انقلاباتهم على الملكية، وعمل بموجبها حزب البعث في انقلاباته عام 1963 و1968.

لكن الذي حصل في العراق خاصة في الأشهر الأولى للتغيير أشبه بالتوقف، والقطع لفترة زادت عن عدة أشهر في مجالات مهمة مثل الأمن، والعسكر، والبحث، والتطوير، والتصنيع، وبعض الجوانب الاجتماعية، وبدلاً من الانتقال بضوء الخطوتين المذكورتين أعلاه حصل تدافع، وضغط شديد نحو الوظيفة، والإدارة من قبل جموع من خارج الجهاز الوظيفي تحت تأثير التحقيق السريع للذات في الطريق إلى الحصول على المكاسب:

وظائف، ودرجات عليا.

إمтиازات في التحصيل، والنفوذ.

مستثمرين الفرصة المتاحة، ساعين إلى التعويض النفسي، والمادي عن سني الحرمان.

إن التدافع في المجتمعات المتخلفة على وجه الخصوص تجرى فيه أو خلاله أنواع من الاستعراضات، والادعاءات.

وتستخدم أشكال من المكائد، والتلفيقات.

ويكتب الكثير من التقارير، والبيانات.

كل ذلك، وغيره يجري من أجل التسقيط، وتسهيل عملية الوصول، التي تحول دون القيام بإجراءات الغلبة الصحيحة.

والتدقيق في السلوك التوافقي مع الوظيفة، والنظام الجديد.

والتغاضي عن بعض الارتباطات بالماضي القريب.
والتفتيش في السجلات عن المتخصصين، والمهنيين الملائمين.
الملء التدريجي للفراغ بهدف السيطرة، وضبط مجريات العمل، وتجنب
التردي، والانهيار.

إن تلك البديهيات التي لم يتجاوزها المتحضرون من اليابانيين، والألمان بعد
خسارتهم الحرب العالمية الثانية، وفرض التغييرات الجذرية على مجتمعاتهم في
التخطيط، والإدارة من قبل الدول المنتصرة في الحرب.

ولم يخل بها الانقلابيون المتخلفون في دول أفريقيا، وأمريكا اللاتينية.
ولا الثوريون الاستبداديون في آسيا، ودول العالم الثالث.
بينما لم يحسب حسابها سياسيو العراق بعد 2003/4/9 بعد أن سارعوا إلى:
إعادة بناء هياكلهم السياسية قبل التفكير في هياكل الإدارة العراقية.
استغلال التوقف الحاصل في إعادة ترميم الإدارة العامة في الدولة بتسريع
برامجهم الإدارية للحزب، والحركة.

تقديم ترشيحات لملء الفراغ الوظيفي من غير المناسبين.
إبدال طواقم مكاتب الوزراء، والدرجات العليا بالوزارة مع كل عملية
استيزار.

توسيع النفوذ في الوزارة، والمؤسسة لإيجاد قاعدة جماهيرية للوجود.
إن تلك الأخطاء، والتجاوزات التي ارتكبت من قبل العديد من الأحزاب،
والسياسيين تسببت في:

1. إشغال بعض المناصب من قبل أشخاص غير متخصصين انتشروا بين قاعدة
وظيفية متخصصة، أسهموا من حيث لا يريدون في حالة التردي، وعدم
الاستقرار.
2. دخول السلم الوظيفي أميون، وانتهازيون لا يمكنهم الحيلولة دون حصول
التردي، وربما التمهيد إلى الانهيار.
3. غياب ملموس للمهنيين، واستبدالهم بجهلة، ومتخلفين لا يمكنهم المساهمة في
إعادة الترميم، ولا الحيلولة دون التردي، والانهيار.

4. سيطرة الوجوه الجديدة "قليبي الخيرة" على دوائر الدولة العليا أو ما تسمى بالعقل المفكر للحكومة.

وعلى هذا الأساس يواجه العراقي في الوقت الراهن جملة مصاعب، ومتاعب تزيد من همه النفسي، وقلقه، وكذلك في بؤسه، والشقاء مثل:

1. أخطاء التقدير التي تتعلق بمسائل مهمة مثل الإخلاص، والولاء، وخدمة الدولة، والوطنية، وغيرها.

2. إعاقة تنفيذ أوامر، وقرارات تنصف مظلوماً أو تنفذ حياة مطلوب.

3. تأخير بالبت في بعض قضايا المهمة⁽¹⁾.

4. فقدان معاملات ضرورية لعيشه، واستقراره، ودراسة أولاده، وتقاعده، وترقيته.

5. ضياع حقوق والتزامات.

إن تلك المصاعب التي يواجهها المواطن في الجانب الإداري، وغيرها الكثير قد يكون بعضها مقصوداً كنوع من الفساد لأغراض الهدم، وخلق حالة التردّي تمهيداً للاختيار، وبعضها الآخر جاء عرضاً للأسباب المذكورة فيما سبق يمهّد لذات الحالة التي وضعها المناوئون للدولة كأحد أهم الأهداف.

إن الوظيفة في علم الإدارة ليست تخصصاً فنياً فقط، ولا جسداً يملأ الفراغ، بل تأهيلاً مهنيّاً، ومجموعة الخصائص السلوكية، والمعرفية التي تكتسب أثناء الممارسة العملية لنتج الشخصية الوظيفية التي تؤدي مهامها حسب ما تقتضيه المصلحة، ومواصفات المنصب المطلوب.

(1) قدمت سيدة عراقية بداية عام 2005 طلباً لمعادلة شهادة حصلت عليها لمستوى الماجستير بالعلوم السياسية من جامعة أوروبية معروفة لتدعيم وضعها الوظيفي بدرجة يفترض أن تحافظ عليها بمستوى الماجستير، وما زالت معاملتها في دائرة البعثات لم يبت بها إيجاباً أو رفضاً حتى فقدت السيدة المذكورة، وظيفتها بسبب هذا التأخير. كما تقدم معاملات المضطهدين سياسياً لإعادة حقوقهم إلى لجان شكلت في الوزارات، بعضها تفقد، الأمر الذي يتطلب من صاحبها إكمالها ثانية أو ثالثة، وبعضها الآخر تركز على جنب وتقدم بدلاً عنها أخرى يمتلك صاحبها النفوذ والتأثير، حتى أصبح سياق بين أصحاب المعاملات في هذا الجانب، وجوانب أخرى قوامه استنساخ معاملاتهم، والاحتفاظ بأكثر من نسخة يمكن تقديمها عند الرد بفقدان المعاملة.

وعلى وفق هذا المفهوم الذي أُخِلَ به في عراق اليوم يمكننا القول إنّ البلاد ستواجه في المستقبل القريب مصاعب في الإدارة العامة يمكن أن تمهد مع غيرها من عوامل إلى نوع من الانهيار، الذي سيستخدم وسيلة من وسائل الحرب الدائرة على أرض العراق لا يمكن الحيلولة دون حصوله ثمنا مدفوعا في ظل الحرب القائمة بالضد من الإرهاب إلا إذا غيرت الأحزاب الحاكمة، والمشاركة في الحكم من فلسفتها في الاستحواذ.

وأنت فكرة العزل إلا للمجرمين.

وأعدت خططاً لتأهيل الجدد.

وشرّعتْ قوانين للثواب، والعقاب.

وتجاوزت معنى الثمن في تحديد علاقتها بالدولة، والوطن.

ووظفت جهدها السياسي لخدمة العراق بلداً للجميع.

وآمنت بوجود الآخر، والرأي الآخر ضمن ثوابت وطنية تحكم الجميع.

الفصل السادس

العدوانية

الاستمرار بالقتل أحد مسارب العدوان
سوف لن ينهي المشكلة، بل وسيزيد من
دوامات المحنة التي يعيشها العراقيون.

العدوانية ميل للإيذاء يوجه إلى الغير أو إلى الذات، وشائعة في السلوك
البشري بين الناس، وفي كل الحضارات، و عبر كل الأزمنة التي امتدت أولى
خطواتها في تاريخ الأديان السماوية مع قصة آدم، ومقتل أحد أبنائه على يد أخيه،
واستمرت كذلك لتأخذ سلوكاً غريزياً يزداد حدة لمستوى القسوة، والتشويه في
بعض الأزمنة، والأوقات الأمر الذي يؤكد أنها وجدت مع الإنسان، واستمرت
معه، وستبقى كذلك ما دام وجوده مستمراً في الحياة، قاسمها المشترك الأعظم:
الحروب التي تدور بين الشعوب والأمم وما يجري في ساحاتها من قتل،
وتعذيب، وإعاقة، وإذلال، وفرض شروط، وغيرها.

إيذاء الغير الذي يحصل من القريب، والأخ، والصديق، وكذلك غير القريب،
بصور، وأشكال متعددة تمتد واسعة من القتل، ولا تنتهي في حدود الغيبة، والنميمة،
والإزاحة، والتسقيط، والتآمر، والإقلال من القيمة، وأشكال العقاب، وغيرها،
وكذلك إيذاء الذات التي تمتد هي الأخرى من اللوم لتنتهي عند الانتحار(18).

إن العدوانية التي شذبت بعض مخارجها الأديان، والقيم السائدة، والقوانين
الوضعية، والسلطات الضابطة لها حدود يمكن عدها مقبولة على وفق نسب تكرار في
مجتمع ما تقارب في متوسطاتها ما يحصل في عموم المجتمعات البشرية الأخرى،
وكذلك أساليب التنفيذ، إذ إن حوادث القتل العمدي التي تمثل أحد مسارب
العدوان عندما تتكرر في لبنان على سبيل المثال بنسب تقارب تكرارها في السويد،

وجنوب أفريقيا، والصين تكون حدود حصولها في لبنان مقبولة، وعندما يكون القتل باستخدام مجرد لآلة حادة، أو إطلاق نار أو بوضع السم في الطعام، وغيرها الدارجة كأساليب في التنفيذ يمكن تصنيفه بالقتل المألوف لأنه أسلوب أو مسرب يتكرر منذ فجر التاريخ يمثل شحنة من العدوان تتضاءل أو تنتهي مؤقتاً في موقف القتل، لكن غير المألوف الذي يمثل انحرافاً في السلوك العدواني، وكما كبيراً من العدوان لمستوى الشذوذ أو المرض في بعض الأحيان عندما يُمثلُ القاتلُ بجملة قتيله أو يقتطع جزءاً من أعضائه، وعندما يحصل فعل القتل، وتتسع دوامته لأبسط الأسباب، أو يتخذ شكل الانتقام، وينفذ بطرق مختلفة كما يجري في العراق في الوقت الراهن، عندها يصنف العدوان انحرافاً في السلوك، ومؤشراً من مؤشرات الاضطراب، وعموماً فمسارب العدوان التي ترصد في العراق اليوم يمكن درجتها تحت عناوين القتل، والنفرة، والإزاحة، وجلد الذات، والتجريف، التي ستناقش في العناوين التي ستأتي.

المبحث الأول

القتل

عاش العراقيون فترة طويلة من زمنهم الماضي لم يألّفوا عمليات القتل العمدي، والاغتتيال إلا لأغراض الثأر، وغسل العار، وبعض أنواعه الجنائية التي لم تزد نسب تكرارها في مجتمعهم عن تلك التي تحدث في المجتمعات القريّة، وتكرر بصورة متفرقة أو بين فترة وأخرى تكاد المسافة الزمنية بينهما أن تكون ممتدة نسبياً، وذلك لأسباب تعود على الأغلب إلى واحدة أو أكثر من عوامل الردع الآتية:

1. العامل الديني الذي يتأسس على إيمان راسخ بتحريم قتل النفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق.
2. العامل العقابي من خلال فرض القضاء عقوبات رادعة تصل حد الإعدام على القتل العمد.
3. العامل الإنساني أو الحضاري حيث النظرة بقدر معقول نسبياً إلى إنسانية الإنسان قيمة، وإلى وجوده حاجة عامة.

إن عوامل الردع المذكورة تَوقَفَ تأثيرها بعد 2003/4/9، ونتيجة لهذا التوقف أو التعطيل انطلقت الانفعالات السلبية المكبوتة من مكانها، وتفاعلت مع عوامل السياسة المظلمة داخليا، والنوايا المبهمة خارجيا، وأخطاء الإدارة العامة، والتعامل النفسي، والمعنوي غير الصحيحة، فأنتجت بتفاعلها مجموعة دوامات فوضى أكثرها إيلاما، وتأثيرا تلك التي تتعلق بأعمال القتل العمدي، والاغتيال شبه اليومية، والتي لم يستثنِ الفاعلون في مجالها الناس العاديين، والقادة الحكوميين⁽¹⁾ من عسكري ومدنيين، والبعثيين السابقين، والسياسيين الوطنيين، والعلماء الاختصاصيين، وغيرهم.

إن عملية القتل العمدي وسط الشارع العراقي، وأمام المنزل الخاص، وفي أماكن العمل والحياة العامة، وبغض النظر عن الدوافع، والأسباب التي تعددت، وتداخلت لم تكن مبررة، وهي وإن حاولت مؤسسات الدولة، والحكومة الحد منها بإجراءات، وخطط أمنية لكنها لم تحقق إنجازات متناسب، والرغبات الموجودة بسبب:

1. تعطل أو ضعف كفاءة عوامل الردع خاصة العقابية بعد أن شُلت أدوات فرض، وتنفيذ العقاب في فترة تحوّل وانتقال هي الأحوج إلى فرضه شديدا على الجميع.
 2. تسارع البعض إلى التجاوز على هذه السلطة، واستبدالها بقوانين العشيّة، وأحيانا العصابة لفرض الرغبة الذاتية في حل بينه القتل والاغتيال.
- لقد رافق هذا التجاوز توقف في مجريات التطوير، والتنوير في هذا البلد الذي عانى طويلا من العزلة والامتهان ووُضِعَ الجميع تحت ضغط التهديد المباشر، والنظر إلى الواقع المحيط من زاوية الذات الخاصة التي يسعى البعض إلى تحقيقها من خلال القتل، والاغتيال. لكن الاستمرار بمسلسل القتل، والإيذاء كأحد أساليب الرفض

(1) أول حادثة اغتيال لمسؤول حكومي رفيع المستوى كانت للسيدة عقيلة الهاشمي، عضو مجلس الحكم، ومن بعدها رئيس مجلس الحكم الدوري السيد عز الدين سليم يوم 2004/5/17، كما إن غالبية الساسة الكبار قد تعرضوا إلى محاولات اغتيال كان البعض منها فاشلا.

والاحتجاج أو كمسرب من مسارب العدوان سوف لن ينهي المشكلة، ولن يغير الأمر الواقع، بل وعلى العكس من ذلك سيزيد من وقع المحنة التي يعيشها العراقيون بعد أن جعل الأمريكان أرضهم ساحة حرب للإرهاب لا يمكن التنبؤ بنهايتها عملياً، ولا بإحصاء عدد خسائر أطرافها⁽¹⁾، ولا يمكن التكهن أيضاً بالآثار الجانبية التي ستركها على الفرد، والمجتمع لعشرات السنين المقبلة.

إنها دوامة محنة ستضاف من جانب آخر إلى مجموعة المحن التي عاشوها طيلة نصف القرن الماضي من الزمان لا تنتهي أو لا تخف شدتها إلا إذ عملوا هم أنفسهم على أن لا تكون أرضهم ساحة حرب جديدة، وأن لا يكونوا هم وقودها. وأن يدركوا أن إعادة البناء بعد الهدم ضرورة لا تتحقق مع فعل القتل والاغتيال.

لقد سبق فعل القتل نوع من التناحر، والتضاد كما ورد سابقاً تطور ليأخذ شكل العنف حد القتل، والتعويق وسيلة لفرض الواقع المطلوب فرضه، وللتنفيس عن مشاعر العدوان، والمقت، والكره بعد أن احتلت حيزاً كبيراً من تفكير الشباب، وعديد من الشيوخ في المناطق الفقيرة التي تقوى فيها العشيرة، ويزيد فيها الاحتقان الطائفي، ويقل التحصيل العلمي، والثقافي حيث التدخل السافر لكبار السن، والشيوخ في التحريض لأخذ الثأر، والانتقام من الغير الذي شجع الشباب لأن يتمادوا في سلوكهم المخالف للقوانين الوضعية، والمعايير الاجتماعية، وهذا أي الاستخدام المنظم للعنف مسألة معقدة لم يحسم علماء النفس والاجتماع دوافعه الفعلية عند الإنسان، ولم يقرروا فيما إذا كانت الوراثة هي المسؤول الأول في نشأته، وتعزيزه في النفس البشرية أم البيئة هي المعنية بوجوده، وترسيخ دعائمه، لكنهم ومع ذلك الاختلاف اتفق غالبيتهم على أنه نتاج تفاعل للوراثة، والبيئة في آن معاً أي أن من يقوم بتنفيذ فعل القتل لإنسان خارج سياقات الدفاع القسري

(1) لم يتم الاعتراف رسمياً بإحصائية محددة للخسائر البشرية بين العراقيين إذ إن للأمم المتحدة إحصائيتها، وللحكومة العراقية أيضاً إحصائياتها، وللجهات الأخرى البحثية، والسياسية إحصائيتها التي تبين أن الخسائر كثيرة، ومصادر التوثيق مضطربة، تحكمها في بعض الأحيان معايير سياسية، ودينية طائفية(19).

عن النفس، يكون قد فعل ذلك على الأغلب نتيجة لما موجود في جيناته من استعدادات لاستخدام العنف تفاعلت في ظروف الحدث "وقت ارتكاب فعل القتل" مع:

1. المترسب في تركيبته النفسية من معايير متدنية عن الإنسان تعلمها المعني من محيطه الاجتماعي، وقيم اجتماعية سلبية يراها ملائمة للتعامل مع موضوعه من خلال بيئته الحاكمة.

2. الميل لاستخدام العنف لحسم موضوع الصراع مع الغير خيرها بالتركرار في حياته العملية.

وهذه شبه مسلمة عند النفسانيين أو غالبية مدارسهم الحديثة تفسر إلى حد ما الذي يجري في العراق في هذا الجانب حيث التوجه السريع لاستخدام السلاح حد إطلاق النار على المقابل لأمر لا تستحق أحيانا حتى العتاب الشديد، تطورت مع الأيام عندما غابت السلطة الحكومية الضابطة كعامل ردع وتقييم.

وتصدعت السلطة الأبوية كعامل ضبط وتوجيه.

وسمح عمدا أو دون عمد ببقاء السلاح في حوزة الإنسان كوسيلة للدفاع، وحسم الصراع حتى وصل الأمر أن يقتل حارس في مدرسة ابتدائية أحد أولياء الأمور، وولده الصغير لمجرد إصرار الأخير أن يدخل ابنه المتأخر عن الحضور إلى الحصة الأولى من الدروس.

ويقتل سائق سيارة أجرة شرطي المرور وهو يؤدي واجبه عندما حاول منعه من الاستمرار في القيادة عكس السير.

ويطعن بائع خردة زبونا محتج على السعر الذي وضعه أضعافا لما هو مألوف. وينحر دائن مال من أدانه المال بعد مطالبة الأخير بالتسديد بسبب بؤس الحال، وسوء الظروف.

ويحرق شاب بيت ابن عمه الذي ظن أنه من وشى به عند السلطات المعنية لمناجرته بالمخدرات.

ويرمي أخ بيت أخيه بالرمانات اليدوية لمسعى الأخير تقسيم الإرث والموجودات.

...الخ من أعمال القتل، ومحاولات حدوثه التي زادت نسبة تكرارها في العراق في السنوات الأخيرة عن أي مجتمع من المجتمعات البشرية في العصر الحديث، مما يتطلب التوقف عندها كثيراً ليس من قبل المختصين لتفسير ما آلت وما ستؤول إليه دوامة ستسحب المجتمع العراقي إلى مزيد من الخراب، بل وكذلك من قبل الآباء والأمهات، والوجهاء والمربين والأحزاب والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني، والأهم منهم جميعاً وقفة الدولة بمؤسساتها التي ينبغي أن تكون سريعة عند:

1. مسألة السلاح، وسياقات ترخيصه.
 2. المناهج الدراسية، وضرورات إعادة النظر بمحتوياتها.
 3. العيادات النفسية، ومسألة توسيع رقعتها.
 4. عقوبة الإعدام، ووجوب تطبيقها.
 5. أجهزة الشرطة، وأساليب اختيارها، وتدريبها.
 6. مفردات، وأجهزة الإعلام، ومعايير النزاهة، وجوانب التوظيف، ووقفات أخرى غيرها تفرضها ظروف التغيير، وحل الأجهزة الضابطة، وتدمير البنى التحتية، إن لم يقف الجميع للحيلولة دون استمرار التدهور في مجالها سيجد أبناء العراق أن لا فائدة من دعواهم إلى الديمقراطية.
- ولا أمل في مساعي فرض الأمن، والاستقرار.
- ولا جدوى من كل الإجراءات التي تتخذ لتغيير ضوابط إدارة الدولة، والمجتمع بما يلائم العصر الحديث.
- وسيجدون ومن كان قريباً منهم، ومن تعاطف معهم أنهم جميعاً سيدفعون ثمن العنف الذي سُمح به، عندها سيعجزون، وأية حكومة تأتي لحكمهم عن إعادة الأمور إلى سابق العهد من أيام زمان.

المبحث الثاني

الإزاحة

الإزاحة أو الاجتثاث أو الاستئصال تعبر جميعها عن طريقة في التعامل، وأسلوب لتحقيق الغاية لم يكونا جديدين في سياقات الإدارة، ونهج التفكير في العراق إذ لو عدنا قليلا إلى الوراء، إلى أقل من نصف قرن من الزمان، وتابعنا أحداث العام 1958 متابعة لا تتعلق بأحقية قيام التغيير الذي لم يتفق عليه الفقهاء، ولا صلة له بمقارنة نسب الفساد بين العهد الملكي المعروف بدستوريته، وتأثير القانون في ضبط السلوك، وبين الجمهوريات المتعاقبة التي لم يختلف عليها العامة، والعلماء أن الكفة في موضوع الفساد تميل إلى جانبها "الجمهوريات" وبدلا عنه استعرضنا في متابعتنا ما جرى في الأيام الأولى لذلك الانقلاب، وما بعده من قتل لكل ما يمت للملكية بصلة.

تبديل لعلّمها، والتشيد الوطني، ومفردات المناهج الدراسية.

التحول في السياسة، والعلاقات الخارجية، وصيغ التحالفات.

وغيرها أمور أحدثت تحولا جذريا منها نستنتج أن رجال 14 تموز، ومن سايهم من الانتهازين اجتثوا، أي استئصلوا الملكية طريفة في الحكم، وتوجهات في السياسية، وقيماً في التعامل الاجتماعي، والإنساني.

من بعد تلك الإزاحة وإجراءات الاجتثاث بدأوا من نقطة تقترب من الصفر في التأسيس لمجتمع جديد، بداية كانت قد سحبت العراق إلى شرعة الانقلابات، وتبرير الإقصاء، وتعميم القسوة، والقسر، والاعتقال، واستمرت معها الإزاحة والاجتثاث قاسما مشتركا لكل التحولات حتى السيطرة البعثية الأولى على الحكم عام 1963 التي توجهوا فيها إلى إزاحة "اجتثاث" كل ما يمت بصلة إلى عبد الكريم قاسم، ومشاريعه في تكوين الشخصية المميزة للعراق، وحاولوا بدلا عنها في ذلك العام، وكذلك في عام 1968 فيما يتعلق بتغيير النهج الوطني الهادئ للدولة إلى التوجه القومي الانفصالي.

وتجسيد حكم الحزب الواحد، والعشيرة والمنطقة، وتعزيز سلطة الفرد، وتأجيج المكبوت من المشاعر الطائفية، واستمروا في تحقيقها، بمحو ما سبقها من

محزون في خلايا العقل العراقي بطريقة الإزاحة المنظمة، والإلغاء المقصود، فكانت بداية دفعت بالعراق إلى أن يكون بؤرة التوتر في المنطقة، وعممت: أساليب القتل، والإخفاء، والعزل لمن يتجاوز. والاعتقال والتنحية، لمن يهدد، ويخالف. وهدم القرى، والترحيل لمن لا يؤيد فكانت أقسى أنواع الإزاحة، والاجتثاث.

لكن البعض من العراقيين العقلاء، وبعد عملية التغيير التي تمت في عام 2003 توقعوا أن تجري الاستفادة من التجربة المتراكمة، ويتم تجاوز أخطاء من سبق خاصة تلك التي تسببت في تدمير العراق، وتعطيل مسيرته نحو التقدم والرفق، وإذا بهم يقعون ثانية في ذات الأخطاء، ويتعاملون بنفس عقد التعامل على أساس الإزاحة التي بدأت أولى خطواتها بعد 2003/4/9 حيث الأمر بحل الجيش، والأجهزة الأمنية، والتصنيع في إطار الاجتثاث المنظم للعسكرية العراقية، والقدرة الفنية للأجهزة الضابطة، ولم يتوقف الأمر عند هذه الحدود إذ توجه البعض من الحشد المسيطر إلى المناذاة على المستوى الرسمي بضرورة تطبيق الإزاحة، والاجتثاث على الفكر، وبعض الجوانب المنجزة حتى نجحوا في إنشاء دائرة لهذا الغرض أثارت كثيراً من الجدل داخل، وخارج العراق إلى مستوى بات إلغاؤها مطلباً عربياً، ودولياً، ومع ذلك فإن من الإنصاف القول:

إنّ العديد من السياسيين الجدد، والمسؤولين في الحكومة الحالية لا يتفقون، والخطوات التي اتخذت في مجال الإزاحة.

إن البعض منهم وقف وما زال يقف بالضد من هذا المفهوم، وإن تطور الأحداث خاصة مع بداية سقوط الدكتاتور تشير إلى إمكانية الانزلاق إلى التعامل بأساليب أكثر عنفاً لتطبيق الإزاحة لولا تدخل عوامل عديدة منها العامل الدولي، ومواقف البعض من السياسيين في الداخل التي تؤكد الوقائع أن من بينهم ثقافة وطنيين يسعون فعلاً إلى التعمير، والمصالحة، وإعادة بناء العراق الديمقراطي التعددي.

وأنّ من بينهم أيضاً انتهازيين نفعيين استثمروا اضطراب الساحة الداخلية، وقلق الدول الإقليمية، ولعبوا على حبال المصالح الذاتية، ودعم المؤسسات،

والجماعات الإقليمية، والدولية فكسبوا، وفتحوا دكاكين للسياسة تبيع، وتساوم على كل المشاريع المطروحة بينها المصالحة، وإعادة البناء، والتعمير، لكن المؤسف هو أن مثل هؤلاء أو ما يمكن تسميتهم بأهل الخير، والاستقامة في السياسة، والجوانب المهنية يتناقصون تدريجياً بحكم التعب، واليأس من عدم القدرة على مجارة النفعية، والإزاحة، والتسقيط، ودسائس الانتهازية، واتساع هامش المافيوية الإدارية، والمالية، وفي الجانب المقابل تُثبتُ الوقائع، والأرقام، وبحريات الشارع، ونشرات الأخبار أن:

1. فعل الخطأ يزداد تدريجياً لمستوى يطوق كل شؤون الحياة.
2. أعداد المسيئين، والمعرقلين تزداد هي كذلك حتى انقلبت المعادلة بين الخير، والشر بمستوى ينذر بالخطر على حاضر البلاد، ومستقبلها إذا لم يدرك المعنيون طبيعة هذا الخطر، وعواقب استمراره. ويستنفروا قواهم، ويبدأوا الإصلاح من على أنفسهم، والقريبين منهم لجلب أولئك المحبطين الواقفين في الانتظار على تل السلامة داخل العراق، وخارجه إلى جانبهم أي إلى جانب الوطن، وليس الحزب، والحركة كما يفعل البعض أحياناً.

ويرفعوا من نسبة الخير في تلك المعادلة المختلة في عراق بات الشر خاصة تميز الشخصية العامة لأبنائه في مواقف الحياة المتعددة إلى مستوى، وكأن الواحد منهم يحمل في أحد جيوبه أو في داخله أفعى قاتلة وجد في استخدامها للتعامل مع الآخرين الوسيلة الوحيدة للترويح عن انفعالاته السلبية أو لتحقيق مآربه الذاتية، أو لإزاحته عقبة في طريق الحصول على منافع شخصية.

خاصية لا يختلف فيها السياسي الذي يفتش بين الدول، والجماعات عن دعم لمشروعه الخاص بالمصالحة الوطنية بعد أن أعلنت الحكومة عن مشروعها رسمياً، بقصد لا يتعدى السعي إلى قتل مشروع الحكومة بلدغة أفعى تدر عليه الملايين من الدولارات.

وهو أي السياسي في الحزب، والحركة، والتكتل لا يختلف عن الوزير غير المنتمي إلى أي منهما، والذي جلب معه عند استيزاره حاشيته، ووزعهم بطريقة الانتشار على مفاصل الوزارة ليفتشوا بين دفاترها، ووثائقها عن أحطاء الوزير

السابق وحاشيته، ويبدأوا في تنفيذ خطط الوزير اللاحق من نقطة صفر ينسفون فيها كل ما سبق، وبطريقة لدغ من أفعى صحراء لا ترحم.

والاثنان لا يختلفان عن توجهات وكيل الوزارة والمدير العام الفاسد في تعاقدته لشراء سلاح قديم لا ينفع، وطائرات منتهية أعمارها لا تقلع، وتجهيزات لا تفي بالغرض المطلوب، لا تصلح، ولا عن طريقته في تمرير العقود يوم أزاح من يقف في طريقه بلسعة أفعى مهلكة.

وجميعهم منطقياً لا يختلفون عن رجال العصابات المتشربين في كل مراكز الدولة ومؤسساتها، وبعض أفراد المليشيات المتغلغلين في كل مفاصل الحكومة، ودوائرها الذين يقتلون بعضهم البعض من أجل الإزاحة، وتوسيع هامش التحصيل، والنفوذ بوسائل غدرٍ تعبر عن فلسفة الأفعى في داخلهم.

وهكذا تمتد خاصية الإزاحة أو ترحف إلى جوانب الإدارة، والعلاقات العامة حتى يجد المتتبع في لغة الحوار بين الموظفين، والناس العاديين، وعموم العراقيين قد تحولت بسبب هذه التراكمات العدائية إلى لغة:

زادت فيها مفردات الذم، والنقد، والتجريح، وأصبحت فيها الإشاعات مادة تقترب من الحقيقة، والادعاءات الباطلة تعبير عن وجهة النظر الصحيحة، يريد منها الواحد أن يلغي الآخر أي يزججه بطريقة عدائية يمكن تشبيهها مجازاً ولأغراض التوضيح بلدغة أفعى.

إن هذه المشاعر، وأساليب التعامل، والرغبة بالإزاحة دوامة نمت، وتوسعت بسبب الإدارة النفسية غير الصحيحة للمجتمع ستكون من بين العوامل التي تحول دون نجاح العديد من خطط الحكومة الأمنية، والمصالحة الوطنية.

وستعرقل خطط التنمية، وإعادة بناء البلاد التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها لأن الأمن في بلد مثل العراق يحتاج تحقيقه إلى مشاركة واسعة من الأبناء في خطوات التحقيق.

إن من بين الحلول ذات التأثير الفاعل على نجاح خطوات بسط الأمن، والتقليل من توجهات القتل، والإزاحة المصالحة، لكنها مشروع لا يخلو من تعقيد

لأنه يعتمد أولاً، وقبل كل شيء على التصالح مع الذات، وإخراج الأفعى السامة من نهج تفكيرها.

وإعادة البناء كمشروع يتأسس على همة الجميع، وتكاتفهم بعيداً عن اللدغ، والإزاحة، والتسقيط.

إن الإزاحة دوامة مسؤول عن انتشارها عموم العراقيين خاصة بعد أن تضاعلت الإلفة، والمودة كقيم دافعة لسلوك التودد، والاطمئنان، وعم بدلاً عنهما النفرة، والعزل، والتوجس من ساكن قديم في الشارع، وآخر جديد.

ومن المدير، والطالب الجالس على نفس الطاولة في الصف، والمدرج الدراسي، ومن الحارس، وصاحب المتجر القريب، وغيرهم.

وبعد أن زاد الشك في دورية الشرطة التي تقف في الساحة المجاورة للبيت، والأخرى العسكرية التي تمر قريباً على الطريق، وكذلك.

بقارئ مقاييس الكهرباء، وعامل التنظيف، وبعاير السبيل.

شك لا يفضي إلى الطمأنة بقدر ما يمهّد أو يزيد من التوسع في الإزاحة كنوع من التعويض عن طمأنة مفقودة في جميع الأحوال⁽¹⁾.

(1) لقد توسعت مساحة الشك في المجتمع العراقي كثيراً بسبب تعدد مصادر التهديد التي يشعر المواطن وجودها حوله أو قريباً منه، فالحزام الناسف الذي يحمله انتحاري يفجره بين جمع من المتبضعين على رصيف الشارع العام على سبيل المثال جعل من يسير في كل الشوارع يشك بغيره من السائرين قريباً من مكانه إذا لم يكن يعرفهم عن قرب، والدراجة النارية المفخخة التي تنفجر بين الطلاب، والتجمعات الشبابية، وغيرها تدفع بطبيعة الحال معظم الناس الموجودين في أن يشكوا بكل الدراجات النارية التي تمر من نفس الطريق، والعبوة الناسفة المزروعة على حافة أو وسط طريق سالك تعزز الشك، والخوف من السير على نفس الطريق، والطرق الأخرى، وسيارة التاكسي المفخخة بقصد التفجير في مكان فيه ناس وجمهور تدفع إلى الشك، والتوجس بجميع سائقي سيارات التاكسي، واستخدام الجامع والحسينية مشجباً للسلاح، ومخزناً للمتفجرات، ومكاناً لإيواء المشبوهين، ومركزاً للتحقيق مع المتهمين في الطرف الثاني سيصيب المصلين بخيبة أمل من وجودهما في بيت من بيوت الله مصون، وكذلك بالشك، والتوتر طيلة وجودهم فيهما يصلون، والاختطاف من قبل السيطرات الوهمية تبعاً للاسم، والهوية يُوجد الشك من قبل العموم بكل السيطرات الحكومية، وغير الحكومية، ويجدوى وجودها عامل تعزيز للأمن، والاستقرار، والقتل في الشارع، والمحلة في المدينة، والريف في الليل، والنهار يستثير الشك في كل مواطن يمر، وبكل عابر سبيل، وغيرها من المثيرات التي تقرب من الإصابة بالانهيار.

إن تكرار تطبيقات الإزاحة، والاجتثاث عبر مراحل التاريخ الحديث منذ العام 1958 وحتى وقتنا الراهن يدل على أنها "الإزاحة" مفهوم يحتل حيزاً في العقل العراقي إلى المستوى الذي يحرك أو يوجه سلوك البعض بالاتجاه الذي لا ينسجم والتوجهات الإنسانية ولا يتوافق مع المنطق، والحاجة، والرغبة الدولية، والعربية في إعادة بناء العراق الديمقراطي الذي لا ترسى دعائمه كما هو مطلوب، إلا بإزاحة أو اجتثاث فكر الإزاحة، والاجتثاث.

المبحث الثالث

الجلد

التفاخر بالنفس حد الاعتداد بما عادة عند العرب، وبينهم العراقيون، وُجدت في الجزيرة وانتشرت مع انتشارهم خارجها، عبر عنها الشعراء خير تعبير، وتمثل بها الحكام خير تمثيل، ومن بين خصائصهم النفسية الدارجة في المقابل أيضاً أن لا يعترفوا بأخطائهم بسهولة⁽¹⁾، ولا يذكروا سلباتهم بواقعية، وإن ذكرهم أحد بما يحاول غالبيتهم المراوغة، والابتعاد وكأن التذكير يشعروهم بالانتقاص من القدر والقيمة، ومن بين خصال العامة أو بالمعنى الأدق الأقل تحصيلاً، ووعياً في المجتمع العربي، والعراقي إدعاء المقدرة (20) واستعراض القوة واستخدامها بإفراط في غير موقعها، والشعور بالذنب في داخلهم.

(1) إن عدم الاعتراف بالخطأ خاصية تكاد أن تكون عامة لا يوسم بها الناس العاديون، وغير المثقفين فقط إذ إنه وفي أثناء الحرب العراقية - الإيرانية شكلت الحكومة لجنة بحوث عليا تحت تسمية لجنة بحوث قاسية صدام يرأسها رئيس جامعة بغداد وعضوية أساتذة ومتخصصين في عدة علوم، وممثلين عن وزارة الدفاع من الباحثين، وفي إطار عملها البحثي أنجزت دراسات بينها عن الشخصية الإيرانية، وأخرى عن الشخصية العراقية، وعند الرجوع إلى هاتين الدراستين يجد المتابع أن دراسة الشخصية الإيرانية خلت بوجه العموم من الإيجابيات التي يفترض أن تكون موجودة في شخصية كونت في تاريخ مسيرتها إمبراطورية عالمية، واستمرت تقتل بإصرار منقطع النظير يدل وجود بعض الخواص الإيجابية، وعلى النقيض من ذلك وعند مراجعة ما يتعلق بالشخصية العراقية يجد المتابع أنها قد خلت من ذكر السلبات بطريقة تقديم وإن كان الخوف يغلف جوانبها لكنها تعبر من زاوية أخرى عن وجود خاصية عدم الاعتراف بالخطأ حتى على مستوى البحث العلمي الذي يفترض أن يكون حيادياً، ودقيقاً.

ولهم مثل باقي شعوب العالم خصائص أخرى تعد إيجابية، وأخرى سلبية تفاعلت طيلة العقود القديمة مع أساليب الإدارة المتبعة مكونة سلوكاً يتكرر بنسب ليست قليلة بين شرائح عدة فيه تناقض واضح قوامه:

1. التأييد الظاهري للحاكم لمستوى الإسفاف، والاعتراض المبطن على حكمه حد المقت.
2. الدعوة إلى تأييده، ونصرتة على أي عمل يقوم به لغاية التبجيل، والشعور بالاشتمزاز من تصرفاته حد الكره.
3. الرقص بحضرته هستيريا حد الإعياء، والرغبة في ذمه إلى مستوى التكفير⁽¹⁾.

وغيرها من تناقضات الأفكار، ومعالم السلوك أدرك طبيعتها الحجاج، ومن بعده صدام حسين الذي تصرف على وفقها في إدارة الدولة، واجتمع على طريقته الخاصة لما يزيد عن ثلاثة عقود سجل خلالها بشكل ملموس أنه سيطر على مجتمع عرف بصعوبة السيطرة عليه، وسبيله إلى ذلك المكارم التي شرعها⁽²⁾ كمبالغ نقدية،

(1) في العهد السابق كان المعنويون في ديوان الرئاسة ينظمون لقاءات مع عراقيين يعتبرونهم وجهاء البلد أو المدينة لمقابلة صدام حسين في المناسبات، نجد من بينهم من يتوسط، ويكشف اتصالاته لكي يُسجل ضمن القائمة المطلوبة، وعند النظر إلى التلفزيون يوم المقابلة نجده جالساً في الصف الأول، متبرعاً برواية بطولاته في حماية النظام أيام القاسية، وأم المعارك وغيرها، مشيداً بعقيدة الرئيس في حكمه، وعدالته وإنصافه. وعندما يحين موعد الهاتف، والذبكة الرقص الشعبي يكون هو أنشط الرقصين المتحمسين، وبعد يوم من عودته يدعو القريبين جداً على وليمة عشاء من المليون دينار التي قبضها قبل مغادرته القصر، يقص عليهم ما حصل ثم يختم حديثه بعبارة باتت تتكرر كثيراً في الجلسات الخاصة آنذاك "لو بس الله يخلصه من هذا الرئيس".

(2) التناقض موجود في الذات الإنسانية يزداد أو يقل تبعاً لمؤثرات المحيط البيئي للتعامل مع موضوعه، وهو موجود في العهد العراقي السابق، ومستمر بوجوده في العهد اللاحق إذ وفي لقاء الجعفري إبان رئاسته الوزراء تم في لندن عام 2005 مع جمهور للجالية العراقية تقدم سياسي يظهر على شاشات التلفزيون كثيراً بشرح أمام الجعفري عن حاجة الحكومة إلى من يحمي ظهرها إعلامياً، وهو متبرع أن يكون من الحماة المخلصين، خاتماً حديثه بأنه لم يحصل على أي شيء من التغيير رغم نضاله الطويل، وعندما رده الجعفري بأن المناضلين لا يتقاضون ثمن نضالهم، ملأ في اليوم الثاني مواقع على الانترنت بالكتابة ضد الجعفري واصفاً إياه بشئى الأوصاف السلبية.

خوافز على الرواتب، قطع أراضي، إيفادات للعلاج، والترفيه، وغيرها للتعامل مع تناقضات الأفكار للتقليل من أثر الجانب السلبي فيها، وتعزيز السلوك المرغوب من قبله فزاد من عدد المتملقين من حوله وفي المجتمع الكبير.

والعقوبات التي فرضها حبسا، وإعداماً لإطفاء السلوك غير المرغوب من قبله فقلل من عدد المعارضين، والمنصفين، وأهل الحق، وإن كانوا كثيراً بالنوايا، والتمنيات.

إلا أن الأمر قد تغير نسبياً خلال السنوات الأربع التي أعقبت التغيير نتيجة التعرض لأنواع جديدة من الضغوط، وأساليب القتل، والتدمير التي لم يكن الحاكم طرفاً فيها، وكان بطلها، وأداتها العراقي في الشارع، والدائرة، والثكنة، فكان تغيراً ملفتاً للنظر خاصة في الأشهر الأخيرة من عام 2006 وبداية 2007 حيث النزول الواضح من على فرس الاعتداد بالنفس، والرغبة في الاعتراف بالخطأ، ومن ثم الاجهار بوجود السليبيات، وكذلك تعميم الشعور بالذنب، ولوم الذات حد الجلد عند الغالبية العظمى من العراقيين، إنه تغير في السلوك يؤثر الإصابة العامة بالاكئاب، والإحباط أنتج عدواناً بدأ موجهاً إلى الذات حيث التوسع في ذمها، وتحميلها المسؤولية، وقد يتحول إذا لم يتم التعامل الصحيح معه إلى رموز الدولة، والمجتمع بسبل مختلفة بينها سحب الثقة، والتأييد، ومن ثم الاحتجاج اللفظي والمادي، وقد يكون آخرها الهياج العام بطريقة يصعب الوقوف أمامها من قبل القوى الضابطة التي أصيبت هي أيضاً أو عديد منها بنفس الداء.

إن عملية "دوامة" الجلد التي تؤثر الأحداث سعة وجودها في المجتمع إذا ما فسر على أساسها الميل للتدمير، والرغبة بالهدم الموجودة في الوقت الراهن مسألة يمتد الجلد فيها إلى خارج الذات أي إلى الآخرين لجلدهم بطرق متعددة بينها الانتقام الذي حجم التحضر المتحقق من غلواته في جميع الأمم المتقدمة، وعززه التخلف في مجتمعاتنا إلى المستوى الذي يقدم فيه أمثلة عديدة غير معقولة من وجهة نظر الغير منها مثلاً أحد من أفراد عائلة دهست سيارة مارة أخاه فحمل نفسه، ورجال أسرته إلى الجاني مطالباً بالتعويض "الفصل" أو الاقتصاص، وموظف كبير أو ضابط رفيع المستوى، غير بزته الرسمية، وارتدى زياً شعبياً ليكون شيخاً، بحث

على الانتقام من الأعمال التي تمس أحد أفراد عشيرته، ويفصل بين الآخرين داخل العشيرة، وخارجها.

أحد الأساتذة الجامعيين يعيش حالة خوف شديدة بسبب قيام ابن عمه بالقتل العمدي لشخص من عائلة أخرى.

لا يحصل ذلك وما شابهه في المجتمعات المتحضرة لأن الناس فيها ينظرون إلى القانون على أنه الجهة المؤهلة للفصل، فيطالبونها جميعاً باتخاذ اللازم في مسائل القصاص، والتعويض. أما العراقيون الذين ينظرون إلى الموضوع من زاوية أخرى لم تعد مشكلتهم الردة إلى تقاليد العشيرة في مجال الفصل بعد أن أعيد مجتمعهم قرناً إلى الماضي، وإنما است شراء فكرة القصاص أو بالمعنى العلمي الانتقام الذاتي بديلاً عن عقاب القانون، لتسود سلوكاً لعموم المجتمع، وبينه مجتمع السياسة، الذي يتبين في ثنايا بعضه:

حزب سياسي أصدر قائمة أسماء مطلوب تصفيتهم كانوا من العاملين في النظام السابق، لم يجرمهم القانون، ولم يرتكبوا ذنباً يحاسب عليه القانون. سياسي معروف أرسل أعضاء من حزبه يطالبون بعثياً بالفصل كان قد تسبب في إيذائه إبان الحكم السابق خارج سياقات القانون.

قصص كثيرة بنفس السياق قوامها الرغبة في الانتقام وإن غُلف بعضها بغلاف السعي إلى الكسب، والتحصيل أسهمت في توسيع دوامات الفوضى، والاضطراب لأن الانتقام كمشاعر عدوان تؤذي الذات، تعود غالبية أبناء المجتمع على التخلص منه بطريقة رد الإيذاء إلى مصدره الأول أي الانتقام من مثيره في الأساس.

إن الرغبة في جلد الآخرين أو الانتقام دوامة لو توجهنا إلى مناقشة آثارها على مستوى السياسة بعيداً عن العشيرة، والعائلة نجد وبما لا يقبل الشك أنها سلوك سيتعمم فيه الإيذاء على آخرين غير الجاني بنسب كبيرة، إذ وعندما يقتل فرد سبق وأن رفع تقريراً بالضد من آخر على رصيف الطريق أمام ابنه الصغير سيدفع هذا القتل إلى تنشئة الصغير عدوانياً حاقداً على الجهة التي قتلت والده، والنظام الذي لم يردع القاتل.

والزوجة التي اختفى زوجها في أيامنا هذه بسبب شهادته الزور بالضد من عراقي أعدمه صدام قبل حكم القضاء ستملاً أولادها، وإخوتها، وأحفادها، والقريين منها حقداً، وعدوانية، ومقتاً بالضد من مصدر الإخفاء الجديد، وسيظهر من بين هذه السلسلة الطويلة للحاقدين من يحمل بندقيته منتصف الليل ساعياً إلى التخلص من تلك الأحقاد التي ملأت نفسه بطريقة القتل.

وهكذا نجد أن المواطنين قد أدخلوا أنفسهم بإرادتهم في دوامة للعنف، والعنف المضاد لا تنتهي وستكون خسارتهم فيها إخوة، وأحبة، وعراقيين لو أحكموا العقل وتوجهوا إلى القضاء لأسهموا في أولى خطوات البناء لعراق التسامح، والأمن، والاستقرار.

المبحث الرابع

التجريف

دأب تنظيم القاعدة بقطع الرؤوس "تحصل لأول مرة في العراق" عن أجساد الموتى في طريق دفنهم المار باللطيفية عام 2005، وكذلك قتل من معهم من المشيعين - الجنازة - على نفس الطريق المؤدي إلى النجف، وكان المجني عليهم من الأحياء، والأموات بطبيعة الحال مسلمون شيعة غير معروفين للجنة، ولم يكونوا مطلوبين ثأراً لأهل المنطقة، ولا للجنة الحقيقيين، وهم كذلك مواطنون لم يسبق أن درجت أسماؤهم في سجلات الشرطة مع الشقا، والمطلوبين، ولم يتهمهم أحد بأنهم قد أخلوا بمعالم الشريعة الإسلامية، والدين، إنهم فقط توجهوا إلى الدفن في وادي السلام كما فعل الآباء، والأجداد.

إن الجاني في مثل هكذا جرائم تكرر على هذا الطريق، وإن كان مجهولاً بسبب عدم قدرة الأجهزة الحكومية آنذاك على إلقاء القبض عليه أو رده فإن الوقائع، والأحداث تؤكد إنه إرهابي وافد من الخارج، وعراقي انخرط بتأثيره من الداخل لا هم لهم سوى القيام بفعل القتل أيما كان المقتول، والهدف في إطارها أيضاً واضح قوامه دفع المجني عليهم، وأقاربهم، وأبناء طائفتهم من الشيعة باتجاه القيام بفعل القتل المقابل لآخرين من السنة هم أيضاً أبرياء، وارتكاب جريمة بنفس

المستوى من حيث الإثارة، والتأثير كنوع من الأخذ بالثار صعبت السيطرة عليه في ظروف الضعف البين للأجهزة الأمنية الضابطة، وحالة الغضب العارم للمنفعلين خصوصاً عام 2006 وما بعده، كما إن ذات التنظيم، وتنظيمات أخرى تعمل بنفس النهج استوعبتها القاعدة أمرت عوائل سنية، وشيعية أن تغادر - تجلي - سكنها في الدورة، وأبو غريب، والعامرية، والشعب، وسلمان باك، وغيرها أماكن أخرى، ليس بسبب مخالفتها قواعد السكن، أو تجاوزها على المعايير، والقيم الاجتماعية للمنطقة، والمحلة، ولم يجز إجلاؤها باتفاق وجهاء المنطقة، بل ولأنها تنتمي إلى طائفة غير التي ينتمي إليها الآخرون، ولا ذنب لها سوى السكن في منطقة غالبيتها من أبناء طائفة أخرى ظنا منها أنها وإياهم جمع من العراقيين أو إنها ورثت سكنها من أجداد لم تؤثر وقائع التاريخ أن أحدا منهم كان ممنوعاً من السكن في أي من بلاد المسلمين، والجاني في هذه الجريمة بقي أيضاً مجهولاً، وإن اتفق العقلاء من أبناء الطائفتين على أنه عمل لا يقوم به مسلمون، وفعل لا يتعدى الإرهابيين يراد منه الدفع باتجاه ذات السلوك على أبناء الطائفة المقابلة.

إن طبيعة الحوادث المذكورة أعلاه، وغيرها التي جرت وما زالت تجري في العراق تصنف في خانة التحريف البشري بهدف تكوين تجمعات سكانية طائفية يزداد عمداً كم الحقد، والنفرة، والعداء بين أبنائها وتوسع قاعدته لزيادة وقع الاقتتال إلى المستوى الذي تعجز فيه الحكومة عن السيطرة عليه، وإدارة شؤون الأمة والبلاد، عندها سيتقدم السلفيون، ويتربع على كرسي الحكم إرهابيون، وتكفيريون يتوجهون على الفور إلى تطبيق الشريعة الإسلامية الخاصة بهم وعلى وفق مفهومهم من خلال:

1. غلق صالونات الحلاقة، ومنع لبس البدلات الغربية، ومنع تعليم المرأة.
2. التوجه لركوب الخيل، والدواب بدل السيارات، والقطارات.
3. غلق محطات الإذاعة، والتلفاز.
4. تحريم دراسة الطب النسائي، وهندسة الجينات.
5. تكفير من لا يطلق اللحي.
6. إزالة كل نادٍ، ومسبح، وملعب كرة، ومقهى انترنت.

7. الحكم بالإعدام على من يقرأ كتاباً عن الجنس، وقصص ألف ليلة وليلة.
 8. تبديل المدارس بالكتاتيب، والكليات بمراكز التلقين.
 9. محو قبور الآباء، والأجداد.
 10. تفجير التماثيل، ومعالم الحضارة، والآثار.
 11. السماح بتناول الأفيون، والحشيش بدل الكحول المحرم، والمنوع.
- هذه أعمال، وأخرى غيرها تعد نوعاً من التجريف المادي، والفكري بقصد بعيد المدى غايته أن يدرك من سايرهم، ومن عانى أفعالهم أن الدين بوسائله المتبعة على خطأ، وإشعار المسلمين من أهل السنة، والشيعة في العراق، ومن بعدهم الموجودين في الدول الأخرى أن زمن الاحتكام إلى الدين في التعامل اليومي قد انتهى، ولا مكان له الآن.
- وفي الطريق لتحقيق الأهداف الاستراتيجية سينحرف البعض، ويهاجر البعض، ويموت انتحاراً البعض، ويجن البعض، ويغير دينه البعض حتى تتأمن كل الغايات.
- إن طبيعة الإنسان، ومجريات السياسة تنبئ أن الوضع في العراق سوف لن يستمر على ما هو عليه الآن، وسيعود إلى الاستقرار بعد كارثة تؤدي فيها دوامة التجريف غايتها المؤقتة لتعميم الكره، والحقد، والشعور بالدونية، ويفعل القتل فعلته في زرع الخوف، والإقلال من قيمة الإنسان، ويحقق التطهير العرقي، والطائفي أهدافه في العزل، والفصل، والإضعاف، لكنهم، وقبل العودة إلى جوانب الأمن، والاستقرار سوف يتوجهون في الغالب إلى أن يعيدوا حساباتهم في التعامل مع من يحكمهم بعيداً عن الدين، ويدركوا أنهم سكتوا عن ارتكاب القتل، وغضوا الطرف عن التجريف، وتعاطفوا أحياناً مع الخطأ لإشباع ميول طائفية مريضة فتكون لديهم مشاعر ذنب، وعدوان يتم توجيهها إلى الطائفة، والدين، ويتفهمون أو يقبلون نظرية الثمن المدفوع لخلاصهم من ألم المساهمة، وسيكون باحتمالات عالية ترك الدين إلى أهل الدين، والسياسة للسياسيين في مجتمع سيكون الدين أضعف حلقاته بعد ضربات قد توجه له في الصميم، إنها صورة عن المستقبل، وإن كانت مفترضة لكنها تستند على بعض وقائع يحدث قسم منها في المجتمع العراقي

في الوقت الحاضر مثل القتل، والتجريف، والتكفير، والتسقيط، والاستحواذ، وغيرها التي لا تنسجم مع الطبيعة الإنسانية في العصر الحالي، ولا يمكن لها أن تستمر منطقياً إلى النهاية لتقضي على جل الشعب العراقي، عليه وتبعاً للطبيعة البشرية سنجد بعد الكارثة من يفتش من السياسيين الوطنيين، والمسؤولين الحكوميين عن الحل الوسط أو يؤمر بالتفتيش عن الحل الوسط الذي يشترط أن يكون فيه الدين بعيداً عن السياسة إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار وجود طائفتين في العراق لا يمكن لإحدهما أن تحكم باسم الدين وقد وضعت هي فقها سياسياً للحكم يختلف عن الطائفة المقابلة التي وضعت هي أيضاً فقها لا يلتقي مع الأول، وابتعدا كلاهما عن الدين الإسلامي الذي لم ينتج فقها موحداً في الحكم، والسياسة، ووقائع تحدث على مستوى الخارج يتجه على أساسها العالم بقيادة أمريكا إلى العولمة، وصياغة الشرق الأوسط الجديد الذي لا يمكن على مدياته البعيدة أن تكون من بين دوله دول متطرفة دينياً تثير التوتر، وبما لا ينسجم وجوده أي التوتر أسلوباً لإدارة الأزمات بعد استبداله بالاقتصاد في نظرياته، وأساليبه الحديثة التي لا يستطيع أن يجاريها الدين. مما يؤشر ولو بإشارات غير واضحة المعالم أو غامضة في كثير من الأحيان أن العديد من الوقائع التي تجري في العراق قد يكون البعض منها ضمن سياق الوصول إلى الغاية الاستراتيجية بعيدة المدى "العشرات من السنين المقبلة" التي يراد لها أن تثبت للمسلمين قبل غيرهم أن الدين الإسلامي بجميع طوائفه لا يصلح للحكم، ولا ينبغي أن يحكم العراق، وأي من بلدان العالم الآخر.

الباب الثالث

العوامل النفسية في المحنة

الاحتمال الأكثر قلقاً يتعلق بشكل العراق الذي باتت
تقود إلى صورته الأحداث، عراق أقرب للتقسيم فيه
قوة تأثير للطائفة، والقومية أكثر من الوطنية.

نشبت الحرب في العراق يوم 20/3/2003 من قبل ائتلاف دولي يتكون أساسا من أمريكا، ومن بعدها بريطانيا، ومن ثم أستراليا، وبولونيا، وكوريا الجنوبية، ودول أخرى انسحب بعضها⁽¹⁾ وبقي البعض الآخر حتى السنة الرابعة، وكان في حساب الدول، أن الحل الوحيد لأزمة أسهم حكومة صدام آنذاك هو بزيادة تعقيدها وأرادها الحلفاء فرصة مناسبة لإجراء بعض التغييرات في واقع المنطقة بما يخدم النظام الدولي الجديد أحادي الجانب، وهي حرب حاولت العديد من

(1) لقد شاركت عدة دول في الائتلاف الذي دخل الحرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أبقى بعضها في العراق قواتها المشاركة، وخففت أخرى من وجودها، وسحبت ثالثة كل قواتها، وكان مجموع حجم القوات بداية عام 2007 بحدود 155 ألفا إضافة إلى 21 ألف جندي أمريكي سيصلون تباعا لتعزيز القدرة العسكرية الداعمة للخطة الأمنية التي نفذت في كانون الثاني نفس العام، وعموما إن الدول التي لها قوات على الأرض العراقية حتى الوقت الحاضر هي:

الولايات المتحدة الأمريكية 141 ألف + 21 ألف يصلون تباعا.
بريطانيا 7100 ينتشرون بشكل رئيسي في جنوب العراق سوف يتم سحب 1600 منهم في الأشهر الأولى من عام 2007 حسب قرار لرئيس الوزراء توني بلير.
كوريا الجنوبية 2300 جندي من المقرر سحبهم نهاية عام 2007.
أستراليا 1400 جندي بينهم 550 مقاتلاً والباقي خدمات، وإسناد وفنيون.
بولندا 900 جندي سيقفون حتى نهاية السنة المذكورة.
جورجيا 859 من المؤمل أن يزداد عددهم إلى 2000 قبل انتهاء العام. رومانيا 605.
السنمارك 460 سيتم استبدالهم في آب المقبل بوحدة مراقبة مكونة من أربع مروحيات و50 عسكري.

السلفادور 380، بلغاريا 155، أنزيبجان 150، ألبانيا 130.
لاتفيا 130، منغوليا 100، تشيكيا 97، ليتوانيا 50، أرمينيا 46، استونيا 40، مقدونيا 40، البوسنة 36، كازاخستان 39.

هناك دول أخرى شاركت بقوات وانسحبت هي نيكاراغوا، وأسبانيا، والدومنيكان، وهندوراس، والفلبين، وتايلاند، ونيوزلندة، وتونغا، والبرتغال، وهولندة، والمجر، وسنغافورة، والنرويج، وأوكرانيا، واليابان، وإيطاليا، وسلوفاكيا، ومولدافيا(21).

الدول، وبينها العربية الحيلولة دون وقوعها من خلال التحاور، وإرسال الرسائل، والوفود لم يكن لجميعها فعل التأثير على إرادة الطرفين في الاستمرار بتنفيذ أهداف وقوعها.

وهي مثلها مثل الحروب الأخرى في المناطق الأخرى التي لها عادة مؤيدون وداعمون، ولها في نفس الوقت معارضون ومنددون، ولها مكاسب تحققها للأطراف المشاركة، والمساندة، والمؤيدة، وهناك في نفس الوقت أضرار تقع على نفس الأطراف، والأطراف المعارضة لحدوثها، وغير المؤيدة لحصولها، وتلك التي تقع قريبا من ساحتها في بعض الأحيان، وهناك أيضاً توقعات للضرر، ومواقف تتخذ على أساس المكاسب، والضرر، والتوقعات، تدفع جميع الأطراف المشاركة في ساحتها، والقريين من محيطها في ظروف الثورة الإعلامية إلى التحرك باتجاه زيادة الكسب، وتقليل الضرر، وتبرير التحرك، ومع ذلك بقي الضرر العامل الأكثر إثارة لانفعالات الناس في موضوعها بالمنطقة على وجه الخصوص يحاول المعارضون لحصولها استثمار مفرداته في أنشطتهم النفسية والإعلامية بهدف زيادة فسحة المعارضة أملا في تحقيق أهداف بينها:

1. الضغط باتجاه سحب قوات الاحتلال باعتبار أنها عامل تهديد قريب.
2. السعي إلى حرف مسيرة العملية السياسية الجارية في العراق باعتبار أن نتائجها قد تشكل عوامل تهديد.
3. الدفع باتجاه تكوين نظام سياسي ملائم لتحركها يحقق بعض مصالحها، ويقلل من احتمالات التهديد.
4. إيجاد نفوذ قوي داخل الدولة العراقية يمكن استثمار تأثيره تعبويًا، واستراتيجيًا لزيادة الكسب المتاح.
5. تقليل نسب الخسارة أي الضرر الذي يعتقد حصوله جهد الإمكان.

وعموماً فإن موضوع هذا الكتاب وكما ورد في مقدمته لا يتعلق بالمكاسب التي تحققت أو التي ستتحقق لأنه استعراض لمفردات محنة أو دوامات كوارث حصلت في المجتمع العراقي، وتحليل لطبيعتها وتأثيراتها، على حاضره ومستقبل أبنائه، عليه ومسيرة لموضوعه سيكون الضرر الذي نتج عن الحرب، وبالذات فعل

التغيير الحاصل بسببها، وتوقع مسيرته، والمواقف التي تأسست عليه هو محور النقاش فيما يتعلق بالعامل النفسي الذي يتماشى مع الغاية العامة للكتاب.

إن العرب، والمسلمين القرييين من العراق تأثروا بشظايا الحرب الدائرة في ساحته بشكل مباشر أو غير مباشر، وسيتأثرون بفكر التغيير، وفلسفة الحكم بعد استقراره، وضرر هذه الشظايا لا يتوقف عند حدود الاقتصاد، والنفط، والعمالة، والهجرة، التي لا تهم كثيرا من وجهة نظر الغالبية على أية حال، بل وتلك الامتدادات لعدوى الإرهاب، وأعمال السياسة، والآثار النفسية للضرر التي جاءت أولى بوادرها رغبات لم يخفها الأمريكيان بإعادة خارطة المنطقة بطريقة لا تحتم الضرورة إتمامها باستخدام القوة رغم احتمالات وقوعها في بعض المناطق القريبة جدا أو المتاخمة للعراق، وعموما فإن الضرر الذي يتوقعه أو يخشاه العرب، وغيرهم في المنطقة يتأني من واحد أو أكثر من الاحتمالات التالية:

1. امتداد الحرب بصفته العسكرية إلى داخل حدود تلك الدول، خاصة القرية من العراق مثل سوريا، وإيران، الأمر الذي يدفع بها أن تكون طرفا على الرغم منها، وهي امتدادات يسهل حصولها عملياً بعد دخول مقاتلين متطوعين من داخل حدودهما، وحصول أعمال عسكرية على حافاتها بمستوى يمكن التوسع به إذا ما أريد لهذه الحرب أن تمتد، لكنها من الناحية الاستراتيجية لم تزل بعيدة الاحتمال لأن الاحتلال في الساحة الداخلية للعراق وبعد أربع سنوات لم يحقق غايته في بسط الأمن، وتكوين مجتمع يعد مشعاً للديمقراطية كما هو معلن، عليه يصعب تورطه في أعمال عسكرية واسعة النطاق على الأرض خارج تلك الساحة في الوقت الراهن، مع عدم استبعاد القيام بضربات صاروخية، وقصف طائرات لأغراض الردع، والتدمير الجزئي لكسر إرادات، وفرض أخرى عندما تقتضي الضرورة ذلك.

2. تحمل أعباء التواجد، واللجوء الذي يحصل في ظروف أمنية صعبة، ومعاشية معقدة يستحق فيها العراقيون المساعدة، وهي غير جاهزة على تقديمها، وهذا واقع في الوقت الحاضر بالنسبة إلى سوريا، والأردن اللتين اشتكتا مع نهاية عام 2006 من كثافة الهجرة، وتأثيراتها على أعباء الحياة في كلا البلدين، وستقع

بآآآآآآ أقل لباقى ءول الآوار إءا ما زاءآ مصاعب الأمن؁ واضطربآ الحىاة السىاسىة.

3. آفاعآ الشارآ العربى مع وقائع الحرب؁ وكآرة الإصاآآ الحاصلة بين العربىىن السى كـونآ؁ وسآكون مشاعر عءاء آآو الأمريكان يمكن أن آعمم آآو الحكومات العربىة المؤىءة؁ والءاعمة؁ والصامآة؁ وأآهآآها الرسمى بسبب العجز فى السآءآل لسآءلم العون فى آآهءةآ؁ أو عءم إعلاآ الوقوف بالضء من الأمريكان.

4. والاحآمال الأكآر قلقا للعرب؁ والقربىىن منهم ما آعلق بشكل العراق الذى باآآ آقوء إلى صورآه بعض الأحداث عراقا أقرب للآقسىم منه إلى الوءءة؁ فى قوة آأآر للآائفة؁ والقومىة أكآر من الوطنىة العراقىة السى سآؤآر على الآىآ القرب بطرىقة الآآ؁ والعدوى.

هءا وإءا ما اسآآنىنا الكويت لاعتبارآ الصراع المسآمر بىنها من آانب؁ والنظام السباق من آانب آآر الذى أءآلها طرفا فى الآآالف؁ وما آرسب فى الءاكرة الكويتىة القربىة من شعور بالآهءىء المسآمر من ذلك النظام؁ وضرر آاصل من وآوءه؁ نآء أن آالبىة الحكومات العربىة قلقة آءا من الآآىر؁ واستمرار الحرب؁ وبسبب قلقها آقف آالبىآها لىس مع مآربآآها على مسآوى السر؁ والعلن؁ آشىة من آآآآآآ آصول الضرر؁ وامتءاء آصوله.

والأكآر شآاعة من بىن آلك الحكومات أىء ما آرى أى الحرب؁ والآآىر؁ واعآرض على ما مآرى آلال فترة الآآقال وما بعءه؁ وءعم فى السر؁ وما زال ىءعم؁ وأبقى من آانب آآر الآال مآآوحا للوقوف بالضء منها لبعض مفاصل إءارآه؁ وإعلامه؁ كما وفر فرصاً مسىطر عليها لشعبه فى أن آآكلم؁ وآآآاهر؁ وىطالب؁ وىآآ؁ وىصرآ كنوع من الآآفىس المطلوب عن الانفعالات المكبوءة من ناحىة؁ والإىآاء بآطبىقات الءىمقراطىة من ناحىة آانىة.

إن الحرب السى آصلآ بىن الأمريكان؁ وحكومة صءام ءآآ آءور ىعود بعضها إلى الحرب العراقىة الإىرانىة؁ والرآبة الأمريكىة فى آآءىء آآم القواآ العراقىة؁ ونوع تسلىآها؁ وإلى مآرآة آزو الكويت عام 1990؁ ومن آم الآصار

التي تركت في الذاكرة العربية كماً من الانفعالات غير السارة نحو الأمريكان ومؤيديهم كانت السبب في الوقوف بالضد قبل التمعن بالنتائج المحتملة، لكن الأمريكان الذين يتحسسون استخدام القوة دون سند ودعم دولي لم يجرؤوا على شن الحرب، وإحداث التغيير في نظام الحكم إلا بعد أحداث 11 أيلول سبتمبر التي غيرت من رؤيتهم لإدارة الصراع في العالم بصفة عامة، وفي المناطق ذات البؤر الساخنة بينها العراق بصفة خاصة، على هذا الأساس أصبحت الحرب، والتغيير مثار توتر، وقلق، وساحة قتال للإرهاب، منتجة لفعل الإرهاب، وهذا مجد ذاته عامل قلق مضاف للعرب، والمسلمين، والمادة الرئيسية للجهد النفسي، لأهم يتحسسون موضوعه، وتعريفاته، وازدواجية التعامل في مجاله.

إن الحرب وما تبعها من تغيير، واستمرار مقاتلة الإرهاب، والقوى المسلحة بالضد حقيقة على الأرض العراقية يقر بها الجميع، ويعترفون بوجودها على الرغم من اختلاف وجهات النظر بشأنها، فأمريكا الدولة الأقوى، والأداة الوحيدة لفرض الإرادة بالقوة موجودة في ساحتها، لا تغير اهتماماً للخسائر التي تحصل⁽¹⁾، ولا للشارع العربي، والعراقي الذي تتغير اتجاهاته في غير صالحها، وما تبقى من الدول مشغولة بكيفية تجنب آثارها كل حسب قناعاته، ومشاريعه المستقبلية، سواء باتجاه إقناع الأمريكان للبقاء في ساحتها حتى التهدة الكاملة لمن لا يخاف الوجود الأمريكي في المنطقة وهم القلة أو بالدعوة للانسحاب الكامل، والمغادرة السريعة بالنسبة إلى من يخشى احتمالات التوسع بالحرب، وامتداد ساحتها إلى أرضه غير القادرة على تحمل أعبائها.

إن هذا الوجود أي الأمريكي في ساحة الصراع لأربع سنوات فيها القتال مستمر كونه أطرافاً مستفيدة، وأخرى متضررة، وكوناً أيضاً أطرافاً معارضة، وأخرى مشاركة فيها المعارضون دول وشعوب أجنبية تزداد أعدادها، وعرب يجاهرون بالمعارضة يزداد حجم مجاهرهم، وعراقيون تتسع رقعة معارضتهم، وفيها من الجانب الآخر المشاركون، والمؤيدون دول حليفة تتناقص أعدادها، ومراهنون

(1) بلغت خسائر الأمريكان من العسكريين بحدود (3235) قتل حتى 2007/3/24 حسب إحصاء قدمته شبكة (CNN) الأمريكية (22).

على هذا الوجود يتنحون عن مواقفهم بالتدريج، وشاعرون بالاطمئنان منه يتناقصون يومياً.

وفي هذه الساحة تسعى تلك الأطراف إن صح التقسيم إلى تبرير مواقفها، وتدعيم وجهات نظرها، والتأثير في الآخرين من حولها، والبعيدون الذين يقعون في دائرة الصراع أو في الدوائر ذات الصلة به، والسلاح المشترك لهم جميعاً خلال المعركة الدائرة في ساحته هو السلاح النفسي كإحدى وسائل التأثير، والحماية من التأثير الذي يملكه الجميع رغم الفروق الموجودة في حجم الامتلاك، ونوعية التقنية، ووفرة الاختصاص.

المجلد الأول

العوامل النفسية

إن الحرب التي نفذ الحلفاء صفحتها العسكرية بقيادة أمريكا كانت في حساب الكبار، واقعة حتماً من الناحية العسكرية، لتأمين غايات سياسية ونفسية.

إن محاولة فهم العامل النفسي على أية ساحة صراع أحد أطرافها الأمريكيان لابد أن تلحظ بعض جوانب الفلسفة الأمريكية في إدارته أي الصراع على مستوى العالم والتي تمحورت في العشرين سنة الأخيرة على مفهوم العولمة MONDIALISATION التي شملت العديد من توجهات العمل النفسي، والتي يمكن أن يفهم على أساسها أحياناً السلوك الأمريكي في التعامل مع بعض الوقائع في العراق.

والعولمة التي تعني بشكلها المعلن زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية من خلال انتقال عمليات السلع ورؤوس الأموال، وتقنيات الإنتاج، والأشخاص، والمعلومات (23) مرحلة تاريخية، وحضارية تتصف بالسيولة، وعدم الثبات، فيها كثير من المتغيرات التي تتطلب جهوداً فكرية مضاعفة لفهمها بشكل صحيح حتى قيل إنها:

1. توفر بطبيعتها فرصاً استثمارية، ومعرفة هائلة.

2. تأتي في الوقت ذاته بمخاطر سياسية، ونفسية كبرى (24).

على أساسها يعتقد الأمريكيان ضرورة أن تقدم بلادهم التي تمتلك 65% من المادة الإعلامية على مستوى العالم "نموذجاً كونياً للحدث" يحمل القيم الأمريكية التي يرددونها دوماً في الحرية، وحقوق الإنسان (25)، وكانت خطواتهم الأولى اقتصادية، ارتبطت بتجليات أخرى في المجالات السياسية، والثقافية، والإعلامية،

ومستويات قبول أي اقتناع في المجتمعات المستهدفة بصواب فكرتها، وهو قبول من وجهة النظر النفسية يتطلب نوعاً من التجانس ولو بالحدود الدنيا في كل المجالات وأهمها الثقافية، والاجتماعية والمعتقدية، وبعبارة أخرى سيكون لتطبيقها راجحاً بشكل كبير، وخاسرون بشكل كبير أيضاً، يبقى الصراع في المجتمعات البشرية قائماً "وإن تغيرت أدواته" لذا طرحت من بين أهم أهدافها في الحرب التي دارت في العراق توجهات لتجانس سياسي "إقامة الديمقراطية" وتجانس اجتماعي "حرية التنقل وتأمين، حقوق الإنسان" وتجانس ثقافي "المعلومة لمن يريد" وهي تجانسات تركز في بعض جوانبها على فن الإقناع "نفسياً" بالوسائل، والأدوات المتاحة وبينها استخدام القوة "الردع النفسي" عند الضرورة، بهدف فرض قناعات "عالمية" بديلة عن القناعات المحلية، باتت قرية من بعضها بحكم وسائل الاتصال عالية الجودة، وتأسيساً على ذلك كان للمجال الثقافي ذي الصلة بالجوانب النفسية أسبقية في التوجهات على الساحة إذ فتحت معاهد، وأقيمت ندوات، وأرسلت بعثات، وجيء بمستشارين بقصد التهيئة لتقبلها جميعاً، وبضوئها حاولت أي أمريكا تكيف الثقافة وهي المنتج الاجتماعي سلعة مثل السلع المادية تتداول في سوق يسودها الأقوى ثقافياً وبوسائل إيصال للمستهلكين ميسورة "القنوات الفضائية، والإلكترونيات، والحواسيب، والانترنت وغيرها" بقصد نقل الأفكار، والمبادئ ونشر المعلومات لمستوى الشيوع بين جميع العراقيين، ومن ثم صياغة ثقافة معولة لها قيمها، ومعاييرها لزيادة معدلات التشابه أو التجانس بين العراقيين وغيرهم في العالم الآخر في محصلة تبرز في إطارها وعلى مستوى النفس إمكانية تشكيل وعي، وإدراك، ومفاهيم وقناعات عالمية الطابع (26) في بعض جوانبها.

إن مؤشرات عدم النجاح لتحقيق غاية العولمة النفسية في العراق لا تعني أن المعنيين بما سيتوقفون عن مشاريعهم في تعميمها لأن التوجهات الثقافية التي أريد لها أن تفتح العراق على العالم لتجعل حياة أبنائه بكل أشكالها المادية، والنفسية تنزع بالتدريج إلى أن تتعولم، وبمستويات تنسجم، والمعايير الجديدة ستوجه إلى الأجيال القادمة، والتي ستأتي "بعد عجزها النسبي عن عولمة الأجيال الحاضرة كما تريد" لأن الدلائل تشير إلى أن الأجيال القادمة ستقبلها طواعية، ومزيد من اللفتة ليس

بسبب الانترنت، والقنوات الفضائية، والمعرفة الموسوعية، والمعلوماتية فحسب بل وللمتعة الآنية التي توفرها التقاليد الجديدة، والنفعية الذاتية التي تؤمنها الأساليب الحديثة، والاستهلاكية العالية التي تدفع إليها الوسائل البديلة.

كما إن الفشل أو بالمعنى الأدق التأخير في عولمة المجتمع العراقي نفسياً بعد التغيير جاء بسبب مساعي إقحام ثقافة جديدة دون تحسب لخصائص، وتقبل المجتمع التي أدت إلى ردود فعل سلبية قوامها التطرف الديني عند البعض، ومحاولات الجري وراء المستع، والمنافع عند البعض الآخر ما قاد إلى انحسار التوجه إلى بقايا الخصوصية، والقيم الضابطة للسلوك الذي يعول عليه في التعامل مع الآثار الجانية للثقافة الجديدة.

إن الموقف النفسي الثقافي الذي واجهه العراقيون سيلاً هائلاً بعد التغيير مباشرة لا يمكن التسرع في الحكم على آثاره، وتأثيراته القريبة أو الآنية أي تداعياته النفسية كما تعودنا نحن العرب في كثير من المواقف، ولا ينبغي وضعه في إطار الرفض أو القبول، بل يتطلب النظر إليه نظرة كلية غير منقوصة لأن اختزالها في الكسب دون المخاطر مسألة أساسها خطأ من ناحية، واختزالها أيضاً في المخاطر دون الكسب مسألة ليست خطأ فحسب بل وفيها من سوء الفهم، وعدم التقدير الكثير من ناحية أخرى.

هذا من جانب ومن جانب آخر فإن الوسائل، والأدوات النفسية لم تترك المجال واسعاً للاختيار بين الرفض، والقبول كما كان سائداً في زمن الأيديولوجيات أو عصر ما قبل العولمة، لأن الآراء، والتوجهات، وأساليب الحياة يمكن إصالتها إلى الجميع في كل الظروف، والأوقات ودونما أية تحديدات، وبمعنى آخر بالإمكان إبقاؤها ماثلة في وعي المستهدفين بصورة شبه مستمرة.

من هنا تصبح مناقشة أساليب التعامل معها أي العولمة، وأية سبل تأثير نفسي أخرى مسألة ينبغي أن تبتعد عن اتجاهات الرفض، والقبول لذات الظاهرة، والتوجه بدلاً عنه إلى ضرورة العبور من فوقها إلى واقع يتمثل بالوقاية من التأثيرات المحتملة لتجلياتها من جانب، والسرعة في معالجة الآثار الحاصلة بسببها من جانب آخر، وفي إطارها الثقافي النفسي يمكن أن يكون هامش

التحصين النفسي لأفراد المجتمع بشكل عام، وللأعمار الصغيرة على وجه الخصوص، وذلك بإعادة تنشيط فاعلية القيم، والتقاليد الضابطة للسلوك، وتخصيص جهد أكبر لتنفيذها على كافة الأصعدة هو الحل المقبول أو خط الدفاع الأول الذي يجب أن يكون.

إن الفلسفة الأمريكية في افتعال، وإدارة الأزمات الدولية بينها ما يتعلق بأزمة العراق والناعبة من النظرة إلى العولمة قد تكون من بين الأسباب التي دفعت قادة الحرب ومخططيهـا خلال عملية التغير إلى فتح الحدود أمام كل شيء وفي كل الأوقات، وكذلك السماح لأي كان الاطلاع على كل ما هو موجود رغم أن المسموح به من الموجود قد حدده المعنيون وفق المصالح العليا لبلادهم، وغير المسموح مشفر من قبلهم بطريقة يصعب على الآخرين الوصول إليها، وهذه بطبيعتها أساليب ستضع الأجيال القادمة في ما يسمى بمشاعية المعرفة التي تسقط خاصية الرغبة في المعرفة إحدى أبلغ المراكز الخاصة بالمنظومة التربوية، وتطور، وتوازن السلوك الفردي، والنمو العام (27)، وبذا ستكون هذه إذا ما تجاوز العراقيون محنة التردّي الأمني، ومصاعب إعادة الإعمار أولى معالم التحدي الحقيقي لمجتمعهم النامي في سنوات ما بعد الاستقرار. من هنا نرى حجم التعقيد في الجانب النفسي، والأهداف الموجودة في مجاله لما يتعلق بالعولمة وغيرها وعلى أساسه نرى أيضاً أن إنكار واستنكار حدوثها موقف غير معقول، يستوي معه موقف الاندفاع، والهرولة للحاق بالركب دون فهم حقيقة ما يجري وما يمكن أن يؤدي إليه الجري في نهاية المطاف.

المبحث الأول

الشمولية

كانت الحرب بمفهومها العسكري التقليدي إحدى أهم الوسائل المتاحة لفض الصراعات القائمة وفرض الإرادات، حتى وقت قريب تدخلت فيه بعض المتغيرات أثرت على اتجاهات السياسة في الاعتماد المطلق على الحرب المباشرة أو الصدام المسلح كعامل فاعل لتأمين غاياتها (28)، ومن أهم تلك المتغيرات:

1. ظهور أسلحة الدمار الشامل لدى العديد من الدول الأمر الذي أدخل العالم حقبة الإستراتيجيات الشاملة بشكل أصبحت فيه احتمالات الحرب التقليدية الشاملة كوسيلة من وسائل فض الصراع أقل فاعلية، واحتمالاً، إلا في حدود ضيقة يتفوق فيها طرف من الناحية العسكرية، والاقتصادية على الطرف الآخر بشكل مطلق، لأن الاستخدام الشامل لتلك الأسلحة لا يسمح بخروج منتصرين في حرب سيحل الدمار بجميع أطرافها.
2. صعوبة تحقيق الحسم العسكري المطلق، إذ وعلى الرغم من مقدرة الجيوش الحديثة، وضخامة الأسلحة التي بحوزتها، وقدرتها على التحشد، والمناورة، والإسناد الإداري فإنها من الناحية العملية أصبحت شبه عاجزة لوحدها على تحقيق الحسم العسكري بشكله الاعتيادي، رغم تفوقها على الخصم الذي أصبح هو الآخر، ونتيجة للتطور يتمتع بفرص جيدة للمناورة، وإمكانات عالية في استجلاب الدعم، والإسناد، وهي فرص زادت من القدرة على التحرك والمقاومة، ولنا في التاريخ الحديث أمثلة ليست قليلة منها على سبيل المثال:
 - فشل الأمريكان في حربهم مع الفيتناميين.
 - إخفاق السوفيت في معاركهم مع الأفغان.
 - عجز الإسرائيليين على تطويع الفلسطينيين.
 - عدم تمكن الحلفاء من بسط الأمن، والسيطرة في العراق بعد أربع سنوات من انتهاء فعل الحرب بعملياتها العسكرية التقليدية.
3. التطور الهائل الذي طرأ على وسائل الاتصال، ونقل المعلومات بينها الفضائيات، والانترنت، ومعدات الاتصال السلبي، واللاسلكي جعل عالم اليوم صغيراً للحد الذي يستطيع فيه المرء أن يرى، ويتابع أحداثاً تقع في مختلف أنحاء لحظة وقوعها، وهو جالس في بيته مما جعل هذه الوسائل ذات تأثير كبير على تشكيل الآراء، والاتجاهات، والأفكار، والقناعات التي بات استثمارها شائعاً في التأثير المطلوب، وبأقل ما يمكن من الخسائر بالمقارنة مع استخدام القوة عسكرياً (29).

إن المتغيرات أعلاه أثرت كثيراً في توجهات القوى المتنفذة في العالم بمسائل التعامل مع الغير، ودفعتها إلى التفكير بوسائل أخرى قادرة على إحداث فعل التأثير على تشكيل الآراء، والقناعات المناسبة، وتكوين الاستجابات المطلوبة، فكانت فكرة الحرب النفسية أو العمليات النفسية التي بدأت من الناحية التاريخية محاولات للتعامل مع الجانب المعنوي في أربعينات هذا القرن، ثم تطورت في خمسيناته إلى الاستخدام المخطط للإعلام الموجه في تحقيق أهداف السياسة، ومن بعدها استخدام معطيات علم النفس التطبيقية في تحليل وإدارة الصراع: توجه أو جهدٌ عد العمل به أكثر رواجاً، وتأثيراً، وأقل تكلفة للاستخدام في التعامل مع الصراع الذي عاشه الإنسان عبر تاريخه الطويل بين الخير والشر، وفي مجال الحكم بين مساعي إشاعة العدل، ورغبات تجسيد الظلم، والتعسف، والاستغلال، وفي السياسة بين محاولات السيطرة وبسط النفوذ، واتجاهات التحرر، والاستقلال، وغيرها أشكال من الصراع عدّ وجودها المختصون في علم النفس، والاجتماع حقيقة مستمرة لتيار الحياة، وسلوكاً امتدت معالمة منذ البداية الأولى للوجود إلى عالم اليوم، ونظمه السياسية الحديثة التي تسعى في معظمها إلى التعامل مع أصدقائها، وخصومها وفق إمكانيات تحركها في دائرة الصراع، وبأساليب وأدوات متنوعة منها المباشرة، التي تعتمد على:

1. النشاط الدبلوماسي: مثل عقد الاتفاقيات، والأحلاف، ومساعي التدخل في شؤون الآخرين، والعمل على إيجاد التكتلات، والعزل السياسي، والتهديد، وغيرها.

2. العسكري: كما هو الحال في بعض أنواع الحروب المحدودة، وشن الهجمات الواسعة، والضربات الإجهادية، وافتعال المناوشات الحدودية، وإقامة الاستعراضات العسكرية، وعرض الأسلحة، والمعدات، واللجوء إلى قصف الأهداف الاستراتيجية، واحتلال مناطق حيوية... الخ.

3. الجهود الاقتصادية: مثل إقامة الأسواق المشتركة، وفرض الحصار الاقتصادي، وأعمال المقاطعة، وإحداث التضخم، وعقد اتفاقيات، وإلغاء أخرى، وتزوير العملة، وحجب القروض، والمساعدات، وغيرها.

ومنها غير المباشرة، التي يسعى المعنيون في مجالها إلى التعامل مع الوقائع بأساليب أخرى "نفسية" سرية كانت أم علنية، والمتمثلة بالآتي:

1. الأنشطة الإعلامية: المسموعة منها، والمقروءة، والمرئية، للتحريض، واستعراض القوة، وإثارة المخاوف، وخلق الفتن، والاحتقان، والتوتر، والتخريب النفسي والقيمي، والتلاعب بالآمال، والطموحات، واستغلال المشاعر الإنسانية، وتعبير المواقف لأغراض الإيجاء، ونشر الإشاعات، والتصورات، وغيرها.
2. العمليات الاستخبارية: لأغراض الضغط، والتضليل، والتسميم السياسي، وتعبير المعلومات الصحيحة بقصد الترويع، وإثارة المخاوف، والتردد، ومن ثم الاضطرابات، وشراء الذمم، ونشر الفساد، والتآمر.

وغیرها أعمال، وممارسات في الاتجاهين تهدف جميعها من الناحية النفسية إلى خلق اتجاهات، وأفكار، وقناعات أو تغيير أخرى تبعاً لأهدافها التعبوية، والاستراتيجية.

إن معطيات الصراع، وطبيعته التي كونت شكل النظم السياسية الحالية، وأساليب إدارتها تؤكد أن محاولات الهيمنة، وتأمين المصالح، واحتمالات المواجهة حالة موجودة بين الحلفاء، والأصدقاء مثلما هي واقعة بين الأعداء، وفرقها الوحيد لا يتعلق بمديات وجودها، واستمرار بقائها بل بوسيلة التنفيذ، وطريقة التوصيل، ووقت الشروع، وطبيعة الأهداف المطلوب تحقيقها، وزمن التحقيق التي عادة ما تكون محكومة بالظروف المحيطة، ووسائل الضبط المتيسرة في الزمان، والمكان المحددين، وعلى وفق هذا التصور اندفعت تلك النظم لتعزيز قوتها العسكرية، وتمتين اقتصادها، ودعم دبلوماسيتها، وتطوير وسائل إعلامها، وإعداد شعوبها للدفاع الكفئ مادياً ومعنوياً من جانب، وهيئة فرص أفضل للهجوم، وظروف أحسن لفعل التأثير نفسيًا في عقول المستهدفين عندما تقتضي المصالح، وضرورات استمرار الوجود من جانب آخر.

إن الحرب الدولية التي دارت في العراق، أو نُفذت الصفحة العسكرية منها على أرضه في 20/3/2003 من قبل حلفاء أكثرهم غربيون بقيادة، وأهداف أمريكية من جهة، وصادم حسين، وحكومته من حزب البعث العربي الاشتراكي

من جهة أخرى، كانت حربا في حساب القوى العظمى في العالم أي الكبار، واقعة حتما من الناحية العسكرية، لتأمين غايات سياسية ونفسية لأنها:

1. الوسيلة الوحيدة لحل أزمة دولية اتسعت رقعتها، وزادت تعقيداتها، وفلت المرونة في حلها إلا بالقوة العسكرية التي يؤدي استخدامها ليس إلى فرض إرادة المنتصر على المغلوب في ساحة المعركة فقط، بل والحصول على فرصة التغيير في البنية الأساسية لغايات إستراتيجية داخل المنطقة وخارجها.

2. إن استخدام العسكر "القوة المسلحة" من قبل الولايات المتحدة، وحلفائها بعد مرحلة الحرب الباردة باتجاه هدف محدود نسييا "العراق" فرصة مناسبة لاختبار قدرة الدول الأخرى "الكبرى على وجه الخصوص" على التحرك، ومن ثم وضعها في موقف المتفرج في عمليات إعادة ترتيب العراق، والمنطقة التي يفترض أن تبدأ أولى خطواتها من هذا البلد المهيا نفسيا لإعادة الترتيب.

3. الحرب التي تفوق فيها الحلفاء كثيرا، وحققوا خلالها نتائج حسم سريعة، بخسائر قليلة نسبيا من جانبهم، وكثيرة من الطرف المقابل لهم، عززت في واقع الحال من قدرة الحلفاء على الردع العسكري، وأعطت أمريكا القائد السياسي، والعسكري فيها قوة دفع إلى الأمام في تعبير الرسائل النفسية إلى الغير من جهة، وتنفيذ مشاريعها كقائد للنظام الدولي الجديد من جهة أخرى على الرغم من وجود بعض الهفوات في جوانب السيطرة لمرحلة ما بعد الحرب والتغيير، وهي حرب في منطقة تعد من الناحية السياسية، والاجتماعية، والنفسية، بيئة مضطربة، فيها التركيبة الاجتماعية غير متوافقة⁽¹⁾ ومنطقة توتر

(1) تشير إحصاءات أعدتها مؤسسة Freedom house أن التركيبة الاجتماعية للعراق تتكون من 75-80% من عرب، ومن بعدهم الأكراد بحدود 15-20% وتركماني، وأشوريين وغيرهم بنسبة تتراوح بين 5-10%، والعرب منقسمون إلى شيعة بحدود 60-65% وسنة بحدود 20% (30) والأكراد غالبيتهم سنة، وأقلية من الأكراد القبلية الذين يجاورون العرب ويتداخلون معهم ثقافيا، ومذهبيا بحكم كونهم من الشيعة، وهم أي الأكراد من جانبهم منقسمون سياسيا إلى حزبين رئيسيين، وأحزاب أخرى صغيرة تكاد تكون تابعة للحزبين المذكورين أو مؤيدة لتوجهاتهما، وأقل من ذلك من الناحية الاجتماعية إلى سوريانيين وبهذنانيين. وكذلك الحال بالنسبة إلى التركمان حيث الشيعة منهم، والسنة يتوزعون على مناطق متفرقة من شمال وسط، وشمال العراق، والايزيدية التي يدعي العرب

شبه مستمر منذ أمد طويل نسييا، مهياة استراتيجياً لتحقيق الأهداف البعيدة المدى.

4. ساحة قتال تجاور إيران التي تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية، وسوريا المطلوب تغيير مواقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، وقرية من إسرائيل التي لم تحسم صراعها مع العرب والفلسطينيين، وبسببها، وتعقيدات السياسة الدولية أصبحت حرباً مثيرة للجدل، وأرضاً خصبة للعمل النفسي بسبب طبيعة المؤيدين لها والداعمين، وكثرة المعارضين، والمنددين، وفي نفس الوقت المستفيدين، والمتضررين في الداخل والخارج.

وساحة صراع يمكن أن يتحرك في محيطها الجميع في ظروف الثورة الإعلامية الحالية، وتطور وسائل الاتصال، وبكافة الاتجاهات بغية زيادة الكسب، وتقليل الضرر، وتبرير التحرك، والاستحواذ.

لكن التحرك في هذه الساحة، وجميع السوح ذات الصلة بالصراع يختلف من حال الرايح عن الخاسر أو المتضرر في مشهد يبقى فيه الضرر العامل الأكثر إثارة لانفعالات الناس بهدف التعويض.

وهذه حقيقة بات المعارضون لفعل التغيير، وإقامة النظام الجديد في العراق يؤسسون عليها جل تحركاتهم الإعلامية "النفسية" في استثمار ما متاح بهدف استمالة المحايدين إلى صفهم كأصدقاء، والأصدقاء، إلى خانة المؤيدين، ومن ثم المؤيدين إلى مرتبة المقاتلين أو حتى الإرهابيين بالضد من الدولة والمجتمع، بوسائل نفسية مختلفة بينها السياسة، وكذلك الإعلام بشكل عام، والفضائيات إحدى أدواته التي تمتلك التأثير الأكبر من بينها جميعاً في الوقت الحاضر على وجه الخصوص.

أنهم من أصولهم، ويرى الأكراد أنهم منهم. ويرى الإيزيديون أنهم ليسوا عرباً ولا كرداً، وكذلك الحال بالنسبة إلى الشبك، والآشوريون، والكلدان، والصابئة المندائيين، وهذه تركيبة في ظل التخلف وضعف النضج السياسي، والاجتماعي يصعب تجانسها، أو حتى تفاهمها في حالات التوتر، وكان هذا واضحاً في عملية كتابة الدستور وما أثير حوله من تجاذبات ومطالب للبعض، ومحاولات للحيلولة دون تحقيق مطالب للبعض الآخر.

المبحث الثاني

الدوافع

يواجه إنسان هذا العصر في عديد من الدول، والمجتمعات الشرقية، بينها العربية، والإسلامية أزمة وجود، أو محنة استقرار أساسها الصراع الدائر بين الأقوياء من جهة، وأقوياء آخرين من جهة أخرى. بين الأقوياء أو بعضهم من جانب، والضعفاء وبعضهم من جانب آخر. كذلك بين الضعفاء، وأمثالهم. صراع دائم يفضي إلى محن، وأزمات مستمرة يصعب رد طبيعتها، وأسباب حدوثها، وأبعادها البنائية إلى عامل واحد بسبب كثر النوايا، وتعقيدات النفس البشرية التي تعكس التناقض العميق لرؤى الأزمات، والدلالات، والمعاني ذات الصلة بالتعامل معها، أو التحرر منها، ومضامين هذا التحرر.

وبالعودة إلى منطقتنا العربية والإسلامية، ومعطيات الصراع نلمس أن غالبية الأزمات الشديدة التي حصلت منذ عدة قرون من الزمان تعود إلى الغزو، أي الاقتحام الخارجي لها وما تبعه من سيطرة على مقدراتها بأشكال، وآليات تتجدد بين الحين، والآخر (31)، وإلى خطأ التعامل مع هذا الغزو "الاقتحام" من قبل: حكام الدول المقتحمة "المحتلة" الذي يتوجه بعضهم إلى الاستسلام للأمر الواقع حد التوهم بالوجود كحزء من دولة الاقتحام أو الغزو فيفقد قاعدة حكمه الشعبية، وبعضهم الآخر يجاهر بالعداء، والسعي للوقوف بالضد باستخدام القوة قبل امتلاكها بالشكل الملائم لتحقيق هدف القتال فيدفع هو، وشعبه ثمنا للقتال في الوقت غير المناسب.

الشعوب التي تقع أحيانا في حالة الانفعال، والوهم، وسوء التقدير بتأثير الحكام، والعوامل النفسية المحيطة فتتجه للتعامل مع الموضوع بطريقة تقرها من المهادنة، والاستسلام أو الهياج الانفعالي غير الملائم زمنيا فتسبب في زيادة نسب الخسائر، وكثرة التعقيد.

إن أزمة الصراع التي خسرها العرب، والمسلمون وبينهم العراقيين من قدرتهم في التعامل الصحيح معها تتعلق في بعض جوانبها بامتلاك الطرف الثاني أي المحتل

كل وسائل التأثير المادية مثل الاقتصاد، والعسكر، والصناعة، والنفسية مثل الإعلام، والاتصال التي تؤهله لوضع أهداف قد لا يدرك طبيعتها الطرف الأول فيستمر بسببها في التخبط، وارتكاب الأخطاء التي يستثمرها الطرف الثاني باتجاه تحقيق أهدافه.

إن النظرة الشاملة للمنطقة العربية الإسلامية التي يعيش فيها العراق، وظروف الحرب التي جرت على أرضه، وسبل التغيير لنظام حكمه، وعلاقة الدول القريبة منه، والبعيدة عنه مع قادة الائتلاف "أمريكا" الذين حاربوا على أرضه دفع العديد من الدول، والمجتمعات إلى التعامل مع الموقف العراقي بطريقة مغلقة يحتل فيها التعامل النفسي الحيز الأكبر لتوجيه حركة شعوبهم، والتأثير في وعي العراقيين بما يخدم تلك التوجهات، مستفيدين استفادة كبيرة من:

1. الفضائيات التي تيسرت للغالبية حتى ارتفع عدد مشاهديها آلاف المرات، وتضاعفت شدة تأثيرها على المتلقين.
2. الانترنت الذي دخل الكثير من البيوت حداً بات يشكل حاجة لشرائح الطلبة، والأساتذة، والمعلمين، والمتقنين، والتجار، والصناعيين وغيرهم.
3. هامش الحرية الواسع للعديد من الصحف، والمجلات التي انتشرت في العراق بمستوى يفوق قدرته على الاستيعاب.

وبذا أصبح التوجه النفسي أحد أهم الأسلحة المستخدمة في ساحته بعد انتهاء الصفحة الأولى للمعركة عسكرياً، من قبل العديد من الدول سوف يجري التركيز على العربية منها بشكل عام، والمحيطه بالعراق على وجه الخصوص عند التحليل، وضرب الأمثلة في الفصل الحالي لأسباب بينها:

1. إن اللغة المستخدمة هي العربية التي يتكلم بها أهل المنطقة التي يتواجد فيها العراق، وهي التي ستستخدم كوسيلة للتأثير.
2. تأثير هذه الدول، والمجتمعات وتأثرها بما يحدث في العراق بشكل يفوق غيرها من غير العربية، والبعيدة نسبياً عن حدوده.

إن تلك الدول العربية، والمحيطه وعلى أساس التأثير، والتأثر تسعى منطقياً للتعامل مع الحالة بكل الوسائل المتاحة أهمها النفسية لاعتبارات بينها:

1. أن العامل النفسي سلاح يجري استخدامه بطريقة غير مباشرة لا يتحمل فيها الحكام، والسياسيون المعنيون المسؤولية الاعتبارية، ولا المهنيون المسؤولية الجنائية في خضم الرغبة في تعميم الحرية، والديمقراطية التي يروج لها في المنطقة.
2. إن تطورات الموقف في العراق، وفتح حدوده، والتوجه لاستخدام محطات التلفزة، والمذيعات في فضائه بكثرة، وانتهاء القدرة على التشويش، والرقابة على المطبوعات، وبقية وسائل الاتصال من قبل القائمين على إدارة الحكم فيه، مهد إلى فتح الأبواب على مصاريحها أمام الأسلحة النفسية دون أية مقاومة، أو حرج يذكر.
3. يمتاز السلاح النفسي عن غيره من الأسلحة التقليدية كون إجراءاته متعددة، ومتغيرة تتلون باستمرار تبعاً للظروف، والمواقف كذلك يتوجه إلى أهداف ليست معلنة، ومصادره مبهمه، واتجاهاته على وجه العموم غير مباشرة (32)، وسلاح بهذه المرونة، والخصائص المتعددة يكتسب قوة التأثير دون مقاومة المستهدفين أو ممانعة من قبل المجاورين في المنطقة.
4. إن ظروف العراق، وحالة التشظي، والفرقة التي حدثت في الداخل بعد التغيير، دفعت ببعض من العراقيين إلى مد النظر إلى الخارج من أجل الحصول على الدعم، والإسناد الذاتي، وهذا شجع الآخرين من العرب القريبين على وجه الخصوص أو سهل لهم عملية التوجه نحو العراق استجابة إلى تصورات لهم في منع الخطر عن محيط بلدانهم من خلال إبقائه ماثلاً في العراق، وتلبية مطالب البعض من العراقيين بمد يد العون، والمساعدة مدفوعة الثمن (1).
5. إن سياقات تطبيق الأسلحة النفسية المتاحة في كثير من مفرداتها الموجهة بأساليب، ووسائل متعددة للتعامل مع ميول العراقيين، وحاجاتهم، ورغباتهم،

(1) إن التمويل، والاعتماد على العربي، والأجنبي في الدعم المالي والسياسي مسألة انتقلت من زمن المعارضة العراقية التي ألزمتها الظروف السياسية الدولية، والطبيعة العراقية إلى الاتكال على الغير في هذا الجانب إذ لم يسجل أن خسر معارض عراقي مبالغ كبيرة على دعم السياسة المعارضة باستثناء السيد سعد صالح جبر "شيخ المعارضين" الذي يؤكد العديد من السياسيين العراقيين أنه خسر جزءاً كبيراً من ثروته على العمل السياسي المعارض حتى أصبح لا يحتكم على شيء في سنيه الأخيرة.

ومن ثم غرائزهم بأساليب إشباع مرغوب أو تجنب منفر، يبرعُ بفنونها العرب، ودوائر مخابراتهم، واعتادوا دفع الكثير من المبالغ في سبيل تنفيذ بعض خطواتها، وهي من ناحية أخرى تستهوي المتلقين العراقيين الأمر الذي مهد الطريق أمامها كسلاح للوصول بالاتجاه المطلوب في الزمان، والمكان المحددين.

الفصل الثاني

المواقف النفسية

الضرر وتوقعه في موضوع العراق كان من بين دوافع الجهد النفسي الذي أثر في عموم العراقيين والعرب المحيطين وكذلك المسلمين.

عند التحدث عن العوامل التي أثرت في تحديد المواقف من الحرب، والتغيير الذي جرى في العراق خارجيا، وداخليا، وكذلك من الأحداث التي أعقبت حصوله في السنوات الأربع الماضية، لا بد والحالة هذه التكلم عن عوامل سياسية، وأخرى اقتصادية، وكذلك دينية مذهبية تفضي تأثيراتها المباشرة، وغير المباشرة إلى إيجاد قنوات أو تغيير اتجاهات ذات أبعاد نفسية.

ومع ذلك، ولأغراض التوضيح في العرض الخاص بهذا الكتاب سوف يؤخذ العامل النفسي المجرد، وفي مجاله يتم التركيز على اتجاهات المعنيين بالصراع الدائر على الأرض العراقية لما يتعلق بتقدير الضرر الناجم عن الحرب، والتغيير من وجهة نظره أي العامل النفسي، لأن هذا التقدير يؤدي وظيفة نفسية بعدة اتجاهات منها:

أ. الدافع لتحديد المواقف من الموضوع أي التغيير.

ب. المثير لتشكيل السلوك الخاص بالتعامل مع الموضوع الخاص بالتغيير.

ج. الرافد لصياغة الاتجاهات من موضوع التغيير.

كما إن الضرر، وتوقعه في سياقات العمل، والتعامل فيما يتعلق بالعراق كان من بين أهم دوافع الجهد النفسي الذي أثر، وما زال يؤثر في عموم العراقيين، والعرب المحيطين، وكذلك المسلمين، وتطبيع مواقفهم مع أو بالضد من ما حصل، وما يحصل على أرضه الواسعة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، خاصة وإن الكثيرين بعد التغيير مباشرة قد توجهوا إلى تقدير الضرر الناجم عنه، والذي

سينجم مستقبلاً تبعاً لمواقفهم، وتوجهاتهم المسبقة، ودرجة استفادتهم أو خسارتهم منه، حتى وصل البعض إلى التبسيط حد التفاضل، ووصل البعض الآخر إلى المبالغة حد التشاؤم، تقديرات أثارت البعض في الداخل، والخارج بالضد أو مع الحكومات العراقية، قبل أن يتلمسوا عملياً النتائج الحاصلة في شؤون الحياة المختلفة، إذ إنهم وبدلاً من الانتظار، والسعي إلى الاستشراف، والتحليل المنطقي للتقدير، تصوّروا الضرر في الأيام الأولى بعد التغيير بالاستناد إلى عوامل نفسية انفعالية منها:

المحتوى الفكري المسبق عن الطرف الرابع في الحرب، والخلل في تقدير المسافة بين الربح والخسارة، والتوجس من عدوى التغيير التي أسهمت مع عوامل أخرى تتعلق بالمصالح في رسم صور عقلية معتمدة للضرر عند العامة وأصحاب القرار، وكونت مواقف بالضد في أغلب الأحيان سيتم مناقشتها في مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول

المحتوى الفكري

لقد ربح الطرف المقابل للعراق "الأمريكان، والحلفاء الأوروبيين" المعركة العسكرية في الحرب، وقبل دخولهم غمارها كانت غالبية العامة من العرب، والمسلمين في الساحة القريبة منها "الحرب" يحملون أفكاراً، وتصورات لم يكن معظمها في صالح الأمريكان، ولا في صالح غالبية الحلفاء المشاركين بعد أن وضع الأمريكان أنفسهم في مواقف الانحياز إلى خصوم العرب في البت، والتحكيم بمسائل، وأزمات معقدة، والتقصير في تبرير ذلك الانحياز الأمر الذي دفع أولئك الغالبية إلى أن يتوقعوا حصول ضرر من قيام الحرب قبل بدئها دون أن يفكروا ولو بقليل من المنافع التي يمكن جنيها في التخلص من النظم القسرية الظالمة عن طريق عدوى الانتقال للديمقراطية.

ذلك ما يتعلق بالعرب، والمسلمين الذين أصبح بعضهم وعلى ضوء تقديره للضرر طرفاً في الصراع الجاري على الأرض العراقية سواء بالمساهمة العسكرية المضادة، والدعم المالي، والإداري المباشر أو النفسية بالتحريض، والدعم المعنوي غير المباشر.

أما بالنسبة للعراقيين فالأمر مختلف تماما إذ انقسموا في تقديرهم للضرر على ضوء هذا العامل إلى عدة فئات:

1. الأولى المتضررة من حكم صدام، وتتكون من غالبية العراقيين وبجميع مستوياتهم، وشرائحهم الاجتماعية، وهي في واقع الحال لم تناقش معالم الضرر الذي سينجم من الحرب قبل بدئها، وأثنائها، بسبب التكوين الفكري المضاد للنظام نتيجة لضغوط العيش، والتفريق في المواطنة، وفقدان الأمل. بمستقبل أفضل، وتوجهت هذه الشريحة الواسعة بسبب ذلك التكوين إلى التفكير بالكيفية التي يمكن بها التخلص من صدام، ولو عن طريق الاستعانة بأطراف أخرى خارجية مثل الأمريكان الذين التقت مصالحهم مع مصالحها في التغيير، بطريقة أزاحت من الذاكرة الأفكار المضادة لهم، واستبدلتها بتأملات المساعدة، وتقديم العون، وعلى أساسها وضعت تقديرات للخطر تقل كثيرا عن النفع المحتمل، لكنها، ونتيجة للأخطاء المتكررة في إدارة أزمة التغيير، وتقييدات الحكومات العراقية المتعاقبة إداريا وفنيا، وضعف السيطرة، وفقدان الأمن، والإحباط، والنشاط النفسي المضاد بدأت التأملات بمستقبل أفضل تقل تدريجيا.

وبدأ البعض يرسم في مخيلته صورا عن الضرر تقترب خطوة بعد أخرى من العتمة التي رسمها الآخرون، ولو بأشكال مختلفة.

2. الثانية التي كانت مرتبطة ارتباطا مباشرا أو غير مباشر بعجلة الحكومة السابقة سياسيا، ومصلحيا، وعسكريا، أو أنها تشعر بالمواطنة الأولى في ظل تلك الحكومة، وهي شريحة تقترب كثيرا أفكارها المضادة للأمريكان من أفكار السلطة، والحزب الحاكم، ومفردات إعلامهم في التوعية والتثقيف، وتغيير الاتجاهات، هذا وبسبب ذلك الارتباط، والتكوين الضدي المسبق، وقوة الصدمة التي أحدثتها الحرب السريعة تكونت في داخلها مواقف الخشية منذ البداية فصاغت صورا معتمة عن التغيير ومستقبل البلاد، زادتها عتمة:

أ. بعض أساليب إدارة الدولة، والمجتمع غير السوية.

ب. فقدان السلطة الضابطة.

ج. مواقف دول الجوار غير المنسجمة مع معطيات التغيير.
 التي أسهمت جميعها في إحداث فعل الاستفاقة من الخشية بعد أشهر قليلة من التغيير، وتحول بعض أفرادها سريعا إلى:
 حامل سلاح بالضد من جنود الحلفاء، ومنتسبي الحكومة العراقية، وأفراد الأمن، والعسكري:
 محرض فيها على حمل السلاح، وداعم لمعنويات من يحمله في ساحة القتال.

حاضن، ومساند، ومؤيد لاستخدام السلاح بكافة أشكاله.
 وهذا تحول نفسي دفع المعنيين به إلى أن يعملوا، ويفكروا بطريقة تُجسِّم الخطر القادم، وتحث على إفشال أصل التجربة تجنباً لحدوثه "الخطر" المتوقع من وجهة نظرها.

إن الشريحة المذكورة وإن لم تقترب من الأغلبية عددياً بالمقارنة مع الشرائح الأخرى في المجتمع العراقي، لكنها ومن ناحية ثانية تمتلك الكثير من معالم التأثير المادي، والمعنوي، والسياسي، والعسكري، الأمر الذي جعل تأثيرها ليس قليلاً في داخل العراق، وخارجه.

3. الثالثة، الشريحة المثقفة الواعية بمجريات الأمور، وهي الشريحة التي لم تكن تحمل أفكاراً متطرفة مسبقة بالضد من الغرب، والأمريكان "إلا في حالات قليلة" نتيجة لمتابعتها المستمرة للأحداث العالمية، وتطوراتها السياسية، وفهمها الصحيح لطبيعة الصراع الجاري على الساحتين الدولية والمحلية، وإدراكها المعقول للمستقبل، والتي تتفق آراؤها ونهج التغيير، والتعامل المنطقي مع واقع يمكن الاستفادة من وجوده لصالح العراق دون إسقاط فرض معارضته سلمياً، وبذا كانت الصور التي كونتها عن الضرر في غالبيتها تقترب من الواقع منطقياً، وتقل فيها مساحة العتمة بشكل واضح.

إلا أن هذه الشريحة التي تحسب على الأقلية لم تكن الفرصة أمامها متاحة لتأخذ دورها كعنصر توعوي، وتصحيح للصور المرسومة في الذاكرة الجمعية بعد أن شعرت مع بداية التغيير بالعزلة، والتهميش، ومن ثم بالحرب السرية

التي شنت عليها من مصادر مجهولة إلى مستوى تعرض بعض أفرادها إلى التهجير، والاعتقال مما أدى إلى وقوفها على الحياد لما يتعلق بتصحيح تقديرات الضرر، وبمستقبل العراق، فاسحة المجال دون عمد منها إلى الطرف المقابل أن يأخذ فرصته في التلقين، وتعبئة العقول بالأفكار، والصور المشوشة التي تدفع بسلوك المحايدين لأن يقترب من التضاد مع الدولة، والمجتمع، والمناوئين لأن يوجعوا الضرب في جسم العراق المتعب بسبب ضغوط عدم الاستقرار طويلة الأمد.

4. الرابعة، الشريحة الكردية تلك الشريحة التي تضررت من النظام السابق لمستوى الإبادة والتهجير، واستهداف الوجود القومي، والثقافي، وكذلك من غالبية الأنظمة السابقة، وهي شريحة بسبب ظروفها الخاصة، وسعيها الدائم إلى الحصول على الدعم الخارجي لتعزيز قدرتها في الصراع الجاري مع حكومات المركز لم تعبئ في ذاكرتها أية محتويات سلبية بالضد من الغرب والأمريكان، وعلى العكس من ذلك سعت بكل قواها المتاحة إلى التحالف معهم في الحرب، وملء الفراغ الذي نتج عن امتناع الأتراك من الاشتراك في جبهتها الشمالية، تحالفا وجدت فيه:

أ. الفرصة سانحة لإثبات الوجود طرفا قويا في معادلة التغيير، والحكم، وإعادة البناء بعد أن حقق التحالف الذي تساهم فيه نصرا عسكريا سريعا، ومذهلا.

ب. الظروف مواتية لأن يكون الجانب الأمريكي طرفا ضامنا يمكن الاحتكام إليه عند طرح الحقوق القومية التي نادى بها، وقاتلت من أجلها قبل التغيير، يفوق الوثوق به باقي الأطراف السياسية العراقية التي شاركتها السير في الطريق إلى بغداد.

وهذه عوامل جعلت التوقعات المستقبلية للحرب في الذاكرة الكردية خالية تماما من العتمة وصور الضرر، بل وأطرتها بالتفاؤل، والنفع العام.

لكن هذه الشريحة التي تصل نسبة عددها من المجموع العراقي العام بين 15 - 20% وقدراتها العسكرية، والسياسة، والإعلامية تفوق باقي المجموعات العراقية،

لم تستطع مد تفاؤلها إلى الآخرين داخل العراق، وخارجه للمساعدة في التقليل من توقع الضرر لعدة أسباب بينها:

أ. التوجس واضح المعالم للجمهور الكردي، ورغبته البقاء محصوراً في سور كردستان بسبب التجارب السلبية في التعامل السابق مع المركز الأمر الذي لم يفسح له المجال للتفاعل مع الغير في ساحة الصراع.

ب. التطرف القومي لبعض الجمهور الكردي الفتي في رسم مستقبل الإقليم بعيداً عن سلطة المركز، ورفع الشعارات التي تعبر عن تطرفه أعطى انطباعاً معاكساً، وأثار قلق الآخرين في الساحة العراقية، والعربية⁽¹⁾.

ج. الإعلام الكردي الموجه، ورغم إمكانياته الجيدة كان قبل التغيير، ومع بداياته موجهاً للأكراد أكثر منه إلى باقي العراقيين المساهمين معه في النوايا، والرغبات، والأفعال الخاصة بالتغيير، وبطريقة لم ينجح في إحداث التأثير المطلوب في العقل العراقي أو حتى يسوّق قضيته بشكل صحيح خارج محيط كردستان لكن الساسة الأكراد ومنذ عام 2005 توجهوا لسد هذه الثغرة من خلال زيادة البرامج العربية في الفضائيات الكردية، وفتح فضائيات كردية ناطقة بالعربية، كذلك التوسع في إصدارات الصحافة الناطقة باللغة العربية لنفس الغرض المذكور.

وبسببها وأمور أخرى أسهمت هذه الشريحة عن طريق الخطأ في تضخيم الضرر المستقبلي في عقول البعض من العرب، والعراقيين أكثر من مساهمتها في التهدة، والتطمين.

(1) وضعت صناديق للاستفتاء غير رسمية في عموم إقليم كردستان بجانب الصناديق الخاصة بانتخاب أعضاء الجمعية الوطنية الانتقالية في 30/1/2005 وبعد الفرز بينت النتائج المتحصلة أن 96% من المستفتين الأكراد كانوا مع الاستقلال، وتقرير المصير في حال عدم الحصول على الفيدرالية، كما يلاحظ وجود طروحات علنية للاستقلال تظهر بين حين وآخر في برلمان الإقليم.

المبحث الثاني

خلل التقدير

لم يتعود العقل في منطقتنا العربية، والإسلامية على التعامل مع المستقبل الذي يمثل لأغلبهم مجهولاً لا يميلون إلى التقرب من معطياته بسبب اعتقادات أن بعضها غَيْبٌ عَصِيٌّ عَلَى التفسير (33)، ونتيجة لعدم التعود هذا، والتأخر عن العالم في مجالات العلم، والاكتشاف بات النهج الفكري للكثيرين موسوماً بالمحافظة على الواقع المعاش، والابتعاد جهد الإمكان عن وقائع التقدير، والاستشراف المستقبلي، ويتميز أيضاً بالخوف، والقلق من المستقبل غير المضمون الذي يدفع إلى عدم الخوض في مسائل المستقبل، والتوقع المستقبلي، والتقدير.

هذه خصائص في العقل الجمعي العربي، والمسلم ساعدت في تكوين اتجاه بعدم الترحيب بالتغيير الحاصل للحكم في العراق تفادياً لضغط المجهول، والخوف من المستقبل الذي هو أيضاً مجهول، وأوجدت كذلك خللاً في تقدير المسافة بين الربح الذي يمكن أن يتحقق من التغيير مستقبلاً، والخسارة المحتملة من حصوله حاضراً، ومستقبلاً، لكن التغيير قد حصل خارج قدراتهم على التدخل أو حتى التوقع، وبحصوله اندفع البعض باتجاه التحريف شبه العمدي للتوقعات أو تضخيمها تأكيداً لصحة الرأي والتوقع، ساعدها على ذلك ضبابية بعض الأهداف التي رافقت الحرب، والتي أشعرت الكثيرين بخوف على مصير يراود به أن يكون رهناً بيد الغير، وهذا الاندفاع لبعض العرب، والمسلمين في الخارج انعكس سلباً على بعض العراقيين الذين تأثروا بالاتجاه نفسه، وكونوا أفكاراً، وصوراً تُضخّم من الضرر بالضد من التغيير، وتخلل بالتقدير الذي يشكل المواقف، والسلوك.

إن المسافة النفسية بين الربح، والخسارة وتقديرها مسألة ليست سهلة في حرب دارت على أرض العراق لم تكن تقليدية لأن أسبابها المعلنة كانت تتعلق بالتحريض، وإعادة البناء الديمقراطي، والاستشراف المستقبلي لها كان ذا صلة بإعادة ترتيب المنطقة بدءاً من العراق بوسائل لم تكن مجربة عملياً، ولم يكن الوثوق بها مضموناً من قبل الغالبية العظمى لأبناء المنطقة، وحتى الجوار، ونتائجها التعبوية،

إزالة النظام الديكتاتوري الحاكم، وتمتع الناس بالحرية المطلقة حد الانفلات، وتدمير بعض ركائز البنى التحتية، وإعادة تنظيم قسم من السلطات الضابطة "الداخلية والدفاع". بمستوى يقل عن القدرة الفعلية للتعامل مع الخطأ، والتجاوز، والإرهاب، والمشاعر حولها متباينة بدءاً من الشعور بالإزاحة التامة لضغوط كانت جاثمة على الصدور، وانتهاء بمشاعر القيد المفروض في التعامل مع العديد من المسائل السيادية، والأنشطة خلالها متباينة أيضاً إذ يجد المتتبع أن هناك من يوصل الليل بالنهار سعيًا منه للمساهمة في إعادة البناء، وهناك من يسعى إلى تدمير الذات العراقية بنشر الفساد، وخرق المعايير الوطنية، ويجد في الوقت نفسه أن أعمال العصابات، والتهريب، والتجاوز قد تفشت أكثر من السابق، وأن الإعياء الوظيفي قد سيطر على السلوك العام بشكل يفوق كثيرا ما كان يحدث إبان النظام السابق (34) وعلى هذا الأساس:

اختلطت معايير التقييم الخاص بالريح، والخسارة لجميع الأطراف.

وتداخلت المسافات النفسية بينهم كثيرا إلى الحد الذي أثارت فيه اختلافًا واضح المعالم حتى بين المتحالفين مع أو بالضد في جوانب الرؤى، والتقدير الفعلي للريح، والخسارة إلى المستوى الذي أضعف الحجة النفسية المطلوبة للتأثير في العراقيين وغيرهم، وكما مبين في الآتي:

1. حاول الطرف الأمريكي من جانبه وفي الساعات، والأيام الأولى جاهداً أن لا يظهر بمظهر المحتل لبلد يعاني التسلط، والديكتاتورية إذ سعى القائمون عليه إلى تعزيز ذلك منذ البداية في تسمية الحرب بحرب تحرير العراق، وتوجهوا إلى التحالف مع الأكراد بغية المساهمة المباشرة في القتال بالحدود الشمالي، كما أشركوا عرباً عراقيين تدريباً في تشيكيا، والولايات المتحدة، وأطرافاً من المعارضة العراقية بمحور الجنوب، وعملوا على إقامة تحالف دولي للغرض المذكور، وطرحوا شعارات وآمالاً تعبر عن غداً أفضل مفعم بالأمن، والعدل، والمساواة، والديمقراطية، وغيرها من جهود اصطدمت عملياً بقرار الأمم المتحدة الخاص باعتبار العمل العسكري للحلفاء في العراق احتلالاً لغايات لم يستطع الأمريكيان إقناع العراقيين، وغيرهم بجدوى اتخاذها، الأمر الذي دفع

بتفسير سلوكهم ضمن معيار المحتل فتكونت أوجه خلاف في الموضوع بمنطقة عاشت طويلاً تحت بؤس الاحتلال، وحاولوا أيضاً أن لا يسلكوا سلوك المنتصرين في قتال لم تكن أطرافه متكافئة بأي حال من الأحوال، أو الراجحين الوحيدين من نتائجها المغلفة بكثير من الغموض، لكن استمرار تجوال عسكرهم المدجج بالسلاح في الشوارع الرئيسية، والفرعية داخل المدن، وخارجها، ودروعهم الضخمة بعد الانتهاء الفعلي لأعمال القتال الرئيسية أشعر عسكرهم في الميدان بالانتصار، ودفع بعضهم إلى التعامل مع الموقف على هذا الأساس، خاصة بعد اشتداد أعمال المقاومة المسلحة، وفقدان الثقة بالشارع العراقي الذي تعودوا الاطمئنان إليه في بداية الأيام الأولى للتغيير، وهذا سلوك فسرتة العقلية المحافظة في البدء تحت بند الخسارة في حرب كان من الصعب تفادي وقوعها⁽¹⁾ وساعدت سعة انتشارها في المجتمع العربي على تعميق هذا التفسير بعد فترة وجيزة تكشف فيها بعض الأخطاء. وحاولوا أن يكونوا مشاركين، ومؤازرين للعراق الطرف المقابل في الحرب، فرصدوا مليارات الدولارات لأغراض الدعم وإعادة البناء، لكنها لم تصل إلى ترميم ما تدمر بنفس الطريقة التي تعود العراقيون تلمسها في مسائل الترميم، وإعادة البناء بسبب الروتين، وضعف الأجهزة العراقية المعنية بالتخطيط، والتنفيذ، وتفشي، واستشراء الفساد لدى الجانب العراقي، ووجود بعض مؤثراته لدى الجانب الحليف، ولصرف بعض المبالغ لأغراض الأمن الذي لم يدرك المواطن العراقي نفعها القريب فأسهموا من جانبهم بوجود أوجه خلاف بينهم والآخرين حتى القريين منهم أثرت في معايير تقدير الربح والخسارة.

(1) كانت الوجبات الأولى للعسكر الأمريكي، والحليف ودودة جداً في تعاملها مع الشارع العراقي، إذ يجد المنتفع أن أطفالاً، وشباباً يقتربون كثيراً من الدبابة الواقفة على رصيف الشارع، ويتبادلون معهم الأحاديث، والتحيات، ويقدم البعض من الجنود الحلوى والمياه إلى الأطفال وغيرهم، لكن الأمر بدأ بالتغير التدريجي مع اشتداد أعمال العنف، والاعتداء على الجنود والدوريات الحليفة على وجه الخصوص، مما أسهم في وجود توجس من التقرب من العراقيين، زانت شدته طردياً مع زيادة العنف حتى بات الجندي الأمريكي في الشارع واضعاً أصبعه على الزناد، وبات العراقي متخوفاً من ردود فعله الخطأ في بعض الأحيان.

2. أما بالنسبة إلى العراقيين فيصعب على المتتبع أن يحدد موقفهم من الريح والخسارة، ويصعب عليه أيضاً تقدير المسافة النفسية التقريبية في عقولهم بين النصر والهزيمة، لكننا ولكي نكون قريين من واقع هذا الموضوع سنأخذ نتيجة المعركة العسكرية معياراً لتحديد المواقف، وسنضع المؤسسة العسكرية العراقية أساساً للتقدير على وفق هذا المعيار، وفي مجالهما نجد:

أن معركة قد دارت بين قوات الحلفاء بقيادة أمريكا الدولة الأقوى في العالم. وقوات حكومية عراقية من الجيش النظامي، وقوات الحرس الجمهوري، وفدائيي صدام، ومتطوعين من الحزب في ظروف قتال كان الحلفاء متفوقين فيها عدة وعدداً، وتقنية اتصال وسيطرة حديثة، وقوة جوية سائدة.

وكان الجيش العراقي يعاني فيها من اضطراب في وسائل الاتصال والحرب الالكترونية، وتدني مستوى الأداء، ومحدودية الأسلحة المناسبة للدفاع، والأهم منها جميعاً هبوط مستوى المعنويات، وبروز أفكار بعدم جدوى القتال، فكانت النتيجة: خسارة مادية، ونفسية سريعة، وقاسية في ساحة معركة تتواجد أهدافها بين السكان، وهي خسارة لم يكتف الحلفاء بتحميل مسؤوليتها إلى القيادة السياسية، والعسكرية السابقة، وفرض أعبائها على زمن حكمهم الذي انتهى من الوجود، بل وحملت العسكرية العراقية كل تبعاتها، وزادتها اتهامات أخرى وجهت لها لم تكن تتحمل وزرها بطريقة أفضت إلى إزاحتها تماماً من الوجود الوطني في ذاكرة العرب، والعراقيين بقرار حل أشعر منتسبيها، وكثيراً من العراقيين "باستثناء الساسة الجدد، وبعض المتضررين من الحكم السابق" بالخسارة الجسيمة ثم خيبة أمل، وإحباط شديد جعلت العديد من أفرادها دعاة للترويح بالخطر المستقبلي، وتضخيم وقائعه باستمرار.

أما إذا نظرنا إلى الشعب العراقي كطرف هو أيضاً نجد أنه قد تأمل نفعا من التغيير، حتى المستفيدون من النظام السابق قد أعياهم العيش تحت ضغط انتظار التغيير، فقبلوا في البداية جزءاً من الضرر على أمل العيش لاحقاً بعيداً عن الضغوط، لكنهم في الواقع لم يجنوا من تأملهم سوى القليل، وقليله الذي تحقق في تحسين مستوى العيش قد أفسد متعته الاضطراب الأمني، وسوء إدارة الخدمات، فشعروا

هم أيضاً بالخسارة التي أسهمت في تقريب المسافة النفسية من حدودها، مكونة أفكاراً قوامها الريبة، والشك من أن طرفاً آخر قد احتكر الربح، وتصرف بعقلية المنتصرين، وهو شعور لم يعتد العرب، والعراقيون قبوله بعد أن تعودوا لمئات السنين على تغليف الخسائر التي يتكبدونها بمفردات التمني لتحقيق الربح كنوع من التعويض، وتخفيف الألم الموجود، فكان تعويضاً أو رغبة في تعويض سهل استغلاله من الغير لتضخيم الآثار المترتبة على الخسارة.

المبحث الثالث

التوجس

العراق دولة عربية "مختلطة" في منطقة عربية تشترك فيما بينها بالعادات، والتقاليد، والأهداف والتطلعات على مستوى الأفراد والجماعات، وفيها كذلك مستوى من التحضر يكاد يكون متقارباً، وأنظمة للحكم متشابهة إلى حد بعيد في تعاملها مع الإنسان بفروق نسبية سواء كانت هذه الأنظمة يسارية أو في أقصى اليمين، ولها امتدادات دينية، وقومية، ومذهبية، ومشاعر انفعالية منها تكاد تكون شبه عامة، الأمر الذي يتسبب في الانتقال السريع لنتائج الإصلاح، والتطور، وكذلك إرهابات الحروب، والكوارث⁽¹⁾ إلى عموم المنطقة فيكون استجابات مع أو بالضد تؤثر في السياسة، والأهداف العامة. لقد حدثت الحرب، وتم فعلها على الأرض عملياً، وسرعان ما كون حدوثها مشاعر، ومواقف منها بالضد على

(1) في التاريخ العربي الحديث كانت هناك العديد من الوقائع التي امتد تأثيرها إلى عموم المنطقة العربية، وكونت استجابات منها أثرت على المشاعر، والمواقف مثل ثورة 1952 في مصر وظاهرة عبد الناصر التي أعطت دفعا قوميا واضحا استمرت بعض تأثيراته حتى وقت قريب، ومن بعدها حرب أكتوبر عام 1973 التي أنعشت نتائجها الأولية آمال العرب في امتلاكهم بعض الإمكانات في الصراع الجاري مع إسرائيل بعد أن حقق السوريون والمصريون المشاركون فيها نجاحات ملموسة على الجبهتين في الأيام الأولى من الحرب، وفي الجانب السلبي كانت هناك نكسة حزيران في الحرب مع إسرائيل عام 1967 التي خسر فيها العرب كل سيناء، وهضبة الجولان، وجل القدرة العسكرية للمصريين، والسوريين في غضون أسبوع كونت مشاعر إحباط عاشها غالبية العرب من المحيط إلى الخليج.

الأغلب تأسست في معظمها بضوء العوامل المذكورة فيما سبق، ومواقف الحكام العرب، والتوجس من عدوى التغيير، على الرغم من أن القائمين على الحرب قد وضعوا أهدافاً لها "المعلنة" تتماشى ورغبات الجمهور المتعطش لتحقيقها مثل:

1. إسقاط الديكتاتورية.
2. إقامة النظام الديمقراطي.
3. القضاء على أسلحة الدمار الشامل.

رافقتها إشارات لإمكانية الامتداد لاحقاً إلى دول أخرى في المنطقة لتأمين نفس الغايات، وهي إشارات، ورسائل وإن تتفق وآمال الجمهور كما ورد فيما سبق لكنها من ناحية أخرى أثارت بنسب ليست قليلة قلق غالبية الحكام العرب، وشرائع من مجتمعاتهم، وخشيتهم من أن يكون العراق قاعدة للانطلاق نحوهم في خطوات للتغيير يدفعون هم ثمنها قبل غيرهم من العموم.

إن خشية العرب التي باتت واضحة أكثر بعد فترة من حدوث فعل التغيير، والتطور السلبي للوضع الأمني يمكن تقسيم مستوياتها إلى مرحلتين:

الأولى: قبل وقوع الحرب بقليل، وخشيتهم فيها كانت من:

1. امتداد الحرب بصفتها العسكرية إلى داخل حدود تلك الدول، خاصة القرية من العراق، الأمر الذي يدفع بها إلى أن تكون طرفاً على الرغم منها.
2. تحملها عبء الآثار الجانبية للحرب، مثل الهجرة التي تتزايد أرقام أعدادها عادة، وانتقال أعمال الإرهاب، وفعل العصابات التي تحاول أن تجد لها مكاناً في دول الجوار.

3. تفاعل الشارع العربي مع وقائع الحرب، ونتائجها الكارثية على مجتمعاتهم.
4. الاحتمال الأكثر قلقاً للعرب، والقريين منهم ما يتعلق بشكل العراق ما بعد التغيير الذي وعد الحلفاء أن يساعدوا في أن يكون ديمقراطياً (ولو بشكل نسبي) الأمر الذي قد يدفع الشعوب العربية إلى المطالبة بتطبيقها في دولهم، ومجتمعاتهم.

الثانية: بعد التغيير، وفيها مستويات التأثير مختلفة لأن شدتها التي تكونت في المرحلة الأولى قبل الحرب لم تكف إلى تعميم، وإثارة القلق بين الحكام العرب

بالدرجة التي يَكُونون مواقف بالضد يمكن أن تخرجهم مع الأمريكان أسبقية أولى، ومن بعدهم العراقيين، ولم تكف شدتها أيضاً لإثارة عدوانية الشعب العربي الذي وجد نفسه أحياناً في بعض المناطق والدول في حال الراغب نفسياً بالتغاضي عن تحرك الغير لتأمين مصالحه في التغيير نحو الأحسن، فكانت تلك المرحلة أقل تأثيراً، وتعميماً على العكس من المرحلة الثانية التي اتسعت فيها مستويات الخشية بعد أن اتضح:

1. إمكانية تعميم أخطاء، وكوارث جرت في العراق على مجتمعات عربية تشبه في بعض مكوناتها ما هو موجود في تركيبته الاجتماعية، والثقافية.
2. السنوات غير المعلنة للأمريكان في إعادة شكل التوازن القلق في المنطقة. بمستوى يفقد فيه العرب القليل المتبقي من معالم القدرة المتيسرة لهم في التعامل مع بؤر التوتر، والصراع في محيطهم غير المستقر.

إن مشاعر الخشية، والتوجس في هذه المرحلة التقت من الناحية النفسية مع تلك التي كانت قبل وقوع الحرب. وبوجود محتوى أفكار سلبية مسبقة في العقل العربي، وخلل في تقدير الربح، والخسارة تكون وضع نفسي في المنطقة فيه من القلق، والريبة، والشك غير القليل، استغله المناوئون للعملية السياسية في تحديد أهداف عملهم النفسي باتجاه تضخيم خطر التغيير في العراق.

ونجحوا بقدر معقول في تكوين رأي عام عربي ليس في صالح التغيير، وبالضد من ما يجري في داخله، نجحوا التقى معهم في بعض جوانبه غالبية الحكام العرب، وساعدوا في استغلاله على شكل تهويل من الخسارة، وتعزيزه حد إثارة المخاوف كنوع من درء الخطر عن الذات التي تعيش هاجساً من التهديد بالتغيير.

إن النظر إلى المواقف، والجهود الخاصة بتضخيم الضرر، واستغلاله في تكوين اتجاهات مضادة مسألة ليست سهلة، وفي واقعها نجد أن غالبية الدول العربية عدا تلك التي دخلت في صراعات مسلحة، وعلاقات توتر مع صدام مثل الكويت، وسوريا، وما ترسب في ذاكرتها من شعور بالتهديد المستمر من ذلك النظام، وعدم الثقة بسياسته غير المتوازنة لثلاثة عقود متصلة (وكما مبين سابقاً) وكذلك الأردن التي انتقدت ديكتاتورية النظام بشكل علني، وسمحت بجهد معارض على أراضيها

قد أصبح الحكام فيها، وحكوماتهم، وشرائح من مجتمعاتهم قلقين من الحرب، ونتائجها التي بدت سلبية في محصلتها حتى أربع سنين من حصولها، وبسبب قلقهم وقفوا بالضد منها في السر، والعلن على الرغم من أنهم جميعا مع بعض الاستثناءات البسيطة يرغبون برحيل صدام ونظامه، والقلة منهم أيدت الحرب، أو دعمتها في السر تحاشيا لتأثيرات الشارع، ومواقفه غير المنسجمة، وأبقت في ذات الوقت المجال مفتوحا للوقوف بالضد منها لبعض مفاصل الإدارة كنوع من المرونة في تغيير المواقف، وربما التنفيس عن الانفعالات المكبوتة، والإيحاء بتطبيقات الديمقراطية.

الفصل الثالث

الجهد النفسي

تهدف غالبية الجهد النفسي المضاد
إلى إفشال عملية التغيير وإقامة النظام
الديمقراطي ومحاولة إيجاد البديل.

من خلال استعراض بعض المفردات ذات الصلة بالعوامل النفسية بمفهومها الحديث يتبين أنهما فعاليتان شاملة، وإجراءات متداخلة يكمل بعضها البعض، فأعمال السياسة الخارجية على سبيل المثال ذات الصلة بالعلاقات، والخطب، والمؤتمرات، والرسائل، والاتصالات، والمذكرات لتكوين قنوات تساعد في كسب السود، وتمتين عرى الصداقة، ومن ثم التخفيف من عدوانية الخصوم، ومحاولة تحييدهم، قد استخدمت جهداً نفسياً لما يتعلق بالعراق كانت أولى خطواتها إشراك الأمم المتحدة طرفاً، على الرغم من عدم تحقيق النجاح المطلوب بسبب قوة المقاومة المسلحة بالضد، وأعمال الإرهاب، وسعة أخطاء الاحتلال التي أجبرتها على الخروج من الساحة الداخلية، والبقاء في وضع المراقبة، والتقرب البسيط من الخارج، والخطوة الثانية تتعلق بالجامعة العربية التي أدخلت كذلك محملة بأعباء التناقضات العربية، وخرجت أيضاً لنفس الأسباب بعد أن استقال ممثلها السيد لماني بداية عام 2007.

وأعمال العسكر في الحرب التي اعتمدت استخدام القوة لفرض غايات الاحتلال في الداخل قد أثمر فرضها في الأسابيع، والأشهر الأولى للاحتلال، لكنها سرعان ما فقدت قوة زخمها في التأثير بسبب:

1. تجميع قوى المقاومة العراقية المسلحة، وحشد جهودها، والنزول إلى الشارع بعمل مسلح سبب إشكالات كثيرة لقوات الاحتلال أسهمت في فقدان استمرار قوة التأثير.

2. تمركز قوى الإرهاب الدولي "العربي، الإسلامي" على الأرض العراقية وبدء عملياته التخريبية، وإثارة النعرة الطائفية أحرّ في الحسم، وأسهم أيضاً في إضعاف قوة التأثير.

3. متغيرات الوضع الداخلي التي أوجدت احتقاناً ومن ثم احتراباً داخلياً استنزف جهد القوة العسكرية، وقلل من قوة التأثير.

إن أعمال القوة أي فعل العسكر داخل ساحة القتال العراقية لم يكن معزولاً عن السياسة التي دعمته بقوة، وعن الإعلام الذي خُصصت له ميزانيات كبيرة، وفُتحت على أساسه عشرات القنوات الفضائية المؤيدة لإقناع الأطراف الأخرى بوجهات نظر محددة تفضي إلى تحقيق الأهداف القرية "التعبوية" والبعيدة "الاستراتيجية" حتى أصبحت من فرط استخدامها سمة من سمات الأداء، وأصبح في مجالها استمرار تسجيل النقاط في وعي الآخرين أمراً أساسياً، ولإيضاح هذا الجهد وفاعليته سيتم تناوله بجانبه الأمريكي، والعراقي الحكومي، والجانب الثالث المضاد لهما معاً.

المبحث الأول

الجهد الأمريكي

في موضوع العمليات النفسية، تتطلب الدقة تقسيم الجهد الموجه إلى العراق، ومن بعده المنطقة إلى عدة أقسام يعود الأول فيها إلى جهة الاحتلال أي أمريكا، وفي مجالها يقتضي التحليل ذكر بعض الحقائق المعلنة عن إمكاناتها في مجاله:

1. غالبية الشركات العملاقة "متعددة الجنسية" للصحافة والربث التلفازي، والأقمار الصناعية الناقلة للربث الفضائي موجودة في اليد الأمريكية.

2. أساس عمل شبكة المعلومات "الانترنت" أمريكي، ورأس مالها أمريكي، ومراكزها عبر العالم أمريكية، والقدرة على مراقبتها، والتحكم بها في يد أمريكية.

3. 80% من الأنباء العالمية التي تتداولها وكالات الأنباء في الدول النامية مصدرها الوكالات الإعلامية الأمريكية القادرة على الفبركة، والصياغة، والتعميم، والنشر وإيقافه في الوقت الذي تريد.
4. خمس عشرة شركة إعلامية أمريكية غربية عملاقة تتحكم في المواد، والوسائل، والمؤسسات، والتقنيات الإعلامية، والإعلانية في العالم.
5. 75% من إجمالي الإنتاج العالمي من البرامج التلفزيونية أمريكي.
- 90% من إجمالي الأخبار المصورة من إنتاج أمريكي.
- 82% من إنتاج المعدات الإعلانية، والإلكترونية أمريكي.
- 90% من المعلومات المخزنة في الحاسبات الإلكترونية جهد أمريكي.
6. رأس المال البالغ بحدود (489) مليار دولار الذي يتحكم في سوق التقنية الإعلامية غالبية أمريكي، يسعى أصحابه إلى استثماره للامتداد إلى السوق العالمي تماشياً مع فلسفة العولمة، والنظام العالمي الجديد (35).
- إن للأمريكان الذين يملكون كل هذه الإمكانيات بطبيعة الحال أهدافهم النفسية الخاصة في ما يتعلق بالتواجد على الأرض العراقية، والمنطقة بعد إنجاز الفعل العسكري للاحتلال تتمحور على الأغلب أو منطقياً حول الآتي:

 1. تبرير فعل الاحتلال.
 2. إقناع العراقيين، والعرب بصحة التوجهات الأمريكية في التغيير، وإقامة الديمقراطية في بلد عانى كثيراً ويلات الديكتاتورية.
 3. إعطاء انطباع عن سلامة النهج الأمريكي في التعامل مع المنطقة.
 4. فاعلية القوة الأمريكية في الردع، والعقاب.

- ولتحقيق تلك الأهداف رصدت الحكومة الأمريكية ميزانيات ضخمة للجهود النفسي الموجه، فتحت على أساسه فضائيات موجهة مثل الحرية، ودعمت فضائيات أخرى مثل العراقية وغيرها، ومولت صحفاً ومجلات داخل العراق وخارجه في جهد نفسي مكثف لتحقيق تلك الأهداف القريبة مع أخرى بعيدة على ضوء إستراتيجيتها التي يصعب التكهن بها في الوقت الحاضر، لكنها ومع كل هذه الجهود

المبدولة، والإمكانيات المتاحة تؤثر النتائج، وكم العائد بمعايير اليوم إخفاقا تعبويًا⁽¹⁾ واضح المعالم في تحقيق تلك الأهداف إذ إن العراقيين الذين استبشروا خيرا بالاحتل بعد السقوط مباشرة على سبيل المثال تكونت عند الكثير منهم مفاهيم، واتجاهات يغلب عليها:

1. التشاؤم من استمرار الاحتلال كعامل مساعد لإعادة البناء الديمقراطي للبلاد.
2. القلق من بقاءه كوجود يثير التوتر، والاضطراب بشكل مباشر عن طريق التدخل طرفا في القتال الجاري، وبشكل غير مباشر من خلال تقديم العون، والمساعدة للبعض، وغض النظر عن أعمال تجري في البلاد للبعض الآخر.
3. عدم الإيمان بقدرته على حسم الاضطراب الذي يتسع في البلاد لاعتقاد عند قسم من العراقيين، والعرب بعدم الجدوية اللازمة للحسم، وعند القسم الآخر بوجود تعمد في عدم الحسم يؤمن تحقيق أهداف بعيدة المدى.
4. ضعف الثقة بالجانب الأمريكي طرفا محايدا في ساحة الاحتراب الداخلية على الرغم من حاجة جميع الأطراف لوجوده، ورغبتهم في تحكيمه، والرجوع إليه. إن الإخفاق الأمريكي الحليف الذي حصل في مجال تحقيق الأهداف النفسية على المستوى العراقي حصل كذلك على المستوى العربي، والإسلامي ومؤثراته العامة:

1. العدوانية التي كانت موجودة بشكل ملموس في الشارع العربي، والمسلم بالضد من الفرد الأمريكي، والنظام الأمريكي لفترة زمنية سبقت الحرب، وخلالها زادت شدتها درجات عدة بعد الحرب، والتغير إلى مستوى دفعت البعض من الشباب المتطرفين دينيا إلى التوجه إلى المشاركة بالقتال.
2. الأصوات التي كانت مسموعة من قبل السياسيين العراقيين، وبعض الباحثين، والمثقفين لدعم فكرة التحرير بقوات أمريكية تأسيسا على فلسفة المصالح

(1) إن الحكم على الفشل والنجاح في موضوع يتعلق بتقييم ما هو متحقق من الأهداف في الجانب الأمريكي مسألة ليست سهلة لأن ما يعد فشلا في الوقت الحاضر قد لا يكون كذلك في المستقبل، كما أن الفشل على المستوى الآني أي التعبوي من وجهة نظر عراقية أو حتى عربية قد لا يكون كذلك على المستوى الاستراتيجي ومن وجهة نظر أمريكية.

المشتركة للجانبين، وفكرة الاستمرار بالبقاء للمساعدة في إعادة البناء بدعم أمريكي مقتدر قد خفت حدتها كثيراً إلى حد الاختفاء.

3. وأكثر معالم الإخفاق وضوحاً هو ضعف الحجة⁽¹⁾، وشدة الإحراج الذي بات يقتحم نفوس العراقيين المتحالفين، والمؤيدين للوجود الأمريكي، والعاملين معه في مشروع التغيير، وإعادة البناء أفراداً، وجماعات، وأحزاباً، وهو إحراج قد يتطور نفسياً إلى مستوى الشعور بالذنب، ومن ثم التحول إلى الصف المقابل في النقد، وربما الوقوف بالضد إذا ما استمرت معالم الإخفاق على ما هي عليه في الوقت الراهن، أو تطورت إلى الأسوأ في المستقبل القريب.

المبحث الثاني

الجهد العراقي

إن الجهد النفسي في قسمه الثاني يتعلق بالدولة العراقية أي الحكومي الذي يفترض أن يسعى من جانبه إلى تحقيق أهداف قوامها منطقياً إقناع الجمهور بكثير من الأمور على رأس قائمتها:

1. جدية الجهد السياسي الوطني المشارك في العملية السياسية، والداعم لها خارج المشاركة الفعلية في تحقيق الديمقراطية.
2. مسؤولية النظام السابق عن تأسيس قواعد الخطأ التي تضاعفت مستويات ارتكابه في النظام الجديد بعد التغيير.

(1) عديد من الشخصيات السياسية العراقية التي عملت في المعارضة العراقية لمرحلة ما قبل التغيير، وتعاونت مع الأمريكان ضمن برنامج، وقانون تحرير العراق من خلال وجودها كشخصيات مستقلة أو عن طريق أحزابها التي دُعمت من الأمريكان مادياً، وسياسياً، والتي أتاحت لها الفرص في السابق للدخول في سجال، وحوار بالضد مع رافضي التغيير عن طريق الاحتلال، والتعاون مع الأمريكان في الفضائيات العربية قبل الحرب، وأثنائها، ومن بعدها بقليل وجدت نفسها بعد سنتين من حدوثه ضعيفة الحجة في دعم وجهات نظرها السابقة في مقابل أولئك الرافضين، وكذلك المعارضين الجدد للبقاء حتى أخذ البعض من تلك الشخصيات يتجنب الظهور على الشاشة أو لا يوافق على الدخول في سجال لا يمتلك فيه الحجة القوية لدعم وجهات نظر كانت مدعومة بعدد من الحجج في السابق.

3. تبرير أعمال القصور في جوانب إدارة الدولة، والمجتمع ذات الصلة بالخدمات، وحقوق الإنسان، والعدالة، والمساواة، وغيرها.
4. إعطاء انطباع عن سلامة النهج المتبع، والأساليب المأخوذ بها في حكم البلاد، وبالعلاقة مع الجانب الأمريكي الذي صنّفت الأمم المتحدة وجوده بصيغة الاحتلال.

إن الجهد النفسي الحكومي⁽¹⁾ الذي اعتمد على الجانب الأمريكي لمرحلة ما بعد السقوط مباشرة، ولحين استلام مسؤولية الحكم رسمياً منتصف عام 2004 قد أنشأ بمساعدتهم شبكة للإعلام العراقي تتبع لها بصفة رئيسية فضائية "العراقية" وجريدة يومية "الصباح" ومجلة، وإذاعة عملت غالبيتها كوسائل أساسية بشكل مهني، دون الأخذ بالاعتبار الجانب النفسي، وخطط تنفيذ الأهداف المذكورة وغيرها، على هذا الأساس يمكن الاستنتاج أن الجهد النفسي الحكومي لا يوصف فقط بالإخفاق أو التقصير، وإنما بالتأثير المضاد إذ إنه وبدلاً من الإقناع بأحقية التغيير، وجدية العمل من أجل الانتقال إلى مرحلة الديمقراطية بعد التغيير، وتبرير بعض جوانب التلكؤ، والخطأ أعطى المعنيون من السياسيين المشاركين في الحكم، والباقيين خارجه لأربع سنوات متتالية انطباعات نفسية سلبية تماماً منها على سبيل المثال:

1. عدم وجود الخبرة، وكذلك الأساس لاكتساب الخبرة في حكم البلاد.
2. إن بعض الموجودين في المسؤولية بالمستويات العليا ليسوا رجال دولة، ولا يمكن أن يكونوا رجال دولة بالمعايير المعترف بها.

(1) لا يستعمل من الناحية المنطقية الجهاز الإعلامي الحكومي الذي تشكل بعد التغيير مباشرة مسؤولية الإخفاق لوحده فيما يتعلق بوضع، وتحقيق الأهداف، والخطط النفسية التي يفترض وضعها، لأن الفلسفة الإعلامية، ومقتضيات الديمقراطية حتمت أن تكون تلك الأجهزة محايدة، شفافاً جهد الإمكان لا يمكن التدخل بشؤونها أو توجيهها من قبل الدولة، وأية جهات أخرى عندها أصبحت وسائل مهنية بحتة تتأثر برؤى المعنيين بها مثلها مثل الكثير من الوسائل الأخرى "الفضائيات، والصحف" المنتشرة وتأثيرها لا يزيد عن تلك التي لا تمتلكها الدولة.

3. إن مستوى النزاهة متدن عند الكثير من الموجودين في المفاصل المهمة للدولة، وإن القادمين من الخارج جاؤوا مسرعين للكسب، وسد النقص، والتمتع بمباهج الحكم التي حرّموا منها لعشرات السنين.

4. إن ولاء الكثيرين ممن تحملوا مسؤولية الحكم، وإعادة البناء ليس للعراق، هذا التصور تؤكد مؤشرات كون غالبيتهم متجنساً بجنسيات أجنبية⁽¹⁾، وإن أحزابهم تمثل من دول ومنظمات أجنبية، وبقاؤهم في العراق مؤقت، ومرهون بانتهاء العمل والمنصب، وسيعودون إلى أماكنهم السابقة، وغالبيتهم أبقوا عوائلهم في الخارج مرتكزا للعودة.

الجميع أو الغالبية مسألة صعبة في عراق اليوم الذي يتأسس التفكير، والتقييم، والحكم فيه، على الشك، والافتراض، وكثرة الأقاويل التي تضع مصاعب، وعقبات أمام القياس والتعميم، ومع ذلك فإن مثل هذه الانطباعات موجودة يمكن تعميمها منطقياً على بعض السياسيين، ولا يمكن الجزم بوجودها عند الجميع.

إن الجهد النفسي الحكومي غير موجود من الناحية العملية إذ أنهيت دوائر كانت موجودة في السابق، ولم يتم إنشاء أخرى بدلا منها أو حتى التفكير بإنشائها لعدم وجود الخبرة، والمعرفة في هذا المجال الحيوي إذ إنه وعلى سبيل المثال وعندما شعرت الحكومة السابقة لمرحلة ما قبل التغيير في أوج الحرب العراقية - الإيرانية بوجود بعض المصاعب النفسية في عمليات التطويع للقتال، والحث، والإقناع، والتبرير، والمعنويات اللازمة لإدامة الحروب سارعت إلى إنشاء عدة أجهزة نفسية بينها شعبة للاستخبارات النفسية في المديرية العامة للاستخبارات العسكرية، وشعبة

(1) إن مثل هذه الانطباعات وإن كانت موجودة بالفعل لكن النظر إليها كحقيقة شائعة بين إن مسألة التجنس، وامتلاك جنسية ثانية حق معمول به في الكثير من دول العالم، وبينها دول عربية، وقد أقر الدستور العراقي العمل بموجبه مع استثناءات لبعض المناصب القيادية العليا لأن غالبية حالات التجنس حصلت ما بعد ثمانينات القرن الماضي، وتسعيناته لأسباب سياسية، لكن الظروف، والأخطاء، وقلة الخبرة، وطبيعة الصراع النفسي الذي تكون بين القادمين من الخارج، وأهل الداخل وضع موضوع الجنسية الثانية في زوايا النقد لم يستطع في مجالها المعنيون بالدولة، ووسائل إعلامها، وحاملو الجنسية الثانية من أن يقتنعوا المجتمع العراقي بهذا الحق، وبكونه مسألة حضارية لا تخل كثيرا بالولاء الذي تصدع بين عموم العراقيين، وبينهم المتجنسين بجنسيات ثانية.

نفسية في المخابرات، ووحدة للطب النفسي في مديرية الأمور الطبية، ومديرية خدمات نفسية في دائرة التوجيه السياسي، ولجنة نفسية لوزارة الدفاع، ولجنة حرب نفسية للحكومة في وزارة الإعلام لم يعد موجود منها وشخص أو خبير، ولم يتذكر أحد من رجال الدولة ذلك الوجود أو الحاجة إلى وجوده فحصل تلكؤ وتقصير في جوانب مهمة من العمل النفسي الحكومي أهمها:

1. عدم القدرة على تحديد الأهداف النفسية للدولة حسب الأسبقيات الملزمة للمرحلة، والإمكانيات المتاحة للتنفيذ.
 2. غياب الجهد الخاص بالتحليل الذي يمكن أن يقدم للحكومة، وبعض مفاصل الدولة تصورات، وتوقعات، وتوجهات الخصم، وكذلك المجتمع الداعم.
 3. تدني مستوى الرصد لأهداف العدو في الميدان القتالي، والحرب النفسية الذي حرم بعض مؤسسات الدولة المعنية من مصادر الاستخبارات النفسية التي يعد وجودها مهماً لإعداد التحليل، وتقدير الموقف الخاصة بالتعامل معه "العدو".
 4. إن غياب الجهد النفسي على مستوى الدولة، وقواتها المسلحة أخل كثيراً بعملية تحصين النفسي لمواطنيها تجاه الحرب النفسية الموجودة في عرض السبيل، وطولها، وحرم القادة الميدانيين فرص رفع معنويات قطعانهم عملياً، وكذلك أجهزة إعلام الدولة من منافذ تحليل، وقياس للاتجاهات، والمردود.
- إن غياب الجهد النفسي الحكومي على المستويين الاستراتيجي، والتعبوي أو الميداني تسبب في وجود أخطاء في التعامل أسهمت في زيادة الإرباك الحاصل في بعض المؤسسات، وفي بحاله الأول أي الاستراتيجي نجد أن إدارة الصراع الدائر بين الدولة العراقية لمرحلة ما بعد التغيير من جهة، والقوى المضادة من جهة أخرى لم يتم بالشكل المطلوب لأن الصراع الموجود أخذ طابع الشمولية التي لا تقتصر فيها الأدوات على استخدام السلاح في "القتل، والاغتيال، والتفجير، والاختطاف، والمداومة، والاعتقال... الخ" في ساحة قتال امتدت مساحتها لتشمل عموم العراق، بل ويفترض أن يكون هناك جهد نفسي منظم باتجاه التأثير في نهج تفكير، وقدرات المقابل بهدف إيجاد قنوات ما أو تعزيز أخرى تفضي إلى السلوك أو الفعل المطلوب من ناحية، وتأمين قدر من الردع النفسي كأحد الأهداف من ناحية أخرى.

إن المتابعة البسيطة لواقع الجهد النفسي تدل على غياب الردع كأحد أهم الأهداف ذات الصلة بفرض الأمن والاستقرار، وغيابه هذا يؤكد وجود نوع من القصور في جانب الدولة، ومرونة في تأمين قدر منه في الجانب المقابل لها إذ يلاحظ أن القوى المضادة لإقامة النظام الديمقراطي، وعندما فشلت في تحقيقه بالضد من الأمريكان، وقوات متعددة الجنسية توجهت إلى جهة الدولة العراقية، ومؤسساتها الأمنية الضابطة في عمليات متتالية حققت بها عنصر المبادأة في استهداف مفاصل عليا للقرار نزولا إلى الشرطي البسيط في الشارع، والفرد الراغب بالتطوع في الشرطة والجيش، وقد حققت في استهدافها هذا بعض النجاحات ذات الصلة بإثارة التوتر، والخوف، والتردد، وعدم الرضا في أحيان ليست قليلة، ونجحت إلى حد ما في استمالة البعض من متضرري التغيير، والمتطرفين، ومن أولئك الواقفين على الحياد إلى جانب كفتها في الصراع الدائر مع الحكومة، وكلفتها كثيرا من الجهد، والمال الذي قلل من قدرتها على إدارة عملية إعادة البناء، وهذا واقع أمر ينطبق على كل الحكومات العراقية المتعاقبة طيلة السنوات المنصرمة التي لم تمتلك جميعها من وسائل التأثير النفسي، والعسكري الحاسم على الخصم ما يكفي إلى رده دون القيام بالفعل المسلح بالضد من أدواتها الضابطة، ومؤسساتها الاقتصادية والخدمية، ولم تمتلك في الوقت نفسه الخطط اللازمة، وهامش الحركة المطلوب للتعامل مع مواقف الردع التقليدية، ويتبين كذلك أنه ومع النقص الواضح في الجهد الاستخباري التعسوبي، وخبرات التعامل الميداني لدى عموم مسؤوليها ركزت على سياسة الدفاع عن النفس، وعلى بعض الهجمات التي وإن تطورت كما ونوعا في الأشهر الأخيرة، لكنها أقيمت بمستوى لم تتمكن فيه من:

1. إقناع الخصم بتفوقها الرادع من أجل إجباره على التوقف عن استهدافها.
2. إقناع المواطن العادي بإمكاناتها في التفوق السريع على ذلك الخصم ليكون طرفا أكثر سعيا للمشاركة معها في المعركة الدائرة بالضد منه.
3. تقريب المسافة النفسية بينها، وعموم العراقيين ليخففوا عنها الكثير من النقد، والتجريح الذي يصب نفسيا لصالح خصمها في القتال.

إن الحكومة ومع السنة الرابعة للتغيير كونت قدرة عسكرية معقولة نسبياً للتعامل مع الخصم لكنها ومع ذلك تبقى بحاجة إلى تأمين الردع النفسي، وأخذ المبادأة التي تقوي كفتها في الصراع الجاري إذا ما اقترنت باستمرارية التعرض، وبعادلة معقولة للاستهداف، وبجهد نفسي لإقناع أبناء المناطق المستهدفة بشرعية الاستهداف الأمر الذي يقيهم في خطوة أولى على الحياد ما بين طرفي الصراع، ويقربهم في خطوات لاحقة من الحكومة كمواطنين أسوة بغيرهم من العراقيين، عندها يمكن القول إن معالم التفوق في الصراع بدأت تتجه إلى صالح الحكومة، وإن الردع النفسي يمكن أن يحقق الأمن، والاستقرار.

أما في المجال الثاني أي التعبوي فيتبين أن الخلل، والقصور، ومستوى الإرباك لا يقل عن الأول أي الاستراتيجي، ولو أخذنا في مجاله الفعل القتالي في الميدان مثالا لهذا الاستنتاج نجد أن الجندي الفرد في الحاضرة على سبيل المثال يحتاج إلى دعم معنوي، وهيئة نفسية ليؤدي مهامه بشكل صحيح لأنه يُهيأ منذ فترة التدريب الأساسي لأن يُقتل في المعركة، وأن يحمي نفسه فيها من القتل ماديا من خلال التدريب، والتسليح والتجهيز، ونفسيا من خلال القناعة بفعل القتل، وتقليل أثار الشعور بالذنب من كثر القتل، والدعم المعنوي لزيادة التحمل، والصبر، والمطاوله التي تتطلبها المعارك في ميدان مليء بالتعب والإرهاق، وفنون القتل، على هذا الأساس أوجدت الجيوش دوائر مختصة بالعمل النفسي والمعنوي، وأعطتها دورا في التأهيل، والإدماة لا يقل عن أدوار يقوم بها المعنيون بالتدريب، والتسليح والتجهيز، وغيرهم، بعد أن أصبح موضوع التأهيل النفسي مجالا مهماً من مجالات علم النفس، وتخصصاً يحتاج العمل، والتعامل معه إلى معرفة وخبرة واختصاص.

هذا بشكل عام وإذا ما كانت المعركة في داخل البلد بين جيشها وشرطتها من جهة، والعاصين من أنبائها، والدخلاء بملاذات بين أهلها من جهة أخرى كما هو جار الآن في العراق فإن التأهيل، والتهيئة النفسية سيكونان من بين الضرورات الملزمة، لأن العدو المطلوب قتله في ميدان الاحتراب الداخلي لم يكن فقط من أبناء دولة أجنبية يسهل على الجندي المهاجم تحويل مشاعر العدوان

تجاهه، وقتله بمجرد إصدار أوامر القتل، إنه ابن بلد أو شخص قادم من الخارج يعيش معه أو قريباً منه، أو حتى يتواجد في محيطه تحت تهديد السلاح، وعليه يصبح فعل القتل مشكلة تثير التأنيب الشديد للضمير، ثم إن القتال كما هو حاصل حالياً في العراق لم يكن بين جيشين، ولم يكن الإرهابيون يتحصنون في مواضع دفاعية يجري الهجوم عليها بسبل الهجوم التقليدية، بل على العكس من ذلك هم يتملصون من المواجهة المباشرة، ويأخذون من الدور، والأماكن السكنية قواعد لهم، ويحاولون إشراك الصبية، والنساء بهدف زيادة الخسارة بين المدنيين، واستثمارها للضغط والدعاية، والإعلام، وهذا أمر يجده الجندي العراقي معقداً بسبب الحاجة إلى الفرز بين الأهداف المتاحة أمامه، وفرز من هذا النوع في وضع التوتر، والخسارة، والتعب، يتطلب هدوءاً، وسيطرة عالية على الانفعالات، وحيادية يجب تأمينها عند التهيؤ النفسي قبل الشروع بالقتال، ولأن المطلوب مقاتلتهم بهدف إخراجهم من كفة الصراع أو تقليل تأثيرهم في العملية السياسية الجارية تمهيداً لفرض الأمن، والاستقرار في البلاد كما هي الغاية المفترضة في الخطط الأمنية، هم في الغالب عراقيون، ومن مناطق محددة، لذا يحتم منطلق القتال معهم في أن لا تتأسس الغاية على توسيع هامش القتل لإحداث أكبر قدر من الخسارة بالطرف المقابل سعياً لإجباره على قبول شروط المتفوق فيها كما هي فلسفة القتال في الحروب التقليدية، لذا يتطلب هذا النوع من القتال:

1. هدوءاً، وضبط أعصاب أي السيطرة على الانفعالات لا تتطلبها الحروب الأخرى.

2. تحذيراً من الإفراط في القتل، ومحاولة تجنبه جهد الإمكان وبأسلوب تعامل حذر لا يمكن تأمينه إلا بجهد منظم أثناء عملية التهيئة النفسية المسبقة، والمتابعة النفسية الميدانية للوضع المعنوي في ساحة القتال.

إن قتال الداخل، وموروثات الثأر، والطائفية فيه تتطلب تقليل الأثر الجاني له "القتال" أو بمعنى أوضح أن لا يؤدي القتال إلى تحقيق:

1. إثارة نفسية لأهالي المنطقة، والعشيرة التي يتواجد في أرضها المطلوب مقاتلته

لأن في إثارتها فرصة لدفع البعض من أبنائها الدخول طرفاً في القتال.

2. إعطاء القتال معنا دينياً "مذهبياً" لأن إعطاء هذه الصفة يثير الطائفة التي يتواجد المسلحون، والإرهابيون في محيطها، وسيدفع الشباب غير المدرك لطبيعة، وأهداف القتال إلى أن يكون وقوداً رخيصاً لنارها التي تبقى بسببها مستعرة إلى عديد من السنين.

ومن الجانب الثاني لا بد أن يتحقق في هذا النوع من القتال قدر من العقلانية للتعامل مع جريح في الساحة أو مدني دخلها عن طريق الخطأ، ولا بد أن يتوفر في مجاله أيضاً بُعد النظر عند المقاتلين، والأمينين في مستويات القيادة الدنيا الذين يحتكون مع الجمهور في الساحة يؤمنون بوجوده تعاملًا يُقرب الجمهور إلى جانبهم، ويبعده عن العدو الذي يؤسس على العلاقة معه جميع خطواته في القتال، وهذا أمر لا يمكن تأمينه إلا من خلال خطط للتهيئة النفسية المسبقة تجنب المنفذين الانزلاق بالخطأ، وتقلل الآثار، والخسائر الجانبية جهد الإمكان، مع عدم استثناء الجهد النفسي الذي لا بد وأن تقوم به قوات الدولة في قتالها للتأثير في الأعداء بهدف التقليل من اندفاعهم، وفي الأهالي المحيطين لتحديدهم أو كسبهم إلى صفها.

جهدٌ كان موجوداً وأهم مثل غيره من الخبرات العراقية بأنه نتاج العهد السابق فضيّعت بسببه الدولة جهداً لا يمكنها تعويضه⁽¹⁾ وتعرضت وأجهزتها، ومواطنيها إلى خسارة يصعب الحد من آثارها الجانبية لعشرات السنين.

(1) كانت في الأجهزة النفسية للدولة والجيش العراقي السابق دوائر بينها مديرية للتوجيه السياسي "المعنوي" تمتلك خبراء متخصصين في الجانب النفسي والمعنوي، وأدوات بث صوتي مباشر مثبتة على سيارات خاصة، وطائرات سمعية تؤدي جميعها مهمتين الأولى تتعلق بالدعم المعنوي، والتهيئة النفسية للمقاتل، والثانية ذات صلة باستخدام معطيات علم النفس التطبيقية في التأثير في العدو في ميدان المعركة، وقد سجل هذا النوع من العمل تطوراً، ونجاحاً ملموساً إبان الحرب مع إيران بين عامي 1980 - 1988 على الرغم من إفراط هذه المديرية وتوسعها، وأقسامها في المغالاة بمدح القائد الذي ولد تكراره الزائد عن الحدود الطبيعية إحياء مضادا في نفوس المقاتلين، والناس العاديين.

المبحث الثالث

الجهد المضاد

إن الجهد النفسي بقسمه الثالث يمكن وضعه في خانة المضاد للحكم الحالي، ولعملية التغيير سواء ذلك الذي يدار على مستوى الدول أو المنظمات من خارج العراق، أو الذي يتم من الداخل عن طريق بعض فصائل المقاومة، والجماعات الإرهابية مثل القاعدة، وبعض الأحزاب، والقوى السياسية المعارضة للعملية السياسية.

وهذا جهد في معظمه شبه منظم⁽¹⁾، وله أهداف تقع جميعها ضمن دائرة الإفشال المستعمد لعملية التغيير، وشكل نظام الحكم القائم، ومحاولة إيجاد البديل المرغوب" الملائم من وجهة النظر المقابلة للدولة" الذي يمتد واسعا من أقصى اليمين حيث السعي لإقامة النظام الإسلامي السلفي إلى أقصى اليسار حيث الرغبة بالعودة إلى سابق الحكم نظاما ديمقراطيا للشخص الواحد أو الحزب الواحد، ووسائلها لتحقيق ذلك بالإضافة إلى القتال، والتخريب المادي تلك العمليات النفسية للتفريق، وإثارة الفتن، والإفساد، وغيرها بوسائل أكثرها تأثيرا الفضائيات، ومن بعدها مواقع الانترنت، والصحف، والمجلات، والإذاعات، وغيرها التي وضعت لها أهدافا أكثرها إغراء في العمل النفسي على الساحة العراقية في الوقت الراهن الآتي:

1. حصر وتشويه التجربة العراقية في محيط الداخل

شكل التغيير في العراق حدثا كبيرا على المستوى الداخلي أي المحلي، وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي، من بين غاياته وكما ورد فيما سبق إعادة ترتيب

(1) إن النظر إلى الجهد النفسي المصنف معاديا للعملية السياسية الجارية في العراق من وجهة نظر تنظيمية يبين أن الذي يعود إلى دول، وجهات خارجية متمكنة يمكن وصفه بالمنظم على أساس وجود الخطط، وتحديد الأهداف، وقياس العائد، لكن خاصية التنظيم لا يمكن تعميمها على الجهد النفسي الداخلي سواء ما يتعلق منه بالمقاومة العراقية أو بقوى الإرهاب مثل القاعدة وغيرها الذي يعمل هو أيضاً بطريقة المحاولة والخطأ، والاجتهاد الفردي، ومع ذلك فإنه استفاد من المرونة التي يمتلكها ولا تمتلكها أجهزة الدولة، والدفع الموجود في محيط العراق غير المتوافق مع مجريات الداخل، واستعداد فضائيات عدة لأن تكون وسائله النفسية لتحقيق أهدافه الأمر الذي رجح كفته في التأثير الميداني على كفة الدولة.

الوضع في المنطقة انطلافاً من عراق جديد مسالم، منهك، وفي المدى البعيد مترف، غير قادر على، وكذلك غير راغب في تهديد الآخرين في محيطه عسكرياً، وإعادة الترتيب في حالته تتأسس على:

- أ. خطوات في الديمقراطية لا يمكن أن تتخذ القرارات في مجالها فردياً.
- ب. آلية في السياسة، واتخاذ القرار تحول دون الانسياق إلى الرغبات القومية، والمذهبية.
- ج. ترتيبات عسكرية يكون فيها الجيش العراقي غير متمكن في المدى القريب من الدفاع عن الوطن إلا بمعونة الآخرين.
- د. تنظيم للاقتصاد يرتبط بالعالم الذي يجعله جزءاً من كل، وحركته مرهونة بحركة الآخرين.

هـ. علاقات بين مكونات المجتمع العراقي غير المتجانسة، لا يمكن أن يتفوق فيها أحد على باقي المكونات، فيها أوجه الخلاف أكثر من الاتفاق.

إن حالة متوقعة للعراق الجديد تجعله واهناً في بداية الطريق إلى تحقيقها، وشبه معزول عن محيطه الإقليمي، كذلك غير قادر على تجنب تدخلات الآخرين في شؤونه الداخلية⁽¹⁾ من ناحية، وعلى التأثير في محيطه القريب من ناحية ثانية، ومع ذلك فإن حالته إن تأمنت بشكل يقترب من المأمول على المدى المستقبلي، وبخسائر

(1) مر العراق في السنوات الأربع الماضية بمواقف سياسية حرجية، منها مثلاً اتهام القيادة الأمريكية في العراق للحكومة السورية بإسناد الجماعات الإرهابية، وتدريب أفراد منهم داخل أراضيها، اتهام دعمه بقوة بعض السياسيين العراقيين، ونفاه آخرون بنفس القوة، إلا إن الحكومات العراقية المتعاقبة لم تستطع التأكيد أو النفي، ولا اتخاذ موقف سياسي، ولم تتمكن كذلك من التهديد باستخدام أية ورقة ضغط ممكنة، مما يوحى بالضعف، وعدم امتلاكها أية أوراق سياسية للضغط والمساومة، على الرغم من توجيهها أخيراً توجهاً صائباً بالدعوة الصريحة لإشراك سوريا طرفاً فاعلاً في أي حل إقليمي مقترح لموضوع الفوضى والعنف في العراق، وهذا واقع حصل كذلك مع إيران التي أشار وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد في أحد تصريحاته الصحفية لبعض وسائل الإعلام الأمريكية بوجود عمليات تهريب أسلحة، ومتفجرات حديثة إلى داخل العراق، وقد استخدم بعضها في عمليات إرهابية، وأشارت وسائل الإعلام أيضاً إلى تسلل مخابراتي إيراني بشكل واسع داخل العراق، وإلى دعم لمسلحين مناهذين من السنة والشيعة دون أن تتمكن الحكومات العراقية من التعامل معه ولو من خلال الإعلام.

مقبولة سيكون من السهل مدها إلى الخارج بدءاً من المحيط القريب للعراق، بهدف إعادة ترتيب المنطقة على الأسس والسياقات نفسها، وهذا ما لا يريده العرب إجمالاً، والمحيطون بالعراق على وجه الخصوص، ومحاولون الوقوف بالضد منه بوسائل منها وضع الأمريكان في مستنقع للعراق يكونون فيه عاجزين، ومنشغلين عن أهداف أخرى، ولأنهم جميعاً غير قادرين على مجابهة "أمريكا" عسكرياً، واقتصادياً فسيكون من الأسلم، والأسهل لهم أن يتوجهوا إلى أنواع أخرى من المواجهة "النفسية" يحاولون فيها أن يحدوا التجربة في محيط العراق، دون تصديرها إلى الخارج، وكذلك تشويهها من خلال الصحافة، والفضائيات التي لعبت بالفعل دوراً كبيراً في هذا المجال من خلال:

- أ. تكرار نشر الأخبار المصورة السلبية أكثر من مرة.
- ب. نشر النشاط المعادي "للقاعدة" والأعمال العسكرية المناوئة، والتركيز على تعميم نشرها كنوع من أنواع السبق الصحفي.
- ج. التهويل من أثر الأعمال التخريبية، والمسلحة بالضد من الدولة العراقية.
- د. عمل اقتران شَرْطي بين الجيش، وقوى الأمن الداخلي من جهة، وقوات التحالف من جهة أخرى بقصد وضعهما معاً في خانة الأعداء المقبول مقاتلتهم، باستغلال العامل الديني، وبعض التفسيرات لما ورد في القرآن الكريم "ومن يتولهم منكم فإنه منهم" (36).

هـ. الترويج ضمناً لأهداف المسلحين المناوئين للدولة، ومحاولة تكييفها للمشاهد بصورة مطالب وطنية يمكن أن تكون مشروعة.

- و. الاتفاق غير المعلن مع المسلحين في أماكن التصادم المسلح، ومع إرهابيين قبل تنفيذهم لبعض الأعمال، لتغطية أنشطتهم كجزء من التغطية العامة للحدث، مثلما حصل كما يبدو من العروض التي قدمتها الفضائية العربية، والجزيرة أكثر من مرة (37).

2. إعاقة تحقيق التقدم المنشود في التجربة العراقية

إن الحرب التي حدثت على الأرض العراقية، ورغم قصر فترتها، وسرعة تحقيق التحالف للحسم في ساحتها العسكرية، لكنها من الجانب الآخر خلفت:

- أ. تدميراً كبيراً في البنية التحتية العراقية.
- ب. خراباً قيمياً، وتصعداً مفاهيمياً.
- ج. أعباء كبيرة على الحلفاء، والحكومات العراقية المتعاقبة في الجوانب:
- الاقتصادية حيث التحسن الملموس في مستويات المعيشة الذي لم يحل مشكلة التردّي في العيش، ولم يعد الطبقة الوسطى إلى مستوياتها المؤثرة، والاقتصاد إلى عافيته المرتقبة.
- السياسية التي لم تقدم العراق بعد أربع سنوات من التغيير إلى مصافي الدول القادرة على الدفاع عن نفسها، والتأثير في محيطها كما كان في السابق.
- الاجتماعية التي أوجدت قاعدة للجريمة، والاختلاف، والاحتقان، والتناحر يهدد أمن واستقرار الإنسان العراقي.
- وهي مخلفات، وأعباء استثمرت جيداً من القوى المضادة لإعاقة التقدم، وإعادة البناء الذي يحتاج عملياً إلى:
- أ. جهود فنية اختصاصية كبيرة للتعامل معها لم تكن ميسورة بعد أربع سنوات من الاحتلال بسبب بعثرة الجهد الموجود أصلاً نتيجة الاضطراب الأمني.
- ب. إخلاص جيد، ونكران ذات عالي المستوى، وتفان معقول من عراقيين مؤيدين للتغيير وقائمين عليه، وآخرين محايدين يهمهم مستقبل العراق، وربما متضررين من التغيير منطقيين يرون في الضرر الذي حصل واقع حال ينبغي تجاوزه، وهذه مجملها لم تبين الوقائع وجودها بشكل فاعل في التفكير، والسلوك العراقي لمرحلة ما بعد التغيير، ولم تقدم مؤسسات الدولة خططاً لتفعيلها بعد أن غرق المجتمع في مشكلة الأمن، ومكافحة الإرهاب، وتشظي أبنائه إلى طوائف، وأقوام، ومذاهب، وحركات وأحزاب، وكتل، وأصيبوا بداء الذات، وتغليب المصالح الشخصية على العامة.
- ج. عون ومساعدة الغير في داخل الحدود، وخارجها يمكن أن يسهم في تعويق فعل القتال المستمر، والاحتقان الطائفي، وكم الفساد المستشري.
- هذه من وجهة النظر النفسية أهداف لم تتمكن الأجهزة المعنية في الدولة من التقليل من آثارها السلبية، ولا العمل بقوة دفع نفسي لإجهاض نتائجها في وضع

العراق الحالي الذي جرى فيه الحث النفسي، والدفع منذ البداية لإنتاج:

أ. تعاطف طائفي سني الطابع مع البعض من الإرهابيين، والمسلحين الذين يقصرون جل أنشطتهم في مناطق ذات أغلبية سنية مطلقة مثل الفلوجة، واليوسفية، والموصل، والرمادي، وديالى، وبعض مناطق في صلاح الدين (38) تعاطفٌ يراد له أن يكون في المقابل حالة عدم رضا، وامتعاضاً شيعياً يعرقل بالمحصلة، ولو بشكل غير مباشر إجراءات فرض الأمن، وإعادة البناء، وقد نجح في ذلك، ونجح أيضاً في حشد عراقيين جدد بنسب مقبولة لدعم الجهد المسلح بالضد، ونجح ميدانياً في تكوين قواعد للانطلاق من تلك المناطق إلى أخرى في وسط، وجنوب وسط العراق لتوسيع قاعدة العمل العسكري، والنفسي بالضد من الدولة، ومؤسساتها.

ب. تخلخل في الموقف الشيعي المؤيد لعملية التغيير، والرافد القوي لإسنادها بالعامل البشري، والمعنوي، حيث الظهور البين لجماعات معارضة للنظام من داخله مثل "التيار الصدري" جربت العمل العسكري المباشر، وعندما رُدعت بقوة تحولت إلى العمل السياسي المدعوم بالمعارضة المسلحة كلما سنحت الفرصة لذلك.

إن هذه النتائج التي تكونت بعد فترة من التغيير زادت من صعوبة الموقف في العراق، وأعطت الآخرين في خارجه خاصة من العرب، والقريين مبرراً لتركيز دعايتهم عليها كمحصلة للتغيير، وبسببها وأسباب أخرى، وقف بعض العرب في المنطقة مواقف قاصرة، أو مجتزأة أو مضادة انعكست سلباً على المسيرة في العراق منها:

أ. دعم الكتلة، والحزب، والجماعة، والطائفة، والشخص الواحد على حساب الدعم المفروض للعراق، فساعدوا على تكوين وإدامة دويلات متعددة، متنافرة داخل الدولة العراقية.

ب. إيواء عراقيين من النظام السابق، ومتهمين بارتكاب جرائم، حاولوا منذ الأيام الأولى لتسريحهم العراق إعادة تنظيم صفوفهم، وفتح مجالات اتصال مع القوى المسلحة في الداخل، مما يزيد من تعقيدات الأمن، واضطراباته.

تلك أعمال، وأخرى غيرها أسهمت بشكل مقصود في إعاقة التقدم الذي يمكن أن ينقل العراق إلى الديمقراطية، والأمان بوقت قليل نسبيا.

3. محاولة عدم إضفاء الشرعية على الحكم الجديد في العراق

إن عملية التغيير فرضت أن تكون هناك مراحل انتقالية للحكم، كانت الأولى للاحتلال "برمر" والثانية إلى مجلس الحكم، ثم الثالثة حكومة انتقالية توافقية "إياد علاوي" والرابعة انتقالية منتخبة "الجعفري" عام 2005.

وآخرها المنتخبة "نوري المالكي" عام 2006 بالمشاركة التوافقية، وهي حكومات عدا الأخيرة صيغت على وفق قرار الاحتلال، وقانون إدارة الدولة العراقية بطريقة توحى وكأن الحكومة منقوصة الشرعية.

إذ إن العديد من الصلاحيات الخاصة بالسياسة، والأمن، والاقتصاد لم يستطع في مجالها المختصون، ولا المشرعون اتخاذ القرارات أو سن القوانين كما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد، وإن ملفات مهمة مثل الأمن، والدفاع بقيت بيد قوات التحالف بطريقة تؤكد وجود النقص في الشرعية الذي لم يستطع العراقيون استيعابه، ولم يرغب العرب في القفز من عليه، والمساعدة في تجاوزه آثاره، وبدلاً من ذلك تعاملوا معه نفسياً من خلال الإعلام، والسياسة بطريقة لم تكن في صالح الاعتراف بوجود ولو القليل من الشرعية وفي موضوعه نلاحظ على المستوى العام أنه:

أ. ما يزال النشاط الإعلامي لعديد من الفضائيات العربية قاصراً في بعض جوانبه عن إعطاء فسحة مناسبة لتغطية نشاطات الدولة العراقية، وقادتها بموازاة لما يعطى للآخرين، بل وعلى العكس من ذلك يوفر للنشاط المسلح المضاد الفسحة والتكرار الأكثر، وفي المجالات الأهم من حيث التأثير، وفي سياق هذا الاتجاه استمرت إلى عام 2006 بعض القنوات الفضائية مثل الجزيرة، تصف الحكومة العراقية، وتذكر المناصب بالموقتة كأن تقول رئيس الوزراء العراقي المؤقت، والرئيس العراقي المؤقت، وكذلك الحال بالنسبة إلى فضائيات أخرى تقابل أو تلتقي مع أفراد، وشخصيات يتداولون هذه التعابير التي يراد منها التقليل من شأن الحكومة، وإعاقة جهود منحها الشرعية في الحكم.

كما إن العرب كانوا أكثر مغالاة من غيرهم في مسألة تحديد مستوى التمثيل الدبلوماسي مع العراق بأقل من سفير بوجه العموم، مع عدم القيام بزيارات رسمية بحجة الوضع الأمني المتدهور، وهذا نشاط على الأرض العراقية إذا ما قورن بالآخرين الغربيين، والأمريكان على وجه الخصوص، منه يمكن الاستدلال على أن هناك قصد يصب نفسياً في محاولات عدم إضفاء الشرعية على الحكومات العراقية.

4. التقليل من قدرة السياسيين الجدد على إدارة البلاد

لنظام الحكم السابق في العراق رجاله، وخبرائه الذين تدربوا جيداً في مجال الإدارة، والأمن، وضبط شؤون الحياة لفترة زادت عن الثلاثة عقود، وللتغيير، والديمقراطية، وإعادة البناء رجال آخرون وقف أغلبهم بالضد من صدام حسين ونظام حكمه، زمناً فقدوا فيه الخبرات، والمؤهلات المطلوبة لإدارة عملية إعادة البناء، وإرساء قواعد، ومرتكزات الدولة الجديدة في فترة زمنية، وظروف أمنية حرجية. وفي معادلات أو دوامات الاجتثاث، ومساعي التوسع، والتسقيط، والإزاحة، واتجاهات مد النفوذ للأحزاب، والحركات السياسية حصل نقص كبير في الكادر الإداري، والفني، والاختصاصي اللازم لتأمين مستلزمات قيادة البلاد بشكل سليم في هذه الظروف الصعبة، وغير المستقرة، وما تسر منه كمحصلة لتلك المعادلات، والمساعي كان كادراً تنقصه الخبرات اللازمة، والوطنية المطلوبة⁽¹⁾ الأمر الذي جعل العراقيين في وضع الضعيف الذي يمكن أن يتأثر بمحيطه، وجعل الحاجة ماسة إلى العون، والمساعدة من القريبين الذين يعيشون ظروفاً أفضل بمستوى يفوق حاجته للآخرين البعيدين، وهذا ما لم يجده العراق من العرب المجاورين، وغير المجاورين بل على العكس من ذلك توجهوا إلى الضد أحياناً، إذ نجد على سبيل المثال أن بعضهم امتنع، والبعض تأخر عن الأوروبيين في إطفاء

(1) كاعتراف بواقع نقص الخبرة نادى جميع الأحزاب السياسية في برامجها الانتخابية التي شاركت على أساسها في الانتخابات التي جرت نهاية عام 2005 بالاعتماد على التكنوقراط في عملية إعادة البناء، لكنها لم تستطع تنفيذ ما طرحته بسبب المحاصصة التي دفعتها إلى التفكيك بين منتسبيها عن المختصين للتكنوقراط فلم تجد أمامها سوى ملء الفراغ من منتسبين غير مختصين.

نسب من ديون العراق، وقسم أبقي مسألة التعويضات فاعلة ترهق العراقيين، والقسم الآخر بات مكانا لإيداع أموال المناوئين، والسراق، وقاعدة لغسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، كل ذلك مع التقدير في التسهيلات التي تقدم في مجال السياسة، والاقتصاد، والتحويل، والضمانات، والقروض، ما يؤكد أن العرب، ومن بعدهم المسلمين المذكورين أبعد ما يكونون عن تقديم العون إلى الساسة العراقيين، وأقرب إلى وضع العراقيين أمامهم في ما يتعلق بتحسين قدراتهم في إدارة، وإعادة بناء البلاد كما هو مطلوب.

5. إبقاء الفرد العراقي في دوامة الاضطراب

بدأت ضغوط العيش بتأثيراتها الشديدة على العراقيين ما بعد عام 1979 إذ تعرض العديد منهم إلى التصفية، والقتل، والإبادة بأسلحة ممنوعة، والحروب، والتفجير، والحصار، والخوف من السلطة، وغيرها من الضغوط التي أثارت في داخل الغالبية العظمى نوعا من الاضطراب (39) دفعهم نفسيا إلى القبول بجميع الحلول المطروحة

بينها الاحتلال كوسيلة وحيدة للتخلص من هذه الضغوط، واضطراباتها المتعددة.

لكنهم وبعد فترة قصيرة من تخلصهم من ضغوط الحكم السابق وجدوا أنفسهم أو وجدت غالبيتهم نفسها بمواجهة أنواع أخرى من الضغوط التي يمكن أن يكون استمرارها قدرا من الاضطراب النفسي أيضا، حيث القتل العمد، والتهديد به، والاختطاف، والتفجير، وأعمال الإرهاب، والتعرض إلى الموت عن طريق الخطأ، واستشراء الفساد، وتدني مستوى الخدمات، وغيرها من معالم ضغوط شديدة أبقت العراقي في دائرة الاضطراب، وشجعت بعض العرب، والآخرين على إبقائه فيها لتفادي الانتقال إليهم عن طريق العدوى أو الاتصال المباشر، لذا نجد أن بعضهم قد توجه في مجال التعامل مع الوضع القائم بطريقة تزيد من شدة الضغوط، والاضطراب منها:

أ. عدم التشديد في ضبط الحدود التي تحول دون عبور الإرهابيين، والمسلحين، إلى داخل العراق، وكذلك الأموال لأغراض دعم العمل المسلح (40).

ب. دَعْمُ البعض كتلا سياسية قسم منها ليس متوافقا مع اتجاهات الحكومة، والقسم الآخر طائفي التوجه تسبَّبَ دعمُها في وجود بُؤر أعاقَت العملية السياسية.

ج. والبعض الآخر لم يتمكن تماما من التحكم بالنشاطات الشعبية المضادة للحكم في العراق والتي تمد يد العون إلى العمل الإرهابي، والمسلح المناوئ بمقاتلين وأموال، رغم مواقف حكوماتها الإيجابية من العراق. وهذه أنشطة وإن لم يكن جميعها مقصودا، لكنها تصب حتما في خانة: وضع الإنسان العراقي تحت ضغط الشعور بالخطر المستمر. الحيلولة دون تمتعه بإيجابيات التغيير.

دفعه بالمحصلة النهائية إلى الإصابة النفسية باضطرابات "الإحباط، والتذمر، والعدوانية"، ومن ثم المقارنة بين وضعه الحالي الذي يتسم بالعيش تحت التهديد، والسابق الذي كبتت فيه انفجالات التهديد فجاءت المقارنة لصالح الأخير قبل التغيير.

6. الإيحاء بأن الحكم في العراق سيكون شيعياً وأن المساعي هي لإعاقته تحقيقه يعيش في العراق سكان من قوميات مختلفة، وأديان ومذاهب مختلفة أيضاً بغالبية شيعية تزيد عن النصف بقليل من إجمالي عدد السكان حسب إحصاءات مؤسسات دولية (41)، واتجه العراق إلى شكل نظام حكم ديمقراطي تحدّد فيه صناديق الاقتراع طبيعة الحكومة، والانتماء القومي، والطائفي لرئيسها وباقي الأعضاء، وكون العراق محاطا بدول، ومجتمعات سنية عدا إيران، وطبيعة الحكم في أغلبها أشبه بالمتوارث حزبي، وسياسيا، يصبح من الصعب عليها استيعاب التحول الجاري إلى آخر قد يسيطر فيه الشيعة بحكم الأغلبية⁽¹⁾ وهذا دفع عموم

(1) هناك استجابات، وأنواع من السلوك في العراق ساعدت على تعزيز خشية المحيط السني المحيط بالعراق من سيطرة الشيعة، وحكمهم للبلاد مثل طروحات بعض أعضاء في الجمعية الوطنية لإيجاد وزارة لأغراض الزيارات، والشعائر الحسينية (42)، كذلك تضمين الدستور عبارات حول هذه الشعائر، وانفراد الفضائية العراقية التابعة للحكومة، وفضائيات أخرى داعمة لها بعرض هذه الشعائر، والطقوس بتكرارات تفوق الحد المقبول علميا لتقبل المتلقين لمعناها النضالي، والإنساني الذي كون إيحاء مضادا عند الآخرين من غير الشيعة.

تلك المجتمعات، وبعض حكامها إلى الإيحاء بأن الحكم سيكون حتماً ذا توجه طائفي شيعي، وتوجه بعضها لتبرير هذا الإيحاء من خلال، التعاطف مع القوى المسلحة، وترويج بعض أفكارها المناوئة، وتقديم الدعم بما يُؤمن إعاقه خطوات التغيير.

رافق هذا التوجه أو عزز وجوده سلوك قسم من الأحزاب، والقوى السياسية الدينية الذي ساعد على إيجاد مثل تلك الفئاعات، إذ إن السعي جارٍ بشكل حثيث على ملء الفراغات الوظيفية في الدولة، بأشخاص من تلك الأحزاب، ودفع القنوات الفضائية الرسمية، والخاصة إلى الترويج للأفكار الدينية الطائفية التي تثير حفيظة الغير من العرب، والإصرار الواضح على استمرار العمل بالمحاصصة على كافة المستويات، وهذه أنشطة، وغيرها شجعت البعض من العرب على عدم مد يد العون، ودفعت البعض الآخر إلى الوقوف بالضد من خطوات إعادة البناء إلى المجتمع الجديد خشية أن يكون هذا المجتمع مصبوغاً ببصغة طائفية شيعية.

7. السعي لتوسيع مساحة التجهيل

يأتي التطور، والنمو العلمي، والتصنيع في عداد العوامل الخاصة بالتوازن بين مجتمع وآخر، وكان العراق قد خطا خطوات كبيرة في مجالها بعد عام 1970، ونجح في إرساء قاعدة علمية، وصناعية جيدة بالمقارنة مع العرب، والمسلمين، وإن ارتبطت بعجلة الحزب، والإدارة الفردية، التي شوهت من علميتها وغايتها في تطوير العراق، ومع ذلك أدخلتُ عاملاً في توازن الصراع في المنطقة، لا يراد أن يكون للعراق فيه وزنٌ يضاهي الآخرين أو يتفوق عليهم، في الوقت الحاضر على أقل تقدير. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المتعلمين أكثر قدرة في مجال فهم المسؤولية الوطنية، وأكثر كفاءة في إدارة شؤون أنفسهم والآخرين، وأوسع مجالاً لإدراك غاية العدو، وأهدافه المبيتة بين السطور، وأحسن أداءً في الدفاع عن وطنهم، ومكتسباتهم، وهذه معطيات يمكن أن تكون قد أدخلت في الحسابات، ولو بشكل محدود منذ أول تعامل مع المجتمع العراقي ومازالت كذلك مؤشراتهما: أ. اغتيال الكفاءات العلمية المعروفة.

- ب. الدفع باتجاه هجرة العقول، والكفاءات.
- ج. الضغط على العلماء، والأساتذة، والمختصين من أجل ترك العراق خلال عمليات منظمة للاختطاف، والابتزاز.
- د. دفع الصناعيين، والتجار، وأصحاب رؤوس الأموال إلى الاستثمار، والعمل في الخارج بدلا من الداخل الأчوج إلى جهدهم، والاستثمار.
- تلك مؤشرات لأهداف وضعت من الجانب الآخر المعادي للوضع الحالي في العراق، لكننا في الجانب العراقي لم نجد أي تفاعل لأجهزة الدولة للتعامل معها، ولم نجد أيضاً ضوابط مقننة للمحافظة على ثروة العراق العلمية، بل على العكس منها تلمسنا طوال الوقت أن الكثير من العلماء أدخلوا في خانة الاجتثاث، والتسييس، والإهمال، وعدم الاكتراث، وإن التعامل معهم في بعض الحالات لم يختلف كثيرا عن التعامل مع العسكر المطلوب عزلهم، بحجة تبعيتهم للنظام السابق، وهذه أساليب ومواقف للجانبين تصب في محاولة إعاقة العملية الديمقراطية، والدفع بقبول فكرة إنصاف المتعلمين للحد من طموحات إعادة البناء الديمقراطي من جهة، وتسهيل تمرير الأهداف المطلوبة من جهة أخرى.

8. إدامة الضغط والتوتر النفسي، والإحباط

الضغط مفهوم يعبر عن الأحداث البيئية، والنفسية التي يتواجد في محيطها الإنسان، ويفسرها على أنها تهديد لوجوده أو تحدٍّ لكيانه الشخصي تؤدي الزيادة في مستوياتها مع سوء التعامل معها إلى:

- أ. إضعاف وظائف الإنسان، وإرهاقه نفسياً.
- ب. شعوره بالقلق، والخوف، وفقدان الثقة بالنفس (43)، والإعياء، والوهن، وربما بقدر من الاكتئاب، والتي يحول وجودها دون القيام بإتمام ما مطلوب أو بمعنى أدق يضعف الميل إلى الإنجاز.

كما إن الفشل في إشباع الحاجات الضرورية بيولوجية كانت أم نفسية بمستوى مقبول، وتكرار ذلك الفشل يؤدي إلى الشعور بالإحباط، وهي مسألة نفسية في كلا الحالتين تستثير العدوان الذي عادة ما يوجه إلى داخل الإنسان حيث الرغبة في إيذاء الذات، والعزلة والاكتئاب، أو إلى خارجه نحو الآخرين، أشخاصاً

كانوا أو مؤسسات، ودوائر حكومية، وهذا حصل في العراق قبل التغيير، وامتد بعده بمستويات عالية من الشدة، فأفضى بالحصلة النهائية إلى:

أ. السعي إلى التخريب المادي المباشر مثل تجاوز على الممتلكات العامة، واستهداف المسؤولين الحكوميين شخصياً، والتكتل ضد النظام... الخ مع أعمال.

ب. الميل إلى التخريب النفسي غير المباشر من خلال عدم الإخلاص في العمل، وتجنب تحمل المسؤولية في مجاله، ومجالات أخرى، ووضع العراقيل أمام تقدم الآخرين.

إن العيش تحت الضغوط لفترات طويلة، والمعاناة المستمرة من حالة الإحباط في الوقت ذاته يستثير في المحصلة سلوكاً غير اعتيادي، وأداءً بمستوى متدنٍ في عموم المواقف الحياتية، ينتقل إلى الآخرين بصورة جماعية عن طريق العدوى.

وهذا ما هو موجود في الوقت الحاضر، يسهم به المجتمع العراقي الذي أدخل نفسه في دوامة العنف بسبب جهل البعض من الأفراد وجشعهم، والتخلف الموجود بين القوى، والحركات السياسية، وضعف أجهزة الدولة، وقلة الخبرة الإدارية، والفنية للعديد من منتسبيها الجدد.

وتسهم به من ناحية ثانية دول، وجماعات قريبة من العراق بتوجهات لإبقاء أبنائه في دوامة الارتباك بعيداً عن التفكير بمستقبل بلادهم، والتغيير للأفضل في نظامه السياسي، والاجتماعي كما هو مأمول.

9. تقوية، ودعم مرتكزات التطرف الديني السياسي

واجهت بعض مناطق العالم بشكل عام، والوطن العربي على وجه الخصوص أحداثاً، وتحديات ليست قليلة بدأت مع نهاية الستينات في القرن الماضي، واستمرت حتى وقتنا الراهن فكونت إحساساً بين الكثيرين من الأجيال قوامه:

أ. فشل الأيديولوجيات السائدة في حل مشاكل الإنسان في هذه المنطقة بعد أن خبر أكثر من تجربة لأكثر من أيديولوجية.

ب. عجز النظم السياسية القائمة عن تلبية طموحاته في التقدم، والرفاه بالمقارنة مع أجياله في المجتمعات الأخرى.

لقد أحدث هذا الإحساس، والتخلف عن الركب العالمي، واتهام العالم الغربي بالتعويق فراغاً أمنياً، سياسياً، نفسياً دفع الكثير من المتألمين إلى محاولة ملئه بالتوجه إلى الدين بشكل مغالى فيه طلباً للخلاص، والحلول البديلة (44)، وكاستجابة لذلك، وبوجود فراغ فعلي في جوانب الأمن الاجتماعي قوي الدين السياسي الموجودة جذوره في العراق عملاً، وتنظيماً خاصة ما بعد التغيير بدعم مباشر، وغير مباشر من قوى سياسية دينية قديمة تعتقد أن أفكارها، وتاريخها ملائمان لتحملها مسؤولية الحكم، وقيادة البلاد، وأخرى أصولية ترى الفرصة متاحة لتحقيق مكاسب طائفية يشحن على أساسها الشباب انفعالياً باتجاه أن يكونوا أداة مسلحة من أدواتها للسيطرة، وبسط النفوذ ولو بالقوة، وكذلك من دول، وجماعات تسعى إلى توجيه التطرف الديني سياسياً على وفق حسابات تؤمن مصالحها. هذا وإن التقاء الاتجاهين الخارجي، والداخلي في تأمين الأهداف في هذا الجانب كَوّن بيئة في العراق حاضنة للتطرف، وجاذبة للمتطرفين الراغبين بنشر أفكارهم أو تطبيقها بقوة السلاح.

إن مسألة الدين السياسي الذي اتسعت رقعته في العراق، وفي المنطقة ينظر إليها البعض من زاوية السياسة النفسية التي تؤثر بعض وقائعها إلى أن الغرب بشكل عام، والأمريكان على وجه الخصوص ليسوا بعيدين عن الدفع باتجاه إبرازها مرحلة يستلم فيها الدين السياسي المسؤولية الأعلى في الحكم، والإدارة وهو من الناحية العملية غير مهياً بما يكفي للاستلام فيخطئ، وتكثر أخطاؤه أو يُدفع إلى الخطأ حداً يساعد تكرار حصوله إخراج قوى جديدة "علمانية" على النقيض من فلسفته في الإدارة، والحكم تتحمل مسؤولية الإدارة، والحكم على المدى البعيد.

الفصل الرابع

التحريض النفسي

التحريض من وجهة نظر العمل النفسي إجرائيا
تعني استخدام المفردات، والمعلومات المناسبة
بقصد الحث على القيام بسلوك معين يؤمن غاية محددة.

التحريض في اللغة يعني الحث على القيام بفعل أو سلوك معين، والتحريض مصطلح وإن تم تداوله في الثقافة الشعبية، وفي استخدامات الحرب النفسية بشكل يوحى إلى الدفع باتجاه القيام بفعل سلمي، أو مضاد إلا إنه مصطلح جرى استخدامه في الاتجاhein في آن معا، كما ورد في القرآن الكريم " وحرّض المؤمنين عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا"(45).

والتحريض من وجهة نظر العمل النفسي إجرائيا تعني استخدام المفردات، والمعلومات المناسبة بقصد الحث على القيام بسلوك معين يؤمن غاية محددة، وهو من وجهة النظر هذه قد استخدم بشكل واسع من قبل دول، ومؤسسات رسمية، ومن أجهزة إعلام، وأحزاب، ورجال سياسة أكثرها تأثيرا تلك التي ترد في الفضائيات التي باتت تتحكم في عرض الأخبار، والحوادث، وإعادة صياغتها بالطريقة التي تجدها ملائمة لتحقيق أهداف تراها مناسبة، وكما حصل على سبيل المثال في زيارة الأمين العام للأمم المتحدة إلى العراق يوم 2007/3/22 عندما سقطت قنبرة هاون قريبا من مكان عقده، ورئيس الوزراء مؤتمرا صحفيا إذ عرضته فضائيات خيرا بشكله المجرد دون تعليق يوحى للمتلقي أنه حصل ضمن سياقات ما يحصل في العراق، وعرضته فضائيات في نشراتها الإخبارية كلها لذلك اليوم على أساس حصول انفجار أثناء المؤتمر الصحفي، وأعادت اللقطة التي تظهر ردة فعل الأمين العام بتحركه عفويا للوقاية في سياق كل

عرض للخبر ثلاث مرات دون التنويه إلى أنها قنبلة هاون حسب مصادر عسكرية حكومية، مؤكدةً فقط على طابع السرية الشديدة للزيارة التي لا يعلم بها أحد سوى مسؤولين كبار في الحكومة العراقية، والأمريكان، الأمر الذي يوحي وكأن الانفجار مقصود، مصدره الأمريكان، غايته إبعاد الأمم المتحدة عن التدخل في الساحة العراقية، وهو الهدف الذي يراد منه حث العربي، والعراقي إلى الوصول إليه، والاقتناع به.

ومن بعدها أي الفضائيات تأتي الصحافة التي وجد فيها البعض من السياسيين مجالاً واسعاً لتنفيذ توجهات التحريض من خلال المقالات التي تكتب، والعروض، والقصص، والأخبار التي تنشر، وهذه مسألة أخذت في صحافة العراق في الوقت الراهن منحى فاق التحريض المغلف إلى مستوى الاتهام المباشر بظلم جماعة، والتنكيل بأخرى، والتقليل من قيمة مسؤول، ورفع شأن آخر بشكل صريح تجاوز الاعتبارات المهنية، وجعل التحريض من أكثر أهداف الجهد النفسي المعادي فعلاً، وتأثيراً.

المبحث الأول

فعل التحريض

تدور رحى حرب متداخلة على الأرض العراقية اعترف طرفها الأول أي الأمريكان أنها أعدت بالضد من الإرهاب فأصبحوا أحد أقوى اللاعبين في ساحتها، وسلاحهم بطبيعة الحال لم يقتصر على البندقية، والطائرة، والمدفع، والعمليات الخاصة بل وحشد المؤيدين، وعزل المناوئين بطرق بينها التحريض، وأشعرت فيها إيران الجار القوي للعراق أنها هدف ضمن الأهداف المرسومة فسارعت منذ الأيام الأولى لإيقادها والدخول في ساحتها كأحد اللاعبين الأقوياء، وسلاحها لا يقتصر على الدعم المالي للمؤيدين، والحث الديني للمناصرين، بل وكذلك على التحريض بالضد من الأمريكان، والبعثيين، ومن يقف معارضا لدخولها كأحد اللاعبين، ومن بعدها سوريا التي وضعت من قبل الأمريكان في الجانب المعادي، وضمن القوى الداعمة للإرهاب بطريقة توحي أنها من بين

المطلوبين في الطريق إلى إعادة تنظيم الشرق الأوسط الجديد فكان لزاماً أن تدخل الساحة بقصد إفشال مخططات الاستهداف، وتعويق عملية ضربها إلى أبعد فترة ممكنة قد تستجد فيها متغيرات تحول دون حصولها جهد الإمكان، وسلاحها في المعركة أوراق تعودت لعبها بكفاءة بينها التحريض، أما السعودية الدولة الحليفة فقد أثار الأمريكيان بشكل مدروس مع بدايات الحرب على العراق، وما بعدها مواضيع تتعلق بأسلوب الحكم فيها، وحقوق الإنسان التي اكتشفوا بالصدفة أنها منتهكة بشكل مفضوح. أدركت بسبب هذه الإثارة، واستقراء الأحداث أنها ورغم تحالفها الاستراتيجي فإنها ليست بعيدة عن شطايها المعركة على حدودها الشمالية، أو حتى الاستهداف في مراحلها اللاحقة، فحاولت أن تبقى بعيدة عن تأثيراتها بطريقة حياد لا تقترب فيه إلى مشاركة الأهالي، وعلماء الدين وأئمة الجوامع بعمليات الدعم، والتحريض حتى نهاية عام 2006 عندما تطور شكل القتال في الساحة ليكون طائفاً أدركت بتطوره الخطر القادم، وسربت استعدادات لها بالتدخل إلى جانب طائفة بما يزيد عن التحريض.

وإسرائيل التي لم تكن بعيدة عن الأحداث وعن ما يجري فقد أقحمت نفسها طرفاً خفياً لأن العراق ضمن اهتماماتها الاستراتيجية، ومن بين الدول التي يحسب لها حساب في ميزان القوى الهش بينها، وبين العرب الآخرين، وسلاحها لا يقتصر على التحريض.

إن ساحة الحرب المتداخلة لم يكن أطرافها من الخارج فقط فهناك أطراف مشاركة من الداخل، وهي كثيرة يصح القول على أساس كثرتها إن غالبية الأحزاب، والكتل السياسية الدينية قد سُحِبَتْ إلى المشاركة في ساحتها لأن الدين الذي تُؤسِّس على فقهه، وشريعته في برامجها السياسية، والتنظيمية قادر وحده في الوقت الراهن على تعبئة المقاتلين بأسلوب التحريض، فاستخدمت كل الوسائل المتاحة لتحقيق هذه الغاية بعد أن أسست جميعها فضائيات تبث معالم التحريض لأربع وعشرين ساعة، وعلاقات مع فضائيات عربية غير عراقية عرفت مواقفها بالتحريض، وكأنها تؤدي دوراً مرسوماً ضمن الخطط الدولية لإدارة هذه الحرب بأسلحة مختلفة بينها الإعلام، والتحريض.

إن التحريض من أكثر العمليات النفسية تأثيراً في مجريات الحرب الدائرة في العراق وفي إثارة دوامات الاحتقان، والفتنة التي تعد الأساس في تحديد الميل إلى المشاركة، والدافعية في القتال، هذا وإذا ما تم إحصاء عدد الفضائيات التي تبث بالعربية سواء الخاصة أو التابعة للحكومات التي دخلت ساحة الحرب مشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر تبعاً لمواقف دولها، ومموليها نجد أن آلاف الساعات منها موجهة يومياً إلى العراق، فيها التحريض واضح حتى في نشرات الأخبار التي يصاغ فيها الخبر لنفس الحدث بطريقة مختلفة بين فضائية، وأخرى يدرك منها الراصد الجيد أن التحريض واضح في تحريره بشكل لا يقبل الشك، والتأويل.

لقد دخل ساحة المعركة الدائرة أطراف سياسيون من رؤساء الكتل، والأحزاب، وأعضاء برلمان لم يمتلكوا في دخولهم سلاحاً سوى الطائفية التي شكلوا على انفعالاتها، واجتهاداتها أحزابهم، وحصلوا بسببها على الدعم الخارجي، والأصوات في الانتخابات، وجدوا أنفسهم جزءاً أساسياً من المعركة فاتجهوا إلى الأمام في عمليات التحريض عن طريق الصحف المحلية التي تصدر بعناوين تابعة لهم.

وفضائيات تنطق باسمهم أو تمول من قبلهم.

ومؤتمرات تعقد برعايتهم أو بمشاركتهم، ومباركتهم.

كما أن تشكيلة الحكومة التي جاءت من تركيبة المجتمع العراقي غير المتوافقة كان بعض أعضائها معروفين بالتحريض في كل مكان يجلسون فيه، ومؤتمر يعقدونه حتى باتت الحكومة أو بعض أعضائها أطرافاً في القتال الطائفي يُحرضون، ويستغيثون من أجل التحريض، ويفركون أحداثاً، وحوادث لنفس الغاية في غالب الأحيان⁽¹⁾.

(1) عرضت سيدة عراقية "صابرين الجنابي" على شاشات التلفزيون في 2007/2/21 على أنها قد اغتصبت من قبل عسكر مشاركين في الخطة الأمنية، وتبنى موضوعها الحزب الإسلامي الذي بين أنه متأكد من ذلك عن طريق الفحوص الطبية السريرية، وكان نائب رئيس الجمهورية أمين عام الحزب أكثر المحتجين على الحادث، وبادرت الحكومة من جانبها

إن الحرب التي أخذت منحاً طائفاً تتسع رقعتها، ويتضخم عدد المشاركين فيها من بعض رجال الدين الذين يفتون يومياً فتاوى بعضها مغلف بالتحريض بشكل واضح، وأئمة مساجد لم يجدوا في خطبهم سوى نقد المقابل، وتحديد أوجه القصور، وكشف المواقف التي يعتقدون أنها حقيقية، ومدمرة للعراق والإسلام، واذم السلوك في الطرف الآخر بطريقة تثير المشاعر بالضد، وتأسس على التحريض.

وانتقلت آفة التحريض إلى الجامعات، والمعاهد، وإلى بعض المؤسسات العلمية والأكاديمية التي يخرج فيها المحاضرون عن سياقات المحاضرة ليؤسسوا على التحريض وسيلة مباشرة لإثارة السامعين.

وتدار المناقشات بين المدراء، والمتسبين من الطوائف المختلفة بطريقة لا تخلو من تحريض مادته الرئيسية القتل، والاغتيال الذي يتناول موضوعه الجميع بشكل يومي وفي ساعات النهار كلها، وكذلك قصص التفخيخ، ومشاهد الغدر، وروايات التعذيب التي أصبحت محورا للحوار في البيوت، وفي المساجد، والمدارس بطريقة تفضي إلى:

بعرض السيدة على الفحص الطبي في مستشفى أمريكي أنكرت على أساسه تعرضها للاغتصاب، وكرمت بأمر من السيد رئيس الوزراء، وبطريقة مستعجلة أولئك المعننين بالموضوع ما أوحى أن إجراء التكريم هذا نوع من التحدي، والتحريض، لا علاقة له بتأدية الواجب بكفاءة، وإخلاص كما ورد في بيانات الحكومة. لقد أخذت الفضائيات العربية المحسوبة على الصف المناهض للحكومة الخبر، وصاغته بطريقة تؤثر أنها مغتصبة بالفعل حتى طفى على حادثة اغتصاب طفلة من قبل جنود أمريكيين، وقتلها في المحمودية التي تصادف إجراء محاكمة المتهمين باغتصابها، وقتلها في التاريخ نفسه، والحكم على أحدهم بالسجن لمائة عام، أما الصحف، والفضائيات المحسوبة على الحكومة، والشعبة بشكل عام فقد تبنت وجهة نظر الحكومة، وصاغت أخبارها بأسلوب يوحي أن الاغتصاب لم يتم، وإنها مجرد فبركة من قبل الحزب الإسلامي، وأطراف سنية أخرى، وهذا تناقض يجد المتتبع في حيثياته تحريضا واضحا من قبل الطرفين المتقابلين دون أن يلتفتا معاً إلى أن حوادث اغتصاب قد حدثت، وتحدث يومياً في كل الحروب، وبينها الحرب الدائرة في العراق التي يدخلها عشرات الآلاف من العسكر المنفعلين، كذلك لم يلتفتا إلى الكيفية التي يجب أن يعملوا فيها معاً للحيلولة دون حصول اغتصاب صيانة لشرف العراقية، وحماية لسلوك العسكر العراقي من التشويه، والابتذال.

1. التحريض⁽¹⁾ كوسيلة إثارة، وتنفيس عن مشاعر العدوان.
2. التغيير المبرمج للسلوك أو المساعد على تغيير سلوك العديد من الصبية، والشباب باتجاه العنف ليكونوا بالحصلة جزءاً من دائرته الواسعة رغبة للواحد منهم في حماية ذاته، والقريين، وسعيًا منه للانتقام من غيره، والبعيدين عندما تقتضي الحالة النفسية.

المبحث الثاني

اتجاهات التحريض

لقد اخذ التحريض في موضوع العمل النفسي في الساحة العراقية اتجاهات متعددة كان أكثرها تأثيراً من الناحية النفسية الحث على:

1. القتال بالضد من الحكومة والحلفاء

لم ينسَ القتال على الساحة العراقية على الرغم من الإعلان الأمريكي انتهاء أعماله العسكرية الكبيرة في الشهر الأول لما بعد التغيير، وبقي هذا النوع من القتال الذي تحدت أطرافه من قوات متعددة الجنسية، والحكومة العراقية من جانب والمقاومة العراقية، وقوى الإرهاب، ومسلحين خارجين على القانون من جانب آخر، وقد أُستغل عامل تأثير نفسي على المتلقين العراقيين، والعرب باتجاه تكوين

(1) جلس أستاذ جامعي مع ابن أخيه الساكن في سامراء بعد أن لاحظ عليه سلوك التمنر والتحريض، والرغبة بالانتقام لضحايا أبرياء يعتقد أنهم وقعوا على أيادي عسكر الحكومة، والحلفاء، وفي جلسته الخاصة هذه اعترف الشاب باشتراكه في أعمال مسلحة بالضد من قوات الشرطة والجيش، وبعد اعترافه الصريح ناقشه عن دوافعه للاشتراك في أعمال مسلحة قد تؤدي إلى إزهاق روح بريء، وقتل مدني لا علاقة له بما يجري في المنطقة من أحداث، ولا بالاحتلال، فأجاب بصراحة أنه، وكلما يدخل الجامع لأداء صلاة الجمعة يخرج منه مشحوناً بالرغبة الشديدة في حمل السلاح، واستخدامه بالضد من أعداء الأمة الإسلامية أياً كانوا من الأجانب أو العراقيين العاملين في أجهزة الدولة الأمنية، والعسكرية، وحسب تصنيف يصله عادة من المحرضين. إنه نوع من التحريض للقيام بفعل القتل أخذ الجامع الدور الكبير في تعزيزه خلال مرحلة ما بعد التغيير، والتحرر من القيود التي كانت موضوعاً في السابق بين المتلقين، تقبله الشباب المقيد بالأفكار المحدودة عن الشريعة، والجهاد، وحوله إلى سلوك يغلب عليه العنف للتقليل من ضغط التحريض على نفسه المنفصلة.

انطباعات مقنعة بعدم انتهاء الحرب أو المعركة، وعدم دقة المصادر الحليفة التي نوهت بانتهائها، وبصعوبة حسمها لصالح الأمريكان، ونظام الحكم الجديد. وإيقاف تدافع العراقيين إلى تأييد النظام الجديد، ومحاولة سحبهم بالتدريج إلى موقف الحياد مرحلة أولى، والمعارضة المسلحة، ومن ثم تنفيذ أعمال الإرهاب في مراحل لاحقة. كذلك إقناع العرب بعدم التعويل على مسألة التغيير في حل المشكلة العراقية، وبدلاً منه دفعهم من خلال تخويفهم من الحرب، واستمرارها إلى الوقوف بالضد، وتقديم العون إلى العمل المسلح، والجماعات المعنية به. وأخيراً إبقاء الحرب في الذاكرة العربية المسلمة مع التركيز على خسائرها، ومخاطرها، وأهدافها المستقبلية كي تبقى موارد تجنيد المتطوعين الجهاديين مفتوحة للمساهمة فيها.

2. إثارة الفتنة الطائفية والتمهيد للحرب الأهلية

إن أكثر الدلائل إثباتاً على صحة الجهد المضاد للحرب والتغيير من جهة، والفشل الأمريكي - الأوروبي في العمل على إعادة بناء المنطقة أو الشرق الأوسط الجديد من جهة أخرى هو اشتعال فتيل الفتنة الطائفية قريباً من الحرب الأهلية التي تبدأ شرارتها في المجتمعات التي تعاني ضعفاً في التجانس الإثني مثل العراق، وهذه غاية أخذت حيزاً كبيراً من جهود الفصائيات العربية في مقدمتها الجزيرة منذ التغيير وحتى الوقت الحاضر، إذ إن التكرار المتواصل لمصطلحات السنة والشيعة، وذكر مناطقهم، وأحياناً طقوسهم، وتوجهاتهم، والاختلافات الفكرية فيما بينهم أسهم في إعادة الموروث الثقافي من الذاكرة الجمعية البعيدة عن الطائفة، والاختلاف والأحقية. وكون تصوراً عند العرب، والقرييين من العراق أن ظلماً في طريقه أن يقع على سنة العراق، وأن تمادياً واقعاً بالفعل من شيعة العراق، يدفع إلى تقديم العون، والمساعدة للتحريض في النهاية على القيام بفعل يشعل الفتنة الطائفية. ومن ثم وضع العراقيين أمام إدارة الدولة، والمجتمع من خلال خلق أزمات تؤدي إلى فشل حكوماتها، وربما دفعها إلى الاعتراف بالفشل نفسياً وبما يمهّد أو يفسح المجال إلى إشراك خبرات قديمة في العملية السياسية، والإدارية في آن معاً.

3. تحويل الولاء إلى الجماعة الفرعية دون العراق

يعاني العراق، ومنذ زمن الحكم السابق تصدعا في الوطنية(46)، ومع ضعف الدولة العراقية قويت بالتدرج العشيرة، والمنطقة، والحزب القائد، وزادت سلطاتهم في التأثير النفسي في الجماعات المنتمية لهم لمستوى أحس الفرد أن تقوية انتمائه إلى إحداها يحقق له الحاجة إلى الأمان، ويشبع بعض حاجاته البيولوجية في توفير العيش، وهكذا ضعف الوطن في الضمير العراقي، وبات الانتماء إليه هشا حتى حصول التغيير الذي لم يبدل من الأمر شيئا إلا المحاولات التي تقع هنا أو هناك لرأب الصدع الذي لم يدرك تبعاته الكثيرون من الساسة الجدد الذين توجهوا هم أيضاً إلى العشيرة، والمنطقة من أجل الحصول على التأييد وأصوات الناخبين، وهكذا أبقى الموضوع قائما، وأبقى الحث موجودا من أجل دفع العديد من العراقيين بالمستويات الثقافية الوسط، ودونها إلى المزيد من تعزيز الولاء الطائفي على حساب الولاء المفترض للوطن العراق. وتضخيم دور العشيرة، والطائفة في التعامل مع الأزمات، وكذلك مع مفردات الحياة اليومية على حساب الحكومة، والمركز في بغداد. ومن ثم العزل النفسي بين الحكومة المنتخبة التي تحكم حاليا، وبين المجتمع الناخب في صورة يراد منها إبقاء المسؤولين الحكوميين في المراكز العليا داخل دائرة الحزب، والطائفة بعيدين عن الدائرة الكبرى للعراق، وبالتالي تسقط أحقيتهم في تمثيل الناخبين، وفي حكم العراق.

4. إيجاد شرح بين العراقيين، والقوات الحليفة

دخلت القوات الحليفة وكما أعلن في البداية إلى العراق على أساس المساعدة في التحرير من حكم الديكتاتور، ووقف عموم العراقيين في الحرب آنذاك موقف الراغب في حدوثها تخلصا من الشقاء، وآلام الحصار كما نوه عنه آنفاء، وتعاملوا في علاقاتهم، ومواقفهم مع الأجنبي بداية الأمر على هذا الأساس، وكانت الفكرة التي سادت في عقول غالبية القادة الجدد، والأحزاب والحركات السياسية هي التأسيس على العلاقة الإيجابية بين العراق، وأمريكا لغرض إعادة بنائه دولة عصرية بنظام ديمقراطي اتحادي.

إلا إن الموروث الثقافي في مجال التعامل مع الوجود الأجنبي، وشدة التحسس في مجاله، ووجود بعض الأخطاء من الجانب المقابل كون وضعاً خاصاً شعر فيه العراقيون بالقلق من الوجود الأجنبي، وشعر الأجنبي بمصاعب التعامل مع العراقيين. وهذا وضعٌ أدركه الآخرون في خارج الحدود العراقية، وتيقنوا أن الشرخ الذي وجد في العلاقة بين الجانبين، الأمريكي، والعراقي يمكن أن يكبر، وتكبر معه المشاكل والدوامات لكلا الجانبين، الأمر الذي دفع العديد من في الخارج إلى محاولة الطرق عليه أي زيادة سعته من خلال التشكيك في جميع النوايا، والمشاريع، والخطط الأمريكية لإعادة بناء العراق الديمقراطي الموحد.

والإبقاء بأن الوجود الأمريكي الذي تحقق في العراق بفعل الحرب والاحتلال جاء أصلاً لأغراض للسيطرة على موارد النفط، واستغلالها لصالحه، وتحقيق استعمار للمنطقة من النوع الجديد.

ومن ثم محاولة لفت انتباه العراقيين إلى وجود مخاطر مستقبلية لبقاء الأمريكان في بلدهم من النواحي الاجتماعية، والدينية الشرعية، والسياسية.

والتنويه إلى أن استخدام القوة بالضد من الحكم السابق في العراق خلال الحرب، والمعارك التي دارت والذي جاء لإجبار حكومته على التنحي أو العزل على اعتبار أنها حكومة "حكومة صدام" مثيرة للتوتر والقلق، ومنتجة للإرهاب. وأنها عامل تهديد للولايات المتحدة بما يمكن أن تمتلكه من أسلحة تدمير شامل(47) هو غير صحيح، وغير مقنع⁽¹⁾.

(1) يمتلك صدام حسين خبرة جيدة في مجال تعبئة الجمهور للمشاركة، وتحريضه على المشاركة وتشكيل المواقف، ويمتلك لأغراض تنفيذها جهازاً أو أجهزة ذات خبرة، وانضباط تعدّ بمستوى جيد أيضاً، لكن الحرب النفسية للطرف الأمريكي التي استهدفت على رأس قائمة أهدافها، نجحت بوضعه قبل عام 2003 في زاوية حرجة لا يستطيع فيها التحرك بشكل يمكنه من تحريض العراقيين بما يكفي إلى دفعهم للقتال الوطني بالضد من الأمريكان في الحرب العسكرية. واكتفى من جانبه وأجهزته بالتركيز على مفردات قديمة استخدمها الثوريون والفوضويون في المنطقة والعالم لم يتمكن بسبب قنمها هذا، وكثرة تكرارها من التأثير في العراقيين منها على سبيل المثال الاستعمار والامبريالية، التي فقدت بريق تأثيرها في العقل العربي، والعراقي الذي استخدمها في الأيديولوجيات السياسية الحكومية لفترة زمنية طويلة نسبياً. ومنها سرقة الثروة النفطية التي لم يحس الشعب أنه قد تمتع بقليل منها طيلة

إن مفردات الشرخ المذكورة كان لها تأثير ملموس وتناولتها الكثير من وسائل الإعلام بالشرح، والتفصيل واعتبرت من مواد الحوار الرئيسية في الفضائيات العربية. وإن فعل التبرير الخاص بشن الحرب قد انتهت قوة دفعه التي كانت موجودة قبل الحرب بعد أقل من شهرين على التغيير.

وإن التخلص من ضغوط الحصار، والظلم التي أحسها الجمهور العراقي لعدد من السنين قد انتهت بأيام بعد التغيير.

والحاجات المفقودة في مساعي العراقيين إلى العيش قد أشبعت بعد أسابيع من التغيير، وظهرت أخرى لا تقل عنها تأثيراً في التفكير، والسلوك، وبدأ نوع من الاستنزاف، والخسائر بدعوى مكافحة الإرهاب، وتأخر الحسم في تحقيق الأهداف، الأمر الذي أوجَدَ أسباباً أو معالم تحريض استثمرت جيداً من القوى المضادة بينها:

إن الحرب الدائرة وسيلة لا يمكنها الحسم.

إنها مجال للخسارة التي تزداد بشكل متواتر يومياً، وإن ساحتها الشائكة مستنقع تورط فيه الأمريكيان كثيراً، ولا مجال لديهم للتخلص منه سوى بالانسحاب.

إن التحريض للإثارة، وفي الجانب المقابل له التبرير لتقليل الإثارة سيقين من أكثر العوامل النفسية تأثيراً في المتلقين، وفاعلية على الساحة النفسية التي تشمل العراق، والمنطقة في الوقت الراهن، والمستقبل القريب.

المبحث الثاني

عواقب التحريض

لقد وقعت الحرب على العراق، وانتهت الصفحة الأولى من التحريض حال الشروع بالمعركة العسكرية يوم 20/3/2003، وبدأت صفحات أخرى جديدة، تغيرت فيها الأهداف، والخطط بالنسبة إلى الأمريكيان، قوامها بعد انتهاء العمليات العسكرية الكبيرة التهديد، وإعطاء الفرصة لجر الأنفاس، ثم وبعدها بقليل جاءت صفحة التبرير "الصفحة الأهم في العمل النفسي التعبوي والاستراتيجي" التي

حكم صدام للبلاد، ولم تهزه كثيراً أخبار سرقتها من الآخرين، ومنها أيضاً الغزو، وتفتيت الأمة، وشعارات قومية أخرى لم يجد العراقيون أن العرب قرييون منهم في مجالها.

تطلبتها الحاجة بعد أن تأكد حصول الانتصار العسكري السريع، وظروف التواجد في المنطقة، وأسلوب الإدارة غير الناجح التي نقلت سلطة الائتلاف إلى موقف الدفاع النفسي الذي يحاولون فيه أن يفسروا أو يعطوا تبريرات عن:

1. التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة بعد أن تحقق هدف التحرير الذي وضع أعلى أهداف الحرب المعلنة.

2. استمرار مسلسل الخسائر البشرية في الشارع العراقي خاصة بالنسبة للمدنيين التي كثرت أعدادها بشكل ملحوظ.

3. الدمار الهائل في البنية التحتية العراقية الذي حصل بعض منه دون مرور لوجوده خارج الأهداف العسكرية، والبطء في عملية إعادة البناء، والترميم.

4. الغموض في عملية تحقيق أهداف الحرب على مستوى الاقتصاد، والخدمات العامة، ومستلزمات العيش الرئيسية⁽¹⁾.

5. مصاعب السيطرة على الشارع الذي بدأت مؤشرات اتجاهاته تتحول بالضد، ومقارنته بين الحاضر، والماضي ليست في الصالح ذي الصلة بالأمريكان، والدولة العراقية.

وهذا موقف أي الدفاع لا يحتاج فيه الأمريكان إلى التحريض، بقدر حاجتهم إلى بذل الجهود للتقليل من تأثيرات التحريض المضاد لهم في العراق، والمنطقة. وبالنسبة للعرب، والمحيطيين الذين أفاقوا من حالة الذهول والصدمة، وتوجهوا سريعا إلى جانب التحريض باتجاهات كما ورد فيما سبق وبوسائل وأدوات بينها

(1) هذا موضوع يستحق التوقف عنده طويلا لأن الوقائع لما بعد الحرب مباشرة قد بينت وجود تخصيصات مالية لإعادة البناء، وجهد أمريكي فني في كل المجالات، ودعم دولي معقول، ورغبة بإطفاء الديون، ودخول شركات عديدة ساحة البناء والإعمار العراقية، والشروع فعلا في بعض المشاريع، وتبين أيضاً شيوع فعل الإرهاب، واضطراب الأمن الذي أوقف العمل في الكثير من الخطط، ودفع الشركات إلى أن تترك العراق بينها شركات غير أمريكية مثل الشركة الروسية التي كانت تعمل على إعادة تأهيل محطة كهرباء الدورة، وتحويل قسم من الأموال إلى صالح الأمن، وإعادة تأهيل القوت، وتوقف الدول المانحة عن الدفع لعدم وجود ضمانات، واستشراف الفساد في المؤسسات العراقية والأمريكية أيضاً، الأمر الذي يضع العراقيين في حيرة من أمرهم في تحميل مسؤولية التوقف في مشاريع إعادة البناء التي حالت دون إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي، وتحسين مستوى المعيشة بوجه عام.

السياسة التي استخدمت باتجاه أفضى إلى إعاقة التقدم، وتحقيق الشرعية التي تصب ولو بشكل غير مباشر في رافد التحريض بالصد من الحكومة، والسياسة الجدد في ساحتها، وعن طرق الإعلام بأشكاله المتعددة، التي توجه لمتابعته العراقيون بكثرة حتى أصبح أقوى، وأمضى سلاح نفسي في مجال التحريض.

إن تطورات الحرب، وتداخل وكثرة المتغيرات المؤثرة فيها، والنتائج المتأتية منها تدفع إلى جملة استنتاجات نفسية أهمها:

1. إن طبيعة الصراع في المنطقة، ونتائج الحرب على الأرض العراقية جعلتها ساحة جذب قوي لجهود نفسي يهدف إلى تحقيق غايات البعض في تكوين أفكار وقناعات، أو الحيلولة دون تحقيقها للبعض الآخر، وقدمت هذا النشاط في أن يكون في المقدمة بعد انتهاء جهد العسكر في تحقيق صفحة القتال الأولى التي تتعلق بالاحتلال وتغيير النظام بالنسبة إلى جميع الأطراف الموجودة في ساحة الصراع خاصة:

أ. الأمريكي الذي يريد من العراق أن يكون مثالا يحتذى به، وقاعدة انطلاق لتحقيق الأهداف في محيط الآخرين التي تؤسس من وجهة نظره قدرا مقبولا من الديمقراطية لأهل المنطقة، وتجنباً أكبر لأعمال العدوان والإرهاب، وفائدة أكثر للاقتصاد، ومع ذلك فإن ظروف العمل المعقدة في العراق، وتطورات الوضع الأمني دفعته إلى التحول في موضوع الجهد النفسي إلى موقف الدفاع بعد أن نفذ بعض أهداف الصفحة الأولى للمعركة العسكرية.

ب. الأوروبي الذي أدرك أهله ضرورة أن لا يكونوا بعيدين عن الساحة بمسافة تعزز سياسة الانفراد دولياً، ولحسابات تتعلق بالمصالح الآنية والمستقبلية، وباحتمالات إعادة ترتيب النفوذ، لا يودون أن يكونوا خارج دائرته، وهم الأقرب إلى ساحتها من حلفائهم الأمريكيين، فكان تدخل بعضهم "باستثناء فرنسا" من باب المساعدة، وتقديم العون، ومحاولات التهدة جهد الإمكان.

ج. العربي الذي وجد بعض الحكام، والجماعات فيه أنهم غير بعيدين من ساحة قتال شائكة يمكن أن يكون التقرب منها خطراً محتملاً، والابتعاد عنها لا يلغي احتمالات الخطر الموجود.

ففضل بعضهم الوقوف على الحياد، وفضل القليل منهم المشاركة الإيجابية، وفضلت الغالبية التعامل غير المباشر بوسائل، وأساليب نفسية متعددة فيها المجازفة بالثمن المدفوع قليلة نسبياً.

د. الطرف المحيط بالعراق من غير العرب مثل إيران التي رغبت بتغيير في العراق ليس بالطريقة التي حدثت، ولا بالعسكر الأمريكي الذي بات على حدودها، وقريباً من عاصمتها، وبسبب رغبتها هذه وأهدافها الاستراتيجية، وإرهاصات حرب الخليج الأولى تحركت باتجاه العمل لضمان نفوذ حالي، ومستقبلي في هذه الساحة غير المستقرة يضمن لها قدرة على التأثير، وإنشاء خطوط دفاع خارج حدودها جهد الإمكان.

وتركيا التي انصاعت إلى رغبات شارعها ذي التوجهات الإسلامية، وابتعدت عن المشاركة في الحرب والتغيير، وجدت أنها قد خسرت أوراقاً مهمة كان يمكن أن تفيدها في التأثير بالأحداث التي تجنبها خرقاً محتملاً لأمنها القومي، وعندما حاولت الدخول المباشر إلى الساحة تبين لها أن الفرصة قد فاتت فعاودت التوجه إلى التلويح بقرها، وتأثيرها، وبتمتين العلاقات.

2. إن تركيبة المجتمع العراقي، والخلل الواضح في طبيعتها، وقلة الوعي بين الجمهور، وضعف إدراكه لما يحيط به، وأخطاء بعض المسؤولين السياسيين، والتسابق لتوسيع هامش المنفعة على حساب العراق، والتصديق القيمي، والضعف بالمعايير الوطنية التي ذكرت جميعها في فصول الكتاب السابقة، جعلته مادة مناسبة للعمليات النفسية الموجهة، وجعلت محيطه ساحة مثالية تجتذب الكثيرين إلى داخلها.

رغبة من البعض في التأثير، وتكوين الأفكار، والقناعات الملائمة.

وسعيًا من البعض الآخر لتجنب فعل التأثير في محيط ساحته الداخلية.

3. إن المؤشرات الأولية لما حصل، ويحصل في العراق يدلل على أن هناك تأثيراً للعمليات النفسية على ساحته أشده ما يتعلق بالتحريض، ويدلل أيضاً أن أجهزة الدولة لا تدرك طبيعة هذا التأثير، ولا آثاره المستقبلية، بسبب عدم امتلاكها أجهزة مختصة للرصد والتحليل، وصياغة مقومات الدفاع، والتحصين

النفسي، وبسبب قلة خبرة المسؤولين فيها في هذا المجال، وفي الوقت الذي استهدفت العمليات النفسية للتحريض معنويات العراقيين، وأداءهم وقيمهم، لا نجد جهداً مقابلاً من قبل أجهزة، ومؤسسات الدولة لرفع المعنويات، وتحسين الأداء، وشحن الهمم، وترميم الشرخ الحاصل بالوطنية، الأمر الذي فسح مجالاً لمزيد من التأثير انعكس سلباً على مشاريع إعادة البناء.

4. إن وضع العراق، وعدم امتلاكه أوراقاً مناسبة للردع، والحيلولة دون تدخل الآخرين في شؤونه الداخلية، شجع بعض العرب، والمحيطين بالتمادي مما يعرضهم، والعراق إلى مزيد من التوتر، والاضطراب على المدى المستقبلي.

5. إن أكثر الفاعلين على ساحة العمل النفسي العراقية سلباً هم العرب، والمحيطون، وإن أكثر الأدوات المستخدمة هي الإعلام، ومن بعده الدبلوماسية سواء ما يتعلق منها بالحد من التواجد، والدعم الدبلوماسي داخل العراق، أو بالتحرك على الأطراف الأخرى للتضييق على هامش حركته عربياً، وإقليمياً، ودولياً، وكذلك الأعمال الاستخباراتية السرية حيث التسارع لتكوين شبكات لنقل المعلومات، والقيام بأعمال مسلحة غايتها إعاقة العمل نحو إعادة البناء، وإفشال التجربة الجديدة.

6. إن أكثر الأهداف التي وضعتها العمليات النفسية للتحريض في أعلى أولوياتها، وعملت جاهدة على تحقيقها هي الطائفية، ومحاولة إثارة الفتنة في مجالها، ونجحت بقدر يفوق المعقول في تكوين أرضية أو بذرة بدأت تكبر في غير صالح العراق.

7. إن ما جرى في العراق، وكذلك خطط إعادة بنائه ديمقراطياً "المعلنة" لا تروق إلى الكثير من العرب والمحيطين، وبسببها: كونوا مواقف بالضد.

وعملوا على إفشال التجربة.

وأسهلوا في جر العراق إلى مزيد من التوتر، والاضطراب.

8. تقاتل المؤسسة العسكرية، والأمنية في عموم العراق قتالاً بالضد من قوى الإرهاب الذي يتأسس في بعض جوانبه على مفاهيم فكرية، وأصول عقائدية،

ومساعي تحطيم المعنويات، ومع ذلك فإن هذه المؤسسات لا تمتلك حتى الوقت الحاضر خططاً لتأهيل نفسي يلائم أهداف القتال مما فتح أبواباً واسعة أمام تأثيرات التحريض على المحيط الذي يعمل فيه، وساعد على وجود خرق أمني في جسمها الذي لم يقوَ بعد.

9. إن الجهد النفسي على الساحة العراقية أو خارجها لا يتوقف عند حدود معينة، ولا يلتزم بأزمة محددة، بل هو عمل مستمر، وإن تغيرت أهدافه، ووسائله في التأثير بالاتجاه المطلوب، وهذا مفهوم يلزم الدولة العراقية، ودوائرها المختصة بالتفكير في طرق الوقاية من آثاره الفكرية التي تؤثر النتائج عدم استعداد أجهزتها، وكادرها الوظيفي للتعامل مع تلك الآثار، وهو أيضاً سلاح فعال تلجأ إليه أو تمارسه العديد من الدول، والنظم السياسية في وقتنا الراهن بغية التأثير في المجتمعات المستهدفة، صديقة كانت أم عدوة باتجاه إيجاد تقبل للأفكار المطلوب إيجادها، وتكوين قناعات تؤمن مصالحه (48)، وهو كذلك استخدام متعدد لكثير من الفعاليات وفق معطيات علم النفس التطبيقية قطعت فيه دول كبرى أشواطاً بعيدة المدى حتى عد البعض استخداماته تمهيداً لسيادة نوع جديد من أنواع الاستعمار يستبعد الناس فكرياً ونفسياً، وعلى هذا الأساس أصبح تخصصاً علمياً دقيقاً، وسلاحاً شاملاً لا يملك العراقيون بعد التغيير إلا القليل من مفرداته، لذا لم يبق أمامهم سوى جهودهم الذاتية التي ينبغي أن تبدأ أولاً وكلمة كان ذلك ممكناً حتى لا يجدوا أنفسهم يوماً وقد توقفوا آخر الركب يدفعون ثمن عجزهم من أموالهم، وأهدافهم، وطموحاتهم، وتطلعاتهم دون أن يجدوا من يمد لهم يده أو حتى يدفعهم إلى الأمام.

10. لقد حدثت الحرب المطلوب حدوثها، وحصل التغيير الذي يفترض حصوله، ولم يعد أمام العراقيين من خيارات إلا التعامل مع الواقع بطريقة تقلل من الضرر الذي حاول البعض تضخيمه في العقل العراقي، والعربي لاعتبارات نفسية يراد منها التحريض بالضد من دولته بمفردات تدفع إلى تشكيل سلوك مقاتلة الحكومة، وتدمير المجتمع بعمليات إرهابية لا تتوقف عند حدود معينة.

الفصل الخامس

التداعيات النفسية

خطورة الموقف في العراق لم تتوقف
عند أخطاء الأمريكان في الإدارة والقتال
بل وتمتد إلى الجانب العراقي كثير الأخطاء

إن تقدير أو تقييم مخاطر الحروب، والأزمات، والضغوط وتأثيرها السلبي على الشعوب والأمم لا يحتاج الكثير من العناء، لأن العودة إلى التاريخ، والأمثلة الموجودة، كفيلا بأن تعطي تصوراً واضح المعالم عنه، والعودة قليلا إلى الحرب مع إيران مثلاً، ومشاهد القتل في ساحتها، وتعود الجنود على ممارستها، ومن ثم تشجيعهم على أدائها لتأمين الربح فيها وتجنب الخسارة جعلت آلاف الشباب الذين تسرحوا بعد انتهائها يخزنون تلك الانفعالات المصاحبة لها، وبمستويات كانت تشكل للبعض منهم إثارات يستسهلون بموجها أعمال القتل التي انتشرت بمستويات واسعة بعد انتهاء الحرب الأمر الذي اضطر الحكومة آنذاك إلى إصدار قوانين مشددة تصل حد الإعدام كعقوبة لمثل تلك الأعمال، كما إن صور المعركة التي كانت تُبث يومياً من القنوات التلفزيونية أثناء الحرب، وبعدها على أساس التذكير عرّضت الأطفال العراقيين إلى مواقف انفعالية شبيهة بما يجري في المعركة مع الفارق في أن الجندي في الميدان ينفس عن انفعالاته بإطلاق النار نحو عدوه، وفي حالة الأطفال يكون اللعب العنيف، والكبت بحالا للتعامل معها، وهو أمر غير محمود لأن المكبوتات تحوّر السلوك باتجاه العدوان، وهذا ما يفسر لنا بعض جوانب القتل التي تحدث في المجتمع العراقي حالياً من قبل الشباب والمراهقين الذين شهدت طفولتهم في الماضي خيرات الفرجة على تلك المشاهد التي كانت تتكرر يومياً، كما أن الحصار الذي نتج عن الحروب، وانخفاض مستوى المعيشة، دفع إلى أنواع من السلوك فيها قدر من العدوانية مثل السرقة،

والتجاوز، والرشوة وغيرها الكثير عانت منها مجتمعات أخرى مرت ببحرانات مماثلة وحروب شبيهة. إن هذه المقدمة البسيطة تعطينا تصوراً عن المخاطر المستقبلية التي إذا ما تجاوزنا في موضوعها السياسة، والاستقلال التي يخضع فيهما التوقع إلى عوامل عديدة، وأخذنا الجوانب النفسية، والاجتماعية مثلاً للتقدير منه يمكن التأكيد على أن الأعمال التي أفرزتها ظروف التغيير وما بعده ستغير معالم السلوك، وستوجد قيماً غير القيم الموجودة وسيأتي اليوم الذي يكر فيه أطفال شهدوا مقتل الأب، ولعبوا قرب جثة الجار، وتأثروا بشظايا الانفجار، وعاشوا حرمان الخدمات العامة، وتعرفوا على الفساد، والخيانة، وتعاملوا مع بعض أنواعها، وسيكونون في المقدمة وهم يحملون في عقولهم انفعالات ستسبب في مزيد من الكوارث "الدوامات" للبلاد إلا إذ وضعت الدولة خططاً لإعادة البناء النفسي للإنسان قبل شروعها بتنفيذ خططها المادية أو ملازمة معها، لأن الإنسان السوي هو الذي يعيد البناء.

المبحث الأول

الأسباب

إن الوضع العراقي بجوانبه السياسية والأمنية، ومن ثم الاجتماعية يسهل تقييم خطورته، ويسهل أيضاً تحديد الأسباب التي دفعت إلى هذه الخطورة، والتي تعود في هذه المرحلة الزمنية إلى جملة أسباب بينها:

1. أوجه القصور في الإدارة العامة، وسبل التعامل النفسي مع المجتمع التي لم تعترف بها الحكومات المتعاقبة، والأحزاب الفاعلة بشكل كاف يسمح بحصولها على المساعدة اللازمة من قبل المختصين من جهة، وحشد الجهد الكافي لإيقاف حالة التدهور في كافة مجالات الحياة من جهة أخرى.

2. التدهور العام في عوامل النضج، والارتفاع النسبي في مستويات التخلف الاجتماعي التي سبق الإشارة إليها في أكثر من عنوان والتي أبعد وجودها الفرد، والجماعة عن أن يكونوا طرفاً إيجابياً في تحديد سبل عملية للتعامل مع

موضوع الاحتلال⁽¹⁾ وكذلك للحد من الهدم، وتعزيز جوانب الإصلاح.

3. أخطاء الاحتلال، وتجاوزاته في التعامل مع الأزمة العراقية داخليا، وخارجيا بطريقة تثير استغراب العراقيين والعرب من جانب، والأمريكان الذين لم يتمكن القائمون عليه أي الاحتلال من تقديم حجج منطقية للإقناع، والتبرير من جانب آخر.

إذ إنهم وعلى سبيل المثال، وبعد أن تسببوا في إحداث الفراغ الأمني، والسياسي بعد 2003/4/9 لم يستطيعوا أن يبقوا حَكَمًا حياديا بين اللاعين في ساحة الصراع المعقدة إذ تركوا بسبب العديد من الأخطاء انطبعا في العقل العربي السني أنهم منحازون إلى الشيعة، والأكراد.

وفي العقل العراقي العربي أنهم يتحالفون مع الأكراد إلى الحد الذي تركوهم يتجاوزون خطوطاً ما كان يجب أن يتجاوزوها بأية حال من الأحوال.

وفي العقل الشيعي أنهم يتوددون إلى السنة بالخفية لغرض تسليمهم الحكم ثانية كئمن للتهدة، وفرض الاستقرار.

بمجرد انطباعات قد يكون انتشارها محدوداً لكنها باتت من بين العوامل التي تحدد المواقف، وتحرك السلوك، وبسبب تراكم الأخطاء، وتكرارها، وتفوق الإعلام العربي المضاد على الإعلام الأمريكي في المنطقة، لم تستطع الإدارة

(1) لم يكن العراق هو الدولة الوحيدة التي أُحتلت من قبل الأجنبي، ولم يكن الأمريكان هم الدولة الوحيدة التي احتلت العراق، ولم يكن التعامل مع الاحتلال يقتصر على المقاومة واستخدام السلاح، أو الرضوخ، والاستسلام، فهناك تجارب للاحتلال وأسلوب التعامل معه من الشعوب مازالت ماثلة للعيان تعد ناجحة، وبأقل ما يمكن من الخسائر منها التجربتان الألمانية، واليابانية، اللتان وإن اختلفتا مع المجتمع العراقي من حيث النظرة إلى وجودهما كقوى عالمية معروفة، ومؤثرة، والزمن الحاصل، وإعادة ترتيب الخارطة السياسية للعالم، فإنهما تقعان معاً تحت بند الاحتلال المطلوب تحديد الأسلوب الأمثل للتعامل معه بأقل الخسائر التي اتجه فيه الألمان، واليابانيون إلى السلم، واستثمار فرص الوجود التقني، والتطور العلمي للنهوض من جديد والتوجه للتحدّي "سلمياً" من خلال الاقتصاد، والتطوير التقني، في حين اختلف العراقيون في موقفهم، وأسلوب تعاملهم مع الاحتلال بعد أن قبل البعض، وسعى إلى التعامل السلمي، واستثمار الفرص جهد الإمكان، وسعى البعض الآخر إلى القتال، واستخدام السلاح بغياب فرص التكافؤ والتوازن، وهذا اختلاف تسبب في تأخير عملية الانتقال إلى الديمقراطية، وفشل الكثير من خطط إعادة البناء، والإعمار.

الأمريكية الموجودة في العراق، والداعمة لها في واشنطن، ولا وسائلها المتعددة المنتشرة في العالم أن تغير أو تمحو من ذاكرة العرب، والعراقيين مفاهيم، وتصورات سلبية تكونت بمستوى يثير انفعالهم، ويحدد آراءهم، واتجاهاتهم بالضد من وجودها في العراق مثل:

1. الدوافع الحقيقية لحل الجيش العراقي، والأسباب المنطقية لعدم السماح بوجود جيش مهني قادر على أن يكون أداة ضبط كفوءة على مستوى الداخل المضطرب، ومتوازنة مع الخارج غير المستقر أيضاً، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن عشر فرق عسكرية عراقية حتى عام 2007 مسلحة بتسليح لا يزيد عياره عن المتوسط لم تنجح في فرض الأمن، والسيطرة في الداخل على الرغم من تعاونها مع قوات عسكرية أخرى تابعة لوزارة الداخلية، لأن تسليحها غير كاف، وتدريبها غير ملائم، وقيادتها بحاجة إلى مزيد من الخبرة والمعرفة.

وإمكانات بهذا المستوى سوف لن تمكن الجيش العراقي⁽¹⁾ من القتال بالضد من أية دولة مجاورة للعراق قد تفرض من جانبها القتال سبيلاً للحصول من وجهة نظرها على مكاسب تعتقد أنه "القتال" مناسب من أجل تحقيقها في الوقت الذي تراه مناسباً، وهذه قدرة، وتحديدات يبدو أنها فرضت على الجيش العراقي الجديد

(1) حُل الجيش العراقي بقرار من إدارة بريمر المدنية بالأمر الرقم 2 في 2003/8/23 وقد اختلف الرواة في مسألة الدفع باتجاه حله إذ يرى البعض أنه قرار أمريكي متخذ مسبقاً لحسابات خاصة تتعلق بالتوازن الإقليمي المطلوب وجوده في المنطقة، ويرى البعض الآخر أنه بدفع من جهات سياسية عراقية معارضة شاركت في الحرب والحكم، وكانت لها علاقات جيدة بالأمريكان قبل التغيير بفترة زمنية ليست قصيرة كونت ضغطاً على بريمر لفرض إصدار قرار الحل، والرأي الأقرب إلى الواقع يتمحور حول وجود رغبة أمريكية في حل أو هيكلة الجيش السابق وإعادة تشكيل جيش جديد بفلسفة قتال مختلفة، ومهام جديدة التقت مع رغبات بعض السياسيين المعارضين، وأحزاب معارضة في التخلص من الجيش الذي حَمَلَتْهُ أعباء، ونسب القتال في الداخل ضد أبناء العراق، والحروب في الخارج ضد إيران والكويت، وقد التقت الرغبتان لتصيغ القرار في الوقت المذكور مسجلة أكثر الأخطاء التي ارتكبت بعد التغيير، ومهدت إلى شيوع الفوضى، والاضطراب سواء بالتحاق العديد من منتسبيه إلى صفوف القتال، والمقاومة المسلحة، وقيادة تنظيماًتها ضد الحكومة، وقوات الاحتلال أو بالفراغ الأمني الذي تركه في الساحة العراقية، ولم يملأه الجيش الجديد بالسرعة المطلوبة للحد من شيوعها.

لحسابات دولية، وإقليمية ستشكل خطراً على مستقبل العراق، واستقراره من زاوية الخلل في التوازن الذي يسحب إلى إشعال الحروب.

2. افتعال بعض أعمال القتال لسحب الإرهابيين من الخارج دون المبالاة بالثمن الذي يدفعه العراقيون، وغيرهم من العرب المجاورين بل والمساهمة ببعض أعمال القتل، والاعتقال، والتفجير، بعد أن تكونت قناعات بين العراقيين، وغيرهم أن العراق قد اختير ساحة حرب لمقاتلة الإرهاب العالمي، اعترف الجميع، وبينهم الأمريكيان على أعلى المستويات باختيارها أو إعدادها، كما يتداول العراقيون أيضاً روايات عن وجود فرق خاصة للأمريكان بالتعاون مع قسم محدود من العراقيين المدربين في الخارج تقوم بأعمال اغتيال، واختطاف، واستنطاق خارج سيطرة القيادة العسكرية للحلفاء تتحمل مسؤولية تنفيذ مهام تخدم تفعيل ساحة مقاتلة الإرهاب المذكورة على الرغم من أن هذه الروايات بقيت غير مدعومة بوثائق، وأدلة علمية، وكما تم التنويه عن موضوعها في أكثر من مكان في هذا الكتاب.

3. الدفع باتجاه التقسيم إلى ثلاثة فيدراليات أو دويلات، وربما دول مستقلة عن بعضها البعض بعد أن سارت العملية السياسية باتجاه منح الأكراد فيدراليتهم دستورياً، وطرح الشيعة فيدرالية الوسط والجنوب، وتغير نهج القتال من قتال بالضد من قوات الاحتلال إلى قتال طائفي بين السنة، والشيعة عزز من الرغبات الخاصة بفيدراليات تقترب من مستوى الانفصال من جانب، والمبالغة بالخوف من حصولها الذي يعطي تصوراً عن الانفصال شبه المحتوم من جانب آخر.

4. عدم الرغبة في دعم العراق ليكون دولة قادرة أن تدافع عن وجودها بعد أن تعطلت مشاريع التنمية التي يفترض القيام بها، وإعادة الإعمار التي أعلن عنها حتى في المدن التي تشهد استقراراً أمنياً معقولاً، والإعاقة الخاصة في آلية صرف المنح، والمبالغ المخصصة لإعادة الإعمار دولياً.

5. غرض الطرف عن أعمال الفساد المنظم، والتهدم، والتهديب شبه المنظم التي تمهد لتحقيق الاستراتيجية الأمريكية في إضعاف العراق بعد أن تسربت العديد

من الأخبار عن فساد في الإدارة الأمريكية التي تسببت في اختفاء مليارات الدولارات، وأخبار عن مشاركة منتسبي جيوش، وجماعات محسوبة على دول في أعمال قريب خاصة بالنفط من الجنوب عن طريق البصرة، وشط العرب. 6. إن ما يجري هو سياسة أمريكية قوامها إثارة الفوضى المسيطر عليها أو كما يسميها السياسيون أحيانا بالنظيفة تُؤمن استراتيجية الاعتماد عليها البقاء في البلاد أكبر فترة ممكنة بعد أن تساءل العراقيون عن أسباب عدم استخدام أمريكا:

قدراتها الاستخبارية في رصد منابع الإرهاب تمويلا، وتجنيدا. نفوذها في المجتمعات التي باتت تقدم العون، والإسناد للحد منه. ضغوطها الحاسمة على الدول التي باتت ممرا للإرهابيين، والأموال لإيقاف أية أنشطة تتعلق بالإرهاب.

والعراقيون هنا مقتنعون في نقاشاتهم الخاصة، وتحاليلهم البينية أن الأمريكان يمتلكون الكثير من القدرات التي يمكن أن تحسم المعركة بالضد من الإرهاب سريعا لكنها لا تريد ذلك لحسابات تتعلق بمصالحها الاستراتيجية التي تلتقي مع فكرة احتلال العراق، وتغيير نظام الحكم فيه تمهيدا لتغييرات في المنطقة يكون العراق قاعدتها للانطلاق باتجاه إقامة الشرق الأوسط الجديد.

إن عدم الإجابة عن كل تلك التساؤلات منطقيا، وتركها للأحداث، والظروف التي تثبت صحتها من عدمه شجعت الدعاية المضادة للأمريكان، وللعملية السياسية في العراق أن تضيف، وتحور، وتؤلف حتى أسقطت مفهوما كان متداولاً في بداية التغيير عن الوجود الأمريكي لمساعدة العراقيين في التخلص من الديكتاتورية، وإعادة بناء دولتهم ديمقراطيا، وفتح المجال واسعا لمزيد من مفردات الحرب النفسية التي شكلت، وتشكل خطورة على حاضر العراق ومستقبله.

إن الخطورة في الموقف، والنتائج المتحققة، واحتمالات التطور السليبي لم تتوقف عند أخطاء الأمريكان في الإدارة، وقيادة الجهد العسكري في ساحة مقاتلة الإرهاب، وفشلهم في الرد على مفاهيم، وقناعات تكونت بعد الاحتلال بل وتمتد

كذلك إلى الجانب العراقي خاصة في ما يتعلق بصيغ تشكيل، وإدارة الحكومات المتعاقبة بعد برعم التي تكونت جميعها بأساليب تثير التناقض، والاختلاف أكثر من التهدئة، والانسجام خاصة في ما يتعلق بعملية توسيع المشاركة السنية في العملية السياسية التي لم تنجح بجلب تمثيل سني قادر فعلا على التأثير في الأحداث، والحد من أعمال المقاومة، والقتال التي أخذت من المناطق السنية قاعدة انطلاق إذ وبسبب عدم وجود مرجعية سنية بالمقارنة مع الشيعة شارك في الحكم البعض منهم أي السنة بقدر يصعب الجزم على أنهم يمثلون غالبية السنة بطريقة وضعت البعض منهم وهم في المناصب العليا تحت ضغوط بينها:

1. الرغبة في إثبات القدرة على تمثيل يسعى الفرد المعني، والجماعة المشاركون في الحكم، والراغبون بالمشاركة على وجه الخصوص إلى تعزيزه في عقول السنة من جهة، والحكومة من جهة أخرى، كذلك تكوين مرجعيات سياسية، ودينية سنية ذات تأثير في الوسط العربي السني دون الأخذ بالاعتبار المقومات اللازمة لذلك فتسببت في زيادة الشق الحاصل في الطرف السني بوجه عام.

2. ضرورات التحرك بكل الاتجاهات للحد من تمادي الشيعة في توسيع هامش الربح⁽¹⁾، والاستحواذ على كل المقاليد دون امتلاك القدرة الميدانية للحد منه الأمر الذي أوجد بؤر اختلاف، وصراع تصب باتجاه زيادة درجات الفرق، والتناحر، وإشعال الفتنة.

وبسببها، وتدخلات خارجية عديدة استشعر المحيط العربي السني المجاور للعراق خطر الاختلال المفروض بالتوازن الطائفي في الداخل العراقي الذي يهدد

(1) بعد حصول التغيير مباشرة كان الموقف السياسي السني في العراق بالضد من الاحتلال، والمناداة علنا بضرورة رحيله سريعا خطوة باتجاه التفاهم، والمشاركة الفعلية بالعملية السياسية، وبعد أن استعرضت القوى المسلحة بالضد في الشارع العراقي بشكل عام، والبغدادي على وجه الخصوص، وبعد أن تطور شكل الصراع الطائفي تحول الموقف من المناداة بالخروج إلى برمجة الانسحاب، وفي الأشهر الأولى من عام 2007 كانت الدعوة شبه العلنية إلى ضرورة البقاء لأن هذا البقاء مفيد كما ورد على لسان السيد عدنان الدليمي على قناة الحرة عراق، في العناوين الإخبارية المعروضة على الشاشة يوم 2007/3/16).

بالتوسع خارجيا، واستسهل التدخل بسبب ضعف الدولة العراقية، وحيرة الأمريكان فأمن اتصالات جيدة مع البعض من المشاركين في الحكم خارج الاستحقاق الانتخابي، ودفعهم لأن يكونوا مع بعض الاستثناءات أدوات يمكن تحريكها انفعاليا للرفض، والمقاومة، والتحريض، والتأزيم بدلا من أن يكونوا وسائل ضبط، وتهدة تقلل من معاناة السنة، ومخاوفهم في قبول الوضع الجديد.

وبالمقابل استشعر الطرف الآخر أي الشيعي "المشارك في الحكم" الأكثر تنظيما، ومرجعية، وخبرة للارتباط بالخارج أن ما يجري خطر يدنو من أحقيتهم كأغلبية في حكم البلاد، وأن أعمال الإرهاب الموجهة، والمدعومة من الخارج تهدف إلى إبادة قم قبلوا الدعم لتقوية قواعد لهم بدأت تتحول تدريجيا إلى الدفاع، ومن ثم القتال بالضد بدلا من السياسة فأضافت بقبولها معالم صراع خارجي يمتد إلى الداخل بطريقة تزيد من التوتر، والاضطراب من جهة، وتعزز من سلطة الدين السياسي الشيعي في الحكم، ومقاومة الدين السياسي السني للحكم من جهة أخرى.

إن تشكيلة الحكومة الحالية، والسابقة بطريقة المزاجية بين الاستحقاق، والتوافق اتسمت بسيطرة واضحة المعالم للأحزاب الدينية السياسية التي لا تمتلك خبرات سياسية كافية، وتقنية ملائمة تؤهلها لإدارة الدولة، والمجتمع في ظروف صعبة تحتاج إلى قدرة ومهنية عالية من ناحية، وملائمة للمنطقة، والعصر بسبب عزلها عن الوظيفة والسياسة لفترة زمنية طويلة قبل التغيير من ناحية أخرى، وهي سيطرة أثارت بالضد منها العديد من أبناء الطوائف، وسهلت للقاعدة، والمقاومة العراقية توسيع قواعدها بين الجمهور، كما إن فرض صيغة التوافق من قبل الأمريكان دون التدخل الكامل من جانبهم بتفاصيل الاختيار، والتوزيع، دفع إلى أن تقبل شخصيات سنية مسألة المشاركة في الحكم، وبعضها ضعيف، وقدرته السياسية غير مواتية فأصبح البعض منهم، وكأنه مُسير شيعيا، وكرديا أو مقيد من قبلهم غير قادر على التحرك، والتأثير فحسر بعضهم باستثناء "الحزب الإسلامي العراقي" قاعدته الداعمة اجتماعيا، ودوره في التهدة، والضبط.

- هذا وبسبب التركيبة المنوه عنها للحكومات المتعاقبة التي اعتمدت على الترقيع غير المتكافئ، وكثرة القيود المفروضة ضمناً على تحركاتها، وافتقارها إلى الإعلام المهني الكفئ، وموقف دول الإقليم منها، ورأي الأمريكان بها لم تستطع أن تثبت للعراقيين، والعرب، والمسلمين، وكذلك للأمريكان والأوروبيين أنها:
1. قادرة على ملء الفراغ الأمني الذي تركه الاحتلال، وتغيير نظام الحكم.
 2. محايدة في مشاريعها للبناء، وفي توزيع العقاب.
 3. كفاءة لإدارة الدولة، والمجتمع في الظروف الصعبة.
 4. لم تكن طرفاً مساهماً في إثارة الفوضى، والاضطراب.
 5. مستقلة عن الإدارة الأمريكية في التعامل مع القضايا الإقليمية، والعربية.
 6. المجاهرة في تحديد العوامل الخارجية المؤثرة في قضايا الأمن، والدول التي تتدخل لزيادة اضطرابه، والحيلولة دون تدخلها.
 7. قادرة على التفاهم مع المحتل في مسائل مهمة مثل برجة الانسحاب، ومشاريع الدعم لأغراض إعادة البناء.
 8. على صواب في اختيار برامجها السياسية أو حتى وضوحها وسط الغموض الذي يكتنف غالبية أنشطتها.
 9. حاسمة لبعض أوجه الخلاف المتفق عليها منطقياً مثل موضوع المليشيات، والتدخل الديني، والسياسي في شؤونها الداخلية.

المبحث الثاني

نوعية التداخيات

إن الاستعراض الذي ورد لعديد من الأخطاء التي حصلت في إدارة الدولة والمجتمع، وكذلك للأحزاب والقوى السياسية المشاركة بالحكم وغير المشاركة، وللإنسان العراقي عماد هذا البلد، والتدخلات الدولية، والإقليمية⁽¹⁾ ونسب

(1) ورد على لسان أحد المعنيين في مجال الأمن أن هناك أكثر من خمسين جهاز مخابرات دولي يعمل في الساحة العراقية بشكل رسمي، ومعروف من قبل الدولة العراقية، وهناك ما يفوق هذا العدد يعمل بطرق أخرى في الوقت الراهن.

تكرارها العالية، وما يتعلق بالاحتلال تؤثر إلى أنه إن لم يتم تدارك بعضها سريعا من قبل جميع الأطراف المساهمة بمحصولها فإن الوضع العام في العراق يمكن أن يوصف بالمحنة أو دوامات محن في معظم جوانب الحياة أكثرها وضوحا:

1. مستوى العيش حيث التردّي في حدوده لشرائح اجتماعية عديدة آخر وجودها، وسيؤخر السير باتجاه رأب الصدع بين العراق والعالم الآخر، وسيعيق النمو في مجالات عديدة، خاصة وإن التحسن الذي طرأ على سلم الرواتب للشرائح الاجتماعية التي تقل عن الوسط قد ابتلعها فروقات الأسعار بالمواد، والخدمات التي شهدت هي الأخرى صعودا كبيرا في مستوياتها.
2. الأمن بشقيه العضوي، والاجتماعي الذي فقد وجوده كل أبناء البلاد⁽¹⁾ خاصة في الوسط وشمال الوسط، وغربه يمكن أن يمتد فقدانه إلى الجنوب حسبما مخطط من بعض الجهات، وهذه أكثر دوامات المحن تأثيرا لإعاقتها الحصول على أهم حاجة من حاجات الإنسان الضرورية من جهة، ووضعها تحت ضغوط التهديد لفترة زمنية طويلة ما يؤثر في حالته النفسية، وفي تأملاته المستقبلية من جهة أخرى، وستؤثر مستقبلا في كفاءته في العمل، وفي تطبعه مع الواقع، وفي رضاه عن نفسه، وعن الآخرين في محيطه في مجتمع مطلوب التفاعل بين أبنائه.
3. العلاقات المتصدّعة بين الناس التي ابتعد بسببها البعض عن بعضهم الآخر للانشغال بالحياة وكثر الهموم، ولتفادي الشر القادم من البعض، ولكثر المصائب في العيش والحياة، ومثلها في القيم الاجتماعية التي اندثرت أو تحورت، وكونت أخرى تعيق العيش السليم، وتقلل الرضا، وتنشر العديد من الاضطرابات النفسية، والاجتماعية.

(1) إن التعرض للتهديد الذي يفقد الأمن صفته في التأمين، والحماية يعد شاملا لعموم أفراد الشعب العراقي وبينهم القادة الحكوميين، والسياسيين، والبرلمانيين الموجودين في المنطقة الخضراء بعد أن وصلت قنابر الهاونات بشكل يكاد أن يكون يوميا وبتركيز يمكن أن يعرض أيضاً من الموجودين داخلها إلى الإصابة، كذلك تسللت بعض السيارات المفخخة، والأحزمة الناسفة إلى داخل المنطقة، وإلى أبنية البرلمان كالتفجير الذي حصل في أحد أبنيته "المقهى" يوم 2007/4/12 التي تؤثر تهديدا لأمن الجميع.

4. التعليم الذي تردت مستوياته حدا بات العراق مجتمعاً يشكو الجهل⁽¹⁾ والتخلف، وضعف الأداء، وانتشار الأمية، والأفكار الغيبية غير المنطقية، وضعف التحصيل والدافعية إلى الاكتساب، والإنجاز، وكثر التسرب من الدراسة بجميع مستوياتها.

5. البنى التحتية في مجال الصناعة التي توقفت بشكل شبه كامل بعد أن وجدت نفسها بمواجهة معاضل أكثر من معقدة يتعلق بعضها بالمنافسة الشديدة للصناعة الأجنبية الأرخص، والأحسن، وغياب الحماية المحلية من قبل الدولة التي لم تفكر بالحماية بسبب انشغالها فقط بالجانب الأمني، كذلك التجاوز عليها باتجاه السيطرة، والاستحواذ من قبل الكبار، والمافيات لتفكيك معداتها، وبيعها خردة أو إبقائها للاستفادة منها مستقبلاً، أو لخصخصتها في وقت تغيب فيه المنافسة، ورأس المال الوطني، وتقوى فيه العصابات، والحيتان، وكذلك في مجال الزراعة، والري، وغيرها التي تشهد تخريباً في عمومها، وقدم الوسائل، وزحف الصحراء، وقلة الاستثمار، وهجرة رأس المال التي ستعيق خطوات إعادة البناء والإعمار.

إن دوامات الحزن التي ذكرت فيما سبق على سبيل المثال، وأخرى وردت في

(1) بعد موجة التزوير في الشهادات الأولية، والعليا التي اجتاحت العراق في تسعينات القرن الماضي للاستعانة بها في الحصول على عقود عمل في بعض الدول العربية خاصة اليمن، وليبيا، وسعة تأثير الحصار على مسألة الاطلاع على مستجدات العلم، والانفتاح على العالم في هذا المجال تننى مستوى التعليم في كافة مستوياته وزاده الوضع الأمني، وضعف سيطرة الأجهزة المعنية للدولة سوءاً بعد التغيير حتى بات طلاب في كليات هندسية، وطبية يتغيبون عن الحضور إلى قاعات الدروس، والمحاضرات ويؤدون الامتحانات ويحصلون على درجات نجاح تؤهلهم إلى للتخرج، وطلاب في كليات إنسانية يحضرون فقط الامتحانات النهائية، ويحصلون على النجاح، كما أقحمت الجامعات في لتون السياسة، والدين فأصبحت ساحة صراع بين الطلبة، ومكان لتأدية الطقوس بدلاً عن البقاء منبرا للعلم، وأداة مد الدين والسياسة بمعالم التقدم، والاستمرار، وبعد أن اغتيل مئات الأساتذة، والمختصين، وهجر مثلهم إلى خارج العراق انحدر مستوى التعليم، والأداء الأكاديمي درجات إلى الوراء باستثناء بعض الجامعات في كردستان التي تتقدم بشكل ملموس إلى الأمام لكنها تشكل نسبة نقل عن الربع تقريبا من جامعات العراق، هذا وإذا ما استمر التدهور على حاله، ولم تتدخل الدولة سريعا سنقود الجامعات، وخريجوها الجدد عملية التجهيل في عموم العراق.

العرض، وغيرها لا يتسع العرض لذكرها هنا، ومستوى الاحتقان الطائفي، وخطط الخارج غير الممكن إفشالها في الوقت الراهن، وأعمال القاعدة، والقوى المسلحة بالضد، والضعف الواضح في بعض جوانب الحكومة، وقلة الخبرة، وخواء الإنسان العراقي، وقلة معنوياته، وضعف دافعيته للمشاركة في الجهد الحربي لمقاتلة الإرهاب، ومشاريع إعادة البناء، ومستوى الخطأ، والتجاوز في السلوك العام كلها دوامات محن يمكن أن تسحب العراقيين إلى أكثرها خطراً وإيلاماً وهي الحرب الأهلية التي بدأت بعض معالمها تتضح باتجاه خطوات إن تحققت كما هو مرسوم قد تمهد إلى تقسيم البلاد إلى كيانات سوف تعيش دوامات أزمات، ومعالم توتر، واحتراب لعشرات السنين. إن خطر التقسيم هو أكثر أنواع الخطر الذي يواجه العراقيين فيما بعد التغيير حصلت مرحلته الأولى بمؤشرات أهمها العزل النفسي بين العراقيين إلى ثلاثة تكتلات رئيسية هي الشيعة، والسنة، والأكراد لم يعد أحد في مجاله المرور في الكتابة، والتذكر إلى العرب دون السنة، والشيعة لتعزيز التقسيم أو لقبوله فحجاً في التفكير، كذلك التوزيع شبه المقتن للمراكز، والمسؤوليات على أساس المحاصصة التي تفرز الأكراد عن الشيعة، والسنة في جميع المستويات. بالإضافة إلى طرح مشاريع الفيدراليات بطريقة لا تستطيع فيها السياسة أن تحول دون رغبات البعض من الأحزاب، والأشخاص لتحقيق مشاريعهم الخاصة بالاستقلال، وتكوين كيانات قادرة على إدامة الاحتراب.

المبحث الثالث

تقييم التداعيات

إن تطورات الوضع في العراق، وكم المخاطر الموجودة وطبيعتها توجي وكأن أرضه ساحة قتال زرعت فيها ألغام سياسية على طول البلاد، وعرضها قوامها مشاكل "دوامات" أقيمت من قبل الاحتلال دون حل خلال إدارته المدنية، وما بعدها بقصد منه أو كنتيجة حتمية لسوء التقدير، ومشاكل أنتجتها الحكومات المتعاقبة، والأحزاب السياسية كونت بؤر خلاف، وتوتراً "ألغاماً" يمكن أن تنفجر تبعاً لعوامل تفجير كثيرة على المستويين الخارجي والداخلي، يؤدي إنفجارها إلى

مزيد من الفرقة، والاختلاف، وكذلك الاقتتال التي تمهد أو تعزز فكرة التقسيم منها:

1. الدين السياسي: لقد عملت، وتشكلت قوى، وتكتلات سياسية ذات طابع ديني إبان مرحلة المعارضة لنظام صدام حسين، وكانت الشيعية أكثرها تأثيراً، وانتشاراً في ساحة القتال الفعلي في الميدان السياسي المعارض، وفي مرحلة الإعداد للحرب، وهي قوى تم الاعتراف بها من قبل الأمريكان، والتعامل معها كقوى فاعلة:

وبعد التغيير برزت قوى أخرى سنية بفاعلية تأثير تقل عن الشيعية لكن الاعتراف بها فاعلة قد تم أيضاً من قبل قوات الاحتلال لأغراض الموازنة، والتوافق في إدارة البلاد، وعلى أساس هذا الاعتراف قبل، وبعد التغيير خصصت لها حصص في مفاصل الدولة فتحت لها المجال واسعاً لتوسيع جماهيريتها، والتأثير في المحيط الشعبي الذي يمتاز بالقلق العام من الحاضر غير المستقر، والمستقبل غير المضمون ساعد على تقبل الأفكار الدينية، والإيحاء بحسن الثواب.

وصيغت قوانين الانتخاب على أساس القائمة الواحدة التي تمثل اتجاهاً واحداً يسهل دعمه ومباركته، ولا تؤثر فيها الانتقادات الموجهة إلى بعض أعضائه.

وُتركت الحدود مفتوحة مع دول الجوار عدة أشهر بعد التغيير ليدخلها من دون جواز سفر، ولا تأشيرات من يرغب أن يكون طرفاً في الصراع، ومن يريد دخول اللجنة على أساس الموت، وغسل الخطايا، ومسح الذنوب.

وُحرّكت من قبل جهات داخلية، وخارجية الموروثات الفكرية القديمة عن الطائفة، والمذهب، وشكل الحكم، وأحقّيته، والظلم، والاستحقاق عززتها أديبات الأحزاب، وكثر الصحف، والفضائيات.

وأقيمت الانتخابات، وتأكد فوز الأحزاب الدينية المذكورة بشكل كبير للشيعية، وأقل منها للسنية، وتشكلت الحكومة حسب مقتضيات الديمقراطية، من الكتلة الشيعية الأقوى، والكردية التي تلي في القوة، ومن الأخرى السنية على أساس التوافق المنوه عنه سابقاً، فتكونت على إثرها قناعات بأحقّية حكم الأغلبية تبعاً لخطوات الديمقراطية دفعت البعض إلى التوسع، وتعزيز النفوذ في المدارس

والجامعات، وفي دوائر الدولة ومؤسساتها الرسمية، وبمستوى دفع الدين السياسي السني إلى الاستغاثة خشية من عزله عن ساحة التأثير، والاستثمار من جانب، والتحرك الفكري، والقتالي في محيطه الجغرافي الملائم من جانب آخر.

إنه نوع من الصراع فيه التسابق على النفوذ عزز بشكل عام الوجود السياسي الديني، وكذلك الأساليب الدينية في الإدارة التي تزحف حثيثاً لفرضها على البلاد لولا بعض فقرات الدستور التي تدخّل في وضعها الأكراد الذين يحبذون حكماً علمانياً لعموم البلاد، والتي سوف لن تصمد طويلاً في حالة الاستمرار بالتوسع ومد النفوذ.

إن المشكلة في الموضوع لا تتعلق بالدين الإسلامي الذي كون حضارة امتدت حدائتها في مرحلة من مراحل التاريخ إلى شرق الكرة الأرضية وغربها، وكونت دولاً كان لها عظيم التأثير في الحضارة البشرية، ولا تتعلق بالفقه والشريعة، وقوانين الحكم، والإدارة التي وضع أساسها المسلمون، وفقهاؤهم المعروفون منذ ما يزيد على الألف سنة لتأمين العدالة، وحسن تطبيق الشريعة الإسلامية السمحاء، بل وتتعلق بظروف خاصة بالعراق تجعل حكم الدين السياسي للعراق الموحد مشكلة يمكن أن تقود إلى مزيد من الأزمات، وربما التقسيم بينها:

أ. يتكون العراق العربي مذهبياً من أغلبية شيعية، وأخرى بعدها سنية بينهما التوازن هش لم تحسمه الأغلبية العددية، وبقي كذلك عبر السنين بعد أن أضيفت عوامل التحصيل، والمال، والوظائف، والمحيط في التوازن لصالح السنة خلال المراحل الزمنية السابقة قللت بموجبها من تأثير الغالبية العددية في التوازن لتكوّن كفتين متقاربتين في التأثير يصعب لأحدها أن تحسم الأمر لصالحها، وعلى هذا يمكن القول إنّ حكم الشيعة للعراق على أساس ديني غير ممكن بوجود التأثير الملموس للسنة في داخل البلاد، وفي نفس الوقت يمكن الجزم أن حكم السنة للعراق على أساس ديني مذهبي هو كذلك غير ممكن بوجود الأغلبية العددية للشيعة التي أعطتها الديمقراطية فرصة التأثير.

هذا وإذا ما استأثر أحد الطرفين بالحكم، وقدم مفردات المذهب أساساً للتفسير، والتشريع، والحكم سيصطدم بالجناب الآخر، وبقوة تسحب الطرفين إلى الاقتتال أو الانفصال.

ب. إذا كان التوازن بين كفتي الشيعة، والسنة هشاً على مستوى الداخل فهو ليس كذلك على مستوى المحيط الذي يشكل فيه السنة أغلبية مطلقة من جهات خمس إلى واحد يكون فيه التوجه إلى حكم ديني شيعي على سبيل المثال إثارة لمخاوف الخمس المذكورة، وربما تحركهم بالصد لوضع العديد من العقوبات أمام نجاح هكذا نوع من الحكم سيؤدي في حالة نجاحه إلى تغيير خارطة المنطقة الطائفية.

وبالمقابل فإن وجود حكم سني للبلاد بعد التطبيق الأولي للديمقراطية سيتسبب في مشاكل كثيرة مع الأغلبية العددية، ومع الجار الواحد أي إيران التي أثبتت أنها قوية بالمقارنة مع العرب المحيطين، وأن تدخلها ذو تأثير ملموس.

ج. وجود الأكراد في الحكومة المركزية في بغداد، وتوجهاتهم لإقامة حكم علماني يؤمنون بواسطته فقط المحافظة على المكتسبات التي تحققت لمرحلة ما بعد التغيير، والتي يسعون إلى تحقيقها في المستقبل، وامتلاكهم أوراق لعب قوية في الوقت الحاضر، يعني أن فرض الحكم الديني للبلاد بمذهبيه السني أو الشيعي أو حتى بتوافقهما أمر غير مرغوب من قبلهم أي الأكراد، وقد يدفعهم إلى التوسع في إدارة شؤون إقليمهم، وتحتين الفرص السانحة لإعلان الاستقلال عن عراق يختلفون عنه بمعالم الحضارة، والجغرافية، والتطلعات، وفي أسلوب الحكم.

د. إن الخطوط الحمراء التي ذكرت حول حكم الدين للسياسة في العراق لا تتوقف عند المتغيرات الثلاثة المذكورة فيما سبق، إذ إن هناك متغيراً خارجياً هو الأقوى في التأثير، ذلك المتغير الأمريكي الذي يصعب عليه "إلا إذا جاء ضمن تأمين الأهداف الاستراتيجية" قبول فكرة وجود حكم شيعي للعراق أو قسم من العراق يتصل بإيران الشيعية، مع سوريا العلمانية المتحالفة مع إيران، والجنوب اللبناني الذي سيخل بالتوازن الموجود لصالح إسرائيل حالياً، ومشاريع إقامة الشرق الأوسط الجديد.

عليه وإن صح هذا الاستنتاج الأقرب إلى الواقع فإن أمريكا ستقف بقوة ضد تحقيقه، وإن تحقق تحت أي ظرف كان ستضع أمامه الكثير من العراقيل التي تسبب له المشاكل أو ستقحمه في أتون اضطرابات، وعدم استقرار توصل أهله إلى

قناعات بعدم صلاحية الدين الإسلامي في السياسية، وهذا هدف موجود في إطار الحرب العالمية على الإرهاب التي تقودها أمريكا في الوقت الحاضر سبق التنويه عنه. وعلى هذا الأساس أصبح الدين السياسي، وليس الإسلام مشكلة يزيد وجودها الاحتقان الموجود حالياً بين السنة والشيعة، وسيبقى كذلك عامل خطراً، وتوتر إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن فقهاء المسلمين بعد الخلافة الراشدية أنتجوا فقها سياسيا سنيا، وآخر شيعيا يصعب أن يلتقيا في حكم بلاد مثل العراق تتكون تركيبته الطائفية من مذاهب مختلفة، وسيكون الحل فقط في نظام علماني تضمن بعض فقرات الدستور تحقيقه، وحمايته، وتحد بشكل صريح من تدخل الدين في السياسة، والثقافة، والعسكر، والعملية الإعلامية المركزية للدولة، وتسمح بممارسة الشعائر الدينية، والطقوس، والدعوة بحرية تامة بعيدا عن تدخل الدولة، وتوجهاتها.

2. الفيدرالية: إن الفيدرالية دوامة "لغم سياسي" تمثل خطرا آخر على مستقبل الاستقرار في العراق على الرغم من إنها نظام متحضر لإدارة دول بتركية اجتماعية متعددة، مطبق بنجاح في العديد من دول العالم الغربية، والشرقية، والإشكال في مجالها يأتي من جانبين رئيسين:

الأول: تمتع الأكراد عمليا بنوع من الفيدرالية منذ ما يقارب السبعة عشر عاما بعد مساهمتهم بالانتفاضة عام 1991 التي كونت في داخل العديد من شعبهم فكرة تقترب من الاستقلال أكثر من الفيدرالية التي تصلح للعراق أي التي لا تثير الأطراف الأخرى، وهذه أفكار بدأت تحرك الشارع الكردي مكونة قدراً من الضغط على قيادة الحزبين الكرديين الرئيسيين "الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني" لأن يُصروا في كل أوقاتهم على الإبقاء بمستلزمات الفيدرالية التي أقرها الدستور، رغم حراجه الموقف، وهم الذين تعلموا في قتالهم الطويل من أجل الأهداف القومية الكردية عدم الاطمئنان للظروف في تحقيق المطالب، ودفعت البعض من تمثيلهم في التفاوض مع حكومة المركز، وكذلك البعض من مفكريهم، وساستهم أن يذكروا في بعض منشوراتهم، والأدبيات معاني وأساساً للاستقلال، وهي وإن كانت حقاً في الظروف الطبيعية، وعادية في المجتمعات البشرية، لكنها في ظروف العراق الحالية، ووضع التحالف الكردي مع

قوات الاحتلال، وضعف حكومة المركز، واضطراب الوضع السياسي الدولي، والإقليمي فُسرت من باقي العراقيين على أنها مساعٍ لاستثمار الفرص، وتحقيق أمر واقع يراد منه التوسع في صلاحيات حكومة الإقليم، وفي جغرافيته خطوة أولى نحو الاستقلال الذي يخبّئها العرب السنة، والإقليم العراقي السني، والشيعي على حد سواء حتى أضحت الفيدرالية لغماً قابلاً للتفجير، يشكل تفجيره خطراً كبيراً على مستقبل الوحدة المفروضة للبلاد، وأضحت طروحاتها المغلفة بغلاف التوسع عوامل إثارة أخرى للتوتر تضاف إلى ما موجود قد تسحب البلاد إلى مزيد من التناحر وربما الاقتتال.

الثاني: توجّه البعض من الشيعة للمطالبة بفيدرالية الجنوب التي نشط دعاؤها من الائتلاف العراقي الموحد، وبعض الشخصيات السياسية الشيعية بعد كل مطالبة بالتوسع في فيدرالية الأكراد إلى المستوى الذي فسر البعض غير المطلعين على بواطن السياسة، والأمور أن هذه المطالب ما هي إلا توجهات للضغط على الأكراد ليقبلوا من سقف مطالبهم فيما يتعلق بفيدراليته، لكن الأمر ليس كذلك لأن الدستور العراقي الذي أُقر في تصويت شعبي عام 2004 كفل حق إقامة فيدراليات في كل مناطق العراق الذي يؤكد وجود مثل هكذا أفكار، ومشاريع قبل وأثناء، وبعد كتابة الدستور.

إن فيدرالية الوسط، والجنوب التي يحق لدعاؤها المطالبة بتحقيقها حسب ما ورد في الدستور، وخطى الديمقراطية في الحكم، يبدو أن المطالبة، والإلحاح بتطبيق فقرات الدستور لما يتعلق بشأنها قد جاءت في وقت غير مناسب أوحث فيه أي المطالبة:

أنها طائفية الطابع لأن المنطقة المطلوب تشكيل الفيدرالية في مجالها ببعض مناطق الوسط، والجنوب فيها الكثافة الشيعية هي الغالبة، وفيها غالبية المراقدة، والمدن الشيعية المقدسة، ويُقيم فيها كل المراجع الدينية العليا واسعة التأثير في شؤونها الحالية، والمستقبلية.

كما إنها تتشكل في منطقة تعد الأغني بالثروة النفطية، والزراعة، والاتصال بالبحر عن طريق الخليج العربي، وهذه أي المطالبة بالفيدرالية فيها توحى للطرف

الآخر أنها توجهات للاستحواذ على الثروة النفطية، وعلى المنافذ بطريقة قد تشجع في فترات التأزم المحتملة إلى دعوة للاستقلال طالما كانت مكبوتة في العقل الجنوبي العراقي الذي عانى كثيراً من علاقة مختلة مع الوسط الحاكم للبلاد.

إن الفيدرالية التي يريدونها الأكراد، ويسعون إلى تطبيقها لا تثير كثيراً من الخلاف بين العراقيين بعد أن حقق الأكراد واقعاً يستحقون أن يتمتعوا بموجبه بقدر من الاستقلالية في حكم أنفسهم داخل العراق، ويحققوا طموحاتهم القومية، رغم أنها نوع من الفيدرالية قد تغري الشيعة في الجنوب أن يحذوا حذوها في توسيع الصلاحيات، والجغرافية التي تشعر عرب الوسط وشماله "مثلث الجزيرة" بالحيف، والقلق من وضعهم بين فيدراليتين تحملان الكثير من معالم التوتر، والاختلاف.

وعلى هذا الأساس سيكون موضوع هذه الفيدرالية على وجه الخصوص من أكثر نقاط الخلاف إثارة للجدل، وأكثر الألغام السياسية التي يؤدي تفجيرها إلى الاقتتال بين العراقيين في المستقبل ليس البعيد من الآن إذا لم يأخذ الساسة المعنيون بالاعتبار المطالبة في الوقت المناسب، وتوفر النضج اللازم لقبول المطالبة من الطرف المشارك خطوة يحسّون أنها لا تهدد مستقبل الأجيال من بعدهم.

3. كركوك: إن موضوع كركوك لا يقل حرجاً، وتعقيداً عن موضوع الفيدرالية في الوسط، والجنوب إذا لم يزد عنها في بعض جوانبه لأن فيه نوعاً من الصراع المستمر، والمتعدد الأوجه بين:

العرب، والأكراد منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وحتى وقتنا الراهن.

الأكراد، والتركمان موجود قبل التأسيس المذكور للدولة العراقية.

التركمان والعرب قلت حدته بعد التغيير لنظام الحكم عام 2003.

وفيه قدر من التشعب اجتماعياً حيث التعبير في بعض جوانبه عن الظلم، وقسوة التهجير التي وقعت على الأكراد، والتركمان بعد سبعينات القرن الماضي، وإمكانية تكراره على العرب في الوقت الراهن في مجتمع واسع لا ينسى:

الثأر أسلوباً للترويح عن الشعور بالظلم، وأياً كان الظالم.

الرغبة في الاستعويض عن الغبن بكل الوسائل المتاحة بينها القوة عند توفر مستلزمات تنفيذها ولو بعد حين.

إن كركوك المجتمع الخليط غير المتجانس من عرب، وأكراد، وتركمان، وآشوريين، وكلدان تستحوذ على نسبة ليست قليلة من احتياطي النفط العراقي الذي يغري الأكراد في ضرورة السيطرة عليه ضمن إقليمهم كعامل قوة اقتصادي ينفع كثيرا في مد النفوذ، وفي الدعوة إلى الاستقلال عندما تسمح الظروف بذلك، ويحفز العرب في أن يحاولوا دون تمكين الأكراد منه، بهدف الحيلولة دون تحقيق فكرة الاستقلال.

ويدفع التركمان إلى نفس ما يقوم به العرب ليحافظوا على وجود لهم في البلاد يؤهلهم الحصول على كامل حقوقهم القومية، والحضارية بوضعية لا تجعلهم وهم أقلية تحت رحمة العرب أو الأكراد.

إن موضوع كركوك "دوامة" حاولت إحدى مواد الدستور المستفتى عليه "المادة 140" حل بعض إشكالياته بطريقة معقدة، وغير متوافق عليها سوف يكون من بين المواضيع التي تشكل خطورة على:

أ. وحدة العراق حيث الاحتمالات القوية إذا ما حقق الأكراد تفوقا عدديا عن طريق التهجير القسري للعرب، والإسكان المبرمج للأكراد إلحاقاً بإقليم كردستان في هذه الفترة الزمنية الحرجة، وإذا ما أبقى المحافظة خارج سيطرة الأكراد دون اقتناعهم ببقائها كذلك سيؤدي على الأغلب إلى تحول الصراع السياسي، والاجتماعي الموجود بين القوميات في محيطها إلى اقتتال يمكن أن يمتد طويلا لمئات السنين على طول الحدود الجغرافية مع الإقليم، ويسهم بالانفصال.

ب. أمن الأكراد الذي يقع إقليمهم أو دولتهم بافتراض تهيو الفرص للانفصال جنوب الدولة التركية القوية التي تهدد بالتدخل العلني باجتياح أراضيهم في حال إلحاق كركوك بالإقليم تجاوزا على خطوطها الحمراء، وكذلك بالتدخل القوي في حال إعلان الأكراد دولتهم في وقت لا تسمح ظروف العالم، والتوازنات الموجودة فيه بتكوين دولة كردية في العراق يمكن أن تشجع أكراد تركيا، وإيران لاتخاذ نفس النهج والخطوات، إلا إذا تطور الوضع في المنطقة إلى ما هو أسوأ مما عليه الآن، واقتضت ضرورات السياسة الدولية، والحرب أن تُفتت

دول المنطقة وبينها العراق، وسوريا، وتركيا، وإيران عندها ستجد تركيا نفسها غير قادرة على التدخل في دول مطلوب وجودها لأغراض دولية استراتيجية. إن تركيا الجار الأقوى في المحيط العراقي تمتلك خططاً، وحججاً للتدخل، وهامشاً واسعاً لتحقيق ذلك خاصة إذا ما انسحب الأمريكيان أو انحسر وجودهم في العراق، بما يشكل خطراً واسعاً على أمن الأكراد، والدولة العراقية في آن معا.

4. الدستور: لقد أعد الدستور العراقي بغياب ملموس للتأثير العربي السني في لجان صياغته، وفي ظروف لم يتخلص فيها كاتبوه من مخاوف الماضي وآثاره النفسية، وأنجزت صيغته النهائية في ظروف تتسم بضغط الوقت الخاص بمراحل العملية السياسية التي أريد لها أن تتحقق وفق خطوات متسلسلة، فجاء ناقصاً في بعض جوانبه، ومثيراً للخوف، والخشية، لا يليح حاجة التوافق التي فرضتها الظروف، وأرادها الأمريكيان وبعض الساسة العراقيين معياراً للحكم، والمشاركة فيه، ⁽¹⁾ وبذا واجه الكثير من المصاعب في إعلانه بسبب موقف السنة، ومعارضة الأكراد لبعض فقراته، ورغم التدخل الأمريكي في اللحظات الأخيرة للحصول على مخرج يسمح بإعلانه بوضع فقرة تشير إلى التعديل المحتمل على وفق آلية يتبين من خلال مراجعتها أنها صعبة التحقيق، بقي مثار خلاف "دوامة" يهدد التأسيس عليه في إثارة الفتن، والابتعاد عن الوسط في حل المشاكل، والاتفاق على حلها لأسباب عدة من أهمها:

أ. إن الفقرة الخاصة بالتعديل قد صيغت بطريقة يفسرها العرب الشيعة، والأكراد الساعين إلى إقراره، وتطبيقه دون أي تعديل يخل بالجوهر بغير ما يفسرها السنة الذين رهنوا موافقتهم عليه بالتعديل الحتمي لعدد من الفقرات التي عُدّت مصيرية.

(1) إن ظروف كتابة الدستور ومن ثم التصويت عليه وإقرار العمل بموجبه كانت حرجية، فيها كان الوقت ضاغطاً خاصة من الجانب الأمريكي الذي يريد أن يثبت لشعبه، وللعالم حسن سير العملية السياسية في العراق من خلال الالتزام الحرفي باستحقاقات الوقت التي تحتم التقيد به وعدم التأجيل، لذا كان تأثيره وتدخله واضحاً للعيان حتى فرض الانتهاء من كتابته، والاستفتاء عليه فرضاً ألزم باقي الأطراف الانصياع له.

ب. وجود ضعف واضح المعالم في بعض فقراته يصعب تعديلها بالطريقة التي يراها الراغبون في التعديل.

ج. عدم الاتفاق المسبق على نوع، وكم التعديل المطلوب.

د. غياب الآلية القابلة للتطبيق في عملية التعديل.

إن الدستور بهذه الشاكلة، والتناقض فيما يتعلق بالتعديل، ومقاومة التعديل سيكون دوامة اختلاف إذا لم يتدخل الأمريكيان لحسمها كما فعلوا من قبل يمكن أن يزيد وجودها الفرقة بين الجانبين المتصارعين أي السنة والشيعة، وقد يسحب آخرون إلى ساحة قتال إذا ما توفرت شروط أخرى تمهد لحصوله.

5. القوات المسلحة: تشكلت القوات المسلحة العراقية الجديدة بعد التغيير برؤيا أمريكية، وخبرات مشتركة أمريكية، وعراقية معارضة لنظام صدام، لم تأخذ الطريق الصحيح للتشكيل وإعادة البناء، واختيرت القيادات المعنية على أساس المحاصصة بعيدا عن معايير الكفاءة، والولاء الوطني للعراق. وأسندت إدارتها المدنية إلى أشخاص ليس لهم إلمام بمهام العسكر، وبعضهم فاسدون. وتحددت أعداد الفرق، والتشكيلات بأوامر أمريكية، وكذلك نوع السلاح، وطبيعة التشكيل.

وأقحمت بعض الوحدات في القتال قبل إتمام عملية التأهيل، وفسح المجال لتشكيل قيادات فرق، وألوية على أساس المنطقة، والقومية فتكونت فرق قوامها كردي، وأخرى شيعي وأقل منها سني بعد تطور أحداث الفلوجة، والأنبار. فأصبح الجيش فيها تابعا إلى الأطراف أكثر من المركز.

يأتمر بأوامر الكتل، والأحزاب أكثر من الحكومة، والقائد العام.

وقوى الأمن الداخلي من القوات المسلحة مختربة من قبل الميليشيات والأحزاب، وبعض العصابات إلى الحد الذي باتت فيه تُؤجر سيارات الشرطة، وأجهزتها، وبعض المعدات إلى الإرهابيين، وأفراد العصابات، ويعمل بعض منتسبيها لدى الميليشيات لقاء رواتب تفوق ما تدفعه الدولة من رواتب في بعض الأحيان.

ودوائر الأمن، والاستخبارات قد عينت إدارتها من قبل الأمريكيان من أحزاب معينة باستثناء جهاز المخابرات الوطني، فتولى المناصب في تلك الأجهزة عموما

أشخاص غير مهنيين يفكرون، ويستنتجون، ويهتمون، ويوفدون بالمهام تبعاً لأصولهم المذهبية، والقومية، وبذا أصبحت القوات المسلحة غير محايدة، وغير مهنية، وأصبحت بالتالي جزءاً من الاضطراب الأمني، وليس الحل في مجاله، ولا تعتمد عليها الحكومة في الردع أو تحديد التهديد، وأكثر من هذا أصبحت ساحة صراع بين السنة والشيعية، وبين العرب والأكراد في إطار مساعي السيطرة، والحصول على القوة المحتمل الاستفادة منها في فرض الحلول على الطرف الآخر في المستقبل القريب والبعيد، وستكون إذا لم تتدخل الدولة في إعادة ترتيب أوضاعها من بين دوامات الخلاف، والاختلاف، خطراً على الدولة نفسها، والمجتمع إذا ما انحازت إلى جهة دون أخرى فتسبب بإشعال نار حرب ستجلب الغير من الخارج للتدخل المباشر في ساحته المهيأة نفسها للتدخل، للوقوف مع جهة، ودعم جهة، وردع جهة أخرى. وإذا ما وجدت تشكيلاًها التابعة إلى هذه الجهة أو تلك أنها تأتمر بها، وليس بالقيادة العامة وسيكون وجودها بهذه الطريقة عامل تشجيع لهذه الجهة أو تلك للتمادي في تحقيق أهدافها على حساب الطرف المشارك أو المقابل فتمهد إلى الحرب الأهلية.

إن القوات المسلحة، وعلى الرغم من حجم الخرق الذي حصل في صفوفها، والاختلاف بالنظرة إليه وإلى تقييمه بين الجهات الثلاث التي تحكم العراق، وشدة خطورتها على مستقبل البلاد، لكنها من ناحية أخرى أسهل في التعامل لتجاوز آثارها من النقاط الأخرى "الألغام السياسية" التي أثّرت لأنها مؤسسة وإن أصابها الوهن، والتصدع بإمكان الحكومة التي تقودها أن تصدر أوامر تغير من طبيعتها وتمجها بسهولة ويسر غير موجودة فيما يتعلق بدوامات الخلاف المذكورة قبلها.

إن مجريات الأحداث في العاصمة بغداد، وباقي مدن العراق في الوسط وشماله وتقييدات فعل الحكومة، وأداء أجهزتها الأمنية، والعسكرية تدفع إلى تقييم الخطر كما يأتي:

1. إن الوضع في العراق بشكل عام خطير جداً يصل إلى حافات حرب أهلية، تحول دون وقوعها تماماً قوة الردع التي تمتلكها قوات متعددة الجنسية، ويقرب احتمالات وقوعها بعض سياسيين من رحم المعارضة العراقية، وآخرون قفزوا

- من الداخل أعطوا شرعية المشاركة بالحكم، وأرسوا قواعد محاصصة، وأساليب إدارة أوصلت البلاد إلى ماهي عليه الآن.
2. هناك احتراب قائم بالفعل في ساحة قتال معقدة، ومتداخلة تكمن خطورته في احتمال أن يتطور إلى حرب واسعة طرفها الأول:
- إرهابيون قادمون من الخارج بأفكار متطرفة، ووسائل قتل همجية.
- مقاومة من بعض العسكريين السابقين، والسياسيين البعثيين يتركزون في بغداد، وشمالها، والغرب "مثلث الجزيرة".
- عصابات تمتد إلى جميع مدن العراق، وإلى خارجه مع مافيات دولية.
- فاسدون في دوائر الحكومة كلها، ومؤسساتها ينخرون في جسم الدولة.
- وطرفها الثاني: الحكومة بتشكيلتها التوافقية الضعيفة، وقواتها المسلحة غير المؤهلة، وأجهزتها الأمنية غير المتكاملة.
- ويتبين في هذا الاحتراب أو الحرب المحدودة أن الدولة لم تحقق التفوق الرادع حتى نهاية 2006 بل على العكس من ذلك حقق الطرف الأول تفوقا ميدانيا، ونفسيا عليها في ساحة القتال، وبأكثر من مجال تحاول أن تستعيد فيه قوتها، وقد حققت بعض التقدم مع بداية 2007 لكنه غير حاسم حتى الآن.
3. إن الكارثة العراقية "دواماتها" معقدة داخليا، وخارجيا إلى الحد الذي يمكن فيه القول إنها عصبية على الحل من الداخل، وحلها الأكثر نجاحا هو المفروض من الخارج بتوافق إقليمي، ورعاية دولية فيها أمريكا أقوى الداعمين، وإن لم تتحقق بهذه الطريقة سيستمر الصراع والتناحر فترة زمنية أطول وأخطر ما فيه الوضع الذي قد يجد فيه الكثير من أبناء هذا الشعب أنهم قد تعبوا، ويئسوا، وأحبطوا، وطريق الخلاص أمامهم فقط في عزلة عن الطرف الآخر، تتم عن طريق الانفصال.
4. إن أسلوب إدارة الأزمة أو دوامات الكارثة العراقية أمريكيا فيه كثير من الأخطاء التي اعترفوا هم بوجود بعضها، ولم يعترفوا بالآخرى، وهي إن لم تُصحح سيشكل وجودها خطورة على مستقبل العراق تتمثل بالتدهور المحتمل اتساع حصوله إلى الحد الذي يمكن أن يمهد إلى امتداد تأثيراته إقليميا، ودوليا تفقد أمريكا السيطرة عليه.

5. إن الكارثة العراقية احتلت فسحة واسعة في العقل الأمريكي بات المعارضون للحكومة الأمريكية الحالية يستغلونها عامل ضغط، وتأثير على الحزب الحاكم، وعلى الاستعداد للانتخابات المقبلة، فوضعوا باستغلالهم هذا بعض العراقيين في التعامل مع حلولها، وهذه خطورة على مستقبل هذه الكارثة تأتي من تعقيدات حلها أمريكياً.

6. إن الوجود الأمريكي في العراق أصبح مشكلة "دائمة" متعددة الأوجه للعراقيين الذين انقسموا في نظرهم إليه بين مؤيد، ومتحفظ، ورافض بالسياسة، والكلام، ومستخدم للسلاح بالضد منه، ومن الأجهزة العسكرية، والحكومية العراقية الداعمة له. ومشكلة أيضاً للعرب، والمسلمين المحيطين، والقريين من العراق بعد تحسبهم من الوجود الأمريكي عامل ضغط، وتأثير. ومشكلة من وجهة النظر التعبوية إذ إن البقاء العسكري للمحتل فترة أطول يثير التوتر، والقلق، واستمرار القتال، والانسحاب المبكر له من الساحة في ظروف عدم الاستقرار سيفسح المجال إلى المزيد من الاقتتال لملء الفراغ، ورغبة في الحصول على المكاسب ومد النفوذ، وخطورته تتمثل في جعل دول الجوار أكثر ميلاً إلى التدخل ربما المباشر لدعم أحد الأطراف الذي يسمح بانتقال شكل الصراع المسلح إلى الساحة المحيطة بالعراق وربما أبعد منها بكثير.

7. إن الحل أو خطورة الحل حتى وقتنا الحاضر تتمثل برهنه في الجانب الأمريكي الذي ما زال يمسك ببعض الأوراق القوية التأثير، والضغط على الدول التي تغذي الصراع، والاضطراب في العراق، وفي المناورة السياسية في التعامل معهم خاصة سوريا، وإيران، والأخرى الداخلية إذ يحتفظون حتى الآن بقوة ردع، وتأثير يحسب العموم من العراقيين حسابها، ويحتفظون بعلاقات قوية مع الأكراد تسمح لهم بالتأثير عليهم، وعلى بعض الأحزاب الشيعية، والسنية على حد سواء، ولهم قدرة عسكرية قوية يمكن استخدامها لأغراض الردع النفسي باقتدار.

وما تبقى للحكومة فيما يتعلق بالحلول المتاحة لا يمكن أن يتحقق بعيداً عن الأمريكان، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الكرة ما زالت في الملعب الأمريكي،

وإن الحل مرهون بتحركاتهم السريع، والحاسم بمعالجة بعض المصاعب، والخلافات البنينة التي ستقلل بالحصلة من أوجه الاحتقان خاصة إذا ما تم النظر إلى طبيعة الصراع الجاري، وشكل الاحتقان الطائفي، وطبيعة الشخصية العراقية التي أسقطت جميعها أو قللت من احتمال نجاح خيار الحل داخليا⁽¹⁾ بين الأطراف الرئيسية الثلاثة، ودفعته نحو الخارج الذي يحتاج فيه العراق إلى طرف محايد قوي يتدخل ليس بأسلوب النصيح، وتقديم الاستشارة بل وفرض الحلول، ولو بالقوة إذا ما تطلب الموقف ذلك.

وفي هذا المجال يمكن القول إن بإمكان أمريكا المناورة داخليا، وخارجيا للقيام بذلك رغم خطورة تأثيراته الجانبية على العراق حاضرا ومستقبلا فيما يتعلق بالسيادة، والعلاقات مع الدول العربية والإسلامية، لكنه ربما يكون الخيار الوحيد، والأخطر الذي يسهم في تجنب آثار الكارثة التي تعصف بالبلاد.

(1) لو تم الافتراض بإمكانية فرض الحل عراقيا، سيعتمد عمليا على القوة العسكرية، وفي جانبها مازال التسليح، والتجهيز، وحجم القوات المطلوبة يعتمد على الموافقة، والدعم الأمريكي، وإذا ما كان الحل يعتمد في بعض جوانبه على العوامل الاقتصادية فإن تحسين الوضع المعيشي، ورفع القدرة الشرائية للدينار العراقي، وتقليل حجم الديون، وإنشاء المشاريع التي تقلل من البطالة تأتي من الطرف الأمريكي أو تعتمد على دعمه بالدرجة الأولى، وإذا ما كان الحل سياسيا على مستوى الخارج فإن أوراق الضغط في الوقت الحاضر فقط أمريكية... الخ.

الاستنتاجات

في العراق كارثة سببتها الحرب وأخطاء
الأمريكان في إدارة أزمته، ومع ذلك لا يمكن
تجاوز تبعاتها دون الأمريكيان أقوى اللاعبين.

إن التغيير الذي حصل في العراق كان محتوما بالحسابات الدولية التي وجدت
في ظروفه السياسية، والاقتصادية بين الأعوام 1990 - 2003 وضعاً دولياً، فيه
العراق شبه معزول عن العالم، وغير مؤثر في قضاياها.
وإقليمياً فيه النفرة من العراق أو حكومته، والرغبة في عزلها، وعزله موجودة
إلى حد التجاهل شبه العمدي لوجوده.
وعربياً يجاهد فيه إلى أن يقلل تأثيرات العزل الموجود فعلاً إلا من قليل من
الدول التي لا تمتلك القدرة على كسر طوق العزلة.
وهذا وضع وجدت فيه أمريكا فرصاً جيدة للتحرك، وجمع الحلفاء للقيام
بفعل التغيير باستخدام القوة بأقل ما يمكن من المعارضة الفاعلة في ظل نظام دولي
أسست لأن تكون فيه القطب الواحد.

وداخلياً قلقت فيه المعارضة للحكم تشدد وتقوى على الصعيدين:

1. الإعلام الخارجي الذي فُتحت له منافذ لم تستطع الحكومة آنذاك
من التشويش عليها، ولا منع المواطنين من متابعتها، ولا تمتلك القدرة على
الرد بوسائل إقناع منطقية، حتى وصل تأثيرها إلى مستوى قريب من
التحكم، وتوجيه الكثير من الاستجابات التي تحدد الموقف من الحكومة
نفسياً.

2. النفسي الداخلي الذي كون مللاً، وإعياء، وحالات ضجر، ومقت، وضعف
أداء، وقلة إخلاص، وتفشي فساد قَرَّبَ أن يسقط النظام من داخله.

وهذا وضع أسست عليه أمريكا أيضاً في خلق قاعدة قبول شعبي للتغيير تعد بمشاعر عام 2003 مقبولة.

لذا لم تكن للأمريكان، والدول التي تحالفت معها مشكلة تتعلق بالحصول على تفويض دولي بالحرب، ولا موافقة داخلية على إحداث فعل التغيير، فشنت الحرب، وغيرت بسهولة النظام القائم على سلطة القبيلة "الأب نفسياً" دون التحسب المسبق لإيجاد سلطة بديلة بنفس قوة التأثير، والضبط أو قريبا منها، فتسببت في أكثر من مشكلة في مجال التعامل مع مرحلة ما بعد التغيير إدارياً، وعسكرياً، ونفسياً، وسياسياً سبق وأن تم تفصيل العديد منها كونت وضعا أمنياً مضطرباً، واجتماعياً مفككا جعل العراق الدولة الأكثر اضطراباً في العالم، فيه المسؤولية عن هذا الاضطراب موزعة بين العراقيين، وحكومتهم من جهة، وبين الجوار، والأمريكان من جهة أخرى، وفي مجالها يتبين.

أن الأمريكان المسؤولين بحكم القانون الدولي عن إدارة العراق قد أخطأوا في إدارتهم هذه بأكثر من مجال، وزادوا بخطئهم من حجم الكارثة.

وكانت من بين أولى أخطائهم التنظيمية التي حيرت المتابعين من العراقيين، وغير العراقيين بالإضافة إلى تلك التي وردت في فصول هذا الكتاب هي توجيههم بعد جل الأجهزة الأمنية إلى إنشاء أخرى بدلا منها قبلوا فيها آلاف الجناة المطلق سراحهم من سجون النظام السابق، والشقاة، وغير المؤهلين في قوات الشرطة التي أريد لها أن تقف في الشارع بدلا من الدبابة الأمريكية، وناقلة الأشخاص المدرعة التي لا ينفع وقوفها هناك، وأن تبت في مشاكل الناس ودعاويهم، وشكاويهم التي عجزوا عن البت بها، وأن تبسط الأمن الذي أدركوا صعوبة بسطه فأسسوا بتوجيههم هذا أول بادرة خرق أمني أسهمت في وجود الاضطراب.

وعندما خططوا مع عراقيين ينتمون إلى المعارضة، وضباط من الداخل لإعادة تشكيل وحدات عسكرية "الجيش الجديد" شرعوا بتشكيلها بطريقة لم تمكنها من:

1. التفوق في ساحة قتال داخلية تحتاج إلى تأهيل نفسي، وضبط عال، ومعنويات جيدة، وإلى سيل لا ينضب من المعلومات.

2. تأمين الردع النفسي اللازم للحيلولة دون قيام الخصم شبه المجهول من الإرهابيين، ورجال المقاومة بأعمالهم في الميدان.

3. الوقوف على الحياد الانفعالي في التعامل مع الأهداف الموجودة في ساحة قتال بدأت تتحدد الأطراف المشاركة فيها على أسس طائفية.

وهذه بطبيعتها أضافت عوامل تأثير سلبية أخرى وضاعفت من شدة التأثير. إن طريقة التشكيل في جانبي الشرطة، والجيش وعلى الرغم من حشد الأمريكان جهداً فنياً كبيراً، ودعماً مالياً كثيراً لتعزيزهما لكنها كانت:

1. بطيئة تتحدد بأعداد يقررها المستشار الأمريكي، والشؤون الإدارية غير المكتملة، وبعدها القادة من ضباط الشرطة، والجيش المطلوب تهيئتهم، وبكم المعدات والتجهيزات اللازمة لعملهم.

2. غير مناسبة فنياً لما يحدث في الشارع من تحدٍ ناتج عن الميل للتمرد، والانتقام وأخذ الثأر، والكسب السريع غير المشروع، ونفسياً لما يفترض أن يكون موجوداً في داخلهم من ولاء، وميل للعمل المهني، وتفضيل للمصلحة العامة.

وبسبب ذلك أصبحت مراكز الشرطة الجديدة، وكذلك الدوريات التي يشارك فيها العديد من الجناة غير كافية في بداية الأمر للرد على الخطأ والتجاوز، وبعد أن تعودت التكاسل في استعراض الرد بعد حدوث الخطأ باتت غير مستعدة لتنفيذ الأوامر الصادرة، ومن بعدها بالتدريج توجهت إلى أن تكون بعض المراكز ومنتسبيها من الضباط، والشرطة أطرافاً للتخطيط، والتنفيذ المنظم لجرائم بحق الدولة، والآخرين من العراقيين.

إن طريقة التعامل مع الخطأ، والتجاوز على الأمن من قبل إدارة الاحتلال بعد 2004 ولغاية تسليم السلطة إلى العراقيين، ومن بعدها بقليل كانت تعتمد في الغالب على:

1. تنفيذ بعض العمليات الخاصة على أفراد وبالتعاون أحياناً مع قوات عراقية كانت نتائج بعضها سلبية من الناحية النفسية إذ عززت من قناعة عند العديد من العراقيين قوامها أن طبيعة تلك العمليات تتعلق بالإرهاب الذي يشارك فيه الاحتلال لأغراضه الخاصة، وفسحت المجال للإرهابيين، والمنائين من

المسلحين، والسياسيين إلى اعتماد مفرداته في تحميل المحتل كل تبعات الخطأ، وتشويه صورته في العقل الجمعي.

2. تقلد الدعم والإسناد البري، والجوي، والاستخباري للقوات العراقية عند تنفيذها بعض المهام، وهو دعم قد يتأخر أحياناً للمصاعب الفنية في التنسيق والاتصال، واختلاف قواعد الاشتباك بين الطرفين في بعض الأحيان.

3. تقلد المشورة الفنية في قضايا التنظيم، والأمن، والتدريب، من خلال مجموعة مستشارين يسألون ويدونون في دفاترهم الخاصة في غالب الأحيان، أكثر مما يُسألون، وفي حال الاستفسار منهم في قليل من الأحيان يجيبون تبعاً لخبرتهم الأمريكية المتقدمة التي لا تقارن بالخبرة العراقية القديمة بأية حال من الأحوال.

كما إن المستشارين وإن اجتهد بعضهم لتقديم المطلوب من الخبرة، والنصيحة يصطدم ما يقدمونه بالتوجهات المضادة، وصعوبات التطبيق في البيئة العراقية فتكون عبئاً على المسؤول وإعاقة في عمله في بعض الأحيان، وفي هذا المجال هناك أمثلة كثيرة في عدة وزارات منها على سبيل المثال ما يتعلق بوزارة الداخلية التي قدم لها المستشارون الأمريكيون تنظيماً مقترحاً بشكل مفصل فيه أقسام ومديريات لديوان الوزارة في شهر نيسان 2004 بعد مناقشة مع البعض تم عرضه أمام الوزير والكلاء، وشرعت الوزارة بتطبيقه، وبعد فترة لا تزيد عن الشهرين أي عند تبديل الوزير بدء التحويل في تفاصيل التنظيم يسري تدريجياً حتى تغير تماماً بعد ما يقارب السنة من ذلك التاريخ، فأصبح تنظيماً يختلف تماماً عن التنظيم الذي قدمه المستشارون، وبات عملهم في هذا المجال مجرد تبذير للجهد، والوقت لا يتحملون تبعاته، والمشكلة أن التنظيم الذي تحول وأقر قد تبدل مع الوزير الثالث ليصبح بصيغة تجمع بين التنظيمات العسكرية السابقة في وزارة الدفاع، والداخلية القديمة وبعض من الخبرة الأمريكية ولو بالتسميات.

كان للأمريكان بطبيعة الحال أهداف من احتلالهم العراق، وتغيير نظام الحكم اعترفوا بقسم منها، وأقر العراقيون بوجودها، وقبل بعضهم بالمعلن منها على أساس التأمين المفروض للمصالح المشتركة، لكنهم فشلوا في تحقيق القريب "المعلن" منها بسبب سياستهم الخطأ، والإصرار على الاستمرار بالخطأ، عليه أصبح من الضرورة

لمصالحهم، وحلفائهم، والعراقيين تغيير هذه السياسة خطوة أولى باتجاه ضمان تحقيق تلك الأهداف، وان تتحمل المسؤولية الأدبية خطوة ثانية لإيقاف التدهور الحاصل، وإنقاذ وحدة العراق، ونظامه السياسي، ومساعدة دولته في الوقوف على أرضية صلبة قبل التفكير بانسحاب تضغط قوى داخلية لتحقيقه في القريب العاجل وفي الفترة التي يتخبط فيها المجتمع العراقي حد الاقتراب من حافات حرب أهلية مستمرة في تدمير ما تبقى من البلاد، يمكن أن تمتد إلى الجوار الإقليمي لتشعل حرباً إقليمية وربما دولية يصعب التكهن بنتائجها، وكذلك السيطرة عليها بما متيسر من إمكانات، وهامش تحرك.

إن إدارة البلاد من قبل المحتل أوجدت أساليب للتوافق، والمحاصرة لم تشأ أن تتابع سبل تنفيذها فكانت تطبيقاتها غير الصحيحة إلى أن تكون الحكومات المتعاقبة جزءاً من المشكلة، وليس الطرف المؤهل لحلها، ودفعت إلى وضع الأمريكان في دوامات حيرة منها إذ يتهمونها مرة بالمشاركة في إثارة العنف إلى الحد الذي لا يعتقدون بصلاحياتها لكبح جماحه، ومرة يشيدون بقدراتها، ومساعدتها التي تستحق الدعم والإسناد، وتسببت في وصول سياسيين سنة للمشاركة في الحكومة ينقصهم دعم السنة لاستمرارهم بالمشاركة، وتعوزهم القدرة للتأثير في القوى المسلحة بالضد من الحكومة، وبالنتيجة كُوت شعوراً قوامه أن الأمريكان يريدون إسقاط الحكومة، الأمر الذي دفع بها إلى مزيد من التقييد في حركتها من جهة، ومعارضة العديد من محاولات الاندماج والمصالحة التي تفسرها باتجاه إضعاف مقصود يمهّد إلى الإسقاط المطلوب من جهة أخرى، وهذه من بين العوامل التي

أضعفت أجهزة الدولة، وجعلتها تحت سيطرة المليشيات، والقوى الطائفية والطفيلية السياسية التي تشترك جميعها في عملية التدمير، زاد الأمر سوءاً اعتقاد تكون عند كثير من العراقيين، خاصة البغداديين بعدم قدرة الدولة على حمايتهم الأمر الذي دفعهم إلى التوجه إلى المجموعات المسلحة، وإلى القيام ببعض أنواع السلوك التي تبقّهم على قيد الحياة بينها الوقوع في كنف المليشيات، وطلب الحماية من العصابات.

إن أكثر الدوافع خطراً، وتأثيراً في العراق، ومستقبل وحدته السياسية، والاجتماعية هو العنف الذي انتشر في عموم البلاد الذي تؤثر الوقائع المذكورة في هذا الكتاب، وأخرى كثيرة غيرها أن أمريكا مسؤولة عن بعض جوانبه على الرغم من عدم اعترافها الصريح بهذه المسؤولية، وبمستوياته التي تعكس حقيقة فشل قدرتها العسكرية على فرض الضبط والسيطرة التي توجهت بدلاً من الحسم في موضوعها إلى محاولة الاحتواء بواسطة استعراض القوة التي لا تتوافق مع تطور الصراع في جوانب الوسائل المستخدمة، وطرق الدعم والتمويل، وسبل التنفيذ الميداني.

هذا وإن أكثر الأمور تأثيراً في هذا العنف، ومستويات انتشاره تلك العلاقة التي تعتمد على الشد بين الولايات المتحدة، وإيران التي تعتقد في إطارها أن أمريكا تتجه إلى إقامة نظام إقليمي جديد في المنطقة ذي طبيعة عدائية لطهران، وبذا خسرت أمريكا الجهد الإيراني الذي يمكن أن يسايرها لتحقيق أهداف تخدّم التقليل من العنف، وتحقيق العيش الآمن للجميع من خلال وجود عراق وإن كان ضعيفاً، فإنه موحد لا يشكل تهديداً للحيران.

لقد تصرفت أمريكا في هذا الجانب، وكذلك إيران بضوء النتائج التي توقعاتها من سياستهما المنفرة، وتطور الأحداث التي يخشون حصولها في عراق ينساق إلى الفوضى، والتقسيم، وبضوء هذه الاستنتاجات قدم الطرفان دعماً متزايداً لقوى فاعلة في ساحة الحرب العراقية، بدلاً من التوجه إلى التهدة، فبرهنوا بتصرفهم هذا أن ما يقومون به الآن هو الذي سيعجل بحدوث ما يخشون حدوثه، ويودون تجنب حدوثه.

لقد أثبتت السنوات الأربع الماضية أن هناك الكثير من اللاعبيين الدوليين، والإقليميين في الساحة العراقية والذين هم مسؤولون أو يتحملون جزءاً من المسؤولية، كل لاعب منهم له لاعبون أساسيون في داخلها، يلعبون بالنيابة، يعتقد بضرورة دعمهم باستمرار، بينهم:

1. إيران التي وجدت لاعبين أو مريدين من بين الشيعة شعرت بسبب موقف الأمريكان أن مصالحها في خطر، وعلى أساس هذا الشعور، وحدودها الطويلة المشتركة مع العراق، وبقايا المشاكل الموروثة معه من السابق، وأهدافها

الاستراتيجية بدأت تتحرك في أكثر من اتجاه لتقوية حلفائها، ومدّهم بمستلزمات البقاء، والتأثير، لتجنب أذى الأمريكان من خلال إلحاق الأذى بهم. جهد الإمكان، ولتنفيذ هذا الهدف يعتقد الكثير من المتابعين، وحتى الأمريكان أن إيران تمتلك في الوقت الحاضر شبكة منظمة جيداً من المقرات الآمنة، ومخازن أسلحة أو مخابئ لها، وقنوات اتصال، ووكلاء في أكثر من مجال داخل العراق يمكنهم العمل بكفاءة واقتدار في حالة التوسع في الحرب الأهلية أو اندلاعها بشكل واسع بهدف الدفاع عن مصالحها الاستراتيجية (49).

2. الدول العربية المحيطة التي وجدت أيضاً تابعين من السنة، والشيعة على حد سواء مثل سوريا التي لم تكن بعيدة ولا يمكن أن تكون بعيدة عن شطابيا الحرب، والتهديدات الأمريكية بشمول مجتمعتها بالتغيير الذي دفعها أن تكون طرفاً في ساحة الصراع، وهي التي تمتلك أوراقاً قابلة للاستخدام في الساحة تتعلق بالحدود، والبعثيين المقيمين على أراضيها، والجغرافية المناسبة للوصول إلى أرض المعركة داخل العراق.

وكذلك الحال بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية التي تحسّس النفوذ الإيراني على جنوب العراق الغني بالنفط، والزراعة، والمنفذ الوحيد له على الخليج، واحتمالات امتدادات تأثيره على الشيعة الموجودين في المنطقة الشرقية فيها، والتزاماتها الأدبية مع السنة في العراق أدى إلى وجودها قريباً من الساحة، متهيئة لدخولها بقوة أكثر في الوقت الذي تعتقده ملائماً لدعم السنة، والوقوف بالضد من إيران في ساحة العراق التي يقاتل فيها الكثيرون بالنيابة.

3. تركيا التي تدعم وترعى التركمان العراقيين فإنها وإن أبقت تدخلها مستورا في الشمال العراقي "كردستان" وفيما يتعلق بكر كوك، فإنها البلد الأكثر احتمالاً للتدخل العلني، والمؤثر لأن القادة الأتراك يخشون من امتداد الصراع، وعدوى المطالبة بالاستقلال إلى أكرادهم، ويخشون أيضاً من أن يصبح العراق ملاذاً آمناً لحزب العمال الكردستاني الذي يحارب من أجل الحقوق القومية للأكراد.

4. إسرائيل التي تشير الأحداث الدائرة في العراق وجودها استخبارياً وأقل منه تجارياً عن طريق بعض الشركات الغربية المشتركة، وكذلك التحركات

الدبلوماسية التي تؤكد رغبتها في البقاء قريبة ضمن اللاعبين الأساسيين في الساحة إلى المستوى الذي باتت تقترح، وتضغط على الأمريكيان لإيجاد تحالف هي فيه مع الدول العربية السنية ضد إيران مما زاد من القلق الإيراني واتجاهات التدخل للحيلولة دون حصوله.

إن التحركات الخاصة بإيجاد تحالفات جديدة في المنطقة أوجدت مصادر مضافة لتغذية الصراع، وتعقيده تنبئ باتساع رقعة الاحتراب لتشمل عموم المنطقة يقاتل فيها العراقيون بعضهم البعض بالنيابة عن أطراف من الإقليم، وهذا حال إذا ما تحقق بشدة، وسعة أكبر مما يجري الآن سيواجه عندها الأمريكيان الطرف الأقوى في ساحة القتال صعوبات في إدامة المعركة مع أحد أطرافها أي الإيرانيين الذين لا يقلون قوة، وتأثيراً عنهم "الأمريكان" إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن خبرة أربع سنوات من القتال، وهامش التدخل الموجود أظهر أن إيران تتمتع بتفوق ميداني مع مؤيديها داخل البلاد، وهو تفوق يقوى يوماً بعد آخر في الوقت الذي يخسر فيه الأمريكيان نقاطاً من قوتهم، ومن التأييد الخاص بوجودهم، ودورهم في محاربة الإرهاب يوماً بعد آخر أيضاً، وعلى هذا الأساس ومن مجريات الأحداث يمكن القول:

1. إن الموقف الأمريكي، وكذلك موقف الدول المجاورة دفع إلى أقلمة الاحتراب، والصراع الطائفي في العراق بمستوى قد يتسبب بتفتت الكتل الاجتماعية الرئيسية الثلاث "الأكراد، والعرب السنة، والعرب الشيعة" إلى مجاميع فرعية أخرى ستحصل هي الأخرى على دعم من الإقليم، وستسبب في مزيد من التشظي، والتعقيد.
2. إن أمريكا في الوقت الحاضر في موقف حرج يتطلب حصولها فيه على مساعدة الخارج بدرجة واسعة النطاق من الأصدقاء، والأعداء على حد سواء، وهذا واقع حال يزيد من ارتباطها في التعامل مع موضوع العراق، والمنطقة التي يُعْتَقَد أن الحل في جميعها بات مترابطاً، والقسم الأكبر منه في جعبة الأمريكيان.
3. إن موقف الحاجة إلى المساعدة الخارجية سيرغم أمريكا ولو بعد حين على إعطاء اللاعبين المذكورين في الإقليم دوراً فاعلاً في رسم السياسة الأمريكية في

العراق، قد يفسره الأخيرون ضعفاً أو خسارة لا تدفعهم إلى تقديمها في محيط حرب تؤثر الوقائع احتمالات الخسارة فيها بقدر لا يستهان به.

4. إن موقف الحاجة المذكور فيما سبق يحتم أيضاً عدم الاعتماد في الداخل على السياسيين العراقيين القادمين من الخارج أي المعارضين السابقين، والذين لا يمتلكون الخبرات، والمعلومات، والمؤهلات الكافية لتنفيذ تبعات الاعتماد، وتوسيع هامش الاعتماد ليشمل بسعة أكبر لاعبين جدد من السياسيين ذوي العلاقة بالنظام السابق في الداخل، وهذا سيضيف عوامل تأثير أخرى على السياسة، والقرارات.

إن الموقف الأمريكي في الوقت الراهن يبدو غير عملي ومتسماً بقدر من العناد إذ وعلى الرغم من اتجاهات الدراسة، والبحث التي كلفت بها لجان من الكونغرس، ومراكز البحوث، واقتراح معظمها عدم إبعاد سوريا، وإيران "اللاعبيين الرئيسيين" عن أطر الحل المطلوب لأزمة العراق، لكن إدارة بوش الحالية حددت مطالب من سوريا، وإيران غير مقبولة ولا يمكن أن تكون مقبولة من قبلهما:

فبالنسبة إلى سوريا لا يمكنها مثلاً قطع العلاقة الاستراتيجية مع حركة حماس، وحزب الله كما تريد أمريكا لأنها تعتبر العلاقة معهما من أوراقها المهمة في التعامل مع موضوع الصراع غير المتوازن مع إسرائيل، كما إنها غير مستعدة للتفريط بتحالفها مع إيران حسبما ترغب أمريكا لأنها تعتقد أن مثل هكذا تحالف يقوي أو يزيد من أوراقها الموجودة في الصراع المذكور، وهي كذلك لا يمكن أن تسمح بأن يدار لبنان من إدارة موالية للأمريكان تشكل قاعدة تهديد لأمنهما القومي، وعموماً فإن السوريين الذين يقفون بالضد تماماً من الاحتقان الطائفي، والاحتراب الجاري في العراق، ويقرون بالخطر الكبير الذي يمكن أن ينجم عن الحرب الأهلية في حال حدوثها بالمعنى الدقيق لمعانها السياسي والاجتماعي، وباحتمالات تأثيرها على استقرارهم، فإن جهودهم منطقياً تنصب على حماية بلادهم من التهديدات الأمريكية التي يُلَوَّحُ بها باستمرار بدرجة تفوق كثيراً الجهود التي يطلب منهم بذلها للحيلولة دون حدوث تلك الحرب الأهلية.

أما إيران فالأمر واضح بالنسبة لها إذ يصعب أن تتخلى عن برنامجها النووي لتخصيب اليورانيوم كما يريد الغرب والأمريكان، ويصعب قبولها العراق في حضيرة أمريكية على أرضه قواعد عسكرية أمريكية تشكل تهديداً دائماً لأراضيها.

إن التقارب أو التداخل الحاصل في أزمات المنطقة من لبنان، ومن ثم فلسطين، وإيران التي تزامنت مع الاحتقان الطائفي في العراق، يهدد بإشعال حرب أساسها طائفي في عموم المنطقة، وهذه حقيقة وإن يقرّ باحتمال حصولها جميع الأطراف التي تلعب في ساحتها العراقية من الإقليميين، والدوليين فإن توجه أمريكا في إدارتها على أساس المنافسة الاستراتيجية بينها وحلفائها العرب من جهة، وطهران، ودمشق وحلفائهما من جهة أخرى حال دون قيام الجميع باتخاذ عمل جماعي للحيلولة دون حدوثها، بعد أن وضعتهم في دوامات شد، وجذب تثير آلام الاحتقان في حالتها مزيداً من التوتر في عموم المنطقة بطريقة كافية لتغذية حرب أهلية يدمر حدوثها كل المنطقة التي يتوسطها العراق، عليه يمكن القول:

1. إذا لم تغير أمريكا من سياستها، وأسلوب تعاملها، وكذلك الآخرون المشاركون في ساحة الاحتراب العراقية مع بعضهم البعض فإن احتمالات امتداد هذا الاحتراب إلى عموم المنطقة واردة بقدر كبير، وبدرجة تدمير يصعب تصورها.
2. إن التعامل المبني على التفاهم بين الأطراف الإقليمية كفيل بأن يقي العراق موحداً، ويجنبه محاولات التشطي، والتقسيم، ويقلل من الفترة الزمنية التي سيستغرقها الاحتراب، والتناحر الطائفي الموجود حالياً.
3. إن الحالة في العراق تعد كارثة يصعب إدراك أبعادها، وآثارها، وقياس نتائجها في الوقت الحاضر سببها الرئيسي الحرب، والطريقة الأمريكية الخطأ في إدارة أزمته، ومع ذلك فإن المنطق يؤكد أنها كارثة لا يمكن إنقاذ وحدة العراق، واستقرار المنطقة من تبعاتها بدون الأمريكان أقوى اللاعبين.

إن ساحة الخطأ التي تداخلت مع ساحة الاحتراب، وأصبحت جزءاً منها، ومؤثرة فيها، ومتأثرة بها لم يكن الأمريكان وخدعهم المسؤولون عن حصولها، والمشاركين في دعمومتها، بل ومعهم العراقيون "السياسيون، والمسؤولون

الحكوميون" الجهة المقابلة التي أخطأت شعبيا، وسياسيا، ومهنيا، وعززت بكرة أخطائها من هول الكارثة.

إن العراقيين المخدرين بأمل الحياة الأفضل بعد التغيير لم يتصوروا في البداية طبيعة أخطاء الاحتلال، ولم يضعوا خططاً لكيفية التعامل مع وجوده كحضارة مختلفة، وأهداف بعيدة، ولم تكن غالبيتهم تدرك أبعاد الوجود العربي، والمسلم في البلاد عندما صفق بعضهم بجد لعسكر الاحتلال، وقَبِلَ بعضهم الآخر بنفس مستوى الجدية لمن قدم من خارج الحدود لغرض القتال مع صدام حسين ضيوفا لتجنبيهم احتمالات القتل، والأسر بعد وضوح نتائج المعركة في 2003/4/9 حيث فتحت لهم أبواب الكثير من البيوت العراقية في بغداد ومدن العراق الأخرى، أعادوا بضيافتهم هذه تنظيم أنفسهم، وأسسوا علاقات، واتصالات، وقواعد عملت أولا على إيجاد مشاعر خسارة من التغيير بين البعض من العراقيين في المنطقة الغربية المحاذية لمنافذ الحدود الرئيسية دفعت الكثير منهم إلى ترجيح كفة المقاومة، والقتال بالضد من الاحتلال مصدر التغيير، ومن أجهزة الحكومة ورموزها الداعمين له من وجهة نظرهم، وهو ترجيح ساعد على قبول المزيد من الوافدين الجدد في هذا المجتمع حتى كثرت أعدادهم فشكّلوا قواعد حاول البعض من المعارضين لصيغة الحكم الجديد، والشاعرين بالخسارة أكثر من غيرهم في هذه المنطقة التي يتصف أهلها أساسا باحترام الضيف وإكرامه باستغلال هذا الوجود المسلح للقتال بالضد من الاحتلال، وقوات الحكومة سعيا منهم لإفشال أية مخططات لم تضعهم بالاعتبار أو تعويض الخسارة النفسية بإحداث أكبر قدر من الخسائر بالخصم، لكن الأمر لم يسر حسب النوايا والرغبات النفسية، إذ وبعد أن قويت القواعد المسلحة لهؤلاء الوافدين، وزاد نفوذها بالمنطقة غير المعنيين بها من معادلة الإفادة والاستفادة لصالح وجودهم، عملوا على تسخير أهلها لصالحهم حتى باستخدام القوة في فرض بعض التوجهات، والأعمال تحت قوانين الشريعة، والتطبيقات الإسلامية التي يسهل عليهم تعميمها في ظروف القتال، والتوتر فأدخلوا بالمحصلة النهائية المنطقة في عمومها ضمن دائرة العصيان، بل ومدوا منها أو وسعوا محيطها إلى مناطق أخرى قربتهم من بغداد حتى دخلوها بقوة نهاية عام 2004 وبداية العام الذي يليه.

وفي الجانب العراقي كان أكثر المشاركين في ساحة الخطأ التي كونت دوامات الاضطراب هم السياسيين الجدد حتى رد الاختصاصيون، والمتابعون حالته إلى الخلافات الموجودة بينهم أكثر من ردها إلى الاحتلال، والعوامل الخارجية وقد يكون جزء كبير من هذا الرد صحيحاً إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار افتقار العديد منهم إلى مستلزمات النجاح ذات الصلة بالنضج السياسي الذي يصل عند غالبيتهم إلى مستوى لا يعينهم على إدراك طبيعة الخطر الذي يهدد عملهم السياسي كجزء من خطوات الانتقال، وإعادة البناء الديمقراطي للبلاد، وكذلك الافتقار إلى الكياسة المعهودة لرجل الدولة في تعامله مع موظفيه وضيوفه وخبرائه ومستشاريه، إذ لو عدنا على سبيل المثال بالزمن إلى السنة الأولى والثانية للاحتلال والقيينا نظرة على سلوك التعامل لبعض الوزراء والسياسيين مع الأجني نجد أن الأمريكي الخبير أو المستشار وإن كان بدرجة وظيفية وتأهيل يضعه في سلم الدرجات الوسطى يحظى بتفضيل واحترام يفوق ما يحظاه العراقي الذي يفوقه بالدرجة والخبرة والعمر الأمر الذي انعكس على سبل تنفيذ العراقيين لكثير من الأوامر والطلبات، وزاد من عدوانية البعض منهم على الأمريكيان.

والافتقار أيضاً إلى الخبرة اللازمة لإدارة العمل المهني التخصصي إذ وبعد أن أفرزت عملية التغيير، ومستلزمات الديمقراطية على سبيل المثال توجهات إلى أن يدير المدنيون وزارتي الدفاع والداخلية وهي توجهات لم تكن خطأ في واقع الحال إلا إن الخطأ كان في سياقات التطبيق، وأسلوب الإدارة إذ وبعد استيزار مدني لوزارة الدفاع يفترض أن يكون معنياً بالسياسة العامة للوزارة، وإدارتها بما ينسجم والمتطلبات التي تحددها رئاسة الوزراء، وظروف البلد السياسية، وأن يترك للقيادات الميدانية حرية تنفيذ أوامر السياسة في فرض الأمن، والاستقرار فإن أحد الوزراء "مدني" لم يكتف بالتدخل في العمل التعبوي، والتكلم بمصطلحات عسكرية خطأ أمام الجنود لكنه منح رتبة ضابط إلى عديد من الجنود، وأمر بتشكيل دوائر، ومنظومات استخبارات غير منطقية، ونصّب شيخ عشيرة ليدير إحدى تلك المنظومات من مضيئه جنب الدار.

إن خطأ الإدارة، وسوء التقدير لم يكن حكراً على بعض جوانب الإدارة في وزارتي الدفاع والداخلية فهناك تجاوزات من نوع آخر في وزارات أخرى مثل الصحة تصب أو تلتقي مع آفة التجهيل التي يشتكي منها العراقيون، ويسألون عن جذورها، ودوافعها سبق وإن استخدمها البعثيون وأطلق على تطبيقها التبعيث عندما احتكروا كل مفاصل الإدارة، والقرار المهمة في الدولة، والمجتمع وزحفوا إلى مستوى الطلبة في الدراسة المتوسطة اعتقاداً منهم بأهمية تكوين أجيال تؤمن بفكر البعث، وتسير على خطاه في رسم مستقبل العراق والأمة العربية، فكانت سياسة للتبعيث أطالت بعمره في العراق قليلاً، وأسهمت مع غيرها في تدميره نهاية المطاف، واستخدمتها أحزاب وكتل في العهد الجديد بما يفوق استخدامات البعث لم تكن تتعلق بمحزب واحد ليتسنى تسميتها باسمه أو وصفها بالتسييس، وإن كانت قرية منه، ولا بكتلة دينية واحدة شيعية كانت أو سنية حتى توصف بالتشيع أو التسنن إنها طريقة استخدمتها الغالبية، وتستخدمها حتى الوقت الراهن عندما تشعر بوجود فرصة للاستخدام يمكن أن توصف تحت اصطلاح التوليف، أسلوب فيه إزاحة للغير، وتحريف لقواعد الغير، وإرساء قواعد لهم تتسع تدريجياً للسيطرة على الإقطاعية أي الوزارة والمؤسسة التي باتت ضمن الحصة، وهذه توجهات دفعت المعنيين بالمستويات القيادية الوسط في تلك الكتل والأحزاب أن يذهبوا بعيداً في إجراءات التوليف التي تخل بالضوابط الفنية، والمهنية التي يقام على أعمدتها النظام الصحي أو التعليمي مثل التدرج الطبي في الصحة الذي يُعطى فيه الحق حتى أيام البعثيين للربع الأول من الأطباء المتخرجين أن يختاروا أماكن عملهم لفترة الإقامة الدورية "كما هو جار في النظام الإنجليزي الذي تأسس عليه النظام العراقي" بهدف إبقاء حق الاختيار دافعاً للتفوق الذي يكون أساساً لنشأة علماء يحتاجهم المجتمع من ناحية، ولإدامة البناء الصحيح للطبيب الذي يتعامل مع البشر من ناحية أخرى، حق تم تجاوزه بعد التغيير إذ شكلت لجان في الوزارة لا تلتفت إلى معايير الاختيار، ولا إلى التفوق والإمكانات تسأل الأطباء المتخرجين حديثاً، والمطلوب توزيعهم على أساس الإقامة الدورية فيما إذا كان لدى الطبيب المطلوب تحديد مكانه شهيد من الحزب (س) أو ينتمي هو إلى الحزب (ص) وإن لم يكن كذلك فليس من حقه

الاختيار وإن تخرج الأول على دورته، وكأن الشهادة تورث إلى الأبناء وأبناء الإخوة، والأعمام، أو أن للعمل السياسي في الأحزاب التي قاتلت صدام ثمناً ينبغي أن يستثمره الأبناء.

إن الذي يُقابل اليوم ويضع ضوابط جديدة لا تناسب ومعنى التدرج الطبي في وزارة الصحة، والذي يُقابل كذلك في وزارة التعليم العالي على نفس الأسس لاختيار الموظفين إلى البعثات، وفي وزارة النقل لاختيار الطيارين المتدربين خارج العراق فإن سلوكه هذا وإن كان سعيًا منه لتكوين أتباع، ومريدين من الحزب، والطائفة لتوليف قوة نفوذ وتأثير لم يكن بعيداً عن معنى التحاوز على الضوابط التي شكا منها العراقيون بالأمس، ورغبة عارمة في إيجاد موطئ قدم انتهازي هذا اليوم، ومع ذلك لا يمكن إلقاء اللوم على الانتهازين الذين ملأوا أماكن الفراغ حول الوزراء، والمسؤولين الجدد كما هي عادة عبر تاريخ العراق، بل وعلى الوزراء والمسؤولين أنفسهم، واللوم الذي ملأ الصحف والمجلات، والفضائيات وإن كان تأثيره محدوداً في المجتمع العراقي بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى لكنه مفيد ولو بدرجة قليلة للتنبيه، والتحذير الذي يحتاجه الوزراء والمسؤولون خلال مرحلة الانتقال القلقة.

إن الأحزاب السياسية التي أعطيت فرصة الحكم باعتبارها قوى فاعلة للملاءمة الفراغ الإداري، والأمني "السلطوي" لم تتمكن من السيطرة، وقيادة عملية إعادة البناء بمهنية وحيادية، ولم تتمكن أيضاً من تحقيق التوافق الذي يعطي انطباعاً بوحدة الهدف، والمصير للجمهور المشتت، فأسهمت من حيث لا تدري في زيادة هوة التشتت، والفرقة، والاحتقان، وتفاقم الخلافات السياسية بعد أن سعدت بأوامر سلطة الاحتلال بتوزيع المناصب، والمهام السياسية حسب الهوية الطائفية والعرقية على أساس المحاصصة حتى جعلتها علامات رئيسية لتحالفاتها السياسية تفوق كثيراً استحقاقات المشاعر الوطنية.

إن ضعف السياسيين، وانتماءاتهم المذهبية، وفشل بعضهم في تأدية المهام دفع إلى اتكاء البعض منهم على الدين، والطائفة لكسب تعاطف الجمهور، وبالحصول أقبح الدين في العمل السياسي وتدخل برؤى طائفية للبت، والدعم، والتشجيع،

والإيماء أظهر بغياب فعل السياسة تطرفاً فيما بين الكتلتين الرئيسيتين "الشيعية، والسنية" على حساب القوى القادرة على التفكير بمبادية، وعلى هذا الأساس أصبحت غالبية الأحزاب، والحركات السياسية العراقية المشاركة في السلطة، عدا الكردية تستند في تحركها ضمن الدولة ليس فقط على المفهوم العام للسنة، والشيعية بل والذهاب بعيداً إلى الأمام إلى مليشيا الطائفة للارتكاز عليها في القوة ومد النفوذ، وبذا شكلوا معا دائرة للعنف أساسها الانتقام من أبناء السنة، والشيعية على حد سواء، ومع هذا الاتكاء الواضح لبعض السياسيين على الدين لم يثبتوا على أرض الواقع قدرة على التمسك بمتطلبات الدين إذ إنهم مثلاً لم يلتزموا بإعلان مكة للسلام ذي النقاط العشر الذي وقّع من قبل علماء دين شيعة، وسنة في 20 تشرين الأول 2006، كما إن الكثير من السياسيين الشيعة الذين فازوا بعضوية البرلمان على قائمة الائتلاف العراقي الموحد لم يصغوا إلى طلب آية الله السيستاني بالبقاء في البرلمان، وترك المناصب الوزارية للفنيين.

وسط هذا التناقض والمساومات ودوامات شد الحبل لم تتوقف الأحزاب، والحركات السياسية المشاركة في الحكم بمشاريعها وامتداداتها لتكوين أشبه بالكاتونات أو الإقطاعيات الطائفية، في الوزارات، والمؤسسات التي أصبحت من حصتها.

يسلك فيها جميع المتسعين ويقلدون الأعلى.

ويضعون معايير الاختيار، والتصنيف الخاص بالتوظيف في مجالها لما يتعلق بالانتماء إلى الحزب أي الطائفة، والولاء لمبادئه قبل الوطن.

إن هذا النفس في السيطرة والاستحواذ والتقسيم المتوافق عليه للثروة، والسلطة مهد إلى عملية تسييس واسعة للوزارات كبدت العراق خسائر كبيرة لم يدرك أبعادها السياسيون إذ إن العملية الأمنية على سبيل المثال، وبسبب التسييس انحرفت في بعض الأحيان عن مسارها عندما أصبح بعض أفرادها من الجيش، والشرطة أطرافاً في عمليات القتل، والتطهير فخسرت الدولة قوة التأثير، وفرص فرض الأمن، وملايين الدولارات من بنيتها التحتية التي تخربت، وبسببها توجه للتدخل المضمند الصحي "السياسي" في شؤون الطبيب الاختصاصي، وموظف

الصادرة في شؤون الأستاذ الجامعي، فترك الأطباء عياداتهم ومراكزهم، وهاجر الأساتذة، والمختصون فخسر المجتمع العراقي ثروة علمية هائلة لا يمكن أن تعوض بمليارات الدولارات، وعشرات من السنين.

لقد عاون السياسيين على ارتكاب الخطأ، والاستمرار بارتكابه شريحة واسعة من أبناء المجتمع العراقي بقلة وعيهم السياسي، والديني، وتقبل العديد منهم الواقع، والمسؤول، وانتخابه لاعتبارات لم يكن بينها ما يتعلق بالكفاءة، والولاء إلى الوطن، ولم يعينهم على حل أوجه الخلاف في مسائل معقدة، ومصيرية مثل الموقف من الاحتلال، وشكل نظام الحكم، والتدخل الممتد لدول الجوار التي كونت بال تكرار حالة التخندق بالضد، والتوجه إلى التكتل بالضد، والبعض الآخر إلى حمل السلاح بالضد أيضاً مما زاد من حالة الفوضى، والاحتقان، كذلك لم يعينوا أنفسهم على فهم طبيعة التغيير، واستحقاقات الحرب، وفعل التغيير بالقوة عندما انقسموا في مواقفهم منه على أساس الشعور بالربح والخسارة والسعي للتعويض عن البعض والتوسيع عند البعض الآخر، مع عدم الاستعداد للتنازل عن المطلوب، وهذا مع غياب برامج التوعية المركزية للدولة أدى إلى مد الصراع، وزاد من دوامات أو مستويات الاحتقان القومي، والديني، والطائفي التي تعد المادة الرئيسية للاحتراب، وأقحمت الدولة في دوامة خرق أممي، ونفسي يصعب التخلص منه بطرق تقليدية قوامها:

1. التسييس شبه المنظم للجيش، وقوى الأمن الداخلي.
2. التسلل الميليشياتي إلى الأجهزة الأمنية الضابطة.
3. الولاء الحزبي، والطائفي في دوائر، ومؤسسات الدولة على حساب الولاء العام للوطن.
4. التواجد الاستخباري، والعملياتي الأجنبي.
5. التوجه الداخلي لاستقطاب العامل الخارجي في التعامل مع الأزمة.
6. التدخل الواسع للكتل، والأحزاب في شؤون الدولة.
7. الدعم، والتدخل الخارجي الفعلي لصالح بعض الكتل والأحزاب، والحركات السياسية، والطوائف المذهبية.

8. المنح غير القانوني للجنسية العراقية إلى غير العراقيين من المتسللين إلى داخل العراق لأغراض سياسية وأمنية.

إن مستوى الخطأ، والتجاوز قد فاق كل التوقعات، والمشاركة فيه قد اتسعت لتشمل الغالبية العظمى من السياسيين، والمسؤولين الحكوميين، والإصلاح في مجاله بالغ التعقيد في ظل دولة تعد ضعيفة بكل المقاييس بعد أن خرقت أجهزتها المليشيات المسلحة، ونخرت في جسدها الطائفية، وتكونت في محيطها طبقة سياسية تسعى إلى تحقيق مصالحها الفئوية الذاتية الآنية على حساب المصلحة العامة للوطن الأمر الذي كون أسس وقواعد التدمير ونشر الخراب، والهيمنة الطائفية التي أوجدت العنف، والعنف المضاد.

إن أكثر الأخطاء التي لم تنتبه إلى تأثيراتها الحالية، والمستقبلية كل الحكومات العراقية المتعاقبة هي ما يتعلق بالعسكرية العراقية التي أهينت حد الإذلال، وممنتسبها الذين بيعوا بأسواق السياسة بأجنس الأثمن على الرغم من أنه لا يمكن الجزم على أن عمليات بيع العسكر وإذلالهم بشكل مخطط ومقصود قد بدأت لأول مرة بعد 2003/4/9 بعد أن خسرت الدولة عملياً معركتها مع الحلفاء، وبعد أن دفعت والعراق ثمن الخسارة حل الجيش، والسماح لضباطه، وممنتسبيه أن يتوجهوا إلى بيوتهم عاطلين عن العمل، ساعين إلى العيش بعيداً عن مهنتهم، وخارج ضوابط رتبهم، لأن أحداث الاستهانة بهم والدفع لبيع جهدهم عملياً قد بدأت بعد العام 1991 عندما توجه، وبسبب العوز والحاجة عميد في أحد الصنوف المقاتلة على سبيل المثال إلى أن يعمل سائق تكسي بسيارته التي استلمها مكرمة من قائد الجيش، وسار آخر أن يكون مساعداً لدلال عقارات كان قبل سنوات قليلة جندياً يعمل بإمرته تجاوزاً على ضوابط وأعراف الجيش، وقصد ثالث محلاً تجارياً وقبلاً أن يكون فيه بائعاً لأدوات لا صلة لها بمعدات الجيش، وهكذا كان الرابع والخامس حتى وصل الرقم الحقيقي إلى آلاف يصعب عدها، فتسجلت في واقع الأمر أول حالات البيع غير المباشر لجهد العسكر، ومسخ لمهنتهم لم يكن يألّفها الجيش العراقي، ولا يقبل بوقائعها في قوانينه السارية، وتأسست في واقع الأمر أيضاً بدايات القبول غير المشروط لكل حالات البيع التي وصلت قيم العسكر، وأسرارهم، وتاريخهم،

وربتهم، ومهنتهم، وتنظيماتهم العسكرية، وفي مجالها حدث في السنوات الأربع التي أعقبت التغيير أن ضابطاً برتبة لواء هرول مسرعاً ليكون مترجماً عند العريف الأجنبي فكانت هرولته بيعاً للجهد والرتبة وسط النهار، وتوجه ضابط برتبة فريق ركن في الجيش العراقي لأن يكون وسيطاً مرة ومرشداً مرة أخرى، وداعية لجميع الضباط المتضررين في جمعية خيرية مرة ثالثة، فكان عمله وتنقله الذي لا ينسجم والمناصب العليا التي شغلها أيام حكم البعث وصدام بيعاً للقيم العسكرية ومهنتها، وقبل ضابط برتبة عقيد أن يعمل في الحرس الوطني برتبة نقيب وهو المصنف معلم مشاة من الطراز الأول، فكان قبوله "وإن فسر استجابة لضغوط العيش" بيعاً لرتبته العسكرية في سوق لا يرحم القائمون عليه حملة الرتب العسكرية وإن كانوا ممن قاتل صدام، وسمح القائمون على إعادة تنظيم الجيش بعد تحريره من الطغيان بأن يحددوا وصول طائرتي استطلاع استراليتين وتحليقهما في الأجواء العراقية لأغراض المراقبة وجمع المعلومات أن يكون التحليق الأول منتصف شهر أيلول 2004 عيداً لتأسيس القوة الجوية. وإعلانهم هذا في الصحف، وأجهزة الإعلام بيع صريح لتاريخ القوة الجوية العراقية، وانتهاك صريح لوطنيتها والجيش في آن معاً، وتوجه ضابط في هندسة الميدان إلى أن يكون خبيراً في مجموعة لزراعة الألغام على طريق يسلكه العسكر الجديد، وآخر من الهندسة الآلية الكهربائية لأن يكون عاملاً في مجموعة تفخيخ وتفجير السيارات وسط جموع الساعين إلى التطوع في قوى الأمن الداخلي والجيش الجديد، فكان توجههما وباقي التخصصات بيعاً لمهنية العسكر، والذي لم يتوقعه وسطاء بيع العسكر وتجار أسواقهم الرائجة أن يصل الحال في آب 2004 إلى قيام جمع من ضباط الركن بمحاولة تشكيل فرقة مدرعة بعيداً عن توجيهات الجيش الجديد ورغبات الدولة القائمة، وبمحاولة بيع هذه دعوا ضباطاً آخرين وضباط صف ومراتب من العاطلين دون موافقة الأجهزة المختصة، لأن يتجمعوا في شارع الربيع ليبدأوا التسجيل واعدن أنها ستكون فرقة رائدة تقبلها الحكومة، وتقبل أن يكونوا هم قادتها، فتدافع الجياح كعادتهم على الأرصفة المكتظة حتى فرقتهم سيارة مفخخة، فكانت فكرتهم ومساعدتهم لاستغلال الدولة، وغفلة الدولة عنهم بيعاً صريحاً لجهد العسكر وخبرتهم في مزاد بنحس.

إن عمليات البيع المذكورة أعلاه وغيرها التي بدأت منذ العهد السابق واستمرت في العهد الجديد تعبر أساساً عن تصدع للمعايير القيمية، واضطراب للمشاعر الوطنية، وخرق لجوانب التحصين النفسي والمعنويات، وخطأ كبير إن لم يتم تداركه سيدفع بسببه العراقيون، والدولة ثمناً لم يكن في الحسبان.

إن أسلوب العمل هذا وأعمالاً أخرى للسياسيين تبعدهم عن التفكير بمصالح الوطن، وتقرب الكبار منهم بالتدرج إلى أن يكونوا أغنياء حرب ومن ثم أمراء لها بكتل تحتاج إدامة وجودها إلى دعم ومعونة خارجية فأسهموا من جانبهم في جذب وتشجيع التدخل الإقليمي الراغب أو الساعي إلى التدخل، وزادوا من الاختلاف الذي سوف لن ينتهي إلا بوجود اندماج سياسي متوازن، توافق عليه جميع الأطراف ذات العلاقة، وتكون فيه الميليشيات، وجماعات المقاومة، وتتفاهم في إطاره حول المعاضل التي أبقيت ألغماً في الجسم السياسي العراقي مثل الفيدرالية، وتوزيع الثروة، وموضوع الاجتثاث، وانسحاب الأمريكان، وكركوك، والدستور، وغيرها.

إن الاندماج السياسي الذي يمكن أن يجنب البلاد المزيد من الخسائر، والآلام يصعب أن يتمه العراقيون بوضعهم الحالي، ويصعب أن يفرضه الأمريكان بأسلوبهم الحالي، إنه يمكن أن يتحقق فقط عن طريق جهد دولي إقليمي يصوغ جملة قرارات مكفول تنفيذها دولياً تتعلق بشكل مقبول بتقاسم السلطة والثروة، وإقامة نظام سياسي فيدرالي فيه المنطقة الكردية كحالة خاصة تتمتع بصلاحيات محددة، وفيها المنطقة العربية مقسمة إلى محافظات تدار لا مركزياً بمحدود جغرافية محددة أيضاً، وتدار فيها كركوك لفترة مؤقتة لا مركزياً من قبل سلطة محلية للقوميات الثلاث الرئيسية، وما تبقى من الكلدان، والآشوريين على أن ينظر بوضعها الدائم بمساعدة الأمم المتحدة بعد أن تهدأ حدة التنافر، والاحتقان.

إن الحرب التي حدثت، وأدت إلى التغيير قد أسقطت عملياً الدولة أو مزقت أوصالها بعد أن ألغت أجهزة فيها، وعطلت أخرى فأوجدت فراغاً سلطوياً لم تستطع إعادة تشكيله كما تقتضيه حاجة البلاد، وتفرضه ضرورات النمو وإعادة البناء منطقياً، الأمر الذي شجع أطراف الجريمة، والعنف، والميليشيات، وحراس

السياسيين إلى ملئه، وشجعت بعض السياسيين القادمين من الخارج "المنفى" أي المعارضين للنظام السابق إلى التقدم سريعا بتشجيع، ودعم من إدارة الاحتلال للتعويض وملء الفراغ أيضا، وهم غير مهئين فنيا، ونفسيا حتى تصرف البعض منهم وكأن الدوائر والمؤسسات التي يديرونها، ومواردها المالية مملوكة لهم أو لأحزابهم، وليس لوطن كبير اسمه العراق، فتعودوا، وتشجعوا، وشجعوا روح الانفصال في الرأي والقرار، ووجدوا فيه منفعة سحبت بعضهم أحيانا إلى طرح مشاريع الانعزال عن مناطق التوتر، تقترب أو تمهد للتقسيم، وشجعت الآخرين من حولهم على تجاوز العتبة الفارقة فيما يتعلق بوحدة البلاد حتى طرح البعض أفكاراً عن أمم شبه مستقلة مثل الآشوريين الذين طالب بعضهم بهوية لهم في الموصل، والبعض دعا إلى تسمية إقليم الجنوب ب (سومر) في سعي لاستنهاض حضارة قديمة في المنطقة على حساب حضارة ووحدة العراق الحديثة، وارتأى البعض أن تكون للسنة هويتهم، وكذلك باقي الأقوام، والأقليات على حساب هوية العراق كبلد حاضن للجميع.

إنها مساعي انفصال نفسي أو توجه لتكوين هوية مجتزأة يراد في مجالها أن تكون للأكراد في كردستان هويتهم، وللشيعية في سومر هويتهم، وللجنة في مثل الجزيرة هويتهم، وكذلك للتركمان، والآشوريين، والكلدان والآخرين هويتهم. إن مثل هذه المساعي قد تكون مرتبطة بجوانب الملل، والإعياء، والفشل في تقديم الحلول الملائمة للخروج من دوامات الأزمة، وبقاؤها في العقل العراقي يمكن أن يكون مؤقتا يستمر عدة سنوات تبعا لجهود الخروج منها، وسيناريوهات الحل المفروضة من الخارج، ومدى القدرة على الاستفادة من موروث الثقافة التي انتشرت على ضفاف دجلة والفرات الممتدين من الشمال إلى الجنوب والتي تربط السكان المنتشرين حولهما بكثير من المشتركات.

إن حالة الوهن امتدت إلى جسم الدولة حتى أصبحت ضعيفة على مستوى السلطة المركزية، ومتناحرة على مستوى الأفراد والمؤسسات، تُمارس في داخلها أشكال من التطهير الطائفي، والصراع السلطوي، والتنازع على الثروة بنفس معنى التطهير الذي يحصل في الشارع على الرغم من اختلاف الأساليب، وعلى هذا

الأساس ضعف تأثيرها في الشارع للحد من توجهات الاحتقان. هذا وعلى الرغم من بذل البعض من سياسيينها جهوداً مقبولة للتخفيف إلا أن النجاح كان محدوداً، والفشل امتد إلى سبيل الإدارة، ومعالم السلوك وإلى التلكؤ في صياغة بعض القوانين، والاستعجال في إعداد الدستور الذي كتب بمعارضة سنية، واستفتى عليه في 15 تشرين الأول 2005 برفض من قبلهم بصورة شبه جماعية لم تستطع إعاقه تطبيقه بسبب عدم توفر شرط الرفض الواجب من 3/2 لثلاث محافظات، عليه أصبح الدستور الذي أريد له أن يوحد البلاد، ويحل مشاكلها دوامة تفريق، واختلاف وضعت الحكومة في مصاعب جمة لإعادة تكوين دولة مركزية تتمتع بالقوة الكافية للردع، وبالهبة اللازمة للاستمرار بالنهج.

لقد وضعت فقرة في الدستور تلزم مراجعته إلا أن ظروف الاحتقان وضعف الولاء، وقلة الإدراك أبعدت المراجعة من أن تكون فنية بأي حال من الأحوال ليتسنى الاستعانة بالخبراء، والمختصين لتجاوزها، وجعلتها بدلاً من ذلك مراجعة توافقية تتطلب القبول الضمني لكل كلمة، وفقرة مطلوب تغييرها من قبل الجميع، على هذا الأساس يمكن التأشير إلى أن كل الجهود التي بذلت حتى الوقت الحاضر لم تكن كافية لتجاوز محنة الدستور، وكسب ود الجمهور، وتهدئته لأن السياسيين المعنيين بالمراجعة لم يثبتوا أنهم راغبون، وقادرون على التفاهم، والتعايش ضمن عراق تعددي موحد، وعلى العكس من ذلك فإن غالبيتهم تسعى لتكييف الدستور، ومواده لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة لعراق يفترض أن يكون وطناً للجميع، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الذين أعدوا الدستور من قبل قد وضعوا بعض العقدة في طريق التعديل على الرغم من قبول فكرة التعديل، ويبدو أنهم قد وضعوها بقصد الحيلولة دون حصول التعديل وإن تم على الورق، لأن التعديلات المطلوبة أو المحتملة ينبغي أن تتبع نفس القواعد التي طبقت في كتابة الدستور أي لا بد من تجاوز اعتراض 3/2 من أصوات الذين سيستفتون عليها من ثلاث محافظات، وهذا يعني أن حق الرفض الذي أعطي لتعديل الدستور يسهل إيجاده في أي استفتاء محتمل إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار قوة تأثير الأحزاب الكردية الرئيسية التي شاركت بفعالية في كتابة الدستور في المواطنين

الأكراد في المحافظات الكردية الثلاث بالمستوى الذي يمكنها الإيحاء لتحديد الرفض والقبول قبل حصول الاستفتاء، وكذلك لبعض الأحزاب السياسية الشيعية في تسع محافظات ذات أغلبية شيعية مطلقة، وهذه مفارقة أدت إلى إشاعة الإحباط بين السياسيين السنة الذين دخلوا العملية السياسية على أساس إشارات، ووعود بتعديل الدستور، وشعر غالبيتهم بالحرج فقبلوا مساومة تحت ضغط أمريكي في تشرين الأول عام 2006 بعدم الانسحاب من البرلمان، والعملية السياسية مقابل تأجيل المطالبة بتحقيق الأقاليم لمدة ثمانية عشر شهراً، وهي مساومة لم تنه المشكلة بقدر ما أجلت حصولها للفترة المذكورة.

إن التغذية الذاتية لدوام العنف السائدة، وضعت المجموعات المشاركة في دائرة الصراع من المليشيات، والقوى المسلحة، وأجزاء من المقاومة، والحراسات الخاصة، ومنظمات، وغصابات، وأحزاب في حالة تطرف أفضى إلى:

1. زيادة فعل العنف الموجود تجاه الطرف الآخر في دائرة الصراع، يبرره الجميع بإجراءات الحماية الواجبة لأبناء الطائفة من انتقام الطرف المقابل في الطائفة الأخرى، ومحاربة المتعصبين الذين يثيرون العنف بذات الطريقة التي يمارسونها في العنف، علماً أن غالبية الأطراف لم تعلن في سياقات تنفيذها للعنف المسؤولية عن الهجمات ذات الطبيعة الطائفية، ولا عن القتل، والاعتقال، وتدمير المساجد، والحسينيات عدا تنظيم القاعدة الأكثر وضوحاً، والأكثر من هذا بدأت كل الأطراف عملية تبرير لأعمال العنف المركبة بالضد من الطرف المقابل، إذ لو أتيحت الفرصة على سبيل المثال لمناقشة هذا الموضوع أي العنف مع بعض القادة السياسيين الشيعة "المتطرفين" في الوقت الراهن سوف يتلمس الطرف المقابل في المناقشة تنويهاً مفاده أنه ولولا تدخل جيش المهدي لما بقي شيعي في بغداد، وبنفس الفترة الزمنية لو يناقش نفس الموضوع مع أحد القادة السياسيين السنة "المتطرفين" سوف يتلمس الطرف المقابل أيضاً تنويهاً مفاده أنه ولولا جيش عمر وفعل المجاهدين لما بقي سني في بغداد، الأمر الذي يدل على مدى التورط السياسي في مجالات العنف من ناحية، وهامش الجهل، والتبرير الواسع لفعل العنف من ناحية أخرى.

2. تسهيل عملية قيادة الأتباع، وكسب شرائح واسعة من الجمهور المنفعل إلى الصف كأتباع جدد للتعويض عن الفاقد، ومضاعفة حجم القوة لترجيح الكفة في التوازن مع الأطراف الأخرى.

3. الخوف من الآخر، ومحاولة تجنب الآخر حتى أصبحت دوامة الخوف الانفعال الأكثر تأثيراً في التطرف إذ يلاحظ أنه وكلما قوي المتطرفون الشيعة، كلما اشتدت قوة المتطرفين السنة، وهكذا العكس الذي يؤدي إلى استمرار معالم القوة بالتزايد في دائرة الصراع، وبالمقابل إضعاف قوة أجهزة الدولة في الضبط، والسيطرة.

4. الحصول على قدر من القبول الجماهيري الطائفي لفعل العنف المقابل من خلال الدعاية التي اتخذها القوى المسلحة المتطرفة السنية على سبيل المثال كحامي للعرب السنة من توجهات القتل، والترحيل، والعزل التي تقوم بها مليشيات مسلحة شيعية، والدعاية التي ركزت عليها القوى المسلحة المتطرفة الشيعية لحماية السكان المدنيين من الأعمال التخريبية، والتهجير التي تقوم بها قوى سنية بسبب عجز أجهزة الدولة عن أداء مهامها في الحماية، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن العنف انفعال يحتاج استمراره إلى أفعال، ومصادر رمزية ينتجها هو لمد المنفذين بمجرات نفسية تعينهم على الاستمرار بتنفيذ الفعل المطلوب، وتقلل أو تحمي الشعور بالذنب.

إن دوامات العنف، والاحتراب الجارية في العراق بشكل عام، والشارع البغدادي على وجه الخصوص معقدة، دخلتها دول وجماعات خارجية كما ورد، وركب موجتها سياسيون باتوا يستمدون شرعيتهم، وقوة سلطنتهم، وسعة نفوذهم عن طريق الاعتماد على جوانبها الطائفية، حتى سلكوا نفس السلوك في اللوم، والتبرير الذي سلكه المسلحون في الشارع عندما توجهوا إلى لوم بعضهم بعضاً، وتحميله مسؤولية الخطأ، والعنف، فأصبحوا بالنتيجة جزءاً من قاعدته للتغذية الممتدة، وطرفاً أو لاعباً في دائرته الواسعة.

وهو أي العنف لم يقتصر في استمراره على التناحر بين طرفين رئيسيين أي الشيعة، والسنة بعد أن خرج باتجاه البعض من أبناء الطائفة لتغطية المصاريف،

وزيادة الكسب، والمحصيل مرفف إلى المرف، وأصحاب رؤوس الأموال من قبل بعض المماعات المسلحة الشيعية في المنطقة، والمحلة، والسوق وإجارهم على دفع الإتاوات أي ابتزازهم بدعوى الممافة، في الوقت الذي تقوم به ماماعات مسلحة سنية بنفس الممافات على أساس المبرعات الواجبة لدعم المقاتلين، وهذه مامافات ستريد من العنف ومتريد من رقفته ليشمل أبناء الممافة الواحدة ماصة إذا ما واجهت أطرافه سدود ممنة "كف" لمصريفه بالمجاه الطرف الآخر.

إن بعض وقائع العملية السياسية، وعقبات تعديل الدستور، ومستوى أداء البرلمان غير الملائم لكبح جماح الخطأ، والعنف، والمجاز، والمقييدات الموجودة على مرفف الممافة، وسعة الفساد، وامتدادات المرفف الإقليمي والمرفف الدولي دواتم يؤشر وجودها اممافات المرفف في مرفف الممافات المطلوبة لإعادة بناء البلاد ديمقراطيا، ومؤشر أيضا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وقفت طيلة المرفف الماضية موقف المرفف ولم تنزل إلى الساحة كمحكم صارم يتطلب الاختلاف وجوده، وإلى مستوى اممافها العديد من السياسيين، والمسؤولين المكممين أماف بموقف المرفف هذا تريد أن تبقى الممافة الحالية في ظروف صعبة سعيها منها لإسقاطها كما فعلت مع مكمافة الممفري التي وضعت الكثير من العصي في عملتها لإيقاف دورامها، مؤكدين في اممافهم أن ما تدعيه أي الولايات المتحدة من عدم المرفة على المرفف لاممافات السيادة العراقية هو غير صحيح، لأنها ممتلك حتى الوقت الراهن حق المرفف على تعيين وزير، وصلاحية اعتقال أي مسؤول، ومفتيش بيت، ومكتب أي سياسي تريد.

إن الممافة التي تم التأسيس عليها في العزل، وزيادة العنف تمت تغذيتها من أكثر من جانب بينها بالإضافة إلى ما هو مذكور أعلاه قانون الانتخاب وصيغة المرفف الذي اعتمد المرفف النسبي الذي يقال إنه يعطي الأقليات مرفة لأن مرفف على المستوى العام، وإمكانية جيدة لممافة مرففها، ودافع في مرفف الممفون بأنه المرفف الوحيد الذي يمكن مرففه ضمن المرفف الزمني الذي المرفف به العملية السياسية، لكن النتيجة وبعد أن تمت الممافات تبين أن صيغته الممفدة قد عززت الممافة، والمزعة القومية، ودفعت إلى حصول نوع من المرفف بين الأحزاب

المشاركة لأغراض الانتخاب على أساس ديني، وعرقي زاد من هوة التناحر، والخلاف التي بدت واضحة في سلوك البرلمانيين ونقاشاتهم، والقيود الموجودة داخل البرلمان في موضوع محاسبة الجهاز التنفيذي على الرغم من كثرة الخطأ، والتجاوز لأن الوزير أو المسؤول من نفس الكتلة تعني محاسبته من وجهة نظرهم التقليل من قيمة الكتلة، وكأن البرلمانيين في سلوكهم هذا شيوخ يعملون على إعلاء شأن العشيرة الذي يتطلب قيمياً عدم التقليل من قدرة الأبناء.

إن الأخطاء التي ذكرت وغيرها الكثير التي لم يسع المجال لذكرها توزعت مسؤوليتها في هذا العرض بين قوات الاحتلال، وبين الدولة بأجهزتها ومؤسساتها، لكن المنطق يحتم التأكيد على أن المواطن العراقي العادي يتحمل جزءاً ليس قليلاً منها من خلال سلوكه، ومفاهيمه، وأهدافه، ومواقفه التي تدعم أو تعيق في معادلة الهدم، والإصلاح إذ لو أخذنا جانب الأمن مثلاً على تحديد مستوياتها أي المسؤولية التي يفترض أن تتوزع بالإضافة إلى ما يتعلق بقوات متعددة الجنسية بين:

1. الحكومة التي تقرر السياسة العامة للخطط الأمنية تبعاً لإدراكها ماهية وخطورة التهديد، وتوفير مستلزمات النجاح.
 2. الأجهزة الأمنية، والعسكرية المختصة التي تقوم بالتنفيذ مسنودة بمجهود الدولة المتاح لتحقيق النجاح.
 3. المواطن الذي ينبغي أن يلتزم بتعليمات الدولة، ويقدم من جانبه العون في محيط عمله وسكنه مدفوعاً بحسه الوطني ومسؤولياته الاعتبارية لتعزيز النجاح.
- وهكذا تضافر جهود الثلاثة باتجاه التحقيق الأمثل لغاية باتت واضحة للجميع قوامها إعادة فرض الأمن، والنظام.

تلك مسألة أو قاعدة ثلاثية الأبعاد لا تتعلق بالعراق أو أفغانستان وغيرها من مناطق الاضطراب الأمني ولا حتى في الصومال، يتلمس المعنيون بها، والمراقبون لخطواتها معالم النجاح في تطبيقاتها عندما يكون التنسيق، والتعاون، والانسجام فعالاً بين الأطراف الثلاثة، ويدركون معنى الفشل أو يشمون رائحته من بعيد عندما يغيب التنسيق، وينتهي التعاون، ويختل الانسجام أي عندما يخرج أحد

الأبعاد الثلاثة من ذاك الثالث لأي سبب من الأسباب، وبالعود إلى المثال الحالي أي الوضع الأمني، والتهديد السافر لمستقبل البلاد، والخطط الأمنية للحكومة التي تعلق عليها الآمال، يمكن بضوء مجرياتها الاستنتاج أن الحكومة من جانبها أدركت فعلا جدية التهديد القادم من قوى في الخارج، لا تتفق وسير العملية السياسية التي يفترض سيرها بخطوات اتفق على وجودها المشاركون، وأخرى في الداخل تسعى إلى العودة إلى حكم العائلة والعشيرة، والتمهيد إلى الديكتاتورية، وبادرت إلى وضع خطط للتعامل بنفس القدر يمكن التأكيد على أن المتبقي من عوامل الضبط ومشاعر المواطنة عند العسكر، ورجال الأمن لم تكن كافية للتنفيذ المعقول لأوامر الحكومة في بسط الأمن والسيطرة وتطبيق القانون، ومع ذلك يبقى التعويل على نجاح مساعي الحكومة وقواها الأمنية مرهوناً بالطرف الآخر من الثالث أي الشعب والعموم من المواطنين لأن جهود المنفذين لتفاصيل الخطة، وصفحاتها في شارع من شوارع المدينة والمحلة، أو على مقربة من قرية نائية في الريف على سبيل المثال ستكون صعبة أو منقوصة إذا ما تسترت عائلة على شخص فر من مواجهة قبل دقائق معدودات، وقدم أحد من أفرادها معلومات لمجموعة إرهابيين يسكنون في القرب من تقدم رجال الأمن المنفذين، وقدمت سيدة من العائلة طعاماً لمسلحين غير قادرين على الخروج من مخابئهم بعد تقرب المنفذين إلى أماكنهم، وإذا ما أرسل صبية من هذه العائلة أو تلك لنقل الذخيرة إلى مقاتلين يتخذون من الدار القرية موقعا قتاليا، وأفنى شيخ جامع بتقديم العون والمساعدة في الإيواء والاحتضان، وقدم فلاح في الريف دابته وسيلة نقل الأعتدة، والأرزاق لمعارضين مسلحين، وقبل شيخ عشيرة الإتاوة، وتقسيم مغامرات الاختطاف نظير القبول بالتنقل، والمروء عبر منطقته وقتل الغير في المناطق الأخرى، وإذا ما زوّر موظف مختص وثيقة مرور للمشبهين، وتكتم سائق سيارة على نشاط المتورطين، وتعاطف آخر مع توجهات المسلحين، وكتب صحفي بما يحرض على العمل المسلح بالضد من الحكومة وأنصف المناوئين، وإذا ما خشي الجمع على أرواحهم وصمتوا فقبلوا أو فضلوا الفقدان الفردي للروح على المجازفة بإنقاذ ما تبقى من الأرواح، وإذا ما وقف العموم على التل متفرجين ينتظرون العون الإلهي دون التحرك لتلبية ما يفرضه الشرع، ويريده الإله.

عندها سيكون الأمر صعباً، والتكهن بالنجاح مستحيلاً، وفي حالتها سيكون المواطن هو الخاسر الأكبر، وستعرض البلاد إلى مزيد من الدمار.

وفي الختام يتبين من جملة الوقائع التي أُشير إليها في فصول هذا الكتاب أن هناك محنة في داخلها دوامات يعيشها جميع اللاعبين في ساحة الاحتراب، والتناحر العراقية بمستويات ضرر، وحيرة متباينة:

فالعراقيون وسطها يقتلون، ويُقتلون وأغلبهم في حيرة من أمر هذا القتل، والتدمير، والتخريب، والرغبة في الإيذاء، أبدوا التغيير بحرارة، واحتجوا على وسيطته العسكرية في التنفيذ بعنف، ولم ينفع الخروج من دوامات محنتهم هذا التأيد، ولا ذاك الاحتجاج. انتخبوا من يريدون انتخابه حسب خطوات العملية السياسية المرسومة، وتبين لهم بعد الحصاد أن الانتخاب لم يخرجهم من دوامة الفقرة، والتوتر، والاختلاف. أبدوا، وسايروا، وصفقوا على طريق الديمقراطية، والعيش الآمن الرغيد، وفي وسطه اكتشفوا أنهم في الطريق الخطأ وسط أعنى الدوامات.

والحكومة العراقية بمؤسساتها، وأجهزتها، ودوائرها، وقواتها المسلحة وسط دوامات تسعى، وتتعامل، وتأمل، وتجدد عند التنفيذ أن الأداء يقل عن ما هو مطلوب، وأن الولاء الكفيل بالتضحية من أجل الوطن على الأغلب غير موجود، والإخلاص في العمل لا يؤمنُ الغاية التي تريد. تضع البرامج، وتحاول، وتنسق، وتستوعد ويتبين لها في خطوات الشروع الأولى أن حركتها مُقيدة من مجلس وزراء يعمل بعض أعضائه لأنفسهم قبل العراق، ولأحزابهم بدلا من حكومة البلاد، ولطوائفهم دون الوطن الكبير.

ومن برلمان انقسم على نفسه، واختلف مع بعضه حتى ضعف، ولم يعد قادرا على إعانتها لتصريف شؤون البلاد.

ومن قوات احتلال تُطوقها من كل مكان قادرة على الوصول إلى النقطة التي تريد، والقيام بالفعل الذي ترغب، وإعاقة ما لا تريد أن يكون.

ومن محيط حولها فيه بعض الموظفين يفتي بما يعتقد مفيداً، ويشوه من فتوى غيره التي يعتقد أنها لا تصلح، وينصح بما يحس أنه ينفع ذاتياً، ويكتب التقارير لإزاحة الغير القريب، ويدهان في موقف الحاجة، وينافق عندما يقتضي الأمر.

تعد الخطط الأمنية الواحدة تلي الأخرى في حرص للخروج من المحنة الشديدة فتجد عند التنفيذ أن الاختراق الأمني وصل بعض مقراتها، وتسريب المعلومات يبدأ من بعض أعضائها.

ودامة الحيادية في التنفيذ، وضعف الأداء، وقلة الضبط، والإعياء، وهبوط المعنويات تحكم سلوك منتسبيها.

والقوى السياسية كذلك علقوا في أكثر من دوامة، يرغبون المشاركة، واستثمار الفرص، ويتصلون من تحمل الخسارة المتأينة من التعثر، والإسهام بالفشل.

نادوا أيام معارضتهم نظام صدام وكفاحهم السياسي الطويل بالديمقراطية، والعدالة، والمساواة سبيلاً لمجتمع جديد، فكونوا بكثرة أخطائهم، وقلة خبرتهم مجتمعات، متناثرة تحلم بالديكتاتورية أساساً للتوحيد. تحركوا في كل اتجاه، وكسبوا من كل ممكن ومتاح، وأعطوا من الموجود بقصد تقوية الحال، وأغروا بمزيد من العطاء لمد النفوذ، وحذروا من التقرب، والمنافسة على ما هو متحقق من مكاسب، وهددوا الغير الذي يتجاوز خطوطهم الحمراء، وأزاحوا من طريقهم كل من يعتقدونه قادراً على التقرب، وجرفوا الساحة من حولهم لتنظيفها إلا من المؤيدين والأتباع، وتبين بعد أربع سنوات من هذا الكفاح أنهم وسط جمهور رجراج لا تنفع كل تلك الأساليب في كسب تأييده، وضمان صوته، والسيطرة على انفعالاته.

اجتهدوا، فانشقوا، وتشظوا، واتصلوا، وتواصلوا، وامتدوا فدخلوا، وأدخلوا دوامات احتراب هم فيها أضعف المشاركين.

استكروا بعض الأفعال في العلن، وعارضوا بعض توجهات الاحتلال كذلك في العلن، فوجدوا الاستنكار وهماً، والمعارضة خدعة، والتأييد بدعة لأن محتهم محنة مكان اسمه الشرق الأوسط الجديد، وزمان فيه القطب الدولي الأمريكي هو الوحيد، وكل من يتحرك في داخل دواماته لا يعي مكانه، وزمانه الأكيد.

والأمريكان يبدو في الوقت الحاضر أنهم أيضاً في دوامات محنة بعد أن عجزوا عن إقناع عراقيين يعيشون زمان غير زمانهم بديمقراطيتهم الموعودة وهم لا يعرفون

طبيعتهم، وسبل التعامل معهم فوعدوا، وحاولوا، وناوروا، فعجزوا أن يحققوا الأمان أبسط مقومات الديمقراطية.

دعموا البعض سياسياً، وساعدوا البعض مادياً، وقدموا إلى البعض استشارات إدارية، وحجبوا عن البعض الآخر معلومات، وخططاً، وأفكاراً، وأسهموا بخصخصة الاقتصاد، واجتثوا البعث وأجهزة الضبط الاجتماعي، ورصدوا كل حركة، وتنصتوا، فاكشفوا خلال الأربع سنوات زيادة في مشاعر العدوان بالضد منهم، وحلفائهم، وفي أعمال الإرهاب بالضد منهم ومن سايرهم أدخلتهم قسراً في أكثر من دوامة.

منوا العالم أجمع، وشعبهم بمجتمع عالمي جديد خال من القهر، والإرهاب، وأمريكي بعيد تماماً عن العنف، والإرهاب، فوجدوا بعد هذه السنين أن منابع الإرهاب لم تنضب بعد رغم كل الجهود، وأن مجتمعهم الذي أيدهم قبل أربع سنوات بدأ يقف بالضد من مشاريعهم في الاستمرار بتقليد الوعود.

دخلوا العراق محررين، فتصرفوا مثل غيرهم فاتحين، أزاحوا بقوقهم الدكتاتور، والحزب الواحد، فخلقوا بجهلهم أكثر من دكتاتور، وعشرات الأحزاب، والجماعات التي تتقاتل من أجل أن تبقى في النفوذ، والاستحواذ حزباً واحداً.

أيدوا العملية السياسية، وتخططوا في جوانبها فأسهموا في إجهاض معانيها الإنسانية. دعموا الحكومات العراقية المتعاقبة علناً، وأسهموا في إفشال بعضها سرا فحيروا حلفاءهم، واحتاروا مع أنفسهم في الطريق الذي يختارون لضمان تحقيق الأهداف الميدانية. انقسموا في ساحة المحنة بين راغب في الانسحاب لا يعي مخاطره، وساع إلى البقاء البعيد لا يدرك أبعاده.

بين باق على العهد يصير على عزل أقوى اللاعبين في ساحة الاحتراب الملتهبة، وبين من يجد في إشراكهم جميعاً منفعة، ومخرجاً مُشرفاً للتخلص من دوامات المحنة.

ودول الجوار هي كذلك في دوامات محنة يتحسسون فيها الاقتراب من ساحتها مشكلة تضعهم في دائرة الخطر المحتوم، والابتعاد عن محيطها معضلة فيها الخطر شبه محتوم.

دَعَمَت، وساعدت، فأدركت أنها تسهم في إشعال فتنة تقترب من ساحتها القلقة، فزادت من دعمها، وتدخلها في هرولة إلى الأمام أدخلتها جميعا في دوامات المحنة.

استنكرت، وشجبت وجود الأمريكان في العراق قريبا من حدودها فسارعت إلى توريطهم في مستنقع الاحتراب الداخلي، واكتشفت قبل النهاية أنها طرف في هذا الاحتراب قد يمتد إلى ساحتها غاية خُطط لها أصلا دون أن تعي أبعادها. إن ما يجري في العراق في الواقع محنة، وجميع الأطراف المشاركين فيها أدخلوا في دوامات تعصف بهم لمستوى من الشدة قد يخرج بعضهم منها بهيئة غير التي دخلوا بها عندها سكيشف الباقون على قيد الحياة أن الأهداف الاستراتيجية للحرب اقتضت أن يدخلوا جميعا دواماتها المهلكة دون وعي منهم بعواقبها عليهم، وعلى مستقبل البلاد.

المصادر

1. صحيفة المشرق، العدد 921 في 21 آذار 2007.
2. دار الخليج، إحصاء الخسائر البشرية في العراق، 2007/1/30.
3. بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق UNAMI، التقرير التاسع، 2007/1/16.
4. إسماعيل الجليلي، لجنة الأكاديميين العراقيين، مؤتمر مدريد حول اغتيال الأكاديميين العراقيين، 23 - 24 نيسان 2006.
5. مدير عام دائرة العمليات الطبية في وزارة الصحة، تصريح صحفي، كانون الثاني، 2007.
6. سيجموند فرويد (1972) خمس حالات من التحليل النفسي، ترجمة صلاح مخيمر، القاهرة.
7. مركز الأهرام للدراسات السياسية، والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، اللاجئون العراقيون أزمة إنسانية في انتظار الحل، العدد 2207 فبراير 2007.
8. إيلاف، شموئيل موريه، من هو المسؤول عن الفرهود 2007/1/19.
9. إسلام أون لاين نت، غمير حداد، ورقة الخلاص، 15 آذار 2007.
10. بيير داکو (1985) الانتصارات المذهلة لعلم النفس الحديث، ترجمة وجيه أسعد، دمشق، الشركة المتحدة للتوزيع، الطبعة الثانية.
11. صحيفة الشرق الأوسط، الكلام في الطائفية، العدد 10240 11 ديسمبر 2006.
12. حقوق، من أجل عراق واحد آمن، كراس خاص 2006.
13. إليزابيث موسون (1991) نظريات حديثة في الطب النفسي، القاهرة، دار النهضة العربية.
14. عبد الرحمن العيسوي، ومحمد أحمد النابلسي (1998) العلاج الطبي والنفسي، القاهرة، الشركة العالمية للكتاب.

15. بول برعر (2006) عام قضيته في العراق، بيروت، دار الكتاب العربي.
16. الفساد الإداري، مفهومه ومظاهره، وأسبابه، ياسر خالد بركات الوائلي، النبأ، العدد 80 في 2006/1/1
17. مشاكل الهدر، والإسراف والفساد الإداري في الدولة، وجدان فالح الساعدي، شبكة النبأ المعلوماتية، 9 تشرين الأول 2005.
18. سيكولوجية العدوان، بحث في ديناميكية العدوان لدى الفرد، الجماعة، الدولة، تأليف مجموعة من المؤلفين، ترجمة عبد الكريم ناصيف، ط 1، دار منارات للنشر، عمان، 1986.
19. وضع حقوق الإنسان في العراق للفترة من 1 تشرين الثاني حتى 31 كانون الأول 2006، تقرير بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي) في 2007/1/16.
20. علي الوردي (ب ت) شخصية الفرد العراقي، بغداد.
21. صحيفة المشرق، مصدر سابق.
22. CNN, 2024 (GMT) 24.03.07
23. العظم، صادق جلال (1996) ما هي العولة، ورقة بحث مقدمة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
24. العياري، الشاذلي، الوطن العربي وظاهرة العولة: الوهم والحقيقة، المنتدى، عمان، السنة 12 العدد 145 ت 1 1977.
25. العظم، صادق جلال (1996) مصدر سابق.
26. جيمس، روزناو (1997) ديناميكية العولة: نحو صياغة عملة، قراءة استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية، والاستراتيجية بالأهرام.
27. ياسين، السيد (1995) الكونية، والأصولية، وما بعد الحداثة، القاهرة، المكتبة الأكاديمية.
28. طه النعمة، محاضرة في الصراع الدولي والحرب النفسية 1984، بغداد، غير منشورة.
29. جريدة الصباح، العدد 651 الاثنين، 12 أيلول 2005.

30. سعد العبيدي (2003) أزمة المجتمع العراقي، قراءة نفسية في التدمير المنظم، دار الكنوز الأدبية، بيروت.
31. السيد سعيد، محمد، مجلة العربي الكويتية، العدد 494 يناير 2000 ص 73.
32. جاسم حمدان الجاسم (1978) تخطيط وإدارة الحرب النفسية في الجيوش، بغداد. 43.
33. مديرية البحوث والخدمات النفسية (1989) المقاتل في مواجهة المجهول، كراس محدود التداول.
34. رويترز، العرب ينظمون إضرابا يوم الاثنين احتجاجا على ضرب العراق، 2003/3/22.
35. حسن زعرور: اتجاهات الشركات متعددة الجنسيات في ظل ثورة التكنولوجيا، والإعلام، الفكر العربي العدد 89، صيف 1997، ص 201.
36. سورة المائدة، الآية 51.
37. التفطية الكاملة لمعركة الفلوجة من قبل السيد أحمد منصور. من قناة الجزيرة الفضائية.
38. مركز البحوث والدراسات، وزارة الداخلية، الواقع الأمني في منطقة الدورة، وسبل التخطيط لتجاوز حالة التداعي 2005، بحث محدود التداول.
39. سعد العبيدي (2003) نوايا وحروب، دار المعارف، بيروت.
40. الإشارات الواردة في المؤتمر الصحفي لرئيس الجمهورية العراقية الأستاذ جلال الطالباني في واشنطن على أعقاب حضوره إجتماعات الأمم المتحدة يوم الخميس 2005/9/8.
41. سعد العبيدي، أزمة المجتمع العراقي، مصدر سابق.
42. السيد هاء الأعرجي عضو الجمعية الوطنية في برنامج (بالعراقي) قناة الحرية عراق بالساعة 2300 يوم 2005/9/6.
43. علي كمال (ب، ت) النفس، أمراضها وانفعالاتها، بغداد.
44. هادي العلوي (1999) خلاصات في السياسة والفكر السياسي في الإسلام، المدى، بيروت.

45. سورة النساء، 84.
- 46 سعد العبيدي ظاهرة الفساد الإداري في وزارة الداخلية، الرؤية والمعالجة، 2005، بحث غير منشور.
47. رويترز، العراق قد يستخدم أسلحة كيميائية ضد الأمريكان في بغداد، 2003/3/25.
48. ميلوش ماركو (1973) الحرب النفسية، ترجمة لبيب لهيطة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.
49. International Crisis Group, After Baker – Hamilton: What do in Iraq, Middle East Report N. 60-19 December 2006?

نبذة عن حياة المؤلف

- ولد في قرية الجمجمة من محافظة بابل عام 1946.
- تخرج من الكلية العسكرية العراقية برتبة ملازم عام 1966.
- حصل على البكلوريوس آداب من الجامعة المستنصرية كلية الآداب قسم اللغة الانجليزية عام 1976.
- أكمل دراسة الدبلوم العام والخاص في التربية من جامعة عين شمس عام 1979.
- حصل على شهادة الطيران التجاري من مؤسسة الطيران المدني العراقية عام 1987.
- نال شهادة الدكتوراه في علم النفس السريري من جامعة بغداد عام 1991.
- خدم كضابط في الجيش العراقي تدرج من آمر فصيل ثم مدير شعبة الاستخبارات النفسية، ومدير البحوث والخدمات النفسية حتى الإحالة على التقاعد عام 1992 ومن ثم الإعادة للخدمة عام 2005 للعمل كمدير عام التخطيط في وزارة الداخلية، ومستشار وزير الدفاع، وملحق عسكري في باريس إلى نهاية عام 2006.
- عمل مدرسا لمادة علم النفس والصحة النفسية في كلية المأمون الجامعة، والجامعة المستنصرية في بغداد، وجامعة الفاتح في ليبيا منذ العام 1992 حتى 2000، وباحثا في علم النفس والسياسة.

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.afhamontada.com



- ولد المؤلف في قرية الجمجمة من محافظة بابل عام 1946.
- حصل على البكالوريوس آداب من الجامعة المستنصرية عام 1976.
- أكمل دراسة الدبلوم العام والخاص في التربية من جامعة عين شمس عام 1979.
- حصل على شهادة الطيران التجاري من مؤسسة الطيران المدني العراقية عام 1987.
- نال شهادة الدكتوراة في علم النفس السريري من جامعة بغداد عام 1991.
- خدم كضابط في الجيش العراقي تدرج من آمر فصيل وأمر سرية ثم مدير شعبة الإستخبارات النفسية، ومدير البحوث والخدمات النفسية ثم مدير عام التخطيط في وزارة الداخلية، ومستشار وزير الدفاع، وملحق عسكري في باريس.
- عمل مدرساً لمادة علم النفس والصحة النفسية في كلية المأمون الجامعة، والجامعة المستنصرية في بغداد، وجامعة الفاتح في ليبيا منذ العام 1992 حتى 2000، وباحثاً في علم النفس والسياسة.

دوامات المحنة

حدث التغيير بفعل حرب لم يقاتل فيها العراقيون اعتقاداً منهم باستحالة القتال، ورغبة من غالبيتهم في التخلص من ضغوط الحروب التي أقحموا فيها قسراً لعشرات السنين، وحصلت بسببه تطورات لم تكن محسوبة تماماً لدعائه والمتفرجين، فالديمقراطية أنتجت فوضى قوضت أعمدتها الرئيسية، والحرية كونت تمرداً حرف الجمهور عن الحياة الاعتيادية، والانفتاح أدخل من في المحيط ساحة القتال الداخلية، ومحاربة الإرهاب أقحمت الإسلام طرفاً في القضية، والأمل بحياة أفضل بعد قهر السنين تحول إلى يأس من استمرار الحياة مثل باقي البشرية.

وبالمحصلة أو بعد أربع سنوات من حدوثه وجدت جميع الأطراف المعنية بالوضع العراقي من عرب ومسلمين، وأمريكان محتلين، وعراقيين مؤيدين ومعارضين أنهم في محنة أو دوامات محنة لا يعرف فيها القاتل والمقتول، ولا الدافع إلى القتل على الهوية، ولا تفهم وسطها الأهداف والاتجاهات، ولا الغايات البعيدة والقريبة ولا جدوى الاستمرار بذات الطريق لتحقيقها، ولا يعي السائرون في فلكها والمشاركون في أحداثها كيفية الخروج من وسطها بسلام، فكانت دوامات محنة وإن هدأت سرعة دورانها بعد سنين من الآن سيجد المشاركون فيها والقائمون عليها أنهم دفعوا الثمن تغييراً في أوضاعهم وأسلوب حياتهم، وشكل أهدافهم القريبة والبعيدة.

وهذا الكتاب الذي أخذ عنوانه من ركام هذه المحنة يتناول أحداثها بالشرح والتحليل من وجهتي نظر سياسية تتعلق بالاحتلال والإدارة وأسلوب الحكم، ونفسية ذات صلة بالنوايا والدوافع والأسباب في محاولة من شاهد عاش أحداثها أن يقدم شهادته موثقة عسى أن تسهم مع غيرها في إزالة العتمة والتسريع بالخروج من دواماتها المهلكة.

978-9953-87-177-6



9 789953 871776

الدار العربية للعلوم - ناشرون

Arab Scientific Publishers, Inc.

www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

ص. ب. 13-5574 شوران 1102-2050 بيروت - لبنان

هاتف: 785107/8 (+961-1) فاكس: 786230 (+961-1)

البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

